

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٥)

التيارات الفكرية في الخليـج العـربي

١٩٣٨ - ١٩٧١

الدكتور مفـيد الزيـدي

التيارات الفكرية
في الخليــج العــربي
١٩٣٨ - ١٩٧١

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الزيدي، مفيد

التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ ـ ١٩٧١/ مفيد الزيدي.

٤٠٠ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥)

ببليوغرافية: ص ٣٤٩ ـ ٣٨٨.

يشتمل على فهرس.

١. الحركات الفكرية ـ الخليج العربي. ٢. الليبرالية ـ الخليج العربي.
٣. القومية العربية ـ الخليج العربي. ٤. الحركات الإسلامية ـ الخليج العربي.
٥. الماركسية ـ الخليج العربي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

320.50953

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٠

المحتويات

مقدمة

١ ـ إطار البحث

تمثل دراسة الفكر في المجتمعات أهمية خاصة من أجل فهم أعمق وأوسع لطبيعة القوى الاجتماعية والبنى الاقتصادية، والتركيبة السياسية لهذه المجتمعات، ولكي تكتمل الصورة الحقيقية لمراحل نموها وتطورها في مسيرة تكويناتها التاريخية. فلا يمكن للفكر أن ينعزل عن حركة المجتمع، وعن التغيرات التي يمر بها في تكوينه، لأن الأفكار ما هي إلا نتاج لتلك التغيرات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هذه التغيرات التي من خلالها تنطلق الأفكار لتعبّر عن انتصار إرادة الإنسان، وإدراكه لحركة العصر ومتطلباته، فيتفاعل معها بكل تنوعاتها وتعقيداتها، ليؤكد من خلالها هويته الإنسانية، وحريته التي وهبه إياها الله.

وتأتي دراسة الفكر العربي في هذا السياق من التطور والمعاناة التي خاضها المجتمع العربي عبر مراحله التاريخية، وانبثقت عنها قاعدة متينة من الأفكار والاتجاهات في عصر النهضة الحديثة، وذلك في مختلف اتجاهاتها الفكرية، ولا سيما ذلك الصراع الطويل والمحتدم بين أصحاب النظرة التقليدية وأصحاب النظرة التجديدية، والذي انصبَّ بشكل كبير حول مسألة مدى استيعاب المجتمع لمظاهر التطور الحديثة والعصرية. ومن جانب آخر، خاض الفكر العربي صراعاً من نوع آخر مع الغرب (الأوروبي)، بعد أن خرج العرب لتوّهم من السيطرة العثمانية ومتحكماتها في الفكر، حيث الرتابة والسكون اللذان جمّدا الفكر، وأوقفا مسيرة تطوره ونموه، وأبعداه عن التغيرات التي شهدتها أوروبا في العصر الحديث. وبعد أن نفض العرب عنهم غبار الهيمنة العثمانية وتبعاتها، اتجهوا نحو بناء قاعدة فكرية لمواجهة الغرب في سياسة استلابه للوجود العربي، وبذلك عانى الفكر العربي بعامة في تكوينه مرحلة معقدة من الصراع بين «الذات» و«الآخر»، انعكست بشكل أو بآخر على مختلف الاتجاهات

والأفكار التي ظهرت في المجتمع العربي في المراحل التاريخية.

وتأسيساً على ذلك، تهتم هذه الدراسة بواقع الفكر في الخليج العربي، وتياراته الفكرية الفاعلة منذ نشوء الحركات الإصلاحية في الثلث الأول من القرن العشرين حتى مرحلة الاستقلال في مطلع السبعينيات، على الرغم من أن المنطقة اكتسبت قبل ظهور النفط سمات وخصائص متشابهة من حيث الوضع الاقتصادي (التقليدي)، والعلاقات القبلية، والثقافة التي تمزج بين الصحراء والبحر، وعادات وطقوس التجارة وحركة الموانئ والأسواق، وصيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك، وظواهر اجتماعية أخرى، ولكنها تحولت في عصر النفط إلى حالة جديدة في ظل التحول الاقتصادي، والتغير الاجتماعي، والعادات والسلوكيات الجديدة التي فرزها الواقع بعد ظهور النفط، وازدياد مكانة المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً لدى الغرب بخاصة والعالم بعامة، نظراً لما يشكله النفط من أهمية كبيرة في الحياة الصناعية والاقتصادية. وأولت المؤسسات العلمية ومراكز البحوث في الغرب المنطقة اهتماماً متزايداً من دون النظر بعين الاهتمام إلى الجوانب الاجتماعية والفكرية للمجتمع، حتى وصل الأمر بأحد المفكرين[1] إلى أن ينشر كتاباً كاملاً بعنوان **الخليج ليس نفطاً**، حاول فيه أن يضع الأمور في نصابها الحقيقي، وعدم التركيز على دور النفط وتأثيره في حياة الإنسان والمجتمع في الخليج العربي فحسب.

ومن هذا المنطلق، حاولنا أن نولي التاريخ الفكري والثقافي في الخليج العربي اهتماماً أكبر، بعد أن اتجهت الرسائل العلمية العربية والأجنبية نحو دراسة الظواهر السياسية وأحداثها وتطورها أكثر، سواء أكان ذلك على مستوى القطر الواحد، أم في إطار العلاقات بين أقطار الخليج العربي والدول الإقليمية والدولية.

وأردنا بذلك أن نطرح إشكاليات كي تتركب المفاهيم في مدى علاقة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بواقع الفكر والثقافة، والتساؤل عن: دور الفكر والثقافة في الحياة الاجتماعية، وعن أثر العامل السياسي في الحياة الثقافية. وعن «دور المسألة الثقافية» التي أهملتها القوى السياسية في العالم الثالث، والتي تعود للنهوض من جديد بقوة لتأسيس خطاب فكري وثقافي على أساس علمي، والاتجاه نحو الفكر وحرية الرأي.

وحاولنا أن نقدم إطاراً فكرياً يمكننا من معالجة واقع التيارات الفكرية في الخليج العربي بروح علمية، والتوصل إلى موقف نقدي تجاه المجتمع والدولة، وتحليل التغير في التاريخ الفكري للمنطقة، وذلك من خلال نظرة تأمل في مثقفي المرحلة

---

(١) انظر: محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٣).

ونتاجهم وتجاربهم، والظروف التي تمت فيها الصراعات الفكرية والاجتماعية، مع الالتزام بالترتيب الزمني ضمن الوقائع التاريخية، وتناول كل تيار بما يمثله من شخصيات وحركات وقوى، من خلال وثائقها وأدبياتها التي تشير إلى اتجاهاتها ومنطلقاتها وأفكارها، وبرامجها السياسية.

وقد اخترنا موضوع الرسالة الفترة (١٩٣٨ ـ ١٩٧١)، إذ يمثل عام ١٩٣٨ بداية نشوء الحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، وما تركته من تأثير في منطقة الخليج العربي، لكونها مثّلت أول تجربة فعلية تدعو إلى الإصلاح والتغيير على أساس ليبرالي، وتسعى في الوقت نفسه لوضع حد لسياسة السلطة، ومنح الشعب قدراً من المشاركة السياسية، والمطالبة بالحياة البرلمانية والتشريعية. في حين يمثل عام ١٩٧١ بداية الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، واستقلال البحرين وقطر، وإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومضي أشهر على تغيير نظام الحكم في عُمان، فشهدت المنطقة مرحلة جديدة في عقد السبعينيات في ظل التنمية وحركة التحديث، التي تركت آثارها بصورة واضحة في الحياة الثقافية والفكرية بعد ذلك.

واهتمت الرسالة بدراسة ستة أقطار خليجية هي العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعُمان، والتي تشترك في ما بينها بسمات وخصائص متشابهة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث جعلتها متجانسة إلى حدٍ كبير، وتوصف بأنها تحمل «هوية ثقافية» خاصة بها، ثم دخلت مرحلة التغييرات بصورة سريعة ومفاجئة بعد ظهور النفط وعوائده المالية الكبيرة، مما جعلها تعتمد مصدر الإنفاق الواحد، مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يمثله العراق من ثقل حضاري، وامتداد تاريخي لمنطقة الخليج العربي، وجزء حيوي فيها يتطلب بذلك أكثر من دراسة تغطي جوانبه الثقافية، وإنجازاته الفكرية في خضم تكوينه المعاصر.

تضمنت الرسالة مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وملاحق ومصادر ومراجع عديدة. تناول **الفصل الأول** البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الخليج العربي في مرحلة ما قبل ظهور النفط، ثم مرحلة ما بعد ظهوره حتى عهد الاستقلال في مطلع السبعينيات، في محاولة لدراسة الفكر واتجاهاته الرئيسة عن طريق معرفة البنى التي يرتكز عليها المجتمع، وتسهم في عملية تحديد أبعاد ذلك الفكر في إطار محليته أو عالميته، نهضته ونكسته، فيصبح من الضروري ربط مختلف العوامل بعضها بالبعض الآخر بغية الوصول إلى التحليلات والتوصيفات الأقرب إلى الواقع في تبيان مسيرة كل تيار من التيارات عبر مراحله التاريخية. فتطرقنا إلى الأوضاع الاقتصادية التقليدية، ثم التحول الاقتصادي بعد ظهور النفط، وبروز ظاهرة «الدول الريعية» التي تعتمد مصدر الإنفاق الواحد. ثم تناولنا البنية الاجتماعية، وطبيعة الفئات الاجتماعية، والنمو

السكاني، والهجرة الأجنبية الى الخليج العربي وآثارها في المجتمع. وبعد ذلك تحدثنا عن البنية السياسية، والقبيلة وحكم المشيخة، والنظم الوراثية، وبروز النخب الاجتماعية والسياسية، ومظاهر التحول نحو أسس الدولة الحديثة. وأضفنا بعد ذلك البنية الثقافية، وظهور الوعي الثقافي والسياسي في المجتمع من خلال البعثات التبشيرية، ومجيء الرواد المفكرين العرب، ودور الصحافة العربية، والتجارة والاحتكاك بالدول المجاورة، وأثر النفط في بروز ظاهرة «الثقافة النفطية»، ثم مقومات العصر الجديد في إطار حركة التعليم الحديثة، والأندية والجمعيات، والملتقيات الاجتماعية، والطباعة والصحافة، والفنون والآداب.

واختص **الفصل الثاني** بالتيار الليبرالي: نشأة التيار الليبرالي العربي وتطوره التاريخي، وبروز الاتجاهات والأفكار الليبرالية بعد عهد الاستقلال، وإقامة الدولة الوطنية الحديثة في الوطن العربي، ثم تبلورها في مرحلة التكوين في الستينيات والسبعينيات. وتناولنا نمو الفكر الليبرالي في الخليج العربي تبعاً للظروف المحلية والخارجية التي تفاعلت في ذلك النمو، وأسهمت بشكل كبير في الدعوة الى الإصلاح والتغيير التي أطلقها المتعلمون والمثقفون في بعض أقطار الخليج العربي في الثلث الأول من القرن العشرين، وظهور الحركات الإصلاحية الأولى في الكويت والبحرين ودبي وتأثيرها في المنطقة، وما حققته من وعي ليبرالي في تعزيز المشاركة الشعبية في الحكم، والمطالبة بالحياة التشريعية والدستورية، ونشوء التنظيمات الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية، ومتابعة قياداتها وبرامجها ومنطلقاتها الفكرية، ومحاولة إرساء دعائم العمل الليبرالي على أسس ديمقراطية من خلال التجربة البرلمانية في الكويت في مطلع الستينيات، ثم تجارب مجالس الشورى في بقية أقطار الخليج العربي، التي أخذت تنضج بشكل بطيء في السبعينيات والثمانينيات. ثم عرضنا لأبرز القضايا الفكرية التي طرحها الليبراليون في الخليج العربي، مثل الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والصراع بين السفور والحجاب، والاختلاط في الجامعة وغير ذلك.

أما **الفصل الثالث**، فقد عالج موضوع التيار القومي الذي احتل حيزاً كبيراً في المجتمع في الخمسينيات والسيتينيات، وتناولنا نشأة فكرة القومية العربية وتطورها منذ القرن التاسع عشر، وتبلورها في مرحلة الحرب العالمية الأولى، وظهور الاتجاهات الرئيسة للحركة القومية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، وقواها الفاعلة على الساحة العربية، ثم نمو الوعي القومي في الخليج العربي نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في ذلك، ونشوء التنظيمات القومية في المنطقة، واتجاهاتها الرئيسة وهي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية. ثم أشرنا إلى القضايا التي طرحها القوميون في الخليج العربي، وهي قضايا التحرر والاستقلال والوحدة العربية، ودعم قضايا التحرر العربية، ومساندة القضية الفلسطينية بشكل بارز، وما عبّر عنه الأدباء والمثقفون من نتاج شعري تجسيداً لتلاحمهم مع القضايا

العربية القومية، ومشاركتهم قضايا الأمة العربية، وكذلك قضية عروبة الخليج، ومواجهة الأطماع الإيرانية في الخليج العربي، ومحاولات اتحاد الإمارات العربية في الخليج التي تمخضت عن إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة، ومواقف القوى والشخصيات القومية والوطنية من هذه التجربة.

واهتم **الفصل الرابع** بموضوع التيار الإسلامي، من حيث تطور التيار الإسلامي في الوطن العربي، وأبرز اتجاهاته المعاصرة مثل حركة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، ونمو التيار الإسلامي في الخليج العربي، وتأثره بالحركات الإسلامية المعاصرة وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين. ثم تناولنا نشوء الحركات والجمعيات الإسلامية التي نشطت بشكل خاص في الكويت والبحرين والعربية السعودية، ثم دور الأخيرة في التيار الإسلامي في الخليج العربي، ودعمها الحركات الإسلامية والجمعيات في المنطقة وخارجها، وسياسة الملك فيصل بن عبد العزيز في التضامن الإسلامي. وأشرنا أيضاً إلى أبرز القضايا التي طرحها الإسلاميون في إصلاح المجتمع، والشورى، وتطبيق الشريعة الإسلامية، والمشاركة السياسية، والصراع بين الحجاب والسفور والاختلاط في الجامعة.

وعالج **الفصل الخامس** موضوع التيار الماركسي، ومتابعة تطور الفكر الماركسي في الوطن العربي، ونشوء الأحزاب الشيوعية وأفكارها التي طرحتها على الساحة العربية، ومحاولات تغلغل الماركسية في الخليج العربي، ونشاط الاتحاد السوفياتي في التبشير بالفكر الماركسي في المنطقة، ودعم القوى والشخصيات الماركسية، ونشوء التنظيمات الماركسية ولا سيما في صفوف عمال منشآت النفط في العربية السعودية والبحرين وقطر، ومن ثم التجربة الفريدة للماركسية/اللينينية في ظفار، وتفاعلاتها وانعكاساتها المحلية والإقليمية، وإخفاقها في تقديم صورة أنضج عن المبادئ والأفكار الماركسية. ثم تناولنا القضايا الفكرية التي طرحها الماركسيون في الخليج العربي، مثل الاشتراكية العلمية، ومناهضة الإمبريالية والاستعمار، ورفض الأطماع الإيرانية، والموقف من القضية الفلسطينية، واتحاد الإمارات العربية.

ولا بد لي من الإشارة إلى بعض الإشكاليات التي قد تثار عند قراءة الرسالة، والتي أود توضيحها في ما يخص فلسفة هذا العمل الذي يبقى رهن تجربتي العلمية المتواضعة، ومسؤوليتي المباشرة، ولا سيما أن الفكر العربي حقل تتباين فيه الآراء والاتجاهات في كيفية تقييم الأحداث والظواهر والنصوص، بما قد يثير الخلافات أو المواقف الايديولوجية، ومن بين هذه المسائل ما يأتي:

١ ـ إن أي تيار من التيارات الفكرية لا بد أن يتفاعل بشكل أو بآخر مع الأحداث والظواهر السياسية التي تمر بالواقع العربي، إذ لا توجد حدود فاصلة بين الفكر والسياسة، بحيث يمكن وضع خط فاصل بينهما، وذلك بسبب الظروف التي

مرّت بالعرب في تكوينهم المعاصر، والإرهاصات السياسية التي تفاعلت فيها التيارات والأفكار المختلفة التي أثرت بشكل لا يقبل اللبس في مواقف المثقفين العرب الذين عَبّروا عن مواقف سياسية، وآمنوا بأفكار متنوعة، كل بحسب منطلقاته وخصوصياته واتجاهاته.

٢ ـ إن أي تيار فكري لا يمكن أن يستقل أيديولوجياً عما يجري من تطورات ومواقف في التيارات الأخرى، لذلك فهي تتداخل في مواقفها بشكل عفوي في أي مرحلة من مراحل تطورها، لكون كل مرحلة تكتسب سماتها المحددة في إطارها التاريخي، ثم تستمر الثوابت الفكرية بعد ذلك في المراحل اللاحقة. ولذلك حاولنا الجمع بين التحقيب الزمني بحسب التسلسل التاريخي، والتداخل الذي تحتمه البنية الفكرية لكل تيار لكي تكتمل الصورة، وتنضج الأفكار بشكل متكامل.

٣ ـ إن ما استخدمته في بعض الأماكن من الرسالة من مصطلحات ومفاهيم فرزتها الفلسفات لا تعني بالضرورة إيماني بها، بل جاءت كي تربط عضوياً بين النصوص، أو تفسر حالة ما أو ظاهرة ما بشكل لا يمكن تجاوزه أو إغفاله من دون تأكيد تلك المفاهيم واستيعابها في مواضعها.

٤ ـ تشكل مسألة الموازنة بين الفصول في الرسائل العلمية حقيقةً منهجيةً لا جدال فيها، ولكن يفرض الموضوع الذي يعالجه الباحث، وتقسيماته المنهجية والعلمية في بعض الأحيان أن يتوسع في هذا الفصل بحسب ما تقتضيه الضرورة، والاختصار في فصل آخر بحسب مادته العلمية المتوافرة. وينطبق هذا الحال على إشكالية واجهتنا في هذه الرسالة، فقد اكتسب التياران الليبرالي والقومي مساحة واسعة من النشاط الفكري ليس في الخليج العربي فحسب، بل في الوطن العربي أيضاً، مما انعكس بالضرورة على حجم الفصلين ومكانتهما في الرسالة على حساب التيارين الإسلامي والماركسي اللذين ابتعدا عن ذلك كثيراً. فالتيار الإسلامي لم يبرز بوضوح إلا في السبعينيات، في حين اقتصر نشاط الماركسي على حقبة قصيرة، ونطاق ضيق.

وقد واجهتنا بعض المصاعب في مسألة الحصول على المصادر والمراجع، ولا سيما التي نشرت في السنوات الأخيرة، وتذللت بفعل استخدامنا القرص المكتنز للمعلومات، والحصول على دراسات وبحوث حديثة عن طريق المراسلة. ولا بد أن أشير إلى جملة من الدراسات والكتابات المختصة والرصينة في تاريخ الخليج العربي المعاصر، التي يمكن تقسيم أبرز اتجاهاتها بالشكل الآتي:

١ ـ المؤرخون التقليديون، أمثال أمين الريحاني، وحافظ وهبة، ويوسف بن عيسى القناعي، وعبد العزيز الرشيد، وأمين سعيد، وخير الدين الزركلي وغيرهم، الذين اهتموا بموضوعات عن الحروب، والوقائع، والصراعات بين القبائل، وسير الشخصيات البارزة والعلاقات بين الإمارات، ومواقف بريطانيا منها، ويغلب عليها

بعامة طابع الجمع للمعلومات، والرتابة والتدوين السردي.

٢ ـ الرحالة الأجانب، والموظفون البريطانيون، أمثال لوريمر، وجورج أنطونيوس، ومايلز، وديكسون، وبلغريف، وروبرت لاندن، وغيرهم، والذين اهتموا بنشاط الرحلات الأجنبية، والتركيبة القبلية للسكان، والانتماءات القبلية والمصالح الاستعمارية، والأحداث الداخلية بين المشيخات والإمارات قدر تعلق الأمر بمصالح دولهم.

٣ ـ المؤرخون الموثقون، أمثال جمال زكريا قاسم، وبدر الدين عباس الخصوصي، وفتوح عبد المحسن الخترش، وأمل الزياني، وميمونة الخليفة الصباح، وعبد العزيز المنصور وغيرهم، والذين اعتمدوا الوثائق والأرشيفات بشكل كبير في دراسة التاريخ الاقتصادي والسياسي للخليج العربي من دون الاهتمام بالنتاج الثقافي والفكري لأبناء المنطقة، والإفادة منه في تدوين التاريخ، فتابعت هذه الدراسات الأحداث الداخلية السياسية، والتطورات الاقتصادية، والعلاقات الخارجية، والسياسة البريطانية في المنطقة، من دون معرفة التغيرات والتحولات الاجتماعية والفكرية للمجتمع. فظهرت الحاجة للكشف عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، والمجتمع والفكر، وقد تصدى لها نخبة من المثقفين والكتّاب في إطار فهم جديد للخليج العربي، أمثال محمد غانم الرميحي، وعبد المالك خلف التميمي، ومحمد جابر الأنصاري، وعلي خليفة الكواري، ومحمد رشيد الفيل، ومحمد جواد رضا، وخلدون حسن النقيب، وعبد الله غلوم، وأسامة عبد الرحمن، وأياد حلمي الجصاني، وغانم النجار، وباقر النجار وغيرهم.

٢ ـ تحليل المصادر

وبودي أن أُشير إلى المصادر والمراجع الرئيسة التي اعتمدت عليها في كتابة هذه الرسالة، وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة والوثائق المنشورة، والتقارير والبيانات، حيث تمثل الوثائق البريطانية أهمية خاصة في التاريخ المعاصر واهتمامها بشكل كبير بالأحداث والتطورات السياسية، وتُعدّ المصدر الأساس الذي لا يمكن الاستغناء عنه من الباحثين وطلبة الدراسات العليا. فقد أفادتنا وثائق وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office) في متابعة الأحداث الداخلية، والحركات والقوى السياسية، ونشاط العمال في منشآت النفط في العربية السعودية، وعلاقات العراق بالخليج العربي، وتأثيره الفكري والسياسي في بروز الوعي الوطني والقومي في المنطقة. وكذلك اعتمدنا وثائق وكالة المخابرات الأمريكية (CIA)، وهي عبارة عن تقارير ترفعها إلى الحكومة الأمريكية عن الأحداث الداخلية في مناطق النفوذ والمصالح الأمريكية في الخليج العربي عن نشاط العمال، والاضطرابات في المنطقة الشرقية بالعربية السعودية،

والمد القومي ومواقف السلطات منه، والمد الماركسي في ظفار وسياسة السلطان في عمان تجاهه.

أما الوثائق العربية المنشورة التي أفادتنا كثيراً فهي الوثائق العربية التي صدرت عن دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت، التي تبدأ أحداثها منذ عام ١٩٦٣، وتنتهي عام ١٩٧١ في تسعة مجلدات كبيرة الحجم، وكل مجلد يختص بعام واحد. وتتابع هذه الوثائق التطورات والأحداث في أقطار المشرق العربي إلى حد كبير، والقضايا الداخلية، وبيانات الأحزاب والقوى الفكرية والسياسية والعلاقات العربية ـ العربية، والعربية ـ الدولية، وتكمن أهميتها في كونها سجلاً يوثّق النصوص والبيانات وفق النسق الزمني في كل قطر من الأقطار. وإلى جانب ذلك اعتمدنا على ملفات العالم العربي التي صدرت عن الدار العربية للوثائق عام ١٩٨١، وهي سجل مهم للأحداث والتطورات السياسية، والتركيبة الاجتماعية، والمعالم الثقافية لكل قطر من الأقطار العربية، تتابع تطوراته المعاصرة. أما سجل الآراء حول الوقائع السياسية الخاص بالكويت والخليج العربي أو بالعربية السعودية، فهو يوثّق الأحداث والوقائع العربية للسنوات بين ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧، وكل مجلد يهتم بإحدى السنوات المذكورة، وهو يساعد الباحثين على متابعة البيانات والتصريحات السياسية للقوى السياسية والفكرية، فضلاً عن العلاقات بين الأقطار العربية.

أما بصدد الكتابات المهمة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي، فلا يمكن أن نغفل مؤلفات محمد غانم الرميحي الذي تصدى لعدة قضايا خليجية من منطلقات اقتصادية واجتماعية، وأبرز كتبه التي اعتمدنا عليها، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة، والبترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي، والجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة،** في حين يمثل كتاباه عن البحرين أهمية كبيرة وهما: **البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، وقضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠،** لأنهما تصديا لقضايا المجتمع البحريني في ظل السياسة البريطانية التي حاولت إعاقة نمو ذلك المجتمع، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات المصاحبة لظهور النفط، وأثرها في التطور الفكري في البحرين. وعلى الرغم من أن الكتابين لا يمثلان حقيقة مادة تاريخية بالأساس بل مقاربة سوسيولوجية، لكون الرميحي متخصصاً في علم الاجتماع، وتحليلاته تنصب في دائرة الاهتمام بالليبرالية إلى حد كبير، إلا أن الكتابين مادة غنية، ومحاولة جريئة في هذا الإطار.

وبإزاء الأوضاع الجديدة التي فرزتها حالة النفط على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، عمد بعض المثقفين للانصراف للجهد العلمي، والبحث الأصيل، بعيداً عن صخب السياسة والإعلام في إطار مشروع فكري، حَدّد المثقف لنفسه شروطه

المرجعية، وكان ذلك عند خلدون حسن النقيب في كتابه **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، الذي صدر في إطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في محور «المجتمع والدولة». وفيه انطلق المؤلف في تحليلات عميقة عن بنية مجتمع الخليج العربي عبر مراحل تطوره، وفقاً لمنهجية علمية ونقد موضوعي خرجا من الحساسية ودائرة الحرج، في نقد الظواهر الاجتماعية، والنظم الحاكمة، وأفادنا في تحليلاته وتوصيفاته في أكثر من جانب في الرسالة، ولا سيما مسيرة التيار القومي وتداعياته على الواقع العربي.

أما بصدد المعلومات المهمة عن التجربة الماركسية في ظفار، فلا يمكننا أن نغفل عن دراسة عبد الله فهد النفيسي وعنوانها **تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥**، وهي حصيلة جهد كبير للمؤلف في زيارة منطقة ظفار عام ١٩٧٥ ولأكثر من مرة، والالتقاء بشخصيات وزعامات من الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ورصد قضية شعب ظفار، والاستماع إلى أفكار قادة الماركسية في ظفار، وما توصل إليه المؤلف من دراسة للقبائل، والتنظيمات الماركسية، وعلاقاتها بالقوى الخارجية، والدعم السوفياتي والصيني لها، والاستنتاجات القيّمة التي توصل إليها في أسباب إخفاق هذه التجربة.

وتشكل كتابات رياض نجيب الريس مكانة مهمة في الدراسات عن الليبرالية والقومية في الخليج العربي، وفي مقدمتها دراسته القيّمة وعنوانها **الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية** التي تناول فيها مظاهر الليبرالية، ونشوء الحركة القومية ونموها في الخليج العربي، ومواقفها من الأحداث العربية في ظل المد الناصري. وهي تحتوي على جوهر الأفكار التي نشرها الكاتب في مجلة **اراب أفيرز** *(Arab Affairs)*، تحت عنوان «Nationalist Movement in the Arab Gulf»، على الرغم من أن الكاتب صحفي بالأصل اهتم منذ سنوات بقضايا الخليج العربي بأسلوب يميل الى توثيق المعلومات، وإلى مشاهداته الحية.

أما عن دراسة المجتمع المدني، فيمكنني أن أشهد بدراسة باقر النجار بعنوان «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، ضمن كتاب **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية. وهي محاولة تستحق الإطراء في دراسة المجتمع المدني في الخليج العربي، وتطوره الاجتماعي، ونشاطه الثقافي، ومسيرة الجمعيات والأندية، والعمل النقابي، والتنظيم النسوي، ودور الدولة في غياب المؤسسات في المجتمع المدني. وقد أفادنا في الفصل الثاني عن الليبرالية، والأندية والجمعيات بعد الحرب العالمية الثانية. وأذكر أيضاً كتاب محمد جواد رضا بعنوان **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**، وهو جهد كبير من المؤلف عن الواقع الاجتماعي والسياسي في الخليج

العربي في ظل الصراع القائم بين التركيبة القبلية، والانتقال إلى مرحلة الدولة الحديثة، وأثر النفط والثروة في الواقع الجديد، واستمرار تقاليد القبيلة سائدة في المجتمع، والمشكلات القائمة في علاقة القبيلة بالدولة. وينصبّ في الاتجاه ذاته كتاب فؤاد إسحق الخوري الصادر بعنوان **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**. وهي في الأصل رسالة علمية أكاديمية عن المجتمع البحريني، وتركيبته الاجتماعية، ونشاطه الوطني، واتجاهاته الليبرالية، ومواقفه القومية، وذلك بالاعتماد على الوثائق والبيانات الأصلية، في تحليلات عميقة، ومعالجات سوسيولوجية، أفادتنا كثيراً في التيار الليبرالي، والتيار القومي، والأنشطة الاجتماعية في البحرين.

أما عن دراسة المجتمع العربي، وتياراته الفكرية الرئيسة، فأمكنني الإفادة من كتاب حليم بركات بعنوان **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، لإحداث مقاربة تاريخية مع حالة الخليج العربي. وهو دراسة شاملة لبنية المجتمع العربي، وديناميته الاجتماعية والسياسية. وقد اتخذ المؤلف موقفاً نقدياً ملتزماً ليمكّنه من معالجة قضايا المجتمع العربي، لا من زاوية التخلف فحسب بل من حيث صور اغترابه عن الذات، وسعيه جاهداً لتجاوز اغترابه، ومواجهة العديد من الإشكالات، وفق تحليل سوسيولوجي، أفادنا كثيراً في الفصل الذي كتبه المؤلف عن التيارات الفكرية العربية من حيث نشأتها، ومراحل تطورها بحسب الحقب التاريخية.

وطالعتنا أيضاً فهمية شرف الدين بكتابها **الثقافة والايديولوجيا في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠**، وفيه وضعت الكاتبة جهداً علمياً بإشراف المفكر العربي سمير أمين، في تحليلات عميقة عن نشأة وتبلور أبرز الاتجاهات الفكرية العربية حتى عقد التسعينيات من القرن العشرين بالاعتماد على المصادر الأصلية والدراسات الحديثة، على الرغم من الطابع الفلسفي لديها، والذي تبدو فيه مظاهر الغموض، ولكنها أعطتنا تحليلات قيّمة، ورؤى صحيحة عن الواقع الثقافي العربي الذي يؤثر دون شك في وضع الثقافة والفكر في الخليج العربي.

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نتجاوز الكتابات والدراسات الأجنبية عن منطقة الخليج العربي، وفي مقدمتها آراء جون كيلي (J. Kelly) الخبير البريطاني المتخصص بشؤون الخليج العربي والشرق الأوسط، ومستشار وزارة الخارجية البريطانية، وأبرزها كتابه *Arabia, the Gulf and the West* الذي تناول فيه نشاطات القوى المعارضة، وموقف السلطات البريطانية من التطورات الداخلية، والعلاقات الخارجية بين بريطانيا وإمارات الخليج العربي، وأنظمة الحكم، وتغلغل الماركسية بدعم سوفياتي في المنطقة، ومقالته المنشورة في مجلة **ميدل ايسترن ستاديز** *(Middle Eastern Studies)* بعنوان «Hadramout, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution»، وقد تحدث فيها عن الماركسية في ظفار وعمان من خلال حركاتها

وقواها، والتركيب الاجتماعي لظفار، والمقومات الاقتصادية وأثرها في واقع ظفار، وطبيعة الأفكار الماركسية/اللينينية، والحركات اليسارية، وموقف السلطات البريطانية من ذلك التوجه، ثم تتبع أسباب إخفاق التجربة في ظفار، وانحسارها مع تغير نظام الحكم في مطلع التسعينيات.

وأفدنا من كتابات ميكائيل هدسون (Michael C. Hudson) التي عالج فيها أزمة الديمقراطية، والليبرالية، والمجتمع المدني، والدولة وعلاقاتها بالمجتمع في الوطن العربي، ولا سيما دراساته ومقالاته الحديثة التي نشرها بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ عن الديمقراطية، والسياسة الخارجية العربية، وأساسيات التحديث في الشرق الأوسط. وأفدنا من كتابه القيّم بعنوان *Arab Politics: The Search for Legitimacy*، وفيه حاول المؤلف البحث عن شرعية النظم العربية الحاكمة، وعلاقة القبيلة بالدولة في الخليج العربي، والتوجهات الليبرالية، والمشاركة السياسية، والتجارب البرلمانية والتشريعية، والوعي القومي، وتبلوره في المد الناصري.

أما عن حالة العربية السعودية، وصراع النفط والثروة، والقيم والتقاليد، والصحراء والمدينة في مرحلة ما بعد ظهور النفط، فأمكننا بشكل كبير الاعتماد على كتاب مردخاي أبير (M. Abir) الصادر بعنوان: *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*. ومؤلفه كاتب متخصص بشؤون الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، ويحاضر في الجامعات الأمريكية. وفي كتابه هذا يقدم معلومات موثقة عن حركات المعارضة الداخلية، والقوى السياسية، والاتجاهات الفكرية، ورصد برامجها وطروحاتها، وأبرز شخصياتها الفاعلة، وامتداداتها في الداخل والخارج. وتطرق المؤلف أيضاً إلى طبيعة الصراع بين الاتجاه المحافظ في عهد الملك سعود بن عبد العزيز في السياسة السعودية، والاتجاه القومي في عهد جمال عبد الناصر، وتأثير المد القومي في منطقة الخليج العربي، ومرحلة الاضطراب بين الملك سعود وشقيقه فيصل في منتصف الستينيات. وقد قدّم لنا الكتاب تحليلات قيمة، ومعلومات جديدة أفادتنا في التيارين القومي والماركسي.

ولا يمكن إغفال كتاب ريتشارد هرير دكمجيان (R. H. Dekmejian) الصادر باللغة الإنكليزية، وعنوانه: *Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World* الذي تُرّجم إلى اللغة العربية بعنوان **الأصولية في العالم العربي**، وتناول فيه الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ودور الإسلام في السياسة السعودية، وتتبع أبرز القيادات الإسلامية وتنظيماتها، وبرامجها وعلاقاتها بالداخل والخارج. ولكن يؤخذ على الكاتب بعض تحليلاته التي تفتقر إلى الفهم الحقيقي لسمات المجتمع الإسلامي، وطرحه أفكاراً تبتعد كثيراً عن الواقع الإسلامي. ولكن هذا لا يقلل بتاتاً من أهمية الكتاب في دراسة التيار الإسلامي في الوطن العربي، فقد اعتمدنا عليه عند

الحديث عن الحركات الإسلامية في الخليج العربي، وأتاح لنا فرصة التعرف على الحركات والجمعيات الإسلامية، وبرامجها وقياداتها، وعلاقاتها بالحركات الإسلامية الأخرى.

أما عن الدراسات الموثقة عن القوى اليسارية في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، فأمكننا الإفادة من فرد هاليداي (F. Halliday)، الكاتب البريطاني اليساري، المطلع على القضايا العربية، والشؤون الخليجية، والذي بذل جهداً كبيراً في متابعة مسيرة الحركات الثورية اليسارية في ظفار وعمان واليمن الجنوبي، ووضع كتاباً مهماً في هذا الإطار بعنوان: *Arabia Without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* وهو من الكتب المهمة التي تناولت الحركات الماركسية في المنطقة، وقد تُرجم القسم الأول بعنوان: «النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي في عام ١٩٧٥»، والثاني بعنوان «الصراع السياسي في الجزيرة العربية في عام ١٩٧٦»، ثم صدرت ترجمة كاملة قام بها محمد غانم الرميحي وعنوانها «المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية عام ١٩٧٦». ويكتسب الكتاب أهميته من أن المؤلف قد أجرى عدة زيارات ميدانية، ومشاهدات حيّة في ظفار وعمان في منتصف السبعينيات، في إطار معايشة كاملة للإيديولوجيا الماركسية السائدة، ومشاهدة للثوار في تدريباتهم، وتعليمهم، وإعدادهم، ولذلك كتب المؤلف بصورة موثّقة عن تجربة عُدّت فريدة في العالم الثالث، وضمّنها تحليلاته عن التناقضات بين المجتمع القبلي (التقليدي) والايديولوجيا، وأفادنا كثيراً في الفصل الخامس عن الماركسية في الخليج العربي، وبخاصة في ظفار.

واعتمدنا أيضاً كتاب مارك كاتز (M. Katz) الصادر بعنوان: *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy Toward the Arabian Peninsula*. والمؤلف متخصص في السياسة الخارجية السوفياتية، وعلاقات الاتحاد السوفياتي بدول العالم الثالث، وخبير بالشؤون السوفياتية الداخلية، وقد قدّم في كتابه هذا معلومات قيّمة عن الماركسية في ظفار، والقوى والحركات اليسارية في أقطار الخليج العربي، وتنظيماتها، وشخصياتها، وبرامجها، والدعم السوفياتي للتجربة الماركسية اللينينية في ظفار، ونجح المؤلف بمتابعة أنشطة الحركات الماركسية وتفاعلاتها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، باعتماده على الوثائق البريطانية، والدراسات السوفياتية، وكان مصدراً مهماً لنا في الفصل الخامس من الرسالة.

وأمكننا الاعتماد على أيمن الياسيني الذي وضع كتابه **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، وهو في الأصل أطروحته للدكتوراه، قدّمها إلى جامعة مكجيل في مونتريال بكندا في عام ١٩٨٣ تحت عنوان: *The Relation Between Religion and State in the Kingdom of Saudi Arabia*.

وتناول المؤلف الإسلام والايديولوجيا الوهابية والإصلاح، والحكم والشريعة، والأسرة المالكة، وحركة الإخوان، ودور العلماء في المجتمع والسياسة، وأفادنا الكتاب بشكل كبير في دور العلماء في الفصل الأول عن الفئات الاجتماعية في المجتمع، وتركيبة الحكم، ودور الإسلام في السياسة السعودية في الفصل الرابع أيضاً.

لقد كتبت فصول هذه الرسالة في مدى ثلاث سنوات من حياتي الأكاديمية بعد أن تفرغت من عملي مدرساً في كلية الآداب بجامعة الموصل في ظروف صعبة للغاية مر بها البلد، وكان مسعاي الأساس هو الالتزام بمنهج علمي وموضوعي، من دون التحامل على هذا التيار أو ذاك، سواء لأسباب أيديولوجية أو قطرية، ومحاولة صياغة رؤية تحليلية تاريخية تعتمد على المصادر الأصلية بالأساس.

إن الحاجة أصبحت ماسّة من أجل الخوض في دراسات نقدية علمية لتاريخ العرب، وفي أعماق الحقب التاريخية، والاستفادة من التجارب التاريخية لرسم مستقبل أفضل في إطار تكوين العرب المعاصر، متمنياً أن أكون قد وفقت في دراستي هذه، عسى أن يأتي من بعدي مؤرخون أو باحثون لكي يتوسعوا في جوانب أخرى، ولإرساء جهود أكبر في دراسة التاريخ الثقافي والفكري لمنطقة الخليج العربي بخاصة والوطن العربي بعامة. والله ولي التوفيق.

بغداد في آب/ أغسطس ١٩٩٧

الفصــل الأول

البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الخليج العربي حتى مطلع السبعينيات

أولاً: البنيــة الاقتصاديــة

١ ـ النشاط الاقتصادي التقليدي

عاش إنسان الخليج العربي في معاناة قاسية قبل اكتشاف النفط نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، وقلة موارد العيش، واعتماده على البحر مورداً للرزق عن طريق الغوص على اللؤلؤ، وصيد الأسماك، والتجارة المحدودة مع بعض الدول المجاورة، وصناعة السفن وشباك الصيد[١].

وينقل الأديب الكويتي يوسف بن عيسى القناعي[٢] صورة المعاناة والفقر في تلك المرحلة بقوله:

«ويكون ليوم العصيد شأن عند الأطفال فتراهم يغنون عيد عيد على العصيد... وكانوا إذا أكلوا العصيد مسحوا أيديهم بأرجلهم»[٣].

وكانت حرفة الغوص على اللؤلؤ المصدر الرئيس للرزق والعيش للسكان، ولا سيما في المناطق الساحلية من الخليج العربي، وما ترتب عليها من تجارة داخلية

---

(١) بدر الدين عباس الخصوصي، «العامل الاقتصادي وأثره على إنسان الخليج العربي في العصر الحديث،» في: الموسم الثقافي [السابع والثامن: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥: الكويت]، **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين** (الكويت: جمعية الاجتماعيين؛ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص ٤٠٩ ـ ٤١١.

(٢) يوسف بن عيسى القناعي (١٨٧٨ ـ ١٩٧٣)، مصلح وأديب ومربٍّ كويتي معروف، أسهم في تأسيس وإدارة أول مدرسة هي المباركية ثم تبعتها الأحمدية، وشارك في تأسيس مكتبة وجمعية ثقافية أيضاً، يمثل جيل الرواد الأوائل من المصلحين في الكويت والخليج العربي. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ٣ ج، ط ٢ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨١)، ص ١١٨٣ ـ ١١٨٤.

(٣) يوسف القناعي، **صفحات من ماضي الكويت**، ط ٤ (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٨)، ص ٦٩ ـ ٧٠.

وخارجية بين المدن والموانئ الخليجية أو مع الدول المجاورة، وما جلبته هذه العلاقات التجارية بالهند وإيران وشرق افريقيا من عادات وتقاليد ولغات وفنون وأزياء وملابس، سواء كانت على أيدي التجار العرب أو تجار الدول الأخرى القادمين إلى المنطقة[٤].

وبرزت ثقافة الغوص وليدة مجتمع الغوص على اللؤلؤ الذي مارس الحياة القاسية بكل تفصيلاتها ومعناها، وعبّر عن ذلك أصدق تعبير في هواجسه وعواطفه بالأغاني الشعبية، والقصص والحكايات، والمواويل الخليجية في صراعه مع البحر والبيئة القاسية، فأنتجت ثقافة شعبية جديدة نتاج ممارسات الناس وطقوسهم وعاداتهم التي تحولت إلى إرث اجتماعي وثقافي صادق[٥].

أدى اكتشاف النفط، والثروة المالية الهائلة التي حَلّت على السكان إلى فقدان مهنة الغوص مكانتها، ولا سيما أنها تزامنت مع نجاح اليابانيين في إنتاج اللؤلؤ الصناعي في منتصف الثلاثينيات، فأهمل السكان مهنة الغوص، وتحولوا إلى ممارسة مهن جديدة كالتجارة والأعمال الحرة، والوكالات التجارية، والشركات التي تدر أرباحاً كبيرة[٦].

وقد مارس الناس إلى جانب الغوص حرفة الزراعة والرعي مصدراً رئيساً للحياة في البادية، ولكن مردودها الاقتصادي كان محدوداً نتيجة قلة الأراضي الزراعية، وشحّ الأمطار ومصادر المياه، واستحواذ شيوخ القبائل وزعمائها على أكثر الأراضي الصالحة للزراعة[٧]. فضلاً عن ذلك، ظهرت صناعات بسيطة مثل تجفيف الملح، وصناعة السلال، وكبس التمور، وعمل الفخار، وشباك الصيد، وأدوات الزراعة، والأخشاب والمسامير والحبال، وهي الصناعات التي تخص الزراعة وصناعة السفن[٨].

---

(٤) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج: القسم التاريخي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ٧ ج (الدوحة، قطر: مطابع العروبة، ١٩٦٧)، ص ٣١٨٩، ٣٢٠٣ و٣٢١٧. انظر التفاصيل في: سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥)، ص ٢٠ ـ ٣٥.

(٥) الصادق محمد سليمان، «الخليج بين ثقافة اللؤلؤ وثقافة البترول،» الرافد (الشارقة)، السنة ٣، العدد ١١ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٦) أياد حلمي الجصاني، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي (الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٢)، ص ١٦، ونورة الفلاح، «التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط في مجتمع الكويت،» حوليات كلية الآداب (جامعة الكويت)، العدد ١٠، الرسالة ٥٤ (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)، ص ٢.

(٧) محمد عباس ابراهيم، «الأبعاد الاجتماعية والثقافية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية،» شؤون اجتماعية، السنة ٦، العدد ٢١ (ربيع ١٩٨٩)، ص ١٧٦.

(٨) انظر التفاصيل في: Mohamed G. Al-Rumaihi, «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties,» in: Klaus Jürgen Gantzel and Helmut Mejcher, eds., *Oil, the Middle East, North Africa, and the Industrial States: Developmental and International Dimensions*, Internationale Gegenwart; Bd. 6 (Paderborn: F. Schningh, 1984), pp. 208-210.

٢ ـ التحول الاقتصادي بعد النفط

كان لاكتشاف النفط وتدفق العوائد المالية الضخمة تأثيره في التغيرات التي شهدتها منطقة الخليج العربي في مختلف المجالات، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي.

وقد بدأت المحاولات الأولى للتنقيب عن النفط واكتشافه في الثلاثينيات من القرن العشرين، في كل من البحرين والعربية السعودية وقطر والكويت، ثم توالت بعد ذلك في إمارات ساحل عمان، ومسقط وعمان، وتحول النفط إلى محرك رئيس، وقوة فاعلة لتغيير حياة المجتمع على جميع الصعد(٩)، وأصبح يشكل المورد الأول في النشاط الاقتصادي، والدخل القومي في جميع أقطار الخليج العربي. ويبين الجدول رقم (١ ـ ١) ذلك التحول في المنطقة.

الجدول رقم (١ ـ ١)
إنتاج النفط في أقطار الخليج العربي
(١٩٤٠ ـ ١٩٧٤) (بالمليون طن)

الدولة	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤
العربية السعودية	٠,٧	٢٥,٩	٦٤,٧	١٩٠	٤١٢
الكويت	—	١٧,٠	٨٤,٢	١٥٠	١١٢
قطر	—	١,٦	٨,١	١٧	٢٤
الإمارات	—	—	—	٣٣	٦٨
البحرين	٠,٩	١,٥	٢,٢	٣	٣

المصدر: *OPEC Statistical Bulletin* (1974), and *Horizont*, no. 6 (1981).

وقد ارتبط التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي باكتشاف النفط واستثماره، فخلق قاعدة اقتصادية جديدة، وحوّل حياة الغوص والزراعة والرعي إلى حياة التجارة والاستيراد والتصدير، والمقاولات العامة، وتجارة العقارات، والاستثمارات المالية، والوكالات، وأدى إلى ارتفاع دخل الفرد بشكل كبير(١٠)، وإلى أن يشكل نحو أكثر من ٩٠ بالمئة من الدخل القومي. وأخذت هجرة الأيدي العاملة العربية والأجنبية

(٩) Mary Louise Clifford, *The Land and People of the Arabian Peninsula*, Portraits of the Nations Series (Philadelphia: Lippincott Co., 1977), pp. 140-144, and Vahan Zanoyan, «After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf,» *Foreign Affairs*, vol. 74, no. 6 (November - December 1995), pp. 2-7.

(١٠) Donald Hawley, *The Trucial States*, with a foreword by Sir William Luce (London: George Allen and Unwin, 1970), pp. 225-226.

تتدفق بكثرة إلى المنطقة، وازداد الاعتماد المحلي على استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية من الأسواق الخارجية بصورة شبه كاملة[11]. ويشير إلى ذلك الجدول رقم (١ ـ ٢) بشكل واضح.

الجدول رقم (١ ـ ٢)

المدخولات النفطية في أقطار الخليج العربي (١٩٤٠ ـ ١٩٧٤) (بالمليون دولار)

الدولة	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤
العربية السعودية	٣	٥٧	٣٥٥	١٢٠٠	٢٠٠٠٠
الكويت	—	٣١	٤٦٥	٨٩٥	٧٠٠٠
قطر	—	—	٥٤	١٢٢	١٦٠٠
الإمارات	—	—	٣	٢٣٣	٤١٠٠
البحرين	١	٣٣	١٥	٣٥	٢٣١

المصدر: *OPEC Statistical Bulletin* (1974), and *Neue Zeit*, no. 15 (1981).

وحققت الشركات الأجنبية التي جاءت إلى المنطقة للتنقيب عن النفط واستكشافه أرباحاً كبيرة بعد أن أصبحت هي وحدها التي تتولى عمليات التنقيب والتكرير والتصدير لحسابها برساميلها وفنييها وخبرائها، وإيصال النفط إلى المستهلك في الخارج، وتقوم أيضاً برسم السياسة المتبعة في مسألة النفط، وتسعى بكل السبل من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح ولو كان على حساب البلد المنتج للنفط الذي لا يحصل إلا على بعض العوائد المالية التي لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من الأرباح التي تحققها الشركات والدول الأجنبية من عمليات النفط[12].

وأخذت أقطار الخليج العربي توصف بأنها دول ريعية تعتمد في اقتصاداتها على تصدير سلعة واحدة هي النفط، وبذلك يعتمد الدخل القومي لهذه الأقطار على نوع من الريع الخارجي الذي توافرت له الظروف المناسبة، وحاجة السوق الخارجية، والطلب الكبير من الدول الرأسمالية على النفط في إدارة عجلة الصناعة الغربية، فتؤول جميع العوائد المالية إلى ميزانية الدولة بشكل مباشر[13].

---

(١١) John Ricca, «Saudi Arabia: A Slandered State,» *Middle East Forum*, vol. 33 (1961), pp. 9-11, and Tom Gabriell, «Rural Change in the Sultanate of Oman,» *Journal of the Royal Society for Affairs*, vol. 14, part 2 (June 1988), pp. 154-163.

(١٢) نجيب عيسى، **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي**، الدراسات الاقتصادية، ط ٢ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٣٤.

(١٣) انظر: حازم الببلاوي، «الدولة الريعية في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة =

وتعيش هذه «الدول الريعية» النفطية في تكوينات قبلية، وعلاقات عشائرية سابقة للمرحلة الرأسمالية، في حين تمارس علاقات شبه رأسمالية مستحدثة، إذ تنمو فئات كبار التجار، والبرجوازية، ورجال الأعمال، وأيضاً تدفق الرساميل الأجنبية، والثروة النفطية الهائلة[14].

ويشجع الاقتصاد الريعي النخب الاجتماعية على الكسل، ويدفع باتجاه قلة النشاط الاقتصادي، ويلحق الدولة بالتبعية للخارج، فضلاً عن تبعية المجتمع للدول الريعية نفسها، حيث تستأثر الدولة بموارد الأرض، وتهيمن على مقدرات البلاد. ويشوه النظام الريعي العلاقة بين المجتمع والنظام الاقتصادي، ويخضعه للدولة، مما يولد صعوبة في طريق إقامة الديمقراطية في هذه الدول، وتعجز عن أن يكون لها دور فعال في التنمية البشرية[15].

وقد أدى التحول الاقتصادي المفاجئ والجذري في مجتمع الخليج العربي إلى بروز قيم ونظم جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالرفاه الاجتماعي، والفجوة القائمة بين الجهد المبذول والمردود المالي، وعدم وجود مشاركة اقتصادية جادة[16] واختلال ميزان توزيع الثروة، وتباين الدخول بين السكان بشكل واضح[17].

فقد أدى اكتشاف الثروة النفطية إلى إغراق منطقة الخليج العربي فجأة في الرأسمالية العالمية، وتكوّن نظام لا مثيل له في العالم من حيث إنه يجمع بين ظاهرة

=العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٨٤، وأحمد ثابت، **من يحمي عروش الخليج؟!: «النفط والتبعية»** (القاهرة: مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٤) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢١١.

(١٥) بشارة خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**، نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٤ ـ ٣٨. وحول الدول الريعية، انظر التفاصيل في: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 2 (London; New York: Croom Helm, 1987).

(١٦) أسامة عبد الرحمن، **المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(١٧) Mohamed G. Al-Rumaihi, «The Mode of Production in the Arab Gulf before Discovery of Oil,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies, 1980), pp. 46-60, and

حسن الخياط، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربي: الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الامارات ـ عمان** =

تخلف تاريخي من أقصى درجات التخلف، وثروة مالية هائلة، على أن هذه الثروة ظاهرة مؤقتة لا مستقبل لها[١٨].

وهكذا أفرزت الأوضاع الجديدة قيماً لم تكن سائدة من قبل، حيث الصراع بين جيلين، القديم والجديد، والهوّة الثقافية التي ظهرت نتيجة التحول الاقتصادي المفاجئ، وعدم التناسق بين النمو الاقتصادي والتحول التدريجي في الفكر والثقافة. فسرعة التغيير والتحول لم تتوازن مع السلوك والعادات والقيم، وحدث خلل بين المعطيات المادية والقيم الروحية والاجتماعية، واهتزت المعايير المعنوية، وسادت الثقافات الوافدة، ونشأ صراع بين الأصالة والمعاصرة في المجتمع، مما أثار حفيظة بعض الفئات الاجتماعية ولا سيما المثقفين الذين دعوا إلى وقفة تأمل، ومراجعة للذات، والتصدي للتيار السريع نحو الحياة المادية والقيم الغربية، وتأكيد الأصالة والقيم الاجتماعية، والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي، ووضع سياسات متوازنة في التحديث والإصلاح، وتبلورت نتيجةً لذلك اتجاهات وتيارات جديدة في مجتمع الخليج العربي[١٩].

وعلى الرغم من الظواهر الإيجابية لهذا التحول الاقتصادي، فإنه لم يلق قبولاً واسعاً لدى المثقفين في المنطقة، فيصف عبد الهادي العوضي الخبير الكويتي في شؤون التربية أثر النفط بقوله:

«لقد ظل دور النفط قاصراً على كونه مصدراً تمويلياً من دون أن يتفاعل بعمق مع نمط الحياة... فلم يؤد إلى النتائج التي يمكن أن تترتب على نقل المجتمع إلى مرحلة الدولة الحديثة بعلاقاتها الإنتاجية التي تقوم على أسس احترام العمل المنتج واعتباره... عماد المكانة المرموقة التي يصل إليها الإنسان»[٢٠].

وقطعت التحولات الجديدة الصلة مع الماضي، وعملت على تغيير البنية الاجتماعية، وتحول المجتمع المنتج البسيط إلى مجتمع استهلاكي من دون حصول تنمية حقيقية. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في دخل الفرد الذي يضاهي دخول الدول الصناعية الرأسمالية لا يمكن أن توصف هذه الأقطار الخليجية أنها صناعية، إذ لا

=(الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٢)، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(١٨) انظر: سمير أمين، «الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، ص ١٣ ـ ١٥.

(١٩) أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ١١١.

(٢٠) انظر: عبد الهادي العوضي، «بناء الانسان الكويتي،» ورقة قدمت إلى: ندوة تطوير التعليم =

وجود للتنمية الحقيقية، وإنما يتم الاعتماد وبشكل كبير على الريع النفطي[٢١].

وقد وصف محمد الرميحي الاقتصاد الخليجي بأنه اقتصاد تبرز فيه سمات الاقتصاد المتخلف الأحادي الجانب الذي يعتمد بشكل كبير على النفط والسوق العالمية، والتجارة الخارجية، وهو اقتصاد منفتح على الاستيراد يمكن أن يتأثر بأي مشكلة أو تغيير في الاقتصاد العالمي، أو في النظام الرأسمالي سلباً أو إيجاباً[٢٢].

ثانياً: البنيـة الاجتماعيـة

١ ـ الفئـات الاجتماعيـة

سادت مجتمع الخليج العربي قبل اكتشاف النفط فئات اجتماعية عديدة في مقدمتها الأسر الحاكمة التي ارتبطت بعلاقات اقتصادية مع كبار الأسر التجارية، واستأثرت بأوجه النفوذ الاقتصادي والسياسي، وعلاقات قرابية في ما بينها في ظل المجتمع القبلي في تلك المرحلة[٢٣].

وظهرت إلى جانب الأسر الحاكمة فئات اجتماعية مالكة لوسائل الإنتاج ورأس المال، مثل زعماء القبائل، وكبار تجار اللؤلؤ، وأصحاب المحلات التجارية، والعلماء، والعمال في الغوص والصيد وبعض الصناعات البسيطة، والفلاحين، والبدو[٢٤].

إلا أن التشكيلة السكانية تغيرت بشكل واضح بعد اكتشاف النفط، واضمحلت

= العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية، شباط/فبراير ١٩٨٣، ص ٦.

(٢١) Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia* (London: Ithaca Press, 1978); Jacqueline S. Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective*, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982), pp. 100-102, and

محمد رشيد الفيل، **التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٧)، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢.

(٢٢) انظر: محمد غانم الرميحي، «رأس المال البشري في الخليج طريق التنمية المستمر،» (حصاد الموسم الثقافي لوزارة التربية والتعليم ورعاية الشباب، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦)، ص ٥٩٧.

(٢٣) محمد غانم الرميحي: **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، ط ٢ (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٤)، ص ٩، و **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٢٤٣.

(٢٤) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٢٤٣، وفيصل ابراهيم الزياني، **مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغيير بنائه** (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧)، ص ٢٥٣.

الفئات الاجتماعية السابقة، وحلّت قوى وفئات جديدة محلها بفعل النمو السكاني، وتزايد الهجرة الخارجية العربية والأجنبية، وأصبحت الفئات الاجتماعية توزع على النحو الآتي:

أ ـ الأسر الحاكمة

مجموعة من الأسر القبلية التي تسيطر على السلطة، وتعتمد الحكم الوراثي، وتفرض سيطرتها على المؤسستين المدنية والعسكرية بفضل تضخم حجم أفرادها بمرور الزمن. وهي تعتمد على تحالفها مع الأسر التجارية الكبيرة، وزعماء القبائل المتنفذة، وتعمل على تحويل المؤسسة المدنية إلى تنظيمات تضامنية ضمن هيكل الدولة[٢٥].

وتؤدي الأسر الحاكمة أدواراً سياسية متعددة الأبعاد في الخليج العربي، مما يسوّغ وصفها بالوحدة السياسية، إلى جانب أنها مؤسسة اجتماعية/ سياسية، وسلطة مركزية في المجتمع[٢٦].

ب ـ العلماء

يمثل العلماء الفئة الدينية التي تلقت التعليم على الأصول والأحكام الإسلامية، والمعرفة بالقانون والشرع الإسلامي، فاحتلوا بذلك المناصب العليا في مؤسسات التعليم العالي الديني، والوعظ والإرشاد، والقضاء الإسلامي والشريعة[٢٧].

وتبرز مكانة العلماء في العربية السعودية بشكل ملحوظ، من خلال ممارستهم مهام تطبيق الشريعة الإسلامية قانوناً للحياة العامة، بعد أن خضعت الدولة لتحالف ديني وسياسي منذ نشأتها في منتصف القرن الثامن عشر، وتبوأ العلماء المكانة الثانية بعد الأسرة المالكة[٢٨]، لكونهم يسهمون في اتخاذ عدد من القرارات السياسية والقانونية، عن طريق منحهم التفويض الشرعي لمتخذ القرار. ويصبح القرار في بعض الأحيان حاسماً في القضايا الاجتماعية والشؤون الداخلية. كما أنهم يعملون على تعبئة الرأي العام المحلي، وكسب التأييد الشرعي لصالح الدولة في القضايا الخارجية[٢٩].

---

(٢٥) Bahgat Korany, «Defending the Faith: The Foreign Policy of Saudi Arabia,» in: Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, CO: Westview Press; [Cairo], Egypt: American University in Cairo Press, 1984), pp. 260-261.

(٢٦) كمال المنوفي، «العائلة والسياسة في الوطن العربي،» الفكر الاستراتيجي العربي، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٣)، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(٢٧) Henry Munson (Jr.), *Islam and Revolution in the Middle East* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988), p. 29

(٢٨) Mohammed Zayyan Al-Jazairi, «Saudi Arabia: A Diplomatic History, 1924 - 1964,» (Doctoral Dissertation, University of Utah, 1971), p. 207.

(٢٩) Abir Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration* (London: Croom Helm, 1988), pp. 19-25.

وتمثل أسرة آل الشيخ الفئة الدينية البارزة في العربية السعودية، وهم من العلماء الذين يتحالفون مع الأسرة المالكة من آل سعود، ويتشاورون معهم في القضايا الداخلية والخارجية، ويلتقون الملك في أكثر من مناسبة، ويعملون على تأمين الشرعية الدينية للسلطة من خلال إصدار الفتاوى الشرعية لتفويض قرارات الملك، كما حصل في الخلاف بين عبد العزيز آل سعود (١٩٠٢ ـ ١٩٥٣) والإخوان[٣٠] في عام ١٩٢٩، حيث منح العلماء التفويض الشرعي لعبد العزيز آل سعود في إدخال مظاهر التحديث على النمط الأوروبي في البلاد، على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبداها الإخوان لهذه السياسة التي عدّوها «بدعة» يجب النهي عنها، وعدم ممارستها في بلاد المسلمين[٣١].

وتناط بالعلماء عدة مسؤوليات ووظائف في المجالين الديني والقانوني في أقطار الخليج العربي وفي العربية السعودية بخاصة، مثل إدارة النظام القضائي، وتطبيق الشريعة الإسلامية في الأحكام العامة، وتشكيل جماعة الإرشاد الديني وتوزيعهم على مؤسسات الدولة ووزاراتها، والاهتمام بالتربية الإسلامية، وتفسير الأحكام القضائية تفسيراً إسلامياً في ضوء أحكام القرآن والسنة، ورعاية الوعظ والإرشاد، والإشراف على مؤسسات تعليم البنات، والإشراف على المساجد، والاهتمام بالوعظ الديني للمسلمين في الدول الأجنبية الأخرى، ومواصلة البحث والتأليف في القضايا الإسلامية، وتهيئة كتّاب العدول في المحاكم القضائية، وتولي الدعاوى القانونية، والمرافعات في المحاكم في ضوء الشريعة الإسلامية[٣٢].

ج ـ البرجوازية

من الفئات الاجتماعية التي نشأت بعد ظهور النفط، والثروة المالية الكبيرة التي جنتها أقطار المنطقة، وهي تتألف من الأسر التجارية الكبيرة، والمقاولين، وتجار الاستيراد والتصدير، ووكلاء الشركات الأجنبية[٣٣]، وأصحاب المصانع الكبيرة، وأصحاب العقارات، ورجال الأعمال. ومن أبرز الأسر البرجوازية آل الغانم في الكويت، وآل الجفالي في جدة، وآل الفطيم في دبي، ويوسف كانو في البحرين، وآل العليان في نجد وغيرهم[٣٤].

---

(٣٠) سنتحدث عن جماعة الإخوان بشيء من التفصيل في الفصل الرابع، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩.

(٣١) انظر: Shahram Chubin, Robert Litwak and Avi Plascov, *Security in the Gulf*, Adelphi Library; 7 (Aldershot, Hants, England: Published for the International Institute for Strategic Studies by Gower, 1982), pp. 6-7.

(٣٢) Munson, (Jr.), *Islam and Revolution in the Middle East*, pp. 73-74.

(٣٣) الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، ص ٢٠.

(٣٤) عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

وتعمد البرجوازية إلى تعزيز مكانتها عن طريق الهيمنة على السوق المحلية بالتحالف مع السلطة، واستحواذها على النفوذين الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولتها تحويل التفاضل على أساس الانتماء القبلي إلى التفاضل بالثروات، وإشرافها على النشاط الاقتصادي الجديد، والتطلع نحو المشاركة في عملية صنع القرار، والحصول على المناصب الحكومية والإدارية في الهيكل الحكومي، والبحث عن إجراء إصلاحات ضرورية في مؤسسات وأجهزة الدولة، وسعيها إلى تحقيق الاستقلال الذاتي في الأسواق الاقتصادية[٣٥].

وبسبب المستوى الاقتصادي والثقافي المتميز الذي حصلت عليه البرجوازية في الخليج العربي، واطلاعها على التجارب السياسية والفكرية على الصعيد العربي، أخذت تنشط في محاولة الإصلاح والتغيير، والدعوة إلى الليبرالية في المجتمع الجديد، ودخلت في منافسة على المناصب الحكومية والسياسية. ولكنها في كل الظروف لم تتجه نحو التطرف أو التشدد في طروحاتها الفكرية أو السياسية، لأنها بقيت تسعى للحفاظ على الاستقرار والأمن لحماية مصالحها الاقتصادية، وثرواتها المالية الكبيرة التي عزّزت علاقاتها المتميزة بالأسر الحاكمة.

د ـ التجار

أثمرت التحولات الاقتصادية التي أفرزتها مرحلة ما بعد اكتشاف النفط نمو فئة التُجّار، تلك الفئة الوسيطة بين المستهلك المحلي والمنتج الخارجي، والتي ارتبطت مصالحها بالخارج، واعتمدت على علاقاتها بالشركات الأجنبية، والاستثمارات الغربية، واتبعت سياسة اقتصادية تتسم بالانفتاح على الاستيراد، والتنافس في السوق المحلية، وتوطيد علاقاتها بالأسر الحاكمة[٣٦].

وفرضت فئة التجار هيمنتها على الحياة الاقتصادية من خلال الشركات المالية، والمصارف، والمقاولات العامة، والوكالات التجارية، والمحلات التجارية الكبيرة، وحركة الاستيراد الواسعة، وتمتعت بالنفوذين الاقتصادي والسياسي منذ بداية تكوينها، وحاولت إجراء إصلاحات في المجتمع والدولة، وضمان المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، وطرحت أفكاراً بشأن الليبرالية، والإصلاح، والديمقراطية، والحياة البرلمانية،

---

(٣٥) صلاح العقاد، «أثر النفط على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي للتاريخ الذي نظمته وزارة الاعلام، بغداد، ١٩٧٣، ص ٩٣٣ ـ ٩٣٤، وبول ڤييل، «البترول والطبقة الوظيفية: مثال «العربية السعودية»،» ترجمة خضر خضر، **دراسات عربية**، السنة ١٦، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٢ ـ ١٣٤.

(٣٦) محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في اشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٣)، ص ٤٦.

والشورى، وإيجاد قنوات اتصال مع السلطة، والمشاركة في الحياة السياسية[٣٧].

وقد شارك التجار في الكويت والبحرين في الحركات الإصلاحية التي قامت في الأعوام ١٩٢١ و١٩٢٣ و١٩٣٨، في سبيل إجراء الإصلاحات الضرورية في المجتمع ونظم الحكم. ولكنهم بعد ظهور النفط والعوائد المالية الكبيرة، والنشاط الاقتصادي المثمر اتجهوا إلى الاتفاق مع الأسر الحاكمة التي كانت بحاجة إليهم لإضفاء الشرعية السياسية والمجتمعية على سلطتها، في حين سعى التجار من جانبهم للحصول على دعم الأسر الحاكمة في مشاريعهم الاستثمارية والاقتصادية[٣٨]، وبذلك لم يعد التجار يشكلون تهديداً حقيقياً للنظم الحاكمة، وانصرفوا نحو الاهتمام بمصالحهم التجارية، وتنمية ثرواتهم المالية، وتوسيع نفوذهم في الأوساط الاجتماعية، والمنتديات والملتقيات الثقافية، والأعمال الخيرية، والأنشطة والأندية الرياضية.

هـ ـ الفئة الوسطى

أسهم نمو الوعي السياسي والثقافي في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية في ظهور الفئة الوسطى على المسرح الاجتماعي والسياسي[٣٩].

وهي تضم في صفوفها أصحاب المهن التجارية، والحرف اليدوية، والموظفين والطلاب، وضباط الجيش، هؤلاء الذين حتمت ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية أن يكوّنوا فئة وسطى بين الفئة العليا (الأسر الحاكمة، والبرجوازية، والتجار) والفئة الدنيا (العمال، والفلاحون، والبدو) الذين تأثروا بالأحداث والتطورات السياسية والفكرية التي شهدها الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وتطلعوا نحو الإصلاح والتغيير، وتعزيز الانتماء الوطني والقومي[٤٠]، وإنشاء ثقافة وطنية وقومية ومواجهة

(٣٧) للتفاصيل حول التجارة والسياسة في الخليج العربي، انظر: Jill Crystall, *Oil and Politics in the Gulf: Rules and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1990), pp. 24-48.

(٣٨) حول هذه الأحداث ودور التجار فيها، انظر: بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث**، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣)، ص ١٢٦، و Michael Field, *The Merchants: The Big Business Families of Saudi Arabia and the Gulf States* (Woodstock, NY: Overlook Press, 1985).

(٣٩) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٦.

(٤٠) مارك هيلر ونداف سفران، «الطبقة الوسطى واستقرار النظام في العربية السعودية،» في: «الصراع الاجتماعي ومستقبل النظام في المملكة العربية السعودية،» **المنار**، العدد ١١(تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٢٢ ـ ٥١.

الاستعمار والصهيونية، واستغلال الشركات الأجنبية[٤١].

ولم تملك الفئة الوسطى المصالح الاقتصادية، أو العلاقات السياسية التي تربطها بالأسر الحاكمة وحلفائها من البرجوازيين والتجار، لذا لم تكن معنية بشكل كبير ببقاء أنظمة الحكم القائمة، واستمرار سلطتها أو غيابها عن الساحة السياسية[٤٢]، ولذلك دخلت في خلافات مع السلطة بعد أن امتلكت المقومات الثقافية والتعليمية والخبرات الفنية والإدارية والعلمية، وإيمانها بالليبرالية، والمشاركة السياسية، والعدالة الاجتماعية[٤٣]، وضرورة إنهاء الاستغلال والسيطرة الأجنبية على الثروات النفطية، والإصلاح والتغيير والتحديث في المجتمع والدولة، وتأييد التعاون مع الأقطار العربية، والمشاركة الخليجية في القضايا القومية والإسلامية[٤٤].

و ـ العمال

تكوّنت الفئة العاملة في الخليج العربي، وترسّخت جذورها وخبراتها بعد اكتشاف النفط، والحاجة الماسة لإيجاد العمال في الحقول والشركات النفطية، والأعمال التجارية، والبناء والعمران والمقاولات، وتجارة الموانئ، والنقل البحري، والاستيراد والتصدير، وإنشاء المعامل والمشاريع الاستثمارية. وبذلك تنامت الفئة العاملة، واتسعت قاعدتها في التركيبة السكانية، ولكنها عجزت عن المشاركة في الحياة الاقتصادية، وعانت استغلال الشركات الأجنبية، وأصحاب الاستثمارات، والمقاولين، والشركات التجارية، ومنافسة القوى العاملة الأجنبية، وعدم منحها حرية التنظيم النقابي والمهني، واتجهت نتيجة لذلك نحو إقامة الجمعيات والتنظيمات السرية والعلنية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي في سعيها نحو تحقيق برامجها وأهدافها، وشاركت في الحركات الإصلاحية، والأحداث السياسية في بعض أقطار الخليج العربي، مثل الكويت والبحرين والعربية السعودية[٤٥].

وقد تفاعلت الفئة العاملة مع الأحداث العربية، والقضايا القومية، والثورات التحررية التي شهدها الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، ولا سيما القضية

---

(٤١) Jacob M. Landau, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Middle East*, Man, State, and Society (London: Pall Mall Press, 1972), pp. 75 - 76.

(٤٢) William Rugh, «Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 27, no. 1 (Winter 1973), pp. 7-20.

(٤٣) Al-Rumaihi, «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties,» p. 208.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٤٥) الرميحي، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة**، ص ٢.

الفلسطينية، والصراع العربي ـ الصهيوني، واتخذت مواقف معارضة تجاه سياسة السلطات الحاكمة، والوجود الأجنبي في المنطقة، واستغلال الشركات الأجنبية. وطالبت في الإضرابات والمظاهرات التي قادتها أو شاركت فيها بإجراء الإصلاحات، وتحسين الأوضاع المعيشية للعمال، وإنهاء استغلال الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط، وعبَّرت عن ذلك من خلال المنشورات والبيانات التي وزّعتها بين حين وآخر، وطرحت فيها أفكارها وبرامجها السياسية، وشكّلت الثقل الأساس للتنظيمات الفكرية والسياسية في المنطقة(٤٦).

ويُعدّ مجتمع الخليج العربي من الناحية السكانية، شأنه شأن بقية مناطق الوطن العربي، متنوّع المذاهب والطوائف، وتمثل الغالبية فيه السُنّة، ثم الشيعة فالإباضية، وهم يتباينون في أعدادهم، ومراكز استقرارهم، ونشاطهم الاجتماعي، ومشاركتهم السياسية من قطرٍ لآخر.

ويُمثل السُنة غالبية السكان في أقطار الخليج العربي من الناحية المذهبية عدا البحرين وعمان، ففي العربية السعودية يمثل السُنّة نسبة ٩٥ بالمئة من السكان، والباقي من الشيعة الذين يقطنون المنطقة الشرقية في مدن الأحساء والقطيف والظهران والخبر ومدن صغيرة أخرى، وهم يعملون في الصناعات النفطية، والموانئ الساحلية. أما في الكويت فيمثل السُنّة نسبة ٦٣ بالمئة من السكان، والشيعة نسبة ٢٨ بالمئة، والمسيحيون ٧ بالمئة، والهندوس ٢ بالمئة، في حين ترتفع نسبة الشيعة في البحرين إلى ٤٨ بالمئة، ويشكل السُنّة ٣٨ بالمئة، والمسيحيون ٧ بالمئة، والطوائف الأخرى ٧ بالمئة. ويمثل السُنّة في قطر نسبة كبيرة تصل إلى ٩٣ بالمئة من السكان، أما الشيعة فيمثلون ٢ بالمئة، والمسيحيون ٥ بالمئة. ويمثل السُنّة نسبة ٤٧ بالمئة في إمارات ساحل عُمان، والشيعة ٢١ بالمئة، والمسيحيون ٥ بالمئة، وتتميز عُمان بتنوع إثني معقد، وانتماء السكان في الغالب إلى المذهب الإباضي، ونسبتهم نحو ٦٠ بالمئة من السكان، والسنة بين ٣٠ ـ ٣٥ بالمئة، والشيعة ٥ بالمئة(٤٧).

ولم يشهد مجتمع الخليج العربي ظاهرة الصراع الطائفي ولا سيما بعد اكتشاف النفط، وتزايد الثروة المالية، وانتشار الوعي الثقافي والسياسي، واختفاء الأفكار

---

(٤٦) Alvin J. Cottrell [et al.], eds., *The Persian Gulf States: A General Survey* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980), p. 399.

(٤٧) انظر: سعد الدين ابراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٢٧ ـ ٢٥٢؛ Jean Sasson, *Princes: A True Story of Life behind the Veil in Saudi Arabia* (New York: Morrow, 1992), pp. 13-14, and Fahim I. Qubain, «Social Classes and Tensions in Bahrain,» *Middle East Journal*, vol. 9, no. 3 (Summer 1955), pp. 269-280.

والعادات البالية، وسياسة الانفتاح الاقتصادي، والعمل التجاري، وتجانس أبناء الطوائف في ما بينهم، ما عدا تجربة البحرين التي غذّتها بريطانيا من أجل تسهيل تدخلها في الشؤون المحلية، وفرض وصايتها على نظام الحكم، وتشتيت الوحدة الوطنية، ومنع التقارب بين أبناء الشعب خوفاً من التحول إلى تكتل ضد الوجود البريطاني. ولكن نمو الوعي الوطني والقومي في البحرين والخليج العربي منذ منتصف الخمسينيات أدى إلى تقارب أبناء الطائفتين (السُنّة والشيعة) بعضهم مع بعضهم الآخر، وإعلان النضال ضد الاستعمار البريطاني، وتبلور فكرة القومية العربية، والمساهمة المشتركة في الصناعات النفطية، حيث تربطهم المصالح المشتركة لتحسين أوضاعهم المعيشية وظروف عملهم، فانخفضت حدة الخلافات بينهما، وفشلت المحاولات البريطانية في هذا المجال[٤٨].

٢ ـ النمـو السكانـي

يتميز عدد السكان في أقطار الخليج العربي بالنمو السريع بشكل لم يسبق له مثيل. وجاء هذا النمو في مدة لا تتجاوز ربع قرن، حيث تضاعف عدد السكان أكثر من مرة. ويبين الجدول رقم (١ ـ ٣) زيادة عدد السكان ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٧٥ بحسب التقديرات الرسمية.

وقد ارتفعت أعداد السكان في العربية السعودية على سبيل المثال من ٣,٢ مليون نسمة في عام ١٩٦٣ إلى ٦,٥٦ مليون نسمة عام ١٩٧٥. ويشكل الحضر نسبة عالية من سكان الخليج العربي (عدا السعودية وعمان). ففي البحرين نحو ٨٠ بالمئة، والكويت ٨٨,٦ بالمئة، وقطر ٨٨ بالمئة، وإمارات ساحل عمان ٨٣,٩ بالمئة، أما في العربية السعودية فـ ٢٠,٨ بالمئة، وعمان ٥,٤ بالمئة فقط[٤٩].

لقد صاحب بروز الخصائص السكانية الجديدة لأقطار المنطقة عملية التحول في المقومات الاقتصادية والاجتماعية بعد استثمار النفط، واتجاه الحكومات نحو التحديث، مما أدى إلى حركة سكانية واسعة وغير طبيعية أسهمت في تغيير التركيبة السكانية السابقة، وظهور خصائص جديدة لم تعرفها المنطقة من قبل، ممثلة بالهجرة الداخلية من البادية والصحراء إلى المراكز الحضرية بعدما جذب النشاط الاقتصادي السكان للإفادة من العوائد المالية الهائلة. ورافقتها هجرة خارجية وفدت إلى المنطقة من

(٤٨) ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٤٩) **المرأة العربية: قاعدة بيانات إحصائية** (عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥)، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

مختلف دول العالم، بسبب حاجة التحديث والبناء إلى أيدٍ عاملة، وخبرات، والتوسع في الخدمات والمشاريع. ولذلك شهدت المنطقة نمواً سكانياً كبيراً يفوق باقي الأقطار العربية بل أكثر دول العالم الثالث(٥٠).

الجدول رقم (١ ـ ٣)
السكان في أقطار الخليج العربي في سنوات مختلفة (بالألف)
(١٩٤٧ ـ ١٩٧٥)

السنة/ الدولة	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات	عمان
١٩٤٧	ــ	١٠٠	١٦	ــ	ــ
١٩٥٤	ــ	١٢٤	٣٠	٥٥	٤٣٥
١٩٥٩	٢٥٧	١٤٣	٤٠	٨٠	٤٦٠
١٩٦١	٣٢١	١٥٦	٥٥	٨٦	٥٠٠
١٩٦٨	٦١٣	١٩٠	٨٠	١٨٠	٦٢٠
١٩٧٠	٧٥٠	٢٢٠	٨٥	١٩٠	٦٦٠
١٩٧١	٧٨٢	٢١٦	١١٧	٢٠٠	٦٨٠
١٩٧٢	٨٢٦	٢٣٤	١٢٣	٢١١	٧٠٠
١٩٧٣	٨٧١	٢٤٨	١٣٠	٢٢٢	٧٢١
١٩٧٤	٩١٦	٢٦١	١٣٧	٢٣٨	٧٤٣
١٩٧٥	٩٩٣	٢٧٥	١٤٤	٢٥١	٧٦٥
معدل النمو السنوي (بالمئة)	٣,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٣,١

المصدر: الأمم المتحدة، الكتاب السنوي، ١٩٧٤، ص ١١٠ ـ ١١١.

وفي ظل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كان لا بد أن تبرز قضية المرأة عنصراً فعالاً في المجتمع، وهي النصف الآخر فيه، وأن تأخذ حيزاً من اهتمام المعنيين بالعمل النسوي، وفي طليعتهم رائدات النشاط النسوي في المنطقة، لكون المرأة عانت إلى جانب الرجل الظروف القاسية والمعاناة في المجتمع قبل اكتشاف النفط، وأسهمت في الإنتاج والعمل في الحقل والبيت، وعانت الاضطهاد، والنظرة

(٥٠) المنجي البشير، «الوضع السكاني بالخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: **الإنسان والمجتمع في الخليج العربي: بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٠/ ٣١ (بغداد: جامعة البصرة، ١٩٧٩)، الكتاب الثاني، ص ٤٤٦ ـ ٤٥٤، واسحق يعقوب القطب وعبد الإله أبو عياش، **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠)، ص ٣٣.

الضيقة لها من الرجل، أو المجتمع بعامة، والذي لم يسمح لها بالحصول على حقوقها بعدّها عنصراً فعالاً في الحياة(٥١).

وكان من المتوقع أن تأخذ المرأة مكانتها الطبيعية في المجتمع الجديد في ظل التغير الاجتماعي بعد اكتشاف النفط، إلا أن قضية المرأة دخلت في نقاش وصراع بين اتجاهين متناقضين، وهما الاتجاه المعارض (المحافظ) من التقليديين الذين يرفضون مشاركة المرأة في المجتمع، واقتصار دورها على العمل في المنزل، ومنع اختلاطها مع الرجل، وعدم منحها الحرية في العمل والإنتاج، والنظرة الأخرى لأصحاب الاتجاه التجديدي (الإصلاحي) الذين يؤيدون حرية المرأة، ومشاركتها في الحياة ومنحها حقوقها الاجتماعية والسياسية أسوة بالرجل.

وبقيت قضية المرأة غير محسومة طوال العقود الماضية، حيث تعيش المرأة حياة هامشية في المجتمع، غير مسموح لها بمشاركة الرجل في عدد من الوظائف والأعمال، ولا تمنح فرص المشاركة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، محرومة من حقوقها البرلمانية(٥٢). والمشكلة الكبرى أن المجتمع ما زال ينظر إليها من الناحية الاجتماعية على أنها تخضع لسلطة الرجل ثم العشيرة والعرف الاجتماعي لا يسمح للمرأة بتكوين شخصيتها المستقلة بعيداً عن وصاية الرجل والقبيلة.

إن سيادة النظام الأبوي والعقلية القبلية التي تفرض هيمنة الشيخ على أفراد القبيلة، والأب على البنت، والأخ على الأخت، والزوج على الزوجة باسم الرجولة وسيادة العنصر الأقوى، قد زادت من عزلة المرأة وأبقت على هامشية دورها في الحياة، وأعطت الرجل السلطة في فرض هيمنته على المرأة داخل البيت وخارجه(٥٣).

وعلى الرغم من ذلك فإن المرأة في الكويت والبحرين كانت أوفر حظاً من بقية النسوة في أقطار الخليج العربي الأخرى، إذ شاركت في العمل والإنتاج، ومارست

---

(٥١) عباس ياسر الزيدي، «دراسات عن المرأة في الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: **الإنسان والمجتمع في الخليج العربي: بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة**، الكتاب الثاني، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٥٢) محمد جواد رضا، «الخليج العربي: المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، ص ٣٨.

(٥٣) عبد الله فهد النفيسي، **العمل النسائي في الخليج: الواقع والمرتجى** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ١٦. وحول توصيف النظام الأبوي في المجتمع العربي، انظر: هشام شرابي: **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، و**النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

التدريس، والخدمات الطبية والهندسية، والحياة الأدبية والثقافية والاجتماعية[٥٤]، إلا أنها بقيت تناضل أيضاً إلى جانب الأصوات النسوية الأخرى المطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية، ولا سيما المشاركة في الحياة البرلمانية، والاختلاط في العمل، والجامعات، وحق إنشاء الجمعيات النسوية من دون قيود. ودخلت رائدات العمل النسوي في الكويت والبحرين في صراع مع أصحاب الاتجاه التقليدي من أجل تحقيق أهدافهن تلك، وبذلك احتلت قضية المرأة حيزاً بارزاً من اهتمامات التيار الليبرالي في الخليج العربي.

٣ ـ الهجـرة الأجنبيـة

شهدت منطقة الخليج العربي بعد اكتشاف النفط ظاهرة الهجرة الخارجية سواء أكانت عربية أم أجنبية، من مختلف الجنسيات والقوميات، من الوافدين الذين سعوا إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، والاستفادة من العوائد النفطية التي غمرت المنطقة. ونقل هؤلاء تجاربهم وخبراتهم السياسية والفكرية، وطبائعهم الاجتماعية، وسلوكياتهم وخصائصهم، إلى مجتمع الخليج العربي، بعد أن تغلغلوا في مختلف الحقول والمجالات في المجتمع والدولة[٥٥]. ويبينُ الجدول رقم (١ ـ ٤) حجم العمالة العربية والأجنبية في المنطقة.

الجدول رقم (١ ـ ٤)

العمالة العربية والأجنبية في أقطار الخليج العربي عام ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

الدولة/الجنسية	العرب	الآسيويون	الأوروبيون والأمريكيون	جنسيات أخرى
الإمارات	٢٤,٧	٦٥,٠	٢,٠	٨,٣
البحرين	٢١,٢	٥٦,٧	١٥,٢	٧,٠
العربية السعودية	٩٠,٥	٤,٩	١,٩	٣,٢
عمان	١٢,٤	٨٣	٤	٦
قطر	٢٧,٧	٦٣,٣	١,٦	٧,٤
الكويت	٦٨,٩	١٦,٢	١,٠	١٤,١

المصدر: نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٨٦.

(٥٤) James Fordce, «The Change in Roles of Arab Woman in Bahrain,» in: Jeffrey B. Nugent and Theodore Thomas, eds., *Bahrain and the Gulf: Past Perspectives and Alternative Futures* (London: Croom Helm, 1985), pp. 130 - 140.

(٥٥) Cottrell [et al.], eds., *The Persian Gulf States: A General Survey*, p. 408.

وتكمن المشكلة، في قضية الهجرة، في تفوّق المهاجرين العددي والنوعي بمرور الوقت حتى زاد عددهم على السكان الأصليين، وبشكل بات يهدد بتحول هؤلاء إلى أقلية سكانية في بلادهم، ويلحق ضرراً خطيراً بالكيان الوطني، والأمن القومي. وأصبح المهاجرون يمثلون عنصر ضغط سياسي على السلطات المحلية التي ترفض قبول التجنيس، وتحويل المهاجرين إلى سكان أصليين لهم حقوق وامتيازات السكان الأصليين نفسها، ولا سيما بعد أن تفوقت أعداد المهاجرين بشكل كبير. ففي قطر على سبيل المثال تدنت نسبة المواطنين من ٤٠,٥ بالمئة عام ١٩٧٠، إلى ٢٦,٤ بالمئة عام ١٩٨٦، ثم إلى ٢٢,٥ بالمئة عام ١٩٩٣، وتحول القطريون إلى أقلية في بلدهم[٥٦].

وقد أدت الزيادة الكبيرة في العمالة الوافدة، ولا سيما الأجنبية، إلى حدوث مشكلات اجتماعية وسياسية وثقافية فرضت ضغوطاً على الدولة والمجتمع في الخليج العربي، بسبب عدم التوافق والانسجام بين السكان الأصليين والمهاجرين الأجانب في عدة نواح كاللغات، والثقافات، والديانات، والسلوكيات، والانتماءات الإيديولوجية، مما أثار الأزمات الداخلية والخارجية، وتفاقمت حدتها في محاولات بعض الدول (كإيران) التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار المنطقة بحجة حماية مصالح رعاياها، فتحولت هذه الجاليات الأجنبية إلى أدوات للتدخل الخارجي[٥٧].

وأثرت هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين من الناحية السياسية في زرع بؤر للانفعالات السياسية، والانتماءات الإيديولوجية، ولا سيما من الوافدين العرب بعد أن نقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى المناطق التي بدأوا يعملون فيها. وكان عدد منهم ينتمون إلى أحزاب سياسية، وقوى فكرية سرية وعلنية، فأسهموا في نقل أفكارهم وبرامجهم إلى المجتمع الجديد، وطالبوا بالإصلاح والتغيير في الأوضاع القائمة، ومواجهة الاستعمار الأجنبي، وتحقيق الاستقلال الوطني، والوحدة العربية من المحيط إلى الخليج. وعدّت السلطات الحاكمة في الخليج العربي هذه النشاطات تهديداً للأمن والاستقرار، وواجهت الفكر القومي المتنامي بعد الحرب العالمية الثانية، ولجأت في سبيل ذلك إلى تعزيز الشرعية القبلية، والانتماء القطري[٥٨]. واستخدمت العمالة الأجنبية على نطاق أوسع بدلاً من العمالة العربية نظراً لما تسببه الأخيرة من مشكلات سياسية في مجالات العمل، والتحريض على الإضرابات والمظاهرات في المواقع العمالية من أجل تحسين أوضاع العمال، وإنهاء استغلال الشركات الأجنبية، والتفاعل مع

---

(٥٦) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٠.

(٥٧) الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي: الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الإمارات ـ عمان، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٥٨) Abdo I. Baaklini, « Legislatures in the Gulf Area: The Experience of Kuwait, 1961 - 1976,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (August 1982), p. 361.

القضايا العربية على امتداد الوطن العربي، ومحاولات إلحاق العمال المحليين في تنظيمات سياسية على غرار التنظيمات القائمة في المشرق العربي حينذاك[٥٩].

وبالفعل حصل تأثير سياسي من الوافدين العرب خلال الخمسينيات والستينيات ولا سيما في الكويت. وكانت لحركة القوميين العرب امتدادات في الخليج العربي، حيث نشط الوافدون العرب مع المحليين في العمل السياسي عن طريق عقد الندوات والمهرجانات التي شارك فيها العرب والمحليون[٦٠]. وتأثر العمال في البحرين والعربية السعودية بالناصرية بعد مجيء الفلسطينيين والمصريين، وما صاحبها آنذاك من أحداث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وبروز زعامة جمال عبد الناصر[٦١]، فأثار ذلك الوعيَ الوطني والقومي في صفوف العمال بشكل خاص، وخرجوا في مظاهرات تأييد لموقف عبد الناصر في تحديه الغرب، ومبادئه التي آمن بها في الاستقلال الوطني والوحدة العربية والتأميم.

وإلى جانب ذلك شكّلت الهجرة الأجنبية تهديداً حقيقياً، وخطراً أكبر على عروبة الخليج مع تزايد أعداد المهاجرين بمرور الزمن، بحيث أصبحوا يهددون عروبة المنطقة، وانتماءها العربي. فالأعداد الكبيرة من الإيرانيين الذين دخلوا إلى المنطقة بصورة شرعية أو غير شرعية ممّن تسلّلوا عن طريق الساحل إلى المدن الكبيرة للعمل في مجالات النفط والتجارة والموانئ، أسّسوا جاليات إيرانية، وبشكل خاص في البحرين، وشكّلوا تهديداً لعروبة البحرين ووحدتها وانتمائها للأمة العربية، بعد أن أخذت إيران تطالب بالبحرين، وتدعي عائديتها إليها، وتسعى لضمها إلى أراضيها[٦٢].

ومثّل الوجود الإيراني في أقطار الخليج العربي تهديداً لأمن هذه الأقطار واستقرارها، كما حدث في المظاهرات التي قادتها الجالية الإيرانية في الكويت عام ١٩٣٨ مطالبة الحكومة بمنحها الحقوق القومية، والسماح بإنشاء مدارس إيرانية، وإعطائها حق التمثيل بالمجلس التشريعي الكويتي[٦٣].

---

(٥٩) صلاح العقاد، **البترول: أثره في السياسة والمجتمع العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣)، ص ١٧٦.

(٦٠) محمد الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١) ص ٧٦.

(٦١) نادر فرجاني، **رُحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥٠.

(٦٢) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٧٣ ـ ٧٨.

(٦٣) انظر: عبد المالك خلف التميمي، «الآثار السياسية للهجرة الأجنبية،» ورقة قدمت إلى: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير نادر فرجاني (بيروت: المركز، ١٩٨٣)، ص ٢٩٨ ـ ٣٠١.

ومن الناحية الاجتماعية، عملت الهجرة الأجنبية على إضعاف التماسك الاجتماعي، وعدم الحفاظ على القيم والعادات الاجتماعية إلى حد كبير، بسبب دخول مفاهيم وسلوكيات وعادات غريبة نقلها المهاجرون من بيئاتهم المحلية، فلم يتكيفوا مع المجتمع وأنماط معيشته، وجذوره العربية، وانتمائه الإسلامي، وظل الاختلاف والتباين في العادات والديانات والثقافات بينهم وبين السكان الأصليين، وتفشت العادات الغريبة، والانحرافات الخلقية، والأمراض الصحية، واللهجات الأجنبية، مما أشار بوضوح إلى صعوبة الاندماج الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين مع السكان المحليين، وخلق مشكلات وصراعات اجتماعية وثقافية معقّدة في المجتمع الخليجي[٦٤].

أما من الناحية الثقافية، فإن انتشار اللغات واللهجات الأجنبية في اللهجة المحلية في المجتمع أصبح ظاهرة مألوفة، وسادت مفردات ومصطلحات إنكليزية وهندية وفارسية في التخاطب اليومي بين السكان العرب، ونشأت لغة جديدة هي مزيج من المفردات الأجنبية هذه، مما هَدّد الهوية اللغوية، والثقافة العربية بعامة. وإلى جانب ذلك تم انتشار الثقافات الأجنبية، التي جلبها المهاجرون من بلدانهم، والتي أصبحت سائدة بين السكان الأصليين، ولا سيما الشباب، في مشاهدة الأفلام الممنوعة، ومطالعة المجلات اللاخلقية التي تدعو للإباحة والخلاعة، والأزياء الغريبة عن التقاليد العربية[٦٥].

واكتسبت قضية المربيات الأجنبيات وآثارها الاجتماعية والثقافية بعداً آخر، فقد أسفرت ظاهرة استقدام المربيات الآسيويات للعمل في الخدمة المنزلية وتنشئة الأطفال إلى تفشي الثقافة الآسيوية، وانتشار اللغات الآسيوية: الهندية والباكستانية والتايلندية وغيرها في لغة الأطفال، وفي التخاطب اليومي بين أفراد الأسرة الواحدة في المنزل، وانتشار ثقافات فرعية مؤثرة في الثقافة العربية، ونشوء صراع قيمي بين جيلين هما القديم والجديد، وخشية جيل الآباء من تحول الثقافة العربية الأصيلة إلى ثقافة تابعة للثقافة الأجنبية في الخليج العربي[٦٦].

---

(٦٤) الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي: الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الامارات ـ عمان، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩، والكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، ص ٢٣.

(٦٥) موزة عبيد غباش، المهاجرون والتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة، رؤية اجتماعية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً (القاهرة: مطبعة الوفاء، ١٩٨٦)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٦٦) سعد الدين ابراهيم ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٦٠ ـ ١٦١، وعاطف وصفي، «متغيرات وعمليات الامتزاج الثقافي في دول الخليج العربية،» شؤون اجتماعية، السنة ٧، العدد ٢٥ (ربيع ١٩٩٠)، ص ٥١ ـ ٥٢.

وشغلت قضية الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي اهتمامات المثقفين، وأصحاب الاتجاه الوطني والقومي الذين ناشدوا السلطات المحلية وضع خطط واستراتيجيات تحدّ من حجم هذه الهجرة غير المنظمة، وأن يتم استبدال العمالة الأجنبية بأخرى عربية للحفاظ على الثقافة العربية، والأمن الداخلي، والاستقرار الوطني، وعروبة الخليج.

ثالثاً: البنيـة السياسيـة

١ ـ القبيلة وحكم المشيخة

تُعدّ القبيلة النمط الأساس للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، حيث ارتكز عليها التنظيم الاجتماعي السائد، وشكل الوحدة القرابية التي تستند إلى سلالة واحدة، ونُظِّمت العلاقات القبلية على مجموعة من التقاليد والأعراف التي مثلت قانوناً غير مكتوب للقبيلة[٦٧].

تقوم وحدة القبيلة على العصبية القرابية التآزرية التي تعتمد عليها في الحفاظ على حقوقها، وتستمد منها مسؤوليتها لتشمل جميع أفراد القبيلة من خلال التقاليد والأعراف التي يُؤمن بها هؤلاء، كالثأر، والفداء بالدم، والعداوة، والعُرف، والزعامة، والتقاليد الشعبية القبلية[٦٨].

وتعتمد القبيلة على العصبية إحساساً بالوحدة والتماسك بين أفرادها، وتستمد ذلك من الانتماء إلى أب وجد واحد سواء أكان ذلك حقيقياً أم بالانتساب. وهذا الشعور القبلي يمثل الحقوق الدافعة للحروب الداخلية بين القبائل العربية، وهو أيضاً شكل من أشكال التماسك الاجتماعي عند العرب[٦٩]. فالقبيلة والعصبية تشبه الانتماء الوطني في الدولة الحديثة في الوقت الحاضر[٧٠].

ويمثل العرف قانون القبيلة الذي تصدر الأحكام والأوامر بناءً عليه، ويعزز من

---

(٦٧) عبد المالك خلف التميمي، «الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ٩، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٨١)، ص ١٧.

(٦٨) محمد أحمد غنيم، **التحضر في المجتمع القطري: دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة**، ط ٢ (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٨.

(٦٩) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٧٠) عبد الحفيظ محمد شناق، **التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة** (أبو ظبي: مؤسسة دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦)، ص ١٢٨.

قوته وسطوته انتشار قيم البداوة والعائلة والشرف والكرامة والنسب وقرابة الدم، واحترامها بين أفراد القبيلة إلى حدٍ كبير، فيمثل العرف بذلك السلوكَ الذي يحكم مجتمع القبيلة(٧١).

كانت القبيلة وحدة سياسية صغيرة لها السلطة المركزية التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والشيخ هو الزعيم والحاكم، وصاحب السلطة العليا التي يستمدها من نسبه وثروته ونفوذه(٧٢)، بعد أن حظي باختيار القبيلة له ليصبح سيدها المطلق الذي يحكم ويفصل في شؤون رعيته، ويشاركه مجلس القبيلة الذي يضم الأعيان والحكماء ممن يستشيرهم الشيخ في اتخاذ قراراته، وهو يستند عادة في أحكامه إلى القرآن والسنة والعرف القبلي(٧٣).

إن نظام حكم المشيخة قائم على أساس البنية القبلية، والتقاليد والأعراف التي تستند إلى تصور أن الشيخ الذي اختارته الأسرة المالكة يحكم بموجب الشريعة الإسلامية، والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وأن أفراد القبيلة يعترفون للشيخ بزعامته، وسلطته، ونفاذ كلمته. ولذلك غابت المؤسسات المدنية أو الإدارية عن المجتمع قبل اكتشاف النفط لانعدام وجود التشريعات التي تنظم قيام المؤسسات هذه، وأصبح الشيخ ومستشاروه ومجلس القبيلة والحكماء وبوساطة العرف يديرون مختلف نواحي الحياة ويتحكمون بها(٧٤).

ويستند الشيخ في إدارة الحكم إلى سلطة عرفية في ظل غياب التشريع، فهو المتصرف الوحيد في السلطة على الرغم من استشارته بعض أفراد القبيلة، ولكن الحكم النهائي له، ويجمع بين يديه السلطات كافة التي تجعل له الطاعة من رعيته ما دام يلتزم بما تعهد به عند بيعته. ولم تكن مظاهر المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار موجودة، مما عزز من هيمنة الشيخ على حكم المشيخة(٧٥).

---

(٧١) الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة**، ص ٢٤.

(٧٢) الجصاني، **النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي**، ص ١٣.

(٧٣) Muhammad T. Sadik and William P Snavely, *Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems, and Future Prospects* (Lexington, MA: Lexington Books, [1972]), p. 120.

(٧٤) يوسف محمد عبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٤٣.

(٧٥) Fred Lawson, «Labor Politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain,» in: Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, NC: Duke University Press, 1988), p. 117.

ويساعد الشيخ على ذلك العلاقات الأسرية والقبلية، وله مجلسه الخاص، ومعاهداته الشخصية، وتحالفاته القبلية، وعلاقاته التجارية. وتماسك الأسر الحاكمة يتم بتحالفها وعلاقاتها التي فرضت بموجبها هيمنتها على مجالات الحياة، وأسبغت عليها صفة الشرعية التقليدية في الوصول إلى الحكم بدلاً من إقامة الشرعية على أساس المشاركة أو الانتخاب أو إبداء الرأي والمشورة[(٧٦)]. وهكذا فإن ممارسة الديمقراطية لم تكن مألوفة بين الشيخ وأفراد قبيلته، رغم أن المجتمع يتمتع بنوع من الديمقراطية الاجتماعية، ولكن الديمقراطية بتطبيقها السياسي كانت غائبة، لأن الشيخ يدير شؤون قبيلته بعقلية الحاكم المطلق المستبد[(٧٧)]. وغالباً ما تأخذه هذه الديكتاتورية في اتخاذ القرار في قضايا تتعلق بمصير قبيلته مما يوقعها في عداوات وحروب مع أطراف أخرى، أو في مشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجةً لغياب الديمقراطية في القبيلة.

وقد أدى وجود القبيلة إلى ظهور الانتماء لها على أساس أنه الهوية الحقيقية للجماعة، وإلى غياب الدولة المركزية ذات المؤسسات، وعدم ظهور الولاء للدولة، وغياب هوية الانتماء لها، وللمؤسسات المدنية، وعدم قيام أحزاب وجمعيات سياسية أو مصادر التعبير عن الرأي العام[(٧٨)].

إن غياب الدولة الحديثة أدى إلى غياب شرعية المؤسسات، وإحلال الشرعية القبلية النابعة من الانتماء القبلي محلها، وحصر شرعية السلطة بيد الشيخ صاحب النفوذين الاجتماعي والسياسي[(٧٩)]، وبقي الولاء التقليدي للزعامات القبلية أقوى وأكثر نفوذاً من الولاء للدولة أو القومية حتى بعد مرحلة اكتشاف النفط، والتحولات الجديدة في بنية المجتمع[(٨٠)]، وتحول القبيلة أو المشيخة إلى دولة، وتغير التحالفات القبلية إلى حلف الأسرة الحاكمة مع كبار الأسر التجارية للسيطرة على التنظيم السياسي للدولة، فأصبحت الأسر الحاكمة بمرور الزمن هي المسيطرة

---

(٧٦) غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٧٧) خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**، ص ٦٧.

(٧٨) تركي الحمد، «توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٢٨.

(٧٩) عبد الفتاح حسن أبو علية، «دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث،» **المجلة التاريخية المصرية**، السنة ٢ (١٩٧٤)، ص ١٣٦.

(٨٠) حول ذلك انظر: رياض نجيب الريس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ابريل ١٩٨٧)، ص ٤٧، والكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ٢١٢ ـ ٢١٥.

والمتحكمة بالسلطة والنفوذ والمصالح الاقتصادية[٨١].

٢ ـ النظم الوراثية

يستند النمط الوراثي في الحكم إلى أساس صلة الدم والنسب والقرابة في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة أو الإمارة، ويسود هذا النمط بين النظم الحاكمة في الخليج العربي، فتنتقل السلطة بشكل سلمي أو بالعنف في بعض الأحيان[٨٢].

وعلى الرغم من التغيرات الجذرية في بنية المجتمع ظلت النظم الوراثية تهيمن على مؤسسات الدولة وتحافظ على انتقال الحكم من دون تغيير، حيث تحول الشيخ إلى أمير أو ملك أو سلطان يسيطر على القرار السياسي، وتحول زعماء القبائل المتنفذة إلى أعضاء في مجلس الشورى، والأسر التجارية إلى شركاء مع الأسر الحاكمة في المصالح الاقتصادية[٨٣].

ويعود مصدر التغيير في النظم الوراثية في الخليج العربي إلى تحول السلطة بوفاة الحاكم إلى الوريث الآخر من دون حدوث أزمة في أكثر الأحيان داخل الأسر الحاكمة، أو قد تحدث عملية التغيير بتأييد من الأسرة الحاكمة عندما تجد أن الحاكم غير قادر على إدارة دفة الحكم وفق متطلبات العصر، واحتياجات البلد، ويقف حائلا أمام استيعاب عملية التغيير، وضرورات التحديث، وهذا ما حصل في تنحية الملك سعود بن عبد العزيز (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤) واستبداله بشقيقه الملك فيصل (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥)، ومجيء السلطان قابوس بن سعيد (١٩٧٠ ـ) محل والده سعيد بن تيمور (١٩٣٢ ـ ١٩٧٠) في عُمان[٨٤].

بقي الصراع والتنافس بين أفراد الأُسرة الواحدة، أو الأُسر الحاكمة، يمثل عاملاً رئيساً في تركيبة السلطة السياسية، وعنصراً فعالاً في تحديد شكل النظم الحاكمة ومستقبلها، ونتج منه جمود في التركيبة السياسية، وغياب آليات تناقل السلطة وشرعيتها[٨٥].

---

(٨١) مسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة**، الدراسات التاريخية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٨٢) صلاح سالم زرنوقة، «نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٠ (تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٧٣ ـ ٧٦.

(٨٣) لبنى حمد عبد الله القاضي، **التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية**، مراجعة مصطفى ناجي (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٨٤) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٢٧٠.

(٨٥) J. E. Peterson, «Tribes and Politics in Eastern Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 31, no. 3 (Summer 1977), pp. 311-312, and =

فالنظم القبلية هي عائلات ملكية تشكل امتداداً حديثاً للتراث القبلي، وتلجأ من خلال الأسر الحاكمة إلى الشكل التقليدي في المشاركة الشعبية في مجلس شورى القبيلة. وتمثل الأسر الحاكمة من حيث البنية السياسية شكلاً أقرب إلى «دولة المدينة» (City-State) منها إلى «دولة الأمة» (Nation-State) (عدا العربية السعودية وعُمان)، وتجعل من الوراثة الملكية والشرعية قيمتين أساسيتين تقوم عليهما شرعية النظام السياسي[٨٦].

وقد تحولت الدولة محل القبيلة وحدة سياسية، لكنها بقيت تعتمد بشكل قوي على مكونات النمط القبلي، إذ تهيمن الأسر الحاكمة على المؤسسات السياسية ويبرز منها الشيخ أو الحاكم، وولي العهد، وأغلب الوزراء، وقيادة القوات المسلحة، والوظائف المهمة والحساسة في أجهزة الدولة من أجل إبقاء السلطة المطلقة داخل نطاق الأسرة الحاكمة وإرضاء ذوي القربى بالمناصب والعطايا والمنح خشية قيامهم بانقلابات أو حركات مناهضة للحكم. ويمنح زعماء القبائل الكبيرة الهبات، ويتبادلون المصاهرة مع الأسرة الحاكمة وتوزع المناصب العليا عليهم ولا سيما الوزارات، والسفارات، والإفادة من الأسر التجارية في تعزيز ثراء الأسرة الحاكمة، وازدياد نشاطها الاقتصادي، وتخصيص مقاعد لممثلي القبائل والأسر التجارية في مجالس الشورى[٨٧]، وازدياد قوة الشيخ ومكانته ونفوذه بازدياد الثروات، وكثرة العطايا والامتيازات التي يسبغها على رعاياه، وأفراد حاشيته والمقربين إليه، مما عَزّز من سلطته وهيمنته على شؤون الحكم[٨٨].

إن جوهر فكرة الدولة الحديثة هو تحول السلطة الفردية في اتخاذ القرار إلى المؤسسات في المجتمع المدني، وتصبح السلطة رابطة اجتماعية تتحدد فيها مراكز الأفراد، والحقوق والواجبات، وتبرز القدرات والكفاءات، ويتحول الناس من رعايا إلى مواطنين، وتحل الحقوق محل العطايا، ويخضع الحاكم والمحكوم لسلطة عليا هي سلطة القانون[٨٩].

= محمد غانم الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٥٢.

(٨٦) خضر، **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**، ص ٤٠. للتفاصيل، انظر: Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds., *Tribes and State Formation in the Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990).

(٨٧) Peterson, «Tribes and Politics in Eastern Arabia,» pp. 312-315.

(٨٨) Arnold Hottinger, «Political Institution in Saudi Arabia, Kuwait and Bahrain,» in: Chubin, Litwak and Plascov, *Security in the Gulf*, pp. 2-4.

(٨٩) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٦.

إن طبيعة النظم الوراثية في الخليج العربي تشير إلى غياب المشاركة الشعبية في صنع القرار، أو قنوات التعبير عن الرأي العام، على الرغم من التجربة البرلمانية الكويتية التي أجهضتها السلطة أكثر من مرة، لكون الحاكم وصانع القرار لا يكترث كثيراً لمنح المجتمع دوره في المشاركة السياسية، ولا وجود للأحزاب والقنوات السياسية، ولا الصحافة الحرة التي تعبّر عن آراء المواطنين. فالحاكم يعلن الدستور متى شاء، ثم يعود فيلغيه، ويعلن مجلس الشورى ثم يحله من دون تقيد بأحكام الدستور، والقوانين والتشريعات، وبذلك تحولت السلطة إلى غنيمة، والمال إلى هبات، والثروة إلى مكرمات، والتعبير عن الرأي إلى مخالفة يعاقب عليها القانون، وفُقدت تدريجياً العلاقة بين الشعب وقمة السلطة، وتلاشت شرعية الحكم ودستوريته[٩٠].

وعلى الرغم من أن نظم الحكم السائدة في الخليج العربي متشابهة في تركيبتها السياسية، وأنماطها، ومؤسساتها، فإن هناك بعض الخصوصيات من قطر إلى آخر.

فنظام الحكم في العربية السعودية أُسري، والسلطة وراثية مطلقة بين أبناء الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة، ولا يوجد دستور مكتوب، والملك صاحب السلطة العليا، يجمع بيديه السلطات الدينية والسياسية، التشريعية والتنفيذية، وتتحالف الأُسرة المالكة (آل سعود) مع أُسر أخرى مثل آل الشيخ، آل جلوي، وآل تركي، وآل الدبري، وآل السديري في تشكيلة الدولة وأجهزتها[٩١].

ويتم انتقال السلطة بين الأمراء من أبناء الملك عبد العزيز آل سعود بحسب الأسبقية، وعلى أساس المكانة والنفوذ من الأكبر إلى الأصغر، وتعتمد الأسرة المالكة على الشبكة الواسعة من الأمراء وأبنائهم الذين يحتلون المناصب العليا في البلاد، وتربطهم أواصر النسب والمصاهرة والقرابة، والمصالح المشتركة، ولكن بقيت مشكلة الخلافة في الحكم قائمة داخل الأُسرة تظهر بين الحين والآخر كما حصل بين سعود وفيصل عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤[٩٢]. وتستند الأُسرة المالكة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والالتزام بأحكام القرآن والسُنّة، ودعم المؤسسة الدينية (العلماء)، وزعماء

---

(٩٠) Tom Little, *The Arab World in the 20th Century*, A Young Historian Book (New York: John Day Co., [1972]), and

أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٦ ـ ٥٠.

(٩١) أيمن الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، نقله إلى العربية كمال اليازجي (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٨٧)، ص ١٠ ـ ١٥.

(٩٢) Gary Sammuel Samore, «Royal Family Politics in Saudi Arabia, 1953 - 1982,» (Ph. D. Thesis, University of Harvard, 1984), pp. 225-264.

القبائل، وكبار الأُسر التجارية من أجل كسب شرعية نظام الحكم[٩٣].

ويقوم نظام الحكم في الكويت على أساس وراثي دستوري مقيد في داخل أسرة آل الصباح، التي يختار أعضاؤها الشيخ (الأمير)، وولي العهد (رئيس الوزراء) الذي يختار الوزراء بعد موافقة الأمير[٩٤] الذي يمثل صفة رئيس الدولة، وصاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية[٩٥]، ويسانده مجلس يتكون من ثمانية عشر عضواً من الأُسرة الحاكمة يسمى «المجلس الأعلى» يقرر القوانين، ويصادق على الأنظمة واللوائح، ويوافق على الميزانية، ويحدد اتجاهات سير أعمال الدولة، ويرفع ذلك إلى الأمير الذي يتخذ الرأي المناسب بشأنها. فالأمير هو صانع القرار النهائي[٩٦]، ويستمد شرعيته من سلطة الأُسر الحاكمة، وسيطرته على أجهزة الدولة، ويعتمد على الشريعة الإسلامية، إلى جانب القوانين الوضعية، واستمرار التقاليد والأعراف القبلية في الحكم والإدارة، وأواصر القرابة القبلية، حيث يصفه مايكل هدسون بأنه «نظام القبلية التقليدي المهذب»[٩٧].

وتحاول الأُسر الحاكمة إشراك بعض الأُسر التجارية الكبيرة مثل آل جابر، وآل مسلم، وآل صقر، وآل صالح، وآل الغانم، وآل خالد في عدد من القضايا الداخلية في إطار المشاركة غير الرسمية إلى أن صدر دستور عام ١٩٦٢ الذي قضى بتشكيل مجلس الأمة الذي سيطرت على أكثر مقاعده الفئات التجارية والبرجوازية[٩٨].

بدأت الأُسرة الحاكمة في خمسينيات القرن الحالي بإقامة توافق في سياستها الداخلية والخارجية ينسجم مع المتغيرات على الساحة العربية بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/

---

(٩٣) Fouad Al-Farsy, *Saudi Arabia: A Case Study in Development*, completely rev. and updated ed. (London; New York: Kegan Paul International, 1986), pp. 71-73, and Abbas R. Kelidar, «The Problem of Succession in Saudi Arabia,» *Asian Affairs*, vol. 9, part 1 (February 1978), pp. 23-24.

(٩٤) David E. Long, *The Persian Gulf: An Introduction to It's Peoples, Politics, and Economics*, Westview Special Studies on the Middle East, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1978), pp. 30-31.

(٩٥) Gilda Berger, *Kuwait and the Rim of Arabia: Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, United Arab Emirates, Yemen, People's Domestic Republic of Yemen*, A First Book (New York: Watts, 1978), pp. 10-12.

(٩٦) عبد العزيز حسين، محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٠)، ص ١٠٢.

(٩٧) انظر: Michael C. Hudson, «Obstacles to Democratization in the Middle East,» *Contention*, vol. 5, no. 2 (Winter 1995), p. 184.

(٩٨) عباس غالي الحديثي، «مشكلات بناء القوة للدول الصغيرة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية لدولة الكويت،» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠)، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨.

يوليو ١٩٥٢ في مصر، ثم بروز زعامة جمال عبد الناصر، والمبادئ التي نادى بها للاستقلال والتحرر والوحدة، ونمو التيار القومي في المشرق العربي. فانتهجت الأسر الحاكمة سياسة تربط بين المشروع الوطني الليبرالي في إحياء المؤسسة البرلمانية، والنمط العلماني والسلطة الأبوية في الحكم للتكيف مع المد الليبرالي والقومي الذي شهده الواقع العربي[٩٩].

أما البحرين فهي إمارة وراثية، تخضع لسلطة آل خليفة، والشيخ صاحب السلطة المطلقة يُعيِّن ولي العهد والوزراء، ويحظر في البلاد العمل السياسي أو تشكيل الأحزاب، ولا يوجد فيها برلمان أو صحافة حرة أو وسائل للتعبير عن الرأي، وأُعلن أول دستور في عام ١٩٧٣ بعد الاستقلال بعامين، وتواجه السلطة معارضة شديدة من البرجوازية والمثقفين والعمال الذين يطالبون بقدر من المشاركة السياسية والديمقراطية والحياة البرلمانية[١٠٠].

وتؤدي القبيلة دوراً أساساً في الإمارات العربية في التركيبة السياسية، ومؤسسات الدولة وأجهزتها[١٠١]، وتحكم أسرة آل نهيان في إمارة أبو ظبي منذ إعلان الاستقلال، وإقامة الاتحاد بين الإمارات السبع في عام ١٩٧١. والشيخ هو الحاكم والسلطان ورئيس الدولة، والقائد العام للقوات المسلحة، والرئيس الأعلى للاتحاد، وأعضاء الاتحاد هم رؤساء الإمارات السبع، ويتم اختيار الرئيس ونائبه من الأعضاء في الاتحاد عن طريق الانتخاب والمشورة في ما بينهم[١٠٢]. وظهر أول دستور فيها بعد الاتحاد وإعلان رئيس الدولة لأول مرة، ولكن لا توجد قنوات للتعبير عن الرأي، ويحظر النشاط الحزبي، والعمل السياسي، ووسائل المشاركة السياسية شبه غائبة[١٠٣].

---

(٩٩) Hudson, Ibid., p. 185.

(١٠٠) James H. D. Belgrave, «A Brief Survey of the History of the Bahrain Islands,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. 39, part 1 (January 1952), pp. 68-71;
زرنوقة، «نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥)،» ص ١٨، والمنوفي، «العائلة والسياسة في الوطن العربي،» ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(١٠١) Malcolm C. Peck, *The United Arab Emirates: A Venture in Unity*, Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986), p. 65.

(١٠٢) محمد حسن العيدروس، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥)، ص ٣٠ ـ ٤٢.

(١٠٣) يوسف أبو الحجاج، **دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

ويقوم نظام الحكم في عُمان على أساس وراثي أيضاً، حيث يخضع لحكم أُسرة آل بو سعيد، ولا يوجد دستور مكتوب، وتستند السلطة إلى الانتماء القبلي، والاعتبارات الدينية للمذهب الإباضي. والسلطان على رأس السلطة، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وواجهت السلطة معارضة القوى القومية والماركسية في الستينيات في عهد السلطان سعيد بن تيمور الذي أجبر تحت الضغوط الداخلية على التنحي عن الحكم، وحل بدلاً منه نجله قابوس الذي اتبع سياسة تحديث في البلاد، فخفت حدة المعارضة لحكمه، ولكن بقيت قنوات التعبير عن الرأي غائبة، ويحظر إنشاء الأحزاب السياسية، وتغيب الصحافة الحرة، ولم تتم الموافقة على إنشاء مجلس الشورى إلا في مطلع الثمانينيات(١٠٤).

ويخضع الحكم في قطر إلى أُسرة آل ثاني، والسلطة وراثية، وأمير البلاد هو الشيخ، ورئيس الوزراء، والقائد العام للقوات المسلحة، ويعين ولي العهد والوزراء، ولا توجد مؤسسات للتعبير عن الرأي على غرار بقية أقطار المنطقة، فلا وجود للبرلمان أو الصحافة الحرة، ولا لأحزاب سياسية(١٠٥).

ولم تتدخل السلطات البريطانية من جانبها في هيكل أنظمة الحكم في أقطار الخليج العربي، أو في علاقاتها أو تحالفاتها المحلية، ما دام الأمر لا يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية ولا سيما في النفط، وشجّعت الحكام على السير في السياسات التي يرونها مناسبة لهم، مع تقديم المشورة والخبرة لهم عن طريق المستشارين البريطانيين، من عسكريين ومدنيين، والذين عملوا إلى جانب الحكام والشيوخ المحليين سنوات طويلة، وخضعوا في الأساس إلى سلطة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي(١٠٦)، الذي كان يعيِّن في كل إمارة من إمارات الخليج العربي موظفين سياسيين يحافظون على مصالح بريطانيا العليا، وينفذون سياستها الخارجية في هذه المنطقة الحيوية(١٠٧).

---

(١٠٤) انظر: Dale F. Eickelman, «From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman, 1935-1957,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 17, no. 1 (January 1985), pp. 6-19, and Peterson, «Tribes and Politics in Eastern Arabia,» pp. 304-306.

(١٠٥) ايليا حريق، «نشوء نظام الدولة في الوطن العربي،» ورقة قدمت الى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج ١، ص ١٣٧١.

(١٠٦) عبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين،» ص ٤٣.

(١٠٧) Lawson, «Labor Politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain,» p. 117.

٣ ـ النخب الاجتماعية والسياسية الجديدة

صاحبَ التحولاتِ الاقتصادية والاجتماعية بعد اكتشاف النفط حدوثُ تغيير في شكل السلطة السياسية، والمؤسسات المدنية، والوزارات، والقوانين والتشريعات، ونظم التربية والتعليم، والانتقال من السلطة التقليدية لنظام المشيخة إلى الحياة المدنية التي تسودها ـ نظرياً ـ نظم الدولة الحديثة ومؤسساتها، مما أدى إلى ظهور نخب سياسية واجتماعية جديدة[١٠٨].

وأخذت طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن في المجتمع الجديد تتحول إلى علاقة مصلحية، تسعى الدولة إلى كسب ولاء المواطن عن طريق دفع الرواتب والمخصصات، والتسهيلات الكبيرة له، وتخصيص التعيينات التوظيفية بأجور عالية من أجل ربط المواطن بالدولة التي أصبحت بذلك مزيجاً من الدولة المركزية الحديثة، والتحالف القبلي، فالدولة بحاجة إلى ولاء المواطن وطاعته، والمواطن بحاجة إلى عطاء الدولة وحمايتها[١٠٩].

إن تحول السلطة القبلية إلى الدولة التي توصف بـ «التسلطية» في الخليج العربي في الستينيات من هذا القرن، أضعف الشرعية القبلية للأُسر الحاكمة بعد أن اكتسبت الدولة الحديثة الاعتراف الدولي. ورافق ذلك نمو النخب السياسية والاجتماعية الجديدة التي أظهرت استياءها من استحواذ الأُسر الحاكمة على السلطة والثروة والنفوذ، وعدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان، وغياب الدساتير، وتعليق الحقوق المدنية بشكل اعتباطي، ومنع قيام الأحزاب السياسية، وقمع الحركات العمالية والنقابية، وفرض الرقابة المباشرة على الصحافة والمطبوعات والإعلام، وتقييد المناهج الدراسية، ومراقبة الأندية، والجمعيات الثقافية والدينية، واختراق المؤسسات المدنية التي تخضع جميعها للدولة المركزية[١١٠].

إلا أن هذا الواقع لم يمنع النخب السياسية والاجتماعية الجديدة من تشكيل تنظيمات سياسية واجتماعية للتعبير عن آرائها وتطلعاتها، بصورة سرية في أغلب الأحيان، تبلورت تجاربها عبر الممارسات المبكرة في المدارس والمقاهي، والديوانيات، والأندية الثقافية، والجمعيات الدينية والخيرية[١١١] التي ظهرت ردَّ فعل تجاه سياسة

---

(١٠٨) محمد غانم الرميحي، **البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(١٠٩) نزيه الأيوبي، «البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة،» ورقة قدمت الى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج ٢، ص ٣٢٠.

(١١٠) انظر: النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٦٠ و١٤٩.

(١١١) فؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٠.

الدولة، ورفضِها الممارسة الديمقراطية، وعدم إتاحة المجال أمام المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار(١١٢).

وقد تأثرت النخب السياسية والاجتماعية الجديدة بالأفكار والمبادئ التي ظهرت في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات، ولا سيما في صفوف التنظيمات الفكرية والسياسية في مصر والعراق ولبنان. وبدأت هذه النخب تطالب بتشكيل المؤسسات المدنية، وممارسة الديمقراطية، وترسيخ قيم المجتمع المدني، والدعوة إلى الإصلاح، وإقامة المشروع الليبرالي الوطني، وترسيخ الشرعية الدستورية لأنظمة الحكم، ومنح المشاركة السياسية للشعب(١١٣).

وعبّرت هذه النخب عن مناهجها الفكرية والسياسية من خلال نشراتها السرية، وصحافتها ذات الطابع الثقافي، وتجمعاتها الاجتماعية والأدبية والرياضية كواجهات تمت من خلالها ممارسة نشاطاتها السياسية، ومناقشة مناهجها وخططها الإصلاحية، وتبني المواقف الوطنية والقومية بوجه السياسة الغربية في المنطقة، ووقف استغلال الشركات الأجنبية، والدعوة للتفاعل مع الأحداث القومية، والقضايا العربية المصيرية، واعتماد سياسة عدم الانحياز في القضايا الإقليمية والدولية، وإلغاء الاتفاقيات الأجنبية، وإغلاق القواعد العسكرية الأجنبية، وتحقيق الاستقلال الوطني(١١٤).

وأسهمت النخب الجديدة بشكل فعال في التنظيمات التي نشأت في أقطار الخليج العربي في (الخمسينيات والستينيات) بمختلف اتجاهاتها وقياداتها الليبرالية، والقومية، والماركسية.

رابعاً: البنيـة الثقافيـة

١ ـ عوامل تكوين الوعي الثقافي

كانت منطقة الخليج العربي حتى نهاية القرن التاسع عشر شبه خالية من أوجه النشاط الثقافي، سواء أكان التعليم أو المكتبات أو الأندية والصحافة المحلية، واعتمدت المدن الرئيسة على الصحافة العربية كالأهرام والأخبار والمصري والهلال.

---

(١١٢) شارون ستانتون راسل، «الهجرة والتكامل السياسي في الوطن العربي،» ورقة قدمت الى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج ٢، ص ١٠١١ ـ ١٠١٢.

(١١٣) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, pp. 19-25.

(١١٤) للتفاصيل حول النخب الجديدة، انظر: Nasser H. Aruri: «Politics in Kuwait,» in: Jacob M. Landau, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Middle East*, Man, State, and Society (New York: Praeger Publishers, [1972]), pp. 63-83, and «Kuwait: A Political Study,» *Muslim World*, vol. 60, no. 4 (October 1970), p. 330.

والدعوة التي كانت تصدر بمصر، **والاستقلال والناس** في العراق، **والحياة والنهار** في لبنان[١١٥].

ويعزو أسامة عبد الرحمن ظاهرة انخفاض الوعي السياسي والثقافي في الخليج العربي إلى نمو النزعة القبلية، وطغيانها على الحياة الاجتماعية والسياسية، وتفوّق الانتماء القبلي على الانتماء الوطني، لأن الولاء القبلي نحو المشيخة أدى إلى انخفاض الوعي الثقافي بين السكان مقارنة بأقطار المشرق العربي الأخرى[١١٦].

وقد بدأت بوادر النهوض بالوعي السياسي والثقافي منذ نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لعوامل عدة، في مقدمتها مجيء الإرساليات التبشيرية ولا سيما الأمريكية[١١٧]، إذ وصلت عام ١٨٨١ الإرسالية البروتستانتية، ثم في عام ١٨٨٩ الإرسالية العربية ـ الأمريكية التي أنشأها صموئيل زويمر (S. Zweamer)[١١٨] ثم وصل ممثل عنها، وأنشأ لها مقراً في البحرين عام ١٨٩٣ إلى جانب مقرها الرئيس في البصرة، ثم تبعه مقر آخر في مسقط. وكان زويمر من المبشرين الغربيين النشطين في منطقة الخليج العربي، وقد سعى إلى تحويل السكان إلى المسيحية، ومارس أنشطة أخرى خدمية وآثارية وجغرافية وتعليمية[١١٩]، وكان للتعليم التبشيري الذي مارسه هدفان أساسيان: **الأول** إقناع السكان باهتمام المبشرين بتاريخهم، وديانتهم لتجنب حدوث رد فعل عنيف من السكان تجاه النشاط التبشيري، **والثاني** توجيه هذا التعليم الديني لخدمة الفكر الغربي، والطعن في تاريخ العرب والمسلمين، وإبراز النهضة الأوروبية وفضلها على الشرق[١٢٠].

وقام زويمر في سبيل تحقيق أغراضه التبشيرية بتوزيع مطبوعات مسيحية في

---

(١١٥) ميمونة الخليفة الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٨)، ص ٣٩٢.

(١١٦) عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، ص ٤٦ ـ ٥٠.

(١١٧) عبد المالك خلف التميمي، **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي** (بيروت: دار الشباب، ١٩٨٦)، ص ٥٠.

(١١٨) صموئيل زويمر، رئيس الإرسالية التبشيرية العربية ـ الأمريكية في البحرين، ورئيس جمعيات التنصير في الشرق الأوسط، تولى إنشاءها عام ١٩١١، ولقي دعم الكنائس في الولايات المتحدة وبريطانيا، ويعد من أعمدة التنصير في العصر الحديث، وهو مؤسس **مجلة العالم الإسلامي**، وله كتابان **العالم الإسلامي اليوم**، **والإسلام تحد لعقيدة**. انظر: عبد المالك خلف التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي** (الكويت: شركة كاظمة للترجمة والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٧.

(١١٩) لوريمر، **دليل الخليج: القسم التاريخي**، ج ٦، ص ٣٤٣٧ ـ ٣٤٤١.

(١٢٠) عبد المالك خلف التميمي، «الاستعمار الثقافي في منطقة الخليج العربي،» **الباحث**، السنة ٣، العدد ١ (١٣) (أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٢٠.

الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بلغت في الفترة (١٨٩٢ ـ ١٩٥٠) أكثر من ١٢٠ مطبوعاً أهمها الكتاب المقدس، وذلك عن طريق الدعم المالي الذي تلقّاه من جمعية الكتاب المقدس البريطانية ـ الأمريكية[١٢١].

ولا بد من التأكيد أن الطبيعة الاستعمارية، والأهداف المناهضة للعرب والمسلمين في أنشطة الإرساليات التبشيرية أمر لا يمكن إنكاره، إلا أنها من ناحية أخرى أسهمت في التعليم والتثقيف، وتقديم الخدمات الصحية والطبية، وتبصير السكان بمظاهر الفكر الأوروبي، وتعليمهم اللغات الأجنبية، وفتحت بعض المدارس والمستوصفات. ولكنها فشلت في مسعاها لتحويل المسلمين عن عقيدتهم الإسلامية. وعلّلت نايكرك، إحدى العاملات في التبشير، سبب ذلك الإخفاق بالقول: «ربما أن دين الدولة في منطقة الخليج هو الإسلام فإن هنالك ضغطاً اجتماعياً قوياً ضد أي تغيير كهذا»[١٢٢].

وقد أدت الصحافة العربية دوراً بارزاً في إيصال الأفكار والأخبار إلى المثقفين في الخليج العربي، وكانت الرافد الرئيس في النهوض بالوعي الثقافي من خلال الصحف والمجلات العربية التي وصلت من مصر والعراق ولبنان، فضلاً عن المنشورات التي تندد بالحكم العثماني في الوطن العربي من إصدارات الجمعيات العربية المناهضة للعثمانيين **كالعروة الوثقى**، فواكب الشباب المثقف في الخليج العربي الأحداث والتطورات العربية والدولية، وبدأت دعوات في صفوفهم تظهر للتفاعل والمشاركة مع القضايا العربية المصيرية في فلسطين والعراق ومصر والمغرب والجزائر وسوريا[١٢٣].

وتابع السكان في الخليج العربي بعض الحركات التي ظهرت في تلك المرحلة مثل حركة محمد أحمد المهدي (١٨٨٣ ـ ١٨٨٩)[١٢٤] عام ١٨٨٣ التي جذبت اهتمامات الكثيرين من الشباب الذين تعاطفوا مع المهدي سياسياً ودينياً، ورحل بعضهم من دبي للانضمام لحركته في السودان، وأثار ذلك حفيظة بريطانيا نتيجة

---

(١٢١) لوريمر، المصدر نفسه، ج ٦، ص ٣٤٤٢ ـ ٣٤٤٣.

(١٢٢) نقلاً عن: التميمي، **التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**، ص ٢٣٢ و٢٣٦.

(١٢٣) الرميحي، **البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي**، ص ١١٨.

(١٢٤) محمد أحمد المهدي، زعيم ديني متصوف، أنشأ الطريق المهدية التي أخذها عن الإدريسية، وأعلن دعوته عام ١٨٨١. دخل السودان واستقر في الخرطوم، وأعلن مناهضته للوجود البريطاني، وقد أخمدت بريطانيا حركته عام ١٨٩٩. انظر: محمد شفيق غربال، مشرف، **الموسوعة العربية الميسرة** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٠)، ص ١٧٦٤.

التأييد الذي لقيته الحركة في المنطقة[١٢٥] ولا سيما أن صاحبها ناضل في سبيل تخليص بلاده من نير الاستعمار الأجنبي المتمثل في بريطانيا آنذاك.

وقد أسهم النشاط التجاري في نشر الوعي الثقافي بين السكان، إذ تعامل التجار مع دول أخرى في البيع والشراء، كالهند وإيران وشرق افريقيا واليمن والشام. وكانت بومباي بخاصة أحد مصادر التجارة الرئيسة للخليجيين، وأصبحت مقراً للعائلات التجارية العربية مثل آل البسام، وآل زينل، وآل القصيبي، وآل إبراهيم الذين أنشأوا المدرسة العربية في بومباي. وقضى عدد من السياسيين العرب مرحلة النفي في بومباي، وقام عدد من المفكرين العرب بزيارتها أيضاً، والتقوا الجاليات العربية المقيمة فيها، مثل محمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) عام ١٩١٢، وحافظ وهبة المصري (١٨٨٢ ـ ١٩٦٧) عام ١٩١٣، وأمين الريحاني (١٨٧٩ ـ ١٩٤٠) عام ١٩٢٣، وعبد العزيز الثعالبي (١٨٧٤ ـ ١٩٤٤) مرتين في عامي ١٩٢٣ و١٩٣٦. وكانت تعقد جلسات وأمسيات أدبية وسياسية بين المفكرين والتجار تعرض فيها مشكلات العرب والمسلمين وهمومهم، ويتبادلون الأفكار والآراء عن قضايا في الأدب والثقافة العربية[١٢٦].

كانت هذه الأفكار والحوارات التي تدور تنقل من التجار والقادمين من بومباي إلى الشباب في منطقة الخليج العربي في قضايا الإصلاح، وتغيير الواقع المتخلف، وتشجيع السكان على طلب العلم ونبذ الجهل، وتغيير الحياة التقليدية. وطالع الشباب كتابات رواد النهضة العربية في السياسة والأدب والفكر[١٢٧]، والأعمال المتميزة لكل من عباس محمود العقاد (١٨٨٩ ـ ١٩٦٤)، ومصطفى الرافعي (١٨٨٠ ـ ١٩٣٧)، وأحمد أمين (١٨٨٧ ـ ١٩٥٤)، وطه حسين (١٨٨٩ ـ ١٩٧٠)، وزكي مبارك (١٨٩٥ ـ ١٩٥٢)، يناصرون هذا الرأي ويخالفون ذاك، ويقارنون بين مفكر وآخر، ويتابعون ما يصدر من صحف ومجلات وكتب جديدة[١٢٨]. وقد أجرى عدد منهم اتصالات مع محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار، مثل الشيخ مقبل عبد الرحمن الذكير، والشيخ محمد يوسف صالح خنجي، وناصر الجندي، وذلك في السنوات ما بين ١٩١١

---

(١٢٥) لوريمر، دليل الخليج: **القسم التاريخي**، ج ٦، ص ٣٤١٨.

(١٢٦) محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها** (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ١٨٦.

(١٢٧) مبارك الخاطر، **الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين، ١٨٧٥ ـ ١٩٢٥** (المنامة: مطابع المختار الاسلامية، ١٩٧٨)، ص ٨ و١٨.

(١٢٨) عبد الله عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

و١٩١٣، وعلي كانو عام ١٩٢٢، وخليل الباكر عام ١٩٢٧، وكان لهم ولع كبير بقراءة الصحف العربية إلى حد أن أحد الشباب البحرينيين، وهو خليل إبراهيم، من شدة شغفه بقراءة جريدة **المؤيد** صار الناس يلقبونه «خليل المؤيد»، ومن ولع قاسم الشيراوي بمجلة **اللواء** وصاحبها مصطفى كامل، الزعيم المصري الوطني، سمّي «قاسم اللواء»[١٢٩].

وقام العديد من التجار الخليجيين بزيارات عديدة إلى حواضر الثقافة العربية مثل القاهرة وبغداد وبيروت ودمشق، وشاهدوا معالم النهضة الحديثة، وقارنوا ذلك بواقع مجتمعهم المتخلف، ونقلوا مشاهداتهم وتجاربهم بعد عودتهم، وتناقشوا مع الشباب المثقف في المجالس الخاصة والديوانيات، وجلبوا معهم عدداً من الصحف والمجلات، والكتب والدراسات الحديثة، مما أسهم في زيادة وعي الشباب ومعرفتهم، واطلاعهم على النتاج الثقافي العربي[١٣٠].

وإلى جانب ذلك جلب التجار معهم بعض الأجهزة الحديثة التي اشتروها من الدول التي قاموا بزيارتها، مثل جهاز الراديو الذي اشتراه أحد التجار البحرينيين في مطلع الثلاثينيات من هذا القرن، ولكن الناس قاطعوه في بداية الأمر في البيوت أو المقاهي، ووصفوه بأنه يصدر أصواتاً غريبة، أو جهاز صنعه الشيطان، أو جهاز سحر، وأنه رجل يختبئ في صندوق. ولما طال انتظارهم ولم يخرج الرجل كما زعموا، قاموا بكسر الجهاز فلم يجدوا شيئاً. والطريف أن أول شخص سمع صوت الراديو خرج إلى الشارع وهو يصرخ «يا ناس الحديد يتكلم»!. ولكنه بمرور الزمن، وتتابع الأحداث، واندلاع الحرب العالمية الثانية، تحتّم على الناس سماع أخبار الحرب، وجعلهم ذلك يقبلون على الجلوس في المقاهي التي جلبت أجهزة الراديو، والاستماع إليها من دون دهشة واستغراب، وتابعوا الإذاعات العالمية، وتكيفوا مع الجهاز الجديد الذي أصبح شيئاً مألوفاً في البحرين والكويت بخاصة[١٣١].

وأدخل أحد التجار السينما إلى الكويت، وهو عزت جعفر الذي أهداها في عام ١٩٣٦ إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ ـ ١٩٥٠)، ووضعها في قصر الدسمان. ثم دخلت السينما البحرين في العام الثاني وعرفت بـ «مرسح البحرين»

---

(١٢٩) مبارك الخاطر، ناصر الخيري: **الأديب الكاتب، ١٨٧٦ ـ ١٩٢٥: حياته ـ آثاره** (المنامة: المطبعة الحكومية، ١٩٨٢)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٣٠) عبد الرزاق البصير، «نشأة الحركة الثقافية والأدبية في الكويت،» **الأقلام**، السنة ١٠، العدد ٧ (نيسان/ابريل ١٩٧٥)، ص ٣٧.

(١٣١) خالد البسام، **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين** (المنامة: بانوراما الخليج، ١٩٨٦)، ص ٧٨ ـ ٨٠.

أقامتها شركة السينما، وصاحبها علي بن عيسى آل خليفة. وكان ظهور السينما حدثاً هزّ أفكار الناس في المجتمع التقليدي، وفتح أذهانهم على ألوان جديدة من الحياة بعد أن عرضت أمامهم أفلام تحكي قصصاً، وروايات تاريخية وأدبية ورومانسية(١٣٢).

وكان أبرز العوامل التي أسهمت في الوعي الثقافي والسياسي في الخليج العربي، مجيء بعض المفكرين الرواد العرب(١٣٣) إلى المنطقة، فحملوا أفكارهم وتجاربهم في النهضة الحديثة إلى الشباب والمثقفين، وأخرجوا المنطقة من عزلتها التي عاشتها، وجرى الحوار والاتصال الفكري والسياسي من خلال المحاضرات والأمسيات التي عقدها هؤلاء المفكرون العرب.

ومن أوائل رحلات المفكرين إلى المنطقة تلك الزيارة الخاطفة التي قام بها جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، ولم يجد ترحيباً مناسباً لأن السكان لم يكونوا يعرفونه حينذاك، نتيجة ضعف الوعي الثقافي في المنطقة(١٣٤).

ثم قام الشيخ المصلح سليمان الباروني بزيارة إلى إمارات ساحل عمان، وحظي بترحيب وحفاوة من الأدباء والمثقفين، وألقى بعضهم قصائد مدح له في حفل أقيم بمناسبة قدومه. وقد أكد ضرورة التعليم والثقافة، ونبذ الجهل والتخلف، والدعوة للإصلاح بما يخص العرب والمسلمين(١٣٥).

وأعقبه الأديب اللبناني أمين الريحاني الذي زار المنطقة عام ١٩٢٢، وتجول في الكويت والأحساء ونجد والبحرين، ودعا إلى تحرر المرأة، ونشر العلم والتعليم، والإقبال على المدنية الأوروبية، وشجّع على المضي في طريق الإصلاح(١٣٦)، ووصف البحرين بقوله: «ان في البحرين نهضة تقارن بنهضة إخواننا بالكويت، وتقارنها روحاً

---

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٣٣) من أبرز المفكرين الذين زاروا الخليج العربي في هذه المرحلة عبد العزيز الثعالبي، ومحمد رشيد رضا، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد أمين الشنقيطي، وحافظ وهبة، وعبد الله سعيد الدملوجي، ويوسف ياسين، وأمين الريحاني، وناجي الأصيل، ومحمد البشير الإبراهيمي، وسليمان الباروني.

(١٣٤) عبد الله محمد الطائي، **الأدب المعاصر في الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ١٩.

(١٣٥) علي عبد الخالق علي، «الاتجاه الوجداني في شعر خالد فرج وأثره في بعث الروح العربية والتربوية، ١٣١٦ ـ ١٣٧٤ هـ/١٨٩٨ ـ ١٩٥٤م،» **مجلة مركز الدراسات والوثائق الانسانية** (جامعة قطر)، السنة ٤، العدد ٤ (١٩٩٢)، ص ١٦٣ ـ ٢٠٨.

(١٣٦) علوي الهاشمي، «اشكالية الحركة الأدبية المعاصرة في البحرين،» **أبحاث اليرموك**، السنة ١٣، العدد ٢ (١٩٩٥)، ص ٢٨٩.

وطموحاً على الأقل في سوريا والعراق ومصر، فيها نادٍ أدبي ومجلات عربية، وكتب حديثة وقديمة، ومدرسة ابتدائية»[١٣٧].

وقد كَرّمت البحرين الشاعر أحمد شوقي (١٨٦٨ ـ ١٩٣٢) في حفل تكريمي أقامه الأدباء العرب في التاسع عشر من نيسان/أبريل ١٩٢٧ بالقاهرة، حيث قدّم النادي الأدبي هدية تبرع بها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٣٢ ـ ١٩٤٢)، وهي عبارة عن نخلة صغيرة من الذهب الخالص ذات جذوع تحمل رطباً من اللؤلؤ، وأوراقاً من الذهب. وألقى الشاعر خالد الفرج[١٣٨] (١٨٩٨ ـ ١٩٤٥) قصيدة في المناسبة عبّر فيها عن فرح البحرين بتكريم أمير الشعراء[١٣٩]، ورد شوقي في قصيدة ألقاها معبراً عن ثنائه على هذا التكريم وقال في مطلعها:

قَـلَّـدَتـنِـي المُلُـوكُ مِـنْ لـؤلـؤ البَحْـ ـرَيْــنِ آلاءَهَــا وَمِــنْ مَــرْجَــانِــهْ

نَـخْـلَـةً لاَ تَـزَالُ فِـي الـشَّـرْقِ مَـعْـنًـى مِـنْ بـداواتـه وَمِـنْ عُـمْـرَانِـهْ[١٤٠]

وحين زار الشيخ عبد العزيز الثعالبي (١٨٧٤ ـ ١٩٤٤) بومباي قابل فيها الشيخ مانع بن راشد أحد كبار تجار دبي، ومن رجال الإصلاح في المنطقة، فدعاه إلى زيارة دبي، ولبى الثعالبي الدعوة عام ١٩٢٣، وحظي باستقبال من طلاب المدارس والأدباء والمتعلمين[١٤١]، ثم انتقل إلى البحرين واستقبل بحفاوة، وألقيت خطب وقصائد في حفل أُقيم لتكريمه، وأنشد خالد الفرج قصيدة حثّ فيها العرب على جمع الكلمة، وتوحيد الصفوف، والسير في طريق النهضة والعلم والإصلاح[١٤٢]. ثم انتقل الثعالبي إلى الكويت، واستقبله الناس بحفاوة كبيرة، وأُقيم له حفل في مدرسة السعادة، ثم زار البلاد ثانية عام ١٩٢٩[١٤٣].

---

(١٣٧) أمين الريحاني، **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية**، ط ٤ مصححة ومنقحة، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٠)، ج ٢، ص ١٩٢، وأمين البرت الريحاني، «زيارة أمين الريحاني للبحرين،» **البحرين الثقافية**، السنة ٤، العدد ١٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٧)، ص ٦ ـ ١٤.

(١٣٨) خالد الفرج من رواد الحركة الثقافية في الخليج العربي، لقب بـ «شاعر الخليج العربي». ولد وتعلم في الكويت، ثم سافر إلى بومباي، تعلم الإنكليزية، وطالع الصحافة العربية، وعاد إلى نجد أديباً ومعلماً، وتنقل بين الكويت والبحرين خمسة وعشرين عاماً، توفي عام ١٩٤٥. انظر: السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج ٣، ص ١١٢٤.

(١٣٩) **البعثة** (الكويت) (تموز/يوليو ١٩٤٩)، ص ٤.

(١٤٠) **المنهل** (السعودية)، السنة ٥٢، العدد ٤٤٥ (أيار/مايو ١٩٨٦)، ص ١٩٩.

(١٤١) عبد الله، **دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١٤٢) علي، «الاتجاه الوجداني في شعر خالد فرج وأثره في بعث الروح العربية والتربوية، ١٣١٦ ـ ١٣٧٤ هـ/١٨٩٨ ـ ١٩٥٤م،» ص ١٦٥.

(١٤٣) يوسف السالم، **معجم أدباء وشعراء الكويت** (الكويت: مطبعة النعمان، ١٩٧٣)، ص ١٩.

وزار الشيخ المصلح محمد أمين الشنقيطي الكويت والبحرين، وألقى محاضرات في المجالس والأندية وحذّر الناس من الانقياد وراء المظاهر، وإطلاق الأحكام من دون سند، ودعا إلى التمسك بالإسلام، وانتهاج طريق الإصلاح والفضيلة(١٤٤). وأقيم له حفل في مدرسة الهداية بالمحرق ألقى فيه الشاعر عبد الله الزائد(١٤٥) قصيدة دعا فيها إلى استذكار مجد العرب والمسلمين، وضرورة الاقتداء بذكراهم وسيرتهم في تلمس طريق النهضة والإصلاح(١٤٦).

أثمرت هذه الزيارات التي قام بها المفكرون العرب إلى منطقة الخليج العربي في إنضاج الوعي الثقافي، وتشجيع المثقفين على المطالبة بالإصلاح والنهوض بواقع المجتمع التقليدي، ومحاربة الجهل والتخلف، والأمراض الاجتماعية، والتقاليد والخرافات البالية، والحث على العلم والمعرفة، والدعوة إلى وحدة الكلمة، ونبذ الفرقة والخلاف بين المسلمين(١٤٧).

وظهر جيل جديد من الشباب الذين تأثروا بالنهضة الحديثة في بعض أقطار المشرق العربي، وتابعوا إنتاج المفكرين والأدباء العرب ولا سيما أدباء المهجر مثل جبران خليل جبران (١٨٨٣ ـ ١٩٣١)، وميخائيل نعيمة (١٨٨٩ ـ ١٩٨٨)، في دعواتهم إلى استنهاض الشرق، والعروبة والوحدة(١٤٨).

٢ ـ النفط والثقافة الجديدة

حدث تغيير في الحياة الفكرية والثقافية في الخليج العربي بعد التحولات الجديدة التي عرفتها المنطقة بعد اكتشاف النفط، من حياة التخلف والجهل والفقر والخرافات والأفكار البسيطة إلى الحياة الحديثة بانتشار التعليم، والمراكز العلمية والثقافية، ودخول التقنيات الحديثة، وآفاق الثقافة العالمية التي تنسجم مع متطلبات العصر الجديد(١٤٩).

وتفتحت أذهان الناس على معالم المجتمعات في الخارج، وتجاربها، وإنجازاتها، وثقافاتها، وفرضت الثقافة الغربية وجودها على حياة الإنسان لتحل محل الثقافة القبلية

---

(١٤٤) عبد الله بن خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (الكويت: المؤلف، ١٩٨٠)، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١٤٥) عبد الله الزائد أديب معروف من أدباء البحرين والخليج العربي، صاحب جريدة **البحرين**، صدرت عام ١٩٣٩، يميل إلى الإصلاح والعلم ونشر الثقافة، ومحاربة الفكر التقليدي.

(١٤٦) مبارك الخاطر، **المنتدى الاسلامي: حياته وآثاره، ١٩٢٨ ـ ١٩٣٦** (المنامة: مركز الوثائق التاريخية، ١٩٨١)، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

(١٤٧) الخاطر، **الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين، ١٨٧٥ ـ ١٩٢٥**، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(١٤٨) عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية**، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(١٤٩) أحمد الربعي، «مشكلات حول «الثقافة النفطية»،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/فبراير ١٩٩١)، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

بشكل تدريجي[١٥٠]. وانتشر التعليم الحديث مصدراً أساساً للثقافة والعلم والفكر في صفوف الشباب الذين تلقوا العلوم والآداب واللغات، ونُقلت إليهم التجارب العربية والأجنبية، وأُرسلت أعداد منهم للدراسة في الجامعات العربية والأمريكية والأوروبية، واطلعوا على مظاهر الثقافة والعلم الحديثة، وعرفوا الأفكار السائدة في تلك المجتمعات، فضلاً عما اكتسبه أقرانهم الذين تلقوا تعليمهم في الداخل على أيدي المدرسين والمعلمين العرب الذين قدموا من بعض الأقطار العربية كالعراق ومصر وفلسطين وسوريا ولبنان، ونقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى هؤلاء الشباب في مجالات التربية والتعليم والإدارة والثقافة والأفكار السياسية[١٥١].

وأدى مجيء الهجرة الأجنبية من أجل العمل في قطاعات النفط والمقاولات والشركات والعمران إلى نقل ثقافات المجتمعات الأخرى، التي على الرغم من بعض جوانبها السلبية والغريبة عن بيئة المجتمع الخليجي، أفادت في حقيقة الأمر في جوانبها الإيجابية المجتمع في الاطلاع على علومٍ وثقافاتٍ للمدنية الغربية المتقدمة[١٥٢].

وبدأت معالم التغيير الثقافي، وإن جاءت متأخرة نسبياً مقارنةً بالنهضة الحديثة في المشرق العربي، ولكنها نقلت المجتمع إلى مرحلة ثقافية واجتماعية جديدة[١٥٣] بعد العزلة النسبية التي عاناها في الفترة السابقة. وشهدت الخمسينيات من القرن العشرين معالم النهضة الثقافية التي شملت التعليم، والصحافة، والطباعة، والأدب، والبعثات، والأندية الثقافية[١٥٤]، وتغلغلت الأفكار السياسية في صفوف المثقفين والشباب، وشاعت مفاهيم الديمقراطية، والليبرالية، والإصلاح، والوحدة، والتحرر، والاستقلال، والمساواة، والعدالة وغيرها[١٥٥]، واعتنق العديد منهم المبادئ والأهداف الخاصة بالحركات والتنظيمات الفكرية والسياسية التي ظهرت في ذلك الوقت، مثل

---

(١٥٠) Muhammed M. Abdullah, «Changes in the Economy and Political Attitudes and Development of Culture on the Coast of Oman between 1900 and 1940,» *Arabian Studies*, vol. 2 (1975), pp. 167-178.

(١٥١) Levon H. Melikian, «Gulf Reaction to Western Culture Pressures,» in: B. R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the West* (London: University of Exeter, Center for Arab Gulf Studies, 1985), p. 204.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(١٥٣) عبد الرزاق البصير، **نظرات في الأدب والنقد**، سلسلة كتاب العربي (الكويت: مجلة العربي، ١٩٩٠)، ص ٤ ـ ٥.

(١٥٤) محمد الرميحي، «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٥٥) رياض نجيب الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ١٢ و٢٥.

حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية، والإخوان المسلمين وغيرها[١٥٦].

وقد أسهمت النخبة المثقفة في الخليج العربي في عملية التغيير الثقافي بعد أن امتلكت الخبرات والتجارب، وأفادت من التعليم الحديث. واطلع أفرادها على التجارب العربية من كتب عن طريق البعثات الدراسية التي قضوها في مصر ولبنان والعراق، وتأثروا بالتيارات الفكرية السائدة، ونشطوا بعد عودتهم إلى بلادهم في تعزيز العمل الثقافي عن طريق الصحافة، والطباعة، والتعليم، والأندية والجمعيات، والمحاضرات، والندوات، والكتابات الأدبية، وشكّلوا النخبة المثقفة التي قادت الحركة الثقافية في المنطقة[١٥٧].

وأخذت هذه النخبة بمرور الوقت تدرك أهمية مشاركتها الحقيقية في عملية الإصلاح والتغيير، والمشاركة السياسية، بعد أن عَبّرت السلطة عن عدم اهتمامها بدور المثقفين في صنع القرار، وعن إرادتها تهميش النخبة المثقفة، والاستئثار بالسلطة عن طريق الثروة والنفوذ، والإدارة البيروقراطية للدولة، وتغييب الرأي الآخر[١٥٨].

لقد أحدث النفط والثروة المالية نقلة نوعية في حياة الإنسان والمجتمع في الخليج العربي في مختلف الميادين، إلى حد أن عدداً من مثقفي المنطقة وصف هذه النقلة بأنها حولت «ثقافة اللؤلؤ» إلى «ثقافة الحقبة النفطية»، لتصوير حجم التغيير الذي أحدثه النفط في المجتمع الجديد[١٥٩].

٣ ـ التعليم الحديث

ظهرت المحاولات الأولى للتعليم في المنطقة منذ العقد الثاني من القرن العشرين، وبشكل خاص في الكويت والبحرين والعربية السعودية نتيجة لعاملين أساسيين، **الأول**: أن التعليم جاء رد فعل تجاه النشاط الذي مارسته الإرساليات

(١٥٦) عبد المالك خلف التميمي، «بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٣٤ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ٢٩ ـ ٣١.

(١٥٧) عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٥٨) الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(١٥٩) انظر آراء كل من: الرميحي، «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي،» ص ٥٠؛ التميمي، «بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر،» ص ٣٠ ـ ٣١؛ عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠؛ الربعي، «مشكلات حول "الثقافة النفطية"،» ص ١٣٨ ـ ١٣٩، وسليمان، «الخليج بين ثقافة اللؤلؤ وثقافة البترول،» ص ٦٤ ـ ٦٦.

التبشيرية في مجال التعليم الذي ولّد شعوراً لدى عدد من الأعيان والوجهاء بضرورة الحفاظ على التراث والثقافة العربية والإسلامية، مما دفعهم إلى تقديم المبادرات الشخصية لنشر التعليم. والعمل الثاني: هو ظهور الحاجة لدى التجار في تسجيل الحسابات من الواردات والبضائع التي كانت تجارتها تمتد من الهند إلى شرق افريقيا، فاحتاج التجار إلى سجلات منظمة، وحسابات دقيقة لم تعد الطرق السابقة قادرة على إحصائها وتنظيمها، ودعت الضرورة إلى تعليم الأبناء الشباب من أجل ضبط هذه الحسابات[(١٦٠)].

وساد في البداية نمط التعليم الكتاتيبي الديني: حفظ القرآن الكريم، والسنة النبوية، وتعلم القراءة والكتابة، عن طريق الملالي والكُتّاب الذين قصدهم الأولاد لتلقي الدروس، وفي مقدمتها مناهج حفظ القرآن الكريم الذي تجرى بعده مراسيم ما يعرف بـ «الختمة» التي تجري بمناسبة ختم أحد الطلاب القرآن وحفظه[(١٦١)].

وقد سبقت الكويت بقية أقطار المنطقة في مجال التعليم الكتاتيبي، وذلك منذ عام ١٨٨٧ حيث كان التعليم دينياً بالأساس[(١٦٢)]. ولم تظهر أول مدرسة إلا في عام ١٩١١ التي عُرفت بالمباركية نسبة إلى شيخ الكويت مبارك الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥) والتي دخلها الطلاب، وتلقوا فيها التعليم على أيدي معلمين من بعض الأقطار العربية، ثم تبعتها في عام ١٩١٧ مدرسة تعليم اللغة الإنكليزية التي أنشأتها الإرسالية الأمريكية، وألحقتها بالمستشفى التابع لها، والتي لقيت معارضة شديدة من السكان، وشنّوا ضدها حملة في المساجد، لكنها أفادت الشباب في تعلم اللغة الإنكليزية لأول مرة في البلاد[(١٦٣)].

ثم تأسست المدرسة الأحمدية في عام ١٩٢١ نسبة إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح، وهي مدرسة نظامية أشرف عليها حمد العبد الله الصقر، سانده فيها الأعيان والوجهاء، وعُيّن يوسف القناعي مديراً لها[(١٦٤)]. وتبعتها مدرسة السعادة عام

---

(١٦٠) التميمي، «الاستعمار الثقافي في منطقة الخليج العربي،» ص ١٢١.

(١٦١) صالح جاسم شهاب، **تاريخ التعليم في الكويت أيام زمان** (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤)، ص ٣٨ ـ ٤٢.

(١٦٢) ذهب أياد حلمي الجصاني إلى أن بداية استقدام المدرسين العرب إلى الخليج العربي كانت في الخمسينيات بعد عهد النفط، في حين أن الدفعات الأولى منهم قد وصلت منذ العشرينيات من هذا القرن. انظر: الجصاني، **النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي**، ص ١٦٣ ـ ١٦٥.

(١٦٣) فوزية يوسف عبد الغفور، «تطور التعليم في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧٢،» (رسالة ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، ١٩٧٥)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٦٤) نورية السداني، **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى** (الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٧)، ص ٧٨.

١٩٢٤، وقد أقامها شملان بن علي آل سيف على نفقته الخاصة، واستمرت مدة خمس سنوات إلى أن أغلقت لأسباب مالية(١٦٥).

وأرسلت الحكومة بعثات من الشباب إلى بعض الأقطار العربية، فالتحق في عام ١٩٢٤ عدد من الطلاب بالمدرسة الرحمانية في البصرة، ومدرسة الأعظمية ببغداد(١٦٦)، ثم أرسلت بعثات أخرى إلى سوريا والهند ومصر في عام ١٩٣٦ ضمّت نحو ٣٧ طالباً كويتياً(١٦٧). واستحدثت في السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ إدارة التعليم الحكومي، وأصدر الشيخ أمراً بتشكيل مجلس المعارف، وأُلحقت به المدرستان المباركية والأحمدية، وأُنشئت مدرستان للبنين والبنات عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨(١٦٨)، ووصلت بعثة من المدرسين والمعلمين الفلسطينيين إلى مدارس الكويت عام ١٩٣٨/١٩٣٧ بناءً على طلب الحكومة الكويتية(١٦٩). ثم أقام عدد من وجهاء الشيعة المدرسة الجعفرية، وعُيّن محمد العادلي (من أهل النجف) مديراً لها، وضمت أبناء السُنّة والشيعة، وتلقى الطلاب فيها العلوم والآداب(١٧٠). وأُرسلت عام ١٩٣٧ بعثات طلابية إلى دار المعلمين العالية ببغداد على نفقة الحكومة العراقية لتشجيع الطلاب الكويتيين على مواصلة دراستهم، وبعثة أخرى إلى كلية فكتوريا في مدينة الإسكندرية بمصر على نفقة الحكومة المصرية، وضمت البعثتان عشرين طالباً(١٧١).

وقد بدأت محاولات نشر التعليم في البحرين عن طريق البعثة التبشيرية الأمريكية عام ١٨٩٢ في المدرسة التي افتتحتها السيدة زويمر في المنامة، وضمت عدداً من البنات، ثم تبعتها محاولة لإقامة مدرسة الهداية الخليفية في المحرق بدعم من الأعيان والوجهاء، وعُيّن حافظ وهبة مديراً لها عام ١٩٢١. ثم لحقتها مدرسة الهداية في المنامة(١٧٢)، وضمت المدرسة طلاباً من الكويت وإمارات ساحل عمان ونجد، وعمل فيها مدرسون من الأقطار العربية إلى جانب البحرينيين(١٧٣). ثم أُنشئت

---

(١٦٥) عبد الغفور، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٦٦) الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص ١٣٢.

(١٦٧) عبد الغفور، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٦٨) E. A. de Candole, «Development in Kuwait,» *Journal of the Royal Central Asian Studies*, vol. 47 (January 1959), p. 31.

(١٦٩) مريم عبد الملك الصالح، **صفحات من التطور التاريخي لتعليم الفتاة في الكويت** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥)، ص ٥٥.

(١٧٠) الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ص ٣١٦.

(١٧١) السداني، **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى**، ص ٧٨.

(١٧٢) علي حسن تقي، «المرأة البحرينية في التعليم والعمل،» ورقة قدمت الى: المؤتمر الاقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي، الكويت، نيسان/ابريل ١٩٧٥، ص ١٨٢.

(١٧٣) البسام، **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين**، ص ٦٧.

مدارس للبنين والبنات عام ١٩٢٧، هي مدرسة الرفاع والحداد، ومدرسة العلوية عام ١٩٢٨، ومدرسة البنات الأولى التي لقيت معارضة شديدة من أصحاب الاتجاه المحافظ الذين وقفوا ضد فكرة إقامة تعليم للبنات، ولكن الإصرار على إنجاح التجربة أدى إلى انحسار المعارضة، واستمرار تعليم البنات[١٧٤].

وأرسلت الحكومة بعثات طلابية إلى بعض الأقطار العربية في عام ١٩٢٨، منها بعثة إلى الجامعة الأميركية في بيروت ضمت ثمانية طلاب. وازدادت أعداد المدارس إلى سبعة، وعينت الحكومة فائق أدهم (اللبناني الأصل) مفتشاً عاماً للمدارس في البحرين[١٧٥]، وفي عام ١٩٣٠ تأسست المدرسة الجعفرية الجديدة عام ١٩٣٠ التي ضمت نحو ٥٠٠ طالب من أبناء الشيعة والسُنّة، وأرسل بعض خريجيها إلى كلية لوكنو الإسلامية في الهند بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكنها أُغلقت بعد ذلك لأسباب مالية. وأسهم المعلمون والمدرسون العرب في إدخال المناهج الدراسية الحديثة، وإثارة الوعي السياسي والثقافي في صفوف الطلاب، ونقل تجاربهم وخبراتهم إلى المجتمع الخليجي[١٧٦].

وكان التعليم في إمارات ساحل عمان قد بدأ على غرار تجارب المنطقة الأخرى تعليماً دينياً، إلى أن أقيمت عام ١٩١٣ ثلاث مدارس للبنين هي الأحمدية والتيمية في الفجيرة، ومدرسة خلف في أبو ظبي، والتي لقيت دعم التجار والأثرياء، وضمت المدارس طلاباً من بقية الإمارات، ثم أنشأ الشيخ صالح بن محمد الخليفة (نجدي) في دبي المدرسة السالمية، ثم المدرسة القاسمية في الشارقة[١٧٧].

وبدأ التعليم في العربية السعودية منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر عن طريق الكتاتيب التي أشرفت على تعليم الأولاد أصول الفقه، والتفسير، والحديث النبوي، وسيرة الخلفاء، وتاريخ الفتوحات الإسلامية. وأنشأت سيدة هندية الأصل عام ١٨٧٤ المدرسة الصولتية، ثم لحقتها المدرسة الفخرية عام ١٨٧٨ ومدرسة الفلاح، ومدارس أخرى للبنات مثل مدرسة الفتاة، والمدرسة النرازية، ومدرسة الزهراء، ومدرسة البنات الفلاحية في جدة، ومدرسة الخوجة في المدينة المنورة، وهي

---

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٧٥) محمد غانم الرميحي، **البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص ١٧٣.

(١٧٦) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠**، ص ١٦٠ - ١٦٢ و١٨٤.

(١٧٧) علي محمد راشد، معد، **دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي** (الكويت: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ٧٧ - ٨٠.

مدارس أهلية اقتصرت بشكل عام على العلوم الدينية[(١٧٨)].

ولم يظهر التعليم الرسمي في العربية السعودية إلا عام ١٩١٧ بإنشاء مديرية المعارف، التي تحولت عام ١٩١٩ إلى مجلس المعارف. وأُنشئ أيضاً المعهد العالي للتعليم عام ١٩٢٠، وإدارة المعارف عام ١٩٢٦، والمعهد العالي السعودي في العام نفسه، ومدرسة العلوم الدينية عام ١٩٣٤[(١٧٩)].

وأُرسلت بعثات إلى مصر عام ١٩٢٧ للدراسة في المدارس والكليات، واتبعت المدارس السعودية المناهج المصرية في التعليم، ثم استمر نمو التعليم، وأُنشئت مدرسة تحضير البعثات عام ١٩٣٥، ومدرسة أبناء العشائر في العام نفسه، ومدرسة الأمراء، والمدرسة التذكارية، والمدرسة النموذجية، ومدارس الثغر النموذجية في عام ١٩٣٦[(١٨٠)].

اتخذ التعليم في قطر الاتجاه الديني عن طريق الكتاتيب والملالي، وبعض المدارس الأهلية المتواضعة مثل مدرسة آل السنيدي، ومدرسة عبد الحميد الدايل، ومدرسة حسن مراد، ومدرسة آمنة محمود للبنات، وذلك خلال العقدين الأولين من القرن العشرين[(١٨١)]، ثم كلّف الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ ـ ١٩٤٨) الشيخ محمد بن مانع للإشراف على القضاء والتعليم في قطر، فأسس المدرسة الأثرية عام ١٩١٠، ومدرسة الدوحة عام ١٩١٥، وعمل فيها مدرسون من الأقطار العربية[(١٨٢)]، وبقيت المدرستان حتى الخمسينيات عماد التعليم في قطر إلى أن دخلت البلاد مرحلة جديدة نما فيها قطاع التربية والتعليم[(١٨٣)].

اتسم التعليم في عمان بالطابع الديني منذ أواخر القرن التاسع عشر بإنشاء المدارس في المساجد مثل مدرسة مسجد الخور، ومدرسة الزواوي، ومدرسة مسجد

---

(١٧٨) **مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربي** (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٧٩) خير الدين الزركلي، **الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤)، ص ١٧١ ـ ١٧٣، ومحمد توفيق صادق، **تطور الحكم والادارة في المملكة العربية السعودية** (الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٦٥)، ص ٩٧.

(١٨٠) الزركلي، المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٣.

(١٨١) أحمد بن يوسف الجابر، **ديوان أحمد بن يوسف الجابر**، تحقيق يحيى الجبوري؛ مراجعة محمد عبد الرحيم كافود (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٣)، ص ٩، وعبد العزيز محمد المنصور، **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨ ـ ١٩١٦م** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥)، ص ٣٨.

(١٨٢) Rosemarie Said Zahlan, *The Creation of Qatar* (London: Croom Helm, 1979), pp. 97 - 98.

(١٨٣) قدري قلعجي، **الخليج العربي** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥)، ص ٢١٥.

الوكيل، ومدرسة أبو زينة التي اهتمت بالقرآن والسيرة النبوية، والحديث الشريف، وتعليم اللغة العربية. وظل هذا الطابع يسود التعليم إلى أن انشئت المدرسة السلطانية عام ١٩٣٠، ثم المدرسة السلطانية الثانية عام ١٩٣٥، والمدرسة السعيدية عام ١٩٤٠ (نسبة إلى السلطان سعيد بن تيمور)، واتجه التعليم إلى حد ما نحو الأسلوب الحديث بجهود المدرسين العرب الذين وفد قسم منهم إلى عمان، واعتمدت المناهج المصرية ثم السورية في مجال التعليم[١٨٤].

تميزت المرحلة التي تلت اكتشاف النفط في الخليج العربي باتساع نطاق التعليم الحديث، وتطور المناهج الدراسية، وارتفاع أعداد المتعلمين من الجنسين، وتزايد أعداد المدارس والمعاهد، وإنشاء الكليات والجامعات، ومجيء الخبراء والمدرسين العرب والأجانب في حقل التربية والتعليم، وتهيئة جيل جديد من الشباب المتعلمين في أقطار الخليج العربي.

وكانت الكويت سبّاقة في توسيع نطاق التعليم، وإدخال المناهج الدراسية الحديثة، والاعتماد على الخبرات العربية، فاعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية على المدرسين العرب ولا سيما الفلسطينيين الذين نزحوا من فلسطين بعد نكبة ١٩٤٨، واستقر قسم منهم في الكويت، وعملوا في مدارسها، وروّجوا الأفكار السياسية[١٨٥]. واتجه التعليم اتجاهاً وطنياً وقومياً في مفرداته ومناهجه على الرغم من معارضة السلطات البريطانية لذلك التوجه، ونقل هؤلاء المدرسون مشكلات الفلسطينيين تحت الاحتلال الصهيوني، وحقيقة الدعم البريطاني للحركة الصهيونية ضد مصالح العرب، وتكللت جهود الملاكات التعليمية الفلسطينية بتعيين درويش المقدادي (فلسطيني) مديراً لمعارف الكويت عام ١٩٥٠[١٨٦]، تثميناً لدور المدرسين الفلسطينيين في مجال التعليم في الكويت[١٨٧].

واستمر دور المدرسين العرب ولا سيما المصريين والفلسطينيين في إثارة الوعي القومي في صفوف الشباب المتعلمين في الكويت بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، ثم العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، فقررت السلطات البريطانية الإيعاز إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥)، باستبدال المناهج الدراسية المصرية

---

(١٨٤) عمان، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب، **لمحات من ماضي عمان** (مسقط: الوزارة، ١٩٨٥)، ص ٣٣ ـ ٧٠.

(١٨٥) الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» ص ٧٢ ـ ٧٦.

(١٨٦) محمود علي الداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤ (بغداد: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٨٧) مقابلة شخصية مع د. عبد العزيز البسام الأستاذ الجامعي والخبير التربوي الذي عمل في حقل التربية والتعليم في الخليج العربي لسنوات عدة، بغداد، ١٥/١٠/١٩٩٦.

بأخرى عراقية، وطلبت مديرية المعارف الكويتية من الحكومة العراقية إرسال خبير في شؤون التربية والتعليم لوضع نظم ومناهج جديدة، حيث وصل الدكتور متى عقراوي رئيس جامعة بغداد الأسبق ليعمل إلى جانب الدكتور إسماعيل القباني، وزير التعليم السوري الأسبق، لوضع دراسة فنية وتقرير عن التعليم في الكويت، وتم فيها التوصية باعتماد المناهج الدراسية العراقية في مدارس الكويت(١٨٨).

وقد تأسست جامعة الكويت في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٦ لإنعاش الحياة الثقافية في الكويت والخليج العربي وفق ما جاء في قانون تأسيسها، ولرفع المستوى العلمي لأبنائها، وإعداد الملاكات التعليمية والمهنية، وتمت الاستعانة بأساتذة عرب وأجانب، وملاكات فنية وإدارية من الأقطار العربية. ويعزو صلاح العقاد تأسيس الجامعة إلى أنها جزء من التنافس بين العراق والكويت بعد أزمة مطالبة عبد الكريم قاسم بالكويت عام ١٩٦١، وتوتر العلاقات بين البلدين، فحاولت الحكومة الكويتية أن تقابل خطوة العراق بإنشاء جامعة البصرة عام ١٩٦٦ على مشارف الخليج العربي بإقامة جامعة أخرى في الكويت(١٨٩).

وشهدت البحرين نمو التعليم الحديث منذ الأربعينيات بالاعتماد على الملاكات الإدارية والتدريسية العربية، والخبراء الأجانب، ووضع خطط ومناهج دراسية وفق المناهج المصرية، واستقدام المدرسين المصريين، وإرسال أعداد من الطلاب بعثات إلى مصر والعراق ولبنان(١٩٠)، والتوسع في مجال تعليم البنات، والإفادة من التجارب التعليمية العربية المتقدمة(١٩١)، فأسهم التعليم في خلق نخبة مثقفة وطنية، وزيادة الوعي السياسي والثقافي في صفوف الشباب، واطلاعهم على معالم النهضة العربية الحديثة في المشرق العربي، والاحتكاك مع المربين العرب الذين حملوا خبراتهم وتجاربهم العلمية والفكرية، ونشروا الأفكار السياسية التي حفلت بها تلك المرحلة من تاريخ العرب المعاصر. وقد اعترف تشارلز بلغريف(١٩٢) (Charles Belgrav)، المستشار

---

(١٨٨) عزيز محمد حبيب، **الكويت** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ١٠٨.

(١٨٩) صلاح العقاد، «التنافس الثقافي في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٨، العدد ٥٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧)، ص ١٦٩.

(١٩٠) **العالم العربي** (١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨)، ص ١٢.

(١٩١) **هنا البحرين**، السنة ٥، العدد ١١٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١)، ص ٦.

(١٩٢) تشارلز بلغريف، أول مستشار بريطاني لحكومة الكويت منذ عام ١٩٢٦، باشر عمله كمستشار مالي للحكومة أول الأمر، ثم تحول إلى مستشار سياسي وعسكري وقضائي، تمركزت السلطة بيده، وأصبح قائد الشرطة، ورئيساً للقضاة، ومشرفاً عاماً على الصحة والمعارف والأشغال العامة والطابو والجمارك والبلديات. عمل نحو ثلاثين عاماً حتى أعفي من منصبه عام ١٩٥٦. العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ١٠٨ ـ ١١٠، وعبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين،» ص ٥٢.

الجدول رقم (١ ـ ٥)
أعداد المدرسين والمدرسات من الأقطار العربية في الكويت
خلال العام ١٩٦٢/١٩٦٣

الجنسيات / النوع	الكويت	النسبة المئوية	مصر	النسبة المئوية	سوريا	النسبة المئوية	فلسطين	النسبة المئوية	العراق	النسبة المئوية	لبنان	النسبة المئوية	جنسيات أخرى	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المدرسون	٦٣	٤	٥٢٦	٣٤	١٣٩	٩	١٠٠١	٥١	٦	٠,٤	١٨	٢	٨	٠,١	١٥٦١	١٠٠
المدرسات	٦٧	٥	٥٢٢	٢٧	٦٩	٥	٧٢٦	٥٢	٤	٠,٣	١٢	١	ـ	ـ	١٤٠١	١٠٠

المصـدر: E. A. de Candole, «Development in Kuwait,» *Journal of the Royal Central Asian Studies*, vol. 47 (January 1959), p. 23.

الجدول رقم (١ ـ ٦)
أعداد المدرسين من الأقطار العربية في البحرين
(١٩٤٤ ـ ١٩٥٢) (سنوات مختارة)

الجنسيات / السنة	مصر	سوريا	لبنان	فلسطين	أقطار أخرى	نخب وطنية	البحرين (نسبة مئوية)
١٩٤٤/١٩٤٥	١٢	٢	١٢	ـ	١	٢	٢٨
١٩٤٧/١٩٤٨	١١	٧	١٤	ـ	١	٣	٤٦
١٩٥١/١٩٥٢	٩	٧	٢٧	٢٧	٢	٤	٦٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٤.

البريطاني لحكومة البحرين بهذه الحقيقة عندما قال: «لقد أصبح المدرسون المصريون بعثات متحمسة لنشر تعاليم الناصرية الخطرة»[١٩٣]، وبذلك أسهمت النخبة المثقفة في البحرين في حمل لواء الدعوة إلى الإصلاح والتغيير والنهوض بالحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني، والتفاعل والمشاركة مع القضايا العربية، والأحداث القومية في الوطن العربي. وينظر في الجدول رقم (١ ـ ٦) في أعداد المدرسين العرب في البحرين.

وانطلقت نهضة التعليم في العربية السعودية في الخمسينيات بعد التوسع في المناهج والأساليب التعليمية، ونمو تعليم البنات بشكل تدريجي، وإرسال البعثات إلى الخارج، واستقدام المزيد من الخبرات والملاكات العربية والأجنبية، والإفادة منهم في المجالات العلمية والإنسانية[١٩٤]، وتحولت إدارة المعارف إلى وزارة المعارف عام ١٩٥٣، وأنشئت الرئاسة العامة لمدارس البنات عام ١٩٦٠، واستحدثت كليات وجامعات جديدة منها كلية الشريعة في مكة المكرمة عام ١٩٤٦ نواة لجامعة الرياض، ووصلت بعثة عراقية ضمت الدكتور متّى عقراوي والدكتور عبد العزيز البسام عام ١٩٦٤ لوضع مشروع إقامة كلية التربية[١٩٥]. وتأسست جامعة الملك سعود عام ١٩٥٧، ثم الجامعة الإسلامية عام ١٩٦٠، وجامعة البترول والمعادن عام ١٩٦٣، وجامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٦٦، وكلية الصيدلة عام ١٩٦٠، وكلية التربية للبنات عام ١٩٧٠[١٩٦].

واتجه التعليم في قطر مطلع الخمسينيات إلى انتهاج الأسلوب الحديث بعد أن تم إقرار التعليم الإلزامي للبنين عام ١٩٥١، ثم للبنات عام ١٩٥٤، وإنشاء وزارة المعارف عام ١٩٥٦ لتنظيم شؤون التربية والتعليم. وتأسست أول مدرسة للبنات في عام ١٩٥٤/ ١٩٩٥، ومدرسة إعدادية للبنين عام ١٩٥٧، وللبنات عام ١٩٦٨[١٩٧]، ودار المعلمات عام ١٩٦٧، وأنشئت كلية التربية عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤ نواة جامعة قطر[١٩٨]، ومعهد الإدارة عام ١٩٦٥، ومعهد اللغات عام ١٩٧٢. وتم استقدام ملاكات تدريسية وإدارية وفنية من بعض الأقطار العربية، وتوسعت التخصصات

---

(١٩٣) نقلاً عن: الرميحي، البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص ١٥٣.

(١٩٤) العالم العربي (١٦ أيار/مايو ١٩٤٩)، ص ٣٨.

(١٩٥) مقابلة شخصية مع د. عبد العزيز البسام، بغداد، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٦.

(١٩٦) العالم العربي (١٦ أيار/مايو ١٩٤٩)، ص ٣٨.

(١٩٧) غنيم، التحضر في المجتمع القطري: دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(١٩٨) الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، ص ٥٠ ـ ٥١.

الإنسانية والعلمية، وتطورت المناهج الدراسية، وازدادت أعداد الخريجين والخريجات بشكل ملحوظ[199].

وانطلق التعليم في إمارات ساحل عمان من التعليم الديني إلى التعليم الحديث منذ الخمسينيات، بعد أن أدرك المسؤولون قصور التعليم التقليدي الكتاتيبي عن الإيفاء بمستلزمات التطور والتنمية في العلوم والتقنيات، ووضع التعليم الرسمي الحكومي تحت إشراف الدولة وبمساعدة الخبرات العربية من العراق ومصر ولبنان[200]. وأدخل التعليم العصري إلى الشارقة في عهد الشيخ صقر بن سلطان القاسمي[201] (١٩٥١ ـ ١٩٦٥) الذي اعتمد على الكفاءات العربية من مصر، وأرسل بعثات طلابية إلى الكويت ومصر للدراسة في مدارسها، وكان الشيخ صقر القاسمي شخصية فكرية، تأثر بحركة القوميين العرب، وسعى إلى النهوض في المجالات العلمية والثقافية[202].

وتطور التعليم في دبي، وافتتحت أول مدرسة للبنات باسم خولة بنت الأزور عام ١٩٥٨[203]، وتوالت المدارس للبنين والبنات حتى وصل عددها عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى نحو ٢٥ مدرسة ضمت ٢٢٧٢ طالباً وطالبة، وأرسلت بعثات دراسية إلى مصر والكويت والعراق والبحرين للدراسة في مدارسها ومعاهدها في مختلف التخصصات الإنسانية والعلمية، وتخرج جيل من الشباب المتعلمين الذين رفدوا الحركة الثقافية والعلمية بالقدرات والكفاءات الجديدة[204]، وأثمر نمط التعليم الحديث في إمارات ساحل عمان إلى التغيير الثقافي في المجتمع، والانتقال من المجتمع البدوي

---

(١٩٩) فاروق اسماعيل، «التغير الثقافي والاجتماعي في المجتمع القطري: عوامله وأبعاده،» ورقة قدمت الى: **ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين «١٩ ـ ١٤٠٩/٧/٢٢ هـ، ٢٥ ـ ١٩٨٩/٢/٢٨م»**، ٢ ج (الدوحة: جامعة قطر، ١٩٩١)، ص ١١٩ و٢٧١.

(٢٠٠) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٢٥٩ ـ ٢٩٦.

(٢٠١) صقر بن سلطان القاسمي، شاب ذو اتجاه وطني، أمير الشارقة، عرف بميوله الوطنية والقومية، وقف أمام السياسة البريطانية في المنطقة وتصدى للمطالب والادعاءات الايرانية في الجزر العربية الثلاث، وعزل من منصبه بتحريض من بريطانيا، وحاول تغيير الحكم في عملية انقلابية قتل فيها خالد القاسمي عام ١٩٧٢. انظر: رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١** (بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣)، ص ٢١٩ ـ ٢٦٢.

(٢٠٢) العقاد، المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(٢٠٣) راينر كوردس وفريد شولز، **البدو والثروة والتغيير: دراسة في التربية الريفية للإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان**، ترجمة عبد الإله أبو عياش (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٣)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢٠٤) أمل العذبي الصباح، **سكان دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة في جغرافية السكان**، نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية؛ ٧ (الكويت: جامعة الكويت، قسم الجغرافيا، ١٩٧٩)، ص ١١٨.

التقليدي إلى نمط المجتمع العصري، والسير على طريق التحديث منذ أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات.

وقد تأخر التعليم الحديث في عمان إلى أواخر الستينيات بسبب سياسة العزلة التي انتهجها السلطان سعيد بن تيمور، وبقي التعليم الكتاتيبي التقليدي هو السائد في أنحاء البلاد، إلى أن تغير الحكم، وبدأ السلطان قابوس مرحلة جديدة من التحديث شملت مختلف مجالات الحياة وفي مقدمتها التعليم، فارتفع عدد المدارس من ثلاث مدارس عام ١٩٧٠ إلى ١٦ مدرسة عام ١٩٧١، ثم إلى ٢٤ مدرسة في العام التالي، وبلغ عدد الطلاب نحو ١٢٣٦ عام ١٩٧١/١٩٧٢، وعدد المدرسين ٧٠، منهم ٨ مدرسات في العام نفسه[٢٠٥]. وأرسلت بعثات إلى أوروبا والولايات المتحدة والأقطار العربية في التخصصات الإنسانية والعلمية والعسكرية، وتطور تعليم البنات، وأثمرت هذه السياسة في إعداد شباب من العمانيين الذين تبوّأوا المراكز الحكومية والوظيفية في الدولة، وانتعشت الحركة العلمية والثقافية التي تكللت بإنشاء جامعة قابوس عام ١٩٨٦[٢٠٦]. ويبين الجدول رقم (١ ـ ٧) تطور الجامعات في المنطقة.

الجدول رقم (١ ـ ٧)
الجامعات في أقطار الخليج العربي في الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٧٤)

السنة	الجامعة	الكلية	الموقع
١٩٥٧	الملك سعود الإسلامية	—	الرياض
١٩٦٠	الإسلامية	—	المدينة
١٩٦٣	البترول والمعادن	—	الظهران
١٩٦٦	الملك عبد العزيز	—	جدة
١٩٦٦	الكويت	—	الكويت
١٩٦٨	—	الخليج للتكنولوجيا	المنامة
١٩٧٤	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	—	المدينة
١٩٧٤	الملك فيصل	—	الاحساء

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

إن هذه الزيادة في أعداد المدارس والطلاب، واعتماد المناهج الحديثة، واحتكاك الطلاب بالملاكات التدريسية الوافدة العربية، والاطلاع على ما يجري في الوطن

(٢٠٥) الزيدي، «دراسات عن المرأة في الخليج العربي،» ص ٢١٠.

(٢٠٦) سعد محمد شاهين، «وظائف المرأة العمانية،» **المرأة العربية** (بغداد)، السنة ٣، العدد ٥ (١٩٨٧)، ص ٨١ ـ ٨٢.

العربي، قد خلق نخبة مثقفة في المجتمع أسهمت بشكل كبير في بلورة التيارات الفكرية التي ظهرت في الخليج العربي.

٤ ـ الأندية والجمعيات الثقافية

شهد مجتمع الخليج العربي تأسيس أندية ثقافية وجمعيات تجمَّع حولها الشباب والمثقفون لممارسة الهوايات، ومناقشة الأفكار والآراء، وتبادل الأحاديث والحوارات الأدبية، وقضايا المجتمع، ومتابعة الأحداث العربية والعالمية.

وقد مثلت الديوانيات نواة للمجالس الاجتماعية والثقافية، ومنتديات للشؤون السياسية والأدبية، وكانت امتداداً طبيعياً للحياة البدوية والقبلية التي عرفت بوجود المضيف أو الديوانية في البيت، وفي مقدمتها مضيف شيخ القبيلة أو رئيس الحي، حيث يلتقي رجال الحي في المناسبات المحلية، يتباحثون في شؤون الحي، وأوضاع السوق، وشؤون المجتمع، ويقرأون الكتب الأدبية والتاريخية والدينية التي تتحول إلى موضوعات للنقاش والحوار بين الحضور، فضلاً عن مطالعة الصحف والمجلات المحلية والعربية[٢٠٧].

يبدو أن الديوانيات لقيت دعماً من الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي لأنها مثلت مجالاً للتنفيس عن آراء الناس وأفكارهم، وملتقى الشخصيات المعروفة في المجتمع يتبادلون الأحاديث، ويعالجون المشكلات تحت أنظار السلطة التي تمثل لهم فرصة للتعبير عن الرأي، وممارسة تستخدمها السلطة للإيحاء بأنها وجه من أوجه الديمقراطية التي يطالب بها المعارضون[٢٠٨].

وتحولت وظيفة الديوانيات بمرور الزمن إلى منتديات ثقافية واجتماعية وسياسية تنتقد سياسة الحكومة، وتعرض مشكلات المجتمع ومطالبه، وتستقطب الوجوه والشخصيات البارزة، وتلقى فيها المحاضرات والخطب في الشؤون السياسية والأدبية، وأصبحت منبراً لنمو الوعي الثقافي والسياسي، ويتجسد ذلك بشكل خاص في الكويت، إذ أدت هذه الديوانيات دوراً ملحوظاً في المجتمع[٢٠٩].

---

(٢٠٧) ماهر حسن فهمي، **تطور الشعر العربي الحديث بمنطقة الخليج**، ط ٢ (الدوحة: دار قطري ابن الفجاءة للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٢، وحسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، ص ١٠٨.

(٢٠٨) الحديثي، «مشكلات بناء القوة للدول الصغيرة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية لدولة الكويت،» ص ٢٥٣.

(٢٠٩) أحمد البغدادي وفلاح المديرس، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ٩٠ ـ ٩٢. للتفاصيل، انظر: خالد محمد مقامس، **الديوانية الكويتية: تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي** (الكويت: دار السياسة، ١٩٩٢).

وقد بدأت محاولات لإنشاء أندية ثقافية وجمعيات ما بين الحربين العالميتين تتعدد وظائفها بوصفها ملتقيات أدبية واجتماعية وثقافية، وتحاول عرض أفكار التحرر، والنظرة للحياة العصرية والمشكلات الاجتماعية[٢١٠]، وتبادل الآراء والأفكار، والشؤون السياسية، والوعظ والإرشاد، ومعالجة مشكلات الفقراء والمساكين، وتوزيع الأموال على المحتاجين، وإنشاء مكتبات خاصة، ومناقشة الفكر الإسلامي، ومقاومة التبشير[٢١١].

وقد أسهمت الأندية الثقافية والجمعيات في نمو الوعي الثقافي والسياسي، حيث استمع الشباب والمثقفون فيها إلى الإذاعات العربية والأجنبية التي تبث الأخبار والتقارير الثقافية والسياسية، وتنقل ما يجري من أحداث في أنحاء الوطن العربي إلى المجتمع، ووجدت لها أصداء في صفوف الشباب من الموظفين والطلاب، ونمت لديهم الشعور الوطني والقومي ولا سيما تجاه القضية الفلسطينية، ورفضهم دعم بريطانيا السياسة التوسعية الصهيونية في فلسطين[٢١٢].

وكانت هذه الأندية من حيث تكوينها الاقتصادي قد مثّلت القوى الاجتماعية الجديدة من التجار والأثرياء والموظفين والطلاب والعمال، ولم تحظ باهتمام القوى المحافظة التقليدية من العلماء والكتاتيب.

ويشير الجدول رقم (١ ـ ٨) إلى إحصاء عن عدد الأندية والجمعيات الثقافية في الخليج العربي حتى السبعينيات.

أدت أحداث الحرب العالمية الثانية، والتطورات السياسية التي أعقبتها على الساحة العربية، ولا سيما القضية الفلسطينية وأحداث نكبة ١٩٤٨، وتفاقم التهديدات الصهيونية للأمة العربية، فضلاً عن نمو التيارات الفكرية والسياسية في المشرق العربي، إلى نمو الوعي السياسي والثقافي في الخليج العربي، حيث تفاعل السكان مع هذه الأحداث والتطورات، وتابعوا القضايا العربية، وبحثوا عن تجمعات وملتقيات يتبادلون فيها الأحاديث، ويعقدون اللقاءات والمجالس يتذاكرون مشكلات، وهموم

---

(٢١٠) السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج ١، ص ٥٣١.

(٢١١) باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت الى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٦٦، ومنصور ابراهيم الحازمي، «معالم التجديد في الأدب السعودي بين الحربين العالميتين،» **مجلة الدارة** (الرياض، دارة الملك عبد العزيز)، السنة ٦، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٧٥)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢١٢) روز ماري سعيد زحلان، «الوحدة والحكم البريطاني: حالة الامارات العربية المتحدة،» ورقة قدمت الى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

المجتمع والأمة العربية، ويتعرفون على الظواهر السياسية السائدة، والمشكلات الاجتماعية القائمة، ويطالعون الصحف والمجلات، فأنشأوا بذلك الأندية الثقافية والجمعيات، والملتقيات النسوية، والجمعيات الخيرية لتكون بمثابة قنوات للتعبير عن الرأي العام.

الجدول رقم (١ ـ ٨)

إحصائية بالأندية والجمعيات الثقافية في الخليج العربي حتى السبعينيات

البلد	العشرينيات	الثلاثينيات	الأربعينيات	الخمسينيات	الستينيات	المجموع
البحرين	٣	٤	٣	٤	٥	١٩
الكويت	١	ـــ		٦	١٠	١٧
العربية السعودية	ـــ	١	ـــ	٢	٢	٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

وكانت البحرين سبّاقة في تأسيس هذه الأندية التي هي امتداد لتلك التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية، وأخذت بعض الفئات الاجتماعية تحتكر نشاطات هذه الأندية والجمعيات لأغراض تتعلق بالوجاهة والهيبة الاجتماعية، ومن بينها التجمعات التي أقامها التجار الأغنياء (الشيعة) في البحرين لأداء الشعائر الدينية الخاصة بهم[٢١٣]، وتحولت بمرور الوقت إلى تجمعات احتضنت في صفوفها الشباب الساخطين على سياسة السلطة في عدم منحهم فرصاً متكافئة مع الآخرين في المجتمع والدولة، وأصبحت هذه التجمعات بؤراً اجتماعية وسياسية منذ الخمسينيات من القرن الحالي[٢١٤].

ويبدو أن الأندية والجمعيات في البحرين انتقلت من الاهتمام بالمسائل الدينية، والتكتل على أساس مذهبي، إلى الالتزام بالقضايا الوطنية والقومية نتيجة تنامي الوعي السياسي والثقافي وتبلور الفكر القومي العربي، وتصاعد نشاط الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني، واندلاع الثورات والانتفاضات التحررية في عدد من أقطار الوطن العربي ضد الوجود الأجنبي.

ومما يلفت الانتباه تصاعد نشاط التجمعات النسوية في مرحلة الستينيات في البحرين والكويت، بعد ازدياد أعداد النسوة المنتميات إلى صفوفها، وانتشار التعليم

(٢١٣) Lawson, «Labor Politics, Economic Change and the Modernization of Autocracy in Contemporary Bahrain,» pp. 57 - 58.

(٢١٤) البسام، تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين، ص ٤٠ ـ ٤٩.

الحديث بين الفتيات، وتشجيع المثقفين لقضايا حقوق المرأة وتحررها وخروجها إلى العمل، ومشاركتها في الحياة إلى جانب الرجل، فضلاً عن محاولة نساء الأسر الحاكمة، وكبار التجار والأغنياء، إشغال أوقات فراغهن في الانتماء للتجمعات النسوية، وممارسة هوايتهن في مناقشة قضايا المرأة والمجتمع وغيرها، وترحيب السلطات بمثل هذه التجمعات التي لا تهتم بالقضايا السياسية، وتقتصر على نشاطات اجتماعية(٢١٥) طابعها العام أعمال خيرية تسعى إلى البذخ والإنفاق المالي بسبب الرفاه الاجتماعي، والانتعاش الاقتصادي(٢١٦)، ولإضفاء الوجاهة على الأسر المعنية بهذا النشاط، والتنافس في ما بينها في العطايا والإكراميات، لذلك أخفقت هذه التجمعات في تحقيق أهدافها ووظائفها لأنها لم تفتح أبواب المشاركة لبقية النسوة من الفئات الأخرى، ولم تحدث تغييراً حقيقياً في المجتمع بالتصدي لأهم المشكلات التي يعانيها، وفي مقدمتها قضية المرأة.

وظهرت أندية وجمعيات ذات توجهات إسلامية، سعت إلى تجديد الفكر الإسلامي في نفوس الشباب، وتنوير المجتمع عن طريق التربية الإسلامية الصحيحة، ومحاربة البدع والضلالات، والتمسك بالأصول في القرآن والسنة، وعرض مبادىء الإسلام بشكل صحيح يتوافق مع روح العصر. وكانت أغلبها قد تأثرت بفكر حركة الإخوان المسلمين بمصر، ومن هذه الجمعيات، جمعية الإصلاح البحرينية، وجمعية الدعوة إلى الله، وجمعية الإرشاد الإسلامية، وجمعية الإصلاح الاجتماعي، وجمعية الثقافة الاجتماعية وغيرها، إلى جانب أندية وجمعيات ذات توجهات قومية دعت إلى إذكاء الروح الوطنية، والتحرر من الاستعمار الأجنبي، وتحقيق الوحدة العربية، والاهتمام بالقضايا العربية، ونصرة الشعب الفلسطيني تجاه الأطماع الصهيونية، مثل نادي العروبة في البحرين، وجمعية النوادي، ونادي الخريجين، ونادي الاستقلال في الكويت، والنادي الثقافي في الكويت، وجمعية العلم للنضال في العربية السعودية، وغيرها. فضلاً عن أندية أخرى ذات اتجاه ليبرالي/إصلاحي طالب أصحابه بالديمقراطية، وحرية الرأي، ومواجهة الاستبداد، ومنح المواطنين حقوقهم في الانتخاب والترشيح والتمثيل البرلماني، وإنشاء الأحزاب والنقابات، وإيقاف الفساد والتبذير في الثروات الوطنية، وسنّ القوانين التي تضمن حقوق العمال مثل أندية الأهلي، والمعلمين، والخريجين في الكويت، وغيرها.

---

(٢١٥) الدرب (الكويت، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت) (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٢١٦) محمد الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج،» ورقة قدمت الى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ١١٣.

وتكتل الأدباء في تجمعات ثقافية دعت للحفاظ على الحرية الفكرية، وحقوق الكتّاب والمؤلفين والأدباء، وعقد الندوات والمحاضرات والمواسم الثقافية، ومناقشة الموضوعات الأدبية، واستضافة بعض الأدباء والمفكرين العرب لإلقاء المحاضرات، والمشاركة في الندوات الثقافية مثل جمعية الأدباء والكتّاب في البحرين، ورابطة الأدباء الكويتيين في الكويت، وجمعية المحاضرات، وجمعية الحفل الأدبي في العربية السعودية[٢١٧].

وتشير التركيبة الاجتماعية داخل الأندية الثقافية والجمعيات في الستينيات والسبعينيات في كل من الكويت والبحرين إلى احتضان عناصر جديدة من الفئة الوسطى من صغار التجار والموظفين بشكل خاص، ولكن بقيت العناصر البارزة في هذه الأندية من الأسر الثرية[٢١٨]، ونشأ بذلك خلاف في التوجهات الفكرية بين القاعدة التي تمثلها غالبية من الفئة الوسطى، والقمة التي تمثلها العناصر الميسورة الثرية، وتغيرت اتجاهات الكثير من الأندية والجمعيات نحو تأكيد المطالب الشعبية في الإصلاح، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، والمساهمة في الأحداث العربية والقضايا القومية، إلا أنها أخفقت في واقع الحال في تحقيق المطالب الشعبية، وبقيت مجرد واجهات لعناصر اجتماعية ليبرالية في المجتمع القبلي لم تستطع إحداث تغيير في المجتمع[٢١٩].

وبصورة عامة، فإن التجربة الرائدة في الكويت والبحرين لهذه التجمعات قد أغنت مسيرة التنظيمات الفكرية والسياسية، وعزّزت من تجارب النخب الوطنية وخبراتها، وممارسة نشاطها الفكري، وعملها السياسي بشكل أكثر نضجاً وتأثيراً[٢٢٠].

٥ ـ الطباعة والصحافة

بدأت حركة الصحافة في مراحلها المبكرة في أواخر القرن التاسع عشر في

---

(٢١٧) محمد جابر الأنصاري، **لمحات من الخليج العربي: دراسات في تاريخ الخليج وثقافته ورجاله وفولكلوره الشعبي** (المنامة: الشركة العربية للوكالات والتوزيع؛ أسرة الأدباء والكتاب، ١٩٧٠)، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

(٢١٨) من هذه الأسر آل الصانع، وآل النفيسي، وآل الغانم، وآل الخرافي، وآل المؤيد، وآل الزياني، وآل كانو، وآل العريض، وآل الجشي وغيرهم. حول التجربة الكويتية، انظر: شفيق الغبرا، **الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع** (القاهرة: مركز ابن خلدون؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

(٢١٩) النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ص ٥٨٣.

(٢٢٠) عبد الله فهد النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

الخليج العربي ولا سيما في العربية السعودية، فظهرت أول مطبعة في الحجاز عام ١٨٨٢ باسم مطبعة «حجاز ولايتي مطبعة سي»[٢٢١]، ثم أعقبتها مطابع أخرى اختصت بطباعة النشريات، أو الصحف والمجلات[٢٢٢]، وقد اشترى عبد الله الزائد من بريطانيا «مطبعة البحرين» في عام ١٩٣٤، وطبع فيها أعداد مجلته **البحرين** التي صدرت عام ١٩٣٩[٢٢٣].

اعتمدت الطباعة في الخليج العربي بشكل عام على مطابع القاهرة وبيروت التي طبعت الصحف والمجلات والكتب التي أصدرها المثقفون في المنطقة، واستمر الأمر على هذا الشكل حتى مطلع الأربعينيات عندما دخلت المطابع الحديثة الى بعض أقطار الخليج العربي، وتمت الاستعاضة إلى حد كبير من طباعة الصحف والمجلات الخليجية في الخارج[٢٢٤].

وقد هيّأت حركة الطباعة المناخ الملائم أمام الأدباء والكُتّاب في الخليج العربي لتعزيز الثقافة والفكر، والنهوض بالمجتمع، ومكنت الصحافة المحلية من الصدور والانتشار، والتصدي لمعالجة القضايا المحلية، ومتابعة التطورات العربية والعالمية، ونشر النتاج الفكري للمثقفين في الخليج العربي.

وكان من أوائل التجارب الصحفية في منطقة الخليج العربي، الصحف التي صدرت في الحجاز في العهد الهاشمي مثل جريدة **الحجاز** عام ١٩٠٨، و**شمس الحقيقة** عام ١٩٠٩[٢٢٥]، وما تبعهما من صحف، وبعض المجلات التي اهتمت بمتابعة الشؤون الاجتماعية والسياسية والثقافية المحلية والعربية، والأخبار والتطورات العالمية، ودعت الى الإصلاح الاجتماعي، ونشر التعليم الحديث، ومكافحة الجهل والتخلف، ورفع شأن الإسلام والمسلمين، ومواجهة الاستعمار والتجزئة، ودعم الشعب الفلسطيني، إلى جانب اهتماماتها بقضايا الأدب والفكر والثقافة الأخرى[٢٢٦].

---

(٢٢١) محمد عبد الرحمن الشامخ، **نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية** (الرياض: دار العلوم، ١٩٨٢)، ص ٨ ـ ١٤.

(٢٢٢) من أبرز هذه المطابع، المطبعة الأميرية، ١٨٨٤، مطبعة الترقي الماجدية، المطبعة العلمية، ١٩٢٠، مطبعة الحجاز، ١٩١٦، مطبعة جريدة **القبلة**، ١٩١٩، مطبعة **أم القرى**، ١٩٢٧ وغيرها.

(٢٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(٢٢٤) عزة علي عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، مراجعة سنان سعيد (بغداد: مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٩٧.

(٢٢٥) من هذه الصحف، **الإصلاح الحجازي** و**المدينة المنورة** و**صفا الحجاز** و**الرقيب** عام ١٩٠٩، **القبلة** ١٩١٦، **الحجاز** ١٩١٦، **الفلاح** ١٩١٩، **المعري** ١٩٢٠، **جرول الزراعية** ١٩٢٠، **بريد الحجاز** و**أم القرى** ١٩٢٤.

(٢٢٦) خليل صابات، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤)، ص ٣٣١ ـ ٣٣٥؛ فيليب دي طرازي، **تاريخ الصحافة العربية**، ٤ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٦٧)، =

وظهرت في البحرين أول صحيفة أصدرتها مدرسة الهداية الخليفية عام ١٩١٩، وهي أسبوعية أدبية مدرسية. ثم أعقبتها محاولة أكثر نضجاً تمثلت في جريدة **البحرين** لصاحبها عبد الله الزائد عام ١٩٣٩، واهتمت بالقضايا الاجتماعية والسياسية والأدبية، وقد وصفها صاحبها بـ «أنها حرة لا تُستعبد لأحد كائناً من كان»، ونقلت أخبار الحرب العالمية الثانية، وهاجمت ألمانيا ومحورها، وتحيزت إلى جانب بريطانيا والحلفاء، وكانت محط اهتمام الناس، لمتابعتها الأحداث على الصعيدين العربي والعالمي[٢٢٧].

وأسس الأديب والمصلح عبد العزيز الرشيد[٢٢٨] عام ١٩٢٨ (١٨٨٣ ـ ١٩٣٨) أول مجلة في الكويت، وهي **مجلة الكويت** التي طبعت في مطابع الشورى بالقاهرة، واستمرت على ذلك سنتين إلى أن سافر عبد العزيز الرشيد إلى أندونيسيا وأصدر هناك مجلة **الكويت والعراقي** بالتعاون مع السائح العراقي يونس بحري، وكان اتجاهها أدبياً وتاريخياً. وحدد عبد العزيز الرشيد الهدف من إصدار هذه المجلة في العدد الأول منها بقوله:

«ستُعنى... بشرح حقيقة الدين الاسلامي الذي جهله أهله... وتنفي عنه كل ما ألصق به من بدع ما أنزل الله بها من سلطان، وخرافات شوهت فيه المحاسن، معتمدة في كل ما ستقوم به على كتاب الله العزيز، وصحيح سنة النبي ﷺ، وأقوال علماء السلف الصالح من الرعيل الأول...»[٢٢٩].

= ج ٤، ص ٩٢ ـ ٩٤ و١٥٢؛ عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية**، ص ١٣٦، وعلي جواد الطاهر، **معجم المطبوعات العربية (المملكة العربية السعودية)** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٢.

(٢٢٧) محمد أحمد خلف الله [وآخرون]، **دراسات في أدب البحرين** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٣ ـ ٢٥، و Emile Nakleh, «The New Media and Political Socialization in Bahrain,» paper presented at:

اللغة العربية وآدابها في الخليج العربي: تراث حضارة وعنوان أصالة: مجموعة البحوث التي ألقيت في الندوة العلمية العالمية الثانية لمركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي؛ ١١، ١٢، ٢ ج (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٧٧)، ص ١ ـ ٩٣.

(٢٢٨) عبد العزيز الرشيد: أديب ومؤرخ ولد عام ١٨٨٣ في الكويت، تولى إدارة المدرسة المباركية عام ١٩١٧، ثم أصبح عضواً في مجلس الشورى ١٩٢١، ألف كتابه **تاريخ الكويت** عام ١٩٢٥، وأسس مع عبد الملك الصالح مدرسة خاصة سميت العامرية، وأصدر أول مجلة في الكويت ١٩٢٨، وأصدر عدة كتب مثل **تحذير المسلمين من اتباع طريق غير طريق المؤمنين**، و**الدلائل البينات في حكم تعلم اللغات**، و**تحقيق الطلب في رد تحف العرب**، و**النصائح الكافية فيمن يتولى معاوية**، و**الهيئة والإسلام**، وهو ذو مركز إصلاحي إسلامي متنور، وقد توفي عام ١٩٣٨. انظر: السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج ٢، ص ٦٥٢.

(٢٢٩) **الكويت والعراقي** (جاوا، اندونيسيا)، العدد ١، ج ١ (١٩٢٨)، ص ٣.

تمسّك عبد العزيز الرشيد بالمفاهيم والأفكار الإصلاحية في الدعوة للتخلص من البدع والخرافات، ومحاولات تشوية الإسلام، والعودة إلى الأصول في القرآن والسنة، والاستناد إلى سيرة الصحابة والتابعين، ورأى في ذلك خلاصاً للأمة الاسلامية من التفرق والضعف والتناحر، وطريقاً نحو توحد الكلمة، ومسايرة ركب العصر والتطور. وبعد وفاته عام ١٩٣٨ توقفت المجلة عن الصدور حتى قام نجله يعقوب بمعاودة إصدارها عام ١٩٥٠، واستمرت ستة أشهر ثم توقفت عن الصدور لأسباب بقيت مجهولة[٢٣٠].

لقد أسهمت الصحافة بشكل رئيس في مرحلة قبل ظهور النفط في نشر الأدب والثقافة والفكر في مجتمع الخليج العربي، ونقل التطورات العربية والعالمية إلى الناس، وإطلاعهم على النهضة العربية الحديثة، ونتاج المفكرين والأدباء العرب، ونقل روائع من الأدب والفكر العالمي، وإتاحة الفرص أمام المواهب والقابليات الأدبية والفكرية للشباب، وخلق فئة متعلمة متنورة.

وشهدت مرحلة ما بعد ظهور النفط تطور حركة الطباعة والنشر، واستحداث مطابع رسمية وأهلية جديدة، فجلبت إدارة المعارف في الكويت عام ١٩٤٧ مطبعة جديدة طبعت فيها الكتب والمناهج التعليمية، وأنشأت الدولة دائرة المطبوعات لتكون الجهة المسؤولة عن المطابع الرسمية والأهلية في البلاد، وتولي الاهتمام بتنشيط الطباعة والنشر، ثم أنشئت عام ١٩٦١ مطبعة حكومة الكويت التي اهتمت بالقضايا الرسمية الحكومية[٢٣١].

وتم جلب المطبعة الشرقية من بريطانيا إلى البحرين عام ١٩٥٢، تبعتها مطبعة المؤيد عام ١٩٦١ التي طبعت مجلة **هنا البحرين**، ومجلة **النجمة الأسبوعية**، ثم مطبعة النجاح، ومطبعة أوال، وتأسست المؤسسة العربية للطباعة والنشر عام ١٩٦٣[٢٣٢]. وتأسست في قطر عدة مطابع، مثل العروبة عام ١٩٥٩، ومطبعة قطر الوطنية عام ١٩٦١، ومطبعة الأوفسيت في العام نفسه، ومطابع دار العلوم عام ١٩٦٩، ومطابع الدوحة الحديثة عام ١٩٧٠[٢٣٣]، وأقيمت في العربية السعودية مؤسسة الطباعة والصحافة والنشر في جدة عام ١٩٥٢، وشركة الطباعة والنشر الوطنية في الرياض عام ١٩٥٤[٢٣٤]، وأنشت في دبي مطبعة الرضوان عام ١٩٦٥، وكانت أول محاولة

---

(٢٣٠) مجلة الكويت، السنة ٢٢، العدد ١ (أيار/مايو ١٩٥٠)، ص ٢.

(٢٣١) صابات، **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٥.

(٢٣٢) عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٢٣٣) عاصم الدسوقي، **الصحافة القطرية والقضايا العربية** (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٤)، ص ١٤.

(٢٣٤) طه حسين حسن، «الصفحات الثقافية في الصحف اليومية بدولة الامارات العربية المتحدة: تحليل المضمون،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٧، العدد ٢٥ (ربيع ١٩٩٠)، ص ١٠ ـ ١١.

لحركة الطباعة في الإمارة لأغراض تتعلق بالقضايا الرسمية الحكومية[٢٣٥].

أخذت الصحافة تُعنى بموضوعات جديدة نتيجة لاتساع تأثير الصحافة العربية في الخمسينيات والستينيات التي نقلت مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية العربية، وانتشرت في أغلب مدن المنطقة، وأسهمت في بلورة الوعي الوطني والقومي مع تنامي المد القومي في الوطن العربي. فعملت الصحافة في هذه المرحلة على توعية الناس بمفاهيم الوحدة، والتحرر، والاشتراكية، والديمقراطية، وغيرها، وأخذت الصحافة المحلية تناقش قضايا تخص الاستعمار في الوطن العربي، والثورات العربية في المشرق والمغرب العربيين، والقضية الفلسطينية. ولكنها من جانب آخر كانت أكثر حذراً في تناول قضايا تخص مشكلات المجتمع، وحياة الناس، كالمطالبة بالحقوق السياسية، والمشاركة الشعبية، وتأسيس الأحزاب والمنظمات، والحياة البرلمانية، وحقوق العمال. وما كان يظهر على صفحات بعض الصحف لم يعبّر في حقيقة الأمر عن توجه عام أو رؤية ناضجة للصحافة المحلية بهدف معرفة الظروف والمشكلات، ومحاولة إصلاح الخلل ووضع المعالجات[٢٣٦].

ويكمن السبب الأساس لحذر الصحافة الخليجية في أنها لم تكن راغبة في تناول موضوعات حساسة يمكن أن تغضب السلطة التي حرمت الخوض في القضايا السياسية، والقضايا الاجتماعية الحساسة، وأقدمت في بعض الأحيان على إيقاف الصحف التي لا تلتزم بتلك القوانين التي فرضتها، وإغلاقها.

٦ ـ الآداب والفنون

أثمرت الاتصالات في الجوانب الأدبية والثقافية بين مراكز النهضة العربية في مصر والعراق ولبنان، ومنطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، تنامي دور الأدباء والمثقفين في هذه المنطقة، والذين نشروا الأدب والفكر في المجتمع، وتطورات الصحافة والطباعة. وانتشر التعليم واللغات، وظهرت دعوات للتجديد الفكري والأدبي، ومواجهة الاتجاه التقليدي في المجتمع، والنهوض بالحياة العقلية، والإفادة من التقدم الأوروبي. والتجارب العالمية في العلوم والآداب. وبرز ذلك الاتجاه في الحجاز، وبخاصة حيث أرسل الشباب للدراسة في مصر ولبنان في مرحلة ما قبل

---

(٢٣٥) انظر التفاصيل عن تطور واتجاهات الصحافة بعد ظهور النفط ضمن الملحق رقم (٣) من الكتاب.

(٢٣٦) عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، ص ٩٩ ـ ١٠٠. للتفاصيل عن علاقة الصحافة بالتغيير الثقافي، انظر: ياسر الفهد، **الصحافة الثقافية في الخليج العربي: دراسات توثيقية وتحليلية في الصحافة العربية والخليجية** (دمشق: ياسر الفهد؛ دار البشائر، ١٩٩٦).

ظهور النفط، وانطلق أهل نجد نحو التجديد متأثرين بالنهضة في مصر والعراق، وعرفت المنطقة اتجاهين في المرحلة الأدبية والفكرية: **الأول** الاتجاه «المحافظ التقليدي» الذي يرفض الأخذ بالتجديد ومسايرة العصر، ويبقي على التقاليد والتراث، والاتجاه **الآخر** «التجديدي» الذي يسعى للعلم والمعرفة، ونبذ البدع والجهل، والإفادة من التجارب والنهوض لدى العرب والمسلمين[٢٣٧].

وقد عالج الأدب في الخليج العربي قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية، وهموم الإنسان الجديد، والصلات بين الحاضر والماضي، ومشكلات المرأة والأسرة، ومعاناة المثقفين، والدعوة إلى الإصلاح، والحياة المعيشية الصعبة في مجتمع الغوص على اللؤلؤ، والصيد، والتنقل والترحال في المنطقة بين المدن والقرى والبوادي[٢٣٨].

وظهر جيل من الأدباء الذين كتبوا عن هموم المجتمع ومشكلاته، وعبّروا عن أفكارهم وطموحاتهم، إلى جانب بعض الأقلام النسوية التي نقلت مشكلات المرأة، وعلاقتها بالرجل والمجتمع. وحفلت هذه المرحلة بنتاج أدبي استمد فنونه من التراث والعادات والتقاليد، وعبر عن خصائص المجتمع المحلي بكل موروثه الشعبي مثل الرقص الشعبي المعروف على نطاق واسع في الخليج العربي أحد معالم الثقافة الشعبية، كرقصة الصيالة في ساحل عمان، والسيف في العربية السعودية، والسامري والدحية في بقية أقطار المنطقة، فضلاً عن تميز الحكايات الشعبية، والفنون والأزياء، وطقوس حفلات الزواج، وجلسات الذكر والتعازي، والختان والموالد النبوية، وحفلات مواسم الغوص، ورحلات البحر وأغاني الأعياد والمناسبات، وأهازيج البحر والنخلة والصحراء وأغانيها.

إلا أن الحياة الجديدة بعد النفط التي حولت بشكل جذري حياة الإنسان والمجتمع لم يستوعبها الأدباء الذين أبدعوا قبل هذا في قصص وحكايات الغوص وحياة البحر، والفنون الشعبية. ولكن الأدباء الجدد لم يصلوا إلى مستوى تصوير الإبداع الأدبي في هذه الحياة الجديدة بكل أنماطها وتعقيداتها[٢٣٩]، فتلاشى إلى حد كبير الموروث الشعبي، وأصاب النسيان الفنون والعادات الشعبية، وبرزت تقاليد الحياة المدنية العصرية[٢٤٠].

---

(٢٣٧) انظر: طه حسين، **الحياة الأدبية في الجزيرة العربية** (دمشق: مطبوعات مكتبة النشر العربي، ١٩٣٥)، ص ٤٢ ـ ٥١.

(٢٣٨) Barbara Michalak, «Innovatory Trends in Modern Kuwait: Short Story,» *Studia Arabistyczne Islamistyczne* (Warszawa) (1994), pp. 23-26.

(٢٣٩) محمد جابر الأنصاري، «كيف نلائم بين عالم النفط وقيم الثقافة،» **الدوحة** (آذار/ مارس ١٩٧٧)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٢٤٠) حول أجيال الأدباء الخليجيين بعد عهد النفط، انظر: محمد عبد الرحمن قافود، **الأدب القطري الحديث** (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٩)؛ ابراهيم عبد الله غلوم، **القصة القصيرة في** =

وقد ظهرت فنون جديدة كالمسرح، والتمثيل، والغناء، والموسيقى، والسينما، والإذاعة، والتلفزيون، حيث عبّر المسرح عن الحياة الجديدة، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ووجهت بعض الأعمال المسرحية النقد للمشكلات التي يعانيها المجتمع، ومظاهر التخلف، والنظرة السلبية للمرأة، والصراع بين القديم والجديد، وتصدرت الكويت والبحرين العمل المسرحي، في حين لم تتحدد معالمه في بقية الأقطار حتى مطلع السبعينيات[٢٤١].

وبدأ النشاط المسرحي في الكويت منذ الخمسينيات في المدارس والأندية، ثم التحق المسرحيون في فرق مسرحية عرضت أعمالاً فنية أكثر رصانة مما سبق، وساعد على نجاح المسرح عدم وجود وسائل التلفزيون والسينما على نطاق واسع بين الناس، والعروض الساخرة التي قدمت عن الأوضاع الاجتماعية السائدة، والمشكلات اليومية[٢٤٢].

وتمت الإفادة من جهود المسرحيين العرب، ولا سيما المسرحي المصري زكي طليمات الذي أسهم في تأسيس الحركة المسرحية الكويتية من خلال فرقة المسرح العربي عام ١٩٦١، وأكد أن يكون للمسرح دور قومي حضاري. وشجعت إدارة المسرح ذلك التوجه، والعمل على التذكير ببطولات العرب والمسلمين[٢٤٣]. ثم تبع ذلك إنشاء فرقة مسرح الخليج العربي عام ١٩٦٣ التي سعى أعضاؤها إلى معالجة المشكلات الاجتماعية بأسلوب مسرحي فني، والتفاعل مع القضايا العربية. وأصدرت الفرقة مجلة **الكلمة**، وشعارها كلمة جمال عبد الناصر «من السهل أن نبني المصانع والمستشفيات ولكن من الصعب أن نبني الرجال»[٢٤٤]، ويشير ذلك إلى الاتجاه الوطني القومي الذي حملته الفرقة، وحاولت إحياء العروبة، وخدمة الأمة العربية. وتواصلت بعد ذلك الأعمال المسرحية وسط إقبال الناس وتفاعلهم معها.

= **الخليج العربي، الكويت ـ البحرين: دراسة نقدية تحليلية**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٤٧ (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١)؛ نورية صالح الرومي، **الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور**، ط ٢ (الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٩)، وعلي جواد الطاهر، **الكتاب الأدبي في الخليج العربي**، سلسلة الموسوعة الصغيرة (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩).

(٢٤١) ضمياء كاظم الكاظمي، معد، **الحركة المسرحية في الخليج العربي والجزيرة العربية**، السلسلة الخاصة؛ ٤٦ (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٢٣١.

(٢٤٢) هيرمن يوسف حنجادوريان، «اتجاهات في المسرح الكويتي،» (رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٠)، ص ١٨.

(٢٤٣) محمد حسن عبد الله، **الحركة المسرحية في الكويت: رؤية توثيقية ودراسة فنية** (الكويت: مسرح الخليج العربي، ١٩٧٦)، ص ٤٢، و**العربي**، العدد ٤٣ (حزيران/يونيو ١٩٦٢)، ص ١١٦ ـ ١٣٠.

(٢٤٤) حنجادوريان، المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٤٤.

وأسفرت جهود المدرسين العرب في البحرين عن تقديم عروض الفرق المسرحية الطلابية منذ العشرينيات من هذا القرن[٢٤٥]، ثم تبعتها بعد الحرب العالمية الثانية فرق مسرحية حديثة مثل فرقة البحرين الحديثة عام ١٩٥٦، وفرقة الأضواء الموسيقية عام ١٩٦٦، والفرقة الشعبية للتمثيل عام ١٩٦٨، ومسرح الاتحاد الشعبي عام ١٩٧٠، وفرقة مسرح أوال عام ١٩٧١[٢٤٦].

ونشأت الحركة المسرحية في قطر في الخمسينيات عن طريق المسارح المدرسية بفضل جهود المدرسين والمعلمين العرب، ثم بدأت الفرق المسرحية تنمو، وتشكلت الفرقة المسرحية الشعبية للتمثيل عام ١٩٦٨، وفرقة المسرح القطري عام ١٩٧٠. وقد تناولت العروض المسرحية موضوعات اجتماعية، ومشكلات الإنسان، والصراع بين الجيلين القديم والجديد، والحياة الجديدة بعد النفط، ومقارنتها بالحياة السابقة البسيطة[٢٤٧].

فاحتل المسرح بذلك حيزاً من اهتمامات الناس في بداية عملية التغيير الاجتماعي في الخليج العربي لكونه عالج بصورة حية معاناة الإنسان، ومشكلات الأسرة والمرأة، وصراع القيم في المجتمع، وصراع الآباء والأبناء[٢٤٨]. وعبّرت الأعمال المسرحية عن تفاعل صادق بين المسرح والناس، فكان الإقبال على المسرح دليلاً على صدق القضايا التي يعرضها وأهميتها. ويعتقد أحد المسرحيين بأن المسرح اكتسب مكانته وشعبيته في الخليج العربي لأنه «لم يكن مجرد تعبير عن هامش الحرية الذي دفعت به حركة التغيير في الخمسينيات، وإنما كان بديلاً حقيقياً عن التجربة الديمقراطية»[٢٤٩].

أدت أحداث الحرب العالمية الثانية، والعمليات العسكرية، وامتداد الصراع إلى الوطن العربي إلى أن يتجه الناس في الخليج العربي نحو متابعة الحرب وتفاصيلها. وتطلب ذلك جلب أجهزة الراديو، وفتح الإذاعة، وبث الأخبار والتعليقات عن

---

(٢٤٥) فؤاد علي الصالحي، **اتجاهات المسرح في الخليج العربي: الكويت، البحرين، قطر** (بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٩٠)، ص ٢٤ ـ ٣٠. من هذه الفرق، فرقة مسرح الهداية الخليفية عام ١٩٢٥، ومسرح مدرسة النجاح عام ١٩٣٢، ومدرسة الإصلاح عام ١٩٣١، وفرقة مدرسة الهداية الخليفية للبنات عام ١٩٤٠.

(٢٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٤٠ و٥٨ ـ ٥٩.

(٢٤٧) الكاظمي، معد، **الحركة المسرحية في الخليج العربي والجزيرة العربية**، ص ١٦٩ ـ ١٧٦ و٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٢٤٨) ابراهيم عبد الله غلوم، **المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي: دراسة في سوسيولوجيا التجربة المسرحية في الكويت والبحرين**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ١٥ ـ ٢٠.

(٢٤٩) ابراهيم عبد الله غلوم، «الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢)، ص ٥٠.

أحداث الحرب، حيث بثت أول إذاعة محلية إرسالها في المنطقة بعد أن أرادت بريطانيا جعل البحرين مقراً للدعاية الموجهة ضد ألمانيا النازية وحلفائها، ولا سيما أن الأخيرة أقامت «إذاعة برلين» بإدارة يونس بحري لإثارة الرأي العام العربي ضد بريطانيا والحلفاء، ونشر الدعاية لمصالح ألمانيا، ولذلك أقيمت «إذاعة البحرين» التي نقلت أخبار العمليات العسكرية إلى الناس، والقتال في أوروبا والشرق، وتقارير سياسية تبثها للناس عبرت عن أفكار هتلر العنصرية النازية، وإضفاء صورة حسنة على بريطانيا بأنها ديمقراطية وتتبنى مبادىء العدالة والحرية[٢٥٠].

وكان دخول الإذاعة والتلفزيون والسينما إلى بعض أقطار المنطقة قد أثار ردود فعل متباينة تجاهها، بين الاتجاه «المحافظ» الذي رفض عرض الأفلام الأجنبية والعربية التي تنشر «الإغراءات الجنسية»، واتهم أصحابه الوسائل الإعلامية بـ «نشر الفساد»، وأنها تؤدي إلى «التفكك الأسري»، و«شذوذ الشباب»، وحث هؤلاء السلطة على التدخل، وغلقها «لأنها تعرض أفلاماً لا تتلاءم مع المجتمع في الشرق»[٢٥١]. في حين دافع أصحاب الاتجاه الآخر عن هذه الخطوة، ورأوا فيها إدخالاً لوسائل حديثة للمجتمع، وفسّر هؤلاء موقف التقليديين المتشدد بأنه «خوفنا التقليدي من كل جديد، ولو كان مستحسناً، الذي يجعل بعضهم يعارض في وجودها...»[٢٥٢].

وكان رد فعل المحافظين عنيفاً في المجتمع السعودي بخاصة عندما انتفض هؤلاء ضد قيام الحكومة بافتتاح محطة التلفزيون عام ١٩٦٥ بحجة أنه عمل مخالف لتعاليم الدين الاسلامي، وخرجت مظاهرات في شوارع الرياض، وصلت إلى مشارف مبنى الإذاعة، وتصدت لها قوات الأمن والشرطة، وألقت القبض على عدد منهم، وأعدمت السلطات زعيم هؤلاء المدعو خالد بن مساعد[٢٥٣].

وعلى الرغم من معارضة بعض القوى في مجتمع الخليج العربي إدخال وسائل الثقافة والإعلام الحديث، تمكّن المجتمع بمرور الوقت من استيعاب هذه المسألة، والتجاوب مع مظاهر الحياة المدنية العصرية التي تتطلب وسائل اتصالات وإعلام حديثة. وتم إنشاء صالات السينما الكبيرة، وانتشرت أجهزة الراديو والتلفزيون على نطاق واسع، وأحيا كبار الفنانين العرب الحفلات في صالات الكويت والمنامة والدوحة وأبو ظبي ودبي. واستمع الناس عبر الراديو الى أغاني نخبة من الفنانين

---

(٢٥٠) السياسة (الكويت) (١٣ تموز/ يوليو ١٩٦٦)، ص ١٢.

(٢٥١) الإيمان (الكويت)، السنة ١، العدد ٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٣)، ص ٣٠.

(٢٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٥٣) فهد القحطاني، **صراع الأجنحة في العائلة السعودية: دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة** (لندن: الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٤٧٤.

العرب، وتابعوا أيضاً بشغف إذاعة صوت العرب، وصوت المذيع أحمد سعيد، والبرامج الموجهة للأمة العربية التي تثير فيهم الوعي القومي العربي، وتبث خطب جمال عبد الناصر، وأخبار العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والصراع العربي - الصهيوني، وأزمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، وتفاعل الناس في المنطقة مع الأحداث القومية، وأيدوا الثورات العربية ضد الاستعمار الأجنبي في المشرق والمغرب العربيين[٢٥٤].

وهكذا أسهمت العوامل الثقافية من خلال التعليم الحديث، والطباعة والصحافة، والأندية والجمعيات، والفنون والآداب، في نمو الوعي السياسي والثقافي في أقطار الخليج العربي، ونقلت الناس إلى مرحلة جديدة من الاطلاع والتفاعل مع الأحداث والتطورات العربية والعالمية، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهد الوطن العربي إرهاصات التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية، ونشوء النخب الاجتماعية الجديدة، وتصاعد نشاط الحركات الوطنية، وحصول عدد من الأقطار العربية على الاستقلال.

---

(٢٥٤) فاروق عبد العزيز، **أضواء على السينما في الكويت** (الكويت: نادي الكويت للسينما، ١٩٨٢)، ص ٧٠.

الفصل الثاني

التيار الليبرالي

أولاً: تطور الفكر الليبرالي العربي

تعدّ حرية الفرد، وحرية الجماعة، الغاية الطموح التي يسعى لتحقيقها الأفراد، وهي تعني بذلك إلغاء القيود على الحريات بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، على أن تقوم الدولة بتنظيم هذه الحريات في ضوء القانون لكي لا تؤدي هذه الممارسة إلى أعمال عنف بين الأفراد، مما قد يعطل تلك الحريات، ويؤدي إلى أوضاع غير مستقرة وآمنة في المجتمع. وعلى هذا الأساس برز مفهوم الليبرالية فلسفةً للحياة تلتزم بحرية الفرد، وتسعى لضمان تحقيقها[(١)].

وقد عبرت الليبرالية عن مرحلة جديدة برزت منذ عصر النهضة بعد صراع مرير بين البرجوازية التجارية والإقطاعيين في المجتمع الأوروبي[(٢)]، انتصرت فيه الأفكار الليبرالية التي دعت إلى ممارسة جميع الناس للحريات، وأن السلطة السياسية تعاقد حر بين الأفراد، وضرورة تحديد سلطة الدولة والحكم المطلق، واتخاذ الديمقراطية منهجاً سياسياً، ونظاماً اجتماعياً.

تجسدت هذه الأفكار عند جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤)، ومونتسكيو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥)، وفولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨) في نضالهم ضد الاستبداد والحكم الديكتاتوري، ونشر الأفكار الحرة، والمبادىء التي تضمن حياة الناس تحت حكم القانون[(٣)]، وفرض الرقابة الشعبية على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقييد سلطة الدولة ونشر التسامح والحريات، وإجراء الانتخابات، وحكم الأغلبية التي تصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات الحرة، وسيادة القانون، ونبذ العنف، وأن الفرد قيمة عليا، وبذلك

---

(١) عبد المعطي عساف، مقدمة إلى علم السياسة (عمان: دار مجدلاوي، ١٩٨٧)، ص ١٨٧.

(٢) Harold J. Laski, *The Rise of European Liberalism: An Essay in Interpretation* (London: Unwin Books, 1962), pp. 3-20.

(٣) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism and Democracy* (London: G. Allen and Unwin, [1943]), pp. 141-150.

ترابطت الديمقراطية والليبرالية فكراً وممارسة[٤].

إن فكرة المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية مصاحبة لفكرة الدولة الحديثة، فالمساواة بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات هي الوجه الآخر المكمل لفكرة الدولة ذات الشخصية المعنوية والعقلانية المجردة. والتعبير عن الصالح العام الذي تجسده الدولة لا يستقيم إلا إذا حدّده إجماع المواطنين، وبما أن هذا الإجماع صعب تحقيقه، فإن الأغلبية هي التي تحدد الصالح العام من خلال الاستفتاء، وانتخاب ممثلين عنها يضطلعون بأعباء المسؤولية في الدولة نيابةً عن الأغلبية. وفي ضوء ذلك التعاقد يحق للمواطنين محاسبة ممثليهم في السلطة، وتثبيتهم أو تغييرهم، فيصبح الشعب بذلك مصدر السلطات في الدولة، ولا يمكن تحقيق ذلك المبدأ إلا عن طريق ممارسة الديمقراطية (حكم الشعب بالشعب)[٥].

تزامن ظهور التيار الليبرالي في المجتمع العربي مع تدهور الدولة العثمانية، والغزو الاستعماري للمشرق العربي، ونمو حركة التحديث في مصر والعراق والشام. واستطاع هذا التيار أن يشكل نسيجاً فكرياً وأيديولوجياً تموج فيه عدة اتجاهات، أبرزها اتجاه شدد على ضرورة إصلاح الفكر الإسلامي والثقافة العربية، والدعوة إلى إحلال قيم جديدة محل القيم القديمة، وتحديث المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية، والعمل على إقامة نظام للإصلاح الفكري، واتجاه آخر أكد الديمقراطية البرلمانية الدستورية، وإقامة النقابات الحزبية، ومشاركة المثقفين وذوي الخبرة في صنع القرار، والانفتاح على الغرب واتخاذه نموذجاً للتنمية والتحديث، والاهتمام بالتربية والتعليم، والمعرفة والعقل[٦].

تبلورت المرحلة المبكرة للفكر الليبرالي العربي من خلال احتكاك المجتمع العربي بالغرب إبان الثورة الفرنسية وتأثير مبادئها في الحرية والإخاء والمساواة، والتهديد الأوروبي الاستعماري للوطن العربي بعد الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، وانكسار حالة العزلة بين العرب ومصر من جهة والغرب من جهة أخرى، والتفاعل بين أفكار الجالية الغربية في الوطن العربي والأفكار التقليدية المحلية الموروثة والاطلاع على معالم النهضة في أوروبا، والتحول إلى الاقتباس من الغرب في النظم والفكر

---

(٤) عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص ٣٣ ـ ٤٤.

(٥) سعد الدين ابراهيم، محرر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٩٨.

(٦) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٩.

والسياسة والثقافة في المشرق العربي[٧].

وانتشرت الأفكار الليبرالية الداعية إلى خلق المجتمع العصري، والانفتاح على العالم مع الاحتفاظ بشيء من التقاليد، وذلك في أوساط الفئات الاجتماعية التي خاضت تجربة التحولات الاقتصادية، والاندماج في السوق الرأسمالية، مثل الطبقة البرجوازية الوطنية، والنخبة المثقفة، والتجار وأصحاب المهن[٨].

وانضوى تحت هذا التيار اتجاهان فكريان: **الأول** اتجاه «إصلاحي إسلامي» تم تبنيه من جانب المفكرين المسلمين والعرب ومن أبرزهم جمال الدين الأفغاني، ومحمد رشيد رضا، وخير الدين التونسي (١٨١٠ ـ ١٨٩٩)، وعبد الله النديم (١٨٤٤ ـ ١٨٩٦)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٦ ـ ١٩٠٢)، ومحمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥)، وعبد القادر المغربي (١٨٦٣ ـ ١٩٥٦)، الذين آمنوا بالأفكار الإصلاحية في تأكيدها ضرورة الاستفادة من الحضارة الحديثة وفقاً لمتطلبات الحياة في العودة إلى الأصول الإسلامية، والتوفيق بين الدين والعلم، والراعي والرعية، والسلطة والمواطن، والاعتماد على قاعدة دينية لمهاجمة التفسير العلمي المادي[٩]. ودعا هؤلاء المصلحون إلى مقاربة أكثر تحرراً من أجل إعادة الحكم الإسلامي، وبعث الإسلام من جديد، وتحرير العقل من القيود التقليدية، وتحقيق الفهم الصحيح للدين على أساس المنطق بالاستناد إلى القرآن والسنة[١٠].

ودعا المصلحون المجددون في الجانب الدنيوي إلى مواجهة الحكم المطلق والاستبداد، ومنح الشعب حق المشاركة في الحكم، وعبر عن ذلك عبد الرحمن الكواكبي في كتابه **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** بقوله: «المستبد عدو الحق والحرية وقاتلهما، والحق أبو البشرية، والحرية أمهم، والعوام صبية أيتام نيام لا

---

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث**، ط ٢ (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٧)، ص ٢١ و٤٨.

(٨) أنور عبد الملك، **الفكر العربي في معركة النهضة**، ترجمة بدر الدين عرودكي (بيروت: دار الآداب، ١٩٦٤)، ص ٤٨.

(٩) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٢٦٧، ومصطفى، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٧٩.

(١٠) انظر: هشام شرابي، **المثقفون العرب والغرب: عهد النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤** (بيروت: دار النهار، ١٩٧١)، ص ٣٧ ـ ٤٨؛ عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٧٥ ـ ١٠٢؛ أنور الجندي، **يقظة الفكر العربي في مواجهة الاستعمار** (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٧١)، ص ٩٥ ـ ١٠٣؛ توفيق الطويل، «الفكر الديني الإسلامي في العالم العربي إبان المائة العام الأخيرة،» في: الجامعة الأميركية في بيروت، هيئة الدراسات العربية، **الفكر العربي في مائة سنة**، تحرير فؤاد صروف (بيروت: الجامعة، ١٩٦٧)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨١، وبشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، ترجمة جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٣ ـ ٥٦.

يعلمون شيئاً، والعلماء هم إخوانهم الراشدون إن أيقظوهم هبوا، وإن دعوهم لبوا، وإلا فيتصل نومهم بالموت، وقولهم الاستبداد أعظم، يتعجل الله به الانتقام من العباد»[١١].

وهكذا آمن الكواكبي بجعل الحكم شورى، وإقامة العدل والمساواة بين الرعية، وأن تختار الحكومة الأكفاء من الرعية لإدارة المجتمع، ويكون الحكام أجراء الأمة لا سادة لها ولا مستبدين بها. ونشر الثقافة والأدب والعلم ليتولد للأمة الاستعداد للإصلاح، وأن الراعي والرعية شريكان في الحكم والإدارة[١٢].

أما الاتجاه الفكري الآخر فهو الليبرالي العلماني الذي عرض فكرة العلمانية بديلاً من الخلافة، والدين والعقلانية بديلاً من الايمان المطلق، والتحرر الاجتماعي بديلاً من النزعة التقليدية، وبرز عدة مفكرين[١٣] آمنوا بهذه الأفكار[١٤].

وشدد هؤلاء على فكرة القومية، والسعي من أجل الوحدة على أساس الانتماء للغة أو الإقليم، وإحياء اللغة العربية وآدابها، ودور العلم والعقل، والسعي للتحديث والبناء وفقاً للتقاليد الليبرالية الأوروبية[١٥]، وعد الحداثة إلحاقاً بركب الحضارة الأوروبية الذي يجسده التقدم الغربي الرأسمالي[١٦]، وعرضوا في سبيل ذلك قضايا تخص تحرر المرأة، والإصلاح الاجتماعي، وتبني القومية، والعلمانية، والفصل بين السلطات، واستلهام التراث والدين، والثورة البرجوازية من أجل الحرية والعدالة،

---

(١١) نقلاً عن: الطويل، المصدر نفسه، ص ٥٩.

(١٢) فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٧، ومجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٧١ ـ ٧٣.

(١٣) ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١)، ورفاعة الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣)، وأحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ ـ ١٨٨٧)، وبطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٩٣)، وإبراهيم اليازجي (١٨٤٧ ـ ١٩٠٦)، وسليم البستاني (١٨٤٨ ـ ١٨٨٤)، ويعقوب صروف (١٨٥٢ ـ ١٩٢٧)، وشبلي الشميل (١٨٥٣ ـ ١٩١٧)، وقاسم أمين (١٨٦٣ ـ ١٩٠٨)، وجرجي زيدان (١٨٦١ ـ ١٩١٤)، وعلي عبد الرازق (١٨٨٨ ـ ١٩٦٦)، وسلامة موسى (١٨٨٧ ـ ١٩٥٨)، ولويس عوض (١٩١٥ ـ ١٩٩٠)، وزكي نجيب محمود (١٩٠٨ ـ ١٩٩٥).

(١٤) رئيف خوري، الفكر العربي الحديث، **أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٣)، ص ١٧٦ ـ ٢٠٦، ومارون عبود، **رواد النهضة الحديثة** (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٦)، ص ١٩٧ ـ ٢٦٥.

(١٥) كمال عبد اللطيف، **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤)، ص ٣٩ ـ ٥٦.

(١٦) فهمية شرف الدين، **الثقافة والايديولوجيا في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠** (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

والتخلص من قيود الإقطاع، والالتزام بحقوق الإنسان[١٧].

إلا أن إشكالية هذا الاتجاه تكمن في وضعه الذات موضع المتأخر المعتدى عليه، ووضعه الآخر في موضع المتقدم على الرغم من كونه مستعمراً، وهذه الإشكالية حكمت الفكر العربي، وفحواها: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟[١٨]، فكانت الإجابة التي طرحها هذا الاتجاه معبرة عن مرحلة إعادة إنتاج للفكر الليبرالي الغربي، فلم يكن من الممكن اعتمادها قاعدة فعلية للنهضة العربية نظراً للتناقض الجوهري بين الواقع العربي والنموذج الغربي، مما اضطره للاكتفاء بأنماط انتقالية للتنظيم الاجتماعي والسياسي[١٩].

وشهدت مرحلة ما بين الحربين دخول العرب في خضم النضال القومي ضد الاستعمار والتجزئة، وحصول عدد من الأقطار العربية على الاستقلال، وحدوث تحولات جذرية في المشرق العربي، وبروز مفكرين اعتنقوا فكرة القومية العربية[٢٠]، وأسسوا الأحزاب والجمعيات، والنقابات المهنية التي طالبت بالوحدة، والديمقراطية، والحياة البرلمانية، والحقوق الفردية، والاهتمام بالعلم والحرية[٢١]، وإجراء الإصلاح الدستوري، وتحقيق الاستقلال الوطني، والعدالة والمساواة، والحياة الحزبية، والديمقراطية والحريات المدنية[٢٢].

وثار جدل بين المفكرين في هذه المرحلة بشأن الاقتباس من الغرب من دون مراعاة للمشاعر الدينية، والتقاليد السائدة في المجتمع العربي من جهة، ورأي آخر يدعو للعودة إلى القيم العربية والموروث الإسلامي، ومحاولة ملاءمتها مع العصر تحت شعار «الإصلاح والتجديد الإسلامي». وتباينت مواقف المفكرين، بين أتباع الاتجاه

---

(١٧) محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠: دراسة في خصوصية الجدلية العربية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ٨١ ـ ٨٣.

(١٨) محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٠.

(١٩) أحمد الأصفر اللحام، «مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/أغسطس ١٩٩٥)، ص ٨ ـ ٩.

(٢٠) أحمد صدقي الدجاني، «الفكر العربي والتغيير في المجتمع العربي،» ورقة قدمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٢١) بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ص ٤١٨.

(٢٢) سعد الدين ابراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ورقة قدمت إلى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٧٣ ـ ٥٢٤.

التقليدي السلفي، أو الاتجاه التجديدي، مما أدى إلى ظهور مدرسة جديدة دعت إلى الأفكار الغربية، ومحاولة دمجها بالمفاهيم الإسلامية لإيجاد صيغة توفيقية جديدة[٢٣].

وكان من أبرز المفكرين الذين مثلوا هذا الاتجاه علي عبد الرازق، وأحمد لطفي السيد (١٨٧٢ ـ ١٩٣٦)، وطه حسين، فكتب علي عبد الرازق **الإسلام وأصول الحكم**[٢٤]، ذكر فيه مسألة الفصل بين الدين والسياسة، وأن الخلافة ليست شرعية أو ضرورية في الإسلام، وأن المسيحية والإسلام رسالتان عالميتان، وأساس الفكر الإسلامي القرآن والحديث النبوي[٢٥]، وقد تأثر بذلك بالفكر الغربي الأوروبي، مما أثار ضده موجة عنيفة من الانتقادات في صفوف الرأي العام المصري، وهيئة العلماء وشيوخ الأزهر التي أقدمت على مصادرة ذلك الكتاب[٢٦].

ورفض طه حسين في كتاباته القضايا التي آمن بها العلماء، وشكك بالكتب المقدسة، ومدى صحتها وحقيقتها، وعارض الفكر السلفي الديني، وحاول طرح الفكر الإسلامي بمنظور جديد[٢٧]، ونادى بالفكر الليبرالي الغربي في المجتمع العربي، ودعا إلى النزعة الغربية في تحديث مصر على أسس ديمقراطية[٢٨]، ونشر أفكاره هذه في كتابين هما **في الشعر الجاهلي**[٢٩]، و**مستقبل الثقافة في مصر**[٣٠]، أحدثا ضجة كبيرة في مصر لما طرحاه من أفكار ومفاهيم تتعارض مع الأسس الفكرية، والمفاهيم الاجتماعية في المجتمع العربي المصري.

وحصل شيء من التحول في الاتجاه الإصلاحي الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة بعضهم دمج الأفكار التقليدية مع الأفكار الغربية لإيجاد صيغة توفيقية بينهما، ووضع أسس نظام اجتماعي جديد، مما أثار الجدل بشكل واسع في المجتمع العربي، وصراعاً في القيم بين الجيلين القديم والجديد في ظل

---

(٢٣) خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**، ص ٢٠.

(٢٤) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥).

(٢٥) خدوري، المصدر نفسه، ص ٢٢٤، وخضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، ص ٥٧.

(٢٦) مصطفى، **حركة التجديد الإسلامي في العالم العربي الحديث**، ص ٨٤ ـ ٨٧.

(٢٧) خضر، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢٨) جلال فاروق الشريف، **بعض قضايا الفكر العربي المعاصر** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٧٤)، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

(٢٩) طه حسين، **في الشعر الجاهلي** (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦).

(٣٠) طه حسين، **مستقبل الثقافة في مصر**، ٢ ج في ١ (القاهرة: مطبعة المعارف ومكتبتها، [١٩٣٨]).

إرهاصات عملية التغيير الاجتماعي[٣١].

وقد اتخذ عدد من الأقطار العربية التي حصلت على استقلالها في هذه المرحلة منهجاً على غرار النمط الأوروبي الغربي مثل مصر والعراق ولبنان وسوريا والأردن والمغرب وتونس، ومارست نوعاً من أنواع الديمقراطية الليبرالية[٣٢]. وتأسست أيضاً جمعيات وأحزاب ومنظمات ليبرالية دعت إلى الإصلاح الاجتماعي عن طريق نشر التعليم الحديث، وتحسين وضع المرأة، ومناهضة القيم التقليدية[٣٣]، والدعوة إلى الديمقراطية، والحياة الدستورية، والمشاركة السياسية والحياة البرلمانية[٣٤].

وانتقل بعد ذلك التيار الليبرالي العربي في عقدي الخمسينيات والستينيات نحو مرحلة جديدة خاض في خضمها الصراع الأيديولوجي مع التيارات الفكرية الأخرى التي سادت الساحة العربية آنذاك، وبدأت ملامح التطبيق الليبرالي المستنبط من النموذج الغربي في بعض الأقطار العربية مثل لبنان وتونس والمغرب، والتحول في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفقاً للرؤية القومية الليبرالية في أقطار أخرى مثل مصر والعراق وسوريا والجزائر[٣٥]، واتجه هذا التيار في اتخاذه التقدم الغربي مقياساً وحيداً للحضارة والمدنية بشكل أعمق مما سبق، وهو يسير في طريق المعاصرة التي استلزمت الخروج من الذات والخصوصية إلى العالمية، والانفتاح على الخارج، والاستناد إلى قاعدة التراكمات التاريخية للأفكار والمفاهيم التي تعود في مرجعيتها إلى عصر النهضة الأوروبية[٣٦].

ثانياً: ظهور التيار الليبرالي في الخليج العربي

كان لنشوء التيار الليبرالي في المشرق العربي في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تأثيره الواضح في المناطق المجاورة عن طريق قنوات ووسائل عدة أسهمت في

---

(٣١) خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٣٢) ابراهيم، محرر، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ص ١٨٦.

(٣٣) ابراهيم، «المسألة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر،» ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٣٤) أديب نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام، ١٨٥٠ ـ ١٩٤٨،» في: الجامعة الأميركية في بيروت، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، ص ١٣٩. انظر أيضاً: Michael C. Hudson, «Democracy and Foreign Policy in the Arab World,» in: David Garnham and Mark Tessler, eds., *Democracy, War and Peace in the Middle East*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1995), pp. 197-206.

(٣٥) Albert Hourani, *The Emergence of the Modern Middle East* (Berkeley, CA: University of California Press; London: Macmillan Press, 1981), pp. 186-190.

(٣٦) شرف الدين، الثقافة والايديولوجيا في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠، ص ٤٣ ـ ٤٧.

نمو الوعي الليبرالي ولا سيما في الكويت والبحرين اللتين شهدتا بداية الحركات الإصلاحية/ الليبرالية في منطقة الخليج العربي في الثلاثينيات من القرن الحالي.

تميزت الكويت والبحرين بمجموعة من الخصائص والمقومات الجغرافية والاجتماعية والثقافية التي ساعدت على نمو الوعي الليبرالي في المجتمع، فعرفت البحرين بموقع جغرافي متميز، فهي مجموعة من الجزر تحيط بها المياه، وتتعدد فيها الموارد الطبيعية، والاحتكاك والتواصل مع الشعوب الأخرى من خلال التجارة وحركة الموانىء والتنقل بين العراق ومصر والشام وإيران والهند وشرق افريقيا، إلى جانب النهضة التعليمية والأدبية منذ القرن التاسع عشر، وبروز أدباء ومثقفين لهم اتصالات مع رواد النهضة العربية الحديثة أسهموا في إقامة الأندية والجمعيات الثقافية، والصحافة، والمكتبات، والمدارس والمناهج الدراسية، وتعزيز الوعي الليبرالي في المجتمع البحريني[٣٧].

وينطبق الواقع أيضاً على الكويت التي تصدرت اتجاه الإصلاح، والتغيير الاجتماعي، وظهر الأدباء والمثقفون الذين اتصلوا وتحاوروا مع المصلحين والمفكرين العرب، وأفادوا من تجاربهم وخبراتهم، وتأثروا بأفكارهم وطروحاتهم في ضرورة إصلاح المجتمع التقليدي، ونشر التعليم والثقافة، والتفاعل مع روح العصر ومتطلبات الحياة. وتزامن ذلك مع مجيء الوافدين العرب من المدرسين والموظفين والعمال الذين عملوا بدورهم على إثارة الوعي السياسي والثقافي في المجتمع[٣٨]، وظهور مشروع ليبرالي بين المثقفين الكويتيين يدعو إلى الإصلاح، ورفض السيطرة الأجنبية، والتحرر، والاستقلال، ونشر التعليم، والقضاء على الجهل والأمية، ومحاربة البدع والخرافات، واعتماد الإسلام بمنظور العصر[٣٩].

ولا بد من تأكيد أهمية الجوار الجغرافي للعراق الذي تحول إلى أنموذج للمثقفين الكويتيين سواء أكان في إدارة الدولة الحديثة أم في الثقافة والتحديث الليبرالي، ولا سيما أن أكثر هؤلاء المثقفين أكملوا تحصيلهم العلمي في مدارس بغداد والبصرة وكلياتها، وتأثروا بالتجربة العراقية في الإدارة والتحديث والتعليم، فضلاً عن

---

(٣٧) أمل ابراهيم الزياني، **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**، ط ٢ (القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٧)، ص ٣٣، وباقر سلمان النجار، «انتلجنسيا أم مثقفون: قراءة في الأصول الاجتماعية للمثقفين في الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٠ (آب/أغسطس ١٩٩١)، ص ٧٥ ـ ٧٧.

(٣٨) **البيان** (الكويت)، السنة ٩، العدد ١٠٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٥)، ص ١١ ـ ١٢.

(٣٩) محمد جابر الأنصاري، «أدب الإصلاح الاجتماعي في الخليج، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠،» في: عبد الجبار حمد حسين، معد، **ملامح الحركة الأدبية في الخليج العربي والجزيرة العربية** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٧.

العلاقات الاقتصادية الوطيدة بين التجار في الكويت والبصرة، والاتصالات والزيارات المستمرة بين الطرفين طوال السنة، والاطلاع على النهضة الحديثة في العراق، ودور الصحافة العراقية في تشجيع الشباب الكويتي على الإصلاح والتغيير من خلال المقالات والنداءات التي وجهتها لهم، وانتقدت فيها نظام الحكم والأوضاع السائدة في الكويت، وسمحت لبعض الشباب الكويتي بنشر أفكارهم وآرائهم الإصلاحية على صفحات الصحف العراقية(٤٠).

١ ـ حركة المجلس عام ١٩٣٨ في الكويت

بدأت بوادر الاتجاه الإصلاحي في الكويت منذ العشرينيات من هذا القرن، وقد عبرت عنها حركة عام ١٩٢١ التي قادتها فئة التجار في صراعها مع شيخ الكويت أحمد الجابر الصباح(٤١)، بعد أن رفض هؤلاء تدخل الأسرة الحاكمة في التجارة، واحتكار السلع الاستهلاكية(٤٢)، وساندهم في هذا المطلب الأعيان والوجهاء الذين طمحوا إلى المشاركة في إبداء الرأي في شؤون الحكم والإدارة. وقرر هؤلاء التجار والأعيان الاجتماع في الرابع والعشرين من شباط/فبراير ١٩٢١ حيث وجهوا نداء إلى الشيخ طالبوه فيه بأن يكون لهم دور في المشورة بالحكم وإدارة البلاد، وتصريف شؤون الرعية، وقدموا عريضة تضمنت خمس نقاط هي:

أ ـ إصلاح بيت آل صباح كي لا يجري خلاف بينهم في تعيين الحاكم.

ب ـ إن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر الصباح، والشيخ حمد المبارك، والشيخ عبد الله السالم الصباح.

ج ـ إذا اتفق رأي الجماعة على تعيين أي شخص من الثلاثة يرفع الأمر إلى الحكومة البريطانية للتصديق عليه.

د ـ الشخص المعين يكون بصفة رئيس مجلس الشورى.

هـ ـ ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة البلاد على أساس العدل والإنصاف(٤٣).

وأبدى الشيخ موافقته على هذه المطالب بفعل الضغوط التي مارسها التجار

---

(٤٠) غانم النجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي** (الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٤١) خلدون حسن النقيب، «محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٤ (حزيران/يونيو ١٩٩٤)، ص ٣٤.

(٤٢) صلاح العقاد، **معالم التغير في دول الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٢٤.

(٤٣) النجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، ص ١١.

والأعيان عليه، ووافق على تشكيل مجلس شورى تكّون من اثني عشر عضواً، واختير حمد العبد الله الصقر[٤٤] رئيساً له، وسعى أعضاؤه إلى أن يكون عوناً للشيخ في إدارة البلاد، وأن لا يبت في أمر من الأمور إلا بعد مشورة المجلس وموافقته[٤٥].

إلا أن المجلس لم يستمر طويلاً بنتيجة الخلافات التي نشبت بين أعضائه، وأدت في نهاية الأمر إلى حل المجلس بعد شهور قلائل[٤٦]، وأسهمت بريطانيا في إذكاء حالة الخلاف بين أعضائه، وعدم السماح بظهور آراء تنتقد الشيخ والسلطات البريطانية[٤٧].

وعلى الرغم من تواضع تجربة مجلس الشورى إلا أنها عبّرت عن إدراك النخب الاجتماعية ضرورة المشاركة الشعبية في صنع القرار[٤٨]، وفسحت المجال أمام الرأي الآخر في المجتمع والدولة[٤٩]، فجاءت حصيلة هذه التجربة تلمس بداية الطريق الصحيح نحو العمل الدستوري في الكويت[٥٠].

واستمرت حركة المطالبة بالإصلاح في الثلاثينيات، وعبرت عن رغبة الفئات الاجتماعية وليس التجار الأعيان فحسب، والتي تمحورت باتجاه إقامة مجلس تشريعي ينتخب على أسس ديمقراطية لتحقيق المشاركة في الحكم، وذلك نتيجة لظروف داخلية وخارجية عملت على بلورة هذه المطالب الإصلاحية[٥١].

تفاعلت العوامل الداخلية نتيجة لنمو الوعي السياسي والثقافي لدى الفئتين: التجار والوسطى ورغبتهما في تحقيق قدر من المشاركة في الحكم والإدارة، وظهور

---

(٤٤) حمد الصقر: من رجالات الكويت البارزين، وعضو المجلس التشريعي عام ١٩٢١ ورئيسه. لقب بـ «ملك التمور» لتجارته الواسعة بالتمور حيث كان يملك الكثير من البساتين في البصرة، وقد توفي في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٣٠. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ٣ ج، ط ٢ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٨٧٥.

(٤٥) Saif Abbas Abdulla, «Political Administration and Urban Planning in a Welfare Society: Kuwait,» (Ph. D. Thesis, Indiana University, 1973), pp. 195-197.

(٤٦) عبد الله بن خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ط ٢ مزيدة ومنقحة (الكويت: المؤلف، ١٩٨٠)، ص ٣٤٧.

(٤٧) عزيز محمد حبيب، **الكويت** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ١٥٠.

(٤٨) عادل الطباطبائي، **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها** (الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ٣١ ـ ٤٤.

(٤٩) عبد العزيز حسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٠)، ص ٩٤.

(٥٠) النجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، ص ١١.

(٥١) حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها** (بيروت: شركة التنمية والتطوير بروديكو؛ كتلة مؤسسة الحياة، ١٩٧٣)، ص ٨٨.

استياء في صفوفهما جراء سوء الإدارة في الجمارك والضرائب، والتلاعب في الانتخابات البلدية، والخلاف مع السلطة بشأن إقامة مجلس للمعارف وتقييد الحريات، وعدم الرضا عن سياسة الحكومة تجاه مجلسي البلدية والمعارف(٥٢). وتحت هذا الضغط الشعبي عملت الحكومة على اتباع سياسة أكثر ليبرالية حينما قررت إنشاء أول مجلس للبلدية عام ١٩٣٤، وإجراء أسلوب الانتخاب في اختيار أعضائه، ولكن المجلس فشل في أن يكون نواة للتجربة الديمقراطية بعد أن تم اختيار أكثر أعضائه من دون انتخاب حقيقي، بل من المتنفذين والوجهاء، وتعيين الشيخ لرئاسة المجلس من دون اختياره من بين أعضائه(٥٣).

واستمرت الحكومة في محاولاتها للتقليل من الضغط الشعبي عليها في مجال المشاركة في الحكم، فأنشأت مجلس المعارف عام ١٩٣٦ الذي واجه هو الآخر المشكلات والعقبات نفسها التي مر بها المجلس البلدي. وشهدت الكويت في هذه المرحلة بدايات ظهور النفط، مما أدى إلى قلق الفئات الاجتماعية، ورغبتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وإنهاء الوجود البريطاني في البلاد.

أما العوامل الخارجية، فيأتي في مقدمتها المد الليبرالي في المشرق العربي في الثلاثينيات، وتصاعد المطالبة بالحياة الدستورية والبرلمانية وتأثيره في منطقة الخليج العربي، ونمو الشعور القومي في صفوف شباب الكويت ضد الوجود البريطاني، ودور الصحافة العراقية في إثارة الرأي العام الكويتي ضد الحكومة وبريطانيا من خلال نداءاتها ومقالاتها التي نشرتها بأقلام المعارضين من الشباب الكويتي الذين طالبوا بالإصلاح والتحرر والاستقلال، ودعم الملك غازي (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩) لهذه التوجهات، وبث الأفكار القومية عبر إذاعة قصر الزهور، وتشجيعه الشباب الكويتي على المطالبة بالإصلاحات، والاقتداء بالتجربة العراقية، التي تركت تأثيراً كبيراً في نفوس المثقفين والتجار والشباب(٥٤)، فانتشرت مفاهيم جديدة تدعو للقومية العربية، والوحدة، والديمقراطية، والليبرالية، والمشاركة بالحكم، وتوثيق علاقات الكويت بالأمة العربية، وإجراء الإصلاح السياسي، والاستفادة من العمال العرب بدلاً من الأجانب(٥٥).

---

(٥٢) محمد غانم الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥)، ص ٣٤.

(٥٣) نجاة عبد القادر الجاسم، **بلدية الكويت في خمسين عاماً** (الكويت: بلدية الكويت، ١٩٨٠)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٥٤) نجاة عبد القادر الجاسم، **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣)، ص ١١ ـ ١٢.

(٥٥) Kamal Osman Salih, «The 1938 Kuwait Legislative Council,» *Middle Eastern Studies*, vol. 28, no. 1 (January 1992), p. 70.

وأقدم عدد من الشباب على تشكيل جمعية سرية عرفت بـ «الكتلة الوطنية»[56]، عملت على نشر الوعي السياسي، والدعوة للإصلاح في المجتمع الكويتي، وعبرت عن مبادئها في المقالات التي نشرت في الصحف العراقية، ونددت فيها بالأوضاع السائدة في البلاد، وطبعت المنشورات ووزعتها في الداخل بشكل سري، وطرحت برنامجاً للإصلاح نشرته صحيفة **الزمان** العراقية في الحادي عشر من نيسان/ ابريل عام ١٩٣٨ تضمن النقاط الآتية:

أ ـ تشكيل محكمتين واحدة شرعية وأخرى استئنافية تتوافر فيهما الشروط القانونية، وعدم إطلاق العنان لبعض الأشخاص في أن يطبقوا القوانين بصورة كيفية، وانتخاب عضوين آخرين في كل محلة بين المحكمتين، ووضع سجلات منظمة يرجع إليها عند الحاجة، على أن تكون الأحكام التي تصدر عنها قابلة للتمحيص بشكل لا يدع مجالاً للغبن.

ب ـ تأسيس إدارة للأمن تشبه إدارة الشرطة في العراق يعرف أفرادها بإشارات معينة، وتتولى التحقيق الابتدائي.

ج ـ ضبط واردات الجمارك، وإناطة أعمالها بهيئة تشرف على أعمال المديرية، ووضع حد للفوضى القائمة، وتعيين مدير عام للمالية يتولى الإشراف على أعمالها.

د ـ تأسيس مجلس شورى تعرض عليه أعمال الإمارة، ويرجع إليه في المعاملات الدولية التي لها مساس مباشر بمصلحة البلاد، وتنظيم مكتب خاص بهذا المجلس يدون فيه جميع ما يتصل به من أعمال.

هـ ـ تأسيس إدارة جوازات السفر والإقامة وربطها بإدارة الأمن، وفصل صلاحية التأشير على الجوازات من القنصل البريطاني في البصرة عن جوازات العرب المقيمين في الكويت، لكونه يسبب سمعة سيئة للبلاد، ويمثل اعترافاً واضحاً بالتدخل البريطاني في الشؤون الداخلية.

و ـ الاستعانة بأنظمة الحكومة العراقية المتعلقة بالمالية والتعليم، ومسايرة النهضة العربية في جميع القوانين والأنظمة.

---

(٥٦) الكتلة الوطنية: تجمّع من الشباب الذين اهتموا بالدعوة للإصلاح السياسي، وإذكاء الروح الوطنية، والمطالبة بالحياة الدستورية والبرلمانية، ونشر التعليم والثقافة، وغرس الفكرة القومية في أذهان الناس، وتبصيرهم بالحكم الديمقراطي، والحقوق الشعبية، وعملوا بصورة سرية، واختاروا عبد اللطيف الغانم رئيساً فخرياً وأحمد زين السرحان سكرتيراً. وأبرز أعضائها: جاسم حمد الصقر، وعبد اللطيف عثمان الراشد، وعبد العزيز المطوع، وعبد الرحمن الفارس، ومحمد صالح إبراهيم العدساني، ومحمد الحاج حبيب، وعبد اللطيف الطباطبائي. للتفاصيل انظر: طيبة خلف عبد الله، «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧١،» (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٦)، ص ٦٢.

ز ـ عقد معاهدات دفاعية مع الحكومات العربية المجاورة سلفاً لما يمكن أن ينجم من أطماع أجنبية في الكويت.

ح ـ حصر المهن والأعمال بالكويتيين، وإذا لم تتوافر هذه الإمكانات يتم الاستعانة بالعرب قبل غيرهم.

ط ـ تخصيص مبلغ في الميزانية لإيفاد البعثات العلمية والصناعية التي تتمكن بعد عودتها من العمل في إدارة مؤسسات النفط، وإناطة المسؤوليات بالكويتيين في المشاريع المهمة[٥٧].

وهكذا أراد الشباب الكويتيون تغيير أوضاعهم، والمطالبة بالإصلاح، وإيجاد نظام حكم مستقل يستمد شرعيته من الشعب، ويعمل على أساس الإصلاح والنهضة، والتعاون مع العرب في المصالح القومية المشتركة، وتخليص البلاد بشكل تام من الحماية البريطانية.

وقام عدد من الشباب بعد ذلك بتقديم عريضة إلى الشيخ أحمد الجابر الصباح في الرابع والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٣٨ طالبوا فيها بضرورة الاهتمام بالرعية، والنظر في شؤونهم، وطرد المستشارين البريطانيين، والسماح للمواطنين العرب بزيارة الكويت من دون عقبات، والاهتمام بالإدارة الحكومية، وتأسيس مجلس للشورى تعرض عليه أعمال الامارة. وتردد اسم الشاب محمد البراك[٥٨] أحد دعاة الإصلاح في الكويت الذي دعا الناس إلى تغيير أوضاعهم، والتنديد بسياسة الحكومة في مناهضة الخطوات الإصلاحية، مما أدى إلى إيقافه عن العمل وإلقائه في السجن[٥٩].

ونتيجة للضغوط الشديدة على الشيخ، أبدى شيئاً من المرونة في الاستجابة لبعض المطالب، وأعلن رغبته في زيارة العراق، والطلب من الحكومة العراقية مساعدته في إدخال الإصلاحات المالية والتعليمية والإدارية والصحية[٦٠]، ولكن أعضاء الكتلة الوطنية لم يقتنعوا بهذه الخطوة، وعدّوها مناورة من الشيخ نتيجة الضغوط التي مورست عليه، وأنها لا تنبع من إيمان كامل بضرورة إصلاح نظام

---

(٥٧) **الزمان** (بغداد)، ٣/ ٤/ ١٩٣٨.

(٥٨) محمد البراك: شاب كويتي ذو اتجاه قومي، آمن بالإصلاح، وعمل مع زملائه لدعم القضايا الوطنية والقومية، وامتد نشاطه إلى المدارس في الكويت، وأنشأ (المكتبة القومية)، عام ١٩٣٦، وأصدر فيها دفاتر يبيعها للطلاب كتب على أغلفتها (البلاد العربية وحدة طبيعية، والمجد للشباب القومي الذي يعمل بإخلاص لتحقيق وحدتها السياسية). انظر: جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ١٦٩.

(٥٩) Foreign Office [F.O.] /372/832, From political agent of Kuwait to political resident, 24 April 1938.

(٦٠) F. O./371/82, Political resident secretary to the government of India, May 1938.

الحكم، وأصروا على إجراء إصلاحات شاملة في المجتمع والدولة، وقدم وفد[٦١] منهم عريضة في التاسع والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٣٨ إلى الشيخ طالبوا فيها بإنشاء مجلس تشريعي يتشكل من أحرار الكويت للإشراف على تنظيم أمورها، ومما جاء في هذه العريضة قولهم:

«إن الأساس الذي بايعتك عليه الأمة لدى أول يوم توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبينها على أساس الشورى التي فرضها الإسلام، ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية... إن تطور الأحوال والزمان، واجتياز البلاد ظروفاً دقيقة بعث المخلصين من رعاياك إلى أن يبادروا إليك بالنصيحة راغبين التفاهم وإياك على ما يصلح الأمور... متقدمين إليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للإشراف على تنظيم أمورها، وقد وكلنا حاملي كتابنا ليفاوضوك على هذا الأساس»[٦٢].

فاستجاب الشيخ لهذه المطالب، وأعلن استعداده لتشكيل مجلس تشريعي لتهدئة الأوضاع، وإرضاء دعاة الإصلاح، وتجنباً لإثارة الفوضى والاضطرابات في الداخل[٦٣]، وجرت أول انتخابات لتشكيل المجلس الذي تألف من أربعة عشر عضواً، ضمّ عشرة أعضاء منتخبين من أبناء الشعب، وأربعة من الأسرة الحاكمة منتخبين أيضاً، واختير عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥)، ابن عم الشيخ وولي العهد آنذاك، رئيساً للمجلس[٦٤]، وتشكل بذلك أول مجلس تشريعي في الكويت والخليج العربي.

وكانت إنجازات المجلس إصدار قانون إدارة الحكم في الثاني من تموز/يوليو ١٩٣٨، وكان من الممكن لو طبق أن يكون أول دستور للكويت، إذ شمل خمس مواد أساسية لتسيير الحكم أكدت أن الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين،

---

(٦١) ضم الوفد محمد الثنيان، والشيخ يوسف بن عيسى القناعي، وعبد الله حمد الصقر، والسيد علي سيد سليمان، وسلطان الطيب، ومشاري الحسن، وعبد اللطيف الثنيان، ويوسف الحصين، وصالح العثمان الراشد، ويوسف المرزوق، وخالد الحمد، وحمد الداود المرزوق. انظر: العالم الإسلامي (بغداد)، السنة ١، ج ٣ ـ ٤ (١٩٣٨)، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٦٢) قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ١٧٣.

(٦٣) I. O. R./P. & S./12/3871, Political resident in Gulf to Ahmed Ajabir, the ruler of Kuwait, 18 June 1938.

(٦٤) I. O. R./1/P. & S./12/3894, Extract from Kuwait in Intelligence Summary, no. 12 of 1938 for the period from the 16 to 30 June 1938, and

عبد الله النوري، مذكرات من حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٨)، ص ٢١ ـ ٤٦.

وأن المجلس التشريعي صاحب السلطة في تشريع قوانين الميزانية والقضاء والأمن العام والمعارف والصحة والعمران والطوارىء، وكل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد تشريعه، وأن المجلس هو المرجع الوحيد لجميع المعاهدات والامتيازات الخارجية، وكل أمر عدا ذلك لا يعد شرعياً إلا بعد موافقة المجلس، وأن تناط بالمجلس صلاحية تشكيل هيئة مستقلة تقوم بأعمال محكمة الاستئناف، بينما يمثل رئيس المجلس السلطة التنفيذية في البلاد[٦٥].

ويظهر في صيغة هذا القانون المقترح عمق التوجه الاصلاحي/الليبرالي بين أعضاء المجلس في تلك المرحلة، ومحاولة المجلس الحد من السلطات الواسعة للشيخ، والإيمان بالحياة الدستورية، والشورى الطريق الوحيد للإصلاح.

إلا أن أزمة نشبت بين الشيخ والمجلس التشريعي حينما طالب الأخير بالاطلاع على المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالنفط التي عقدتها الحكومة مع بريطانيا، وكان هدف المجلس سن قانون للاستفادة من عوائد النفط لمصلحة الشعب بعيداً عن استغلال الشركات الأجنبية، إلا أن الشيخ رفض ذلك بدعم من بريطانيا، ورأى أن شؤون السياسة الخارجية من اختصاصه فحسب، لا يمكن المجلس أن يتدخل فيها[٦٦] وبذلك لم يدم المجلس طويلاً وانتهى في الخامس والعشرين من آذار/مارس ١٩٣٩.

حقق المجلس التشريعي الكثير من الإنجازات على الرغم من قصر عمره (بين آذار/مارس ١٩٣٨ وآذار/مارس ١٩٣٩) من أهمها، إلغاء الضرائب التي تفرض على الصادرات للخارج، وإلغاء العوائد التي تفرض على سكان القرى بقيمة ١٠ بالمئة على ما يشترونه من أسواق المدن، وإلغاء جميع الضرائب المفروضة على استيراد الفواكه والخضروات، والضريبة التي يحصل عليها الشيخ من غواصي اللؤلؤ وتبلغ ثلث دخلهم، وخفض إيجارات الأسواق والمحلات العامة، وعزل الموظفين غير الملتزمين في شؤون الإدارة والأمن. وقرر المجلس مرتبات كافية لأفراد الأسرة الحاكمة، وتعيين موظفين أكفاء في الدوائر الحكومية، والاستغناء عن رجال الشرطة من ذوي السمعة السيئة، وفصل القضاة المرتشين، وتأسيس دائرة للشرطة، وبناء مركز جديد للجمارك، ودعوة المدرسين الفلسطينيين للعمل في المدارس، وإرسال بعثات من الطلاب الكويتيين إلى مدارس بغداد والقاهرة[٦٧].

---

(٦٥) أمين سعيد، **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة** (بيروت: دار الكاتب العربي، [١٩٦٥])، ص ١٨٦ ـ ١٨٧؛ قدري قلعجي، **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٥)، ص ٣٨ ـ ٣٩، و Salem Al-Jabir Al-Sabah, *Les Emirats du Golfe: Histoire d'un peuple* ([Paris]: Fayard, 1980), pp. 192-197.

(٦٦) العقاد، **معالم التغير في دول الخليج العربي**، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٦٧) I. O. R./P. & S./12/3824, Improvements introduced by the Kuwait Council since information, 25 March 1939.

واكتسب المجلس التشريعي نتيجة لذلك شعبية كبيرة في صفوف الناس، وبدأ ينافس الشيخ في سلطته وإدارته للبلاد، فقرر الشيخ، وبتشجيع من بريطانيا، التصدي له، وإجهاض أعماله وإنجازاته، ودخل الطرفان في مواجهة عنيفة انتهت بإقدام الشيخ على حل المجلس، وإلقاء عدد من أعضائه في السجن بعد أعمال عنف بين الشرطة والمواطنين الذين خرجوا للتعبير عن تأييدهم للمجلس، واستنكارهم حلّه(٦٨)، وبذلك أجهضت التجربة الأولى للعمل البرلماني في الكويت وهي في مهدها.

وتكمن الأسباب التي عجلت نهاية تجربة المجلس التشريعي بغياب العلاقة الدستورية بين الشيخ والمجلس، وعدم تحديد طبيعة النظام السياسي، ومسألة توزيع السلطات، فضلاً عن ضعف الوعي الشعبي تجاه المفاهيم الليبرالية والإصلاحية، وعدم ترسيخ المجلس قاعدة شعبية مساندة له، وفشله أيضاً في إقناع الشيخ بأهمية إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد(٦٩).

وعلى الرغم من ذلك تجمع أعضاء الكتلة الوطنية يتزعمهم عبد الله حمد الصقر، وتوجه وفد منهم إلى بغداد لطلب المساعدة من الحكومة العراقية وإقناعها بإعلان الوحدة الفورية بين العراق والكويت(٧٠)، وحصل هؤلاء على دعم الحكومة العراقية ومساندتها في الوقت الذي اندلعت فيه أعمال عنف في الكويت هتف فيها المتظاهرون بشعارات التحرر والخلاص والوحدة(٧١)، وتدخلت قوات الشرطة واعتقلت المتظاهرين، وسقط عدد من الجرحى، وفر آخرون إلى البصرة(٧٢)، وحكم بالإعدام

---

(٦٨) حسن علي الابراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، ط ٣ (الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠)، ص ١٤٧، والنجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، ص ١٢.

(٦٩) أحمد البغدادي، «الجذور الدستورية لمسيرة الديمقراطية في الكويت: ملاحظات أولية،» **الباحث**، السنة ١٢، العدد ٦٤ (تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٢٨.

لا بد من التنويه بأن الكثير من تفاصيل أحداث عام ١٩٣٨ في الكويت بقيت شبه مجهولة لدى أهل الكويت، وتعتمد الدراسات الجامعية والمدرسية على مصادر تاريخية متحفظة تجنباً لإحراج الأسرة الحاكمة، والدليل أن خالد سليمان العدساني سكرتير المجلس التشريعي حينذاك نشر مذكراته عن المجلس والأحداث في عهده بشكل موجز في كتابه **نصف عام للحكم النيابي في الكويت** وذلك عام ١٩٤٧، إلا أن الحكومة لم تسمح بتداول الكتاب إلا في عام ١٩٧٨ بطبعته الثانية بعد أن تراضى المؤلف مع الأسرة الحاكمة، وتم تعيينه وزيراً للتجارة، وبعد وفاته عام ١٩٨٩ ظهرت مذكراته كاملة عن أحداث عام ١٩٣٨ مطبوعة على الآلة الكاتبة، ثم طبعت بواسطة الحاسوب عام ١٩٩٢، وتم توزيعها بصورة سرية في الكويت، وما زالت المذكرات ممنوعة من التداول لما فيها من مساس بالأسرة الحاكمة، وخفايا عن عهد المجلس التشريعي. انظر: أحمد البغدادي وفلاح المديرس، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ٨٨.

(٧٠) **الزمان**، ١٢/٢/١٩٣٩.

(٧١) **الاستقلال** (بغداد)، ١٧/٢/١٩٣٩.

(٧٢) عبد الله، «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧١،» ص ٧٣ ـ ٧٤.

على محمد المنيس الذي عُدّ المحرض الأول على الاضطرابات[٧٣].

وألغى الشيخ الدستور المقترح من المجلس، ووضع دستوراً جديداً ثبّت فيه الروابط الوطيدة بين الكويت وبريطانيا، وشكل مجلساً تشريعياً جديداً أطلق عليه اسم مجلس الشورى، وعيّن أعضاؤه الأربعة عشر من أفراد الأسرة الحاكمة والأعيان[٧٤]، ولكن المجلس عانى الضعف في تكوينه وصلاحياته، فسرعان ما توقف مع اندلاع الحرب العالمية الثانية وانشغال البلاد بأحداثها وتطوراتها.

وقد واجه المجلس معارضة شديدة من بعض القوى في الداخل والخارج، حيث أبدى الشيعة الإيرانيون المقيمون في الكويت استياءهم لعدم تمثيلهم فيه، واقتصاره على أبناء السنة، وقدموا مذكرة احتجاج موقعة من ٤٥٠٠ شخص إلى دار الوكالة البريطانية طالبوا فيها بحق التمثيل في المجلس التشريعي، ومجلسي البلدية والمعارف، وفتح مدارس خاصة بالجالية الإيرانية، واستدعى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الكولونيل دي جوري (G. De Gaury) (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ممثلاً عن هؤلاء للتفاهم معه، ولكن أعضاء المجلس رفضوا المطالب الإيرانية، ورأوا أن الكويت بلد عربي وتبقى هويته عربية، مما دفع بالشيعة الإيرانيين للخروج في مظاهرات في شوارع الكويت، وهم يهتفون بسقوط المجلس بعد أن لقوا دعماً من العناصر المحافظة كالتجار والأعيان الذين عارضوا منذ البداية سياسة المجلس وإصلاحاته[٧٥].

أما موقف القوى الخارجية، فقد تمثل في تصدّي بريطانيا للمجلس وخطواته الإصلاحية، بسبب خشيتها من تطلع الكويتيين نحو العراق، ورفع شعارات التحرر والوحدة مما يهدد المصالح البريطانية في الكويت ومنطقة الخليج العربي بعامة. فقد رفضت بريطانيا تدخّل المجلس في الاتفاقيات النفطية الموقعة مع الكويت، ومسألة الاستقلال في السياسة الخارجية[٧٦]، وخشيت على مصالحها التي رسمتها اتفاقية ١٨٩٩ مع الكويت، وسمحت لها بالتدخل في الشؤون الداخلية، والإشراف على سياستها الخارجية[٧٧].

ولم يؤيد الملك عبد العزيز آل سعود قيام المجلس التشريعي، ودعم موقف

---

(٧٣) قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، ص ١٨٩ ـ ١٩٠، و Al-Sabah, *Les Emirats du Golfe: Histoire d'un peuple*, pp. 24-25.

(٧٤) الزمان، ٦/ ٣/ ١٩٣٩.

(٧٥) الخاتم، من هنا بدأت الكويت، ص ٣٢٠، وقاسم، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٧٦) I. O. R./R./15/5/114, British policy toward the Kuwait Legislative Council, 1 March 1938.

(٧٧) Ahmed Abdulla Saad Baz, «Political Elite and Political Development in Kuwait,» (Ph. D. Thesis, George Washington University, 1981), pp. 114-118.

الشيخ أحمد الجابر الصباح في تصديه للمجلس، خوفاً من تسرب الأفكار الليبرالية ومبادىء الإصلاح إلى بلاده، فضلاً عن معارضته لسياسة الملك غازي في دعم أعضاء المجلس في مواقفهم تجاه الشيخ وبريطانيا وتشجيعهم، بحكم العداء التقليدي بين آل سعود والهاشميين(٧٨).

وهكذا أسفرت حركة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ في الكويت عن رضوخ نظام الحكم التقليدي، للمرة الأولى، لمشروع المشاركة السياسية في إدارة الدولة على أسس حديثة(٧٩)، ومثلت البداية الحقيقية لنشوء الحركة الدستورية والبرلمانية في الكويت حيث أثارت قضية أن الأمة مصدر السلطات جميعها، وضرورة إيجاد عقد اجتماعي يحدد الحقوق والواجبات بين الراعي والرعية، وخضوع السلطة لرقابة الأمة، ورفض تدخل الحكم الأجنبي في شؤون الحكم والسياسة(٨٠).

وبقيت تجربة المجلس راسخة في ذاكرة الشعب الكويتي الذي أطلق على تلك السنة ١٩٣٨ (سنة المجلس) بسبب تكامل منهجه الإصلاحي، وإنجازاته التي شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

٢ ـ الحركة الإصلاحية عام ١٩٣٨ في البحرين

تبلور الاتجاه الإصلاحي في البحرين منذ العشرينيات من هذا القرن في صفوف المتعلمين والتجار بشكل خاص، وقد ساعد ذلك الصحافة العربية وتأثيراتها في المثقفين، وانتشار التعليم وزيادة أعداد المتعلمين الشباب، واحتكاكهم بالمفكرين والرواد المصلحين العرب، فضلاً عن سياسة الأسرة الحاكمة في فرض أعمال السخرة على الناس، والاستحواذ على المحاصيل الزراعية والأسماك، وضم الأراضي الزراعية، وعدم السماح للناس بحق التملك، ونمو روح العداء في صفوف الشباب تجاه بريطانيا(٨١).

وقد ساعدت هذه الظروف على تنامي المطالبة بالإصلاح في صفوف رؤساء القبائل والتجار والمثقفين الذين قدموا مطالبهم إلى الشيخ عيسى بن علي آل خليفة (١٨٦٩ ـ ١٩٢٣) وتضمنت:

---

(٧٨) Al-Sabah, *Les Emirats du Golfe: Histoire d'un peuple*, p. 95.

(٧٩) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٦٤، و Jacob M. Landau, ed., *Man, State, and Society in the Contemporary Middle East*, Man, State, and Society (London: Pall Mall Press, 1972), p. 81.

(٨٠) النقيب، «محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية،» ص ٣٤.

(٨١) محمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

أ ـ تأسيس مجلس تشريعي.

ب ـ تعريب أجهزة الإدارة التي تسربت إليها عناصر موالية للسلطة.

ج ـ تطبيق العدالة الاجتماعية، ووقف التلاعب والاستغلال التجاري، ووضع قوانين عادلة تنصف عمال الغوص.

د ـ الحفاظ على المناخ الثقافي في أجواء الحرية الكاملة.

هـ ـ تحقيق قدر من الديمقراطية، والحد من سلطات الحاكم.

و ـ وقف تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية، وحصر ذلك في القضايا الخارجية بحسب المعاهدات الموقعة بين البحرين وبريطانيا[٨٢].

فاستجاب الشيخ لهذه المطالب تجنباً لحدوث مواجهة مع الشعب، واستكمال مسيرة الإصلاح التي حاول المضي فيها منذ مطلع العشرينيات، ولكن السلطات البريطانية عارضت هذه الخطوة، ومنعت الشيخ من إجراء الإصلاحات، وتنفيذ مطالب الإصلاحيين، وأقدمت على غزو البحرين في أيار/مايو ١٩٢٣، مما أدى إلى عقد مؤتمر وطني في مدينة المحرق في السادس والعشرين منه عرف بالمؤتمر الوطني البحراني ترأسه عبد الوهاب الزياني تمت خلاله صياغة المطالب الوطنية التي صادق عليها أعضاء المؤتمر لتقديمها إلى الشيخ، والتي تضمنت استمرار الشيخ في إدارة الشؤون الداخلية، ومنع تدخل الوكيل السياسي البريطاني في الشؤون الداخلية، وتحسين علاقات بلاده بالبحرين، وأن يسير الحكم وفقاً للشريعة الإسلامية، وتأسيس مجلس شورى من اثنتي عشرة شخصية وطنية منتخبة لتنفيذ هذه المطالب، وتشكيل محكمة من أربعة أعضاء عارفين بشؤون الغوص للنظر في دعاوى الغوص[٨٣].

وعارضت بريطانيا هذه المطالب، وعزلت الشيخ عيسى من الحكم بحجة عدم قدرته على إدارة البلاد، وحل بدلاً منه نجله الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (١٩٢٣ ـ ١٩٤١)، وتم تعيين موظف بريطاني بصفة مستشار هو تشارلز بلغريف، وألغيت المحاكم، وشكلت محاكم أخرى مشتركة (بريطانية وبحرينية) تحت إشراف المستشار البريطاني، ووضع جميع الشؤون الداخلية تحت إشرافه المباشر[٨٤].

---

(٨٢) محمد جابر الأنصاري، «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠،» **المؤرخ العربي**، العدد ١٥ (١٩٧٥)، ص ١٥٧، و
James H. D. Belgrave, «A Brief Survey of the History of the Bahrain Islands,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. 39, part 3 (January 1952), p. 68.

(٨٣) انظر نص اللائحة في: ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص ٣٢١.

(٨٤) صلاح العقاد، «الاستعمار والبترول في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، السنة ١٣، العدد ٨ (نيسان/ابريل ١٩٦٧)، ص ٤٣ ـ ٤٤، وعلي غنام، «المعارضة في الخليج العربي،» (محاضرة ألقيت في مدرسة الإعداد الحزبي، بغداد، ٢٢/١/١٩٨٥).

أكدت التجربة الإصلاحية لعام ١٩٢٣ ظهور النخب الاجتماعية التي رفعت لواء المطالبة بتحسين الأوضاع العامة، ورفع المعاناة عن الناس، وإيقاف التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، وظلت على الرغم من فشلها محاولة على طريق ترسيخ الحركة الإصلاحية في البحرين التي تبلورت عام ١٩٣٨.

فقد شهدت البحرين في الثلاثينيات افتتاح عدد من المدارس ونشر التعليم، وإنشاء الأندية والجمعيات[٨٥]، وظهور مجلة محلية هي **صوت البحرين**، وزيادة إقبال الشباب على مطالعة الصحف والمجلات العربية، وإنشاء قوة للشرطة، وسلطة قضائية، ومحاكم نظامية، وتطور في الخدمات الصحية[٨٦]. وإلى جانب ذلك، عانت فئات المثقفين والتجار والعمال الشعور بالإحباط والحرمان بنتيجة الظروف السيئة، وفقدان فرص العمل وتشغيل السلطات البريطانية لرعاياها الهنود والبريطانيين في مجالات الإدارة والنفط، وفرض بلغريف نفوذه وإشرافه الكامل على مقاليد الحكم، وسلطته المطلقة التي ولّدت السخط الشعبي، وتنامي الوعي الوطني بضرورة الإصلاح، ولا سيما بعد التأييد الذي قدمه الشيخ سلمان بن حمد (١٩٤٦ ـ ١٩٦١)، أكبر أبناء الحاكم، لدعاة الإصلاح، قبل تسلمه الحكم، لأنه كان يخشى أن يتولى الحكم عمه الشيخ عبد الله بن عيسى، وتشجيع التقارب بين السنة والشيعة في الوقت الذي أشعلت فيه السلطات البريطانية الخلاف الطائفي للتدخل في الشؤون المحلية. ومارس الشيخ سلمان الضغط على والده من أجل تنفيذ الإصلاحات التي اعتقد بأنها ستسمح له بتولي منصب ولي العهد، ومن ثم يصبح حاكماً على البلاد[٨٧].

وكانت حركة ١٩٣٨ في البحرين صدى لأحداث فلسطين وانتفاضة ١٩٣٦ ضد الصهاينة ومن ورائهم بريطانيا، وامتداداً للحركة الوطنية في الكويت ودبي (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩) التي انطلقت من عرب الهولة الذين تأثروا بشكل كبير بالأحداث التي شهدها الوطن العربي، ولا سيما الحملة التي شنتها إذاعة قصر الزهور في بغداد، ولاقت تأييداً كبيراً من كبار العلماء في البحرين[٨٨]، وعقدت اجتماعات بين خليل المؤيد وأحمد الشيراوي وعلي بن خليفة الفاضل وسعد الشملان، ومنصور العريض، ومحسن التاجر والسيد سعيد وعبد الله أبو ذيب، لتوحيد جهود السنة والشيعة ضد استبداد

---

(٨٥) Mahdi Abdalla Al-Tajir, *Bahrain, 1920-1945: Britain, the Shaikh, and the Administration* (London; New York: Croom Helm, 1987), pp. 236-246.

(٨٦) محمد غانم الرميحي، البحرين... **مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص ١٦٢.

(٨٧) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٨٨) Government of Bahrain, «Political Unrest Press Propaganda,» *Annual Report, 1938*, p. 29.

المستشار البريطاني، وتقديم مطالب مشتركة للشيخ[٨٩]، واتصلوا بعناصر أخرى إلى أن تمكنوا من تقديم مطالب الوطنيين إلى الشيخ، وتضمنت عشر نقاط هي:

أ ـ إنشاء مجلس تشريعي مؤلف من عشرين عضواً، عشرة منهم سنة ومثلهم شيعة، في انتخاب عام من دون تدخل أي سلطات أجنبية، ويعين الحاكم رئيساً للمجلس.

ب ـ طرد الموظفين الهنود واستبدالهم بموظفين وطنيين، وعند اللزوم عراقيين.

ج ـ السعي إلى إيجاد حكومة منظمة ذات قوانين وأنظمة ومسؤولة تجاه الحاكم والأمة.

د ـ تعديل مالية البلاد بصورة تكفل إطلاع الأمة على مصروفاتها ووارداتها.

هـ ـ إيجاد شرطة عربية من أبناء البلاد يحلون محل الأعاجم.

و ـ طرد الموظفين الخونة.

ز ـ بذل الجهود لتعليم أهل البلاد، وإرسال بعثات تعليمية خارج البحرين.

ح ـ إصدار جريدة سياسية تنشر حرية الفكر والكلام، وتنتقد أعمال الحكومة.

ط ـ الاتصال بالهيئات والجمعيات السياسية العربية في الخارج للاستعانة بهم، وبمعلوماتهم أدبياً وسياسياً.

ي ـ منع اليهود من دخول البحرين، وإلغاء جنسيتهم البحرانية[٩٠].

طلب الشيخ حمد بن عيسى من قادة الحركة إعطاءه فرصة للتشاور، حيث استشار بلغريف الذي رفض مطالب الإصلاحيين[٩١].

ووزعت في ليلة الثاني والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨ منشورات في الشوارع، والدوائر الحكومية نقلت إلى الناس قولها:

«إليكم نبأ ساراً يا أبناء أمتنا العظيمة، إنكم ستتخلصون من الظلم والاضطهاد، لقد سمعتم خلال الاجتماعات التي عقدها قادة الأمة، والمتحدثون باسمها، ما يثبت لكم بأن الاضطهاد سيزول، فكونوا مستعدين لتلقي أمر آخر»[٩٢].

وأعلن عمال شركة النفط (بابكو) إضراباً في اليوم التالي تحوّل إلى مظاهرات شعبية شاركت فيها فئات التجار والموظفين والعمال وأصحاب المهن والطلاب، مطالبة

(٨٩) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١، ص ١٥٢.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٩٢) الرميحي، البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص ٢١٧.

بإقامة مجلس تشريعي يضم جميع الفئات الاجتماعية[93]، وتشكيل النقابات العمالية، وطرد العمال والفنيين الأجانب، إلا أن السلطة تصدت لهم، وألقت القبض على عدد كبير منهم، وفر آخرون إلى البصرة[94].

وتجددت الإضرابات ثانية حينما اعتقلت السلطة في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ سعد الشملان وأحمد الشيراوي بتهمة التحريض على الإضرابات الأخيرة، فتجمع العمال والطلاب في المسجد الكبير في المنامة وطالبوا بمقابلة المستشار البريطاني إلا أنه رفض ذلك، وخرج المتظاهرون إلى الشوارع، وأغلقت المحالّ التجارية، واشتبكوا مع الشرطة، والقي القبض على عدد منهم. وتواصلت حالة الهياج الشعبي حيث وزعت في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر منشورات دعت إلى الإضراب العام، وإطلاق سراح المعتقلين، وظهرت منظمة أطلقت على نفسها تسمية «رابطة الشباب الأحرار»، أعضاؤها من الشباب الوطنيين الذين عملوا بصورة سرية، وقدمت الرابطة مذكرة إلى السلطات البريطانية طالبت فيها بإنشاء مجلس تشريعي على غرار تجربة الكويت، وإعلان العفو العام عن جميع المعتقلين، وإنشاء مجلس للتعليم، وآخر للقضاء، واتحاد للعمال[95].

وعلى الرغم من أن هذه الحركة هي الأخرى لم تنجح بتحقيق أهدافها التي قامت من أجلها، ولم تتمكن من الوقوف ضد السلطة التي استخدمت القسوة والعنف ضدها بدعم من السلطات البريطانية، وافتقار الحركة إلى البرنامج السياسي الواضح، وعدم وجود مساندة شعبية حقيقية لأهدافها الليبرالية والإصلاحية واقتصارها على النخب الاجتماعية من التجار والمثقفين، على الرغم من ذلك، فقد أظهرت تأثراً واضحاً بحركة المجلس في الكويت وخطواتها الإصلاحية التي مثلت أنموذجاً للشباب البحريني على طريق تحقيق المطالب الإصلاحية، ومثلت بحق بدايات الحركة الديمقراطية في الخليج العربي إلى جانب شقيقتها في الكويت.

٣ ـ حركة الإصلاح عام ١٩٣٨ في دبي

تميزت دبي بموقع جغرافي، ومكانة اقتصادية، لكونها ميناء تجارياً رئيساً في منطقة الخليج العربي، ومحطة اتصال بين الشارقة وأبو ظبي، ومركزاً لتجارة الذهب، وسوقاً تجارية حرة تستفيد منها بقية الإمارات في حركة البضائع والمواد

---

(٩٣) تطور الأوضاع العمالية في البحرين، ١٩٣٢ ـ ١٩٧٦ ([د. م.]: منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، ١٩٧٧)، ص ٨ ـ ٩.

(٩٤) أحمد محمد صبحي، البحرين ودعوى إيران، مراجعة محمود علي الداوود (الإسكندرية: مطبعة عوف، ١٩٦٢)، ص ٢٣٢.

(٩٥) الرميحي، البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ص ٢١٨ ـ ٢٢٢.

الاستهلاكية[٩٦]. ومكنها ذلك من الاحتكاك والاتصال بالدول المجاورة والبعيدة بفعل حركة التجارة والموانىء، ونمو الوعي السياسي والثقافي بنتيجة الاتصال مع مراكز النهضة العربية في القاهرة وبغداد وبيروت، والاستفادة من تجارب الكويت والبحرين في مجال الإصلاح والتغيير في المجتمع.

وبدأ نشاط القوى الإصلاحية في الثلاثينيات من القرن الحالي، مع توقع ظهور النفط في دبي، ونمو الوعي الوطني والقومي في المنطقة بعامة ودبي بخاصة بين الحربين العالميتين، وظهور اتجاه لدى الأعيان والتجار في دبي لأن تكون عوائد النفط لصالح الشعب كافة وليس من نصيب الأسرة الحاكمة والشيخ وحسب، ولا سيما مع تصاعد نشاط الحركة الإصلاحية في المنطقة[٩٧].

واشتد الصراع على السلطة بين الشيخ سعيد بن مكتوم (١٩١٢ ـ ١٩٥٨)، حاكم دبي الذي تدعمه بريطانيا، وأبناء راشد بن مكتوم (١٨٨٦ ـ ١٨٩٤) الحاكم الأسبق للإمارة الذين رأوا أنهم أجدر في حكم دبي من الشيخ سعيد وأبنائه. وأيدهم في ذلك الأعيان والتجار الذين تضرروا من تردي الأوضاع الاقتصادية بنتيجة الركود التجاري في المنطقة آنذاك، وتدخل السلطات البريطانية في الشؤون الداخلية للإمارة، وخرجت مظاهرات في آذار/مارس ١٩٣٨ احتجاجاً على عزم الشيخ سعيد القيام بإجراءات اقتصادية قد تلحق ضرراً بمصالح التجار وتؤمن مصالحه الشخصية، وتدخلت بريطانيا، حيث أرسلت تعزيزات عسكرية إلى ساحل دبي لنجدة الشيخ، وألقت الشرطة القبض على عدد من المتظاهرين[٩٨].

وتجددت الاضطرابات في حزيران/يونيو ١٩٣٨، وقدم فيها المعارضون مطالبهم إلى الشيخ سعيد التي تضمنت:

أ ـ إلغاء احتكار الأسرة الحاكمة تفريغ شحنات السفن في المياه.

ب ـ تنظيم حركة سيارات الأجرة داخل الإمارة.

ج ـ وضع ميزانية معلومة للإدارة.

د ـ إعادة تنظيم الجمارك.

---

(٩٦) أمل العذبي الصباح، **سكان دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في جغرافية السكان**، نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية؛ ٧ (الكويت: جامعة الكويت، قسم الجغرافيا، ١٩٧٩)، ص ٩٢.

(٩٧) محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها** (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ١٧٩.

(٩٨) الرميحي، «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي،» ص ٥٨.

هـ ـ رعاية الصحة العامة.

و ـ حراسة الأسواق.

ز ـ تحديد مخصصات للحاكم وأسرته[٩٩].

إلا أن الشيخ سعيد رفض هذه المطالب، مما دفع بالمعارضين إلى احتلال قلاع دبي، ومبنى الجمارك، وقررت بريطانيا إرسال الوكيل السياسي في البحرين هوك وايتمان (Hugh Weightman) (١٩٣٧ ـ ١٩٤٠) إلى دبي، ودخلت السلطات البريطانية مع الحاكم من جهة، والمعارضين من جهة أخرى في مفاوضات أسفرت عن توقيع اتفاق بين الجانبين لمدة ثلاثين عاماً تضمن ثلاث نقاط، هي: إنشاء مجلس برئاسة الشيخ يضم في عضويته خمسة عشر شخصاً يختارهم كبار قبيلة آل بوفلاسة في دبي، وتتخذ قراراته بأغلبية الأصوات، وأن يخضع دخل الإمارة في شؤون الجمارك والنفط والطيران إلى رقابة المجلس، وتوجه النفقات إلى تطوير الإمارة، على أن تبقى قنوات الاتصال ببريطانيا عن طريق الشيخ من دون تدخل المجلس. وقد عرف هذا المجلس في الخطابات الرسمية باسم «المجلس الأعلى لدبي»[١٠٠].

استطاع المجلس خلال المدة بين تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨ وآذار/مارس ١٩٣٩ أن يحقق العديد من الإصلاحات في دبي، فأنشأ إدارة منظمة للإمارة، وعمد إلى تعيين موظفين أكفاء، وتنظيم الخدمات الجمركية، وتطوير التجارة الداخلية والخارجية، وفرض ضريبة قدرها ٢٠ بالمئة على البضائع المستوردة، وتعيين مدير محلي للميناء بدلاً من المدير الإيراني، وتخصيص جزء من دخل الميناء لمشاريع البلدية والتعليم، وتقديم المساعدات لكبار السن والعاجزين، وتخصيص الإعانات المالية من امتيازات النفط لتغطية تكاليف المشاريع التي يجري تنفيذها في الإمارة[١٠١].

وعلى الرغم مما تحقق من إصلاحات في دبي في ظل المجلس، الا أنه لم تستمر تجربة الإصلاح عام ١٩٣٨ طويلاً بسبب النزاعات الشخصية بين أعضاء المجلس، واستمرار الصراع بينهم وبين الشيخ، ودور بريطانيا في تعميق حدته، من أجل إجهاض هذه التجربة، وإنهاء روح المعارضة، وإبقاء السلطة بيد الشيخ سعيد الذي عُد حليفاً قوياً لها، فانتهت تجربة المجلس في آذار/مارس ١٩٣٩، وانفضّ أعضاؤه بعد أن فشلوا في الحفاظ على الإنجازات التي حققوها، والآمال التي عقدوها لتحقيق الإصلاحات في الإمارة.

لقد نبهت الحركات الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي للمرة الأولى إلى

---

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٠٠) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

تنامي المطالب الشعبية، ودور النخب الاجتماعية في إثارة الوعي الوطني، والدعوة إلى إصلاح الأوضاع السائدة، والحد من نفوذ الشيوخ والأمراء، وسلطة الأسر الحاكمة، ومحاولة تقليص دور بريطانيا في التدخل بشؤون أقطار المنطقة، وأثبتت هذه الحركات مدى تأثرها بنمو التيار الليبرالي في المشرق العربي، وشعور النخبة الاجتماعية بضرورة الإصلاح والتغيير عبر دعواتها التي قدمتها للسلطات الحاكمة، وحملت هذه النخب الوعي الوطني والقومي، والتوجه الليبرالي، وشكّلت نواة للحركة الوطنية التي تسعى للتحرر والإصلاح والاستقلال والوحدة والديمقراطية والشورى والمشاركة الشعبية في الحكم، ولكنها افتقدت من جانب آخر النضج السياسي، والبرنامج الإصلاحي المتكامل، وقوة الروابط بينها وبين القاعدة الشعبية، والتحسس بشكل حقيقي بتطلعات وهموم السكان في المجتمع.

ثالثاً: التنظيمات الليبرالية في الخليج العربي

تصاعد نشاط التيار الليبرالي في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها في مرحلة الاستقلال، وما صاحبها من تغيير في البنية الاجتماعية، وظهور النخبة التي قادت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال لتسهم في نشر التعليم الحديث والثقافة في أوساط الشعب، وانتجت جيلاً من داخل الحركة الوطنية تقوده عناصر لا تنتمي إلى أرستقراطية المدن بل كانت من أبناء الفئات الوسطى والدنيا الذين انتقلوا إلى المدن، وأخذوا يطالبون بالتحول من النضال الوطني السلمي إلى العمل التنظيمي الحزبي، والمواجهة المباشرة مع الاستعمار الأجنبي والسلطات الحاكمة(١٠٢).

وانبثقت من رحم هذه العناصر تنظيمات ذات اتجاه ليبرالي إصلاحي في أقطار الخليج العربي، في ظل غياب العمل السياسي العلني، وحظر إنشاء الأحزاب السياسية، وانعدام قنوات التعبير عن الرأي كالصحافة ووسائل الإعلام، وحرية النشر، فتحولت هذه العناصر إلى تنظيمات وتجمعات مارست نشاطاتها بصورة سرية أو في بعض الأحيان علنية(١٠٣).

ظهرت التنظيمات الليبرالية تبعاً لاتجاهاتها الفكرية، وبرامجها السياسية في كل من الكويت والبحرين والعربية السعودية بشكل رئيس، وهي:

---

(١٠٢) محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام، **التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية**، سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٢ (عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥)، ص ٧٣.

(١٠٣) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

١ ـ الحزب الوطني الديمقراطي الكويتي

ظهرت منشورات باسم هذا الحزب للمرة الأولى في تموز/ يوليو عام ١٩٥٤، وزعت في داخل الكويت وخارجها، ونددت بالسياسية البريطانية في الخليج العربي، واحتكار شركات النفط الأجنبية، واستنزاف الثروات النفطية لمصلحة الإمبريالية والصهيونية. وعرض الحزب برنامجه الذي أكد ضرورة التخلص من الحماية البريطانية على الكويت، وإقامة إدارة وطنية تنفيذية مستقلة، وتأسيس مجلس تشريعي، ووضع دستور للبلاد، وسن القوانين والأنظمة الإدارية، وتقييد الرأسمالية الأجنبية، وخفض أسعار المواد الغذائية، وقيمة الإيجارات على المحالّ والدكاكين، وإنشاء مجلس وطني يشرف على إدارة الدولة(١٠٤).

ولم يعرف الكثير عن تنظيم الحزب، وعن أعضائه البارزين، ونشاطاته وبرامجه لاتخاذه العمل السري طريقاً له.

٢ ـ العصبة الديمقراطية الكويتية

تأسست في آب/ أغسطس ١٩٥٤، وأبرز مؤسسيها يوسف إبراهيم الغانم، وبدر السالم، وحمود النواف(١٠٥) الذين تجمعوا في ما أسموه «العصبة»، لوضع مشروع حوار بين الشعب والسلطة، تكون فيه الكلمة الفصل للشعب، وفتحت في سبيل ذلك أبواب العضوية أمام جميع الكويتيين ممن وصفتهم العصبة بالسعي لخدمة البلد، وبالولاء للوطن. وقد ائتلف مع العصبة عدد من الأندية مثل الأهلي، والقومي، والخريجين، والخليج(١٠٦).

طرحت العصبة برنامجها الليبرالي الذي دعا إلى إعلان الدستور، وإقامة الحكم البرلماني، ومواجهة النفوذ البريطاني، وإعلان الاستقلال، والقضاء على الفساد والفوضى في الإدارة الحكومية، وانتقاد سياسة الشركات النفطية الأجنبية، وتحكم الخبراء البريطانيين في شؤون البلاد، وتسليم الإدارة إلى الحكومة الكويتية، والمطالبة

---

(١٠٤) نجاة عبد القادر الجاسم، «العلاقات الكويتية ـ البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، السنة ١٠، العدد ٣٧ (شتاء ١٩٩٠)، ص ٢٠١.

(١٠٥) ضمت العصبة أيضاً سليمان السالم، وداخل الجسار، وعبد الرزاق خالد الزيد، وبدر الشيخ يوسف، وعبد العزيز أحمد عيسى، وعبد العزيز القطيطي، وابراهيم الخال، وعبد العزيز فهد الفليجي، وصالح إبراهيم، وأحمد الشايع، وعبد اللطيف الثنيان، وحمود النصف، وأحمد زيد السرحان، وجاسم القطامي، وأحمد الخطيب، وعبد الرزاق العسكر، وسليمان خالد المطوع، وعلي السبتي وغيرهم.

(١٠٦) F. O./101/1258, «Kuwait League,» taken from Arabic newspaper *Al-Fajr*, from H. M. Political Agency, Kuwait, 27 August 1958.

بالتفاعل مع القضايا العربية[١٠٧].

٣ ـ اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين

تشكلت هذه اللجنة في النصف الثاني من عام ١٩٥٤، واتخذت منهجاً ليبرالياً، فطالبت بحرية تأسيس النقابات، وإصدار التشريعات العمالية التي تكفل الضمان الاجتماعي للعمال، وتأسيس مجلس تشريعي، ووضع حد لسلطة الحاكم المطلقة، ومواجهة الأحلاف الغربية. وشاركت اللجنة في المظاهرات التي اندلعت ضد الوجود البريطاني في البحرين في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٥ و١٩٧٢.

وقد عبرت اللجنة عن حالة الاضطهاد والتعسف التي مارستها السلطات البريطانية وشركة النفط (بابكو) تجاه العمال، مما دفع إلى التجمع في تنظيمات يتم السعي من خلالها إلى تحقيق مطالبها المشروعة في إنهاء الاستغلال من جانب الشركات النفطية الأجنبية، وإطلاق الحريات العامة، والاستقلال، وإنهاء النفوذ الأجنبي، وضمان المشاركة السياسية وتوزيع الثروات بشكل عادل بين أبناء الشعب[١٠٨].

٤ ـ الهيئة التنفيذية العليا

نشأ هذا التنظيم في الثالث عشر من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٤ بعد الاضطرابات الطائفية التي شهدتها البحرين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤، حيث قرر ثمانية[١٠٩] أشخاص تشكيل هيئة تضم أربعة من السنة، ومثلهم من الشيعة، واختير عبد الرحمن الباكر[١١٠] أميناً عاماً لها[١١١]، في محاولة منهم للتوفيق بين الطائفتين،

---

(١٠٧) الجاسم، «العلاقات الكويتية ـ البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤،» ص ٢٠١، ومحمد الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٦٤٨ ـ ٦٤٩.

(١٠٨) العقاد، «الاستعمار والبترول في الخليج العربي،» ص ٤٨.

(١٠٩) ضمت الهيئة التنفيذية إبراهيم بن أحمد بن موسى، والسيد علي بن السيد إبراهيم، والحاج عبد الله أبو ذيب، ومحسن التاجر، وعبد الرحمن الباكر، وإبراهيم حسن فخرو، وعبد العزيز الشملان، وعبد علي عليوات. انظر: العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٣٢٤.

(١١٠) عبد الرحمن الباكر: من الشخصيات الوطنية الإصلاحية في البحرين، ناضل من أجل إجراء إصلاحات في المجتمع والدولة، وترسيخ العمل البرلماني، وتشكيل النقابات العمالية، ووضع حد للهيمنة البريطانية، وإنهاء الصراعات الطائفية، وتوحيد الحقوق الوطنية، وكان من العمال النشطين في صفوف الحركة العمالية وبخاصة في صفوف عمال النفط، وقاد الإضرابات والمظاهرات العمالية ضد الشركات الأجنبية في الخمسينيات، فألقت السلطة القبض عليه، وقامت بنفيه إلى جزيرة سانت هيلانة. وقد وضع بعدها قصة الحركة الوطنية البحرينية في كتابيه: **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»، والأوضاع السياسية في البحرين**. انظر: المصدر نفسه، صفحات متفرقة.

(١١١) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»** (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

وتخليص البلاد من الاضطرابات. ودخلت الهيئة في الأندية والجمعيات الثقافية والرياضية لنشر أفكارها ومبادئها في صفوف الشباب، واهتمت بشكل خاص بتوثيق الروابط بين التجار والطلاب والموظفين في إطار جبهة وطنية ترفض التعصب الطائفي، وتستند إلى قاعدة للعمل الوطني المشترك، واستخدمت الهيئة وسائل مختلفة للتعبير عن آرائها، وقادت الاضطرابات العمالية، وتصدت للوجود البريطاني من خلال كتاباتها في مجلة **صوت البحرين** التي عبرت في تلك المرحلة عن توجهات الهيئة التنفيذية[١١٢].

وقدمت الهيئة إلى الشيخ سلمان بن حمد مطالبها الأساسية التي تضمنت أربع نقاط هي:

أ ـ تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً عن طريق الانتخابات الحرة.

ب ـ وضع قانون عام للبلاد جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون يتماشى مع حاجاتها وتقاليدها المرعية على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لإقراره. وكذلك إصلاح المحاكم وتنظيمها وتعيين قضاة لها، ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في الحقوق، ويكونون قد مارسوا القضاء في ظل القوانين المعترف بها.

ج ـ السماح بتأليف نقابة للعمال، ونقابات لأصحاب المهن الحرة تعرض قوانينها ولوائحها على المجلس التشريعي لإقرارها.

د ـ تأسيس محكمة عليا للنقض والإبرام مهمتها أن تفصل الخلافات التي تطرأ بين السلطة التشريعية والتنفيذية وأي خلاف يحدث بين الحكومة وأي فرد من أفراد الشعب[١١٣].

لم تكن الهيئة، بهذه المطالب، ترمي إلى تغيير نظام الحكم، أو المساس بمصالح البحرين مع بريطانيا، وإنما سعت إلى الالتزام بالعدل والقانون، والسير في طريق الديمقراطية، والإصلاح والشورى.

وتحولت الهيئة في عام ١٩٥٦ إلى تسمية جديدة هي هيئة الاتحاد الوطني بعد أن اشترطت بريطانيا على أعضائها الاعتراف بها وقررت السماح لها بمزاولة نشاطاتها بعد

---

(١١٢) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٣٨.

(١١٣) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

تغيير اسمها. ويبدو أن السبب في ذلك هو للتقليل من حجمها، وإضعاف رصيدها الشعبي، وعدد أعضائها، لكنها احتلت رصيداً شعبياً واسعاً على الرغم من قصر عمرها، وأجبرت السلطة على الاعتراف بها، وإعطائها حق التفاوض مع السلطات البريطانية نيابة عن العمال البحرينيين، والمشاركة في اللجنة الثلاثية التي ضمت الحكومة والإدارة والعمال لوضع مسودة لائحة قانون العمل[(١١٤)]، كما استطاعت تشكيل نقابة للعمال باسم «اتحاد العمال البحريني».

ووزعت الهيئة منشورات تحت أسماء مستعارة مثل «اتحاد العمال»، و«العمال الأحرار»[(١١٥)]، لتجنب الصدام مع السلطة وبريطانيا، ولكن نشاطها بدأ يتراجع تدريجياً لعدم قدرتها على توحيد القوى الوطنية في البلاد، وافتقارها إلى القيادة التي تستطيع إدارة الصراع السياسي والتنظيمي بما يحقق المصلحة الوطنية على الرغم من هيمنتها على ساحة العمل السياسي، فضلاً عن الخلاف بين القيادة والقاعدة التي مثّلها الشباب[(١١٦)].

٥ ـ الأمراء الأحرار

في ظل غياب الحياة الدستورية والبرلمانية في العربية السعودية، وانعدام المشاركة السياسية في صنع القرار، أخذت النخب الاجتماعية من بعض الأمراء، والعلماء، وأساتذة الجامعات، وضباط الجيش في البحث عن السبل الكفيلة بالتعبير عن تطلعاتها وأفكارها، وكان من بين تلك القوى التي ظهرت الأمراء الأحرار، أو ما يعرف بـ «الأمراء الليبراليين»، أو «الأمراء الدستوريين».

وفي خضم التنافس بين الملك سعود بن عبد العزيز وشقيقه فيصل بشأن إدارة البلاد ونظام الحكم من جهة، والخلاف بين الملك سعود وعدد من أشقائه الأمراء بشأن توزيع الامتيازات والمناصب العليا في المملكة، من جهة أخرى، شجعت هذه

---

(١١٤) اميل أ. نخلة، **الصحافة والمجتمع السياسي في البحرين**، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ١٦ ـ ١٧.

(١١٥) **تقرير حول الحركة العمالية في البحرين** ([د. م.]: منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية، [د. ت.])، ص ٥.

(١١٦) الجبهة الشعبية (البحرين)، **في الوحدة الوطنية البحرانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٢.

(١١٧) طلال بن عبد العزيز: ولد في الطائف عام ١٩٣١، وعمل مديراً للمواصلات عام ١٩٥٤. أبدى معارضته للملك سعود عام ١٩٥٨، ودعم سياسة فيصل، ثم انقلب عليه، وأصبح وزيراً للمالية (١٩٦٠ ـ ١٩٦١) ثم استقال وغادر البلاد إلى القاهرة وبيروت، وتزعم المعارضة ضد الأسرة المالكة، وطالب بإجراء إصلاحات دستورية، وإصلاح نظام الحكم، ثم تخلى عن طروحاته بعد عفو الأسرة المالكة =

الأوضاع المتوترة الأمير طلال بن عبد العزيز[117] (١٩٣١ -) على تشكيل تنظيم عرف بـ «الأمراء الأحرار»، الذين ساندوا، منذ البداية، فيصلاً في سياسته الرامية لإجراء الإصلاحات الضرورية في إدارة المملكة ونظام الحكم، وانضم الى طلال أشقاؤه بدر وفواز وعبد المحسن وأعلنوا برنامجهم في تأسيس ديمقراطية دستورية ضمن الإطار الملكي في السعودية[118]، وذلك بالدعوة إلى الإصلاح الدستوري، والإسراع في التغيير الاجتماعي، ووضع دستور دائم للبلاد، وإسناد الصلاحيات إلى مجلس الشورى، وتحويله إلى مجلس استشاري فعال، وإعادة تنظيم الحكم الملكي في الأقاليم، ووضع نظام للمشورة ضمن العائلة الحاكمة، وزيادة عدد الوزراء من أبناء الملك عبد العزيز في إطار وزارة جديدة يؤلفها فيصل، وحظيت أفكار طلال بتأييد المثقفين، والتجار وضباط الجيش والفئة الوسطى[119].

وقدم الأمراء الأحرار مذكرة إلى الملك سعود في تموز/يوليو ١٩٥٨ تضمنت مطالب عدة هي:

أ ـ تحديد دستور للبلاد.

ب ـ إحياء مجلس الشورى ليكون بمثابة مجلس تشريعي حقيقي.

ج ـ تطوير الشورى داخل الأسرة المالكة.

د ـ وضع نظام للمقاطعات.

هـ ـ وضع خطط تنموية، وشق الطرق والمواصلات، والاهتمام بالميزانية والصحة[120].

= عنه، وعاد إلى السعودية مع أشقائه، وابتعد عن العمل السياسي، وعين ممثلاً لبلاده في اليونسكو عام ١٩٧٩، ثم استقال عام ١٩٨٥، ويشرف في الوقت الحاضر على برنامج الطفولة في منطقة الخليج العربي. انظر: ألكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٤٢ ـ ٤٦١.

(١١٨) س. هندرسون، **بعد الملك فهد: الخلافة في المملكة العربية السعودية**، ترجمة عمر مشنوق (بيروت: المؤسسة العالمية للكتاب الحديث، ١٩٩٥)، ص ٢٧.

(١١٩) جبران شامية، **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم**، ط ٢ (لندن: صحارى للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ٢٤٧.

(١٢٠) Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century* (New York: New York University Press, 1984), pp. 71-83, and Abbas A. Kelidar, «The Problem of Succession in Saudi Arabia,» *Asian Affairs*, vol. 9, part 1 (February 1978), pp. 23-30, and

فهد القحطاني، **صراع الأجنحة في العائلة السعودية: دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة** (لندن: الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٩٢.

حاول فيصل كسب موقف الأمراء الأحرار إلى جانبه في صراعه مع الملك سعود، واستمرت العلاقات بينهما جيدة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١، ولكنها توترت عام ١٩٦٢ حينما رفض فيصل تبني الإصلاحات الديمقراطية والدستورية، فغادر طلال وأشقاؤه البلاد إلى القاهرة حيث استقبلهم الرئيس جمال عبد الناصر بحفاوة كبيرة، وأبدى تأييده ودعمه لهم[١٢١]، ولا سيما أن العلاقات كانت متوترة بين جمال عبد الناصر والملك سعود في تلك المرحلة نتيجة للخلاف السياسي والأيديولوجي بينهما.

ثم انتقل طلال وأشقاؤه إلى بيروت بعد ذلك وأصدروا من هناك نشرات وبيانات، وعقد طلال مؤتمراً صحفياً ندد فيه بنظام الحكم السعودي، وسياسة الملك سعود التقليدية، وطالب بالإصلاح الدستوري والديمقراطية، وتوثيق العلاقات بين العربية السعودية وبقية الأقطار العربية. وبعد سنوات من العمل السياسي في الخارج تمت المصالحة بين الأسرة المالكة والأمراء الأحرار، وعاد طلال وأشقاؤه إلى البلاد لينضموا إلى الأمراء الآخرين، وتولوا بعض المناصب الحكومية ثم تفرغوا بعد سنوات إلى التجارة، والأعمال الحرة، والمصارف، والأعمال الخيرية بعد أن هجروا العمل السياسي[١٢٢].

ويبدو أن عودة الأمراء الأحرار إلى صفوف الأسرة المالكة، وتركهم العمل السياسي، أو اكتفاءهم بالنشاطات المالية والاجتماعية، كانت بعد انتهاء الصراع على السلطة، واستقرار الأوضاع في عهد الملك فيصل، واقتناعهم بعدم جدوى المعارضة بعد أن حرموا من الامتيازات والمخصصات المالية والنفوذ والثروة، فجاء عفو الملك فيصل عنهم ليسمح لهم بالعودة والتمتع بكل امتيازات الأسرة المالكة[١٢٣].

٦ ـ نجد الفتاة

تجمعٌ من المثقفين السعوديين في خارج البلاد ظهر في مطلع الستينيات، هدفه تنفيذ الإصلاحات الدستورية، والمطالبة بدور أكبر للشعب في إدارة الدولة، وفرض الرقابة على الأموال العامة، والحد من الفساد، وتزامن مع نشاط الأمراء الأحرار، ودعوة فيصل لإصلاح نظام الحكم. ومن أبرز أعضاء هذا التجمع عبد الله

---

(١٢١) Central Intelligence Agency Research Reports, *The Middle East, 1946-1976*, «Talal Abdul Aziz Al-Saud,» (February 1965), pp. 201-230.

(١٢٢) القحطاني، المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٢٣) يؤيد هذا الرأي السياسي العراقي أمين المميز الذي كان يعمل في تلك المرحلة قائماً بأعمال المفوضية العراقية بجدة. انظر: أمين المميز، **المملكة العربية السعودية كما عرفتها: مذكرات دبلوماسية** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٣)، ص ٣٩٠.

الطريقي[١٢٤]، وعبد الله بن معمر، وفيصل الحجيلان، وناصر المنقور، وناصر السعيد[١٢٥]، وعدّته السلطة تنظيماً محظوراً بعد أن استمالت الطريقي والحجيلان إلى جانبها، ولاحقت الأعضاء الآخرين الذين فروا إلى مصر وسوريا ولبنان[١٢٦].

٧ ـ التجمع الديمقراطي

أثرت أحداث نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ في مسيرة التنظيمات الفكرية والسياسية في الوطن العربي، وبشكل خاص ذلك الانشقاق الذي أصاب حركة القوميين العرب، وانفصال الحركة في الكويت عن التنظيم الأم في بيروت، وظهور تنظيمات أخرى من الأعضاء السابقين في الحركة من أبرزها التجمع الديمقراطي[١٢٧] الذي ضم الدكتور أحمد الخطيب[١٢٨]، وسامي المنيس[١٢٩]،

---

(١٢٤) عبد الله الطريقي، ولد عام ١٩١٨ في الزلفى إحدى قرى نجد، وسافر إلى الكويت والهند ثم إلى القاهرة، وحصل من جامعة القاهرة، كلية العلوم عام ١٩٤٣ على بكالوريوس علوم الأرض والكيمياء، ثم رحل إلى جامعة تكساس بمدينة أوستن في الولايات المتحدة لدراسة هندسة الجيولوجيا النفطية، ثم عاد إلى السعودية عام ١٩٤٨، وعين مديراً لمكتب مراقبة شؤون البترول في المنطقة الشرقية، ثم مديراً عاماً لإدارة شؤون الزيت والمعادن عام ١٩٥٤، ثم أول وزير للبترول والمعادن في العربية السعودية عام ١٩٦٠، ثم أُحيل على التقاعد عام ١٩٦٢، واتجه للاستفادة من خبراته في مجال النفط في الأقطار العربية، وقد توفي في عام ١٩٩٧. انظر: عبد العزيز محمد الدخيل، «عبد الله الطريقي والنفط والوطن (من أجل التاريخ والأجيال)،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، ص ٣٨ ـ ٥٢.

(١٢٥) سيأتي الحديث عنه بالتفصيل لاحقاً.

(١٢٦) القحطاني، **صراع الأجنحة في العائلة السعودية: دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة**، ص ١٠٠.

(١٢٧) البغدادي والمديرس، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية،» ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(١٢٨) أحمد الخطيب: ولد في الكويت عام ١٩٢٦، وهو أول طبيب كويتي، تلقى تعليمه الابتدائي في الكويت، ثم سافر عام ١٩٤٣ إلى بيروت والتحق بالجامعة الأميركية لتعلم اللغة الإنكليزية، ثم التحق بدراسة الطب ونال الشهادة عام ١٩٥٢ من الجامعة نفسها، وتعرف هنالك على أفكار القوميين العرب، وتأثر بأستاذ الجيل قسطنطين زريق، والتقى جورج حبش ونايف حواتمه وآخرين، ثم عاد إلى الكويت لتشكيل فرع حركة القوميين العرب في الكويت وبقية أقطار الخليج العربي، وأسهم في الحركة الوطنية والثقافية، وأسس النادي الثقافي القومي، وعمل عضواً في النادي الأهلي ونادي الخريجين، واشترك في تحرير مجلة **الإيمان**. وعام ١٩٦٢ أصبح عضواً في مجلس الأمة ونائباً للرئيس بعد ذلك، واستقال من المجلس عام ١٩٦٦، وفتح له عيادة خاصة. وهو يمثل أبرز وجوه العمل القومي، والنشاط الفكري والثقافي في الكويت والخليج العربي. انظر: السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج ١، ص ٥١٥، وخالد سعود الزيد، **أدباء الكويت في قرنين**، ط ٣ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٦)، ج ٣، ص ٣٠٤.

(١٢٩) سامي المنيس: ولد في الكويت عام ١٩٣٢، وهو سامي أحمد عبد العزيز المنيس، أديب وصحفي، ورئيس تحرير مجلة **الطليعة** عام ١٩٦٣، وعضو في مجلس الأمة ١٩٦٣. استقال مع جماعة =

وعبد الله النيباري[١٣٠]، وأحمد النفيسي، وانضم إليه لاحقاً الدكتور أحمد الربعي.

عرف هذا التنظيم بتوجيهاته الليبرالية القومية الديمقراطية[١٣١]، ورفع شعار الحفاظ على الضمانات الدستورية الأساسية التي اشتمل عليها دستور عام ١٩٦٢، وعدم الانتقاص من المطالب الدستورية، ووضعها موضع التنفيذ الفعلي، وإطلاق الحريات العامة، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص لكل المواطنين، وتعزيز الحياة البرلمانية على أسس ديمقراطية[١٣٢].

وقد خاض التجمع الديمقراطي الانتخابات في مجلس الأمة، وعرض برنامجه السياسي الذي تضمن عدة نقاط، هي:

أ ـ الحفاظ على الضمانات الدستورية الأساسية، والوقوف ضد أي محاولة لإدخال تعديلات على الدستور قد تضعف هذه الضمانات، وتوسيع الصلاحيات التشريعية لمجلس الوزراء، وإطلاق الحريات العامة للشعب، وضمان حرية الرأي والنشر والاجتماع، ونشاطات الهيئة الشعبية، وإلغاء القوانين والإجراءات المقيدة لها، وتأكيد دعم الحياة النيابية على أسس ديمقراطية سليمة تضمن المشاركة الشعبية الواسعة، والفعالة في إدارة الشؤون العامة.

ب ـ العمل على انتهاج سياسة اقتصادية وطنية بديلة للسياسة الحالية، تتوجه نحو بناء أسس الاقتصاد الوطني المستقل، والحفاظ على الثروة النفطية من الاستنزاف.

ج ـ تحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعاشي لأفراد المجتمع الكويتي من ذوي الدخل المحدود، وتلبية احتياجاتهم الحيوية، ومعالجة مشكلاتهم المعاشية، وفرض الرقابة على الأسعار وتحديدها، وتوفير السكن الملائم لكل مواطن، والارتفاع بمستوى الخدمات العامة.

د ـ محاربة جميع أشكال الفساد والتلاعب بأموال الشعب، ومقدراته، واستغلال النفوذ، وعدم التساهل مع المسؤولين عنه.

= القوميين العرب من مجلس الأمة عام ١٩٦٦، ثم عاد له ثانية عام ١٩٧١، وأصبح رئيساً لنادي الاستقلال، ورئيس جمعية الصحفيين الكويتيين، وهو من وجوه العمل الوطني والقومي، وأحد الأعضاء البارزين في حركة القوميين العرب في الكويت. انظر: السعيدان، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤٩١.

(١٣٠) ولد في الكويت عام ١٩٣٧، وتخرج من مصر في اختصاص الاقتصاد، وانتمى إلى حركة القوميين العرب، وأصبح عضواً في مجلس الأمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ وحتى الوقت الحاضر، ويعد من الشخصيات الوطنية الليبرالية المعروفة في البلاد. انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٥٧.

(١٣١) النجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، ص ٧٩.

(١٣٢) انظر: أحمد الخطيب، «برنامج مرشحي التجمع الديمقراطي،» **الطليعة** (٢٨ شباط/فبراير ١٩٨١)، ص ١٢ ـ ١٣.

هـ ـ إقامة محكمة إدارية حفاظاً على حق المواطنين، وتمكينهم من مقاضاة الإدارة الحكومية لرفع ما يقع عليهم من مظالم بنتيجة التجاوزات الوزارية، والقرارات الإدارية اللاقانونية التي تتعارض مع مصالح المواطنين.

و ـ ربط السياسة التعليمية بمتطلبات تحقيق التقدم الاجتماعي، وتطوير الاقتصاد الوطني، ونظم ومناهج التعليم العالي والجامعي، ونشر معاهد التعليم الفني والمهني، وتعزيز الديمقراطية في التعليم، واستقلال الجامعة ودورها في المجتمع، وحماية الأستاذ ورعايته في المراحل التعليمية كافة.

ز ـ تعديل قانون الجنسية الكويتية بما يضمن حقوق المواطن، وعدم تعريضها للمصادرة، وإلغاء التمييز بين المواطنين.

ح ـ تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق دورها في المجتمع.

ط ـ تعزيز استقلال الكويت، وابتعادها عن الأحلاف والتكتلات السياسية والعسكرية التي تخل بسيادتها، والحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية وعدم انحيازها، ومواجهة مخاطر الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة، وتعزيز التعاون الخليجي، والمشاركة في قضايا تحرر الأقطار العربية ووحدتها، ودعم نضال الشعب الفلسطيني[١٣٣].

كان التجمع الديمقراطي من أنشط التنظيمات التي عرفتها الساحة الكويتية منذ أواخر الستينيات، وتمتع برصيد محلي وعربي جعله واجهة للقوى المطالبة بالديمقراطية والحياة البرلمانية، والعمل القومي.

٨ ـ حركة التقدميين الديمقراطيين (جماعة الطليعة)

تنظيم من المثقفين الكويتيين أغلبهم من أعضاء سابقين في حركة القوميين العرب، كان اتجاهه قومياً ليبرالياً، وانضم اليه المثقفون والطلاب والعمال، ومن أبرز أعضائه الدكتور أحمد الخطيب وسامي المنيّس وعبد الله النيباري، وهو تنظيم لا يختلف كثيراً في توجهاته عن التجمع الديمقراطي، لكنه استمر على نشاطاته في السبعينيات والثمانينيات ولا سيما بعد إصداره مجلة **الطليعة** الناطقة باسم الحركة[١٣٤].

ويلاحظ أن أغلب أعضاء حركة التقدميين كانوا قد انتموا إلى تنظيمات

---

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٥.

(١٣٤) صلاح العقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت،» **السياسة الدولية**، السنة ١٢، العدد ٤٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦)، ص ١٥٤.

وحركات أخرى في إطار الاتجاه الفكري والسياسي نفسه، وهي ظاهرة مألوفة بين أوساط المثقفين في الكويت حيث يشكلون هذا التنظيم، في حين يتحالفون مع آخر، وينفصلون عن ثالث.

وقد شاركت حركة التقدميين الديمقراطيين في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٧، ثم عام ١٩٧١، وعرضت برنامجها السياسي الذي أشار إلى ضرورة معالجة غياب العمل السياسي المنظم بسبب انتشار القبلية والطائفية، وضمان حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات، وتدعيم عمل القطاع المشترك (العام والخاص)، ومساهمة الدولة في دعم النشاط الخاص، وتأكيد أن الكويت امتداد طبيعي للخليج العربي، والإيمان بحقوق الشعب، وحرياته الديمقراطية الكاملة، وإلغاء القوانين اللاديمقراطية كافة، ولا سيما في الأندية والصحافة والوظائف العامة، وإشاعة الديمقراطية في المجتمع، وضمان حرية التعبير، وعدم السماح للسلطة بالتدخل في الانتخابات، وإعطاء المرأة حقوقها الكاملة، والسماح لها بحرية الترشيح والانتخاب[١٣٥].

٩ ـ المنبر الديمقراطي

يعد هذا التنظيم من أبرز القوى السياسية والفكرية في الكويت حتى الوقت الحاضر، ويمكن وصفه بحق حزباً في برامجه وتنظيمه وعدد أعضائه الذين من أبرزهم الدكتور أحمد الخطيب، وسامي المنيس، وعبد الله النيباري، واستمر على خطى جماعة الطليعة في إصدار مجلة **الطليعة**، لسان حال المنبر، بعد ان ائتلفت حركة التقدميين الديمقراطيين (جماعة الطليعة) في كنفه، وعرض برنامجه الذي أكد إعادة البناء في المجتمع على أسس ديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإنهاء حالة الانفراد بالسلطة، وإعادة العمل بالدستور، وتطبيق مبدأ الإمارة لآل صباح والحكم للأمة[١٣٦].

١٠ ـ تجمع الأحرار الديمقراطيين

يمثل التجمع عدداً من الشخصيات التي تطلعت إلى توسيع القاعدة الليبرالية والديمقراطية في المجتمع الكويتي، ومن أبرزهم حمد العيسى، والدكتور عبد الله فهد

(١٣٥) محمد غانم الرميحي، **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٤)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٣٦) هدى ميتكيس، «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠ (نيسان/ ابريل ١٩٩٥)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

انتخب سامي المنيس عام ١٩٩٣ رئيساً لتحرير مجلة **الطليعة**، لسان حال المنبر الديمقراطي، وأميناً عاماً له خلفاً للأمين السابق عبد الله النيباري الذي أصبح عضواً في مجلس الأمة بعد انتخابات ١٩٩٢. انظر: **الحياة** (لندن)، ٦/ ٣/ ١٩٩٣.

النفيسي[١٣٧]، وقد عبروا عن توجهات ليبرالية في بناء المواطن الصالح الذي تتوافر له الحرية والعدالة والمساواة على أساس مبادىء دستور عام ١٩٦٢. ويصف النفيسي أهداف التجمع بقوله:

«إن تجمعنا هو تجمع أفراد تعاهدوا على أن يعملوا بإخلاص لمحاربة الفساد السياسي والاجتماعي، ولوضع قواعد راسخة في معالجة قضايا الشعب في الداخل والخارج وعلى أسس من الموضوعية والحوار العلمي الهادف . . . وقد أسمينا أنفسنا بالأحرار لأننا اخترنا حرية العمل النابع من الذات دون ارتباطات مصلحية من داخل البلاد أو خارجها. . . وأسمينا أنفسنا بالديمقراطيين لأننا جعلنا الديمقراطية هي غاية في ذاتها، وأسلوباً من خلاله تتوفر الحرية والعيش الكريم لكافة المواطنين»[١٣٨].

وقد استند التجمع في برنامجه إلى أساس الحريات الدستورية، والحقوق السياسية، والمطالبة بالديمقراطية، وحق الكويتيين بالجنسية، والمساواة العامة أمام القانون، وضمان الحريات الشخصية ضمن القانون العام والآداب، مثل حرية الرأي، وحرية الفكر، وحرية الاعتقاد، وحرية الصحافة، وحق تأسيس الجمعيات، وعقد الاجتماعات، ومخاطبة السلطات العامة، وحق التعليم والعمل للجميع، وكفالة المعونة للمواطن المحتاج، وغيرها[١٣٩].

١١ ـ التجمعات في مجلس الأمة الكويتي

تميزت مرحلة أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات بازدياد نشاط التجمعات والتكتلات، داخل أروقة مجلس الأمة الكويتي، التي تنافست في ما بينها للفوز بالمقاعد الانتخابية في المجلس منذ انتخابات عام ١٩٦٧ بشكل خاص، وطرحت هذه التجمعات الديمقراطية حلاً لأزمة غياب العمل السياسي في الكويت، ولمعالجة الظواهر الاجتماعية التقليدية مثل القبلية والطائفية، وطرحت برامج أكثر نضجاً من

---

(١٣٧) عبد الله فهد النفيسي، مثقف وطني وأكاديمي كويتي، عُرف باتجاهه الليبرالي في بداياته الأولى، وحصل على شهادة الدكتوراه من إحدى الجامعات البريطانية عن رسالته «دور الشيعة في تكوين العراق الحديث»، ثم اتجه للعمل السياسي وشارك في بعض التنظيمات الفكرية، ومارس العمل الإسلامي في إطار الواجهات الإسلامية بالكويت، وعمل أستاذاً في جامعة الكويت، ونشر عدة كتب عن تثمين **الصراع في ظفار؛ الكويت: الرأي الآخر، والعمل النسائي في الخليج: الواقع والمرتجى**، وشارك في ندوات ومؤتمرات عن الحركات الإسلامية المعاصرة، وكتب في مجلة **المجتمع** لسان حال الإخوان المسلمين في الكويت، ويقف في طليعة المفكرين في الكويت والخليج العربي.

(١٣٨) عبد الله فهد النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨)، ص ١٨٢ ـ ١٨٤.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

سواها، تضمنت المطالبة بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتباع سياسة خارجية على أساس الاستقلال الوطني، والابتعاد عن الهيمنة الأجنبية، وتوثيق الصلات بين الكويت وأقطار الخليج العربي الأخرى، وبقية الأقطار العربية. وعملت هذه التجمعات على تكثيف جهودها لتعزيز العمل الديمقراطي في انتخابات مجلس الأمة، ومجالس الإدارة الأخرى، وممارسة الضغوط على السلطة للاعتراف بالمشاركة السياسية في صنع القرار، ومنح الحريات العامة، وممارسة العمل الدستوري[١٤٠].

ومن بين أبرز التجمعات في مجلس الأمة:

أ ـ تجمع الشباب الوطني الدستوري

هو تجمع من المثقفين الذين شاركوا في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١ ضمن لائحة واحدة، وطرحوا برنامجهم الانتخابي الذي تضمن الولاء لحكم آل صباح، والحفاظ على دستور عام ١٩٦٢ وتطويره، وعلى الديمقراطية والحريات العامة، والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتوجيه رأس المال الوطني نحو إقامة الصناعات الوطنية، وتقديم الدعم لها على حساب الصناعة الأجنبية، وتأميم النفط وتخفيض الإنتاج. ومن أبرز أعضاء التجمع خالد خلف، وعلي الدشتي، وخليل ابراهيم، ومصطفى العراف[١٤١].

ب ـ تجمع نواب الشعب

تأسس هذا التجمع في مطلع السبعينيات، واتجاهه ليبرالي. تزعمه عبد العزيز المساعيد صاحب امتياز جريدة **الرأي العام**، وضم عدداً من رجال الأعمال والتجار الأعضاء في مجلس الأمة. ورفع التجمع شعار «الكويت للكويتيين» وتبنى قضايا تخص توسيع التعليم، والعناية بالصحة العامة، وحماية الكويت والدفاع عنها، والسيطرة الوطنية على الثروات النفطية، وتحديد الإنتاج النفطي[١٤٢].

---

(١٤٠) انظر تعقيب جاسم القطامي على: باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٦٠١ ـ ٦٠٢.

(١٤١) عبد الله، «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧١،» ص ١٣٣.

ظهر تنظيم جديد في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٩٦ هو «التجمع الدستوري» ومثّل الأسر التجارية الكبيرة، التي تسيطر على غرفة التجارة والصناعة في الكويت. من أبرز أعضائه عبد العزيز الصقر، وجاسم مهلهل الياسين، وربما كان في تنظيمه وأفكاره امتداداً لتجمع الشباب الوطني الدستوري السابق. انظر: عبد الكريم حمودي، «انتخابات مجلس الأمة الكويتي،» **قضايا دولية** (إسلام آباد) (٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٢.

(١٤٢) يوسف حسن داود التميمي، «الكويت: دراسة تجربة المشاركة السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٥٧.

ج ـ التجمع الشعبي

تحالف من القبائل والأسر وبعض القوى السياسية، ومن أبرز وجوهه خالد المسعود الفهيد. دعا التجمع إلى معالجة ظاهرة غياب العمل السياسي، وإحلال القبلية والأسرية بديلاً منه، وإلى اتخاذ موقف واضح من الشركات الأجنبية، وإيجاد موارد جديدة غير النفط، وتوزيع الثروات بشكل عادل بين المواطنين، ودعم تجربة القطاع المشترك (الخاص والعام)[١٤٣].

د ـ كتلة النواب الوطنيين

تكتل من الشخصيات الكويتية البارزة في مجلس الأمة مثل أحمد الخطيب، وسامي المنيس، وجاسم القطامي[١٤٤]، وسليمان المطوع، وعبد الرزاق خالد الزيد، ويعقوب الحميضي، وراشد صالح التوحيد، الذين قدموا استقالاتهم من مجلس الأمة في عام ١٩٦٦ احتجاجاً على تدخل السلطة في الانتخابات، وقرروا مقاطعة المجلس وانتخاباته، وأكدوا ضرورة السماح بالديمقراطية، والليبرالية، والحريات العامة، وتوسيع المشاركة السياسية، وإجراء انتخابات نزيهة[١٤٥].

هـ ـ التجمع الوطني

تأسس في مطلع السبعينيات وضم عدداً من الشخصيات في مجلس الأمة، مثل جاسم القطامي، وراشد عبد الله الفرحان، وفيصل المشعان، وراشد التوحيد. وقد تبنى الاتجاه الوطني الليبرالي، وحمل شعار «الديمقراطية هي أصلح نظام حكم يكفل حرية الشعب»؛ واستقطب أعضاءه من الموظفين والمعلمين وخريجي الجامعات من خارج مجلس الأمة. وسيطر على إدارات جمعية المعلمين، وجمعية الخريجين، وانضمت اليه في ما بعد شخصيات بارزة أخرى مثل عبد الله زكريا الأنصاري، وفيصل الحجي، وفيصل المشعان[١٤٦].

---

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١٤٤) جاسم القطامي: ولد في الكويت عام ١٩٢٧، من العناصر القومية، تخرج في كلية الشرطة في مصر عام ١٩٥٢، وعُيِّنَ مديراً عاماً للشرطة في الكويت عام ١٩٥٦. وهو أول ضابط شرطة كويتي، وصل إلى رتبة مقدم، ثم عُيِّنَ وكيلاً لوزارة الخارجية بدرجة سفير عام ١٩٦٢، وانتخب عضواً في مجلس الأمة، ثم استقال من الخارجية، ومن المجلس عام ١٩٦٦، وتفرغ للعمل في الأندية والتجمعات القومية والليبرالية، ويمثل أحد أبرز وجوه العمل الوطني والقومي في الكويت. انظر: الزيد، **أدباء الكويت في قرنين**، ج ٣، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(١٤٥) التميمي، المصدر نفسه، ص١٦٠.

(١٤٦) **وثائق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت** (بغداد: [الحزب]، ١٩٧٩)، ص ٤.

١٢ ـ جبهة التحرير العربية السعودية

وهي تجمع من المثقفين والأكاديميين وضباط الجيش في سلاح القوة الجوية في المنطقة الشرقية والحجاز في العربية السعودية، جمعتهم الرغبة في إقامة الحكم على أساس الشورى، وإلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهوري، وتحرير البلاد من الوجود الأمريكي، وإلغاء القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران، وإنهاء بذخ الأمراء وإسرافهم، وإجراء الإصلاحات في الإدارة والحكم. وبذلك آمنوا بالليبرالية والديمقراطية الطريق الوحيد لتخليص البلاد من الحكم التقليدي، والهيمنة الأجنبية[(١٤٧)].

وهكذا جاءت تجربة التنظيمات الفكرية في الخليج العربي أكثر اتساعاً ونضجاً في الكويت بحكم نمو الوعي السياسي والثقافي في المجتمع من جهة، ووجود قدر من الديمقراطية وفرته السلطة للنخب الاجتماعية، والقوى السياسية لممارسة نشاطاتها، والتعبير عن أفكارها وآرائها في قضايا تخص المجتمع والدولة والثروة النفطية، من جهة أخرى.

ومن جانب آخر مثلت هذه التنظيمات طموحات وتطلعات النخب الاجتماعية من كبار التجار والمثقفين، مع مشاركة محدودة من العمال والطلاب. وكان أكثرها امتداداً لتنظيمات وحركات فكرية وسياسية ظهرت على الساحة العربية، فتأثرت بها في نجاحاتها وإخفاقاتها، فضلاً عن عدم رغبة هذه التنظيمات في الصراع مع السلطة. وقد فضلت العمل السري تجنباً لذلك، مما حد من نشاطاتها، وحركاتها في الداخل، وأضعف روابطها مع فئات الشعب الأخرى. واقتصرت برامجها وطروحاتها على قضايا محدودة وخاصة لم تعبر بشكل واقعي عن هموم الفئات المحرومة والفقيرة أو تطلعاتها.

رابعاً: التجربة البرلمانية ومجالس الشورى

أخذت بعض أقطار الخليج العربي في الستينيات (الكويت بخاصة) تعيد مواقفها تجاه المشاركة السياسية، والحياة البرلمانية والديمقراطية بعد أن سادت نظم الحكم المستندة إلى السلطة القبلية المطلقة، في محاولة للتحول نحو السلطة شبه الدستورية. ودفعها إلى ذلك ظهور النخب السياسية والاجتماعية وفي مقدمتها النخبة المثقفة ورغبتها في المشاركة السياسية في الحكم، ونمو الوضع الاقتصادي، وما صاحبه من تغيير اجتماعي والرغبة في التخفيف من الضغوط الداخلية والخارجية على السلطة في

(١٤٧) Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration* (London: Croom Helm, 1988), pp. 115-116.

هذا المجال، فعملت بعض الأنظمة الحاكمة على تقديم التنازلات لتحقيق التوازن بين التطلعات الداخلية والضغوط الخارجية[١٤٨]. وقد أخذت المشاركة الشعبية في الحياة السياسية طريقها في الكويت من خلال مجلس الأمة عام ١٩٦٣، ومجلس الشورى في قطر عام ١٩٦٤ (على الرغم من عدم استمراره)، والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١[١٤٩].

ويفسر ميكائيل هدسون ظاهرة غياب المشاركة السياسية في الحكم، والحياة البرلمانية في أقطار الخليج العربي بتأخر هذه الأقطار في إقامة أنظمة الحكم الحديثة، وبقائها إلى وقت قريب أنظمة قبلية. فهي لم تنل الاستقلال إلا في مطلع السبعينيات، عدا السعودية (١٩٣٢)، والكويت (١٩٦١) اللتين بدأتا تصدير نفطهما أواخر الأربعينيات، وأصبحت لهما تجربة عميقة في التحديث والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، في حين تأخرت بقية الأقطار عن مسيرة التنمية والتحديث، وبدأت تواجه معارضة النخب الاجتماعية التي طالبت بالإصلاح والديمقراطية والشورى. فواجهت أنظمة الحكم أزمة الشرعية، والاستمرار بالحكم القبلي، في الوقت الذي حدثت فيه تحولات جذرية في مجتمعات الجوار العربي الآسيوي (العراق وبلاد الشام)، وفي حين بقيت الأسر الحاكمة تمسك بقوة بآليات تناقل السلطة داخل الأسرة الواحدة، ورفضت فكرة تداول السلطة بشكل تام. بحيث تصاعدت مطالب النخب الاجتماعية بالمشاركة السياسية، وإشاعة الديمقراطية، والحياة البرلمانية، وحرية وسائل التعبير عن الرأي في المجتمع[١٥٠].

١ ـ التجربة البرلمانية في الكويت (١٩٦٣ ـ ١٩٧١)

أدت أحداث الحركة الإصلاحية عام ١٩٣٨ في الكويت، ونشوء عدد من التنظيمات ذات التوجه الليبرالي في الخمسينيات إلى إدراك السلطة ضرورة تحقيق قدر من المشاركة الشعبية في الحكم، فأجرت انتخابات لمجالس المعارف والبلدية والأوقاف، ولكنها اصطدمت بها بعد وقت قصير حينما طالبتها هذه المجالس بتوسيع صلاحياتها، والإشراف على الإدارة الحكومية. ولذلك فشلت هذه المجالس في تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية في الحكم[١٥١].

---

(١٤٨) الرميحي، الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(١٤٩) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٤٨.

(١٥٠) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 190-192.

(١٥١) النفيسي، الكويت: الرأي الآخر، ص ٢١١.

واستمرت مطالب النخب الاجتماعية في الإفساح في المجال أمامها للمشاركة في إدارة الحكم، وإقامة الحياة الدستورية والبرلمانية، ودفع ذلك السلطة إلى الإعلان عن تشكيل اللجنة التنفيذية العليا في التاسع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٤، جهازاً حكومياً يقع على عاتقه إجراء الإصلاحات العامة في الدولة، على أن يعوض من فكرة إنشاء برلمان أو مجلس شورى أو إجراء انتخابات. وأدى ذلك إلى توجيه انتقادات ضد السلطة في الديوانيات والأندية والجمعيات، وإصرار النخب الاجتماعية على إجراء الانتخابات الحرة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وإقامة نظام إداري حديث، وتنفيذ الخدمات المدنية، وتقليص سلطات رؤساء الدوائر الحكومية[١٥٢].

وقد مرت الكويت في مطلع الستينيات بأحداث ومتغيرات جديدة بعد أن حصلت على الاستقلال في التاسع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٦١. فقد اشتعلت أزمة إقليمية هددت كيان الكويت ووحدتها، دولةً وأسرةً حاكمةً، عندما أعلن عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) رئيس الوزراء العراقي مطالبته بضم الكويت إلى العراق، وفسحت هذه الأزمة المجال أمام النخب الاجتماعية لتجديد مطالبها بإجراء الإصلاحات الدستورية، وإقامة البرلمان، فرضخت السلطة لهذه المطالب في خضم الأزمة مع العراق[١٥٣]. ويعتقد جاسم القطامي بأن «المد الناصري، ورفض المجتمع الدولي قبول الكويت وهي تدار بنظام قبلي متخلف، أديا إلى أن يوافق النظام على وضع دستور، وإقامة الحياة النيابية»[١٥٤]. وقد أصدر الشيخ عبد الله السالم الصباح مرسوماً أميرياً في السادس والعشرين من آب/ أغسطس ١٩٦١ نص على تشكيل هيئة تنظيم إصدار الدستور، ووضع قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي (البرلمان)، وإجراء الإصلاحات الدستورية[١٥٥].

وقد دفعت ظروف داخلية وخارجية الحكومة للاستجابة لمطالب الليبراليين، ومن أهمها، اتهام العراق (في ظل أزمة ١٩٦١) الحكومة الكويتية بأنها «أوتوقراطية» لا تمنح الرأي العام دوره في الحياة السياسية. لذلك سعت الحكومة للرد على هذا الاتهام عن

---

(١٥٢) الجاسم، «العلاقات الكويتية ـ البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤،» ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(١٥٣) مارثا دوكاس، **أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ٦٤.

(١٥٤) انظر: مداخلة جاسم القطامي ضمن المناقشات التي جرت على بحث: يحيى الجمل، «أنظمة الحكم في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٩٨.

(١٥٥) Kamal Osman Salih, «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986,» *Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 1 (January 1991), pp. 51-57.

طريق تبني مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم، هذا فضلاً عن رغبة الشيخ عبد الله السالم في تجنب المواجهة مع النخب الاجتماعية، وفي توثيق علاقات التفاهم مع المثقفين الليبراليين الذين يتمتعون برصيد شعبي، ونفوذ اجتماعي مثل الدكتور أحمد الخطيب، وجاسم القطامي، وسامي المنيس، وعبد الله النيباري، وضمان استقرار الأوضاع في إطار التجربة البرلمانية الجديدة في البلاد(١٥٦).

وكان لحماسة فئة التجار للإصلاح السياسي دورها المؤثر في دعم مطالب النخب الاجتماعية التي آمنت بالليبرالية والديمقراطية، في الوقت الذي أدركت فيه السلطة ضرورة مشاركة التجار في إدارة الدولة لكسب ولائهم، مقابل الوعد بتطوير نظام المشاركة في الحكم، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل كيان الدولة، وخوفاً من تفتيت هذه الوحدة على أساس القبليات والطائفيات والطبقيات(١٥٧).

وتحولت الكويت من الحكم الفردي إلى دولة المؤسسات، وتشكيل الوزارات، وإنشاء مجلس الأمة (البرلمان)، وإجراء الانتخابات، وإصدار الدستور، ومساهمة النخب الاجتماعية من المثقفين والتجار في التجربة البرلمانية الرائدة في أقطار الخليج العربي(١٥٨).

فصدر قانون انتخاب المجلس التأسيسي ذو الرقم (٢٥) لسنة ١٩٦١، ودستور البلاد عام ١٩٦٢، وجرت أول انتخابات برلمانية في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣(١٥٩)، وعقد المجلس أولى جلساته في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، وانتخب عبد العزيز حمد الصقر رئيساً له، وضم المجلس في عضويته العديد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية البارزة في الكويت(١٦٠).

وتباينت مواقف بعض المثقفين الليبراليين من ولادة المجلس، ودوره في المجتمع والدولة. فيعتقد سامي المنيس بأن نشأة المجلس لم تأتِ فجأة بل تفاعلت فيها مختلف القوى الطليعية منذ الثلاثينيات للوصول إلى الشكل الدستوري، والانتقال من المرحلة القبلية الى عصر الدولة الحديثة، ومن حكم الفرد المطلق إلى حكم المؤسسات التي

---

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٦٠.

(١٥٧) غسان سلامة، «الديمقراطية كأداة للسلام المدني،» ورقة قدمت إلى: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني انريكو ماتيي»**، إعداد غسان سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٢٢.

(١٥٨) Baz, «Political Elite and Political Development in Kuwait,» pp. 20-22.

(١٥٩) Kamal Osman Salih, «Kuwait's Parliamentary Elections: An Appraisal,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 16, no. 2 (Winter 1995), pp. 185-195.

(١٦٠) الكويت (١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

تستوعب النخب الاجتماعية الجديدة[161].

ورأى أحمد الخطيب منذ الخمسينيات أن تجري الانتخابات بحرية، وأن تكون عامة يشترك فيها الجميع ممن بلغوا السن القانونية، ومشاركة الشباب في المجلس للاستفادة من قابلياتهم وكفاءاتهم، والتحرر من المصالح الشخصية والنفعية، وأن لا يتحول المجلس إلى مجلس منافع[162].

ولم تخل الدورة الأولى للمجلس من خلافات بين بعض القوى الاجتماعية والسياسية والحكومية، حيث قدم اثنا عشر عضواً (غالبيتهم من القوميين العرب) وثيقة موقعة إلى الحكومة في التاسع من نيسان/أبريل ١٩٦٤ تضمنت مسألتين مهمتين بشأن إعادة النظر في السياسة الخارجية للكويت: **الأولى** مسألة التعاون العسكري مع بريطانيا، والثانية مسألة انضمام العرب إلى الصراع بين القطبين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في إطار الحرب الباردة، فردت الحكومة بأنها قررت الدخول فوراً في مباحثات مع بريطانيا لإيجاد نظام يكفل إلغاء المعاهدة البريطانية ـ الكويتية لعام ١٩٦١، في حين طلبت من سوريا والعراق ومصر البدء بإجراء مباحثات مع الكويت بهدف إقامة دولة عربية فدرالية. وقد نجح الأعضاء من القوميين العرب بكسب أكثر الأصوات في إصدار قرار عن المجلس يدين الانتهاكات الفرنسية في الجزائر، والطلب من الحكومة الكويتية إرسال مساعدة عاجلة للشعب الجزائري، ومساعدته على التخلص من القيود العسكرية الفرنسية[163]، مما يشير إلى نشاط حركة القوميين العرب داخل المجلس على الرغم من قلة عدد أعضائها، لكونها استطاعت كسب تأييد التجار، والمثقفين الليبراليين إلى جانبها في صراعها مع الحكومة.

وتجددت الأزمة ثانية بين المجلس والحكومة عندما أبدى عدد من أعضاء المجلس في السادس من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ معارضتهم للتشكيل الوزاري الذي أعلنته الحكومة، ولكن الحكومة أجبرت أعضاء المجلس على قبول أداء اليمين الدستورية للوزراء، والدفاع عن برنامج الوزارة الجديدة أمامه. وقاطع الأعضاء المعارضون أعمال المجلس، ثم تعطلت جلساته بشكل كامل، واستقال رئيسه عبد العزيز حمد الصقر في الثالث من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥[164].

وعلى الرغم من ضآلة المعارضة في المجلس على وجه العموم، وكانت

---

(١٦١) سامي المنيس، **الطليعة في معركة الديمقراطية** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٤)، ص ١١.

(١٦٢) **الإيمان**، السنة ١، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٥٣)، ص ٦.

(١٦٣) Landau, *Man, State, and Society in the Contemporary Middle East*, pp. 82-83.

(١٦٤) الوثائق العربية [و.ع.] عام ١٩٦٥، استقالة عبد العزيز حمد الصقر رئيس مجلس الأمة الكويتي، وثيقة رقم (٢)، ٣/١/١٩٦٥، ص ١.

الديمقراطية والانفتاح في المجتمع من خلال الديوانيات والأندية والجمعيات، ثم المجلس، قد سمحت للنخب الاجتماعية والقوى السياسية، باتخاذ مواقف معارضة من الحكومة. ونشرت الصحافة المحلية المناقشات التي دارت في المجلس، والاعتراضات التي قدمها الأعضاء على السياسية الخارجية، ودعوة القوى القومية إلى توثيق علاقات الكويت بالأقطار العربية.

وتفجرت الأزمة أيضاً بعد الخطاب الأميري أمام مجلس الأمة في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، ولهجته الشديدة تجاه المجلس، بعد أن أعلن الشيخ عبد الله السالم إلغاء الحكومة لجميع تعهداتها التي قطعتها للمجلس بشأن ضمان الحريات العامة، وإعادة النظر في السياسة الخارجية مع بريطانيا والأقطار العربية. ووصفت قوى المعارضة في المجلس الخطاب بأنه للاستهلاك المحلي، وأثارت بعض القضايا، منها: مقارنة دعم الحكومة للصحافة بالحال في الأنظمة الغربية، وتوثيق العلاقات بين الكويت والأنظمة الجمهورية في الوطن العربي، وادعاء الحكومة أن الصين الشعبية دولة شيوعية لا يمكن التعاون معها، وقضايا أخرى داخلية مثل الدفاع والتسلح والتجنيد الإجباري، وفتحت بذلك قضايا جديدة كان غير مسموح بها من السلطة[١٦٥].

وعارض المجلس المصادقة على اتفاقيات النفط مع الشركات الأجنبية بتحريض من الأعضاء القوميين العرب الذين رفضوا البنود غير المالية التي نصت عليها الاتفاقيات، وأيدهم في ذلك أكثر أعضاء المجلس بدعم من الصحافة والرأي العام، مما سبب إحراجاً واضحاً للحكومة، في الوقت الذي هاجمت فيه العربية السعودية المجلس وعدّته دعاية ناصرية في الكويت والخليج العربي. فقررت الحكومة اتخاذ موقف حازم للسيطرة على الأوضاع، وبدأت حملة لتقييد نشاط الأندية والجمعيات ومنعها من التدخل في السياسة، وإصدار قانون يجيز للحكومة تعطيل الصحف لمدة تزيد على سنة، وإلغاء ترخيص الصحف، واعتقال عدد من الوافدين العرب بتهمة التحريض على الاضطرابات، وعدم الاستقرار في البلاد[١٦٦].

وأعلن الأعضاء من القوميين العرب احتجاجهم على قوانين الحكومة المقيدة للحريات العامة، وقدموا استقالاتهم[١٦٧] في السابع من كانون الأول/ديسمبر،

---

(١٦٥) Landau, Ibid., p. 83.

(١٦٦) Abdo I. Baaklini, «Legislatures in the Gulf Area: The Experience of Kuwait, 1961-1976,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (August 1982), pp. 359-374.

(١٦٧) الأعضاء المستقيلون هم: أحمد الخطيب، ويعقوب يوسف الحميضي، وراشد صالح التوحيد، وعلي عبد الرحمن العمر، وسليمان خالد المطوع، وعبد الرزاق خالد الزيد، وسامي المنيس، وجاسم القطامي.

وعللوا ذلك بعدم تمكنهم من إقرار هذه القوانين[١٦٨]. وساندهم في هذا الموقف جابر العلي وزير الإرشاد الذي قدم استقالته من المجلس تضامناً معهم، نظراً للعلاقات الوطيدة التي تربطه بالقوميين العرب، وتأييده لتوجهاتهم الوطنية والقومية[١٦٩].

جرت انتخابات مجلس الأمة في دورته الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، وافتتح في السابع من شباط/فبراير ١٩٦٧، وانتخب أحمد السرحان[١٧٠] رئيساً له. ونجحت الحكومة بإبعاد القوى المعارضة الذين لم يحرزوا سوى أربعة مقاعد من أصل خمسين من مقاعد المجلس، وتعرضت الحكومة إلى انتقادات شديدة، واتهمت بتزوير الانتخابات، وطعن فيها ثمانية وعشرون مرشحاً[١٧١]، وأيدتهم تنظيمات أخرى، مثل: رابطة محامي الكويت، ورابطة الصحافة، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، ورابطة الخريجين، ورابطة الخريجات، والمجلس التنفيذي لاتحاد العمال والمستخدمين الحكوميين. إلا أن ذلك لم يُجدِ نفعاً بعد أن تمكنت الحكومة في ظل غياب المعارضة من أن تدفع المجلس للتصديق على اتفاقيات العوائد النفطية في الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩٦٧[١٧٢].

وقد أثرت مقاطعة قوى المعارضة الليبرالية في تدني الممارسة الديمقراطية، وانتكاس العمل البرلماني، وخيبة أمل لدى النخب الاجتماعية خلال دورة المجلس

---

(١٦٨) **الطليعة** (٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥)، ص ٦.

(١٦٩) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي** (بيروت: نشر سجل العرب، ١٩٦٦)، ص ٧٤.

(١٧٠) أحمد السرحان: من الشخصيات المثقفة الكويتية، كان أحد أعضاء المجلس التشريعي ١٩٣٨، ثم الكتلة الوطنية، وآمن بضرورة الإصلاح والعمل الوطني والقومي، ثم انتسب إلى النادي الثقافي القومي، وعمل على إحياء الوعي القومي بين الشباب، وشارك في التجربة البرلمانية في مجلس الأمة وانتخب رئيساً له في دورته الثانية عام ١٩٦٧، وهو من الشخصيات ذات الاتجاه الليبرالي القومي في الكويت. انظر: السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج ١، ص ٥٧.

(١٧١) نشر هؤلاء المعارضون بياناً شديد اللهجة ضد الحكومة في جريدة **الأخبار** الكويتية في الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، ومثلوا النخبة الفكرية والسياسية في تلك المرحلة وهم: عبد العزيز حمد الصقر، وراشد الفرحان، وعبد الرزاق خالد الزيد، وأحمد الخطيب، وسامي المنيس، وعبد الله النيباري، ومحمد الخرافي، وعلي العمر، ومحمد العدساني، وبدر المضف، وأحمد السعدون، وحمد البحر، وعبد المحسن الزبن، وحمد المطيري، وحمود المنصف، ومساعد الصالح، وفجمان المطيري، ويوسف إبراهيم الغانم، وراشد التوحيد، وعبد الله النبوان، وعبد اللطيف الفلاح، وجاسم القطامي، وعلي الدبوس، وعبد الله زكريا الأنصاري، وبدر بو قماز، ومحمد الرشيد، وعبد العزيز الفليج، وعبد الله طه العلي، وسليمان المطوع، وصالح الدفتري. انظر: النجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**، ص ١٥٣، والابراهيم، **الكويت: دراسة سياسية**، ص ١٥٣.

(١٧٢) **الطليعة** (٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ٨.

الثانية التي امتدت حتى الثلاثين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠.

وجرت انتخابات المجلس في دورته الثالثة في الثالث والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ في جو من التذمر والسخط الشعبي نتيجة لتزوير الانتخابات السابقة. وعلى الرغم من ذلك شارك القوميون العرب في الانتخابات وحصلوا على أربعة مقاعد يتزعمهم أحمد الخطيب، وافتتح المجلس في دورته الجديدة الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥ - ١٩٧٧)، وانتخب خالد صالح الغنيم رئيساً له[١٧٣].

وهكذا أشارت حصيلة التجربة البرلمانية في الكويت إلى إسهام القوى الاجتماعية والسياسية في العمل الديمقراطي الليبرالي بمختلف تياراتها الفكرية، مما أكسبها نضجاً فكرياً وسياسياً.

ومما يلفت الانتباه في انتخابات مجلس الأمة، تغيير التحالفات بين القوى الاجتماعية تبعاً لمصالحها، فظهور زعماء القبائل في المعارك الانتخابية لكي يقفوا ضد المثقفين والتجار ورجال الأعمال نظراً لتحالفات أولئك الزعماء مع الأسرة الحاكمة، وهذا ما دفع ميكائيل هدسون إلى وصف الإصلاحات الدستورية في السبعينيات بأنها «ديمقراطية قبلية». وإلى جانب ذلك يحاول التجار أصحاب النفوذ الاقتصادي التطلع نحو مشاركة أكبر لهم في صنع القرار، وعدم التدخل في القضايا السياسية، تجنباً لإثارة المشكلات مع الحكومة، وللحفاظ على علاقات متوازنة مع الأسرة الحاكمة لضمان مصالحهم الاقتصادية.

أما المثقفون الليبراليون، وفي طليعتهم أعضاء حركة القوميين العرب أصحاب الاتجاه القومي، فقد اهتموا بقضية تغيير السياسة الخارجية للكويت، وتعزيز علاقاتها بالأقطار العربية، واتخاذ موقف حازم من بريطانيا، وإجراء إصلاحات دستورية، وتوجيه الانتقادات للحكومة لتقييدها الحريات العامة، والتشكيك بنزاهة الانتخابات، ونقد شرعية الحكم في ظل النظام الفردي القبلي[١٧٤].

لقد احتل البدو، ومن ضمنهم زعماء القبائل، أغلب مقاعد مجلس الأمة عبر دوراته الأربع الأولى، لأنهم ارتبطوا بعلاقات تحالف مع الأسرة الحاكمة، سواء أكان بالنسب أم بالمصاهرة والمصالح، وهذا ما يفسر حقيقة الانتقادات التي توجهها قوى المعارضة للحكومة بشأن الانتخابات، مما أحدث أكثر من أزمة بين الحكومة والمجلس طوال السنوات الماضية.

---

(١٧٣) للاستفادة من ذلك، انظر: عبد الرضا أسيري وكمال المنوفي، «الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت: تحليل سياسي،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ١ (ربيع ١٩٨٦)، ص ٩٧ - ٩٨.

(١٧٤) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy*, pp. 186-187.

وقد أثر العامل القبلي، من دون شك، في مسيرة التجربة البرلمانية في الكويت، سواء أكان في الانتخابات عندما تتجمع القبائل الكبيرة في منطقة صغيرة وتبرز كتلة انتخابية، وأداة ضاغطة في المجلس أمام الحكومة، فتحول الولاء القبلي بديلاً من الولاء للدولة الحديثة[١٧٥]، أم عبر تأثير القبائل في العمل الديمقراطي بعد أن أصبحت أداة بيد السلطة، فاستطاعت هذه الأخيرة من خلالها تفتيت المشاركة الشعبية، وتقليل الضغوط على القرار السياسي، ومساعدة الحكومة على المجلس باستخدام القبائل لتطويق القوى المعارضة الليبرالية من خلال تحكّمها بالأصوات الانتخابية، وحجم المعارضة في المجلس وفاعليتها، وطبيعة هوية المجلس[١٧٦]. وقد ظهر ذلك بوضوح في العقود الثلاثة المنصرمة.

ولم تحظ التشكيلات الوزارية بنصيب كبير في مجلس الأمة مقارنة بالأسرة الحاكمة على سبيل المثال، ولا سيما أن المجلس يمثل أكثر القوى الاجتماعية والسياسية في الكويت، مما يؤكد فرض الأسرة الحاكمة نفوذها على المجلس وعدم الإفساح في المجال لقوى اجتماعية وسياسية أخرى للمشاركة في العمل البرلماني على قاعدة التعددية، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، وحرية الرأي، كما يشير إلى ذلك الجدول التالي:

نصيب أعضاء مجلس الأمة في تشكيلة الوزارات في الكويت (١٩٦٢ - ١٩٧١)

التشكيلات/ الوزارات	كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢	كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤	كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥	شباط/ فبراير ١٩٦٧	شباط/ فبراير ١٩٧١
الأسرة الحاكمة	١٢	١١	٥	٥	٥	٥	٣
رجال الأعمال	٣	٤	٦	٤	٤	٤	٥
أعضاء آخرون	—	١	٤	٥	٥	٦	٦
المجموع	١٥	١٦	١٥	١٤	١٤	١٥	١٤
نصيب أعضاء مجلس الأمة	—	١	٣	٤	٣	٣	٣

المصـــــــادر: Abdo I. Baaklini, «Legislatures in the Gulf Area: The Experience of Kuwait, 1961 - 1976,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 3 (August 1982), p. 367, and Kamal Osman Salih, «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750 - 1986,» *Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 1 (January 1991), p. 56.

---

(١٧٥) الطباطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها، ص ١٤٤ - ١٦٠.

(١٧٦) النفيسي، الكويت: الرأي الآخر، ص ٧٤.

وظهرت آراء مختلفة في محاولة تقويم التجربة البرلمانية، والممارسة الديمقراطية في الكويت، فيرى خلدون حسن النقيب أن أزمة الديمقراطية تعود إلى عدم اقتناع الأسرة الحاكمة بالدستور والديمقراطية، الأمر الذي جعل الأزمة الدستورية قائمة ومستمرة[١٧٧]. أما أحمد الخطيب فيؤكد أن القوى المعارضة تتفق على أن الحل في احترام دستور ١٩٦٢، والعمل بموجبه، لأنه صدر بعد انتخابات شعبية نزيهة، وأن التجربة الديمقراطية استقطبت النخب الاجتماعية والسياسية لضمان مصالحها الشخصية في أكثر الأحيان، ولذلك يتم احتواؤهم بالمناصب والامتيازات والنفوذ[١٧٨].

ويصف عبد الله النيباري، من وجهة نظر سلبية إلى حد ما، التجربة الكويتية بقوله:

«مجلس الأمة الكويتي أقرب ما يكون إلى منبر للمعارضة والانتقاد، ورفع الصوت، أكثر منه إطاراً للمساهمة في صنع القرار السياسي، وتوجيه السياسيات العامة . . . وأهم المكاسب التي حققها المجلس كانت الاعتراض على مشاريع تقدمت بها الحكومة مثل اتفاقية تطبيق العوائد النفطية لعام ١٩٦٤»[١٧٩].

ويعلّق سعد الدين ابراهيم على التجربة الكويتية بأنها ديمقراطية ليبرالية ارتبطت بمحاكاة الغرب، وتميزت من أقطار الخليج العربي الأخرى، ولذلك أطلق عليها وصف «ديمقراطية اللحظة الليبرالية»[١٨٠].

أما غسان سلامة فيعتقد بأن الأسر التجارية مارست الضغوط على الأسرة الحاكمة لتطبيق الحكم الدستوري الديمقراطي، وإجراء الانتخابات الحرة، وتحولت بعد ذلك إلى مطالب للرأي العام، وهذا ما دفعها إلى إيقاف العمل بالدستور، وحل المجلس أكثر من مرة، وتعيين النواب بدلاً من انتخابهم، والاحتفاظ بالمناصب العليا في الدولة[١٨١].

وترى ثناء فؤاد عبد الله أن المآخذ على التجربة الكويتية تتمثل في أن الدستور منح الأسرة الحاكمة امتيازات كبيرة، وأعطاها القانون مكانة متميزة في مجلس الأمة،

---

(١٧٧) النقيب، «محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية،» ص ٣٤.

(١٧٨) انظر: **الطليعة**: (١١ آذار/مارس ١٩٨١)، ص ٩، و(٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ٩٥.

(١٧٩) انظر تعقيب عبد الله النيباري على بحث: الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٦٨.

(١٨٠) ابراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

(١٨١) سلامة، «الديمقراطية كأداة للسلام المدني،» ص ١٢٧.

في الوقت الذي ترفض فيه تداول السلطة بين الكتل البرلمانية في ضوء حصولها على أكثر المقاعد في المجلس[١٨٢].

ويخلص عبد الله النفيسي إلى أن التجربة البرلمانية، على الرغم من الانتقادات التي توجه إليها، عززت من قوة التيار الليبرالي في الكويت والخليج العربي، ومن محاولات تطبيق الديمقراطية خلال تجارب السنوات الماضية[١٨٣].

ويصف ميكائيل هدسون الكويت بأنها محطة للحياة البرلمانية في الخليج العربي على الرغم من أنها أوقفتها أكثر من مرة، ولكنها «ديمقراطية قبلية» تسعى الأسرة الحاكمة عبرها للاحتفاظ بقوتها ونفوذها من خلال حق الانتخاب، في ظل وجود عناصر تهديد شرعية الحكم، وانتقادات القوى الليبرالية، وبذلك تحولت إلى نسيج جديد من الديمقراطية هي «ديمقراطية الصحراء» والبرلمان هو «شورى مجلس القبيلة»[١٨٤].

ويبدو أن حالة التوليف في الديمقراطية على النمط الليبرالي الغربي لم تنجح في الواقع العربي، لأن هنالك اختلافات بين العرب والغرب في الموروث الحضاري، والخصوصية الوطنية، والتركيبة الاجتماعية، والانتماءات الدينية، وهذا ما جعل مسألة نقل تجارب البيئة الغربية ومحاولة تطبيقها في الواقع العربي عملية غير ناجحة، أصابت التجربة العربية بالتشويه، وعدم التوافق، ومثال على ذلك التجربة البرلمانية في الكويت[١٨٥].

وهكذا يتفق الجميع على أن التجربة الكويتية جسدت حقيقة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي عموماً، سواء أكان في سوء فهم الديمقراطية وتطبيقها، أم في الاختلاف بين القوى الاجتماعية والسياسية، والعلاقة بين السلطة والشعب، وطبيعة البيئة السياسية، وصعوبة التطبيق الليبرالي الغربي في إطار المناخ الكويتي القبلي، والعربي الإسلامي[١٨٦].

---

(١٨٢) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٧.

(١٨٣) النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر**، ص ٧٤.

(١٨٤) انظر: Michael C. Hudson, «Obstacles to Democratization in the Middle East,» *Contention*, vol. 5, no. 2 (Winter 1995), pp. 83-84.

(١٨٥) نتفق بالرأي مع: ميتكيس، «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق،» ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٨٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: خلدون حسن النقيب، **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت** (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٦).

٢ ـ مجالس الشورى

عرفت أقطار الخليج العربي ظهور مجالس الشورى التي اقتصرت وظائفها على تقديم النصح والمشورة للسلطة في بعض الشؤون الداخلية، مما جعلها غير قادرة على المشاركة بشكل حقيقي في إدارة الدولة، لأنها لم تمتلك السلطات التشريعية ولا حق نقض قرارات الحكومة ومعارضتها، لما فيه مصلحة الشعب، ولم تعبر عن مظاهر التمثيل الشعبي أو البرلماني[١٨٧].

ظهرت تجربة مبكرة في عهد الملك عبد العزيز آل سعود في العربية السعودية في إنشائه المجلس الأهلي عام ١٩٢٦، بعد دخوله الحجاز في محاولة منه لفرض سياسة التهدئة مع القوى المعارضة نتيجة قيامه بضم الحجاز إلى أراضيه[١٨٨]، ورغبته في كسب تأييد العلماء والتجار إلى جانبه، فطلب من السكان المشاركة في إدارة الحجاز عن طريق اختيار ممثلين عنهم لتشكيل المجلس الأهلي الذي أناط به مسؤولية إدارة الإقليم، والنظر في مصالح السكان على أن يعود في قراراته النهائية إلى الملك نفسه[١٨٩].

وأصدر بعد ذلك وثيقة التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية، وهي بمثابة دستور للحجاز، أعلن فيه أن «الحجاز دولة ملكية إسلامية مستقلة في داخليتها وخارجيتها»، وأن «إدارة المملكة بيد ابن سعود مقيدة بأحكام الشرع»[١٩٠]. وأنشأ أيضاً مجلس الشورى الذي ضم نائب الملك في الحجاز فيصل بن عبد العزيز، وستة من أبناء الحجاز يعينهم الملك من أصل ثمانية عشر عضواً يمثلون عدد أعضاء المجلس، وله الحق في حل المجلس، وتغيير أعضائه. وقد تم اختيار فيصل رئيساً للمجلس، وحقق بعض الأعمال في البلدية، والصحة، والأمن، والأوقاف، والتعليم الديني، والتجارة[١٩١].

---

(١٨٧) **الشرق الأدنى (القاهرة)**، السنة ٢، العدد ٢٤ (أيار/مايو ١٩٢٨)، ص ٨ ـ ٩.

(١٨٨) محمد عبد الجواد، **التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥)، ص ٩٤ ـ ٩٦، ومحمد توفيق صادق، **تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية** (الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٩٦٥)، ص ٢٨.

(١٨٩) فاسيليف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٣٥٦.

(١٩٠) ك. س. تويتشل، **المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية**، ترجمة شكيب الأموي (القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٥)، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(١٩١) أحمد حسن أحمد دحلان، **دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**، ط ٢ (جدة: دار الشروق، ١٩٨٤)، ص ١٢٦.

وشهدت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ظهور النفط بكميات كبيرة في البلاد، والعوائد المالية وما صاحبها من تغيير اجتماعي، وتطور اقتصادي، وبروز النخب الاجتماعية، والقوى السياسية، وتزايد المطالبة بإقامة مؤسسات المجتمع المدني، ومنح فرص أوسع للمشاركة السياسية[١٩٢]، في الوقت الذي تصاعدت فيه التحديات الخارجية ممثلة بنمو التيار القومي، والمطالبة الداخلية بتغيير النظم الملكية، ومواجهة الاستعمار والإمبريالية، فأدركت الأسرة الحاكمة في العربية السعودية ضرورة إجراء الإصلاحات الدستورية لمواجهة الضغوط الداخلية والخارجية[١٩٣].

ولكن وفاة الملك عبد العزيز آل سعود، وتولي نجله الملك سعود الحكم أعاد المواجهة من جديد مع القوى الليبرالية التي طالبت بشدة بإدخال الإصلاحات في الحكم، ومقاومة سياسة الشركات الأجنبية، وفسح المجال أمام المشاركة الشعبية، وإطلاق الحريات العامة في البلاد[١٩٤].

وحمل وفد من أهالي الطائف في أواخر عام ١٩٥٣ وثيقة موقعة من ستة عشر ألف شخص سلمت إلى الملك سعود بن عبد العزيز، وتضمنت بعض المطالب وهي:

أ ـ انتخاب مجلس شورى من أبناء الشعب، وإعطاؤه صلاحيات التشريع.

ب ـ تحقيق الاستقلال الكامل للقضاء.

ج ـ إعمام التعليم.

ووعدهم الملك سعود بالنظر في هذه المطالب، ولكن سعود بن جلوي أمير منطقة الطائف حذر الوفد بعد عودته من المناداة بهذه المطالب ثانية[١٩٥].

ولم تقتصر الدعوة إلى الإصلاحات الليبرالية على النخب الاجتماعية فحسب، بل ظهرت في أوساط الأسرة المالكة، ولا سيما الأمراء الأحرار الذين انتقدوا سياسة

---

(١٩٢) Michael C. Hudson, «Response to the Commentators on «Obstacles to Democratization in the Middle East»,» *Contention*, vol. 5, no. 2 (Winter 1995), p. 115.

(١٩٣) Hermana Frederick Elits, «Saudi Arabia: Traditionalism Versus Modernism: A Real Dilemma,» in: Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, NC: Duke University Press, 1988), pp. 58-59.

(١٩٤) توفيق الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية** (لندن: الصفا للنشر، ١٩٨٨)، ص ٣٠٩.

(١٩٥) **صوت الطليعة**، السنة ١، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٧٣)، ص ٢٢.

الملك سعود الداخلية والخارجية، ودعوا إلى إجراء الإصلاحات الدستورية(١٩٦)، كما أشرنا سابقاً.

وقد استثمر فيصل بن عبد العزيز (ولي العهد) هذا الصراع، وأبدى تأييده لإجراء الإصلاحات الدستورية، وتعهد في برنامجه للإصلاح الذي أعلنه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ بتحقيق قدر أوسع من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإقامة الملكية الدستورية، وتحديث البلاد(١٩٧).

ولكن فيصلاً بعد أن تسلم السلطة خلفاً للملك سعود ـ عارض مسألة الإصلاحات، والاتجاه نحو الشورى والديمقراطية، وعدّ الشريعة الإسلامية مصدراً وحيداً لشرعية الحكم، وتبنى الأفكار المحافظة والتقليدية، وألغى وعوده بالإصلاح(١٩٨). وبذلك ظلت مبادىء الإصلاح، والشورى، والحياة البرلمانية، والديمقراطية شبه غائبة عن البلاد. ويبدو أن السلطة نجحت بإضعاف النخب الاجتماعية والسياسية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية والليبرالية عن طريق احتوائها بمنحها المناصب العليا، والامتيازات، والمخصصات المالية، نتيجة لعوائد الثروة النفطية، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي(١٩٩).

كانت البحرين سبّاقة في مجال الدعوة إلى الشورى والإصلاح مقارنةً بأقطار الخليج العربي الأخرى (عدا الكويت والعربية السعودية). فقد تأسس الجهاز الإداري عام ١٩٢٦، ثم المجلس البلدي عام ١٩٢٧، وتصاعدت الحركة الإصلاحية عام ١٩٣٨ التي طالبت بالشورى والمشاركة الشعبية في الإدارة والحكم(٢٠٠). إلا أن

---

(١٩٦) الشيخ، المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(١٩٧) Arthur Goldschmidt (Jr.), *A Concise History of the Middle East*, 2nd ed. rev. and updated (Boulder, CO: Westview Press; Cairo, Egypt: American University in Cairo Press, 1983), p. 205.

(١٩٨) (م. ع. ع.)، ١٩٧٤ ـ ١٩٨١، المملكة العربية السعودية، فيصل بن عبد العزيز، سير وتراجم ٤ س ـ ١/١٩٠١، إصدار الدار العربية للوثائق، بيروت، ١٩٨١.

أعلن عن تشكيل مجلس شورى في العربية السعودية في آذار/مارس ١٩٩٢، وتعيين الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير وزير العدل رئيساً له، وضم ستين عضواً يعينهم الملك جميعاً، على طريقة الإصلاحات الدستورية التي أعلنتها الحكومة. وقد سُمح لشخصيات من خارج الأُسرة المالكة لأول مرة بإبداء الرأي في شؤون الدولة، ولكن بقيت صلاحيات المجلس محصورة بالشورى فحسب. انظر: النهار (بيروت)، ١٨/ ٩/ ١٩٩٢، وأخبار الخليج (البحرين)، ١٢/ ٣/ ١٩٩٣.

(١٩٩) Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century*, pp. 68-70.

(٢٠٠) يوسف محمد عبيدان، «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ٥٦.

اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانشغال المنطقة بأحداثها، أدى إلى توقف المطالبة الشعبية حتى عام ١٩٥٤، حين برزت جهود الهيئة التنفيذية العليا التي أشرنا إليها سابقاً. وأقدمت الحكومة على خطوة جديدة لتلافي المواجهة مع الهيئة التنفيذية، والحيلولة دون تحقيق مطالبها، وذلك بتشكيل مجلسين، أحدهما للصحة، والآخر للتعليم[٢٠١].

وظهرت بوادر أمل في الستينيات نحو التوجه الليبرالي الديمقراطي في البحرين، وأيد الشيخ عيسى بن سلمان (١٩٦١ ـ ١٩٩٩) ضرورة وضع دستور للبلاد من أجل حماية الوحدة الوطنية، والحفاظ على خصوصية المجتمع، وضمان الحريات في التعليم والصحافة والعمل، وإقامة أسس المشاركة الشعبية في الحكم[٢٠٢].

إلا أن أزمة الشورى والديمقراطية والحياة البرلمانية بقيت قائمة في البحرين في السبعينيات، وما بعد ذلك[٢٠٣]. ويبدو أن قلة السكان، وضآلة العوائد النفطية، والتجربة العمالية الصعبة مع الحكومة، وارتفاع نسبة المتعلمين نظراً للتكوين الثقافي العميق للبحرين، قد جعلت مطالب القوى الاجتماعية والسياسية تتجه نحو إقامة التجربة البرلمانية وهدفها التغيير الجذري، وإعادة النظر في هيكل نظام الحكم باتجاه الممارسة الديمقراطية، الأمر الذي دفع الحكومة لمواجهة التجربة البرلمانية الديمقراطية وإجهاضها[٢٠٤].

ولم تظهر في أقطار الخليج العربي الأخرى سوى محاولات محدودة للشورى والديمقراطية، فبقيت قطر بعيدة عن النمو السياسي والثقافي، والإصلاح والتغيير في عهد الشيخ أحمد بن علي (١٩٤٩ ـ ١٩٧١) الذي انشغل بالإنفاق والتبذير من ثروات النفط على شؤونه الخاصة[٢٠٥]. وتنامت مطالب بعض الفئات لإجراء الإصلاحات، بعد أن تأثروا بالتجربة البرلمانية في الكويت، وحاول الشيخ أحمد بن علي التخفيف من حدة هذه المطالب بإعلانه عن تأسيس مجلس استشاري يساعد الدولة على تصريف

---

(٢٠١) النجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، ص ٣٩.

(٢٠٢) Emile A. Nakhleh, «Political Participation and the Constitutional Experiments,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies, 1980), pp. 165-166.

(٢٠٣) للمزيد من التفاصيل عن الأزمة في البحرين، انظر: علاء سالم، «إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ١٥١ ـ ١٥٢، وحافظ الشيخ، «الصراع في البحرين بين القرية الشيعية والإقليم السني،» **قضايا دولية** (إسلام آباد) (١٥ ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ٤ ـ ٥.

(٢٠٤) سلامة، «الديمقراطية كأداة للسلام المدني،» ص ٤.

(٢٠٥) (م. ع. ع.)، قطر، نظام الحكم، قطر قبل الاستقلال، م ـ ١/١١٠١.

شؤونها[٢٠٦]، وأصدر القانون ذا الرقم (٦) في السادس من أيار/مايو ١٩٦٤ الذي نص على إقامة المجلس مسوغاً ذلك بحاجة الدولة إلى المشورة في الحكم، وتوسيع اختصاصاتها. وضم المجلس خمسة عشر عضواً يعينهم الشيخ، في حين تولى هو نفسه رئاسة المجلس، وبات ولي عهده نائباً له. وأنيطت بالمجلس صلاحية مناقشة السياسة العامة للدولة في المجالات كافة، وتقديم التوصيات لإصدار القوانين، ومتابعة اجراءات تنفيذها، ولكن المجلس في الواقع ظل معطلاً[٢٠٧].

وأعلن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (١٩٦٦ ـ)، بعد أن أصبح رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، عن إقامة المجلس الاستشاري الوطني وهدفه «مشاركة أهل البلاد وأعيانها، ومساعدة الحكومة في إدارة شؤون البلاد، وتقرير سياستها»[٢٠٨]. وصدر القانون ذو الرقم (٢) لسنة ١٩٧١ الذي نص على إنشاء المجلس، ويضم خمسين عضواً يختارهم الحاكم «من أعيان البلاد، ومن ذوي الرأي والمكانة فيها، وممن أسدوا للبلاد خدمات مرموقة من مواطني أبو ظبي، ومواطني إمارات الخليج العربية الأصليين»[٢٠٩]، على أن يتبع ذلك إجراء انتخابات عامة في ما بعد، وصلاحياته تشريعية محدودة، لا يملك حق اقتراح المشاريع والقوانين، بل يناقشها بعد أن تحال عليه من مجلس الوزراء[٢١٠]. وبذلك لم يتمتع بصلاحيات كافية ليعبر عن كونه سلطة تشريعية برلمانية بشكل حقيقي، ولا سيما أن الدستور لم ينص على النظام البرلماني، الأمر الذي جعل الممارسة الديمقراطية شبه غائبة عن البلاد[٢١١].

---

(٢٠٦) التميمي، «الكويت: دراسة تجربة المشاركة السياسية،» ص ١٧٩.

(٢٠٧) أحمد زكريا الشلق، «بناء النظام السياسي والإداري في قطر،» في: عادل حسن غنيم [وآخرون]، **التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة** (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٩)، ص ٦٧.

أصدر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني (١٩٩٥ ـ) قراراً في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لإجراء أول انتخابات بلدية في قطر في منتصف عام ١٩٩٧ على طريق المشاركة الشعبية في القرار. انظر: **الأهرام**، ١٦/١/١٩٩٥، و**القبس**، ٢٣/٥/١٩٩٦.

(٢٠٨) (و. ع.) عام ١٩٧١، مبايعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي إلى شعبه حول تعديلات في نظام الحكم في ٤/٧/١٩٧١، وثيقة رقم (٣١١)، ص ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٢٠٩) البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، ص ١٣٣.

(٢١٠) يحيى الجمل، «الدستور وسيلة للتكامل في دولة الإمارات،» ورقة قدمت إلى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٥٩٩ ـ ٦٠٠.

(٢١١) للمزيد عن حالة عمان، انظر: Dale F. Eickleman, «Changing Perceptions of State Authority: Morocco, Egypt and Oman,» in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State*, Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 1 (London; New York: Croom Helm, 1987), pp. 186-187.

وهكذا، فإن التجربة البرلمانية والشورى في أقطار الخليج العربي لم تنبع من اقتناع كامل من أجهزة الحكم بضرورة المشاركة الشعبية في صنع القرار، والإصلاح الدستوري، بل فرضتها ظروف داخلية وخارجية، مما دفع هذه النظم إلى التسليم بمبدأ المشاركة عن طريق التجربة البرلمانية في الكويت في الستينيات، وتبعتها تجارب أخرى محدودة في السبعينيات، ولكنها ظلت تجارب قاصرة عن تحقيق الممارسة الديمقراطية، لغياب العمل البرلماني، والانتخابات الحرة، والدساتير التي تضمن الحقوق والواجبات للمواطن، وتحدد صلاحيات الدولة، وعلاقة المجتمع بالدولة، والراعي بالرعية، وتكوين مؤسسات المجتمع المدني، وتداول السلطة، ودعم مطالب النخب الاجتماعية في إطار وحدة العمل الديمقراطي الحقيقي[٢١٢].

خامساً: القضايا التي طرحها الليبراليون في الخليج العربي

١ ـ الديمقراطية والمشاركة السياسية

ناقش المثقفون والمتعلمون في الخليج العربي قضايا تخص الدستور، والتعددية، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، وغيرها.

ومثّل الدستور إحدى القضايا الحساسة على الساحة الخليجية، لأن أنظمة الحكم لم تقتنع بالدساتير، والحريات، لعدم إيمانها بالمواطنة على أساس الحقوق والواجبات، وبأن المواطنين متساوون أمام القانون بغضّ النظر عن المكانة، والنفوذ، والجنس، والمعتقد[٢١٣]. ولذلك نشأت المطالبة من النخب الاجتماعية والفكرية للتحول من نظام الحكم المطلق (القبلي)، إلى النظام الدستوري (المدني) في ظل الدولة الحديثة[٢١٤].

وقد عبر عن ذلك خالد سليمان العدساني[٢١٥]، في أن الدستور هو استكمال

---

(٢١٢) محمد غانم الرميحي، **الخليج في النصف الثاني من السبعينات**، ص ٨١، و Hudson, «Response to the Commentators on «Obstacles to Democratization in the Middle East»,» p. 156.

(٢١٣) Michael C. Hudson, «Public Opinion, Foreign Policy and the Crisis of Legitimacy in Arab Politics,» *Journal of Arab Affairs*, vol. 5, no. 2 (Fall 1986), pp. 111-120.

(٢١٤) عثمان عبد الملك الصالح، «حقوق الإنسان وضماناتها: دراسة مقارنة في دساتير الخليج والإعلانات العالمية وأصول هذه الحقوق في الإسلام،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ١٨ (نيسان/ابريل ١٩٧٩)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٢١٥) خالد العدساني: أديب ومفكر كويتي، ولد عام ١٩٠٥ وتلقى تعليمه في كلية الإمام الأعظم ببغداد، ثم تولى التدريس في المدرسة المباركية، ثم أصبح سكرتيراً للمجلس التشريعي عام ١٩٣٨، وعضواً في المجلس الأعلى لإدارة شؤون البلد (١٩٥٩ ـ ١٩٦٢)، من أشهر كتاباته **نصف عام من الحكم النيابي في الكويت**. أصبح سفيراً في الأردن عام ١٩٦٢، ثم في مصر عام ١٩٦٣، وليبيا، ثم إيطاليا عام ١٩٦٦، وأخيراً وزيراً للتجارة عام ١٩٧١، ثم عام ١٩٧٨، وقد توفي عام ١٩٨٩. انظر: السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج ٢، ص ٨٩٢.

لمقومات الحكم الديمقراطي، يمنح الحريات السياسية، والشورى، والمساواة والعدالة الاجتماعية، لضمان الاستقرار الداخلي للدولة[٢١٦]. وأكد أحمد الخطيب أن المكاسب الدستورية التي تحققت من دستور الكويت ١٩٦٢ يجب الحفاظ عليها، وتطبيقها على أرض الواقع، باتجاه توسيعها وتعميقها لضمان مشاركة شعبية أوسع في إدارة الشؤون العامة للدولة، وإطلاق الحريات العامة للشعب، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص للجميع[٢١٧].

ومثلت حرية الصحافة القضية الأخرى التي اهتم بها المثقفون الليبراليون لأنها تضمن حق الفرد في التعبير عن آرائه، عن طريق وسائل الاتصال الفكري من صحف ومجلات. ولكنها كانت غائبة إلى حد كبير عن مجتمع الخليج العربي، لأن حرية الصحافة تتحدد وفق إرادة الشيخ، فتعلق الصحف، وتوقف عن الصدور لمجرد أمر من المستشارين والوكلاء السياسيين البريطانيين. وتكررت حالات كثيرة لإيقاف الصحف والمجلات بحجة تناولها قضايا سياسية تمس بالدولة أو بعض الدول الأخرى، أو بتهمة الإخلال بالأمن والآداب العامة، أو تشجيع الأفكار الغريبة المنافية للمجتمع العربي والإسلامي[٢١٨].

وخاضت الصحافة في الكويت والبحرين تجارب طويلة وصعبة مع السلطات التي لم تكن تسمح بإبداء الآراء الجريئة والناقدة في قضايا الحياة البرلمانية، والديمقراطية، والسياسية، ولجأت أكثر من مرة لتعطيل الصحف وإغلاقها[٢١٩].

ونشرت مجلة **الرسالة** الكويتية في الخامس من كانون الثاني/يناير ١٩٦٤ تعقيباً على إحدى جلسات مجلس الأمة قالت فيه «نريد قانوناً يضمن حرية الصحافة، ويكفل حقها في النقد الصريح البناء»[٢٢٠].

وأغلقت الحكومة في آب/أغسطس ١٩٦٦ صحيفتين هما **الرأي العام**، و*Kuwait News* لصاحبهما عبد العزيز المساعيد لانتقادهما الحكومة في بعض القضايا الحساسة[٢٢١]. وكذلك أغلقت الحكومة البحرينية صحيفتي **القافلة** و**الوطن** أكثر من

---

(٢١٦) **الأهرام**، ١٩٦٤/٤/٢٥.

(٢١٧) **الطليعة** (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ١٢.

(٢١٨) نخلة، **الصحافة والمجتمع السياسي في البحرين**، ص ١٢.

(٢١٩) محمد حسن عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج** (الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢.

(٢٢٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢٢١) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي**، ١٩٦٦/١/١ حتى ١٩٦٦/٦/١، ص ٢٣.

مرة للأسباب نفسها، فضلاً عن أن أعدادهما في أغلب الأحيان تكون صفحتها الأولى بيضاء مكتوباً عليها عبارة «حذفه الرقيب».

وكانت مجلة **الطليعة** أكثر تعرضاً للإغلاق والمنع، وعبرت عن موقفها من هذه السياسة في أحد أعدادها الذي جاء فيه:

«لماذا تخشى السلطة تعرية الزيف، وإبراز الحقائق؟ لقد كانت **الطليعة** تحاول بكل جهد وإخلاص تسليط الأضواء على القضايا الحساسة والأساسية في حياتنا: قضية النفط وإمبراطورية شركات النفط، وقضية الدخل وسوء التوزيع، والإجحاف والحرمان الذي تعانيه طبقات العمل وذوي الدخل المحدود من أبناء شعبنا، وقضية سوء الإدارة الحكومية والفساد المستشري فيها والشركات والتمييز بين المواطنين في التوظيف والترقيات، وقضية الشعوبية والهجرة الخطرة التي تهدد عروبة الكويت والخليج، وقضية علاقاتها السياسية بالدول التقدمية العربية، والدول الرجعية والحلف الإسلامي، والاستعمار وحركات التحرر، وما يجب أن نتخذه من مواقف لشعب يعتبر نفسه جزءاً من أمة تسعى للتحرر والتقدم والتوحد...»[٢٢٢].

ولجأت الحكومة بعد ذلك إلى تعطيل مجلة **الطليعة** مدة عام بحجة نشرها مقالات عن الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي، ودعمها قوى المعارضة في مطالبها الليبرالية. وعلق احد كتابها رداً على موقف الحكومة هذا بقوله:

«إن الحق لا يقهر مهما طال الزمن، وإن **الطليعة** هي الصوت التقدمي لجماهير أمتنا، وإن تعطيلها المتواصل برهان على نظافة أقلامها»[٢٢٣].

ولم تتوقف **الطليعة** عن انتقادها للحكومة، حيث نشرت قضايا حساسة في الشؤون السياسية بقولها: من فضيحة تزوير الانتخابات إلى فضيحة القواعد العسكرية الأمريكية السرية، وهذا ما دفع بالحكومة إلى إحالتها على المحكمة، واستمرت المناقشات بشأنها مدة من الوقت شغلت الرأي العام المحلي إلى أن حصلت المجلة على براءتها من المحكمة[٢٢٤]. وتكررت الحالة عندما نشر أحد كتاب المجلة مقالاً في زاوية «بلا خوف» انتقد فيه القضايا الداخلية، وتعرض لمسائل خارجية مثل آثار الهجرة الأجنبية، والإيرانية بشكل خاص، والمتسللين الأجانب إلى المنطقة، ثم حكمت

(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٢٢٣) **الطليعة** (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠).

(٢٢٤) **الطليعة** (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠).

المحكمة ببراءة المجلة من التهم الموجهة لها[٢٢٥]. وقد وصف أحد الكتاب في مجلة **الأجيال** تعطيل الصحافة بأنه نكسة للديمقراطية[٢٢٦].

طالب المثقفون والكتّاب بالحرية في التعبير عن الرأي بطرق عدة: بالمقالات، والرسوم الساخرة، والعناوين الساخنة، والانتقادات المباشرة وغير المباشرة للحكومة وأعضائها[٢٢٧].

وتشكل الأحزاب السياسية إحدى وسائل التعبير عن إرادة الشعب، والمشاركة في الحكم، وعنصراً من عناصر النظام الليبرالي الديمقراطي، وحلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم، وتسهم في إنضاج الوعي السياسي للمواطنين، وتشكل قناة للمشاركة السياسية، وتعبيراً عن المطالب الشعبية، وتهيئة الأجواء المناسبة للتفاعل بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية. ولذلك مثلت قضية غياب الأحزاب السياسية في الخليج العربي أحد عيوب العمل الديمقراطي، ولا سيما في الكويت والبحرين لكونهما أكثر نضجاً وممارسةً للتجربة الليبرالية[٢٢٨].

ويبدو أن وجود الديوانيات في الكويت، وتحولها إلى منتديات للرأي والنقاش بين الناس من جهة، وبين هؤلاء والسلطة من جهة أخرى، وعدم الرغبة الحقيقية من أغلب أبناء الفئات الاجتماعية في المواجهة المباشرة مع السلطة بسبب الانتماء للأحزاب السياسية واعتقادهم بعدم الحاجة للأحزاب في ظل رفض السلطة لفكرة قيامها، كلها أمور أدت الى بقاء الأحزاب العلنية غائبة عن الكويت بالأساس[٢٢٩]، وفي بقية أقطار الخليج العربي، بعد أن تحولت الأسر الحاكمة إلى نظام يشبه الحزب الواحد الحاكم تربطها أواصر النسب والمصاهرة بدلاً من رابطة الفكر والأيديولوجية والمبادىء عند دول أخرى[٢٣٠].

ويعتقد الرعيل الأول من المثقفين في المنطقة بضرورة حظر الأحزاب، ومنع قيامها، وهذا ما أكده خالد سليمان العدساني لأنها ـ بحسب رأيه ـ لا توحد المجتمع،

---

(٢٢٥) عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج**، ص ٢٦٢.

(٢٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٥.

(٢٢٧) **النهضة** (الكويت) (٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٠)، ص ٤.

(٢٢٨) كمال المنوفي، **الحكومات الكويتية** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٣٩.

(٢٢٩) التميمي، «الكويت: دراسة تجربة المشاركة السياسية،» ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢٣٠) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» **المنار** (باريس)، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٥٣ ـ ٥٤.

ولا تصب في مصلحة الوطن، وتمزق الوطن يميناً ويساراً بحيث تضيع مصلحته. وأيده في ذلك راشد الفرحان بقوله «إن وجود الأحزاب أخطر المشاكل التي تواجه العرب»[٢٣١].

ولم يدرك الرعيل الأول طبيعة عمل الأحزاب ونشاطاتها، ودورها في نشر الوعي السياسي والثقافي في المجتمع، وكونها قناة من قنوات العمل الديمقراطي للتعبير عن الرأي العام، والمشاركة في الحكم، ولذلك فضّل الكثيرون منهم العمل الفردي في مجال الإصلاح، أو الانتماء للأندية الثقافية والاجتماعية التي مارست نشاطات بعيدة عن السياسة، تجنباً لإزعاج السلطة أو الدخول في مواجهة مباشرة معها.

وأدى حظر نشاط الأحزاب السياسية إلى تحول المرشحين في مجلس الأمة الكويتي بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية إلى مرشحين مستقلين، على الرغم من تعاطفهم مع التيارات الفكرية على الساحة العربية في ذلك الوقت[٢٣٢]، فضلاً عن تحول المثقفين الليبراليين إلى ممارسة نشاطات أكثر فاعلية سواء اكانت الأندية أم الجمعيات أم الصحف والمجلات، فشكلت اتجاهات فكرية كمثيلاتها في الوطن العربي[٢٣٣].

ويعلق جاسم القطامي على تجربة المشاركة السياسية في حالة الكويت بأنه لم يكن هنالك أحزاب أو مؤسسات ديمقراطية تحد من سلطة الشيخ، علاوة على نقص الوعي والأمية، وتساهل المواطنين تجاه حقوقهم، وإشغال السلطة للناس من خلال العوائد النفطية بدل العمل السياسي، وتفضيل الربح والمال[٢٣٤].

ويمكن تفسير ظاهرة غياب الأحزاب، وعدم رغبة المثقفين والشعب بعامة في خوض هذه التجربة في الخليج العربي بالترف والحياة الاستهلاكية، والرغبة في الابتعاد عن الأزمات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن تشجيع السلطة لمثل هذا الاتجاه من خلال تعزيز القبلية والطائفية، وتحالفات السلطة مع القوى الليبرالية من

---

(٢٣١) نقلاً عن: المنوفي، **الحكومات الكويتية**، ص ٣٨.

(٢٣٢) حمودي، «انتخابات مجلس الأمة الكويتي،» ص ١٢.

(٢٣٣) وليم زارتمان، «المعارضة كدعامة للدولة،» ورقة قدمت إلى: **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٥٥٩.

(٢٣٤) انظر مداخلة جاسم القطامي ضمن المناقشات التي دارت حول: الرميحي، «تجربة المشاركة السياسية في الكويت، ١٩٦٢ ـ ١٩٨١،» ص ٦٦٩ ـ ٦٧١.

دون السماح لها بتشكيل الأحزاب السياسية[٢٣٥].

أما قضية الديمقراطية، فاحتلت حيزاً بارزاً من اهتمامات المثقفين الذين عبروا عن آرائهم وأفكارهم في أكثر من مناسبة من خلال الصحافة والأندية والندوات والمحاضرات. وعقد النادي الثقافي القومي في الكويت في عام ١٩٥٣ مناظرة بعنوان «المستبد العادل» حضرها الشباب المتعلمون والمثقفون الليبراليون، ودار حوار عن طبيعة الحكم الاستبدادي، وصفات الحاكم المستبد، وانتهت إلى الدعوة للحوار الحر، والأخذ بالحكم الديمقراطي، ودعت إلى إجراء مناظرة أخرى عن طبيعة الديمقراطية وسماتها[٢٣٦].

وبعث عدد من أعضاء مجلس الأمة المستقلين عام ١٩٦٦ رسالة إلى رئيس المجلس أكدوا فيها، «أن مواقف مختلفة من الحكومة رافقت ذلك [أي الأحداث السابقة بين المجلس والحكومة]، وكانت تنم عن نية غير خالصة في التقيد بالأصول الديمقراطية، والضمانات الدستورية»، وطالبوا بالديمقراطية ودعاماتها الأساسية في البلاد[٢٣٧].

ونشرت جريدة **السياسة** مقالاً تحت عنوان «الديمقراطية وقلة المعرفة» أشارت فيه إلى أن السلطة التشريعية في الكويت جاءت بانتخابات حرة نزيهة، وأن الديمقراطية تعني حكم الشعب للشعب بنفسه، وأن يتولى السلطة من ينتخبه أكثر الناس. . .[٢٣٨].

وعبّرت مجلة **الطليعة** عن رأيها في هذا الموضوع بالقول «إن الحل الديمقراطي طريق الخروج من الأزمة. . . إننا نعتقد أن أزمة النظام التي تتعقد كل يوم هي أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية، أزمة جفاء أو وقفة. . . إنما هي تناقض أساسي بين الجماهير والسلطة . . . المدخل السليم، بل المدخل الوحيد، لحل الأزمة هو الحل الديمقراطي الذي يشرك الشعب كل الشعب على أساس احترام الدستور نصاً وروحاً. . . واحترام الحريات العامة، والصحافة، والجمعيات، والنقابات، وإعطائها الفرص كاملة للتعبير عن رأي المواطنين[٢٣٩].

---

(٢٣٥) ميتكيس، «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق،» ص ٣٢.

(٢٣٦) صوت البحرين، السنة ٤، العدد ١ (١٩٥٣)، ص ٢٥.

(٢٣٧) نقلاً عن: **السياسة** (٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥).

(٢٣٨) نقلاً عن: **السياسة** (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦).

(٢٣٩) **الطليعة** (٣ نيسان/ابريل ١٩٦٨)، ص ٤.

وأكد عبد العزيز الصرعاوي رئيس رابطة الاجتماعيين التمسك بالخيار الديمقراطي، وإطلاق حرية الفرد، ورأى، «أن انتشار التعليم وتزايد الوعي ... سيؤكد ولا شك بلورة هذا الاتجاه في تعزيز الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة»[٢٤٠]. ويضيف أحمد الخطيب أن «الحرية الديمقراطية يجب أن تسود في المؤسسات، والنقابات والجمعيات والجامعات، وأن الرأي العام يصنع القرار، ويصنعه في مجلس الأمة... إننا نطالب بالديمقراطية... الديمقراطية الصحيحة»[٢٤١].

وبذلك أخذت قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية، تحتل مكانتها في مجتمع الخليج العربي مع بروز النخب الاجتماعية، ولا سيما المثقفين والمتعلمين الذين طالبوا بالمشاركة في الحكم، وتطبيق الممارسة الديمقراطية على أسس صحيحة[٢٤٢]. إلا أن الاتجاه المحافظ التقليدي في الحكم بقي يعارض هذه الفكرة، ويصر على إبقاء مقاليد الحكم بيد الأسرة الحاكمة[٢٤٣]. لذلك تبدو أزمة الديمقراطية واضحة في أقطار الخليج العربي بسبب سيادة الحكم التقليدي، وفرض السلطة المركزية للأسرة الحاكمة الواحدة، والنظام الملكي الوراثي. ومثلت الديمقراطية لأغلب النخب الاجتماعية الخلاص من هذا الواقع، والرغبة في بناء مؤسسات المجتمع المدني.

٢ ـ قضية الإصلاح الاجتماعي

شغلت قضية الإصلاح الاجتماعي جانباً كبيراً من اهتمامات المثقفين والمتعلمين في الخليج العربي، وأثارت جدالاً عنيفاً في المجتمع بين جماعة رفضت التغيير والإصلاح، ورأت ضرورة التمسك بكل ما هو قديم، وهؤلاء يمثلون الاتجاه المحافظ التقليدي، وجماعة أخرى دعت إلى الأخذ بالحضارة الحديثة، والانفتاح على الغرب، والاستفادة من تجربة تطوره من أجل مصلحة البلاد[٢٤٤]، وهؤلاء يمثلون الاتجاه التجديدي المعاصر.

---

(٢٤٠) عبد العزيز الصرعاوي، «واقع ومستقبل إنسان الخليج العربي خلال القرن القادم،» في الموسم الثقافي [السابع والثامن: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥: الكويت]، **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين** (الكويت: جمعية الاجتماعيين؛ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٢٤١) **الطليعة** (٤ آذار/مارس ١٩٨١)، ص ١٠ ـ ١١.

(٢٤٢) Mohammed Amin Sa'aty, «The Constitutional Development in Saudi Arabia,» (Ph. D. Thesis, Clermont Graduate School, 1982), pp. 33-67.

(٢٤٣) اميل نخلة، «الاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي في الخليج العربي،» تعريب صفاء صالح العمر، **مجلة الخليج العربي** (البصرة)، السنة ٥، الأعداد ٢ ـ ٤ (١٩٨٣)، ص ٤٦.

(٢٤٤) عبد الله محمد الطائي، **الأدب المعاصر في الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)، ص ١٦ ـ ١٧.

وبدأت الأفكار الإصلاحية تتسرب إلى أذهان المثقفين المتنورين في المجتمع، وظهر اتجاه يدعو للإصلاح الاجتماعي، الذي نادى بالنهضة في سبيل مواجهة التخلف والجهل، ونشر العلم والثقافة[٢٤٥]. ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه عبد العزيز الرشيد، ويوسف بن عيسى القناعي، وعبد الله الزائد، وخالد الفرج، وصقر الشبيب، ومحمد بن عيسى آل خليفة، وأحمد الجابر، وغيرهم من الذين انتقدوا بشدة النظرة التقليدية التي يحملها أصحاب الاتجاه المحافظ، وشدّدوا على أهمية العلم والانفتاح على العقل، ومحاربة الجهل، والتخلف والخرافات البالية، وذلك بعد أن تأثروا بالنهضة الحديثة في بعض أقطار المشرق العربي، وأخذوا يتحاورون في ما بينهم بشأن سبل النهوض بالمجتمع[٢٤٦].

ويعد عبد العزيز الرشيد في طليعة المصلحين المتنورين في الخليج العربي ممن تأثروا بحركة النهضة الفكرية في المشرق العربي، والتقى بعض المصلحين مثل محمد رشيد رضا، وعبد القادر المغربي (أحد تلامذة الأفغاني). وقد زار مصر والشام والتقى كبار أدبائهما ومفكريهما، وتأثر بمنهج الإصلاح الذي نادى به جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وعبد العزيز الثعالبي، وغيرهم[٢٤٧]، واستوعب بذلك الفكر الإصلاحي. وكانت مجلته **الكويت** خير معبّر عن توجهاته هذه، وملتقى النشر والإبداع الأدبي للمفكرين العرب في صنوف الأدب والثقافة والإصلاح[٢٤٨].

وقد عبر عبد العزيز الرشيد عن منهجه وأفكاره لإصلاح المجتمع في محاضرة ألقاها في المنتدى الإسلامي بالبحرين عام ١٩٢٩ بعنوان «الدين، الإصلاح والطرق التي توصل إليها، حضرها جمع من المثقفين والتجار والأعيان، وعرض الرشيد فيها نظرته تجاه الإصلاح ودور مجلة **الكويت** في نشر الفكر الإصلاحي، والثقافة الإسلامية، وصد الهجمات التي وصفها بالملحدة، والتي انتشرت في الشرق. ودعا إلى العمل عن طريق تنوير العقول بالهداية التي سار عليها السلف الصالح، والتصدي

(٢٤٥) حسان عطوان، «ملامح الشعر الخليجي القومي في مرحلة ما قبل ظهور النفط،» **الدوحة**، السنة ٦، العدد ٦٣ (آذار/مارس ١٩٨١)، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢٤٦) محمد جابر الأنصاري، «أدب الإصلاح الاجتماعي في الخليج، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٠،» في: عبد الجبار حمد حسين، معد، **ملامح الحركة الأدبية في الخليج العربي والجزيرة العربية** (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٣٦.

(٢٤٧) محمد جابر الأنصاري، «أدب الإصلاح الاجتماعي،» **البيان**، السنة ١١، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٦٦)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢٤٨) ابراهيم عبد الله غلوم، **القصة القصيرة في الخليج العربي، الكويت ـ البحرين: دراسة نقدية تحليلية**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٤٧ (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

لحركة التبشير الغربية في الشرق، والعمل على الدفاع عن الدين، وتشخيص العلل بالوعظ، والتعليم، ونشر المدارس الدينية، وفتح المستشفيات لمواجهة نشاطات المبشرين[٢٤٩].

وعرض الرشيد المنهج الذي يعتقد أن فيه إصلاح المجتمع بقوله:

«... إن الخطب لجلل، والمصيبة عظيمة إذا لم يتدارك علماء الإسلام الأمر قبل فواته، والخرق قبل اتساعه، ويأخذوا له الأهبة والاستعداد ما دام في القوس منزع، ويتركوا ما بينهم من تباغض وتشاخص، وتنابز بالألقاب، ويغضّوا النظر عن كثير مما ينكرون على إخوانهم في الدين، مما يهدد أصلاً من أصوله المحكمة، أو ركناً من أركانه المتينة. أما الإصلاح الذي كان عليه السلف الصالح سابقاً فليس من مطمع في الحصول عليه في مثل هذا اليوم الذي أصبح الدين فيه كما ترون غريباً... كانت المدارس ولا تزال... من الطرق التي توصل إلى الإصلاح... هي أمضى سلاح يتسلح به المصلحون لقطع دابر الفساد، وهدم علالي الخرافات والبدع، ومن أعظم الأسباب لحماية الدين من زيغ الزائغين، وتهجمات الملحدين...»[٢٥٠].

وهو بذلك يؤمن أن طريق الإصلاح بنشر العلم والمعرفة، ومحاربة الجهل وترك الخرافات، والإفادة من الإسلام وتعاليمه، والتفاعل مع تجارب الأمم الأخرى بالآداب والعلوم، ونبذ التطرف والبغض في الدين، وأن تستمد القوانين جوهرها من الإسلام، وليس من تقاليد الغرب ومفاسده التي لا تليق بالأمة وقيمها الأصيلة.

وهاجم دعاة التغريب في المجتمع العربي الذين يحاولون تقليد الغرب، ووصفهم بالملحدين لأنهم بحسب رأيه يحاكون الفكر الغربي الأوروبي، ويعجب من المسلمين الذين يتبعون هؤلاء بعد أن شككوا حتى بالقرآن وتعاليمه، وفي مقدمتهم طه حسين الذي وصفه الرشيد بقوله:

حتى أعداء الدين، وحتى الملحدين الذين تبجّح (طه حسين) بمدحهم، ويحرص كل الحرص على أن يحاكيهم في أقوالهم وأفعالهم وآرائهم وأفكارهم، وليس العجب... من سلك هذا الأعمى المعوج... إنما العجب من أقوام أنزلوه فوق منزله، العجب منهم وهم يدّعون الإسلام كيف أخذوا يناصرونه بعد أن ضرب الحق الصراع بآرائه الشائنة في الدين والقرآن...[٢٥١].

وقد اشتد الصراع بين المحافظين والمجددين في الخليج العربي، وأثيرت قضايا

---

(٢٤٩) مجلة الكويت، مج ٢، ج ١ (١٩٢٩)، ص ٥ ـ ٨.

(٢٥٠) مجلة الكويت، مج ٢، ج ٢ (١٩٢٩)، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٣.

مختلفة بين الطرفين، فلم تسلم المقاهي من انتقاد المحافظين الذين تصدوا لفكرة إنشاء مقهى ابن حمدان في البحرين في العشرينيات، ورأوا فيها رمزاً من «الفساد»، و«أماكن لهو خليعة»، وروادها «مفسدون»، ولكن هذه المعارضة لم تستمر طويلاً، إذ أنشىء المقهى في الثلاثينيات، وأصبح ملتقى للشباب المتعلمين، على الرغم من كل الانتقادات[٢٥٢].

وقد واجه الملك عبد العزيز آل سعود معارضة العلماء في الحجاز عام ١٩٢٧ عندما قررت إدارة المعارف في مكة تدريس مواد الرسم واللغات الأجنبية والجغرافيا في المدارس، واجتمع بهم حافظ وهبة[٢٥٣] في محاولة لإقناعهم بأن المواد التي استحدثت لا تتعارض مع أحكام القرآن والسنة، والتقاليد العربية الإسلامية، ولكنهم رفضوا ذلك، وأصروا على موقفهم من دون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة سياسة الملك عبد العزيز آل سعود في توسيع التعليم وتطويره في بلاده[٢٥٤].

ثم أبدى علماء نجد معارضتهم لخطوة لاحقة أراد بها الملك عبد العزيز آل سعود إنشاء محطة لاسلكية في الرياض في عام ١٩٣٢، ونقلوا إليه سبب اعتراضهم لأن «التلفون بحر المصائب»، وأن دخوله «سيسلم البلاد إلى الإنكليز»، إلا أنه لم يصغ لهم، وتابع خطواته في إنشاء المحطة، حيث عجز العلماء عن منعه، وخفت حدة معارضتهم بمرور الزمن[٢٥٥].

ونهض الأديب المصلح أحمد بن سلطان بن سليم في دبي يدعو للعلم ومحاربة الجهل، وفتح المدارس، وإنشاء المستشفيات، والسير في طريق الإصلاح والنهضة، ومواجهة الاتجاه المحافظ التقليدي، ومحاربة البدع[٢٥٦]. ودعا أحد المصلحين في البحرين وهو محمد بن عيسى آل خليفة إلى نشر العلم، وتأكيد الإصلاح، وتعليم المرأة، ومحاربة الاستبداد، والفساد، والاستعمار، ونشر الثقافة والمعرفة في المجتمع،

---

(٢٥٢) خالد البسام، **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين** (المنامة: بانوراما الخليج، ١٩٨٦)، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٢٥٣) حافظ وهبة: ولد عام ١٨٨٢ في مصر، وهو من خيرة رجال عبد العزيز آل سعود، تلقى تعليمه الديني، والقضائي، والتحق بالمفوضية السعودية في القاهرة، ثم أصبح وزيراً للمعارف عام ١٩٢٧، ثم وزيراً للمالية عام ١٩٣٠، وسكرتيراً خاصاً للملك عام ١٩٣٣، ورئيساً لمجلس النواب عام ١٩٣٥، وسفيراً في لندن وفرنسا عام ١٩٣٧، ووزيراً للخارجية عام ١٩٣٩، وبقي في سلك الخارجية بعد وفاة الملك عبد العزيز، وقد توفي عام ١٩٦٧. انظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ١١ج، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩)، ج ٥، ص ٢٣٠.

(٢٥٤) حافظ وهبة، **جزيرة العرب في القرن العشرين؛ طبيعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة**، ط ٥ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٢٨٧.

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٢٥٦) **صوت البحرين**، السنة ٤، العدد ١ (١٩٥٣)، ص ٢٧.

وناصره في هذا الاتجاه ناصر بو حمير، وعبد الرحمن المعاودة، وعبد الله الزائد[٢٥٧].

وسعى هؤلاء المصلحون في سبيل إيصال أفكارهم إلى فئات المجتمع في الخليج العربي من خلال المناسبات الدينية والوطنية، والمساجد، والمحاضرات، وكتابة المقالات في الصحف والمجلات، لاستنهاض الهمم، وبث الحماسة في نفوس الشباب، والإشادة بالماضي الخالد للعرب والمسلمين، والدعوة إلى النهضة في الخليج العربي على غرار الأقطار العربية الأكثر تطوراً، ومارس المصلحون دوراً كبيراً في مرحلة ما بين الحربين العالميتين لنشر هذه المفاهيم والأفكار، وتوعية المجتمع، والسير في سبيل الإصلاح.

وقد أثمرت هذه الجهود في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت بعض مفاهيم المجتمع التقليدية بالانحسار، وانهارت القيم والخرافات البالية، وبدأ التعليم بالانتشار، وزيادة الاحتكاك بالعالم الخارجي، ونمو حركة التغيير في صفوف المتعلمين، ودخول أفكار حديثة تختلف عن الأفكار والثقافات التقليدية السابقة[٢٥٨]. وظهر جيل من المثقفين الخليجيين[٢٥٩]، وتزامن ذلك مع ظهور النفط، وحركة التغيير في حياة الناس، ونمو أفكار الجيل الجديد، وانصهار بعض قيم الجيل القديم نتيجة التغيرات السريعة في المجتمع.

وشهد عقد الخمسينيات عملية تحول في أداء معظم النخب الاجتماعية لتساهم في الإصلاح الاجتماعي من خلال الأندية والجمعيات، والصحافة وحركة النشر. وبرز جيل من المثقفين الليبراليين الشباب الذين أخذوا على عاتقهم السير في طريق الإصلاح على الرغم من معارضة القوى المحافظة، لكنهم تصدوا لها بشدة مدافعين عن أفكارهم المتنورة بالإصلاح[٢٦٠]، وشاركوا في عملية التغيير الاجتماعي، وتأكيد قضايا المجتمع الرئيسة في محاربة الفساد، ومساندة قضية تحرر المرأة، ورفض تبذير الثروات، وآمنوا بأن ثروة المجتمع الحقيقية هي الفكر والثقافة. وأفضل من عبّر عن ذلك الأديب البحريني ابراهيم عبد الكريم محمد حينما قال: «إن الشعوب أياً كانت تقاس وتحترم بعملها وأدبها وفنها لا بعدد براميل النفط فيها»[٢٦١].

---

(٢٥٧) محمد أحمد خلف الله [وآخرون]، **دراسات في أدب البحرين** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٢٥٨) حسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**، ص ٨٩.

(٢٥٩) خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**، ص ٢٤٥ ـ ٢٦٤.

(٢٦٠) محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٣)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٢٦١) نقلاً عن: فهد محسن فرحان، «ابراهيم العريض شاعر البحرين: دراسة في فنه الشعري،» (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٧)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

إلا أن هذا التغيير لم يمنع بقاء الأفكار والمواقف المحافظة والتقليدية تجاه الإصلاح، فقد حاول أحد الأشخاص في جدة أن يبني مقهى جديداً في آذار/مارس ١٩٥٥ أطلق عليه تسمية «جنة الفردوس»، لقي معارضة شديدة من العلماء الذين استنكروا هذه التسمية، وطلبوا من صاحب المقهى تغيير اسمه، وإلا دمروا المقهى، واحتجوا على ذلك بأن الأجانب يرتادون المقاهي وهم في حكم الكفار، فلا يجوز جلوسهم في مقهى يحمل اسم جنة الفردوس، لأن الجنة مكان المؤمنين الصالحين، مما أجبر صاحب المقهى على تغيير تسميته بالفعل[٢٦٢].

وهكذا بقي الصراع بين الاتجاهين التقليدي والتجديدي في مجتمع الخليج العربي بشأن الإصلاح الاجتماعي، واشتد في الستينيات والسبعينيات بشأن قضايا تحرير المرأة، كالسفور والحجاب، والاختلاط في الجامعة، وغيرها.

٣ ـ قضية السفور والحجاب

احتلت قضية تحرر المرأة مكانتها في المجتمع بعد مرحلة التغيير والانتقال، وحدوث تحول في النظرة إلى المرأة، التي أخذت تشارك الرجل في مسؤولية الحياة، ودخلت ميادين العمل المختلفة ولا سيما في الكويت والبحرين، ولكنها بقيت محرومة من التمتع بحقوقها المشروعة في المساهمة الكاملة بحركة التحديث والتغيير، وبقي دورها مقتصراً بدرجة كبيرة على الأعمال المنزلية.

وظهر جيل من المثقفين الذين دعوا إلى تحرر المرأة، وتعليمها، ومشاركتها الرجل في الحياة العامة، وانتقدوا المعاملة القاسية التي تتعرض لها في المجتمع التقليدي، واشتد الصراع بين المحافظين والمجددين بشأن قضية المرأة، وظهرت أيضاً كتابات نسوية تطالب بحرية المرأة، وتعليمها، ومساواتها بالرجل. وشغلت هذه القضية أذهان الناس في الخليج العربي بين المناصرين لها، والمعارضين، والذين رأوا أن مكان المرأة منزلها، وأن الحجاب ستر لها، والسفور والاختلاط مفسدة لأخلاقها[٢٦٣].

ونشطت المرأة في دعوتها للتمسك بحقوقها، وخرجت تشارك في الحركة الثقافية، والكتابة عن حقوقها، فنشرت إحدى الفتيات مقالة في مجلة **صوت البحرين**

---

(٢٦٢) المميز، **المملكة العربية السعودية كما عرفتها: مذكرات دبلوماسية**، ص ٣٥٠.

(٢٦٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، «حركة التأليف الأدبي والتاريخي في الخليج العربي في الفترة المعاصرة،» ورقة قدمت إلى: **اللغة العربية وآدابها في الخليج العربي: تراث حضارة وعنوان أصالة: مجموعة البحوث التي ألقيت في الندوة العلمية العالمية الثانية لمركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي؛ ١١، ١٢، ٢ ج (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٧)، ص ٣٠٨.

تحت عنوان «خطاب مفتوح إلى فتيات البحرين من واحدة منهن»، نادت فيها بتطبيق التعليم الإلزامي للبنات من سن السابعة، والسماح للمرأة بالعمل، والخروج من المنزل، وأكدت بقولها «نحن نطالب بأن نتغذى بالعلم لأننا بواسطة الثقافة نقف على تطورات العالم الاجتماعية بما نقرؤه من الكتب، ونسمعه من المحاضرات، فنختار أيهما الأصلح ونتبعه»[٢٦٤].

وعالج الأدب والمسرح قضايا المرأة، فلم تعد مقتصرة على المرأة فحسب، بل شاركها الرجل في الدفاع عن حريتها، وتعليمها، ومعارضة منتقديها، فهذا الشاعر الكويتي فهد العسكر يقول:

فشكت ظلم أُمِّها وأبيها	قاتل الله أمَّها وأباها
أرغماها على الزواج بشيخ	ذي ثراء، من أجل ذا أرغماها[٢٦٥]

ونشرت الصحافة الخليجية الأفكار والآراء المتبادلة للتيارين المتصارعين بشأن قضية المرأة، وقد عبّرت بصدق عن مرحلة جديدة في تكوين المجتمع، ولا سيما في البحرين والكويت، وأسهمت الأقلام النسوية في عرض همومها ومطالبها وأفكارها، تشكو ظلم الرجل، وقساوة المجتمع وتقاليده، وتطلعت إلى التعليم والعمل، والتحرر والسفور، لأنها تشكّل نصف المجتمع، ونقلت الصحافة المحلية أوضاع المرأة العربية في مصر والشام والعراق التي سارت بخطوات متواصلة على طريق بناء شخصيتها، ومكانتها في المجتمع، وقارنت ذلك بالنظرة المتخلفة تجاه المرأة في الخليج العربي[٢٦٦].

وظهرت نخبة نسوية في الخمسينيات كتبت في الصحافة، وتصدرت العمل النسوي، وكان أكثر كتاباتهن بأسماء مستعارة لتجنب المواجهة المباشرة مع الاتجاه المعارض المحافظ[٢٦٧]، واشتدت الدعوات لرفع الحجاب عن المرأة، وسفورها في أوساط المتعلمين المتنورين، وازداد انقسام المجتمع تجاه هذه القضية: الاتجاه **الأول** طالب بالإمعان في عزلة المرأة، والحفاظ على حجابها وتقاليدها خوفاً من انحرافها وابتعادها عن الأخلاق الأصيلة، والاتجاه **الثاني** رأى وجوب رفع حجابها، وإطلاق

---

(٢٦٤) **صوت البحرين** (١٠ آب/أغسطس ١٩٣٩)، ص ٣ ـ ٤.

(٢٦٥) محمد حسن عبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت** (الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٧٣)، ص ٨٥.

(٢٦٦) عواطف عبد الرحمن، «صورة المرأة العربية في الإعلام العربي ـ دراسة تطبيقية: الإعلام المصري والصحافة الخليجية،» ورقة قدمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(٢٦٧) غلوم، **القصة القصيرة في الخليج العربي، الكويت ـ البحرين: دراسة نقدية تحليلية**، ص ٥٩.

حريتها، ومشاركتها الرجل في الحياة، ولكن هذا الانقسام لم يمنع من تبلور اتجاه ثالث معتدل مثل موقفاً توفيقياً بين هذين الاتجاهين، اتخذه العلماء الذين لم يروا في سفور المرأة الكامل، ولا في حجابها وتجميد نشاطها أمراً مقبولاً، بل رأوا وجوب التريث والسير في طريق التطور بشكل تدريجي للحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته[٢٦٨].

إلا أن المطالبة بحقوق المرأة وحريتها استمرت، فنشرت مجلة **الإيمان** مقالاً بعنوان «حقوق الفتاة الكويتية»، دعت فيه إلى تغيير النظرة إلى المرأة، لأنها ركن أساس في رقي البلاد، من خلال احترامها، والانتفاع بقدراتها ومواهبها لينشأ جيل بعد آخر من الفتيات اللواتي يسعين إلى التعليم، والعمل ومواجهة المصاعب، وتحمل المسؤولية[٢٦٩].

ونشرت مجلة **الرائد** وقائع ندوة عقدت عن موضوع «المحجبات»، عالجت مسألة الحجاب، شاركت فيها رائدات العمل النسوي في الكويت. وقد جرت مناقشة الصراع بين الحجاب والسفور في المجتمع، وخرج الحضور بالدعوة إلى حل المسألة بمشاركة الرجل والمرأة والعمل معاً في الإصلاح والبناء[٢٧٠].

وأسهمت المرأة البحرينية في الحركة الوطنية، والتحرك السياسي في البلاد، وجرت أول محاولة لنزع الحجاب في إحدى المظاهرات ضد السلطة، عندما ألقت إحدى الفتيات عباءتها أمام المتظاهرين، وأخذت تخطب فيهم بحماسة الأمر الذي أثار حفيظة الرجال، ووضع قضية المرأة على طاولة المناقشة[٢٧١]، وأصبحت مشاركتها أمراً جديداً في المجتمع. واشتد ذلك في الستينيات مع تصاعد النشاط الوطني ضد الاستعمار البريطاني في البحرين، ونشوء عدد من التنظيمات الفكرية والسياسية التي استقطبت عدداً من النسوة في صفوفها، ومنحت المرأة قدراً أكبر من المساهمة في العمل السياسي، وحركة المجتمع[٢٧٢].

وتأثر المجتمع في العربية السعودية أيضاً بالصراع بشأن قضية المرأة، ولجأت

---

(٢٦٨) بدر الدين عباس الخصوصي، **دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث**، ط ٢ (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣)، ص ١٤١ ـ ١٤٦.

(٢٦٩) **الإيمان**، السنة ١، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٥٣)، ص ٢٥.

(٢٧٠) عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج**، ص ٩٦.

(٢٧١) سبيكة النجار، «الحركة النسائية في البحرين،» في: سوسن بشير، «المرأة العربية في مواجهة العصر، القاهرة، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٦)، ص ١٦٩.

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

بعض النسوة المتعلمات إلى الصحافة العربية للتعبير عن أفكارهن وهمومهن بشيء من الحرية، والرد على الآراء المطالبة بعزل المرأة في المنزل، وحرمانها من العمل والتعليم والاختلاط بالرجل[٢٧٣]. فهذه فاطمة البيطار ترد على الأديب السعودي أحمد عبد الغفور عطار في مقالة لها تحت عنوان «عود إلى المرأة الحجازية» قالت فيها: «أنا كامرأة حجازية ألفت نظر الذين يهمهم أمر المرأة إلى ضرورة تعليمها الآن. . . للتمكن بعد ذلك من دراسة ما يمكنها بتوجيه وإرشادات زوجها، وبهذا لا يتسرب الفساد الذي قد ينشأ من إخراج الفتاة في سن المراهقة من المدرسة. . .»[٢٧٤].

وبذلك رأت المرأة السعودية المثقفة أن التعليم، ومساعدة الأسرة والزوج لها يجنبانها الانحراف والفساد الذي قد يتسرب إلى نفوس الفتيات جراء تركهن الدراسة.

وتزايدت المطالبة في الستينيات بحاجة المرأة السعودية أكثر من قبل إلى التعليم رغم بقاء المعارضة في الاتجاه المحافظ التقليدي، حيث عارض أصحابه فكرة إنشاء مدرسة للبنات، ونقلوا شكواهم إلى ولي العهد فيصل بن عبد العزيز الذي رفض الاستجابة لشكواهم، وعلق على ذلك بقوله: «إن الدولة تفتح المدارس تنفيذاً لواجبها، ولكنها لا تملك إكراهكم على إرسال بناتكم إليها، ولن تغلق الدولة أي مدرسة. . .»[٢٧٥]. وكان هذا الموقف متزامناً مع التحولات الجديدة في المجتمع السعودي في ظل الثروة النفطية.

وتحول الصراع بين الاتجاهين المحافظ والتجديدي في الخليج العربي إلى مواجهة مباشرة، ولا سيما بخصوص قضية الحجاب والسفور، لأن السفور يمثل صورة واضحة لتحرر المرأة أمام المجتمع، إلى جانب قضية الاختلاط بين المرأة والرجل. وكان ذلك الصراع أكثر وضوحاً في الكويت بعد تأسيس عام ١٩٦٦، وتحولها إلى إحدى القضايا التي أثير حولها النقاش في مجلس الأمة الذي غلبت فيه وجهة النظر الرافضة للاختلاط بين الجنسين في الجامعة[٢٧٦].

---

(٢٧٣) فوزية أبو خالد، «أثر النفط على مسألة المرأة في المجتمع السعودي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٩٧.

(٢٧٤) **العالم العربي** (١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠)، ص ٤٥.

(٢٧٥) أحمد عسه، **معجزة فوق الرمال** (بيروت: المؤلف؛ المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٥)، ص ٥٩٥.

(٢٧٦) العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ص ٢٥٦.

بقي حق التصويت والترشيح من نصيب الرجل في مجلس الأمة، ولم يمنح الدستور المرأة هذا الحق، ويجد أصحاب هذا الاتجاه (المحافظ) أن المرأة لم تصل بعد إلى مرحلة النضج السياسي التي تمكنها من دخول دائرة العمل السياسي، وأقر مجلس الأمة في أيار/مايو ١٩٩٦ قانون منع الاختلاط في جامعة الكويت. انظر: **قضايا دولية** (٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ـ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٥ ـ ١٦.

دعت الجامعة من جانبها إلى عقد ندوة عن «مجلس الأمة» في نيسان/ابريل ١٩٧١، وجّهت فيها انتقادات من الأساتذة والطلاب إلى المجلس، وتساءلوا: كيف يكون مجلس أمة في حين لا تسهم فيه المرأة بصوتها، وتحرم من المشاركة إلى جانب الرجل من دون مسوغ مشروع لحرمانها من حق الانتخاب والترشيح، أسوة بالدول المتقدمة التي خاضت التجربة البرلمانية، ومنحت المرأة حقوقها المشروعة؟[٢٧٧].

ورفعت جمعية النهضة العربية النسائية في الكويت في العشرين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١ مذكرة إلى رئيس مجلس الأمة طالبت فيها بحق المرأة في الترشيح والانتخاب، وإتاحة العمل لها، وضمان الدستور لذلك[٢٧٨].

وكتبت مجلة **الاتحاد** لسان حال الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في تأييدها لمسألة الاختلاط في الجامعة، وردت تقول:

«مع الذين يتكلمون عن الاختلاط في جامعة الكويت... إن الاختلاط آت لا محال رضي السخفاء أم لم يرضوا، وافق مجلس الأمة أم رفض، ازدادت الإشاعات أم قلّت، فتلك هي سنة التطور»[٢٧٩].

لقد احتلت قضية تحرر المرأة حيزاً كبيراً من اهتمامات المثقفين الليبراليين في الخليج العربي، إذ تناقضت النظرة التقليدية في تأكيد عزلة المرأة، مع النظرة التجديدية التي طالبت بالتغيير والإصلاح والانفتاح على متطلبات العصر، وضرورة مساهمة المرأة في عملية التحديث[٢٨٠].

وعلى الرغم من أن الوعي الليبرالي ظهر في بعض أقطار الخليج العربي، ولا سيما الكويت والبحرين، منذ الثلث الأول من القرن العشرين، وخاضت النخب الاجتماعية في قضايا ليبرالية كالشورى، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، وحرية الصحافة، والدستور، وتحرر المرأة، لكنها لم تعبّر عن تطلعات الشعب، وانحصرت في النخب من المثقفين والتجار المتعلمين، وبذلك أخفقت في المواجهة مع القوى المحافظة التقليدية في أكثر الأحيان.

---

(٢٧٧) العربي (الكويت)، العدد ١٤٩ (نيسان/ابريل ١٩٧١)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢٧٨) عام ١٩٧١، مذكرة جمعية النهضة العربية النسائية في الكويت إلى رئيس مجلس الأمة ٢٠/ ١١/ ١٩٧١، وثيقة رقم (٤٢٦)، ص ٦٩٣.

(٢٧٩) محمد جواد رضا، **معركة الاختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ٢٩ ـ ٣٢.

(٢٨٠) أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربي في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

في حقيقة الأمر، حالت القبلية دون تغليب أسس الإصلاح والليبرالية بنتيجة سيادة العقلية القبلية، والقيم التقليدية، بل إن بعض الخطوات التي قام بها المثقفون الليبراليون في المنطقة قد أجهضتها القوى القبلية ولو بعد سنوات من عمرها.

إن المصلحة الحقيقية للدول الصغيرة في الخليج العربي تكمن في إشاعة الديمقراطية مصدراً إضافياً للحماية الذاتية التي تقوي الشعور بالولاء والانتماء، وتعزز التلاحم الوطني، والاستقرار الداخلي من دون حدوث أزمات وانتكاسات في المجتمع، وتعزز العلاقة بين السلطة والشعب[٢٨١]. ومن جهة أخرى، تحافظ على العلاقات مع الدول المجاورة على أساس الاحترام والتعاون المتبادل.

---

(٢٨١) حول ذلك انظر: غسان سلامة، «التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمحتمل،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٢٢.

الفصل الثالث

التيار القومي

أولاً: نشأة وتطور الفكر القومي العربي

ترتبط الأمة العربية برابطة القومية العربية على أساس الأصل، واللغة، والتاريخ، والمصير المشترك، التي شكلت وحدة الموروث العربي بكل عاداته وسماته[1]. فهو أحد أسس الحياة بمختلف مجالاتها التاريخية والثقافية والاجتماعية واللغوية، مما يجعل الأمة العربية وحدة تاريخية واجتماعية تتفاعل في إطار الرابطة القومية المشتركة الخاصة بها[2].

وتسعى حركة القومية العربية، من حيث التطبيق، إلى بناء مجتمع عربي ينبذ العصبية القبلية أو الطائفية، والتمايز بين الأفراد على أساس العقيدة أو الديانة، كما تسعى إلى إحداث انقلاب جذري في المجتمع، وحماية الكيان القومي، والاستفادة من التراث العربي الإسلامي في توافق مع متطلبات العصر وروح التطور. وبذلك يصبح الفكر القومي العربي إرادياً أكثر مما هو شعوري وانفعالي، وثورياً جذرياً أكثر مما هو تطور تدريجي، ومستقبلياً متطلعاً أكثر مما هو ماضوي تذكري[3].

وتعود بدايات الفكر القومي العربي إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث ساد المشرق العربي تيار مناهض للسلطة العثمانية، والعنصر التركي، وظهرت

---

(١) أحمد سعيد، **القومية العربية: ثورة وبناء** (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٩)، ص ١٠.

(٢) ساطع الحصري، **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٣ ـ ١٠٦؛ فؤاد الركابي، **القومية، حركتها ومحتواها** (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٢٤، والحكم دروزة وحامد الجبوري، **مع القومية العربية**، ط ٢ (القاهرة: اتحاد بعثات الكويت في القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٥٠ ـ ٦٧.

(٣) قسطنطين زريق، «نحن والتاريخ، مطالب وتساؤلات في صناعة التاريخ،» في: قسطنطين زريق، **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**، ٤ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، مج ١، ص ٢٩.

دعوة إلى أهمية أن تكون للعنصر العربي سلطة مستقلة عن السلطة العثمانية، فارتبط تاريخ الحركة العربية من الجانب السياسي بتاريخ العلاقات العربية ـ العثمانية في وقت شهد المشرق العربي اشتداد موجة الرفض العربي لصور الحكم العثماني بصورة عامة[٤]. ورافق ذلك الغزو الأوروبي الذي شَجّع المثقفين العرب على تبني وجهة نظر قومية في مواجهة القوى الغازية الأجنبية، وتحديات المصير العربي في ظل الاستبداد العثماني، وحالة التجزئة والتخلف في المجتمع العربي، فتبلور الوعي القومي العربي في إطار الصراع لتحقيق العرب السيطرة على مصيرهم، والحفاظ على هويتهم، ووحدتهم[٥]، وترابطها مع الإسلام، ودور العرب في التاريخ واقترانه بمجد المسلمين[٦].

وتوج ذلك بانعقاد مؤتمر باريس عام ١٩١٣ الذي شاركت فيه الجمعيات العربية، والشخصيات القومية، التي عبرت عن الآراء والاتجاهات الفكرية والسياسية. وقد توصل هؤلاء إلى الاقتناع بأن العرب أمة متميزة مقارنةً بالأمم الأخرى المنضوية تحت حكم الدولة العثمانية، وإلى تأكيد ضرورة المشاركة بين العرب والأتراك في شؤون السياسة والحكم[٧]، وأن الأمة العربية أمة واحدة مستقلة ذات ماض خالد، ومستقبل مشرق[٨].

---

(٤) انظر: ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢٠؛ حازم زكي نسيبة، **القومية العربية: فكرتها ـ نشأتها ـ تطورها**، ترجمة عبد اللطيف شرارة؛ قدم له قسطنطين زريق؛ مراجعة برهان الدجاني، ط ٢ (بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٢)، ص ٢١ ـ ٣٩، والسيد يسين، مشرف، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٣٥.

(٥) ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية** (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤)؛ ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، ط ٢٠ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، وقسطنطين زريق، **الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية المتفتحة في الشرق العربي** (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٠)، ص ٣٣ ـ ٥٩.

(٦) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦) ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٧) وليد قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي،» ورقة قدمت الى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٢٢؛ علي محافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**، ط ٥ (بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ١٥٠ ـ ١٥٢، وميض نظمي، «ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠٥ ـ ١٣٣.

(٨) يسين، مشرف، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية**، ص ٤١ ـ ٤٢.

ودخلت الحركة القومية العربية مرحلة جديدة بعد إعلان الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦ ضد الحكم العثماني لتحقيق الاستقلال، وإقامة الدولة العربية. وقد وضع القوميون العرب آمالهم في الثورة، وقدموا لها المساعدة والعون على الرغم من إمكاناتهم المحدودة[٩]، والتحق في صفوفها الضباط والسياسيون من مختلف الأقطار العربية في سعيهم من أجل الاستقلال، وبناء الدولة العربية الموحدة[١٠].

إلا أن العرب صُدموا جراء سياسة بريطانيا التي نكثت بوعودها لهم في الاستقلال، وإقامة الدولة العربية المنشودة، بل أكدت حالة التجزئة من خلال اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦، وإصدار وعد بلفور ١٩١٧، ودعمها للأطماع الصهيونية في فلسطين. وقد شعر العرب بخيبة أمل وإحباط بعد أن وضعوا ثقتهم وآمالهم بالوعود البريطانية، وفقدوا الثقة بالغرب الاستعماري، وتحولت مشاعر العداء من الأتراك إلى الغرب[١١]، بحيث صوَّر أحد رواد القومية العربية مشاعر المرارة في هذه المرحلة بقوله:

«ولكن فكرة القومية العربية تعرضت بعد ذلك إلى أخطار جديدة، هي التي تولدت من تقسيم البلاد العربية إلى دول عديدة، ومن قيام النزعات الإقليمية جراء هذا التقسيم. وأستطيع أن أقول إن هذه الأخطار الجديدة فتحت فصلاً جديداً في تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية، لم ينته بعد»[١٢].

وظهرت اتجاهات فكرية في إطار العمل القومي في مرحلة ما بين الحربين

---

(٩) وليد قزيها، «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٢١. وحول موقف بريطانيا من الثورة والحركة القومية في هذه المرحلة، انظر: Foreign Office [F.O.]/371/75054, The History of the Arab Nationalism Movement and the Origin of the Arab League, 1958.

(١٠) للتفاصيل حول الثورة العربية وتطوراتها، انظر: جورج انطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط ٥ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨)؛ أحمد عزت الأعظمي، **القضية العربية: أسبابها ـ مقدماتها ـ تطوراتها ونتائجها** (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١)؛ محمد عزة دروزة، **نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى**، ط ٢ منقحة وموسعة (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١)؛ وميض نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، و Hisham Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World (The Middle East and North Africa)*, New Perspectives in Political Science Series; 7 (Princeton, NJ: Van Nostrand, [1966]).

(١١) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٢) انظر: الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، ص ١٦٢.

العالميتين مثل عصبة العمل القومي والحزب القومي الاجتماعي في سوريا ونادي المثنى في العراق، إلى جانب كتابات القوميين العرب مثل ساطع الحصري وقسطنطين زريق وأمين الريحاني وغيرهم[١٣].

وأسهم قادة العمل القومي العربي في خضم الحرب العالمية الثانية في إثارة الشعور القومي في المشرق العربي ضد بريطانيا، ووضع أسس البرنامج القومي الذي تضمن الدعوة للاستقلال والتحرر، وروح العداء والكراهية ضد السياسة البريطانية في المنطقة. وبعد حصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال، ونشوء المؤسسات شبه الديمقراطية والدساتير والتجارب البرلمانية بعد الحرب العالمية الثانية، حاول التيار القومي المزاوجة بين الإسلام والقومية، ونقد حكم العائلات التقليدي، وبقاء السيطرة الإقطاعية في بعض الأقطار العربية. ونشأت تنظيمات قومية ذات صفة شاملة هي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية[١٤].

وقد أحدثت نكبة ١٩٤٨ هزة عنيفة في أوساط القوميين العرب، وعبّرت عن طبيعة الأوضاع المتردية في المجتمع العربي، والسلبيات الاقتصادية والسياسية في الواقع العربي، ومساندة القوى الغربية للكيان الصهيوني ضد مصالح الأمة العربية[١٥]. فكانت النكبة بداية التحول العميق في الوعي القومي العربي نحو قضية الوحدة العربية، وانتقل ذلك الوعي من الجانب الآسيوي إلى الجانب الافريقي من الوطن العربي، انطلاقاً من مصر، وأصبحت النكبة وكل ما لحقها من أزمات محركاً للشعور القومي العربي[١٦]. ومثّلت القضية الفلسطينية محور هموم العرب، وأصبحت القضية المركزية لنضالهم، فضلاً عن تصاعد المد القومي العربي بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، والثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، والوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، ونمو الناصرية حركةً وفكرةً على الصعيد العربي. ثم جاءت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ فتراجع «النموذج القومي» المتمثل بالناصرية، وفشل المشروع العربي النهضوي، وانعكست الهزيمة على واقع العمل العربي. فدخل الفكر القومي مرحلة إعادة الصياغة شكلاً ومضموناً، ممارسة ونضالاً،

---

(١٣) F.O./371/1399, Report for Arab Nationalism, 5th November 1943.

(١٤) انظر: Michael C. Hudson, «Democracy and Foreign Policy in the Arab World,» in: David Graham and Mark Tessler, eds., *Democracy, War and Peace in the Middle East*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1995), pp. 213 - 215.

(١٥) دروزة والجبوري، **مع القومية العربية**، ص ١٠١ ـ ١٠٦.

(١٦) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية** (بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٢)، ص ١١٧.

في الفكر والسياسة، بهدف الخروج من مأزق التجزئة والتبعية والتخلف في مختلف المجالات في المجتمع العربي[17].

ثانياً: نمو الوعي القومي في الخليج العربي

لم تتحدد فكرة القومية العربية في الخليج العربي بمضمونها الحقيقي منذ ظهورها، بل تداخلت مع الرابطة الإسلامية، وكان تأثيرها الفكري أقل من شكلها السياسي حيث تابع الناس الأحداث والتطورات في الأقطار العربية، وتفاعلوا معها بشكل ملحوظ، فأيّدوا انقلاب الاتحاديين عام ١٩٠٨ ضد حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩)، ومحاولة العرب التخلص من السلطة الاستبدادية للأتراك، وواكبوا الثورات والانتفاضات ضد الاستعمار الأجنبي في مصر والعراق وسوريا، ووصلت إلى الكويت والبحرين منشورات الجمعيات العربية السرية التي صدرت في اسطنبول وباريس والقاهرة وبيروت، وندّدت بالحكم العثماني للأقطار العربية، ودعت إلى التحرر والاستقلال، وحق العرب في تقرير المصير[18].

وتصاعد الوعي القومي في الخليج العربي في ظل أحداث الحرب العالمية الأولى، واندلاع الثورة العربية في الحجاز ضد الحكم العثماني، وعملت صحيفة **القبلة** لسان حال الثورة على نشر الأفكار والمفاهيم القومية، والدعوة إلى جمع شمل العرب، والنهوض بالأمة تماشياً مع التمسك بالإسلام، ورفض النزعة الطورانية المتطرفة والمطالبة بالأهداف القومية[19]. وأيد المثقفون والمتعلمون الشباب في المنطقة إعلان الثورة، ومنطلقها القومي والإسلامي، وتناولوا في كتاباتهم وقصائدهم قضايا الاستقلال والتحرر والوحدة، ودعم الكفاح الوطني في بقية أرجاء الوطن العربي، وتفاعلوا مع الأحداث التي عصفت بالعرب أثناء الحرب العالمية الأولى، ودارت مناقشات وحوارات بين الشباب في النادي الأدبي في الكويت[20]، وتأثروا بالمد الوطني والقومي الذي تصاعد في المشرق العربي ضد السياسة الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا، وتابعوا مواقف القوى الوطنية والعالمية في تحدي السياسة البريطانية ولا سيما

---

(١٧) انظر: حقي اسماعيل بربوتي، «حركة القومية العربية في ميزان التقييم التاريخي بعد نكسة حزيران ١٩٦٧،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٧ (تموز/يوليو ١٩٩٠)، ص ١٥ ـ ٢٥.

(١٨) محمد غانم الرميحي، **البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص ٢٥٠.

(١٩) طالب محمد وهيم، «القبلة الحجازية والقضية العربية، ١٩١٦ ـ ١٩٢٤،» **مجلة الخليج العربي**، السنة ١٧، مج ٢١ (١٩٨٩)، ص ٨٣ ـ ١٠٨.

(٢٠) بكري الشيخ أمين، **الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٧)، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٤.

موقف المهاتما غاندي (١٨٦٩ ـ ١٩٤٨) في الهند، وسياسته التي أثارت الشعور الوطني في نفوس الشباب في الخليج العربي، وتعاطفوا معه رغم إمكاناته المحدودة، ولا سيما في توحيد جهود الهند بشأن سياسة التقشف ومقاطعة البضائع البريطانية[٢١]. فعلى سبيل المثال نظم الأديب خالد الفرج أبياتاً حيا فيها غاندي بقوله:

يَتَحدّى القوى الكبيرة بالروح ... فيعنو لأمره كلُّ هام
بسلاحٍ من التقشف والزهد ... ويرمي قنابلاً من صيام[٢٢]

وقد تفاعلت ظروف وعوامل مختلفة في تبلور الوعي القومي العربي في الخليج العربي، مثل انتشار التعليم الحديث، وظهور الأندية والجمعيات، ودور الصحافة العربية والمحلية، وتأثير المفكرين العرب والجاليات العربية بعد اكتشاف النفط، وظهور النخب الاجتماعية، واتصال الشباب بالجمعيات العربية السرية التي أرسلت المنشورات والبيانات عن القومية العربية، وتحقيق التحرر والاستقلال، وسبل مناهضة الاستعمار، وحثّ الشباب على مواجهة السياسة البريطانية، والمشاركة في الأحداث العربية الوطنية[٢٣].

وأسهم الوافدون العرب الذين قدموا إلى المنطقة بعد اكتشاف النفط للعمل في مجالات التعليم والنفط والشركات في استنهاض الوعي الوطني والقومي بين السكان، ونشر فكرة القومية العربية، فتكونت الخلايا الأولى للتنظيمات الفكرية والسياسية في صفوف المثقفين الشباب[٢٤]. ويشير الجدول رقم (٣ ـ ١) إلى حجم العمالة العربية الوافدة إلى المنطقة.

وكان نشاط الأندية الثقافية والجمعيات قد ساعد على تعزيز الشعور الوطني والقومي مثل أندية الأدبي والبحرين، والعروبة في البحرين التي انتسب اليها المثقفون والتجار، والقيت فيها محاضرات، وعقدت فيها ندوات كشفت السياسة الاستعمارية في الوطن العربي، واستغلال الشركات الأجنبية، ونهب الثروات الوطنية، وارتبطت هذه الأندية بعلاقات جيدة مع مثيلاتها العربية، مثل نادي المثنى بن حارثة الشيباني وجمعية الجوال في العراق، والنادي العربي في سوريا[٢٥].

---

(٢١) ميمونة الخليفة الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٨)، ص ١٢١.

(٢٢) نورية صالح الرومي، **الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور**، ط ٢ (الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٩)، ص ٧٢.

(٢٣) أحمد السقاف، **تطور الوعي القومي في الكويت**، سلسلة كتب رابطة الأدباء في الكويت (الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٨٣)، ص ١٤ ـ ١٦.

(٢٤) خليفة الوقيان، **القضية العربية في الشعر الكويتي** (الكويت: دات السلاسل؛ المطبعة العصرية، ١٩٧٧)، ص ٥٣.

(٢٥) باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت الى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

الجدول رقم (٣ ـ ١)
أعداد الوافدين العرب على منطقة الخليج العربي
حتى منتصف السبعينيات

البلد	أعداد الوافدين	النسبة من مجموع الوافدين
فلسطين والأردن	٤٧,٦٥٣	٢٢,٧
مصر	٣٧,٥٥٨	١٧,٩
العراق	١٧,٩٩٩	٨,١
سوريا	١٦,٥٤٨	٧,٩
اليمن	١١,٤١٥	٥,٤
لبنان	٧,٢٣٢	٣,٤
المجموع	١٣٨,٤٠٥	٦٥,٢

المصدر: **أحوال العمل والعمال في الخليج العربي**، إعداد أمين عز الدين [وآخرون] (بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية، ١٩٧٧)، ص ٣٩.

وأثّرت الصحافة الخليجية من جانبها في خلق الوعي القومي وإيقاظ المشاعر العربية في الخليج العربي، والدفاع عن القضايا الوطنية والقومية، وشنت حرباً على الشركات الأجنبية، وعمدت إلى الوقوف ضد القواعد العسكرية والغربية، والأحلاف الأجنبية، والمناداة بالوحدة والعروبة[٢٦] مثل **صوت البحرين**، و**القافلة**، و**العروبة**، و**العهد**، و **الفجر والإيمان**، و**الوطن**. وكان مؤسسوها من المثقفين الذين تأثروا بفكرة القومية العربية، وآمنوا بالوحدة العربية، وسعوا إلى إيقاظ الوعي القومي في المنطقة، والخلاص من الاستعمار البريطاني[٢٧]، بل كان بعضهم يعد منبراً قومياً في الخارج مثل إدارة بعثات الكويت بمصر التي أصدرت مجلة **البعثة**، وحررها الطلبة الكويتيون هناك، وانتقدوا السياسة البريطانية، ووجود الخبراء الأجانب، وشركات النفط الأجنبية، وتابعوا الأحداث العربية والوطنية وتفاعلوا معها[٢٨].

---

(٢٦) عبد الرحمن الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»** (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥)، ص ٤٣ ـ ٤٥، ومحمد حسن عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج** (الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠١ ـ ١٠٤.

(٢٧) السقاف، **تطور الوعي القومي في الكويت**، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢٨) نجاة عبد القادر الجاسم، «العلاقات الكويتية ـ البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤،» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**، السنة ١٠، العدد ٣٧ (شتاء ١٩٩٠)، ص ٢٠٢.

وأدى إذكاء الروح القومية في المشرق العربي في الثلاثينيات إلى تأثر شباب الخليج العربي بها، ووجه البريطانيون أصابع الاتهام إلى الألمان في نشر الروح القومية في صفوف الشباب الكويتي، وأكد هارولد ديكسون (Harold Dickson) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت (١٩٢٩ ـ ١٩٣٦)[٢٩] أنهم قد أسهموا في تأسيس فرع لحزب الشبيبة[٣٠] في الكويت بدعم من الوزير المفوض الألماني في بغداد فريتز غروبا (F. Ghroba) لإشعال الثورة ضد الحكم البريطاني في الكويت، وإنهاء الحماية عليها، واستبدالها بالتبعية إلى العراق، تلك الفكرة التي لقيت تجاوباً كبيراً من الشباب الكويتي لكون العراق يمثل لهم بلداً جاراً عربياً ومسلماً[٣١].

وقام هؤلاء الشباب بالاتصال بفرعي حزب الشبيبة في العراق وسوريا لفهم طبيعة الأفكار التي ينادي بها، وهي التحرر والاتحاد، وأعربوا عن رفضهم الوجود البريطاني في الكويت والمنطقة، واعتراضهم على تعيين البريطانيين والهنود في الإدارة، وطالبوا بضرورة إجراء الإصلاحات، وأرسلوا مذكرة إلى ديكسون أكدوا فيها أن موقف بريطانيا المؤيد للسياسة الصهيونية سيعمل على إثارة النقمة العربية تجاهها، ورفض حمايتها ووجودها في الوطن العربي. وقد رفضت السلطات البريطانية هذه الأفكار، ومنعت نشاط حزب الشبيبة في الكويت، ولاحقت أعضاءه الذين انتقلوا إلى البصرة، وأسسوا مكتباً لدعاية الحزب، ورحّبت الحكومة العراقية بهذه الخطوة على الرغم من أنها لم تمنح الحزب تصريحاً رسمياً بالعمل[٣٢] تجنباً لحدوث مواجهة مباشرة مع بريطانيا.

ويبدو أن الصراع بين بريطانيا وألمانيا في أوروبا قد ألقى ظلاله على مناطق

---

(٢٩) هارولد ديكسون: ولد في بيروت في شباط/ فبراير ١٨٨١، والتحق بالجيش البريطاني عام ١٩٠٣ وعيّن حاكماً سياسياً في جنوب العراق عام ١٩١٦، ثم معتمداً سياسياً بالبحرين عام ١٩٢٠، ثم وكيلاً سياسياً في الكويت عام ١٩٢٩ واستمر حتى عام ١٩٣٦، وقد توفي في الكويت في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٥٩، وأوصى بدفنه في الكويت، وأصدر كتابين هما: **الكويت وجاراتها** *(Kuwait and Its Neighbours)*، **وعرب الصحراء** *(Arab of Desert)*. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ٣ ج، ط ٢ (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨١)، ج ٢، ص ٦٠٧.

(٣٠) حزب الشبيبة: ظهر في سوريا عام ١٩٢٨، ثم انتقل نشاطه إلى العراق في الثلاثينيات، ولقي تأييداً من الوطنيين العراقيين، ونادى بحب الوطن والحرية والتحرر من الاستعمار، ودعم القضية الفلسطينية، وإقامة اتحاد عربي، ولقي دعماً من ألمانيا بشكل خاص. انظر: نجاة عبد القادر الجاسم، **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣)، ص ٢٠١.

(٣١) هارولد ريتشارد ديكسون، **الكويت وجاراتها**، ترجمة جاسم مبارك الجاسم، ٢ ج (الكويت: [د. ن.]، ١٩٦٤)، ص ١٣٣.

(٣٢) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

النفوذ الأخرى في الوطن العربي، ومن ذلك محاولة الزعيم الألماني هتلر التدخل في مناطق الحماية البريطانية في الخليج العربي، وإثارة المشكلات أمام خصومه. وقد استثمر الشباب الكويتي الفرصة للحصول على دعم خارجي للتصدي للسياسة البريطانية في الكويت.

ولم يقتصر الوعي القومي على الكويت والبحرين فحسب، بل انتشر إلى بقية الإمارات. فعلى سبيل المثال صدرت نشرة يومية في إمارات ساحل عمان حملت تسمية **صوت العصافير** انتقدت الأوضاع في المنطقة، وهاجمت السياسة الاستعمارية البريطانية بأسلوب ساخر، ونقد لاذع، ودعت إلى التحرر، ومساندة العرب والفلسطينيين بشكل خاص[٣٣].

من الطبيعي أن يكون للجوار الجغرافي العراقي للكويت وأقطار الخليج العربي تأثيره البارز في إثارة الوعي الوطني والقومي، ولا سيما في الثلاثينيات، بفضل نشاط الحركة الوطنية العراقية، واتجاهها القومي، وعلاقاتها بالحركات الوطنية في المشرق العربي، والتي تزامنت مع سياسة الملك غازي القومية التي عبرت عنها الصحافة العراقية، وإذاعة قصر الزهور باتجاه استنهاض الشعور القومي في الكويت، وتحفيز الشباب الكويتي للتطلع نحو العراق أنموذجاً للدولة الوطنية الحديثة[٣٤].

ونشرت الصحف العراقية مطالب شباب الكويت للانضمام إلى العراق، فذكرت صحيفة **الكرخ** أن الكويت لا يمكن أن تقوم بالإصلاح، ونشر العلم والمعرفة، وضمان مصالح السكان، والسير في طريق العمران والحضارة، كما رأى الكويتيون، إلا بالاندماج مع العراق[٣٥]، ورأت صحيفة **الاستقلال** أن هدف شباب الكويت هو إنشاء اتحادٍ للإمارات والخليج العربي يضم العراق أيضاً[٣٦].

وأثمرت هذه التوجهات في إثارة المشاعر القومية في نفوس الشباب الكويتي، حيث قدم في الحادي عشر من أيار/مايو ١٩٣٨ من أطلقوا على أنفسهم أحرار الكويت، وهم الكويتيون المقيمون في البصرة، مضبطة اشترك في التوقيع عليها وجهاء وأعيان من الكويت، وجهت إلى الحكومة العراقية أعلنوا فيها رغبتهم في إلحاق الكويت بالمملكة العراقية[٣٧].

---

(٣٣) الباكر، من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»، ص ٣٢.

(٣٤) عبد العزيز حسين، **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٠)، ص ٥٤.

(٣٥) **الكرخ** (بغداد)، ٢٦/٨/ ١٩٣٥.

(٣٦) **الاستقلال**، ١٨/٨/١٩٣٥.

(٣٧) مصطفى عبد القادر النجار، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**، تقديم جمال زكريا قاسم (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥)، ص ٢٥٩.

وأدت إذاعة قصر الزهور دوراً فاعلاً في بث الوعي القومي في الكويت والخليج العربي بشأن القضايا القومية العربية، وعبرت عن توجهات الملك غازي القومية[٣٨]. وشهدت أواخر عام ١٩٣٨ ومطلع ١٩٣٩ مظاهرات تأييد في الكويت للملك غازي، ورفعت لافتات دعت إلى الوحدة مع العراق، ومساندة القضايا العربية، وتحقيق الوحدة العربية[٣٩]. ودعا أحد الناشطين الكويتيين وهو محمد البراك إلى دعم الكويت للقضايا العربية، والقضية الفلسطينية، ونشر بياناً وجهه إلى الملك غازي، والشعب العربي بعامة طالباً إنقاذ الكويت عن طريق اتحادها بالعراق[٤٠].

وظهرت عدة جمعيات في البصرة ذات اتجاه قومي ضمت شباباً من الكويت وبعض العرب الآخرين مثل جمعية اتحاد عرب الخليج التي انتمى اليها قوميون من الكويت وسوريا والعراق والبحرين وعمان، ومن أبرزهم إبراهيم العريض[٤١]، ومحمد البراك، وعبد الله حمد الصقر، وعباس العلوي، وسعد الدين العيسى، وجمال الدين الفحام، وحامد البازي، وهدفها إظهار معاناة أبناء الخليج العربي تحت الحكم البريطاني، والقيام بالدعاية ضد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. وأسست الجمعية مكتباً لموافاة الإذاعة العراقية بأخبار الكويت اطلق عليه مكتب الدعاية والنشر في الخليج العربي[٤٢]، إلا أن الجمعية لم تستمر طويلاً لافتقارها إلى البرنامج السياسي، والتنظيم الفكري[٤٣].

وشارك عدد من الشباب القوميين الكويتيين والعرب الآخرين في تأسيس جمعية الدفاع عن إمارات الخليج العربي في البصرة عام ١٩٣٩، هدفها نصرة أبناء الخليج العربي، والدفاع عن حقوقهم، ورَأَسها عبد الله الطباطبائي ومساعده السيد عبد القادر

---

(٣٨) خالد حبيب الراوي، **تاريخ الإذاعة والتلفزيون في العراق** (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٢)، ص ١٣ ـ ١٤.

(٣٩) النجار، المصدر نفسه، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٤٠) F.O./371/3818, From British Embassy to the Viscont Halifax, 18th April 1939.

(٤١) ابراهيم العريض: أديب ومثقف بحريني، ولد في بومباي في آذار/مارس ١٩٠٨ من أب بحريني وأم عراقية، تلقى تعليمه في الهند، تخرج في الثانوية عام ١٩٢٥ وعاد للبحرين، وعمل مدرساً للغة الانكليزية. فتح له مدرسة أهلية خاصة تخرج فيها طلاب أصبحوا في طليعة المثقفين، ونظم الشعر، وكتب المسرحيات بالعربية والانكليزية، وأصدر مجموعات شعرية، وعرف بمواقفه الوطنية والقومية، واتجاهه الإصلاحي ضمن طليعة مثقفي الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية. انظر: علوي الهاشمي، **شعراء البحرين المعاصرون: كشاف تحليلي مصور، ١٩٢٥ ـ ١٩٨٥** (البحرين: المطبعة الشرقية، ١٩٨٨)، ص ٥٧.

(٤٢) النجار، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٤٣) مقابلة شخصية مع حامد البازي، البصرة، ١٩٩٦/١/٢٨.

السياب[٤٤]. وإلى جانب ذلك نشأت في الكويت لجنة التحرير القومي دعت الكويتيين إلى وجوب التجنس بالجنسية العراقية لترجمة الدعوة الوحدوية إلى الواقع العملي، وإنقاذ الكويت من قبضة الاستعمار البريطاني[٤٥]، ودعت أيضاً إلى الوحدة مع العراق تحت العلم الهاشمي، وناشدت الجيش العراقي والملك غازي تحقيق هذه الوحدة[٤٦].

وخرجت مظاهرات شعبية في الكويت والبحرين في آذار/مارس ونيسان/ ابريل ١٩٣٩ هتفت باسم غازي «ملكاً للوحدة العربية»[٤٧]، والعراق حامل «لواء العروبة»، وطالب المتظاهرون في البحرين بطرد الوكيل السياسي البريطاني واستبداله بآخر عراقي[٤٨].

وقد تخوفت بريطانيا من تزايد المشاعر القومية في الكويت والخليج العربي، والدعوة إلى الوحدة بين العراق والكويت، وعدت ذلك تهديداً حقيقياً لمصالحها ونفوذها، ومبعث قلق جدي من احتمالات وصول الدعاية العراقية إلى العربية السعودية أيضاً[٤٩]. وطلب دي جوري، الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، من حكومته التدخل لدى المسؤولين العراقيين لوقف هذه الدعاية نحو الكويت وإمارات الخليج العربي[٥٠]، وخشيت بريطانيا من تأثير الدعوة إلى الوحدة بين العراق والكويت في بقية الإمارات الخاضعة لحمايتها، ومن إلحاق أضرار بمصالحها ونفوذها في المنطقة[٥١]، ولذلك أبلغت السلطات البريطانية بشكل رسمي الحكومة العراقية بأنها لن تقبل السيادة العراقية على الكويت، أو الوحدة بينهما، وأبدت قلقها من سياسة الملك غازي القومية تجاه الكويت والخليج العربي[٥٢].

---

(٤٤) الزمان، ١٩/٢/١٩٣٩.

(٤٥) النجار، **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**، ص ٢٦٦.

(٤٦) مصطفى عبد القادر النجار، «المحاولات الوحدوية السياسية المعاصرة في الخليج العربي،» **مجلة الخليج العربي**، العدد ٥ (١٩٧٥)، ص ٦٩.

(٤٧) لطفي جعفر فرج، **الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٤٩) I.O.R./L./P.& S./ 2151, Iraqi propaganda, 1939-1946, from H.M. Minister to the Honorable the Political Resident, Bushire, 20th February 1939.

(٥٠) I.O.R./L./P.& S./ 2159, From Honorable Sir Trenchard Fowle, Political Resident in the Gulf, Bushire, to Political Agency of Kuwait, 23rd February 1939.

(٥١) F.O./371/7917, From D.G.R. Williams to the Foreign Office, 30th September 1939.

(٥٢) F.O./371/2858, For the Conversation with Iraqi Minister of Foreign Affairs, 2nd May 1939.

لقد عملت سياسة الملك غازي تجاه الكويت والخليج العربي على إثارة الوعي القومي في صفوف الشباب، وحفزتهم نحو قضايا التحرر، والاستقلال، والوحدة، ومواجهة النفوذ الأجنبي، وأيقظت فيهم المشاعر الوطنية والقومية في التفاعل مع الأحداث العربية. إلا أن وفاة الملك غازي، واندلاع الحرب العالمية الثانية وتطوراتها قللت من الدعوة القومية للعراق تجاه الكويت والخليج العربي(٥٣).

وأحدثت وفاة الملك غازي حزناً شديداً في قلوب الشباب الوطني والقومي في الخليج العربي، فأرسل نادي العروبة في البحرين برقية تعزية ومواساة إلى الحكومة العراقية نيابة عن شباب البحرين، وأبدى رغبته في إقامة حفل تأبيني في أربعينية الفقيد ولكن الظروف لم تسمح بذلك(٥٤). وشارك عدد من الأدباء والمثقفين الكويتيين في الحفل التأبيني الذي أقيم في المكتبة الأهلية بالبصرة، وألقيت قصائد وخطب أشادت بالملك غازي ومواقفه الوطنية والقومية، وكانت من بينها قصيدة للشاعر فهد العسكر جاء في أحد أبياتها قوله:

غازي إذا ما جئت فيصل في خلود   فخبِّره بأنّا لا نزال على العهود(٥٥)

ثالثاً: القوى والتنظيمات القومية في الخليج العربي

تزايد النشاط القومي في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، واتسعت القاعدة الشعبية من خلال الأندية والجمعيات، وظهرت تنظيمات فكرية وسياسية مثلت قواها الرئيسة امتداداً للحركات الأم التي نشأت في المشرق العربي في تلك المرحلة.

وتفاعلت عوامل داخلية وخارجية في تبلور هذه التنظيمات في الخليج العربي، في مقدمتها انتشار التعليم الحديث، وعودة الطلاب الذين أكملوا دراساتهم في بعض الأقطار العربية إلى بلادهم بعد أن تأثروا بالاتجاهات الجديدة التي ظهرت في تلك الأقطار، وشكلوا نخبة مثقفة ومتعلمة، وأسهموا في تعزيز العمل القومي في المنطقة(٥٦). فضلاً عن ذلك تأثر السكان بما لحق بالعرب في نكبة ١٩٤٨ من هزيمة

---

(٥٣) F.O./371/2318, From British Embassy, Baghdad, to Halifax, 20th April 1939.

(٥٤) تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاماً، ١٩٣٩ - ١٩٨٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين (المنامة: وزارة الاعلام، ١٩٩٠)، ص ٥٤.

(٥٥) عبد الله بن خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط ٢ مزيدة ومنقحة (الكويت: المؤلف، ١٩٨٠)، ص ٣٢٢.

(٥٦) Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration* (London: Croom Helm, 1988), pp. 65-66.

قاسية ومريرة، ولا سيما بعد أن توافد على المنطقة آلاف اللاجئين الفلسطينيين هرباً من بطش السياسة الصهيونية، وأخذوا يعملون في شتى المجالات لكسب العيش، ومارسوا العمل السياسي، والنشاط الفكري، وشاركوا في إنشاء التنظيمات السياسية، ونقلوا تجاربهم الفكرية إلى المثقفين والشباب والمتعلمين(٥٧). وأدى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بعد اكتشاف النفط إلى ازدياد حركة التجارة والاتصال مع بقية الأقطار العربية، وظهور النخب الاجتماعية والسياسية الجديدة، ونمو الوعي السياسي والثقافي، وانتشار الأفكار القومية في صفوف هذه النخب(٥٨)، مثل فئة التجار التي شاركت في وضع أسس الحركة القومية في الكويت والبحرين، وانتقلت بمرور الوقت إلى مواقع المعارضة منذ الخمسينيات(٥٩).

ومن أبرز التنظيمات القومية في الخليج العربي ثلاث قوى رئيسة هي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية.

١ ـ حركة القوميين العرب

كان حصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية قد حول الدعوة من الاستقلال وإنهاء الوجود الأجنبي إلى قضية الوحدة العربية، ومواجهة الأطماع الصهيونية، ومعالجة التخلف الاقتصادي، والسير في طريق التحديث، وأثر ذلك في مسار الحركة القومية وتطورها.

وفي خضم ذلك ظهرت حركة القوميين العرب في مطلع الخمسينيات في أروقة الجامعة الأميركية في بيروت بين الطلاب الذين تأثروا بمحاضرات الدكتور قسطنطين زريق(٦٠)، وأفكاره ومفاهيمه القومية التي أكد فيها ضرورة الوحدة، ومواجهة الخطر

---

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٥٨) Shirley B. Taylor, «Some Aspects of Social Change and Modernization in Bahrain,» in: Jeffrey B. Nugent and Theodore Thomas, eds., *Bahrain and the Gulf: Past Perspectives and Alternative Futures* (London: Croom Helm, 1985), pp. 41-42.

(٥٩) Fred H. Lawson, *Bahrain: The Modernization of Autocracy*, Westview Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1989), pp. 48-49.

(٦٠) قسطنطين زريق: مؤرخ ومفكر وسياسي سوري، ولد في دمشق عام ١٩٠٩، وتلقى تعليمه في الجامعة الأميركية في بيروت، ثم في شيكاغو وبرنستون، وحصل على الدكتوراه عام ١٩٣٠، وعاد إلى بيروت أستاذاً للتاريخ في الجامعة الأميركية (١٩٣٠ ـ ١٩٤٥)، ثم مستشار البعثة السورية بواشنطن (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)، وسفيراً لسوريا في الولايات المتحدة (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧)، ثم مندوباً لسوريا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، ثم عاد إلى الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢)، ورئيس الجامعة بالوكالة (١٩٥٤ ـ ١٩٥٧). له عدة مؤلفات سياسية وتاريخية مثل **معنى النكبة**؛ **الوعي السياسي**، **ونحن والتاريخ** وغيرها. انظر: عبد الوهاب الكيالي [وآخرون]، **موسوعة السياسة**، تحرير وإشراف عبد الوهاب الكيالي، كامل زهيري، اشترك في التحرير أسعد رزوق [وآخرون]، ٧ ج، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ج ٤، ص ٧٨٢.

الصهيوني، ودور النخبة العربية في عملية تغيير المجتمع العربي، ومن ثم كتابه الذي أصدره بعنوان معنى النكبة، فاستوعب هؤلاء الطلاب هذه الأفكار، وشكّلوا نواة حركة القوميين العرب[٦١]. وبدأوا العمل في ما بينهم لتشكيل حلقات تثقيفية تركزت في جمعية العروة الوثقى[٦٢]، التي أصبح قسطنطين زريق المرشد للجنة التنفيذية فيها عام ١٩٥٠، وضمت في صفوفها جورج حبش، وهاني الهندي، ووديع حداد، وحامد الجبوري، وأحمد الخطيب[٦٣].

ويروي أحد مؤسسيها ظروف نشأتها بقوله:

«إنها وليدة نكبة ١٩٤٨ ووجودها المرتبط ارتباطاً مباشراً بالنكبة، لم يكن التوزيع للنواة المؤسسة لحركة القوميين العرب سيصبح تنظيماً، ولم يكن مخططاً لأن كل واحد عاد إلى بلده»[٦٤].

وقد تبلور التنظيم الأول للحركة في مقهى محيو في محلة الروشة ببيروت في صيف عام ١٩٥١، حيث دارت نقاشات وحوارات بين الأعضاء المؤسسين، واقترح حبش إنشاء جمعية قومية سرية تكون اللجنة التنفيذية للعروة الوثقى نواةً لها، والعمل على إجراء اتصالات مع بقية الطلاب الذين بلغ عددهم أربعة وثلاثين عضواً ممن تم كسبهم للتنظيم[٦٥]، وعندما انتهت مرحلة الدراسة الجامعية تفرق جمع الطلاب من مجموعة بيروت، وعاد جورج حبش إلى الأردن، وهاني الهندي إلى سوريا، وأحمد

---

(٦١) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى،» ورقة قدمت الى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٣٨؛ سهير سلطي التل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٣ ـ ٢٤، و Walid W. Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism* (London C. Knight, 1975).

(٦٢) جمعية العروة الوثقى: جمعية نشأت في الجامعة الأميركية في بيروت لأغراض تثقيفية، ثم تأثرت بالحركة القومية، وضمت في صفوفها طلاباً من بعض الأقطار العربية، وأصدرت نشرة الثأر، وشعار الجمعية (وحدة، حرية، ثأر)، وهدفها تحقيق الثورة السياسية، ووحدة الأمة وتحريرها واستقلالها، والتي استوعبتها بعد ذلك حركة القوميين العرب. انظر: عبد الله سلوم السامرائي، «حركة القوميين العرب ودورها في الوعي القومي،» ورقة قدمت الى: **تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٦٣) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٦٤) انظر: فؤاد مطر، حكيم الثورة: **قصة حياة الدكتور جورج حبش** (لندن: منشورات لاهاي لايت، ١٩٨٤)، ص ٥٥.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٥ و٤٢.

الخطيب إلى الكويت، وبقي الآخرون في بيروت[٦٦].

وانتشرت فروع الحركة في عدة عواصم عربية في مرحلة التوسع والانتشار (١٩٥١ ـ ١٩٦٧). وأكدت حضورها الفكري والسياسي في الساحة العربية[٦٧]، وأيدت بشكل كامل أفكار جمال عبد الناصر، وسياسته القومية ضد الصهيونية والاستعمار الأجنبي[٦٨]، ولكن غالبيتها تحولت بشكل مفاجىء بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ من الاتجاه القومي إلى تبني الماركسية/اللينينية في مرحلة الصراع والتشرذم التنظيمي التي مرت بها الحركة وانقسمت إلى تنظيمات يسارية جديدة، هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة، ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين بقيادة محسن ابراهيم، ومحمد كشلي[٦٩].

وظهرت فروع للحركة في أقطار الخليج العربي، ولقيت وضعاً أفضل ملاءمة في الكويت بخاصة، حيث تهيأت الظروف لانتشارها مع ظهور النخبة التجارية، وعودة الطلاب الدارسين في الجامعات العربية، وفي مقدمتهم أحمد الخطيب، بعد أن تخرج في الجامعة الأميركية عام ١٩٥٢، ونقل نشاطه بعد عودته إلى الكويت[٧٠]. ويفسر أحمد الخطيب إعجابه بفكر الحركة بقوله:

«لقد ظهرت [نشرة] الثأر القومية ببرامج عملية أو قل بميثاق وطني يتضامن الجميع على تحقيقه لتفادي الأزمة المقبلة، ونخرج أقوياء من هذه المعركة، فطالبت بأن نبدأ بأخذ زمام المبادرة من أعدائنا، ونعمل سوية لمقاومة الصلح مع اليهود، ونحطم مشاريع الغرب الدفاعية، ونقوي أنفسنا بالاتحاد»[٧١].

وتمت الإفادة من عودة أحمد الخطيب إلى الكويت والخليج العربي لنقل نشاطات حركة القوميين العرب اليها، بعد أن خصص جهده ووقته من أجلها[٧٢]، وامتد

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٦٧) التل، **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**، ص ٣٧.

(٦٨) فيصل جلول، «"حركة القوميين العرب": قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ،» **الفكر العربي**، السنة ٤، العدد ٢٨ (تموز/يوليو ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

(٦٩) مقابلة شخصية مع المرحوم د. عبد الله سلوم السامرائي في بغداد، ٣٠/١٢/١٩٩٥.

(٧٠) زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى،» ص ٣٤٠ ـ ٣٤١. انظر أيضاً: محمد جمال باروت، **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر** (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧).

(٧١) نقلاً عن: **الإيمان**، السنة ٢، العدد ١٤ (نيسان/ابريل ١٩٥٤)، ص ١٢٢ ـ ١٢٤.

(٧٢) مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش**، ص ٦٢ ـ ٦٣.

نشاطه إلى صفوف الطلاب والتجار والوافدين العرب[٧٣]، وساعد على نشر أفكار الحركة وتعاطف السكان معها ارتباط أفكارها بالناصرية التي لقيت تجاوباً كبيراً منهم، وغياب التنظيمات الفكرية والسياسية الفاعلة في الكويت، وارتباط مصالح النخب الاجتماعية مع خط الحركة العام ومواقفها من الحكومة وبريطانيا بشكل خاص[٧٤].

وانحصرت عضوية الحركة في الكويت بالطلاب والمدرسين والعمال، وكسبت تأييد رجال الأعمال والتجار والمقاولين ودعمهم مع مناداتها بالمشاركة السياسية، والحقوق الدستورية والديمقراطية، وقدم هؤلاء دعماً مالياً ومعنوياً للحركة حتى مراحلها الأخيرة[٧٥].

وقد اتخذت الحركة في الكويت مواقف قومية بإزاء الأحداث العربية التي مر بها الوطن العربي، فشجبت العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وخرج أعضاؤها ومناصروها في مظاهرات تأييداً لجمال عبد الناصر ومصر، واستنكروا السياسة الغربية الاستعمارية، وتحالف بريطانيا مع الكيان الصهيوني[٧٦]. ثم قامت الحركة بتعبئة السكان لمساندة الوحدة بين مصر وسوريا وإعلان الجمهورية العربية المتحدة، ونظمت مهرجاناً قومياً للاحتفاء بهذه المناسبة، ولكن الحكومة رفضت هذا العمل، وأغلقت الأندية والصحف التابعة لها[٧٧].

واستنكرت الحركة الأعمال الوحشية التي اقترفها الشيوعيون بعد ثورة الشواف في الموصل في آذار/مارس ١٩٥٩، وتعرض القوميون في العراق للمذابح والمجازر الوحشية، وأقامت الحركة مهرجاناً خطابياً في مدرسة الشويخ الثانوية بالكويت هاجمت من خلاله سياسة عبد الكريم قاسم وتحالفه مع الشيوعيين وتأييده لهم، وأبدت دعمها ومساندتها للقوى القومية، ولسياسة جمال عبد الناصر[٧٨] في حرب اليمن عام ١٩٦٢، وأعلنت تأييدها الصريح للجمهوريين في صراعهم مع أنصار الملكية في اليمن[٧٩].

---

(٧٣) Riad N. El-Rayyes, «Arab Nationalism and the Gulf,» *Journal of Arab Affairs,* vol. 6, no. 2 (Fall 1987), pp. 120-121.

(٧٤) محمد الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» **الثقافة العربية**، السنة ١، العدد ١٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١)، ص ١٢.

(٧٥) الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، ص ١٠١.

(٧٦) السقاف، **تطور الوعي القومي في الكويت**، ص ٣٨.

(٧٧) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٧٨) السقاف، المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٧٩) رياض نجيب الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٦.

وشاركت الحركة في مجلسي الأوقاف والمعارف نتيجة إيمانهم بالديمقراطية والمشاركة السياسية، وحصلت على مقاعد فيهما على الرغم من التنافس الشديد بين النخب الاجتماعية والقوى السياسية، وعززت رصيدها الشعبي بعد أن أعلنت معارضتها لمطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت في عام ١٩٦١، ومساندتها الشرعية الحاكمة، وأصدرت إعماماً بعنوان «نحن وأزمة الكويت» شددت فيه على أن الكويت دولة مستقلة، وعضو في جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، وأن مكانتها تسمح لها بالكيان المستقل. ولكنها اعترفت من جانب آخر بأن الكويت كانت إقليماً تابعاً للعراق في الفترة العثمانية[٨٠].

وأسهمت الحركة بشكل فعال في مجلس الأمة والتجربة البرلمانية في الكويت منذ بداياتها، وكان لها أكثر من موقف معارض لسياسة الحكومة في قضايا داخلية وخارجية، ولكنها أخذت تفقد مكانتها تدريجياً بعد إخفاقها في انتخابات عام ١٩٦٧ رغم تشكيكها بنزاهة الانتخابات. إلا أن الحكومة نجحت في إبعاد الحركة عن المجلس، وضمان عدم عودتها، وتزامن ذلك مع أحداث نكسة ١٩٦٧، وفقدان حليفها القوي جمال عبد الناصر والانفصال الذي حصل في فرع الكويت عن الحركة الأم بعد أن تحولت الأخيرة إلى تبني الماركسية/اللينينية[٨١]، وما أصاب فرع الكويت من تمزق وضعف[٨٢].

لم يستطع فرع الكويت أن يستمر في قيادة حركة القوميين العرب في الخليج العربي بعد تعليق عضويته في المكتب السياسي والقيادة الإقليمية للخليج العربي. وفسر مندوب فرع الكويت إلى مؤتمر الحركة الذي انعقد في بيروت تموز/يوليو عام ١٩٦٨ الانفصال عن الحركة الأم لأنها تخلت عن اتجاهاتها القومية، وتبنت «النزعة الثورية المتطرفة»، وتساءل بقوله:

«الحركة قد تبنت الاشتراكية العلمية، ولكن نحن لا نعرف حتى الآن بالضبط ماذا تعني تلك...»[٨٣].

وتحولت الحركة في الكويت إلى تيارين جديدين، **الأول** هو التجمع الديمقراطي أو ما يعرف بجماعة الطليعة بزعامة أحمد الخطيب، **والثاني** هو كتلة النواب الوطنيين

---

(٨٠) زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى،» ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٨١) أحمد البغدادي وفلاح المديرس، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٨٢) عبد الله فهد النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨)، ص ٤٧.

(٨٣) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1980), p. 135.

وقد تزعّمهم جاسم القطامي[٨٤].

ولا بد من الإشارة إلى أن الضعف والجمود اللذين أصابا نشاط جركة القوميين العرب في الكويت يعودان إلى تبني الحركة الأم الماركسية/اللينينية ورفض فرع الكويت لهذا التحول، وانفصاله عن الحركة، إلى جانب ما أصابها من ضعف نتيجة تخلي جمال عبد الناصر عن دعم القوى القومية بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وابتعاد النخب الاجتماعية المؤيدة للحركة في الكويت، واتجاه هذه النخب نحو العمل الديمقراطي، والمطالبة بالمشاركة السياسية، وتعزيز التجربة البرلمانية في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات[٨٥]. هذا وإن بقاء الحركة في مواقع المعارضة تحمل أفكاراً ومفاهيم لم تكن مقبولة إلى حد ما من بعض النخب الاجتماعية المحافظة التي وجدت أنها أفكار لا تنطبق مع واقع المجتمع المحلي، ومتطلباته الأساسية[٨٦]، في الوقت الذي اتبعت فيه الحكومة سياسة أدت إلى الرفاه الاجتماعي، وارتفاع مستوى دخل الفرد، فانشغل المجتمع عن التجاوب مع القضايا التي طرحتها الحركة لعدة سنوات[٨٧].

وانتقل النشاط القومي إلى العربية السعودية منذ أوائل الخمسينيات وساعد على ذلك انتشار العوامل والظروف التي سادت في الكويت أيضاً[٨٨].

وبدأت التنظيمات القومية تتبلور في البلاد، وعززها مجيء الوافدين العرب للعمل في ظل الثورة النفطية[٨٩]، وعودة الطلاب السعوديين الدارسين في الجامعات العربية الذين تأثروا بأجواء الحركة القومية العربية وتنظيماتها الناشطة في تلك المرحلة، ولا سيما حركة القوميين العرب التي شكّلت لها فرعاً في العربية السعودية، وانتمى إلى صفوفها عناصر من المثقفين، وأفراد الجيش، والعمال في شركات النفط، والطلاب[٩٠].

---

(٨٤) مقابلة شخصية مع د. وميض عمر نظمي في بغداد، ٣/ ١/ ١٩٩٦.

(٨٥) Kamal Osman Salih, «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986,» *Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 1 (January 1991), p. 56.

(٨٦) David E. Long, *The Persian Gulf: An Introduction to It's People's, Politics, and Economics*, Westview Special Studies on the Middle East, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1978), p. 31.

(٨٧) وليد مبارك، «تجربة الكويت السياسية الداخلية وتأثيرها على دولة الإمارات،» ورقة قدمت الى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ٢٢٠.

(٨٨) Alexander Bligh, *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century* (New York: New York University Press, 1984), pp. 131-133.

(٨٩) مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش**، ص ٦٣.

(٩٠) **المعارضة السياسية في السعودية** ([د.م.]: منشورات صوت الطليعة، [د.ت.])، ص ٥٩.

وشاركت الحركة في العربية السعودية في الأحداث السياسية المحلية والعربية، من خلال الاضطرابات العمالية، وتنظيم المظاهرات، وتوزيع المنشورات والبيانات، ووقفت الحركة إلى جانب جمال عبد الناصر ومصر في مواجهة الغرب الاستعماري في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، وأيدت القضايا العربية كالقضية الفلسطينية[٩١].

إلا أن الحركة لم تستطع أن تكسب لها رصيداً شعبياً، وأن تتحول إلى تنظيم فكري وسياسي جماهيري، نظراً لملاحقة السلطة لأعضائها، وإبعاد عدد منهم إلى خارج البلاد، واعتقال أفراد من الجيش المتعاونين مع الحركة، والمتعاطفين مع الاتجاه القومي، فضلاً عما أصاب الحركة الأم من انقسام وتحول فكري وتنظيمي، وتحجيم فرع الحركة بالكويت الذي كان يسيطر على نشاطها في الخليج العربي، والذي أوقف دعمه لفرع العربية السعودية. ثم جاءت أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، والقتال بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتسهم في إضعاف الحركة في البلاد بعد رحيل أعداد كبيرة من الفلسطينيين للمساهمة في الأحداث، وقلل ذلك من نشاط وفاعلية حركة القوميين العرب في العربية السعودية[٩٢].

وانتشرت حركة القوميين العرب في عمان عن طريق اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨، والشباب من ظفار الذين رحلوا إلى الكويت وسوريا لغرض العمل، وانتموا إلى الحركة وتأثروا باتجاهها القومي[٩٣]، وارتبطت الحركة فرع عمان بزعامة محمد أحمد الغساني بالتنظيم الأم عن طريق فرع الكويت[٩٤].

ثم انشقت مجموعة من الشباب الظفاريين عن التنظيم المحلي في عمان لتؤسس لها الجمعية الخيرية الظفارية[٩٥]، وضمت في قيادتها يوسف بن علوي[٩٦] وهو مثقف

---

(٩١) مطر، المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٩٢) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* pp. 114-119.

(٩٣) فرد هاليداي، **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**، تعريب وتقديم محمد الرميحي (الكويت: دار الوطن للصحافة والنشر، ١٩٧٦)، ص ٢٩ - ٣٠، و Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West,* pp. 134-135.

(٩٤) عبد الله فهد النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ - ١٩٧٥** ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ٥٢ - ٥٣.

(٩٥) الجمعية الخيرية الظفارية، ضمت جماعة من الأسر المعروفة في ظفار، أعلنت تشكيلها في نهاية عام ١٩٦٣، وانضمت إليها جماعة الثورة المسلحة في ظفار، ومارست العمل السري.

(٩٦) يوسف بن علوي: شاب ذو اتجاه وطني وقومي، من أعضاء حركة القوميين العرب في عمان، وقادة جبهة تحرير ظفار، وقد تصالح مع الحكم في السبعينيات ويعمل وزيراً للشؤون الخارجية في سلطنة عمان حالياً.

قومي ذو اتجاه ناصري، ومسلم بن نفل وهو زعيم قبلي ذو اتجاه وطني، وأعلنت الجمعية سعيها إلى إقامة حكم وطني في ظفار، وإلى أن تصبح «ظفار للظفاريين»، وتبنت بذلك فكرة الانفصال عن عمان، واختلفت عن الفكر القومي لحركة القوميين العرب[٩٧]. وعاد فرع الحركة في عمان لإجراء اتصالات مع الجمعية الخيرية الظفارية ومنظمة الجنود الظفاريين[٩٨] استمرت حتى عام ١٩٦٤، تم التوصل فيها إلى تشكيل جبهة تحرير ظفار[٩٩]، لتقود الكفاح المسلح بدعم وتأييد من الحركة الأم للقوميين العرب، ودعم فروعها في الكويت والعربية السعودية والعراق[١٠٠].

وبعد انشقاق الحركة الأم، أعلن الجناح العسكري للحركة ـ فرع عمان عن تبني الماركسية/ اللينينية، وانفصاله التنظيمي والفكري عن حركة القوميين العرب، في حين تبنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في البداية (قبل التحول للاتجاه الماركسي) مباديء الحركة، وأعلنت برنامجها في الثورة على نطاق واسع، وهو «إبقاء العروبة في ظفار»، وأنها جزء من القومية العربية وممارسة دور أكبر في الصراع مع الرأسمالية والاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة[١٠١].

وعقدت فروع حركة القوميين العرب في الخليج العربي مؤتمراً بين حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ١٩٦٨ أكدت تبني الكفاح المسلح، وإدانة مواقف القيادة البرجوازية للحركة المتمثلة بفرع الكويت، وتعليق عضويتها في حركة القوميين العرب، واعتماد الخط الجذري الثوري في مواجهة الاستعمار والرجعية باستلهام أيديولوجية البروليتاريا، واستقطاب كل الطبقات الثورية لخوض الصراع ضد الاستعمار تحت قيادة حزب ثوري[١٠٢].

ثم وضعت جبهة تحرير ظفار استراتيجية جديدة بعد عقد المؤتمر الثاني لها في حمرين، وسط ظفار، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨. وتمت تنحية القيادات السابقة من حركة القوميين العرب المتمثلة بيوسف بن علوي ومسلم بن نفل وآخرين، واتجهت

---

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٩٨) منظمة الجنود الظفاريين: هي منظمة من الشباب الظفاريين الذين انتموا في البداية إلى قوة الكشافة في ساحل عمان ثم تحولوا إلى قوات جيش الإمارات العربية المتحدة في منتصف السبعينيات. كان توجههم وطنياً لاستقلال ظفار.

(٩٩) للتفاصيل عن الجبهة، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب، ص ٣٠٩ ـ ٣١٦.

(١٠٠) John B. Kelly, «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» *Middle Eastern Studies*, vol. 12, no. 2 (May 1976), p. 225.

(١٠١) الثورة في ظفار: عرض وتحليل (بغداد: حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب فلسطين والكفاح المسلح، [د.ت.])، ص ١١ ـ ١٥.

(١٠٢) النفيسي، تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥، ص ٥٤ ـ ٥٦، و Kelly, Ibid., pp. 223-225.

الحركة لتبني الماركسية/اللينينية، فاختفى بذلك تدريجياً تنظيم الحركة في عمان(١٠٣).

وقد نشأ فرع لحركة القوميين العرب في البحرين في أوساط المدرسين والطلاب، ولا سيما الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات العربية، إلى جانب العمال في شركات النفط. وأبرز قياداته علي الشيراوي، وعبد الرحمن الزامل اللذان نقلا نشاطاتهما القومية بعد عودتهما إلى البلاد، ونشطا في العمل التنظيمي في صفوف المدرسين والطلاب. وقد أسهمت الحركة في الأحداث المحلية والقومية، وأيدت جمال عبد الناصر في صراعه مع الغرب والصهيونية، وانتشرت مجلة **الحرية**، لسان حال الحركة الأم، في صفوف المثقفين والمتعلمين الذين تجاوبوا مع طروحاتها القومية، ولكن حظر السلطة لنشاط الحركة، وملاحقة أعضائها قد أضعفا من نشاطها تدريجياً، ولا سيما بعد نكسة ١٩٦٧، وما أصاب الحركة الأم من انشقاق وتحول ايديولوجي(١٠٤).

وحللت اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب الأوضاع التي مرت بها فروعها في المشرق العربي في بيانها الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، حيث وجهت انتقادات شديدة لما وصفته بـ «الاستسلام الوطني والطبقي» الذي اتبعته الحركة في الخليج العربي على امتداد السنوات الماضية نتيجةً لنمو القيادة البرجوازية التجارية في الكويت التي عجزت عن تجذير الحركة في المنطقة، ورفض قياديّي «اليمين التقليدي» للحركة في الكويت تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي، لذلك قررت اللجنة التنفيذية إبعاد القيادة اليمينية التقليدية في الكويت بزعامة أحمد الخطيب والأعضاء الآخرين معه عن الحركة الأم وتنظيمها(١٠٥).

٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي

ظهر حزب البعث العربي الاشتراكي ضمن القوى القومية في مرحلة الأربعينيات في المشرق العربي، حركة فكرية ثم حزباً سياسياً وفكرياً بعد إعلان تأسيسه في السابع من نيسان/ابريل ١٩٤٧، وآمن بفكرة القومية العربية، وبأن التجزئة في الوطن العربي حالة طارئة، وأن الوحدة هي طريق العرب في النضال، والحرية ضرورة للانبعاث القومي الشامل، والاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية، وهذه الأهداف (الوحدة والحرية والاشتراكية) مترابطة عضوياً وحيوياً، وحقيقة الارتباط بين تاريخ

---

(١٠٣) مطر، **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش**، ص ٨٢.

(١٠٤) محمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٢٤٥.

(١٠٥) الوثائق العربية [و.ع.] عام ١٩٦٦، بيان اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب حول أوضاع الحركة في ظل الفروع، كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، وثيقة رقم (٥٥)، ص ٣٨٧.

الأمة العربية وتراثها الحضاري، وروح العصر ومتطلباته الأساسية. ولا يتم تحقيق تلك الأهداف إلا عن طريق الانقلاب الجذري والنضال الثوري[(١٠٦)].

بدأ فكر حزب البعث العربي الاشتراكي ينتشر في الخليج العربي عن طريق الوافدين العرب الذين قدموا بعد اكتشاف النفط، وتأثر الطلاب الدارسين في الجامعات العربية الذين شكّلوا بعد عودتهم إلى بلادهم إلى جانب الأعضاء الآخرين نواة تنظيم الحزب في العربية السعودية والكويت والبحرين[(١٠٧)].

واتخذ الحزب شكلاً تنظيمياً محدوداً في البداية في الخليج العربي، بعد أن كان نشاطه التنظيمي يقتصر على فروعه الرئيسة في العراق وسوريا والأردن ولبنان، ثم أخذ ينتشر في مطلع الخمسينيات في العربية السعودية ثم في بقية أقطار الخليج العربي[(١٠٨)].

فقد توفرت مجموعة من العوامل التي ساعدت على نشوء الحزب في العربية السعودية، وبخاصة في صفوف العمال المتنورين، من أبرزها اضطهاد شركات النفط الأجنبية، وتزايد النفوذ البريطاني والأمريكي في المنطقة، وتصاعد نشاط الحركة الوطنية العربية، ونمو المد القومي في المشرق العربي.

ومر الحزب بمرحلتين في مسيرة نشأته وتكوينه في العربية السعودية، تمثلت المرحلة الأولى بالالتزام الفكري من دون العمل التنظيمي، واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الخمسينيات، ثم بدأت المرحلة الثانية بالالتزام الفكري والتنظيمي معاً، ومساهمة البعثيين في النشاط الوطني القومي على المستوى السياسي[(١٠٩)].

---

(١٠٦) انظر: شبلي العيسمي، **حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربعينات التأسيسية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩**، ط ٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٢٠ ـ ٢١؛ ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، ط ٧ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)؛ الياس فرح، **تطور الأيديولوجية العربية الثورية**، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ج ١: **الفكر القومي**، و Kamel S. Abu Jaber, *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization*, foreword by Philip K. Hitti (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1966).

(١٠٧) **لمحات من نضال البعث، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٦٨.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٠٩) علي غنام، «نبذة عن نشأة الحزب ومساره في الجزيرة العربية،» (محاضرة أعدت بناء على طلب الأمين العام المساعد للحزب وألقيت في مدرسة الإعداد الحزبي، بغداد، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٧). انظر أيضاً ما كتبه: عدنان العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣** (بيروت: مؤسسة مطابع معتوق إخوان، [١٩٧٤])، ص ١٢٣ ـ ١٣١. ويرجح أن من وراء إصداره شخصيات بأسماء مستعارة، والأرجح أنهما ابراهيم أبو طقيقة و عبد الكريم الحمود.

ظهر تنظيم الحزب في العربية السعودية على أيدي عدد من العمال المتنورين، بالدرجة الأساسية في المنطقة الشرقية، والذين اعتنقوا مبادىء الحزب، وكان في مقدمتهم محمد الربيع[110] الذي يعد بحق من البعثيين الأوائل الذين آمنوا بأفكار البعث، وعلى الرغم من أنه لم يكمل المشوار مع رفاقه، إلا أن البذرة الأولى للتنظيم في العربية السعودية استمرت في نشاطها من دون أن تعرف في البدء أن هناك نظاماً داخلياً للحزب أو قَسَماً خاصاً به، ومن أبرز عناصرها علي غنام[111].

وكان هؤلاء قد اتفقوا في السجن على إقامة تنظيم كواجهة لعملهم عرف بأحرار الجزيرة العربية، وبعد ان أطلق سراحهم غادروا البلاد، وانتسبوا رسمياً إلى الحزب في الأقطار العربية التي أقاموا فيها، وأجروا اتصالات مع آخرين في الداخل، تمخضت عن الانتقال الى صيغة العمل الحزبي، ونشأت منظمة أحرار الجزيرة العربية، ثم تم الاتفاق على الانتقال إلى مستوى شعبة عام ١٩٥٦، وعقد أول مؤتمر حزبي في العام نفسه، وانتخب قيادة للشعبة ومندوباً عنه لحضور المؤتمر القومي الرابع. وفي عام ١٩٦١ صدرت أول جريدة سرية للحزب باسم **صوت الجماهير** وزّعت بشكل محدود، وتم إصدار عدد من البيانات السياسية والنشرات الداخلية، وفي عام ١٩٦٢ أسس الطلاب البعثيون، وبعض القوى الوطنية، منظمة طلابية ثورية باسم «الطليعة الطلابية الثورية»، وأصدرت منشورها الأول في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢، ووزعته في بعض المدن السعودية، وتوالت منشوراتها حتى عام ١٩٦٤ حيث توقفت لأسباب خاصة. وقد امتد تنظيم الحزب إلى القاهرة وبيروت ودمشق، ثم بدأ التنظيم يواجه صعوبات بعد أحداث الحزب في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في العراق، وفي ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في سوريا، ثم جاءت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتزيد

---

(١١٠) محمد الربيع: عامل في شركات الزيت العربية السعودية (أرامكو) في منطقة رأس التنورة في المنطقة الشرقية، عرف بنشاطه الوطني حيث شارك في المظاهرات العمالية ضد سياسة الشركات الأجنبية، والنفوذ الغربي في المنطقة، ودخل مدرسة هاي سكول العليا التابعة للشركة في الظهران، والتقى هنالك بالرعيل الأول من البعثيين الذين آمنوا بأفكار الحزب، ولكنه أودع السجن حتى توفي فيه. انظر: **صوت الطليعة**، السنة ١، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٧٣)، ص ٦٣.

(١١١) علي غنام: ولد في الجبيل في المنطقة الشرقية، وعمل في شركة الزيت العربية الأمريكية أرامكو بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٦، واعتقل في عام ١٩٥٦ لمدة تزيد على السنة لنشاطه في صفوف الحركة العمالية الوطنية، ثم انتسب بعدها إلى حزب البعث، والتحق بعد الإفراج عنه بمدارس لبنان ومصر والعراق ومارس نشاطاً سياسياً خلالها، وشارك في المؤتمر القومي السابع، واعتقل على أثر أحداث ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ لمدة عام ونصف وأطلق سراحه في ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وأبعد من سوريا إلى الجزائر لمدة سنة، وعاد بعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ إلى العراق، وجدد انتخابه عضواً في القيادة القومية في المؤتمر العاشر للحزب عام ١٩٧٠، وفي المؤتمر القومي الحادي عشر عام ١٩٧٧، ولا يزال يقيم في العراق. انظر: الكيالي [وآخرون]، **موسوعة السياسة**، ج ٤، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

الأوضاع سوءاً، وتم إلقاء القبض على عدد من أعضاء الحزب عام ١٩٦٩[١١٢]، مما أضعف نشاطه إلى حد كبير.

وقد شارك البعثيون في العربية السعودية في الأحداث القومية عن طريق المسيرات والمظاهرات التي عبّروا فيها عن تأييدهم ومساندتهم للقضايا العربية في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، حينما خرجوا مستنكرين هذا العدوان، ثم في أحداث النكسة عام ١٩٦٧، وأيدوا الثورات والانتفاضات التي شهدها الوطن العربي في مصر والعراق والجزائر وسوريا وغيرها[١١٣].

وأصدر تنظيم عرف بـ «شباب الطليعة العربية السعودية» ـ وهو تجمع من البعثيين والناصريين ـ في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٦٤ في الرياض بياناً عن الأوضاع التي تعيشها البلاد، وقدموا عريضة إلى فيصل بن عبد العزيز ولي العهد آنذاك أكدوا فيها أن:

«قضية الجزيرة العربية هي جزء من قضايا أمتنا العربية ضد التخلف والعبودية والاستعمار والتأكيد على ايماننا بالوحدة والحرية والاشتراكية والايمان والدعم لقضايا الجزيرة العربية والمد التحرري الثوري. . .»[١١٤].

ولكن السلطة لم تستجب لمطالبهم، وظلت هذه المنظمة تعمل بسرية إلى جانب التنظيمات الأخرى التي أسهم البعثيون في نشاطاتها، ولقي عدد منهم مقتلهم مثل عبد المجيد الشماسي، وسعود ابراهيم المعمر، وصالح بن عوض القحطاني وغيرهم.

وقد انتخب المؤتمر القومي السابع الذي عقد في دمشق عام ١٩٦٤ علي غنام عضواً في القيادة القومية للحزب ممثلاً عن الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية[١١٥].

ولا بد من الإشارة إلى أن المؤتمر القومي الرابع الذي عقد في بيروت في عام ١٩٦٠ قد انتخب عبد الرحمن منيف[١١٦] عضواً في القيادة القومية بين (١٩٦٠ ـ

---

(١١٢) غنام، «نبذة عن نشأة الحزب ومساره في الجزيرة العربية».

(١١٣) (و.ع.) عام ١٩٦٣، «بيان من شباب الطليعة العربية السعودية حول الأوضاع في المملكة العربية السعودية»، جريدة البعث، وثيقة رقم (٦٢)، ٧/٤/١٩٦٣، ص ١١٨.

(١١٤) (و.ع.) عام ١٩٦٣، «بيان من شباب الطليعة العربية السعودية حول الأوضاع في المملكة العربية السعودية، وثيقة رقم (٧٢)، ٢٤/٣/١٩٦٣، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(١١٥) **الأهرام**، ٢٢/٢/١٩٦٦.

(١١٦) عبد الرحمن منيف: ولد عام ١٩٣٢ في الأردن، درس في بغداد ثم أكمل دراسته في مصر وواصل دراسته العليا في يوغسلافيا، ونال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، وانتمى إلى صفوف حزب البعث في الخمسينيات وأصبح عضواً في القيادة القومية، ثم انشق عن الحزب وانصرف إلى النشاط الفكري، واستمر بروايته الناقدة للأوضاع في شبه الجزيرة العربية والمعروفة بـ **مدن الملح**، وله مؤلفات أخرى. انظر: حنّا بطاطو، **العراق**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، الكتاب الثالث: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**، ص ٤٦٨.

١٩٦٢). وهو قومي من أصل سعودي انشق عن الحزب جراء الموقف من الوحدة وعبد الناصر ولم تكن له صلة تنظيمية في شبه الجزيرة العربية[١١٧].

وعبرت القيادة القومية في المؤتمر القومي الثامن عن وصف الحالة السياسية في المنطقة بقولها:

«لا توجد حتى الآن حركة سياسية قادرة على التأثير والضغط على الحكم بشكل من الأشكال، فالقوى السياسية محصورة في قلة من الأفراد الطليعيين لا يتعدى نشاطهم حتى الآن إطار التبشير، وتبني بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية»[١١٨].

وقد أصاب تنظيم البعث في العربية السعودية بشكل خاص شيء من الجمود والضعف بعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتوقف الدعم الناصري للقوى القومية مادياً ومعنوياً، إلا أن قيام البعث في العراق بثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وتسلمه السلطة، أدى إلى عودة نشاط الحزب في العربية السعودية، إذ تلقى الدعم والتأييد من العراق، وخُصِّص برنامج من إذاعة بغداد موجه إلى أبناء شبه الجزيرة العربية، وأصدر تنظيم البعث مجلة سياسية وفكرية حملت تسمية **صوت الطليعة**[١١٩] استمرت في الصدور حتى مطلع الثمانينيات، وتحول أكثر أعضائها للإقامة في العراق بشكل شبه دائم[١٢٠]. وقد تعرض البعثيون إلى حملة اعتقالات عام ١٩٦٩ في العربية السعودية وبشكل خاص في المنطقة الشرقية، وتم إبعاد عدد منهم إلى الخارج بتهمة التحريض على قلب نظام الحكم[١٢١].

وبصورة عامة، فإن نشاط الحزب في العربية السعودية قد واجه مشكلات، من أبرزها حظر النشاط السياسي والحزبي في البلاد، الأمر الذي دفع بقادته لنقل نشاطهم إلى الخارج. لذلك ضعفت الروابط بينهم وبين التنظيم في الداخل[١٢٢]، فضلاً عن

---

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٤٦٨.

(١١٨) **نضال البعث**، ١١ ج، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ج ٩: **المؤتمر القومي الثامن: نيسان ١٩٦٥**، ص ١١٧.

(١١٩) **صوت الطليعة**: مجلة ومنشورات سياسية وفكرية ظهرت في أواخر الستينيات وحملت الأفكار القومية والوطنية في شبه الجزيرة العربية، وقد حرر كتاباتها بعض المثقفين السعوديين في خارج البلاد، وكشفت من خلال نشراتها الأوضاع الداخلية في الخليج العربي والعربية السعودية بخاصة، وتميزت تقاريرها وكتابتها بالتوثيق والمنهج الأكاديمي مع أسلوب التحريض السياسي، وتوقفت عن الصدور في مطلع الثمانينيات.

(١٢٠) مقابلة شخصية مع علي غنام في بغداد في ٤/ ٥/ ١٩٩٦.

(١٢١) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, pp. 113-115.

(١٢٢) مقابلة شخصية مع علي غنام في بغداد في ٢٨/ ١/ ١٩٩٦.

عدم انتشاره على الصعيد الجماهيري، وبقاء أفكاره شبه غائبة عن السكان نتيجةً للعامل السابق، وانتشار الناصرية ومبادئها على امتداد الساحة العربية من المحيط إلى الخليج في ذروة نشاط الحزب في المنطقة خلال الخمسينيات والستينيات.

وانتقل فكر الحزب إلى الكويت عن طريق الوافدين العرب من الفلسطينيين والسوريين بشكل خاص، والذين شكّلوا غالبية التنظيم الأول في النصف الثاني من الخمسينيات[١٢٣]، وانتشر في صفوف الطلاب والعمال والموظفين، وأصبحت له نشاطاته في صفوف الشباب في الأندية الرياضية والثقافية. وأسهم الطلاب الكويتيون الدارسون في الجامعات العربية في نقل أفكاره ومبادئه بعد عودتهم إلى البلاد[١٢٤]، ووقفوا في طليعة القوى الوطنية والقومية التي اهتمت بالقضايا العربية، وتفاعلت مع الأحداث والتطورات التي شهدها الوطن العربي، وقدّموا الدعم والتأييد لمصر في عهد جمال عبد الناصر، وللشعب العربي الفلسطيني في مواجهته للكيان الصهيوني[١٢٥].

وتصاعد نشاط الحزب في الكويت بعد إعلان الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ لكون الحزب إحدى دعائمها، حيث وزّع البعثيون منشورات في الداخل تعلن التأييد والمساندة للوحدة، وشاركوا في المظاهرات الطلابية التي خرجت مؤيدة لها، وأبدوا رغبتهم في انضمام الكويت اليها، إلا أن نشاطهم بدأ يتضاءل بعد أن شددت السلطة الخناق على القادة والأعضاء في العمل الحزبي، والنشاط السياسي، وظل بعض أعضائه يمارسون عملهم في نطاق محدود وبصورة سرية، وبذلك كان تأثيره غير فعال في العمل الفكري والسياسي في الكويت.

ويبدو أن ضعف تنظيم الحزب في الكويت يعود أيضاً إلى هيمنة حركة القوميين العرب على الساحة السياسية والعمل القومي، ولا سيما في أروقة مجالس المعارف والبلدية والأمة على حساب القوى القومية الأخرى[١٢٦].

وانتشر فكر الحزب في البحرين عن طريق الطلاب الدارسين في الجامعات العربية في الخمسينيات، وفي مقدمتهم علي فخرو[١٢٧] أحد البعثيين الأوائل في

---

(١٢٣) العيسمي، **حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربعينات التأسيسية، ١٩٤٠ - ١٩٤٩**، ص ٢٤٩.

(١٢٤) صلاح العقاد، **معالم التغير في دول الخليج العربي** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٤٣.

(١٢٥) شبلي العيسمي، **حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ - ١٩٥٨**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٢٤٩.

(١٢٦) صلاح العقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت،» **السياسة الدولية**، السنة ١٢، العدد ٤٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٦)، ص ١٥٠.

(١٢٧) علي فخرو: من الشباب المثقفين القوميين في البحرين، تخرج في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، وأكمل دراساته العليا في الولايات المتحدة، وتقلد عدة مناصب وزارية، واهتم =

الخليج العربي، والذي تأثر بمبادىء الحزب أثناء دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت(١٢٨). ولما عاد هؤلاء الطلاب إلى البحرين نشطوا في نشر أفكار الحزب في صفوف المثقفين والعمال والطلاب، وكان من أبرز عناصره النشطة رسول الجشي(١٢٩). وتشكّلت منظمة قومية هي جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية أثناء المظاهرات التي جرت في البلاد عام ١٩٥٦، وكان معظم أعضائها من الطلاب الدارسين في الخارج الذين شاركوا في النشاط القومي في الأقطار العربية. وعملت الجبهة بشكل سري واجهةً لتنظيم الحزب في سوريا، وألقي القبض على أعضائها في عام ١٩٧٠ بتهمة إثارة الاضطرابات والعنف في البلاد(١٣٠).

ولكن الحزب ظل تنظيماً محدوداً انحصر في إطار نخبة من قادة العمل القومي في البحرين، ومما ساعد ذلك حظر السلطة العمل الحزبي والسياسي.

وعرفت عمان أفكار حزب البعث في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، ونشأت تنظيمات قومية تأثرت بأفكاره ومبادئه، من أبرزها الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي التي تشكّلت من تحالف عدة قوى هي الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، والطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي، ومنظمة الجنود الوطنيين في عمان، وتشكيلات القبائل في عمان. وأعلنت في بيانها الأول تبني المبادىء الوطنية والقومية(١٣١)، وتأثر أعضاؤها بشكل كبير بأفكار البعث، وتلقوا التدريب والدعم المالي والسياسي من العراق (١٣٢)، فضلاً عن دعم الدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية لها(١٣٣).

وظهرت أيضاً جبهة التحرير العربية التي تأسست بمبادرة من القيادة القومية للحزب في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، تنفيذاً لمقررات المؤتمر القومي التاسع لتصعيد

= بالعمل القومي في الخليج العربي والبحرين، واستلم وزارة الصحة، وأصبح عضواً في القيادة القطرية في لبنان في الخمسينيات، وحالياً هو سفير بلاده في فرنسا.

(١٢٨) الرميحي، **البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، ص ٢٤٥.

(١٢٩) ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص ٢٢٨.

(١٣٠) الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠**، ص ٣٦٥.

(١٣١) محمد غانم الرميحي، «الصراع والتعاون بين دول الخليج العربي،» ورقة قدمت الى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٤٦.

(١٣٢) النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥**، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٣٣) Calvin H. Allen (Jr.), *Oman: The Modernization of the Sultanate*, Profiles. Nations of the Contemporary Middle East (Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1987), p. 71.

العمل القومي في عمان، والتزمت الكفاح المسلح، والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل المقاومة في النضال القومي[١٣٤].

وتأسس أيضاً حزب العمل العربي في بداية عام ١٩٧٠، وأكثر أعضائه من الطلاب والعمال والموظفين، فتأثر بأفكار حزب البعث، والتزم الخط القومي في بداية تكوينه، ودعا إلى الكفاح المسلح ضد الاستعمار والقوى الامبريالية والرجعية، ومارس العمل السري في عمان، ثم تحول إلى الالتزام بالخط الماركسي بعد تحالفه مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل[١٣٥].

وهكذا لم يكن حزب البعث العربي الاشتراكي في حقيقة الأمر فعالاً بشكل ملحوظ في الخليج العربي خلال هذه المرحلة، وانحصرت نشاطاته في العربية السعودية في المنطقة الشرقية، وفي صفوف بعض النخب في الكويت والبحرين، وأثرت في ذلك عدة ظروف، في مقدمتها حظر السلطات النشاط الحزبي والسياسي وملاحقة العناصر الناشطة في العمل السياسي الذين أجبروا على نقل نشاطاتهم إلى الخارج، ففقدوا بذلك الصلات والروابط مع التنظيمات في الداخل ومنها حزب البعث. وقد أضعف ذلك القاعدة الجماهيرية للحزب، ورافقها عزوف الناس عن ممارسة النشاط السياسي والحزبي في ظل تزايد العوائد المالية بعد استثمار النفط، وانشغالهم بالتجارة والأعمال والشركات والمقاولات، وسياسة الرفاه الاجتماعي التي اتبعتها الحكومات في المنطقة، هذا فضلاً عن تزامن ظهور حزب البعث وانتشاره مع المد الناصري الواسع من المحيط إلى الخليج، وتزايد شعبية جمال عبد الناصر في المنطقة ومواجهته الغرب. إلا أن حزب البعث العربي الاشتراكي بقي على الرغم من ذلك مرتبطاً تنظيمياً بالقيادة القومية، وموجوداً في الساحة الخليجية[١٣٦].

٣ ـ الناصرية

الناصرية مذهب سياسي نتاج مجموعة من المعالم والقيم الفكرية ومحصلاتها

---

(١٣٤) **لمحات من نضال البعث، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**، ص ١٢٢.

(١٣٥) ماجد عبد الرضا، «الثورة في الخليج العربي: قضايا وآفاق،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٥ (نيسان/ابريل ١٩٧٢)، ص ٦٠.

(١٣٦) مقابلة شخصية مع علي غنام في بغداد في ١٩٩٦/٢/٢٤. شارك حزب البعث العربي الاشتراكي في العربية السعودية ضمن تنظيم عرف بـ «التجمع الثوري لأبناء الجزيرة والخليج» نشأ في العاشر من تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٨٣، وانتخب في المجلس التنفيذي أربعة وعشرون عضواً، وضم ائتلاف عدة قوى فكرية وسياسية في الخليج العربي هي: «نجد الفتاة الجديدة»، و«الثوريون الإسلاميون ـ فرع الكويت»، و«جبهة المعارضة البحرانية»، و«منظمة تحرير ساحل عمان»، و«حزب البعث العربي الاشتراكي ـ فرع اليمن الشمالي». انظر: جبران شامية، آل سعود: **ماضيهم ومستقبلهم**، ط ٢ (لندن: صحارى للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ٣١٥.

التطبيقية التي أرسى دعائمها، وقاد تجربتها العملية جمال عبد الناصر. وهي ظاهرة من الظواهر التي شهدها الفكر السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ارتكزت على مجموعة من المبادىء هي الاستقلال الوطني، ومناهضة الاستعمار، والسيطرة على الاقتصاد الوطني، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، والتحول نحو العدل الاجتماعي، وإقامة التحالف السياسي لقوى الشعب، وسلمية الصراع الاجتماعي[١٣٧].

وانتشرت الناصرية في صفوف البرجوازية الصغيرة في المشرق العربي التي انتمى اليها المثقفون وضباط الجيش، والتي آمنت بالقيادة الناصرية في مصر على أنها المثل الأعلى للقوى القومية التحررية[١٣٨]. ثم تحولت الناصرية إلى تيار شعبي في الوطن العربي بأسره جراء سياسته ومبادئه في زعامة الثورة الاجتماعية، ومساندة حركات التحرر والاستقلال في العالم الثالث، والتفت من حوله القوى والتنظيمات القومية[١٣٩]. وتحول عبد الناصر بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وأزمة السويس إلى بطل القومية العربية، وقائد حركة التحرر العربية، والرجل الذي تحدى الغرب بجرأته في تأميم شركة قناة السويس، وانتزع النصر السياسي في مواجهة العدوان الثلاثي، مما ساعد عى امتداد زعامته على صعيد الوطن العربي[١٤٠]. ولعل أبلغ وصف عن حالة التعاطف والتأييد لهذه الزعامة ما قاله أحد المفكرين العرب:

«يكفي عبد الناصر شرفاً أنه هو الذي ملك قلوب الجماهير من المحيط إلى الخليج، وقد رحل عن دنيانا من دون أن يخلف داراً أو رصيداً لأطفاله وصغاره: لقد عاش فقيراً ومات فقيراً»[١٤١].

لقد رسمت الناصرية مكانة متميزة للعرب في فكرها القومي عن طريق تحقيق

---

(١٣٧) كمال أحمد، «في الناصرية،» ورقة قدمت الى: **القومية العربية والمستقبل: بحوث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي لمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه للمدة من ٢٤ ـ ١٩٩٧/١١/٢٨م** (بغداد: المجمع، ١٩٩٨).

(١٣٨) قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي،» ص ٢٧.

(١٣٩) طارق يوسف اسماعيل، **اليسار العربي**، ترجمة محمود فلاحة (دمشق: دار النبراس، ١٩٧٦) ص ١٠١ ـ ١١١.

(١٤٠) محمد السيد سليم، **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٢٩.

(١٤١) انظر تعقيب وميض نظمي على بحث: طارق البشري، «الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠،» ورقة قدمت الى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٦٢١ ـ ٦٢٢.

الوحدة العربية، وعودة الأراضي المغتصبة من العدو الصهيوني، وضمان حق العرب في المشاركة بعوائد النفط، والتصدي لسياسة الأحلاف العسكرية الأجنبية[(١٤٢)]. وعلى هذا الأساس أخذ الوعي بالفكر الناصري يتزايد في الخليج العربي بعد أزمة السويس ١٩٥٦، وساعد على ذلك مجيء الوافدين العرب من المصريين والفلسطينيين بشكل خاص الذين نقلوا هذه الأفكار إلى المنطقة، ودور الطلاب الدارسين في الجامعات والمعاهد المصرية من أبناء الخليج العربي الذين نقلوا بعد عودتهم أو عند مجيئهم في الإجازة الصيفية المبادىء والأفكار التي نادى بها جمال بعد الناصر[(١٤٣)].

وتزامنت دعوة جمال عبد الناصر بمبادىء الاشتراكية، والعدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروات، بعد ظهور النفط وعوائده المالية، ودعوة الجماهير لتحقيق تلك المبادىء في ظل المساواة الاجتماعية[(١٤٤)]. ولاقت سياسة عبد الناصر في مواجهة الغرب الاستعماري، ورفض التبعية له، ومناهضة النظم الملكية والقبلية، وتأييد الأنظمة الجمهورية، تأييد عدد كبير من الخليجيين، فشكّلت الناصرية منعطفاً جديداً، وظهرت رد فعل عفوي وجماهيري في الخليج العربي، وأنموذجاً للقوى والتنظيمات القومية، تستمد منه مبادئها وأفكارها وبرامجها على الصعيدين المحلي والخارجي[(١٤٥)].

وأخذت الناصرية تنتشر في المنطقة مع تزايد حدة المواجهة بين جمال عبد الناصر والغرب، ومعركته التي خاضها ضد النفوذ البريطاني في مصر، وعملت إذاعة صوت العرب من القاهرة على إثارة الحماسة القومية في نفوس الشباب، وبخاصة في البحرين، حيث عبّر عن ذلك أحد الشباب بقوله:

«كان صوت العرب أساساً لنا لا يمر يوم دون سماعه ليل نهار، ولا سيما ركن الخليج العربي والجنوب العربي. . . فحبنا لجمال عبد الناصر طبيعي لأنه أملنا الوحيد بعد فقداننا الأمل في الرجل الذي يقودنا إلى شاطىء السلامة، فبعثَ الله هذا الرجل ليحيي فينا الأمل، فأيقظ الوعي القومي»[(١٤٦)].

---

(١٤٢) Arthur Goldschmidt (Jr.), *A Concise History of the Middle East*, 2nd ed. rev. and updated (Boulder, CO: Westview Press; Cairo, Egypt: American University in Cairo Press, 1983), pp. 264 - 265.

(١٤٣) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٣٨.

(١٤٤) الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، ص ١٢.

(١٤٥) مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، **الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا؛ دار الحكيم، ١٩٧٣)، مج ١، ص ١٠ ـ ١١.

(١٤٦) انظر: الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٢٤ و٣٦٣.

وعملت القوى الوطنية والقومية على تعزيز علاقاتها وصلاتها بجمال عبد الناصر، وكسب تأييده ومساعدته لها أثناء صراعها مع السلطة وبريطانيا، وانتهزت الناس فرصة مروره في مطار البحرين في نيسان/ أبريل ١٩٥٥ في طريقه من القاهرة إلى باندونغ لحضور القمة الأفرو ـ آسيوية حيث استقبلته بشكل منقطع النظير، وصعد عبد الرحمن الباكر إلى طائرته لتحيته، ونقل مشاعر الشعب البحريني لقيادته القومية، مما دلل على مقدار الحب الذي يكنه البحرينيون لشخصية جمال عبد الناصر. وقد تجددت تلك المشاعر القومية أثناء زيارة أحد الضباط الأحرار (الرئيس فيما بعد) محمد أنور السادات (١٩٧٠ ـ ١٩٨١) إلى البحرين في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها فخرجت الناس تهتف لجمال ولمصر والعروبة[١٤٧].

وعبّر الناس مرة أخرى عن تأييدهم لجمال عبد الناصر، وكرههم للسياسة البريطانية حينما توقف وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني سلوين لويد (Selwyn B. Lloyd) في البحرين في الثاني عشر من آذار/ مارس ١٩٥٦ في طريقه إلى شرق آسيا، وحطت طائرته في مطار المنامة، ثم سار موكبه إلى قصر الشيخ وسط جموع من الناس الذين كانوا قد حضروا إحدى المباريات الرياضية، فتصاعدت حماساتهم القومية بشكل عفوي، وهاجموا الموكب، وهتفوا ضد بريطانيا والاستعمار، وأعلنوا تأييدهم لمصر ولعبد الناصر[١٤٨]، ورشقوا سيارة لويد بالحجارة وهم يهتفون ناصر. . . ناصر[١٤٩].

وجاء رد فعل الناس عنيفاً في البحرين بعد العدوان الثلاثي على مصر، فخرج طلاب المدارس في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ في مظاهرات واسعة، وأعلنوا شجبهم واستياءهم من سياسة بريطانيا الاستعمارية ضد مصر والعرب، ورافق ذلك هجوم من الناس على المجمع السكني التابع لشركة طيران ما وراء البحار الانكليزية (BOAC) في مدينة المحرق. ودعت في مساء اليوم التالي لجنة اطلقت على نفسها تسمية الاتحاد القومي، إلى إعلان الإضراب العام، ووزّعت منشورات طالبت فيها شيخ البحرين بالتعاطف مع الشعب والوقوف ضد بريطانيا، ودعم مصر والعروبة. ثم قامت مجموعة أخرى في صباح اليوم التالي بمهاجمة شركة الطيران البريطانية، وإشعال النيران في مرافقها، وفي محطات الوقوف أيضاً، ودور السكن

---

(١٤٧) فؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ٣١١ ـ ٣١٢.

(١٤٨) أرسكين تشايلدرز، **الحقيقة عن العالم العربي**، تعريب خيري حماد (بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٠)، ص ١٠١.

(١٤٩) محمد حسنين هيكل، **عبد الناصر والعالم** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ١٨٢.

التابعة للشركة (AENEL) (أفريقيا وشرقي الشرق الأدنى المحدودة). وألقي القبض على عدد من أعضاء هيئة الاتحاد الوطني، وعناصر وطنية أخرى، مثل ابراهيم فخرو، وعبد العزيز الشملان، وعبد الرحمن الباكر. وعلى الرغم من ذلك استمرت الأعمال المناهضة للسياسة البريطانية خلال اليوم التالي، إذ خرجت مظاهرات هاجمت شركة الطيران، ومكاتب جريدة الخليج (المتعاطفة مع بريطانيا)، ودائرة الأشغال العامة، والكنيسة الكاثوليكية، والمدرسة الكاثوليكية في مدينة المنامة، مما دفع بالحكومة إلى حظر التجول، وإنزال قوات الأمن في الشوارع[١٥٠].

وأعلنت هيئة الاتحاد الوطني دعمها وتأييدها لزعامة جمال عبد الناصر ومصر، ووزّعت منشوراً حمل رقم (١٩٧٨) دعا إلى مقاطعة السلع والبضائع البريطانية والفرنسية، والامتناع عن شحن وتفريغ السفن، وعدم تمويل الطائرات التابعة لهما، وعدم تمويل القوات البريطانية بالأغذية والوقود، وانسحاب الموظفين البحرينيين من خدمة البريطانيين[١٥١]، وطالبت بإقامة اتحاد فدرالي بين إمارات الخليج العربي، وإلغاء جميع الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا، وإنهاء حمايتها على المنطقة، وإنشاء قوة حماية عربية بقيادة مصر لتحل محلها[١٥٢].

وظهرت تنظيمات قومية في هذه المرحلة تأثرت بشكل أو بآخر بالناصرية مثل الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، واتحاد العمال البحراني اللذين ظهرا في منتصف الخمسينيات[١٥٣].

واستأثرت شخصية جمال عبد الناصر بمكانة بارزة في أوساط الناس في العربية السعودية وبشكل خاص المثقفين وضباط الجيش والعمال[١٥٤]، وتصاعد الوعي بالفكر الناصري في النصف الثاني من الخمسينيات على الرغم من عدم قبول السلطة هذا الاتجاه الذي سبّب لها أزمات داخلية وخارجية بعد ذلك[١٥٥].

---

(١٥٠) F.O./371/20558, From Sir Bernard Baruz to Mister Selwyn Lloyd, 23 November 1956.

(١٥١) ابراهيم محمد شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من واقع الوثائق البريطانية،» **حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** (جامعة قطر)، السنة ٥، العدد ٥ (١٩٩٢)، ص ٢١٥ - ٢٢١، وصلاح سالم زرنوقة، «الأزمة السياسية في البحرين،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٥)، ص ٢٤٢.

(١٥٢) الباكر، **من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ٢٧.

(١٥٣) **تقرير حول الحركة العمالية في البحرين** ([د.م.]: منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية، [د.ت.])، ص ٧.

(١٥٤) تشايلدرز، **الحقيقة عن العالم العربي**، ص ١٤١.

(١٥٥) Arnold Hottinger, *The Arabs: Their History, Culture and Place in the Modern World* (Berkeley, CA: University of California Press, 1963), pp. 283 - 284.

وأدت عدة عوامل إلى إثارة الوعي القومي بالفكر الناصري بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ من أهمها تأثير اذاعة صوت العرب في نفوس الشباب السعودي، ودور الصحافة المحلية ذات التوجه الوطني والقومي مثل **الفجر الجديد**، و**أخبار الظهران** التي كتبت مقالات تنتقد الحكومة من جهة، وتساند سياسة جمال عبد الناصر القومية من جهة أخرى، فاعتقلت السلطة مسؤولي هاتين الصحيفتين يوسف الشيخ وأحمد الشيخ يعقوب من **الفجر الجديد**، وعبد الكريم جهيمان رئيس تحرير **أخبار الظهران** وأغلقتهما. إلى جانب ذلك تأثر الطلاب الدارسون في الجامعات العربية بالفكر الناصري، وظهرت لديهم ميول قومية تساند سياسة جمال عبد الناصر، مما دفع الملك سعود بن عبد العزيز إلى إصدار مرسوم ملكي في نيسان/ابريل ١٩٥٥ استدعى فيه جميع الطلاب من الخارج، وقرر حرمان المتخلف عن العودة من حق التمتع بالجنسية السعودية[١٥٦]. وأسهمت البعثة العسكرية المصرية التي استقدمت لتدريب الجيش السعودي في نشر الفكر الناصري في صفوف أفراد الجيش، وبروز تنظيم حمل اسم الضباط الأحرار، وضع خطة في ربيع عام ١٩٥٥ لإعداد الثورة على غرار ثورة الضباط بمصر عام ١٩٥٢، وإطاحة النظام الملكي، ولكن التنظيم بقي محدوداً نظراً لشدة السلطة، ومنع نشاطاته، وملاحقة أعضائه. ثم تبعتها محاولة أخرى لجأ فيها عدد من ضباط القوة الجوية ممن تأثروا بشخصية جمال عبد الناصر، ومبادئه القومية التي نادى بها إلى مصر عام ١٩٥٨[١٥٧].

أظهرت حادثة أخرى مقدار تأثر العمال في شركة أرامكو بالمنطقة الشرقية بالفكر الناصري، وذلك أثناء زيارة الملك سعود بن عبد العزيز إلى الشركة في أيار/مايو ١٩٥٦، وتزامن ذلك مع انتهاء مفعول بقاء قاعدة الظهران الأمريكية، ومحاولات تجديدها، فعقد آلاف العمال العزم على مطالبة الملك بإنهاء وجود ما أسموه الإمبريالية، وإلغاء القواعد الجوية الأجنبية، ومطاليب أخرى، ولكن الملك رفض الاستجابة لتلك المطالب، فاندلعت الإضطرابات وأعمال العنف التي استمرت عدة أسابيع على الرغم من مواجهة السلطة لها، وعبّر المتظاهرون في هتافاتهم عن تأييدهم سياسة جمال عبد الناصر في مواجهة الغرب، وإعجابهم بها[١٥٨].

---

(١٥٦) ألكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤١٥ ـ ٤١٦.

(١٥٧) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, p. 77.

(١٥٨) Abbas R. Kelidar, «The Arabian Peninsula in Arab and Power Politics,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies on Modern Asia and Africa; no. 8 (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 149-155.

وحظي جمال عبد الناصر بترحيب جماهيري كبير أثناء زيارته إلى العربية السعودية، ولقائه الملك سعود بن عبد العزيز في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، وتأديته فريضة الحج، وزيارته لمدن الظهران والرياض ومكة، ودعا إلى الإفادة من عوائد النفط في تعزيز قوة العرب، واستخدام النفط سلاحاً في مواجهة بريطانيا والغرب[١٥٩].

ولقيت خطوة جمال عبد الناصر في تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ تأييداً وتعاطفاً شعبياً في العربية السعودية، وبارك المثقفون والأدباء من خلال كتاباتهم وقصائدهم سياسة جمال عبد الناصر في استقلال الاقتصاد الوطني، ومواجهة الاستعمار والاستغلال، فأنشد هاشم الفلالي في قصيدة له يقول:

سرْ يا جمالُ وأمّم ما تشاء لنا	فالعرب جندك من فيْضي إلى حلب
أمِّمْ مواردَ رزق الشعب في وطن	ما ضنَّ بالرزق في أضنَ لمكتسب
خلّص لنا القوت من أيد ملونةٍ	أمّم لنا «الزيت» أمّم «منجم الذهب»
أنقذ لنا الكنز من قوم به لعبوا	وضاع معظمه في شهوة اللعب[١٦٠].

وانتفض العمال بعد العدوان الثلاثي على مصر، وخرجوا في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦ في تظاهرات واسعة ضد الغرب وبريطانيا، وطالبوا بقطع النفط عن فرنسا وبريطانيا، وتلاحمت الفئات المختلفة من الشعب في مناصرة سياسة جمال عبد الناصر وتأييده في تصديه للغرب[١٦١].

وظهرت عدة تنظيمات قومية تأثرت بالناصرية من أبرزها اتحاد شعب شبه الجزيرة العربية بزعامة ناصر السعيد الذي تأثر بشخصية جمال عبد الناصر بشكل كبير، ومواقفه ضد الغرب ودعوته للوحدة العربية، والتخلص من الاستعمار والاستغلال والتبعية، والتوزيع العادل للثروات، ووزّع ناصر السعيد بيانات ومنشورات تأييداً لجمال عبد الناصر، والدعوة إلى الكفاح المسلح ضد المصالح الغربية، وأكد عمق الروابط التي تشدّه إلى جمال عبد الناصر بقوله:

«لقد كانت تربطنا بجمال عبد الناصر روابط كثيرة ليس منها تأييدنا له فحسب، ومنها ذلك الرابط الدموي الذي ربطتني السعودية به مع جمال عبد الناصر»[١٦٢].

---

(١٥٩) Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security*, Cornell Papers (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), pp. 151-155.

(١٦٠) عبد الله عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ٣٥٣.

(١٦١) ناصر السعيد، **تاريخ آل سعود** ([د.م.: اتحاد شعب الجزيرة العربية، ـ ١٩])، ج ١، ص ٧١٨ ـ ٧١٩.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٧١٨ ـ ٧١٩.

وعزز ذلك لقاء جمال عبد الناصر، أثناء زيارته إلى سوريا في الحادي عشر من شباط/ فبراير ١٩٥٨ ناصر السعيد الذي التجأ إلى سوريا آنذاك، وقال له جمال عبد الناصر:

«لقد حرصت على أن أراك لأن السعودية جعلت مصيرنا مشتركاً»(١٦٣).

واستجاب جمال عبد الناصر لطلب ناصر السعيد في افتتاح إذاعة صوت الأمة العربية بعد الانفصال عام ١٩٦١، والتي بثت برنامج «أعداء الله» تحدثت فيه عن الأسرة المالكة وبذخها وإسرافها، وممارسات شركة أرامكو، وطبيعة الأوضاع المزرية للعمال، وهاجمت السياسة الأمريكية في العربية السعودية والخليج العربي. وكان للبرنامج تأثير واضح في نفوس الشباب السعودي الذي تابعه بشغف ولهفة، الأمر الذي دفع فيصل بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) إلى الطلب من جمال عبد الناصر بواسطة الأمراء الأحرار أن يوقف بث هذا البرنامج، ولكنه رفض ذلك بشدة(١٦٤).

أما التنظيم الناصري الآخر فهو «الأمراء الأحرار» الذين أطلقوا على أنفسهم هذه التسمية على غرار تنظيم الضباط الأحرار الذي قاد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم لسياسة جمال عبد الناصر القومية، وانتقدوا السياسة الغربية في المنطقة(١٦٥)، ولقوا دعم جمال عبد الناصر وحمايته بعد أن نقلوا نشاطهم من العربية السعودية إلى مصر، وشكلوا هناك تحالفاً للقوى الوطنية السعودية حمل اسم الجبهة العربية للتحرير الوطني في عام ١٩٦٢(١٦٦). واستقبل جمال عبد الناصر في العشرين من آب/أغسطس طلال بن عبد العزيز وعدداً من أعضاء الجبهة، وأبدى تأييده ودعمه لهم ولمبادئهم، ولكن الجبهة لم تستمر طويلاً، إذ أصيبت بالتفكك وعدم الانسجام بين أعضائها الذين مثلوا اتجاهات فكرية مختلفة(١٦٧).

وتصاعد المد الناصري في الستينيات إلى ذروته في أوساط المثقفين وأفراد الجيش والعمال والطلاب في العربية السعودية، فقام الملك فيصل بن عبد العزيز بعد توليه الحكم عام ١٩٦٤ بحملة ضد العناصر والقوى القومية ذات الميول الناصرية، وأبدل قيادات تدين بالناصرية مثل عبد الله الطريقي وزير النفط، وعبد الله السويل وزير الخارجية، بآخرين ملكيين، وعيّن ضباطاً مناهضين للناصرية والقومية في أعلى مراتب

---

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٧١٩.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٧١٩.

(١٦٥) Central Intelligence Agency Research Reports, *The Middle East, 1946-1976*, «Talal Abdul Aziz Al-Saud,» (February 1965), pp. 201-230.

(١٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٥.

(١٦٧) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, pp. 86-87.

الجيش للحد من تنامي المد الناصري المتزايد في البلاد[168]. ثم تبع ذلك إعلان الحكومة في أيار/مايو ١٩٦٦ عن توزيع منشورات في الرياض ومكة تعلن عن مقاومة سرية من جانب تنظيم جمعية تحرير التراب المقدس، وتمت حملة اعتقالات للمشتبه فيهم من المصريين والفلسطينيين والسعوديين بتهمة تبني الفكر الناصري ونشره في البلاد[169].

واستمرت الناصرية تحظى برصيد شعبي كبير في العربية السعودية ولا سيما في خضم حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث خرجت المظاهرات بشكل واسع تأييداً لمصر وجمال عبد الناصر في تحديه الغرب والصهيونية، وحدثت عمليات تفجير للمنشآت النفطية التابعة لشركة أرامكو في المنطقة الشرقية[170]، ونظّم ناصر السعيد والمؤيدون لعبد الناصر مظاهرات في مدن القطيف والدمام والخبر والظهران ورأس التنورة، وهاجم المتظاهرون شركة أرامكو، وقاعدة الظهران، والقنصلية الأمريكية، وتوقف تصدير النفط لمدة أسبوع بسبب إضراب عمال النفط[171]، وأحرق العلم الأمريكي في الظهران، ورفعت صور جمال عبد الناصر، وشعارات الوحدة والتحرر والاستقلال، ومعاداة الاستعمار والصهيونية في الشوارع وعلى البنايات، والدور السكنية[172]، وانفجرت سلسلة من القنابل في الظهران، ونجران، وأمام البنك الأهلي التجاري بالرياض، وأعلنت منظمة اتحاد شعب الجزيرة العربية بزعامة ناصر السعيد مسؤوليتها عن تلك الانفجارات[173].

إلا أن الهزيمة التي لحقت بمصر والعرب أثرت في الناصرية في العربية السعودية على الصعيد الشعبي، وفي أوساط القوى الوطنية والقومية[174]، وتوقف

---

(١٦٨) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية،** سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٦٣٧.

(١٦٩) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» **المنار** (باريس)، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٦٣.

(١٧٠) العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ - ١٩٧٣،** ص ٦٩ - ٧٢.

(١٧١) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration,* pp. 111-112.

وحول سياسة فيصل تجاه الناصرية، انظر: Faisal Abdulla Faisal, «Changes in Saudi Foreign Policy Behavior, 1964-1975: A Study of the Underlying Factors and Determinants,» (Ph. D. Thesis, University of Nebraska, 1980).

(١٧٢) (و.ع.ع.) المشكلات الداخلية للعربية السعودية من سنة ١٩٣٢ لغاية ١٩٧٨، ع س/١/١١٠٤.

(١٧٣) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: السعودية والتعاون الاسلامي ١٩٦٧** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٧)، ص ٢٦٥.

(١٧٤) بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية - الأميركية: في البدء كان النفط،** تعريب سعد هجرس (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ص ١٠٤.

دعم جمال عبد الناصر للقوى القومية في المنطقة، وتوقف بث الدعاية الناصرية إلى الشعب العربي، وتوقف برنامج «أعداء الله» الموجه إلى الشعب العربي في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية[١٧٥].

ومثلت الناصرية اتجاهاً قوياً في الكويت عن طريق المدرسين المصريين الذين عملوا في الكويت، ونشروا الفكر الناصري[١٧٦] في أوساط الفئات التي احتكوا بها من التجار والطلاب والعمال، وساهمت إذاعة صوت العرب في الدعاية الناصرية، ونقل المبادىء الناصرية إلى الناس الذين تفاعلوا بشدة مع أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وأخذت شاشات السينما الصيفية في منطقة حولّي تنقل خطب جمال عبد الناصر وكلماته أثناء الأزمة بشكل مباشر إلى الناس الذين تجمعوا بكثرة للتعبير عن تعاطفهم وتأييدهم له[١٧٧]، ورفضهم للسياسة البريطانية، فتجمّعوا في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر في السوق الكبيرة بالكويت، وأغلقوا المحالّ والمخازن، ورفعوا شعارات تساند مصر وجمال عبد الناصر، وتدخلت الشرطة لتفريق الناس، ووزعت منشورات من جمعية النوادي حثت على مواصلة التظاهر والإضراب في السوق، وقد قذف الشباب الحجارة على عدد من المنشآت الحكومية والبريطانية، وفي اليوم التالي أغلقت المدارس والمحالّ، وتجمع الناس في الأحمدي فتدخلت الشرطة لتفرّقهم، ثم سمحت الحكومة للأندية والشخصيات الوطنية بجمع التبرعات لنصرة مصر، وتطوع الشباب للذهاب إلى ساحات القتال، وطالبت القوى القومية بإلغاء العقود التجارية المبرمة مع بريطانيا، ومقاطعة البضائع البريطانية والفرنسية، وفصل الموظفين البريطانيين وتعيين كويتيين محلهم، ولكن الحكومة رفضت هذه المطاليب، وجمعت مبالغ قدّرت بمليوني جنيه استرليني، ثم قدّم ثلاثة عشر ضابطاً كويتياً في الشرطة استقالاتهم احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر، وتعبيراً عن التضامن مع الشعب المصري. واجتمعت في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر جمعية النوادي والتجار وقررت إلغاء جميع العقود التجارية مع بريطانيا وفرنسا وتحويل أموال الكويت وودائعها من البنك البريطاني للشرق الأوسط إلى بنك الكويت الوطني، ومقاطعة أربع عشرة شركة تأمين اجنبية[١٧٨]، وقرروا إنشاء صندوق تبرعات إعمار بور سعيد جمعت فيه

---

(١٧٥) El-Rayyes, «Arab Nationalism and the Gulf,» p. 123.

(١٧٦) F.O./371/L/1612, From Political Agency in Kuwait to Foreign Office about «Situation in Kuwait», 13th November 1956.

(١٧٧) نورية السداني، **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى** (الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٧)، ص ٩٧.

(١٧٨) F.O./371/20558, From Sir Bernard Baruz to Mister Selwyn Lloyd, 23 November 1956.

أموال بلغت خمسة عشر مليون روبية تبرعت بها مختلف الفئات الاجتماعية لنصرة الشعب المصري[179].

وقد عبر الأدباء الكويتيون عن مشاعرهم القومية وتأييدهم لسياسة جمال عبد الناصر في مواجهة الغرب الاستعماري، وسعيه للتحرر والاستقلال، وكان الشعر خير تعبير عن المشاعر القومية للأدباء الخليجيين بعامة من خلال قصائدهم التي نظموها. فقد كتب محمود شوقي الأيوبي قصيدة بعنوان «الثأر العظيم» حيّا فيها جمال عبد الناصر بقوله:

«لجمال عبد الناصر» المتوثب	تهفو القلوب بمشرق أو مغرب
بطل البطولات العظيمة حوله	يلتف كل مجاهد حرّ أبيّ
المارد الجبار هب مزمجراً	يهوي بقبضته على المتألب
بك يا جمال الغاصبون تقوضت	أبراجهم يوم الكفاح المرعب
قل: يا «جمال» زمامنا بيدك	سِرْ إنّا وراءك للجهاد فوثّبِ[180]

وانطلق عبد الله سنان محمد في أيام العدوان على بور سعيد ينشد لمصر وبور سعيد وجمال بقوله:

اليوم يومك بور سعيد يوم تمثل في الوجود

يوم على صفحاته نُقشت عُلاه يوم الخلود

بجمال يا مصر البسي حلل الكرامة والمفاخر

بجمال يا مصر ارفلي بالعز وافتخري بعامر[181].

وأبدت القوى القومية المؤيدة لسياسة جمال عبد الناصر ابتهاجها بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وأقامت احتفالاً في الذكرى الأولى في شباط/فبراير ١٩٥٩ على مسرح ثانوية الشويخ، وألقى جاسم القطامي مدير شركة السينما الكويتية آنذاك خطاباً حماسياً هزّ فيه مشاعر الحاضرين، وأثار الحماسة فيهم، وطالب بنصرة القضايا القومية، ودعم سياسة جمال عبد الناصر، وتطبيق الحكم الديمقراطي في الكويت، وأن يكون للشعب دستور وبرلمان، فألقت الشرطة القبض عليه، وسحبت جواز سفره، وأنهت عمله، واستدعت معه بعض الشباب القوميين الذين شاركوا في

---

(١٧٩) يوسف أحمد سالم الشهاب، **رجال في تاريخ الكويت** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٨٤)، ص ٥٥.

(١٨٠) نورية الرومي، **محمود شوقي الأيوبي: حياته ـ تراثه الشعري** (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٨٢)، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(١٨١) عبد الله سنان محمد، **نفحات الخليج** (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٤)، ص ٥٩ ـ ٦٣.

الاحتفال وهم أحمد الخطيب، وعبد الله حسين(١٨٢)، وحمد العيسى(١٨٣).

وظهرت دعوة في أوساط القوميين، ولا سيما الناصريين منهم تدعو الى انضمام الكويت إلى الوحدة بين مصر وسوريا. وأبدى الشيخ عبد الله السالم الصباح تأييده لهذه الدعوة، فتخوفت السلطات البريطانية من توجهات الشيخ ورغبته في زيارة القاهرة وبغداد للتباحث بشأن الوحدة، واعترضت على ذلك بحجة أنه يهدد استقلال الكويت من جهة، ويهدد مصالحها ونفوذها من جهة أخرى، زاعمة بأن هذا يثير لها المشكلات في منطقة الخليج العربي(١٨٤)، ولا سيما مع تصاعد المعارضة القومية لبريطانيا والغرب من الشباب المثقفين الناصريين الذين تأثروا بالدعاية الناصرية، ورفضوا الحماية البريطانية للكويت، في صفوف عمال شركات النفط الذين طالبوا بحقوقهم المشروعة، وتعيين المواطنين بدل الأجانب في الشركات(١٨٥). ولذلك سعت بريطانيا لتضييق الخناق على العناصر القومية، والدعاية الناصرية، ووقف نشاطاتها واتصالاتها مع جمال عبد الناصر(١٨٦).

وكان اندلاع أزمة الكويت عام ١٩٦١ قد زاد التأييد الرسمي والشعبي لجمال عبد الناصر بعد أن عارض مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، وتدخل لإنهاء الأزمة على أساس ضمان استقلال الكويت وسيادتها، وحل الأزمة في الإطار العربي، مما أثار المشاعر القومية، وخرجت تظاهرات طلابية في السادس والعشرين من تشرين طالبت بسحب القوات البريطانية التي تدخلت أثناء الأزمة، وإعادة فتح المدارس التي اغلقت منذ شهر بعد المظاهرات التي خرجت ترحيباً وتأييداً للمجاهدة الجزائرية جميلة بوحيرد في زيارتها للكويت(١٨٧). واجتمع نحو مائتي طالب

---

(١٨٢) ولد عام ١٩٢٠، تخرج في الأزهر الشريف، ثم معهد التربية العالي، وتولى إدارة بيت الكويت في القاهرة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٠)، وحصل على شهادة التربية من لندن عام ١٩٥٢، وعيّن مديراً لدائرة المعارف (١٩٥٢ ـ ١٩٦١)، ومثل الكويت في أول اجتماع بالجامعة العربية بعد انضمامها في العشرين من تموز/يوليو ١٩٦١، وعين سفيراً في الجمهورية العربية المتحدة، ثم وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٥، وحضر العديد من المؤتمرات القومية، واجتماعات الجامعة العربية، وعرف بميوله الوطنية والقومية. انظر: F.O./371/1017, From C.A.P. Southwell to Mr. D. M. H. Riches to Foreign Office, 12th February 1958.

(١٨٣) شهاب، رجال في تاريخ الكويت، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٨٤) F.O./371/1327, From Baghdad to Foreign Office about «Importance of Kuwait in Relation to Iraq», 6 June 1958.

(١٨٥) F.O./371/1017, From Mr. M. H. Riches to C.A.P. Southwell to Foreign Office, 22 February 1958.

(١٨٦) F.O./371/1327, From Baghdad to Foreign Office about «Importance of Kuwait in Relation to Iraq», 6 June 1958.

(١٨٧) البلاد (بغداد)، ٥/١٢/١٩٦٢.

كويتي ممن يدرسون في مصر، وذلك في بيت السفير الكويتي بالقاهرة، وأصدروا بياناً ندّد «بالتدخل البريطاني الإمبريالي في أزمة اصطنعها عبد الكريم قاسم»، وأعلنوا تأييدهم ودعمهم لاستقلال الكويت، ودعوا جمال عبد الناصر والقادة العرب للتدخل وحماية الكويت[١٨٨].

وظهرت في هذه المرحلة تنظيمات ذات اتجاه ناصري مثل: «الاتحاد الوطني لطلبة الكويت» الذي تأسس في القاهرة عام ١٩٦٥، ولقي دعم جمال عبد الناصر ومساندته، وعقد أكثر مؤتمراته في القاهرة[١٨٩]، وكذلك «التجمع الوطني» الذي ضم شخصيات وطنية، ومثقفين مثلوا الاتجاه الناصري بعد أن انفصلوا عن حركة القوميين العرب بعد نكسة ١٩٦٧.

وحصل جمال عبد الناصر على تأييد شعبي كبير في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وصراعه مع الكيان الصهيوني والغرب، وجمعت تبرعات من الناس بلغت ٣٦٥ مليون دولار لمساندة الجيش المصري، وأقامت القوى القومية حفلاً في المدرسة المباركية جمعت فيه تبرعات لمصر، وألقيت خطب وكلمات حماسية شدّدت على مناصرة سياسة جمال عبد الناصر وتصديه للغرب والصهيونية، وألقى أحمد السقاف[١٩٠] قصيدة موجهة إلى جمال عبد الناصر يحييه فيها على وقفته البطولية وعنوانها «يا قائد العرب»، جاء فيها:

الجرح جرحك قم للثأر منتقماً	والأرض أرضك فاسحق رأس من ظلما
لا تحفلن بأسطول يدل به	طاغ يجرّ إلى تابوته قدما
والحق أبلج لو يبغون رؤيته	هيهات يبصر من في ناظريه عمى

---

(١٨٨) مارثا دوكاس، **أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٨٩) النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر**، ص ٤٦.

(١٩٠) أحمد السقاف: ولد عام ١٩١٩ في الكويت، وأكمل دراسته، وعمل في حقل التدريس منذ عام ١٩٣٥، واهتم بالأدب والصحافة والتأليف، وأنشأ ندوة أدبية عام ١٩٤٥، وأصدر مع عبد الحميد الصانع، مجلة **كاظمة** عام ١٩٤٨، وشارك في تأسيس النادي الثقافي القومي عام ١٩٥٢، وأصبح رئيس تحرير مجلة **الإيمان** لسان حال النادي، ثم ملحقها الأسبوعي **صدى الإيمان**، وتنقل بين العراق وسوريا ولبنان ومصر. واتفق مع الدكتور أحمد زكي على رئاسة تحرير مجلة **العربي** عام ١٩٥٨، ثم عينّ وكيلاً لوزارة الإرشاد والانباء في وزارة الإعلام عام ١٩٦٢، ثم عضواً منتدباً للهيئة العامة للجنوب والخليج العربي عام ١٩٦٥، وعرف بمواقفه الوطنية والقومية في مساندة وتأييد القوى والحركات القومية في مصر والجزائر ولبنان وسوريا والعراق، وأصدر عدة مؤلفات من أبرزها: **أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية**، **والأوراق في ديارات العراق**، **وحكايات من الوطن العربي الكبير**، **وفي العروبة والقومية**. انظر: السقاف، **تطور الوعي القومي في الكويت**، ويوسف السالم، **معجم أدباء وشعراء الكويت** (الكويت: مطبعة النعمان، ١٩٧٣)، ص ٢٦.

يا قائد العُرب إن العرب قد نفرت إلى القتال تلبّي القدس والحرما
فارفع لواءك منصوراً فما عقمت عروبة أنجبت عمرواً ومعتصما[١٩١]

وعبّر الناس بصورة عفوية عن تأثرهم بشخصية جمال عبد الناصر حينما أعلن استقالته بعد الهزيمة، وخرجوا إلى شوارع الكويت يهتفون باسمه، ورفعوا صوره، وبدت الناصرية بحق فكرة حية بين الناس[١٩٢].

ولم يكن تجاوب القطريين مع الناصرية على أساس فكري أو تنظيمي، وإنما تفاعلوا بشكل عفوي مع الأحداث التي مرت بها مصر في عهد جمال عبد الناصر، وأثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ خرجت مظاهرات للعمال في شركات النفط، وتم الإضراب في ميناء أم سعيد لتصدير النفط، وطالب العمال بإعادة توزيع عوائد النفط بصورة عادلة[١٩٣]، وقامت مجموعة مسلحة بتفجير أنابيب النفط[١٩٤]، وجمعت تبرعات لمساندة الجيش المصري بلغت ٣,٤٠٥,٩٣٠ روبية، وخرجت مظاهرات شاركت فيها النسوة أيضاً، وأغلق السوق الكبير، وهتف الطلاب لمصر ولجمال، ومنعت المظاهرات من الوصول إلى قصر الوكيل السياسي البريطاني، وشهدت البلاد الإضراب العام في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، ونتيجة للضغط الشعبي أوقف شيخ قطر تصدير النفط للغرب، وقدم مائتا شخص أسماءهم للتطوع في القتال إلى جانب أشقائهم في مصر[١٩٥].

واحتفل الشعب القطري بإعلان الوحدة عام ١٩٥٨، ونشبت على أثرها انتفاضة شعبية بعد أن اطلق ابن اخي الحاكم عبد الرحمن بن محمد بن علي النار على جماعة من القطريين أغلقوا الطريق أمام سيارته في مرورها وسط الاحتفال[١٩٦].

وعبر أحد الأدباء عن حزنه لخسارة العرب لزعيم وقائدٍ أخلص لقضايا الأمة العربية، بعد رحيل جمال عبد الناصر، وكتب قصيدة تأبين قال فيها:

خطب ألَمّ فمال عرش الضاد والحزن عمّ فسال منه الوادي

(١٩١) السقاف، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٩٢) الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**، ص ٢٧.

(١٩٣) الرميحي، «الناصرية في الخليج العربي،» ص ١٢.

(١٩٤) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٢٥.

(١٩٥) شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من واقع الوثائق البريطانية،» ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(١٩٦) **قطر والاستعمار الجديد والانقلابات**، سلسلة دراسات ٩ يونيو (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ٧ ـ ٨.

يـا عـاهـلاً عـم الأسـى لـفـراقـه	من كـان حـاضـر عقـرهـا والـبـادي
واهـتـز عـرش لـلـعـروبـة واكـتـسـى	وجـه الـبـسـيـطـة يـومـهـا بـسـواد
خـــلـــت المنـــابـــر وابـــتـــلى	سوق المكارم بـعـدهـا بـكـسـاد[١٩٧]

وتفاعل الناس في إمارات ساحل عمان مع التطورات في مصر، وخرجت مظاهرات في المدن والأقاليم بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وحاول الشباب في الشارقة ومعهم أحد الشيوخ الشباب وهو سلطان بن محمد القاسمي أن يشعلوا النيران بالقاعدة الجوية البريطانية، وتوترت الأجواء في دبي حيث خطف الشباب العلم البريطاني من سيارة الوكيل السياسي البريطاني. وأعلن الإضراب العام في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، وجرت محاولة لإحراق محطة البث الدولية المحدودة في مطار الشارقة[١٩٨]، وأطلق الشباب اسم بور سعيد على أحد الأحياء في دبي، وأطلقوا اسم ميدان جمال عبد الناصر على الميدان الرئيسي وسط دبي، واستقبل الناس بفرح وحماسة إعلان الوحدة عام ١٩٥٨[١٩٩]، وتجمعوا حول أجهزة الراديو يسمعون صوت جمال عبد الناصر، ويحفظون خطاباته، وأقواله، ويتداولون في المجالس أحاديثه، الأمر الذي يكشف عن حب حقيقي لقيادته. وأيد الأدباء والمثقفون سياسته، ومواقفه القومية، وتصديه للصهيونية والغرب الاستعماري، فقد عبّر الأديب سالم بن علي العويس، من أدباء الشارقة، عن إعجاب الناس في الخليج العربي واعتزازهم بجمال عبد الناصر وسياسته ومبادئه، في قصيدة نظمها بعد العدوان الثلاثي ١٩٥٦ جاء فيها:

حـيـوا جمـال كـثـيـراً أيهـا الـعـرب	لم يُجـدِكـم قـبـلـه مـال ولا نـسـب
كـنـتـم غـثـاء الـسـيـل يحـمـلـكـم	إلى المفـاوز لا ذنـب ولا سـبـب
حتى منيتم بإسرائيل وهي لكم	من كـيد أحلافـهـا ركن به عـطب
دعـوا الـسـيـاسـة إن الـلـه قـلـدهـا	من لا يمن ولا يطغى به العجب[٢٠٠]

أما في عمان، فقد كانت الناصرية أقل انتشاراً وتأثيراً في الناس نتيجة لحالة التخلف التي عمّت البلاد في عهد السلطان سعيد بن تيمور، وضعف الوعي السياسي

---

(١٩٧) أحمد بن يوسف الجابر، **ديوان أحمد بن يوسف الجابر**، تحقيق يحيى الجبوري؛ مراجعة محمد عبد الرحيم كافود (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٣)، ص ٦٩.

(١٩٨) F.O./371/20558, From Sir Bernard Baruz to Mister Selwyn Lloyd, 23 November 1956.

(١٩٩) محمد مرسي عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها** (الكويت: دار القلم، ١٩٨١)، ص ١٩٦.

(٢٠٠) سالم بن علي العويس، **وثائق ودراسات وأبحاث، ١٨٨٧ ـ ١٩٥٩**، جمع واعداد عبد الاله عبد القادر (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٨)، ص ١٧١.

والثقافي في المجتمع. فكانوا في عزلة عن التطورات والأحداث العربية بشكل عام، ولم ينتشر الفكر الناصري إلا في أوساط الثوار العمانيين في إقليم الجبل الأخضر، والتنظيمات القومية الأخرى التي ظهرت مثل حركة القوميين العرب فرع عمان، والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. وقد قدم جمال عبد الناصر الدعم المالي والعسكري والسياسي للثورة العمانية التي انطلقت عام ١٩٥٨ ضد حكم السلطان وبريطانيا بزعامة الإمام غالب بن علي، واستقبل الثوار في القاهرة، وفتح لهم مكاتب إعلامية في القاهرة والمدن الأخرى، وقدم للشباب العمانيين المنح الدراسية للالتحاق بالمدارس والجامعات المصرية، وكان تأثير شخصيته ومبادئه بشكل ملحوظ في أوساط القبائل العمانية التي حمل أبناؤها صوره، وتابعوا إذاعة صوت العرب، وأبدوا المساندة والتأييد له في مواجهته للغرب، ولا سيما بريطانيا[٢٠١].

وهكذا شكّلت الناصرية تياراً قومياً عفوياً إلى حد كبير في الخليج العربي، وانتشرت في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيما الوسطى والفقيرة، التي وجدت في شخصية جمال عبد الناصر ومبادئه المنقذ من هيمنة الغرب، واستغلال الشركات الأجنبية، والقادر على توحيد العرب وجمع كلمتهم، وإنهاء التخلف والفساد والتجزئة، وإرساء العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين. لذلك اجتاحت الناصرية المنطقة، واكتسبت صفة العفوية، واختلطت بمشاعر الناس الذين تجاوبوا على أساس المبادىء التي آمن بها جمال عبد الناصر، ولم يفهموا الناصرية اتجاهاً فكرياً وسياسياً. وأدى دعم جمال عبد الناصر للقوى الوطنية والقومية في الخليج العربي إلى تعزيز مكانته، وانتشار فكره في أوساط النخب المنتمية لهذه التنظيمات من المثقفين وضباط الجيش والتجار والعمال، فشكّلت الناصرية تهديداً حقيقياً لأنظمة الحكم في المنطقة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، إلا أن نكسة حزيران/ يونيو أحدثت صدمة شديدة بين الفئات الاجتماعية التي تجاوبت مع الناصرية، وتطلعت اليها لتحقيق أحلامها في التحرر، والاستقلال والعدالة الاجتماعية والوحدة والتخلص من الاستغلال والتبعية للغرب، ثم انحسرت الناصرية تدريجياً.

٤ ـ تنظيمات قومية أخرى

ظهرت حركات وتنظيمات قومية أخرى في الخليج العربي لا تختلف في إطارها العام عن أفكار وتوجهات التنظيمات القومية، التي أشرنا اليها سابقاً. ومن أبرز هذه التنظيمات:

---

(٢٠١) انظر: النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٧٤ ـ ١٧٦.

أ ـ نـادي العروبـة

يعدّ من أبرز الأندية في البحرين، تأسس في عام ١٩٣٩ في المنامة، ومقره في غربي حديقة البلدية في مواجهة مقهى إبراهيم العريض، مؤسسه محمد دويغر، وزاد عدد أعضائه عن ٢٥٠ شخصاً، وتشير لائحة عضويته إلى أن على العضو أن يكون عربياً ومؤدباً وخلوقاً، ولا يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً، يزيد على الثلاثين، وأهدافه رفع روح التعاون والانتماء القومي والاجتماعي، وتعزيز الوعي القومي العربي، وإقامة التعليم العام، والخدمات المدنية. وقد أنشأ له فرعاً لمحو الأمية، وعرض أفلاماً سينمائية، وناقش قضايا القومية العربية، والأحداث العربية، والسياسة البريطانية، وتربية الجيل العربي القومي وإعداده [(٢٠٢)].

وأعرب النادي عن انتمائه القومي خلال المناسبات القومية والأحداث العربية، فأرسل برقية تهنئة بمناسبة الوحدة عام ١٩٥٨، وأرسل أخرى لتشكيل حكومة جزائرية بالمنفى في العام نفسه. وأقام النادي حفلاً على شرف مكاتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني أثناء اجتماعها بالمنامة في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، وألقى تقي محمد البحارنة أحد مؤسسي النادي كلمة جاء فيها:

«إن حقيقة كون البحرين عربية يتطلب منها، كما يتطلب من الآخرين، الاضطلاع بمسؤوليات متعددة . . . والعروبة . . . ليست مجرد شعار، كما أنها ليست فكرة جامدة، إنها حقيقة حيّة تنمو كما ينمو الكائن الحي . . . ونحن نعيش العروبة بمقدار ما نسمح لصفاتها فينا بالتجدد والتفاعل البنّاء. . .»[(٢٠٣)].

فآمن النادي بأن البحرين دولة عربية، وهي جزء من الأمة العربية عليها مسؤوليات للمساهمة في العمل القومي، وأن العروبة فكرة حية ومتجددة، تنمو مع حياة الإنسان والمجتمع، ودعا إلى محاربة العنصرية، والطائفية والقبلية، وضرورة تحقيق الوحدة العربية.

---

(٢٠٢) خالد البسام، **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين** (المنامة: بانوراما الخليج، ١٩٨٦)، ص ١٩ ـ ٢٨، وعبد الله محمد الطائي، **دراسات عن الخليج العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢** (سلطنة عمان: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٣٦٠. من أبرز أعضاء النادي: ابراهيم مقلة، وسعد يوسف، وخليفة محمد بو شليبي، وقاسم محمد مراد، ومحمد خليفة المعاودة، ومحمد ضيف، وميزر العريض، وناظم العصفور، ورضا الموسوي، وحسين القسطي، وسلمان الصفار، وجاسم محمد الفخرو. انظر: مناف يوسف حمزة، «حماس البعثة الأولى: حوار مع حسين منديل،» **البحرين الثقافية**، السنة ٤، العدد ١٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٧)، ص ٧٤.

(٢٠٣) البحارنة، **نادي العروبة وخمسون عاماً، ١٩٣٩ ـ ١٩٨٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين**، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، وصوت البحرين، السنة ٢ (١٣٧١ هـ/ ١٩٥١م)، ص ٤٠.

ب ـ جمعية العلم للنضال

تأسست عام ١٩٤٩ في مدينة الطائف في المنطقة الشرقية من العربية السعودية، وترأسها حسن صالح الحبشي ومعه عبد الرؤوف الخنيزي وعدد من المتعلمين الشباب، واتخذت تسمية علنية هي لجنة تشجيع الطلاب، وافتتحت مدرسة لمكافحة الامية، وعملت على نشر التعليم، والوعي الوطني والقومي في المدينة، وعبّرت في منشوراتها وبياناتها عن تفاعلها مع القضايا القومية، ولكن السلطة أغلقتها بعد مدة غير طويلة نتيجة لنشاطاتها وتوجهاتها[٢٠٤].

ج ـ النادي الثقافي القومي

يمثل إحدى الواجهات القومية النشطة في الكويت، أسّسه في نيسان/ابريل ١٩٥٢ عدد من الشباب الذين أكملوا دراستهم في الأقطار العربية وتأثروا بالمد القومي، وظهور التنظيمات القومية في المشرق العربي. وأصدر النادي نداء بعنوان «أيها المواطن» دعا فيه الراغبين في خدمة الأمة العربية، وأبناء القومية العربية للانضمام إلى النادي، والمساهمة في العمل القومي، ومنحت الرئاسة الفخرية للشيخ عبد الله مبارك الصباح رئيس دائرة الأمن العامة بالكويت، لأنه عارض تدخل الأجانب في شؤون البلاد وتحول السكان الأصليين إلى أقلية، وطالب بالسماح بالعمل للعمال العرب بدلاً من الأجانب[٢٠٥].

وآمن أعضاء النادي بالوحدة العربية، وضرورة إيقاظ الشعور القومي في الخليج العربي، والتخلص من الاستعمار البريطاني، وتحرير جنوب الجزيرة والخليج العربي، ومناصرة الشعب الفلسطيني[٢٠٦].

وأصدر النادي مجلة **الإيمان** لتعبّر عن آرائه وأفكاره، وملحقاً أسبوعياً هو **صدى الإيمان**، وتعدّ من أوائل المجلات القومية في الخليج العربي. ويفسر أحمد الخطيب أحد مؤسسي النادي مفهوم الإيمان، شعار النادي، بقوله:

«إن إيماننا العميق الصادق باستحقاق أمتنا الحياة الحرة الكريمة هو الذي دفعنا

---

(٢٠٤) **المعارضة السياسية في السعودية**، ص ٢٧ ـ ٢٨. أبرز أعضاء النادي: أحمد الخطيب، ويوسف الغانم، وعبد الرزاق البصير، وعبد الله حسين، وعبد الله يوسف الغانم ويوسف المشاري، وأحمد السقاف، وعبد الله الصانع.

(٢٠٥) Ahmed Abdulla Saad Baz, «Political Elite and Political Development in Kuwait,» (Ph. D. Thesis, George Washington University, 1981), p. 203.

(٢٠٦) F.O./371/13221, From Mr. C. J. Pelly, Political Agency in Kuwait to Foreign Office, 18th June 1953.

إلى إنشاء هذا النادي، وإصدار هذه المجلة الناطقة باسمه...»[٢٠٧].

ابتعد النادي عن الخوض في شؤون السياسة الداخلية، واقتصر اهتمامه على قضايا الأمة العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية، وغيّر النادي اسمه في عام ١٩٦١ إلى نادي الاستقلال[٢٠٨]، ولكنه استمر على مسيرة النادي السابق، إلى أن صدر قرار الحكومة بحل النادي أواخر عام ١٩٧٦، وذلك نتيجة لتضامنه مع بعض الجمعيات والأندية في شجب قرار الحكومة بحل مجلس الأمة، وتعليق الحياة البرلمانية في صيف تلك السنة[٢٠٩].

د ـ الاتحاد الوطني لطلبة البحرين

أسس نواة هذا الاتحاد، في عام ١٩٥٥ في القاهرة، الطلاب البحرينيون الدارسون في مصر، وحمل تسمية رابطة طلبة البحرين في القاهرة، وكان ذا ميول ناصرية واتجاه قومي، لقي الدعم والمساندة من جمال عبد الناصر، ثم أنشأت الرابطة فروعاً لها في بيروت عام ١٩٥٥، وبغداد عام ١٩٦٢، ودمشق، وموسكو عام ١٩٦٦، ثم تحولت إلى الاتحاد الوطني لطلبة البحرين عام ١٩٧٢.

هـ ـ جبهة التحرير الوطني العربية

هي جبهة سياسية وفكرية تأسست في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢ في القاهرة، وضمت تحالف عدة قوى سعودية من الناصريين والبعثيين والقوميين العرب والماركسيين[٢١٠]، ثم اندمجت الجبهة في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها مع جبهة التحرير الوطني، وأصبح اسمها الجديد جبهة التحرير الوطني العربية، وانتخبت طلال بن عبد العزيز أميناً عاماً لها، ونشرت برنامجها في جريدة **الكفاح** اللبنانية تحت ركن «صوت الجبهة»، وتضمن المطالبة بالحكم الدستوري الديمقراطي، وانتخاب هيئات السلطة، وحرية الفكر والكلمة، وحرية الاجتماع، والتنظيم السياسي والنقابي،

---

(٢٠٧) انظر: **الوحدة** (البحرين)، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٧)، ص ٥، نقلاً عن: عزة علي عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، مراجعة سنان سعيد (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢٠٨) **الإيمان**، السنة ٢، العدد ١٣ (آذار/مارس ١٩٥٤)، ص ٣ ـ ٤.

(٢٠٩) السقاف، **تطور الوعي القومي في الكويت**، ص ٤٠.

(٢١٠) من أبرز أعضاء الجبهة: طلال بن عبد العزيز وأشقاؤه بدر ومحسن وفواز، والدكتور حسن ناصيف، وابراهيم طقيقة، وسالم أبو دميك (شيخ قبيلة بني عطية)، وضحيان عبد العزيز، ومحمد أحمد ابراهيم، والشيخ عبد الكريم حمود، وعبد العزيز أبو سنيد، والدكتور عبد الله الطريقي، وعبد العزيز المعمر، وفيصل بن مبارك الحجيلان. انظر: Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, pp. 86 - 87.

وحق الكادحين في الإضراب والتظاهر، وإجراء تغيير جذري في الجهاز الحكومي، ونشر التعليم ومكافحة الأمية، وتعليم المرأة أسوة بالرجل، وتطوير الصحة، وإقامة التعاونيات الزراعية، وتحسين وسائل المواصلات، وتقوية الجيش وتجهيزه بأحدث الأسلحة، وإعادة النظر في اتفاقيات النفط لصالح البلاد، وإنشاء شركة وطنية لاستخراج النفط وتكريره، والدفاع عن الوحدة العربية، والنضال ضد الأحلاف الإمبريالية والقواعد العسكرية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع بقية الدول[٢١١].

ولقيت الجبهة دعم جمال عبد الناصر وتأييده أثناء وجودها في القاهرة، ولكنها أصيبت بالتفكك بنتيجة الخلافات بين أعضائها[٢١٢]، فانسحب طلال وإخوته منها في آب/أغسطس ١٩٦٣، وعادت تسميتها بـ «جبهة التحرير الوطني» منذ ذلك الحين، وغادر أعضاؤها إلى العراق بعد ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ولقوا دعم حزب البعث العربي الاشتراكي، ثم عادوا إلى بيروت، وتحولوا من العمل العلني إلى السري، وانتهت الجبهة بعد مدة غير طويلة من دون أن تحقق أهدافها[٢١٣].

و ـ جبهة القوى القومية

وهي منظمة سرية ظهرت في البحرين في النصف الثاني من الخمسينيات، وضمت عدة تنظيمات قومية هي: حركة القوميين العرب، والثوريين العرب، والشباب الناصري، والتحق في صفوفها عدد من السكان، وقد أعلنت الجبهة رفض الأطماع الإيرانية في البحرين، ومحاولة التخلص من العناصر الإيرانية، وانتشرت أفكارها في صفوف الطلاب والمدرسين والعمال[٢١٤]، وشاركت الجبهة في انتفاضة الخامس من آذار/مارس ١٩٦٥، ودعت إلى الإضراب العام في العاشر من آذار/مارس وأسهمت في مظاهرات في المنامة والمحرق خلال ذلك الشهر رافقتها أعمال عنف. وقدمت الجبهة مطاليبها إلى الحكومة، وقد تضمنت إيقاف التسريح التعسفي لمستخدمي شركة بابكو، والسماح بعودة العمال المفصولين، والاعتراف بحق العمال في إقامة النقابات المهنية، ورفع حالة الطوارىء المفروضة على البلاد منذ عام ١٩٥٦،

(٢١١) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص ٤٥٨.

(٢١٢) Hermana Frederick Elits, «Saudi Arabia: Traditionalism Versus Modernism: A Real Dilemma,» in: Peter J. Chelkowski and Robert J. Pranger, eds., *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski* (Durham, NC: Duke University Press, 1988), pp. 321-323.

(٢١٣) David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World* (London: Sidgwick and Jackson, 1981), pp. 215-216.

(٢١٤) العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١، ص ٢٢٩.

والسماح بحرية الصحافة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والعفو العام عن كل المواطنين الذين شاركوا في المظاهرات السابقة، والسماح بعودة المنفيّين السياسيين إلى بلادهم، وطرد الموظفين الأجانب الذين يعملون في سلك الشرطة، ولكن هذه المطاليب لم تجد استجابة من الحكومة، ثم بدأت الجبهة تفقد نشاطها ووجودها تدريجياً في العمل السياسي في البحرين(٢١٥).

ز ـ نادي الخريجين في الكويت

تأسس النادي من نخبة من الشباب الكويتي(٢١٦) في عام ١٩٥٥، واقتصرت عضويته على خريجي الجامعات فقط، وحدد أهدافه في إلغاء الحماية البريطانية على الكويت ومواجهة المشكلات الداخلية والخارجية للبلاد، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين، وقيام الكويت بمسؤولياتها القومية(٢١٧). وأثناء العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ دعا النادي إلى الإضراب العام في البلاد، ومقاطعة البضائع البريطانية والفرنسية، والسفن والبواخر التي تحمل علمي الدولتين، وتعبئة المتطوعين للقتال في الجبهات إلى جانب أشقائهم المصريين(٢١٨). وعمل أعضاؤه في إطار الشباب القومي وتجمعاتهم في الكويت، وسيطر أعضاء حركة القوميين العرب على نشاطات النادي. وقد أقلقت هذه التجمعات القومية السلطات البريطانية التي حذّرت الحكومة من تحولها إلى عمل منظم عن طريق الجمعيات والأندية(٢١٩).

واهتم النادي في بداية تأسيسه بالقضايا الداخلية، ثم تطورت أفكاره للمطالبة بالقضايا العربية، وعبّر عن ذلك من خلال مجلة **الفجر**، لسان حاله، التي تصدت لقضايا الديمقراطية، والتعددية، وحرية الانتخاب(٢٢٠)، ونشرت مقالاتهم بتأييد القضايا العربية في مصر وفلسطين والعراق، وهاجمت معاهدة الحماية البريطانية على الكويت، وانتقدت الأوضاع القائمة، وسياسة الحكومة الخارجية وذلك بأسماء مستعارة، وتعاطفت مع جمال عبد الناصر وسياسته القومية، ونشرت على إحدى

---

(٢١٥) الرميحي، البحرين. . . مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي ، ص ٢٤٧.

(٢١٦) من أبرز أعضاء نادي الخريجين: أحمد الخطيب، وأحمد قاسم، وخالد الخرافي، وعبد الوهاب محمد، ومرزوق خالد الغانم.

(٢١٧) F.O./101/2158, From C. A. P. Southwell to the Foreign Office about «Weekly Pamphlet Issued by the Graduates Club», 2 February 1955.

(٢١٨) F.O./101/2183, From Mr. Bell, Political Resident in Kuwait to Foreign Office, 11 November 1956.

(٢١٩) F.O./101/2130, From A. K. Rothine, Political Agency of Kuwait to Foreign Office, 12 July 1956.

(٢٢٠) الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

صفحاتها تقول «هذا بترولكم يا جمال»[٢٢١]. ودعت الحكومة للانضمام إلى الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، وأثارت أفكار النادي وطروحاته السلطات البريطانية في الكويت، ولا سيما أبرز عضوين فيه وهما أحمد الخطيب[٢٢٢]، وأحمد قاسم (مصري الجنسية). والأخير وصل إلى الكويت في أواخر عام ١٩٥٤، وعمل في مجال التعليم، وشكت السلطات في بداية الأمر بانتمائه إلى الإخوان المسلمين بمصر، ولذلك وضعت الحكومة والسلطات البريطانية النادي تحت المراقبة لأنه ثبت قيامه بنشاطات قومية في البلاد[٢٢٣]. واستمرت نشاطات النادي على الرغم من ذلك في إطار العمل القومي والنشاط الاجتماعي والثقافي.

ح ـ اتحاد شعب الجزيرة العربية

أسس هذا التنظيم ناصر السعيد[٢٢٤] بعد سلسلة من التنظيمات التي تمخض عنها اتحاد شعب الجزيرة العربية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٦ وكان مقره في البداية صنعاء، وحدد فيه أهدافه وهي: «الحرية للوطن، والاشتراكية للشعب، والوحدة للأمة العربية»[٢٢٥].

واتخذ الاتحاد في السنوات الأولى من تكوينه اتجاهاً قومياً ناصرياً بعد أن تأثر ناصر السعيد بشخصية جمال عبد الناصر وأفكاره، واستقر لسنوات طويلة في القاهرة، واستخدم إذاعة صوت العرب في بياناته[٢٢٦] عن الأوضاع السائدة في العربية السعودية، وأكد أن الاتحاد لكل الفئات الاجتماعية من المثقفين وضباط الجيش والتجار

---

(٢٢١) عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج**، ص ١١١ ـ ١١٣.

(٢٢٢) ذكرت التقارير البريطانية أن أحمد الخطيب شخصية شابة ومتحمسة وناقدة للأوضاع في البلاد، وعنصر ناشط بحسب رأي الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بيل (G. W. Bell) (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)، وكان محط اهتمام ومتابعة من جانب السلطات البريطانية في الكويت. انظر: F.O./371/1032, From G. W. Bell, Political Agency of Kuwait to Foreign Office, 7 June 1955.

(٢٢٣) F.O./101/1213, From C. A. P. Southwell to Eastern Department in the Foreign Office, 21th February 1955.

(٢٢٤) ناصر السعيد: ولد في مدينة حائل عام ١٩٢٣، وعانى من صغره الاضطهاد واليتم، وتلقى تعليمه في الكتاتيب ثم عقد العزم للسفر إلى المنطقة الشرقية والعمل في حقول النفط في الأربعينيات، وعمل في أرامكو وبدأ نشاطه النضالي ومر بمرحلتين الأولى منذ التحاقه بأرامكو في ١٨/٦/١٩٥٦، أما الثانية فبدأت منذ أن غادر البلاد، ولجأ إلى دمشق حتى ١٧/١١/١٩٧٩، اليوم الذي اختطف فيه أثناء زيارته إلى لبنان. وقد تنقل خلال تلك المدة بين سوريا والجزائر واليمن والعراق من أجل كسب التأييد لحركته ونشاطه، وعانى الكثير في منفاه. انظر: سلام، **مناضل من الجزيرة** ([د.م.]: دار الطليعة، [د.ت.])، ص ٢٥ ـ ٣٤.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٢٢٦) من البيانات والكراسات والكتب التي أصدرها ناصر السعيد: **رسالة من ناصر السعيد إلى الملك سعود** (١٩٥٧)؛ **جحيم الحكم السعودي** (١٩٥٧)؛ **صيحات الثوار** (١٩٥٨)؛ **نهاية طاغية** (١٩٦٢)؛ =

والموظفين والعمال والطلاب، ولكن الغالبية من أنصاره كانوا من قوات الجيش وأفراد قبيلة شمر في حائل (مسقط رأسه)[٢٢٧].

وكان ناصر السعيد قد طلب من الملك سعود بن عبد العزيز أثناء زيارته عام ١٩٥٣ الى حائل أن يصدر دستوراً للبلاد، والسماح بإجراء الانتخابات البرلمانية، ومنح حرية التنظيم النقابي، ولكن الملك رفض هذه المطاليب. ثم أرسل ناصر السعيد رسالة الى الملك عام ١٩٥٨ طلب فيها منح الديمقراطية والحريات العامة مثل حرية التظاهر، والإضراب، وحرية الصحافة، وحرية المعتقد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والاعتراف بحرية المذهب الشيعي، والنهي عن المنكر، ووقف نشاط مركز الدعاية لشركة أرامكو، وتحديد نفوذ أسرة آل الشيخ[٢٢٨]. ولم تجد هذه المطاليب سوى الرفض، ومطاردة السلطات لناصر السعيد وأنصاره حيث قضى أربعة وعشرين عاماً في المنفى يتنقل بين الأقطار العربية.

وأخذ ناصر السعيد يشن حملة إعلامية ضد الأسرة المالكة، وأنشأ إذاعة سرية باسم «صوت الأمة العربية»، وأصدر جريدة **الثورة**، ومجلة شهرية بعنوان **الثورة العربية**، وبث برنامج «**أولياء الشيطان**» من صنعاء أثناء الصراع بين العربية السعودية واليمن.

وبدأ الاتحاد مرحلة الكفاح المسلح بين تشرين الثاني/نوفمبر وشباط/فبراير ١٩٦٧ نفذ خلالها عمليات تفجير في عدة منشآت ومواقع مثل خط أنابيب التابلاين، ومقر قيادة القوات الامريكية في فندق زهرة الشرق بالرياض، ومبنى الأمن العام بالدمام، وقصرين ملكيين، وقاعدة جوية قرب الحدود مع اليمن، وألقت السلطة القبض على سبعة عشر شخصاً أعدموا بصورة علنية في الرياض، وعرضوا على أنهم يمنيون من أعضاء اتحاد شعب الجزيرة العربية، قد دربهم المصريون، ووصفتهم السلطة بالعمل «ليحيدوا بنا عن الاسلام، وإلى اتّباع لينين بدلاً من محمد»[٢٢٩]، وتوقفت حملة التفجيرات في البلاد بعد ذلك[٢٣٠].

= كتاب مفتوح إلى طغاة أمتي (١٩٧٣)؛ تاريخ آل سعود (جزآن، ١٩٧٩)؛ قتل الشيعة في أقذر شريعة (١٩٦٠)؛ الاشتراكية العلمية في الثورة المحمدية والمسيحية ، البحث في ذات السادات (١٩٧٩). انظر: المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٧١.

(٢٢٧) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٢٢٨) فاسيليف، **تاريخ العربية السعودية** ، ص ٤٣٨.

(٢٢٩) كلود فوبيه، **النظام السعودي بعد إيران: هل جاء دور الجزيرة العربية؟** (بيروت: الوكالة العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٤٩.

(٢٣٠) هاليداي، **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية** ، ص ٣٦، و Holden and Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World*, p. 256.

وقد أسهم ناصر السعيد في تأسيس تنظيمات أخرى في نهاية الستينيات وفي السبعينيات منها رابطة أبناء الجزيرة العربية في الخارج، والاتحاد العالمي لنقابات العمال العرب، والمجلس الوطني للسلم والتضامن في الجزيرة العربية ولجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين ومقرها دمشق[٢٣١]، ولكنها كانت تنظيمات محدودة في تشكيلاتها، ونشاطاتها في داخل البلاد.

إن ما يلفت النظر أن مبادىء اتحاد شعب الجزيرة العربية وأهدافه سادها نوع من التضارب أو الخلط بين القومية والماركسية، إذ بدأ ناصر حياته كنقابي متأثراً بالفكر الماركسي، وبعد أن غادر البلاد أخذ يتجه اتجاهاً قومياً يميل إلى الناصرية، وكان لموقف حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا أثناء لجوء ناصر السعيد هناك، المناصر للانتقادات الموجهة بشأن الأوضاع في شبه الجزيرة العربية ولا سيما اعتقال عدد من النقابيين في شركة أرامكو، أثره الواضح في تغيير ناصر السعيد لاتجاهه الفكري وتحوله نحو العمل القومي.

ط ـ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت

تمخض هذا التنظيم من خلال الفروع الطلابية التي أنشأها الطلاب الكويتيون الدارسون في القاهرة والاسكندرية وبيروت ولندن، فتجمّعوا في لقاء وصف بـ «التاريخي» أعلن على أثره تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في مطلع عام ١٩٦٥ ليكون ممثلاً عن الطلاب الكويتيين في الداخل والخارج، وكان مقره في القاهرة، ثم انتقل إلى الكويت عام ١٩٦٩، وأصدر الاتحاد جريدة الاتحاد لسان حاله، وتبنى الأفكار الوطنية الليبرالية وطرحها في برنامجه الذي دعا إلى الإصلاح والتغيير في المجتمع، وإقامة الحياة الدستورية، والديمقراطية[٢٣٢]، وتأكيد حرية الفرد، وعدم تدخل السلطة في انتخابات مجلس الأمة، وانتمى إلى الاتحاد العديد من الطلبة بمختلف اتجاهاتهم الفكرية[٢٣٣].

رابعاً: القضايا التي اهتم بها القوميون

اهتمت القوى في الخليج العربي بقضايا مختلفة في صلب أولويات العمل القومي في تلك المرحلة، كقضايا العروبة، والوحدة، والتحرر، والقومية، ومحاربة الإمبريالية والصهيونية، والتخلص من الاستعمار، وتأكيد عروبة الخليج وغير ذلك.

---

(٢٣١) سلام، مناضل من الجزيرة ، ص ٧١.

(٢٣٢) المجتمع (الكويت) (٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ١٣.

(٢٣٣) النفيسي، الكويت: الرأي الآخر ، ص ١٠٦.

١ ـ التحرر والعروبة والوحدة

ظهرت دعوات من الشباب والقوى القومية من أجل إنهاء الوجود الأجنبي، والقضاء على الاستعمار، ونيل الاستقلال والتحرر، وعبّروا عن ذلك في أكثر من مناسبة أو قضية. فهذا أحد الشباب من البحرين يعبّر عن نقمته تجاه الوجود الأجنبي في بلاده، وأساليب الاستعمار، ومعارضة الشعب البحريني لتحويل بلاده إلى قاعدة عسكرية للعدوان ضد العرب، وقال في ذلك:

«أنزلوا قواتهم في البحرين رغم معارضة الشعب وقرروا البقاء في البحرين، وأنشأوا معسكرات وثكنات، وأشادوا معسكرات، وشيّدوا عمارات، وعمّروا الموانىء ليستقروا طويلاً في تلك الجزيرة، وليجعلوها قاعدة للعدوان في الوطن العربي»[٢٣٤].

وتنامى الوعي القومي في الكويت في معارضة السياسة البريطانية، وانتقدت بيانات ونشرات سرية الأوضاع السياسية في البلاد، وطالبت بمواجهة الاستعمار البريطاني، وكان من أشدها لهجة بيان وزع باسم شباب الكويت، وقد وجه هجوماً للسياسة البريطانية بمناسبة الاحتفال بتتويج الملكة اليزابيث على العرش في عام ١٩٥٣ جاء فيه:

«إنه عيد للحكم الأجنبي الذي ينهب ثرواتنا وحريتنا، عيد الذين باعوا فلسطين، عيد الذين قصفوا الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية بالقنابل منذ أسابيع، أيها الناس استيقظوا وافيقوا وقابلوا أعداءكم برصاص الدماء..»[٢٣٥].

ويظهر في هذا البيان عمق المشاعر القومية للشباب في مواجهة السياسة البريطانية، وهي التي أصدرت وعد بلفور، ودعمت الحركة الصهيونية في أطماعها بفلسطين، ودعا البيان الشباب الكويتي لليقظة والتضحية والفداء.

وتصاعد الوعي القومي في صفوف العمال في المنطقة الشرقية بالعربية السعودية جراء الوجود الأجنبي، ولا سيما الأمريكي، واستغلال شركات النفط الأجنبية، والتعسف والقهر في معاملة العمال العرب بعامة والسعوديين بخاصة، وطالبوا بزيادة أعداد العمال السعوديين والعرب على حساب الأجانب، وتحسين أوضاع العمال المعاشية، ووقف سياسة الإشراف المباشرة من جانب «الإمبريالية»، و«الولايات المتحدة» على شؤون النفط[٢٣٦].

---

(٢٣٤) انظر: الباكر، من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»، ص ٨ ـ ٩.

(٢٣٥) الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص ٢٥٩.

(٢٣٦) دار الكتب والوثائق [د.ك.و.] وزارة الخارجية، تقارير المفوضية الملكية العراقية بجدة، ٤٧ حلقة ٥/٢/٦/٦، تسلسل ٢٦٤٠/١١٣.

وطالب العمال البحرينيون بوقف السياسة البريطانية في الإدارة وشؤون النفط في البلاد، وطرد الموظفين البريطانيين والأجانب، واستبدالهم بموظفين آخرين من العرب والبحرينيين بشكل خاص[٢٣٧]، وتزامن ذلك مع نقل القاعدة العسكرية البريطانية من عدن إلى البحرين مما زاد من المشاعر الوطنية والقومية في نفوس البحرينيين ضد الوجود البريطاني. وأكد بيان صادر عن أحرار البحرين في دمشق عام ١٩٦٦ أن الشعب البحريني يقف ضد المعاهدات والاتفاقيات، والسياسة الاستعمارية، والقواعد العسكرية، ويدعو لمقاومة الاستعمار، ووقف تدفق السلاح من بريطانيا والغرب إلى منطقة الخليج العربي، وختم البيان بقوله: عاشت الوحدة العربية، والويل للمعتدين[٢٣٨].

ولم تختلف المواقف تجاه الاستعمار في جميع أقطار الخليج العربي، فعبّر أحد الشباب في رسالة حملت توقيع ابن الخليج عن مشاعر الشعب القطري في التحرر والاستقلال، وطرد الاستعمار الأجنبي، ووصف أوضاع المنطقة بقوله:

«إننا دويلات صغيرة، ولكننا حرّرنا بسيوفنا، وضحايانا، وحمينا استقلالنا بجهادنا، وليس الانكليز عندنا إلا موظفون ننتفع بخبرتهم، ونستبدل بهم غيرهم كلما أردنا، ونحن عند أنفسنا قوم أحرار شرفاء ولا تنكر عيوننا خجلاً من أحد»[٢٣٩].

ونقلت الصحف البحرينية على صفحاتها عناوين دعت إلى «التثقيف العروبي»، و«أيها العرب افتحوا أعينكم»، و«العربي ليس أجنبياً»، و«منطق الاستعمار»[٢٤٠].

ورأت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في بيان لها في الثاني عشر من حزيران/يونيو ١٩٧٠ أن المعاهدات التي عقدتها بريطانيا بصورة غير متكافئة مع الإمارات في المنطقة إنما هي لفرض سيطرتها عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، في خضم الصراع الدولي على المنطقة بين الإمبريالية الأمريكية، والشركات الاحتكارية. وأكدت الجبهة التزامها بالأهداف الثورية في محاربة الاستعمار وأعدائه، وإقامة سلطة الشعب، وأشارت إلى استمرار القوى الاستعمارية في استنزاف خيرات

---

(٢٣٧) (د.ك.و.)، وزارة الخارجية، سفارة الجمهورية العراقية، دائرة الملحق الصحفي في لندن، تقرير عن الاوضاع في البحرين، و٤٢ حلقة ٧/١/١٣، تسلسل ١٧٢/٣٤٢٠.

(٢٣٨) (و.ع.) عام ١٩٦٦، بيان من «أحرار البحرين» في دمشق حول التحركات في الوطن العربي، ١٩٦٦/٦/١٥، وثيقة (١٨٤)، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٢٣٩) (و.ع.) عام ١٩٦٥، كتاب مفتوح من «ابن الخليج» الى جامعة الدول العربية، قطر، ١٩٦٥/٨/٤، وثيقة رقم (٢٤٢)، ص ٢٩٧.

(٢٤٠) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

البلاد من النفط، وأبقت بريطانيا، في سبيل مصالحها، المنطقة في حالة تخلف وفقر لتملك السلطة عليها[٢٤١].

وتجسدت أيضاً قضية القومية العربية والعروبة في أفكار ومشاعر الشباب القوميين في الخليج العربي، وعدوها جزءاً من اهتماماتهم، وعبروا عنها في المناسبات الوطنية، والقضايا العربية، فكتب أحد الشباب في مجلة **البحرين** باسم «أبو الحسن» يحض الشباب البحريني على الإيمان بالقومية العربية فكرة حية، ودعاهم للنضال العربي، ومواجهة التحديات الأجنبية، ورأى في القومية العربية طريق الخلاص من قضايا الرجعية والطائفية والفساد، وقال في ذلك:

«بقي أن تعلم الشبيبة العربية البحرينية أن طريق الخلاص لا يتمثل إلا في القومية العربية، وفي النضال العربي المشترك، وأن الرجعية والطائفية والفساد الخلقي في بلاد البحرين لا تغسلها إلا مياه القومية المتدفقة في حياة الفرد العربي وهي نفسها القادرة على إحداث الانقلاب الشامل العميق في حياة المجتمع العربي البحراني، وما على الشبيبة البحرانية إلا أن تؤمن بالقومية العربية كفكرة حيّة، وبالنضال العربي المشترك كأسلوب صحيح حتى تدرك أهمية القومية العربية بالنسبة للعرب»[٢٤٢].

وشدّد عبد الله حسين، من الشباب القوميين في الكويت، على أهمية العمل القومي، والدعوة للعروبة، وأن الحل في الوحدة لأنها اجتماع لأبناء الأمة تحت لواء القومية، واستطرد يقول:

«حين ندعو للعروبة لا ندعو إلى عداء الأجناس وتطاحن الأمم، وإنما ندعو لكرامة العربي، ولأن يعيش العرب في سلام على أرضهم الغنية التي عليهم حمايتها، ولهم خيراتها، كما يهدف القوميون العرب من دعوتهم إلى القوة، وتقليم أظفار الطامعين، ورد كيد المعتدين سواء أكانوا شرقيين أم غربيين. وندعو للقومية لأنها آخر المطاف بالنسبة لجميع الأمم حيث تمر بدور طفولة يتمثل بحياة القبائل ثم تتطور تلك الحياة، وتسمو حتى يجتمع أبناء الأمة الواحدة تحت نداء القومية...»[٢٤٣].

وفي خضم تصاعد المد القومي في النصف الثاني من الخمسينيات في الخليج، عبّر القوميون في الكويت عن إيمانهم بالقومية العربية والوحدة من خلال الصحافة المحلية، فنشرت جريدة **الشعب** في عددها الأول بقلم يعقوب عبد العزيز الرشيد قوله: «دفعنا معتقدنا القومي إلى أن نخوض هذه المعركة لكي نثبت بجريدتنا **الشعب**

---

(٢٤١) وثائق النضال الوطني [و.ن.و.]، ١٩٦٥ - ١٩٧٤، **بيان سياسي من الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بمناسبة اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٠** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١٣ - ٢٠.

(٢٤٢) **صوت البحرين**، السنة ٢، العدد ١ (١٩٥١)، ص ٤ - ٦.

(٢٤٣) **الإيمان**، السنة ٢، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٥٤)، ص ٢٨.

هدفنا الحقيقي الذي نرمي اليه ألا وهو الدعوة إلى القومية العربية»[٢٤٤].

وحذر أحمد السقاف، المواطن العربي، من مخاطر الاجتياح الأجنبي للوطن العربي، والغزو الفكري، ودعا للتمسك بالعروبة، وقال مخاطباً الشباب: «فإنقاذ الوطن فرض عليك، وصد هذه التيارات الفكرية المسمومة مطلوب منك، فأنت وحدك المسؤول عن مستقبل هذا الوطن... نحن أبناء أمة واحدة، وبلداننا وطن واحد، مرحى مرحى عاشت العروبة...»[٢٤٥].

وأسهم بعض المثقفين القوميين في الكويت بتأسيس مجلة ثقافية وعلمية أطلقوا عليها تسمية مجلة **العربي**، تيمناً بالعروبة وحباً للإنسان العربي. وقد صدر العدد الأول منها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، وفسروا اقتران المجلة بالعروبة لأن: «مجلة العربي لهذا الوطن كله من الخليج شرقاً إلى المحيط غرباً، ومن حلب شمالاً إلى المكلا جنوباً.. ترفض الاستعمار، الخفي منه والبادي، وتعمل على تقريب أجله فهو لا بد ذاهب، ووسيلتها إلى ذلك الثقافة تنشرها، والوعي تحييه»[٢٤٦].

وأصبحت المجلة بمرور الزمن منبراً للثقافة العربية، وللنتاج الفكري للمثقفين العرب، ومحط اهتمام بقضايا الأدب والتاريخ والثقافة والعلم، والقومية، والعروبة، والوحدة، ومحط متابعة القراء العرب من داخل الوطن العربي وخارجه.

وظلت قضية الوحدة العربية في طليعة هموم الشباب القوميين في الخليج العربي الذين راودتهم دوماً هواجس الوحدة وأحلامها، ونبذ التجزئة والفرقة، وامتلاك القوة وسيلة للاستقلال، وعبر عن ذلك الأدباء في قصائدهم وأشعارهم في مختلف المناسبات الوطنية والقومية، وصوّر ابراهيم هاشم الفلالي أن الوحدة العربية طريق الحرية والاستقلال، وقال في قصيدته مخاطباً العربي:

أخي بالوحدة الكبرى نعيش العمر أحراراً

ونجعل من مرابضنا قلاعاً تنفث النارا

ونصنع من شبيبتنا ليوم الثأر ثوارا

ونجلي عن أراضينا أثيماً لوّث الدارا[٢٤٧].

وأدرك سالم بن علي العويس أن الغرب يقف دون وحدة العرب، ويصنع

---

(٢٤٤) **الشعب**، ١٩٥٧/١٢/٥.

(٢٤٥) **الايمان**، السنة ٢، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٥٤)، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢٤٦) نقلاً عن: عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج**، ص ١٤١ - ١٤٥.

(٢٤٧) عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية**، ص ٢٣٢.

التجزئة، ويضع المخططات لإضعاف الأقطار العربية. وشدد على أن الوحدة هي طريق الخلاص، وعقد العزم على زعامة جمال عبد الناصر، وقال في قصيدة له:

ووحدتنا الكبرى أثارت وساوساً — لدى الغرب إن الغرب أظلم غالب
رمى المغرب الأقصى بسهم مكيدة — إذا ما رمى زهر النجوم الثواقب
ولكن سنمضي في الصراع وعندنا — جمال سبيل الرشد إحدى العجائب[٢٤٨]

ورأى فؤاد شاكر في تأسيس جامعة الدول العربية بادرة على إمكان تحقيق وحدة العرب، حلم الجماهير العربية، وتطلع إلى هذا الحدث بقوله:

لمن مجلس في جانب النيل مشرق — اليه عيون الكون ترنو وتحدق
تطلعت الأنظار في كل جانب — اليه بآمال العروبة تخفق[٢٤٩]

وهكذا تمثلت قضايا التخلص من الاستعمار، والتحرر والاستقلال، والوحدة العربية، والعروبة في مشاعر وأفكار الشباب والمثقفين في الخليج العربي، وأصبحت جزءاً أساسياً من همومهم الوطنية والقومية، عبّروا عنها في كتاباتهم، ومقالاتهم، وقصائدهم، وبياناتهم، ونشراتهم في كل المناسبات والظروف التي مرّت بالمنطقة والوطن العربي بعامة.

٢ ـ قضايا التحرر العربية

استأثرت القضايا العربية التي شهدها الوطن العربي من أجل الاستقلال وإنهاء السيطرة الاستعمارية الأجنبية، وتحقيق الوحدة العربية، باهتمام أبناء الخليج العربي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. فقد وقف هؤلاء في مختلف المناسبات إلى جانب أشقائهم أبناء الشعب الفلسطيني، واستنكروا سياسة بريطانيا في إقامة ما يسمى بـ «الوطن القومي لليهود»، ودعم الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية.

فأقام جمع كبير من أبناء الشارقة تجمعاً خطب فيه بعض الشباب تأييداً للشعب الفلسطيني، وجمعت الأموال لصالح الفلسطينيين[٢٥٠]. ثم زار وفد من الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج محمد أمين الحسيني وبصحبته محمد علي علّوبة باشا عدداً من الأقطار العربية ومنها الكويت في عام ١٩٣٥ لتوضيح طبيعة الأطماع الصهيونية في فلسطين، وكسب الدعم والتأييد لنصرة الفلسطينيين، واستقبل الوفد بحفاوة وحماسة من الناس، وأعضاء الأندية والجمعيات[٢٥١].

---

(٢٤٨) العويس، **وثائق ودراسات وأبحاث، ١٨٨٧ ـ ١٩٥٩**، ص ١٥.
(٢٤٩) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ٣٣٢.
(٢٥٠) عبد الله، **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، ص ١٥٧.
(٢٥١) الصباح، **الكويت في ظل الحماية البريطانية**، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

ونُظّم إضراب عام في الحجاز، واحتشد المتظاهرون أمام المسجد النبوي في المدينة المنورة عام ١٩٣٧، وألقى بعض الخطباء كلمات عبرت عن السخط الشعبي جراء السياسة الصهيونية في فلسطين، وأعلنوا الجهاد ضد المعتدين، ورفعوا برقية إلى نائب الملك أبدوا فيها احتجاجهم الشديد، وطالبوا بموقف عربي وإسلامي يتضامن مع الشعب الفلسطيني[٢٥٢].

وتجمّع عدد من الشباب بعد صدور تقرير لجنة بيل[٢٥٣] في السابع من تموز/ يوليو ١٩٣٧ أطلقوا على أنفسهم تسمية «شباب الكويت» وناقشوا الأوضاع في فلسطين، وقرروا إرسال برقيات احتجاج إلى كل من عصبة الأمم، ومجلس العموم البريطاني، ووزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات، استنكروا فيها قرار لجنة بيل غير العادل بحق الشعب الفلسطيني. وتصاعدت من جانب آخر الإضرابات في البحرين نتيجة الاعتداءات الصهيونية ضد الشعب العربي الفلسطيني، وأعلن عن إحياء يوم فلسطين بالمنامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، فأغلقت المتاجر أبوابها، وجمعت الأموال لنصرة الفلسطينيين، وألقيت خطب حماسية بين الناس[٢٥٤].

وألقى أحد الشباب في دبي، وهو مبارك بن سيف، كلمة في مسجد دبي بعد الصلاة تحدث فيها عن عروبة فلسطين، وسياسة الصهاينة في الاستيطان، وأودعت التبرعات مع غيرها في صندوق دعم الفلسطينيين الذي خُصّص لهذا الشأن[٢٥٥].

وقد عبر الأدباء والشعراء عن مشاعرهم القومية تجاه مأساة الشعب الفلسطيني، واغتصاب الصهاينة للأراضي العربية، ودعم الغرب وبريطانيا بخاصة لهذه السياسة الصهيونية تحت غطاء الانتداب والوصاية على الأقطار العربية، فكتب مبارك العقيلي من دبي قصيدة قال فيها:

أيقضي على الأعواد شنقاً ذوو الأنا	وأبناء صهيون اللئام تكرم
أهذا انتداب أم عذاب تصبه	علينا أوروبا، إن قومي أعلم
ففي كل درب في فلسطين سافك	وفي كل بيت للعروبة مأتم[٢٥٦]

---

(٢٥٢) **المنهل**، السنة ١، ج ٨ (ايلول/سبتمبر ١٩٣٧)، ص ٢٥.

(٢٥٣) لجنة بيل، أرسلتها الحكومة البريطانية في أثناء الثورة الفلسطينية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وصدر عنها تقرير أوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، واحدة عربية، وأخرى يهودية، وثالثة بريطانية، مما زاد من حدة الثورة الفلسطينية، ورفض العرب للتقسيم، ورأوا أن لا سبيل إلا بالقتال والمقاومة. انظر: يوسف هيكل، **فلسطين قبل وبعد** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١)، ص ١٢٠.

(٢٥٤) روز ماري سعيد زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٦، العدد ٢٤ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ١١.

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ١١ ـ ١٢.

(٢٥٦) البحارنة، **نادي العروبة وخمسون عاماً، ١٩٣٩ ـ ١٩٨٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين**، ص ٥٧.

في حين اتصل أعضاء نادي العروبة في البحرين بسكرتير لجنة إعانة أيتام فلسطين في البحرين التي تشكّلت لنصرة الشعب الفلسطيني، وأبلغوه بجهود النادي في توعية الناس لجمع التبرعات والإعانات، فضلاً عن تبرعات أعضاء النادي أنفسهم، ووجّهوا رسالة بهذا الشأن إلى سكرتير اللجنة، افتتحت بعبارة: حيّوا العرب[٢٥٧].

وقد أثار قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ مشاعر أبناء الخليج العربي، فعمل رئيس محاكم الدولة في مسقط إسماعيل خليل (فلسطيني الأصل) على جمع التبرعات المالية، وإثارة الرأي العام من أجل قضية الشعب الفلسطيني، ولقي تأييداً ودعماً من العمانيين بشكل عفوي. وجمع والي مطرح زهاء عشرة آلاف روبية على الرغم من رفض السلطات البريطانية لمثل هذه النشاطات القومية، وتحريضها السلطان سعيد بن تيمور على عدم السماح بذلك. وخرج طلاب المدارس في المنامة والمحرق في الثاني من كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها إلى الشوارع، وهم يرددون الهتافات المعادية للصهيونية وبريطانيا والولايات المتحدة، وأحرقت سيارتان لشخصين يهوديين، وعدد من الدكاكين والمحالّ التجارية، وأقفلت الشوارع، وتوجه المتظاهرون إلى مبنى بلدية المنامة وهم يهتفون لعروبة فلسطين، معلنين احتجاجهم على قرار التقسيم[٢٥٨].

واتفق ممثلو الأندية الوطنية في البحرين بعد أحداث نكبة ١٩٤٨ على مطالبة أصحاب دور السينما بزيادة أسعار تذاكر الدخول لجمع الأموال اللازمة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ورافق ذلك حدوث اضطرابات، ومهاجمة السكان لمنازل اليهود في المنامة، وإلقاء الحجارة على أحد المصارف البريطانية، واشتباكات بين السكان واليهود أدت إلى جرح أربعين يهودياً، وإحراق مساكنهم وممتلكاتهم وتدميرها[٢٥٩]. وتشكّلت في الكويت لجنة مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وأنشأ القطريون أيضاً صندوق فلسطين وجمعوا أموالاً بلغت أكثر من ١٣٠ ألف روبية[٢٦٠].

وظل الشعر خير تعبير عن مشاعر أبناء المنطقة وهواجسهم في مشاركة الشعب الفلسطيني همومه ومأساته، وحث العرب على جمع الشمل، وتوحيد الصفوف،

---

(٢٥٧) زحلان، المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٢٥٨) F.O./371/1002, From Bahrain to Secretary of State, 2nd December 1947.

(٢٥٩) أحمد محمد صبحي، **البحرين ودعوى ايران**، مراجعة محمود علي الداوود (الاسكندرية: مطبعة عوف، ١٩٦٢)، ص ٢٣٣.

(٢٦٠) زحلان، «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)،» ص ٢٢.

ومواجهة الأعداء والطامعين، فهذا الشاعر العماني هلال بن بدر يقول في قصيدة له بهذا الشأن:

بني العروبة هل طاب المقام لكم ... وفي فلسطين أشلاء على لهب
من للفتاة إذا أهيض جانبها ... ومن لشيخ قعيد عندها وصبي
يستصرخون بكم هل منقذ لهم ... من الفظائع والتنكيل والنَّصَبِ[٢٦١]

بل طالب الشاعر هاشم الموسوي بأكثر من ذلك، بأن يعلن العرب الحرب على الصهيونية، ليستعيدوا أرض فلسطين السليبة، والقدس الحبيبة، وجاء في قصيدته التي نظمها بعد النكبة قوله:

رباع القدس إن لنا ضراما ... تَوَقَّد بالنفوس، بكل قلب
وَلن ترتاح أنفسنا إلى أن ... نخوض غمار عارمة وحرب
نرى الحرب ضرورياً على ثراك ... نرى أضواء نيران ولهب
نرى صهيون من فزع وخوف ... شريدة باطل في كل شعب[٢٦٢]

واستمر أبناء الخليج العربي في التعبير عن مشاعرهم القومية تجاه الأحداث والتطورات العربية، وتابعوا نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، والتوسع الصهيوني على حساب العرب، وتهجير آلاف الفلسطينيين خارج بلادهم، فأقام الشباب القومي في الكويت تجمعاً لنصرة الفلسطينيين، وجمع التبرعات، وإعلان التأييد للحق العربي، وألقيت كلمات وقصائد للتعبير عن المشاعر القومية المؤيدة لنصرة العرب في الدفاع عن وجودهم وكرامتهم ضد الأطماع الصهيونية[٢٦٣].

ولعل أبلغ تعبير عن حجم الكارثة التي لحقت بمصر والعرب بعد هزيمة ١٩٦٧ تلك التي صوّرها الشاعر العماني عبد الله أحمد الطائي في قصيدة بعنوان «فلسطين أمام الجدار» قال فيها:

فأدر وجهك لله فما يجديك ذعر ... ما الذي تخشاه لم يبق في العيش أمر
صار قبري هو ستري ... يا ترى هل لي قبر
أسَفاه هزم العرب، فهل للّيل فجر!؟ ... أي فجر بعدما هانت حرائر
وجثا المقدس واندكت منائر[٢٦٤]

وشارك أبناء البحرين مأساة أشقائهم ممن تضرروا من العدوان على مصر، وعقد

---

(٢٦١) الطائي، دراسات عن الخليج العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢٦٢) واصف باقي، القضية في شعر الإمارات (أبو ظبي: دار النور، ١٩٨٦)، ص ٥٥.

(٢٦٣) العربي ، السنة ٩، العدد ١٠٤ (تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٢٨.

(٢٦٤) باقي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

اتحاد الأندية في البحرين في الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ في نادي الإصلاح بالمحرق اجتماعاً تقرر فيه إقامة حفل خيري خصص ريعه الذي بلغ ١٥,٣٠٠ ألف دينار بحريني لصالح ضحايا العدوان، وأحيا الحفل عدد من كبار الفنانين المصريين في صالة سينما السفير بالمنامة وحضره جمهور كبير[٢٦٥].

وقد أعلنت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، في بيان سياسي لها في الثاني عشر من حزيران/يونيو ١٩٧٠، دعمها وتكاتفها مع حركة المقاومة المسلحة الفلسطينية التي تجابه الاستعمار الصهيوني الذي تدعمه القوى الاستعمارية في العالم[٢٦٦].

وهكذا مثلت القضية الفلسطينية طليعة هموم أبناء الخليج العربي، من مختلف الفئات والاتجاهات، ومشاغلهم، لكونها قضية العرب الأولى، وشغلت صدارة الأحداث العربية والقومية، فعبرت القوى والشخصيات الوطنية والقومية عن مواقف ومشاعر، عفوية في أغلب الأحيان، تجاه الأحداث والتطورات في صراع العرب ضد الأطماع الصهيونية والغربية من خلال القصائد الشعرية، والخطب، والبيانات السياسية، والتجمعات الوطنية، والتبرعات المالية، والتعبئة الإعلامية، ولكنها في حقيقة الأمر لم تتبلور إلى مواقف أكثر تأثيراً في مسيرة الصراع العربي ـ الصهيوني لكون منطقة الخليج العربي ظلت محكومة دوماً بهيمنة القوى العظمى سواء أكانت بريطانيا أم الولايات المتحدة من بعدها.

ومن القضايا القومية الأخرى التي أثارت اهتمامات القوميين قضية عمان التي نشأت عن صراع بين الإمامة في نزوى، والسلطنة في مسقط وحليفتها بريطانيا، في ظل حرب العصابات التي أعلنتها قوات الإمامة لسنوات طويلة[٢٦٧]، ودعمت فيها

---

(٢٦٥) من الفنانين الذين شاركوا في الحفل، فايدة كامل، ومحمد رشدي، وأحلام وهبي، وعادل مأمون، ولبلبة، وشكوكو، وناهد صبري، وهالة الصافي. انظر: البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاماً، ١٩٣٩ ـ ١٩٨٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين، ص ٢٠١.

(٢٦٦) (و.ن.و.) ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤، بيان سياسي من الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بمناسبة اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٠، ص ٢١.

(٢٦٧) للتفاصيل حول ثورة الامام غالب بن علي، انظر: J. B. Kelly, «A Prevalence of Furies: Tribes, Politics and Religion in Oman and Trucial Oman,» in: Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, pp. 124-132, and

فرد هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

القوى القومية الإمامية التي تصدت لبريطانيا، ولقيت دعم جمال عبد الناصر الذي قدّم الدعم المالي والإعلامي للإمامة، وفتح مكتباً لها في القاهرة لأغراض إعلامية، ثم حظيت بدعم ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق مادياً وعسكرياً لتدريب المقاتلين، ثم تبعها فتح مكتب للإمامة في بغداد في آذار/مارس ١٩٦٢، وصدرت منشورات وكتب عن قضية عمان، وخصصت مقاعد دراسية للطلاب العمانيين، ومعسكرات تدريب في البصرة.

وقد عقدت فصائل الثورة في عُمان في الثامن والعشرين من تموز/يوليو ١٩٦٢ اجتماعاً لممثلي شعب عمان، وشكّلوا مجلس قيادة الثورة لدولة عمان الذي أكد وحدة عمان الإقليمية، والنضال الثوري ضد القوات البريطانية المحتلة، وفرض سيادة عمان على حدودها وأرضها، والإيمان بأن شعب عمان هو جزء من الشعب العربي الواحد، والأمة العربية، وأن الإيمان بالوحدة العربية هو السبيل الوحيد لتحقيق طموحات الجماهير العربية[٢٦٨].

في حين رفضت حركة القوميين العرب في الخليج العربي تجديد مسيرة الثورة في عمان، وأعلنت في بيان لها: «إن الإمامة شكلاً ومضموناً لم تعد في حساب الشعب العماني الثائر سوى أثر بغيض... وإنها تدعو إلى مقاطعة تجديد الثورة العمانية... وإن النضال الجماهيري لكفيل بالاستقلال الكامل لكل مواطن في الخليج العربي»[٢٦٩].

فعلى الرغم من أن القضية لقيت دعم مصر والعراق والعربية السعودية لإعلانها الكفاح المسلح ضد بريطانيا ـ والموقف السعودي نتيجة أزمة البريمي ـ ومعارضة النظام التقليدي للسلطان سعيد بن تيمور في مسقط، فإنها لم تلق من جانب آخر التأييد من القوى والتنظيمات القومية، لأن الحرب في عمان لم تكن ثورة حقيقية أصلاً بل صراعاً على السلطة بين مؤسستين تقليديتين. وقد نجحت الإمامة باستقطاب فئات من الشعب العماني والعربي لأنها صورت كفاحها على أنه تحرير عمان من الاستعمار البريطاني، إلا أن إفرازات هذه الحرب تمثّلت في حركات أخذت تعادي القبيلة (السلطنة)، والطائفية (الإمامة)، في مقدمتها جبهة تحرير ظفار والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي[٢٧٠].

واستقبل الشباب القومي في الخليج العربي قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في

---

(٢٦٨) (و.ع.) عام ١٩٦٢، قرارات مجلس قيادة الثورة في عُمان، ١٩٦٢/٧/٢٨، عمان، وثيقة رقم (١٥٤)، ص ٦٣٠ ـ ٦٣١.

(٢٦٩) (و.ع.) عام ١٩٦٨، بيان حركة القوميين العرب في الخليج العربي والجزيرة حول تجديد مسيرة الثورة العمانية، ١٩٦٨/٦/١٠، وثيقة رقم (٢٠٣)، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٢٧٠) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٤٠.

العراق، وإعلان النظام الجمهوري بعد انتهاء الحكم الملكي والنفوذ البريطاني في البلاد، حيث وجدت الثورة الأصداء في أوساط الشعب وبين المثقفين في الكويت والبحرين والعربية السعودية بشكل خاص[٢٧١]، ثم استنكر القوميون في المنطقة أعمال الشيوعيين الوحشية بعد ثورة الشواف في الموصل وكركوك، فكتب عبد الله سنان محمد قصيدة مناهضة لأعمال الشيوعيين في العراق قال فيها:

فدعوه بالشيوعية أصحاب الجريمة

بالمساواة وبالعدل وبالطرق السليمة

وبجنات الفراديس وبالنعمى العظيمة..

إن أنياب الشيوعية أنياب دميمة

أبرزتها حمر بغداد بألوان قتومة

وبدت بين ثناياها العدوات الأثيمة

خدعة جاء بها «لينين» شوهاء قديمة[٢٧٢].

وتابع أبناء المنطقة أحداث المغرب العربي، وقضاياه القومية، ونضاله ضد الاستعمار الأجنبي، وأيدوا كفاح البطل عبد الكريم الخطابي زعيم ثورة الريف في المغرب، وساندوا نضال الملك محمد الخامس (١٩٢٧ ـ ١٩٦٢) ضد نظام الحماية، وعزمه على نيل الاستقلال، فأنشد الملك أحد الأدباء البحرينيين تحت اسم «حادي القافلة» قوله:

رُوِّعَت مراكش فانتفضت	تعقد العزم وهاجت بركانا
وانضوت حول لواء ظافر	بالبطولات سما بالعز زانا
قادها نحو مناها ملك	منهم الملك جهاداً وصيانا
حسبوه لعبة في يدهم	يتلقى الأمر مطواعاً جبانا
حسبوه ناشداً من دهره	راحة النفس وأمناً وأمانا
فاذا هم بمليك عينه	ترفق الكوخ لتُعليَه مكانا[٢٧٣]

وأثارت القضية الجزائرية المشاعر القومية بين أبناء الخليج العربي، وتضافرت جهودهم في دعم الكفاح الوطني لتحرير الجزائر من نير الاستعمار الفرنسي، فأعلن

(٢٧١) الباكر، من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة» ، ص ٣٦٥.

(٢٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

(٢٧٣) صوت البحرين ، السنة ٣، العدد ١٢ (١٩٥٢)، ص ٤.

الإضراب العام في الثامن والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ في الكويت احتجاجاً على اعتقال السلطات الفرنسية بعض الزعماء الجزائريين وهم في طريقهم لشرح قضية بلادهم العادلة في أقطار المغرب العربي(٢٧٤)، وتزامن ذلك مع الإضراب السلمي الذي شهدته البحرين أيضاً تأييداً لكفاح الشعب الجزائري الذي تحوّل بعد ذلك إلى صدام عنيف بين المتظاهرين وقوات الشرطة استمر لمدة ثلاثة أيام(٢٧٥)، وبارك أبناء الخليج العربي إعلان الجمهورية الجزائرية المؤقتة في التاسع عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ في القاهرة، وأيدوا هذه الخطوة، وأنشد الأدباء والشعراء للثورة، وإعلان الجمهورية، ولكفاح الشعب الجزائري، وتحدي الغرب والاستعمار(٢٧٦). فألقى ابراهيم فودة قصيدة عنوانها «حيّ الجزائر» مجّد فيها نضال الشعب الجزائري البطل، وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال، وندد بالغرب والاستعمار، وجاء فيها:

حيِّ الجزائرَ حيِّها حيِّ الجزائر

فهناك شعب مؤمن حيُّ الضمائر

شعب يشقّ طريقه فوق المجازر

بشبابه وشيوخه ونسائه الغرّ الحرائر

شعب يفك القيد من حول المرافق والمحاجر(٢٧٧).

وتظهر لهجة العتاب القاسية تجاه العرب في قصيدة الشاعر صقر الشبيب وعنوانها «يا أشقائي العرب»، دعاهم فيها إلى مساندة إخوتهم في الجزائر، وعدم الوقوف مكتوفي الأيدي، ودعمهم بمختلف السبل، وقال في ذلك:

دعوا الجزائر تلقى الويل والحَرَبا ... ثم ادّعوا أنكم ما زلتم عُربا

لو لم نزل عرباً لم تلق إخوتنا ... من دوننا كلَّ ما قد آد أو كربا(٢٧٨)

ولقيت المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد الترحيب والاعتزاز أثناء زيارتها إلى البحرين عام ١٩٥٨ كونها رمز كفاح المرأة العربية ضد الاستعمار في نظر النسوة

---

(٢٧٤) عبد المجيد مصطفى وعثمان فيض الله، **دراسات عن الكويت والخليج العربي** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، [د.ت.])، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٢٧٥) الباكر، **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٤٠.

(٢٧٦) محمد، **نفحات الخليج**، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٢٧٧) عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية**، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٢٧٨) عبد الله زكريا، **صقر الشبيب وفلسفته في الحياة: دراسة وتحليل** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥)، ص ٢١٥.

البحرينيات اللواتي عبّرن عن حبهن وتلاحمهن مع جميلة في نضالها الوطني والقومي لطرد المستعمرين، ونيل الاستقلال، وأرسلت إحدى الفتيات، لم تذكر اسمها قصيدة إلى الحفل التكريمي الذي أقيم على شرف المناضلة جميلة جاء فيها:

جميلة نداء جميل كاسم جميلة
جميلة نداء عظيمُ معاني البطولة
وآثار سلّ الأظافر من أصبعيك
كرمز يشير إلى ما ابتغيت
إن متِّ أنت يا جميلة فالروح لا تموت
وأرضنا الخضراء يا جميلة أرض الجزائر النبيلة(٢٧٩).

وهكذا تابع أبناء الخليج العربي القضايا العربية القومية، وتعاطفوا مع الثورات العربية في فلسطين ومصر والعراق والمغرب والجزائر، وأبدوا التأييد والمساندة، والدعم المالي والمعنوي لها، وكانت مشاعرهم عفوية عبّروا عنها في المظاهرات والإضرابات ضد الوجود البريطاني، لكونها أحد مظاهر الاستعمار الغربي، ونظموا القصائد، والبيانات والخطب ليظهروا تجاوبهم وتفاعلهم مع معاناة أشقائهم في الأقطار العربية من سياسة الاستعمار الأجنبي. وكان نمو الشعور القومي قد أثر في نفوس الشعراء وتأييدهم للحركات الوطنية، والثورات العربية ضد القوى الاستعمارية والصهيونية.

٣ ـ عروبة الخليج

احتلت قضية عروبة الخليج حيزاً كبيراً من اهتمامات التيار القومي، نظراً للادعاءات الايرانية في البحرين، واحتلال الجزر العربية الثلاث في إمارات ساحل عمان، ومخاطر الهجرة الأجنبية على الهوية العربية، والانتماء القومي للمنطقة.

وشكلت الادعاءات الإيرانية بعدّها البحرين جزءاً من أراضيها تهديداً مباشراً لعروبة الخليج ووحدة أراضيه في ظل وجود الجالية الإيرانية الكبيرة، وتصاعد التوتر بين إيران وجاراتها العربية مع نمو الوعي القومي في الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وتثبيتها لوجودها عن طريق التجمعات الإيرانية في المنطقة ممن يعملون في التجارة والموانىء، وأصبحت لهم أسواق تجارية ومدارس وأحياء سكنية ومقاه خاصة بهم، وتزايدت عمليات التسلل غير المشروعة عبر مياه الخليج العربي(٢٨٠).

---

(٢٧٩) الطائي، دراسات عن الخليج العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢ ، ص ٣٣٩.

(٢٨٠) حول الادعاءات الايرانية، انظر: رياض نجيب الريس: **العرب وجيرانهم: الأقليات القومية في الوطن العربي** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٩)، ص ٧٥ ـ ٨٠، **ووثائق الخليج العربي، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١: طموحات الوحدة وهموم الاستقلال** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب =

وكان رد فعل الشعب العربي في الخليج قوياً ضد الأطماع الإيرانية، ومخاطرها على عروبة الخليج، وأكدت ذلك المشاعر القومية التي صدرت عن أبناء المنطقة عن طريق المظاهرات، والاحتجاجات، والبيانات المنددة بسياسة إيران في طمس الهوية العربية للمنطقة، والكتابات التي عبّر من خلالها المثقفون عن مواقفهم في رفض السياسة الإيرانية، والتمسك باستقلال البحرين وعروبة الخليج.

فكتب سالم بن علي العويس معبّراً عن انتمائه للعروبة، وواصفاً أبناء الخليج العربي بأنهم ليسوا بليدي الإحساس، إنما ثورتهم داخل نفوسهم، وفي أعماق ذاتهم يمكن أن تنفجر على الغزاة والطامعين في أي وقت، ونقل ذلك في قصيدة له بعنوان «عروبة الخليج» جاء فيها:

يباديك من أهل الخليج ركود ... وما هو منهم غفلة وجمود
منازع في أهل الخليج صحيحة ... وما من مقيم في الخليج بليد
يمتد بهم أعطافهم في دمائهم ... ليوم تبدى للنفوس جديد[٢٨١]

وشكا أحد الشباب البحرينيين ظلم السياسة البريطانية في مقال له نشر في مجلة **العالم العربي** بالقاهرة، وطالب إيران باحترام استقلال بلاده وسيادتها، ودعا الأقطار العربية لمناصرة حكومته وتأييدها، ومما جاء في مقاله:

«إن البحرين تشكو بريطانيا، وإيران التي تطالب بالبحرين، وعدم رغبة الشعب البحريني بالانضمام إلى إيران، وعدم نظر بريطانيا للبحرين على أنها دولة مستقلة ذات سيادة، بل بلد منتدب مستعمر، وضرورة توجيه أنظار الجامعة العربية إلى تلك الحالة»[٢٨٢].

وفسّر أحمد الخطيب مطالبة الشباب القومي بصد الهجرة الإيرانية، والحفاظ على عروبة الخليج، لأن هؤلاء استغلوا ضعف العرب وسلخوا جزءاً عزيزاً من الوطن العربي (يقصد الأحواز)، وهم يستعدون لانتزاع أجزاء أخرى من خلال مطالبتهم بالبحرين، بعد أن أغرقوها بسيل من الهجرة، وأكد أن موقف الشباب القومي «من إيران المغتصبة لجزء من وطننا هو موقفنا من كل دولة تعدت علينا، واغتصبت جزءاً

=والنشر، ١٩٨٧)، ص ٤٤٤؛ مجيد خدوري، **البحرين ودعوى ايران** (بيروت: دار الكشاف، ١٩٥٣)، ص ١٩ - ٤٣؛ نجدة فتحي صفوة، «الادعاءات الفارسية بالبحرين: تقرير سري للدائرة البحوث في وزارة الخارجية البريطانية حول تاريخ مطالبات ايران بالبحرين ومشروعيتها،» **الباحث العربي**، العدد ١٨ (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ٤٨، و John B. Kelly, «The Persian Claim to Bahrain,» *International Affairs*, vol. 33, no. 1 (January 1957).

(٢٨١) العويس، **وثائق ودراسات وأبحاث، ١٨٨٧ - ١٩٥٩**، ص ١٦.

(٢٨٢) **العالم العربي** (١٠ شباط/فبراير ١٩٤٨)، ص ٥٣.

من أرضنا. يجب إفهامهم جميعاً بلغة القوة أن يكفّوا عدوانهم ويرحلوا عن بلادنا...»[٢٨٣].

في حين فنّد أحد البحرينيين جميع الادعاءات الإيرانية بالبحرين في مقال تحت اسم مستعار هو «أبو محجن الثقفي»، أكد عروبة بلاده لغة وتاريخاً وجنساً، وأنها دولة ذات سيادة عربية، ووشائج قومية مع أشقائها العرب في كل مكان[٢٨٤].

ولم تقتصر مواقف الشباب من القوميين عند حد رفض الادعاءات الإيرانية فحسب، بل طالبوا أبناء المنطقة بمواجهة الإيرانيين المقيمين في مدنهم، وحدث ذلك بالفعل أثناء الاحتفال الذي أقيم في الرابع والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٦٣ في دبي بمناسبة قيام الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، فتجمع الناس في مدرسة الشعب المتوسطة، للتعبير عن فرحتهم بهذه المناسبة القومية، ثم انطلقوا في مظاهرة عفوية وسط المدينة اصطدموا فيها بالإيرانيين الذين انزعجوا من الشعارات التي رفعها المتظاهرون، والتي تحيي العروبة والوحدة العربية، والقومية، وأدت إلى مصادمات بين الطرفين ذهب ضحيتها عدد من الطلاب في دبي[٢٨٥]، مما يشير إلى نمو المشاعر القومية في صفوف أبناء المنطقة تجاه التهديدات الخارجية التي تمس بوحدة المنطقة واستقلالها وانتمائها الى العروبة، والقومية العربية.

ونشط الشباب البحريني في خارج البلاد بإصدار المنشورات والبيانات التي نددت بسياسة إيران وأطماعها بالبحرين، وأصدر تنظيم «أحرار البحرين» بياناً في دمشق في العشرين من آذار/مارس ١٩٦٥ موجهاً إلى الجماهير العربية بشأن ما يتعرض له الشعب البحريني من مخاطر تهدد وحدته وعروبته، ودعا البيان إلى وقف الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي والبحرين بخاصة، وتطهير أجهزة الدولة من جميع العناصر الإيرانية واستبدالها بأخرى عربية لضمان الحفاظ على عروبة البلاد وانتمائها القومي[٢٨٦].

وحينما قررت جامعة الدول العربية في ظل هذه الظروف إيفاد بعثة «الأخوة العربية» إلى أقطار الخليج العربي من أجل الاتفاق مع حكامها على ضرورة تقييد الهجرة الأجنبية اتقاءً لأخطارها، وتعزيز العلاقات الأخوية بين هذه الأقطار، ترأسها

---

(٢٨٣) **الإيمان**، السنة ١، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٥٣)، ص ٦ ـ ٨.

(٢٨٤) **صوت البحرين**، العدد ٨ (آب/اغسطس ١٩٥٣)، ص ١١.

(٢٨٥) محمد حربي، **الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي** (بغداد: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤)، ص ١٣٨.

(٢٨٦) (و.ع.) عام ١٩٦٥، بيان من أحرار البحرين في دمشق الى جماهير الشعب العربي عما يجري في البحرين، ٢٠/٣/١٩٦٥، وثيقة رقم (٨٨)، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة، وضمت الدكتور محمود علي الداود من العراق، وبدر خالد البدر من الكويت، ومحمد المنصور الرمح سفير السعودية بالكويت، بدأت البعثة زيارتها للمنطقة في الثاني والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤، ووصلت إلى البحرين حيث استقبلتها الجماهير بحفاوة كبيرة، وازدحمت الطرق لتحية أول بعثة عربية تصل إلى البلاد، وأقامت الأندية الوطنية احتفالاً بهذه المناسبة ألقيت فيه القصائد والكلمات التي جسدت عروبة الخليج، واستقلال البحرين ووحدتها، ونددت بالأطماع الإيرانية، وطالبت بالوحدة، ووقف الهجرة الأجنبية، وتوثيق الصلات بالأقطار العربية الأخرى. ثم زارت البعثة قطر وحظيت باستقبال جماهيري واسع أكد عمق المشاعر القومية، والانتماء العربي، واستقبلت البعثة بحفاوة كبيرة في دبي وسط الزغاريد والأهازيج الشعبية، والأعلام العربية التي رفعتها الجماهير، وأبدى حكام الإمارات تعاونهم الكامل مع جهود الجامعة، واتفقوا على فتح مكتب للجامعة في إحدى إمارات ساحل عمان[٢٨٧].

واستمرت مواقف القوى القومية على رفض الأطماع الإيرانية بالبحرين، وكشفت حقيقة المؤامرات التي تحاك ضد عروبة الخليج، فأصدر تنظيم عرف بـ «الثورة الشعبية» في البحرين بياناً في الثلاثين من آذار/مارس ١٩٦٥ رأى فيه ان المتسللين الإيرانيين هم طابور خامس، ويجب إيقاف الهجرة الأجنبية للمنطقة، وتشكيل جبهة قومية لتصفية الاستعمار، وتحرير البحرين والخليج العربي من النفوذ البريطاني، وإنهاء استغلال الشركات الأجنبية، والإمبريالية العالمية، وتشكيل حركة تحرير عربية قومية في الخليج العربي، وانتهى البيان بشعار «عاشت وحدة الحركة الوطنية في الخليج، عاشت البحرين حرة عربية»[٢٨٨].

وقد أثار الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، حاكم الشارقة الذي عرف بمواقفه الوطنية والقومية مسألة الهجرة الأجنبية وتأثيرها في الخليج العربي، وتهديدها لعروبته، وأشار إلى دور بريطانيا في ذلك، وعدم شرعية المعاهدات التي عقدتها مع حكام الخليج العربي، ودعا إلى ضرورة التعاون العربي المشترك، ومناهضة الوجود الاستعماري في المنطقة[٢٨٩]، مما دفع السلطات البريطانية إلى إقصائه. وجدد رفضه الرضوخ للسياسة البريطانية في الإمارات، واستمرار تعاونه مع جامعة الدول العربية، والأقطار العربية الأخرى، ثم رفع مذكرة إلى مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء عام

---

(٢٨٧) محمود علي الداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك** ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤ (بغداد: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ١١٥ ـ ١٢٠.

(٢٨٨) (و.ع.) عام ١٩٦٥، بيان الى الشعب العربي عن «الثورة الشعبية في البحرين»، ٣١/٣/١٩٦٥، وثيقة رقم (٩٠)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٢٨٩) الخليج العربي (البصرة)، ٣١/٨/١٩٦٥.

١٩٦٥ شرح فيها ما يجري في المنطقة ضد عروبة الخليج ووحدته[٢٩٠].

من جانب آخر كشف طلبة البحرين الدارسون في لبنان أن الاضطرابات التي شهدتها البحرين في عام ١٩٦٥ نتيجة لاستنكار الجماهير جراء تزايد أعداد المتسللين الإيرانيين، ومحاولات طمس عروبة البحرين، ومنافسة الإيرانيين المقيمين للعمال البحرينيين في فرص العمل، وطالب هؤلاء الطلبة في بيان لهم صدر في الخامس عشر من آذار/مارس ١٩٦٥ بطرد العمال الأجانب، وتعيين بحرينيين بدلاً منهم وتشكيل النقابات العمالية، ورفعوا شعار «عاشت البحرين حرة عربية، عاش نضال العمال في البحرين»[٢٩١].

ورفضت حركة القوميين العرب في الكويت سياسة إيران في الخليج العربي، ومطالبتها بالبحرين، وأكدت ضرورة التمسك بالعروبة، والقومية العربية، وعبّرت عن ذلك في سلسلة مقالات نشرتها في مجلة **الطليعة** عن كيفية «مواجهة الخطر الإيراني في البحرين»، ورأت أن الحل في وضع برنامج عمل قومي يقوم على تعبئة الجماهير العربية، وإعدادها معنوياً وعسكرياً وتحديد إطار التعاون بين أقطار الخليج العربي، وربطها بمعاهدات الدفاع العربي المشترك، وتشكيل قوة عربية خليجية تضم العراق والعربية السعودية والكويت لحماية الجزر العربية، وساحل الخليج العربي من التهديدات الإيرانية[٢٩٢]، ودعمت الاتجاه الثوري القومي حلاً وحيداً في المنطقة.

واستنكر اتحاد الأندية الوطنية في البحرين الادعاءات الإيرانية وطالب باتخاذ ما يمليه الضمير العربي لدحض الدعاوى الباطلة لإيران، والدفاع عن الكيان العربي للبحرين[٢٩٣].

وتساءل عبد الله الطريقي باستغراب: «الخليج العربي، أعربي هو أم فارسي، أم ملك للذين يصونون ثروته ويحافظون على حدوده؟»، وأوضح ذلك بأن الخليج العربي مهدد في انتمائه، وهويته القومية، وأن الحل في وقف الهجرة، وبيان مخاطرها ومقارنتها بما حصل في فلسطين المحتلة، ورأى أن انسحاب بريطانيا من المنطقة سيؤدي إلى إحلال إيران محلها في الهيمنة على الخليج العربي[٢٩٤].

---

(٢٩٠) الداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢٩١) (و.ع.)، بيان طلبة البحرين في لبنان حول اضرابات العمال والطلاب في البحرين، بيروت، ١٥/٣/١٩٦٥، وثيقة رقم (٨٣)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢٩٢) **الطليعة**: (٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٨)، ص ٢؛ (١٤ شباط/فبراير ١٩٦٨)، ص ٥، و (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨)، ص ٢.

(٢٩٣) (و.ع.) عام ١٩٦٨، برقية «اتحاد الأندية الوطنية في البحرين» الى الرئيس نور الدين الأتاسي حول عروبة الخليج العربي، ١٩/١/١٩٦٨، وثيقة رقم (١٨)، ص ١٦.

(٢٩٤) انظر: عبد الله الطريقي، «الخليج العربي: أعربي هو أم فارسي؟ أم هو ملك للذين يصونون ثروته ويحافظون على حدوده؟»، **البترول والغاز الطبيعي**، السنة ٣، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٦٨)، ص ٨.

وكان رد فعل الشباب القومي متضامناً في أقطار الخليج العربي تجاه المطالبات الإيرانية بالبحرين في أعقاب إعلان بريطانيا النية بالانسحاب من المنطقة، فخرجت مظاهرات طلابية في الكويت في التاسع من نيسان/ابريل ١٩٦٨ رفعت لافتات وشعارات تقول: «التسلل الإيراني خطر على عروبة الخليج»، «جماهير البحرين جزء من الوطن العربي»، وأكدوا تأييدهم وتضامنهم لأشقائهم في البحرين وإمارات ساحل عمان ضد التهديدات التي يتعرضون اليها[٢٩٥]. ونظم أحمد السقاف قصيدة بعنوان «عمان والخليج العربي» عد فيها الخليج وحدة متكاملة، وأرض البطولات على مر التاريخ.

وعادت حركة القوميين في الخليج العربي لتؤكد ضرورة التمسك بعروبة الخليج، وشخصيته القومية المستقلة، وعبّرت عن ذلك في بيان لها جاء فيه:

«إن الحفاظ على عروبة الخليج، وشخصيته القومية المستقلة، لا يمكن أن ينفصل عن التحرر الكامل، والتخلص من الرجعية والإمبريالية، وإن القادرين على توحيد الخليج العربي هم الشعب، وإقامة كيان تقدمي يشمل عمان وإمارات الخليج كلها من ظفار وحتى الكويت. . .، بالأسلوب الثوري ضد الاستعمار»[٢٩٦].

واتخذ العراق موقفاً مسانداً لعروبة الخليج ولا سيما بعد قيام ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، فأخذ يتحرك بشكل فعال للحفاظ على وحدة الخليج وعروبته منطلقاً من التوجهات القومية لقادة الثورة، وتم تأسيس جمعية ثقافية وسياسية في البصرة أطلق عليها «جمعية الدفاع عن عروبة الخليج» ضمت في عضويتها عدداً من الشباب القومي في العراق وأقطار الخليج العربي، وهدفها الأساسي العمل بالأساليب السياسية والثقافية والإعلامية، للحفاظ على عروبة الخليج[٢٩٧].

وانفجر رد الفعل الشعبي العفوي في الكويت أثناء زيارة شاه إيران محمد رضا بهلوي (١٩٤١ ـ ١٩٧٩) للكويت في الرابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، والاحتفالات الضخمة التي أقامتها الجالية الإيرانية، الأمر الذي دل على ولائها لسياسة الشاه ومخططاته في المنطقة، حيث قام عدد من الإيرانيين بأعمال استفزازية تجاه الشباب الكويتي، مما دفعهم إلى الخروج في مظاهرات هاجمت المباني الحكومية، وتم إلقاء الحجارة على الممتلكات الإيرانية، وأعلن المتظاهرون عن استيائهم من زيارة

---

(٢٩٥) **الطليعة** (١٠ نيسان/ابريل ١٩٦٨)، ص ٢.

(٢٩٦) (و.ع.) عام ١٩٦٨، بيان المكتب السياسي لحركة القوميين العرب في الخليج العربي، ١٨/ ١٩٦٨/٣، وثيقة رقم (٦٩)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٩٧) العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، ص ٤٣١، ومقابلة شخصية مع علي غنام في بغداد، ١٦/ ١٩٩٦/٢.

الشاه، وتدخلت قوات الشرطة لفك الاشتباكات بين الطرفين[٢٩٨]، وأشارت هذه الحادثة بوضوح إلى نقمة الشباب العربي في الكويت والخليج العربي جراء سياسة الشاه، وأطماعه في البحرين والمنطقة بعامة.

ثم اتخذ الاتحاد الوطني لطلبة الكويت موقفاً قومياً من الوجود الإيراني في الخليج العربي، وضد استمرار الهجرة الإيرانية من دون ضوابط، وأصدر كتاباً عنوانه **الخليج العربي أو فلسطين ثانية**، ربط فيه بين سياسة الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، والأطماع الإيرانية في الخليج العربي، وحذر من سياسة إيران في إقامة دولة في الخليج العربي باتباع أساليب سرية كالمنظمات والمتسللين والمنشورات والمدرسين الإيرانيين العاملين في المنطقة، والتجار الإيرانيين، ودعا الاتحاد إلى الدفاع عن عروبة الخليج وسيادة البحرين، وحمل المسؤولية في ذلك للإنسان العربي في كل مكان[٢٩٩].

وتساءلت إحدى المجلات الكويتية: «إلى أين تتجه البحرين»، في ظل الادعاءات الإيرانية، وأكدت أنها لن تنجح أبداً في إنهاء الشعور القومي في البحرين، على الرغم من النزعة القومية في إيران ومحاولة تصديرها إلى الخارج، ولكنها على العكس من ذلك أدت إلى نمو الشعور القومي بين أبناء البحرين والخليج العربي، بحيث أصبح هؤلاء يدركون أن الادعاءات الإيرانية هي تهديد لاستقرارهم ووحدتهم، وتسيء للعلاقات العربية الإيرانية[٣٠٠].

وكان رد الفعل عنيفاً في أقطار الخليج العربي إثر الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، وخرجت المظاهرات في مختلف مدن الخليج العربي احتجاجاً على ذلك، فأحرق المتظاهرون في رأس الخيمة المصرف الإيراني، وأصابوا مديره بجروح بليغة، وسارت في أبو ظبي مظاهرات هاجمت المحلات التجارية الإيرانية وأحرقتها، وجرت مظاهرات مماثلة في بقية الإمارات هوجمت فيها المصالح الإيرانية، وطالب مجلس الأمة الكويتي باتخاذ إجراءات لمواجهة الاحتلال الايراني، وأبدى تأييده لإعلان التجنيد الاجباري بالكويت، وسارت مظاهرات في الكويت، والمنامة، والمحرق، والدوحة، والفجيرة، ورأس الخيمة، والشارقة، وأبو ظبي، ودبي، تستنكر بغضب شديد

---

(٢٩٨) (م.ع.ع.)، المشاكل الداخلية في الكويت من تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٦٨ ـ آب/أغسطس ١٩٨٠، ك ـ ١١/١١٠٤.

(٢٩٩) انظر: الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، **الخليج العربي، أو فلسطين ثانية** (بيروت: مطبعة البيان، ١٩٦٩)، ص ٦٥ ـ ٨٨.

(٣٠٠) انظر: **اليقظة** (١ حزيران/يونيو ١٩٧٠)، ص ٤ ـ ٥.

الاحتلال الإيراني، وتأكيد عروبة الجزر الثلاث، ووزعت منشورات تحض على الإضراب العام، وحمل المتظاهرون في إمارات ساحل عمان لافتات نددت بالاحتلال، وهتفوا ضد سياسة الشاه التوسعية.

ورفض تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في الخليج العربي الاحتلال الإيراني، وطالب على لسان عضو القيادة القومية للحزب علي غنام في محاضرة له في نقابة المعلمين ببغداد في الثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ الأشقاء العرب بالضغط على حكوماتهم وحملها على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف سياسة التسلل الإيرانية إلى الخليج العربي، وقطع العلاقات الدبلوماسية بإيران، ومواجهة الغزو الإيراني للجزر العربية[٣٠١].

لقد شغلت قضية عروبة الخليج اهتمامات القوى القومية والأندية والشخصيات الوطنية، التي أكدت جميعها التمسك بوحدة الخليج وعروبته، واستقلال البحرين وانتمائها القومي، وضرورة وقف الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي، وتبلورت هذه المواقف من خلال المظاهرات وحركة الاضرابات، والمنشورات والبيانات، والمقالات الصحفية، والقصائد الأدبية التي كشفت حقيقة الوعي القومي العربي بين أبناء الخليج العربي، وتصديهم للأطماع الإيرانية للشاه، وعملهم المشترك، وتضامنهم مع القوى والتنظيمات القومية في الوطن العربي لدرء المخاطر عن المنطقة، والتمسك بوحدتها، وانتمائها القومي، وهويتها العربية.

٤ ـ المحاولات الوحدوية في الخليج العربي

أدركت القوى والتنظيمات القومية ضرورة تحقيق الوحدة بين إمارات الخليج العربي، وذلك في إطار سعيها نحو الوحدة العربية الأكبر والأشمل التي تمتد من المحيط إلى الخليج، وهي مطلب الجماهير العربية، والهدف الرئيس الذي تسعى اليه مختلف الاتجاهات في ساحة العمل القومي، ولكن طرق هذه الوحدة وأساليبها تتباين من اتجاه إلى آخر، ومن تنظيم إلى آخر.

وتعود فكرة الوحدة بين إمارات الخليج العربي إلى مرحلة الثلاثينيات عندما حاولت بريطانيا إقامة وحدة سياسية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وعدم المساس بنفوذها ومصالحها، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية أدى إلى تأجيل هذه الخطوة[٣٠٢]،

---

(٣٠١) هذا ما أكده علي غنام في مقابلة شخصية في بغداد، ١٢/٣/١٩٩٧.

(٣٠٢) محمد عبد الله المطوع، «التطورات الاقليمية والعربية والدولية المؤدية لقيام الاتحاد،» ورقة قدمت الى: **التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** ، ص ١٥٨.

ثم عادت بريطانيا لإحيائها عام ١٩٥٢ في محاولة لتكوين اتحاد الإمارات، وضمان مصالح بريطانيا الحيوية في المنطقة، ولكن الفكرة لم تلق قبولاً كبيراً من العربية السعودية التي رأت أن هدف بريطانيا من إقامة الاتحاد هو الدفاع عن مصالح الإمارات في مسائل الحدود المتنازع عليها بين العربية السعودية وبعض هذه الإمارات[٣٠٣].

أما على مستوى القوى القومية المحلية، فقد دعا أحد الشباب من الهيئة التنفيذية العليا بالبحرين إلى قيام وحدة أو اتحاد أخوي بين الإمارات للحفاظ على كيان المنطقة وحمايتها، وإيجاد اتحاد فدرالي بين إمارات الخليج العربي وعمان[٣٠٤]، ووضع مقترحات لتشكيل هذا الاتحاد تتضمن وضع ميثاق لاتحاد فدرالي بين إمارات الخليج العربي، ويتألف من مجلس أعلى للاتحاد يضم الأمراء بالتعاون مع ممثلي الشعب العربي في الخليج، وإلغاء الحماية البريطانية للخليج العربي، وإلحاق الاتحاد بعضوية جامعة الدول العربية، وإنشاء قيادة عليا لحماية المنطقة تضم اتحاد الامارات، وعضوية كل من مصر والعراق، والعربية السعودية، والمباشرة على الفور في تأسيس مجالس تأسيسية منتخبة انتخاباً شعبياً، ومجالس استشارية لمدة ثلاث سنوات تمثل جميع الإمارات وتكون نواة للمجالس النيابية التي تتشكل بعد خمس سنوات، وهي المدة الانتقالية إلى الحياة الدستورية، ثم المباشرة في ما لم يتم الاتفاق عليه، وتوحيد التعليم في المنطقة تحت إشراف لجنة عليا ومندوب من الجامعة، وتوحيد العملة، وتكوين صندوق خاص لإنعاش عمان الساحل والداخل، واتحاد إقليم عمان ضمن وحدة لا تتجزأ، وإلحاقه مباشرة بعضوية الجامعة العربية، ثم ضمه بعد فترة انتقالية إذا كان ذلك ممكناً إلى اتحاد الامارات[٣٠٥].

وطالبت مجلة **صوت البحرين** بإقامة «اتحاد إمارات الخليج العربي» الذي يضم الكويت ومسقط وقطر ودبي والبحرين والشارقة، وبناء كيان ثابت لأبنائه، والخلاص من الحرمان، وتحقيق رغبة الشباب في الإمارات[٣٠٦].

لم تتهيأ الظروف الملائمة لإقامة الاتحاد بين الإمارات إلا في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات عندما أعلنت بريطانيا عزمها على الانسحاب من الخليج العربي، ودعوتها لإنشاء اتحاد بين الإمارات من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه

---

(٣٠٣) صلاح العقاد، «تجربة اتحاد الامارات العربية نحو استراتيجية للعمل الخليجي المشترك،» (محاضرات الموسم الثقافي الثاني، جمعية الاجتماعيين في الكويت، ١٩٧٦)، ص ٣٠.

(٣٠٤) الباكر، **من البحرين الى المنفى «سانت هيلانة»**، ص ١٦.

(٣٠٥) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٣٠٦) **صوت البحرين**، السنة ٢، العدد ٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٥١)، ص ٢١.

المنطقة الحيوية، والحيلولة دون تغيير الوضع الراهن، وخشية بريطانيا من نشاط الحركات السياسية والثورية، والإطاحة بالنظم الحاكمة، ولا سيما تنامي نشاط القوى اليسارية في عمان بشكل خاص أواخر الستينيات[٣٠٧].

تم بالفعل بعد عدة خطوات الوصول إلى إقامة اتحاد بين سبع إمارات (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة، عجمان) عرف بدولة الإمارات العربية المتحدة في الثامن عشر من تموز/ يوليو ١٩٧١[٣٠٨]، ولا شك في أن إقامة هذا الاتحاد خطوة موفقة، وتصحيح لحالة التجزئة والتفكك التي عانتها هذه الإمارات، وأنها أسهمت بشكل أو بآخر في نمو الأفكار الوحدوية في الخليج العربي مثل الدعوة الى إقامة اتحاد بين الكويت والبحرين، ومحاولات إنشاء سوق خليجية[٣٠٩]، وجامعة الخليج العربي لتقوية الإحساس والتفاعل القومي لكون الخليج وطناً واحداً[٣١٠].

ولم يلق قيام دولة الاتحاد ترحيباً في صفوف القوى والتنظيمات القومية في الخليج العربي بعامة لأنها كانت تدرك أن اتحاد الإمارات مطلب شعبي وقومي لا بد أن يتحقق بما فيه من خدمة لأبناء المنطقة، والأمة العربية، ولكن طريقة تشكيل هذا الاتحاد لم تكن وفق المطالب الشعبية، والرؤية القومية الوطنية، بل بقرار سياسي تم تبنيه من بريطانيا، وبصورة مفاجئة من دون إعداد بخطوات تمهيدية ناضجة نحو الوحدة الحقيقية التي تبدأ من القاعدة الشعبية عبر الاتفاقيات والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فقد عدت جبهة تحرير ظفار أن الاتحاد «مزيف يخدم

---

(٣٠٧) صلاح العقاد، «عوامل الوحدة والتفكك في منطقة الخليج العربي على ضوء مباحثات الاتحاد التساعي، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١،» ورقة قدمت الى: **الانسان والمجتمع في الخليج العربي: بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة**، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٠/ ٣١ (بغداد: جامعة البصرة، ١٩٧٩)، ص ٤٦٨ ـ ٤٦٩.

(٣٠٨) للتفاصيل حول إنشاء الاتحاد، انظر: رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١** (بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣)؛ (و.ع.) عام ١٩٧١، بيان إعلان اتحاد إمارات الخليج العربي، دبي، ١٨/ ٧/ ١٩٧١، وثيقة رقم (٣٢٨)، ص ٤٩٦، و William D. Brewer, «Yesterday and Tomorrow in the Persian Gulf,» *Middle East Journal*, vol. 23, no. 2 (Spring 1969), pp. 154-170.

(٣٠٩) جمال زكريا قاسم، «الاتجاهات الوحدوية في منطقة الخليج العربي،» ورقة قدمت الى: **الانسان والمجتمع في الخليج العربي: بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة**، الكتاب الثاني، ص ٣٨٦.

(٣١٠) أنور النوري، «نحو جامعة خليجية موحدة ودورها في المجتمع،» في: الموسم الثقافي [السابع والثامن: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥: الكويت]، **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين** (الكويت: جمعية الاجتماعيين؛ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٥)، القسم ٢، ص ٢١٥.

خطط الإمبريالية الجديدة»[٣١١]، وحللت مجلة **الطليعة** هدف بريطانيا من إقامة الاتحاد في مقال نشرته: «لماذا أقامت بريطانيا الاتحاد وشجعت حكام الإمارات على أن يتحدوا؟»، وتوصلت إلى أن بريطانيا أرادت الحفاظ على نفوذها في المنطقة، بعد انسحابها، ودفعت الحكام إلى الاعتماد عليها عن طريق المعاهدات الدفاعية التي تسمح بممارسة نفوذها في المنطقة، وهاجمت **الطليعة** الاتحاد ورأت أن الحل الحقيقي هو في الاتحاد بين القوى الشعبية الثورية التي تقود الثورة ضد الاستعمار والرجعية[٣١٢].

في حين رأى أحمد السقاف أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بقرار سياسي، ولكن بخطوات تمهيدية على طريق الوحدة المنشودة عبر الاتفاقيات المشتركة في المجالات كافة لمصلحة أبناء الخليج العربي[٣١٣]، وعبر عبد الله النيباري عن اعتقاده بأن طريق الوحدة لا يمكن أن يبدأ، ولا يتحقق إلا بنمو الحركة الشعبية والوطنية، وتحديدها لنقاط الضعف والتغير التي مرّت بها المنطقة من أجل بلورة أهداف الحركة الوطنية في هذا المجال[٣١٤]. وطمح الأديب البحريني عبد الكريم محمد إلى أن تكون وحدة الإمارات هي وحدة العرب جميعاً، وأن تصبح الوحدة دولة قومية لأنها السبيل للوحدة العربية الأشمل، والمطلب القومي للجماهير العربية. ومن دونها لن يتحقق للعرب الحياة التي يريدونها[٣١٥].

وشنّ حزب العمل العربي هجوماً قاسياً على الاتحاد ووصفه بـ «المشبوه»، واعتقد بأن أهدافه الحقيقية هي إسقاط النظم الثورية في المنطقة، والقضاء على الثورة المسلحة في ظفار، وتصفية القوى الثورية، والقضاء على أي تحرك ثوري في عمان والخليج العربي بعامة[٣١٦]. وأصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بياناً سياسياً أشارت فيه الى أن الاتحاد:

«يهدف إلى إحكام قبضة الإمبريالية على منطقتنا، وتثبيت التجزئة بشكل آخر

---

(٣١١) Brewer, «Yesterday and Tomorrow in the Persian Gulf,» p. 153.

(٣١٢) **الطليعة** (٢٤ نيسان/ابريل ١٩٦٨)، ص ٤ ـ ٥.

(٣١٣) أحمد السقاف، «نظرة مستقبلية لتقارب ووحدة دول الخليج العربي،» في: الموسم الثقافي [السابع والثامن: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥: الكويت]، **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين**، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٣١٤) عبد الله النيباري، «نظرة مستقبلية لتقارب ووحدة دول الخليج العربي،» في: المصدر نفسه، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٣١٥) نقلاً عن: محمد أحمد خلف الله [وآخرون]، **دراسات في أدب البحرين** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥.

(٣١٦) (و.ع.) عام ١٩٧١، بيان حزب العمل في عمان حول المخططات الامبريالية في منطقة عمان وقطر والبحرين، ٨/٢/١٩٧١، وثيقة رقم (٩١)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

يخدم مصالح الاحتكارات النفطية، ويثبت في الوقت ذاته واقع الأسر العشائرية والإقطاعية. . . وإن النضال الجماهيري المسلح كفيل بإسقاط المشاريع الإمبريالية والرجعية كافة. . . وهذا هو الطريق الوحيد القادر على خلق دولة عربية متحررة وموحدة في عموم منطقتنا»[٣١٧].

ويظهر أن أكثر القوى القومية تتفق على أن اتحاد الإمارات لا يمثل نهاية المطاف في ما يخص طموحات القوميين في تحقيق الاتحاد الأكبر الذي يشمل جميع أقطار الخليج العربي، ثم الهدف المنشود في الوحدة العربية.

على كل حال، اكتسب التيار القومي رصيداً واسعاً بين التيارات الفكرية في الخليج العربي، على الرغم من أن فكرة القومية العربية لم تتجذر في المجتمع منذ البداية، ولكنها تبلورت بمرور الزمن مع تفاعل الأحداث العربية، والتطورات السياسية في الوطن العربي ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور التنظيمات القومية، وهي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية وتأثيرها الواضح في القوى والتنظيمات القومية في الخليج العربي، ودورها في إثارة الوعي القومي بين أبناء المنطقة، ومحاولات بريطانيا والأنظمة الحاكمة تضييق الخناق على قادة العمل القومي، وحظر النشاط السياسي، ومنع التقارب مع الأقطار العربية التي تصدرت العمل القومي وهي مصر والعراق وسوريا.

ولم تكن القوى والتنظيمات القومية ذات تأثير كبير في المجتمع الخليجي نظراً لارتباطها وتأثرها المباشر بالتنظيمات الأم في المشرق العربي، مما أضعف مستواها التنظيمي والسياسي وأدى إلى تشتيت جهودها، وعدم نجاحها في إقامة الصلات بالقاعدة الشعبية، وتحولت بعض هذه التنظيمات إلى الالتزام بقضايا معينة لأسباب شخصية، أو لإضفاء صيغة العمل النخبوي الذي لا يرقى إلى حقيقة المبادىء القومية التي تخدم قضايا الأمة العربية، وجاءت بعد ذلك نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتمثل تراجعاً في مسيرة العمل القومي في الوطن العربي انعكس بدوره على الخليج العربي الذي أخذت بعض قواه تعاني الضعف، وغياب الدعم والمساندة العربية، والانقسام في الصفوف. وتحول بعض تلك التنظيمات إلى التمسك بالماركسية اللينينية بنتيجة إخفاق المشروع الناصري القومي، والشعور باليأس والإحباط، وتخلي البعض عن أيديولوجياتهم، ونمو التيار الإسلامي ونشاط الحركات الإسلامية في الوطن العربي.

وهكذا فإن التيار القومي في الخليج العربي في واقع الأمر لم يستطع إحداث

(٣١٧) (و.ن.و.) ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤، بيان سياسي بمناسبة إعلان المشروع البريطاني (اتحاد الإمارات السداسي)، صادر عن الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، تموز/يوليو ١٩٧١، ص ٤٤ ـ ٤٦.

تغيير حقيقي في البنية الاجتماعية، والواقع السياسي، سواء أكان في تغيير العقلية القبلية، أو العلاقات التقليدية، أو في التركيبة السياسية الحاكمة، أو في تعزيز العلاقات بالأقطار العربية، حيث أثرت إلى حد كبير التغيرات في المجتمع بعد النفط في احتواء هذا التيار تنظيماً وفكراً، واستطاعت أن تقلل من فاعليته ونشاطه في الخليج العربي.

الفصل الرابع

التيار الإسلامي

أولاً: التيار الإسلامي المعاصر في الوطن العربي

الفكر الإسلامي هو إفراز العقل البشري عبر الأجيال بالانطلاق من الوحي الإلهي الذي هو أساس قاعدة المسلم في صراعه مع الإلحاد والكفر. وبذلك فهو فكر إنساني يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، مستنبطاً اجتهاد المسلمين من القرآن والسنة النبوية في كل زمان ومكان[1].

ويستند الفكر الإسلامي إلى مجموعة التصورات المشتركة لدى أصحابه في ضرورة وضع برنامج يصور المرجعية النظرية للإسلام بوصفه ديناً وتنظيماً للحياة الاجتماعية للمسلمين، والمنبع العقيدي للخطاب الإسلامي، والهدف الموجه للحركة التي يحاول هذا الخطاب استقطابها. وتشكل العناصر العقيدية المتضمنة بالنص الإسلامي الأصلي الآليات الذهنية والعقلية التي يعتمدها هذا الخطاب ذاته[2].

وقد تداول الدارسون مصطلحات عدة بشأن الظاهرة الإسلامية تدور جميعها في إطار المنظور الإسلامي في عملية التغيير في حياة الإنسان والأمة في الالتزام بالإسلام وأصوله فكراً وتنظيماً في الحياة، وشاعت هذه المصطلحات في الخطاب الإسلامي المعاصر، ومن أبرزها تسميات التيار الإسلامي، والحركات الإسلامية، والأصولية الإسلامية، والإسلام السياسي، والصحوة الإسلامية، والتيار السلفي.

انطلق التيار الإسلامي من أزمة الأمة في تخليها عن أصول الدين وقواعده، واتباعها الفكر الغربي المستورد الغريب عنها، واتباع الأفكار الوضعية بدلاً من أوامر الله ونواهيه. ويرى أصحاب هذا التيار أن الحل في حماية وصون الإسلام، والتطبيق

---

(١) محسن عبد الحميد، «مذهبية الحضارة الإسلامية،» في: **كتاب الحضارة** (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٦)، ص ١٠٢ ـ ١٠٥.

(٢) فهمية شرف الدين، **الثقافة والايديولوجيا في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠** (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣)، ص ١٣٤.

الصحيح للشريعة الإسلامية[٣]، والالتزام بمفهوم الدولة الإسلامية، ودستورية القرآن، وأن يتخذ من صورة المجتمع الإسلامي الأول أنموذجاً يحتذى به في مختلف المجالات[٤]. وأصبح التيار الإسلامي الأكثر شيوعاً، والأدق استعمالاً الذي يضم الحركات والجماعات ذات الصفة الإسلامية، والتي تتبنى في أولوياتها العمل الإسلامي، وتسعى إلى عودة المجتمع الإسلامي إلى حياة المسلمين الأوائل، ولكن على أسس أصيلة وجديدة تتفاعل بحيوية مع متطلبات العصر[٥]. فهو يحمل المشروع الحضاري الإسلامي على الرغم من التباين في الآراء والمنطلقات بين قادة العمل الإسلامي، ولكنهم يعملون ما في وسعهم من أجل استكمال المشروع النهضوي الإسلامي لخدمة الأمة الإسلامية.

ويشير الخطاب الإسلامي إلى منظومة الأفكار التي تحوي المفاهيم والمقولات النظرية الإسلامية التي تعين الإنسان على معرفة الواقع الاجتماعي القائم، وهو بذلك معرفة منظمة تسعى إلى تقديم مجموعة من التطورات الإسلامية، والدلالات النظرية بشأن قضايا في الواقع المعيش، وإشكالياته المتباينة، التي أفرزها السياق التاريخي الذي صاحب تطور الفكر الإسلامي[٦].

وتنطلق الحركات الإسلامية التي تعرف في الغرب بـ «الأصولية» في حنين كبير إلى الماضي لأجل استعادة أمجاد المسلمين بعد التدهور والانحلال الذي أصاب الواقع الإسلامي، والعمل على تنظيم المجتمع وفقاً لرؤية سلفية مستندة إلى الأصول والسلف، والعودة إلى التراث والذات الإسلامية الأصيلة، وتطهير المجتمع من الفساد والتحلل والجور الاجتماعي. وهي بذلك تعبّر عن مشاعر الفئات المسحوقة والوسطى في المجتمعات الإسلامية[٧] ومعاناتها.

وتعني الأصولية الإسلامية الإيمان بمبادىء وتعاليم الإسلام كما يتضمنها القرآن والسنة، فهي بمثابة العودة إلى الأصول النقية للإسلام، وتخليصه من البدع

---

(٣) جلال أحمد أمين، «التراث والتنمية العربية،» ورقة قدمت الى: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٧٥٨.

(٤) أمير اسكندر، «مواقف من التراث أم من الصراع الاجتماعي،» المنار، السنة ١، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ١٠٤.

(٥) حيدر ابراهيم علي، **التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٢.

(٦) اسكندر، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٧) شحاتة صيام، **العنف والخطاب الديني في مصر**، ط ٢ (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤)، ص ١٨ ـ ٢٠.

والضلالات التي علقت به بنتيجة الفكر والممارسة[٨].

ويطلق مصطلح «الإسلام السياسي» على التيار الذي يرفض بشكل مطلق الواقع المنفصم الذي جاءت به الحداثة، وينتقل بعد ذلك للهجوم على أساس توحيد عالمين يبدو له أنهما منفصلان هما الدين والدولة، أي القداسة والسياسة، وبذلك فإن الإسلام السياسي هو نتاج عملية العلمنة التي خلّفت وراءها توقاً إلى المقدّس في عالم السياسة[٩]، إلا أنه ظل يعاني عناصر النقص في اختفاء مفهوم «المعارضة السياسية» من منطلق الشرعية التي تقف أمام السلطان أو الحاكم الجائر لتخلق توازناً تجاه التعسف والفساد والاستبداد الذي لا بد أن يظهر من ممارسات السلطة وسياساتها[١٠].

وشاع مصطلح «الصحوة الإسلامية» التي تتمسك بالأصول، وهي القرآن والسنة، لذلك فهي أصولية، وتدعو إلى الاجتهاد من أجل الكشف عن مقتضى الدين في حاضر الحياة، والجهاد في سبيل مقاومة الأوضاع الموروثة، فهي بذلك تجريدية. وتنطلق الصحوة من بعدين: محلي وعالمي، فبعدها المحلي في تكيف خطابها الإسلامي ليناسب هموم الإقليم أو البلد لخلق مجتمع يكون فيه للإسلام شأن عظيم، ودور فعال. وبعدها العالمي لكونها جزءاً من حركة الإسلام في العالم حيث تحمل هموماً إسلامية عالمية تدرك واجب الموالاة والتناصر بين المسلمين كافة[١١].

أما التيار السلفي فهو مصطلح يرفض أصحابه الحضارة الغربية إجمالاً، إذ إنه عملية الاستجابة للتحدي الحضاري الغربي الاستعماري، ويدعو إلى العودة للماضي، ويسهم في حل إشكالية التبعية والتخلف[١٢]. ويشير أحد المفكرين الإسلاميين إلى أن استخدام التيار العلماني لتسمية «السلفية» هو بقصد مهاجمة التيار الإسلامي كعقيدة وشرعية وحضارة الإسلام[١٣].

وقد أخذ العالم الإسلامي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يشهد

---

(٨) سعد الدين ابراهيم، «الصحوة الاسلامية المعاصرة،» ورقة قدمت الى: **الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي: أعمال الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت لبحوث الحضارة الاسلامية بتاريخ ١٤ ـ ١٩٨٧/٣/١٦**، إعداد سعد الدين ابراهيم، سلسلة الحوارات العربية، ط ٢ (عمان: المنتدى، ١٩٩٧)، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٩) برهان غليون [وآخرون]، **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٩٠.

(١٠) حامد ربيع، **مستقبل الاسلام السياسي**، سلسلة أوراق مستقبلية؛ ١ (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣)، ص ٣٢.

(١١) انظر تعقيب عبد الله فهد النفيسي في ندوة: «الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي،» عرض فهمي جدعان، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٧، العدد ١ (ربيع ١٩٨٩)، ص ٢٨٣.

(١٢) ربيع، المصدر نفسه، ص ١١.

(١٣) محسن عبد الحميد، **تجديد الفكر الاسلامي**، سلسلة قضايا الفكر الاسلامي؛ ١٠ (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٥)، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

حركات دينية جاءت كرد فعل على التحدي الذي واجهه المسلمون من جراء الغزو الأجنبي، وسعيهم لإصلاح المجتمعات الإسلامية إصلاحاً شاملاً، في الوقت الذي كانت تواجه فيه الدولة العثمانية عوامل الهدم والانحلال الداخلي، والتحدي والصراع الخارجي، في حين يعاني المسلمون الاستبداد والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[١٤]. ومن أبرز هذه الحركات: الوهابية، والسنوسية، والمهدية التي تشكل أحد الروافد الرئيسة للحركات الإسلامية المعاصرة.

وتبع ذلك ظهور عصر الإصلاح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أيدي أصحاب الفكر والتجديد في الفكر الإسلامي، وأبرزهم جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وعبد الحميد بن باديس (١٨٨٩ ـ ١٩٤٠) وغيرهم، والذين رغبوا في المواءمة بين الموروث الحضاري والحاجات العصرية، والانتقال من حالة الضعف والتقهقر في الأمة الإسلامية الى القوة في مواجهة الغرب والحداثة، واعتقد هؤلاء المفكرون أن على المسلمين أن يحققوا أقصى استفادة ممكنة من العلم والتقنية عند قيامهم بالإصلاح، ورفض محاكاة الغرب، والميل إلى الحياة الدستورية، والإصلاح السياسي بشكل خاص، مما أدى إلى التأثير في المسلمين الذين شعروا بضرورة التكيف مع متطلبات العصر، والحفاظ على الإسلام ولا سيما في صفوف القادة والأعضاء في الحركات الإسلامية المعاصرة في ما بعد[١٥].

أكد الاتجاه الإسلامي الإصلاحي بالدرجة الأساسية بقاء فكرة الخلافة الإسلامية، والدفاع عنها بوجه الغزو الأوروبي على الرغم من صدامه مع المؤسسة الدينية التقليدية، ولكنه بقي اتجاهاً توفيقياً إلى حدٍ ما، يسعى إلى تثبيت الثقافة السائدة، والتفاعل مع العصر وعدم الانقطاع عن مواكبة التطورات في الحياة[١٦].

وظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية اتجاه مناهض للتيار الإسلامي تمثَّل في سياسة مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨) في تركيا الحديثة،

---

(١٤) عزت جرادات، «الصحوة الاسلامية والقومية العربية،» ورقة قدمت الى: **الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي: أعمال الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت لبحوث الحضارة الاسلامية بتاريخ ١٤ ـ ١٦/٣/١٩٨٧**، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(١٥) نوبار هوفسبيان، **صراع الهويات في العالم العربي**، تعليق السيد يسين، ترجمات استراتيجية. نافذة على الفكر العالمي؛ العدد ١ (القاهرة؛ دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١١ ـ ١٢.

(١٦) رسلان شرف الدين، «الدين والأحزاب السياسية الدينية العربية،» ورقة قدمت الى: **الدين في المجتمع العربي** (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ١٧٣ ـ ١٧٦، ومظفر إقبال، «نحو نهضة اسلامية،» **مجلة الفكر الاسلامي والابداع العلمي**، السنة ٤، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٩٤)، ص ١٧.

والذي عمل على إلغاء الخلافة الإسلامية، واتخذ إجراءات شديدة لتصفية آثار الإسلام نظاماً للحياة، وأساساً للشريعة في تركيا، فأوقع ذلك صدمة شديدة في نفوس المسلمين في الوقت الذي تصاعدت فيه الهجمة الاستعمارية على الوطن العربي، وتكريس التجزئة في اتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور ثم نظام الانتداب، الأمر الذي أضعف وحدة العرب ومكانة المسلمين[١٧].

وفي مواجهة هذه الأوضاع أخذ المفكرون المسلمون ينادون بالعودة إلى الإسلام في بذوره الأولى، والفهم الصحيح لمبادئه، والتوافق بين التمسك بالإسلام ومواكبة متطلبات العصر، بعد ما لحق بالمسلمين من هزائم واحتلال من الاستعمار الأجنبي، وذلك في إطار سعي هؤلاء المفكرين لمواجهة الغرب الاستعماري بروح إسلامية جديدة[١٨].

فتشكلت بعض الجمعيات الإسلامية التي حفّزت في الجيل الجديد روحاً أخلاقية إسلامية، وكان الإقبال قوياً على هذه الجمعيات التي من أبرزها جمعية الشبان المسلمين بمصر التي تأسست عام ١٩٢٧، وضمت في صفوفها علماء مثل عبد الحميد سعيد، وعبد العزيز الشاويش، وأحمد تيمور، ومحب الدين الخطيب، ومحمد الخضر حسين. وسعت الجمعية إلى نشر القيم الإسلامية، وتنوير الشباب، ومقاومة الفساد والانحلال، والاستفادة من حضارات الشرق والغرب، وأكدت عدم رغبتها في الخوض بالسياسة[١٩].

وهكذا نشأ اتجاهان إسلاميان: **الأول** اتجاه رسمي يستخدم مقولات دينية في تسويغ سياسة النظام القائم، ومثّل أحد أسس شرعيته السياسية. والاتجاه **الآخر** احتجاجي ممثل بالحركات الإسلامية التي تصادمت مع النظام السياسي، وسعت إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وإقامة الدولة الإسلامية، وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين بمصر، وحزب التحرير الإسلامي بالأردن، وهما واجهتان للعمل الإسلامي في الوطن العربي[٢٠].

---

(١٧) طارق البشري، «خريطة الفكر الاسلامي المعاصر،» في: **نحو وعي اسلامي بالتحديات المعاصرة: محاضرات جامعة الخليج العربي** (المنامة: [د. ن.]، ١٩٨٨)، ص ١٣٨.

(١٨) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(١٩) علي حاج بكري، **العقلية العربية بين الحربين، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، قدم له نبيه أمين فارس (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٢)، ص ١٩٠.

(٢٠) نبيل عبد الفتاح، **المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ٤١ ـ ٤٢، ورضا هلال، **تحديث التخلف: الدولة والمجتمع والاسلام في مصر** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣)، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

وتعد حركة الإخوان المسلمين من أنشط الحركات الإسلامية، أسسها حسن البنا[٢١] (١٩٠٦ ـ ١٩٤٩) في مدينة الإسماعيلية، وهي تنظيم شعبي لإحياء الإسلام وتجديده أمام تعاظم تحديات التغريب على الأمة الإسلامية[٢٢] في العودة إلى الإسلام في منابعه الأصلية، والعمل بالسنة المطهرة. وأكدت الحركة أنها حقيقة صوفية، وهيئة سياسية لأن مؤسسيها يطالبون بإصلاح الحكم، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية ارتضت الحكم الدستوري الأقرب إلى الإسلام. وجاء قول حسن البنا في رسالته في المؤتمر الخامس للحركة الذي انعقد بعد مرور عشر سنوات على تأسيسها:

«إن الباحث حيث ينظر إلى مبادىء الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى، واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسؤولية الحكم أمام الشعب، ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان كل سلطة من السلطات هذه الأصوات لها، يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر»[٢٣].

وتطلعت الحركة إلى تجسيد الإسلام في المجتمع بحيث تحكمه سلطة دستورية إسلامية. ومثلت إحدى الحركات الإسلامية الرئيسة في مصر والعالم الإسلامي[٢٤]، وانضوت في تيارها أغلب الحركات والجماعات الإسلامية التي ظهرت في مرحلتها أو بعد ذلك. فمن دراسة حركة الإخوان المسلمين يمكن فهم طبيعة الحركات الإسلامية على وجه العموم[٢٥]، بحيث وصفها المفكر الإسلامي أبو الحسن الندوي أنها:

«كبرى حركات الشرق الأوسط الدينية والسياسية، أمل كبير في تجديد القوة الإسلامية. . . كانت أقوى انتفاضة دينية وثورة إسلامية في العصر الحاضر»[٢٦].

---

(٢١) حسن البنا: ولد في المحمودية في ريف مصر عام ١٩٠٦، وتخرج في دار العلوم في القاهرة عام ١٩٢٧، وأسس حركة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وفروعها بالقاهرة عام ١٩٣٣، واغتالته السلطات المصرية بتحريض من بريطانيا عام ١٩٤٩. انظر: فتحي يكن، **الاسلام، فكرة وحرب وانقلاب** ([د.م.: مؤسسة الزعبي، ـ ١٩])، ص ٥٨.

(٢٢) حسن البنا، **رسالة المؤتمر الخامس** (القاهرة: دار الكتاب العربي، [د.ت.])، ص ١٦ ـ ١٨.

(٢٣) محمد عمارة، **هل الاسلام هو الحل: لماذا وكيف؟** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥)، ص ٣٤.

(٢٤) رسلان شرف الدين، «الدين والأحزاب الدينية العربية،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩٦ (ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٦٢.

(٢٥) علي، **التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية**، ص ١٨٩.

(٢٦) انظر: أبو الحسن علي الحسني الندوي، **الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة العربية في الأقطار الاسلامية** (بيروت: دار الندوة للتوزيع، ١٩٦٥)، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

وأدى ذلك إلى اتساع شعبيتها في صفوف الشباب، وازدياد نشاطها الفكري والسياسي في مصر، مما دفع بها للصدام مع السلطة الملكية وبريطانيا، ودخلت المعترك السياسي، وشاركت في حرب فلسطين ١٩٤٨، وأجرت اتصالات مع الحركات الإسلامية الأخرى، ثم فتحت فروعاً لها في العراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين والكويت واليمن والسودان وباكستان(٢٧). ثم شهدت منعطفاً جديداً في مسيرتها بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، وصلت إلى حد توتر علاقاتها بالضباط الأحرار، ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر، ثم جرى حل الإخوان بقرار من مجلس الثورة، فوقع الصدام المباشر بينهما، فألقي بقادة الحركة في السجون والمعتقلات، بحيث أصبح من غير الممكن التعايش بين الحركة والسلطة. وهذا ما أعلنه أحد قادتها، سيد قطب(٢٨) (١٩٠٦ ـ ١٩٦٦) في كتابه **معالم في الطريق**، أحد مصادر فكر الحركات الإسلامية، وتحولت بمرور الزمن إلى فكر غاضب واحتجاجي في طليعة الحركات الإسلامية الأخرى(٢٩).

أما أعضاؤها الذين تمكنوا من النجاة ومغادرة مصر، فقد عاشوا في المنفى ولا سيما في العربية السعودية وأقطار الخليج العربي، ولقوا دعمها ومساندتها لهم(٣٠).

ونشأ أيضاً حزب التحرر الإسلامي الذي أسسه تقي الدين النبهاني(٣١) (١٩٠٩ ـ ١٩٧٩) في مدينة القدس عام ١٩٥١، وهو حزب إسلامي سياسي، هدفه إعادة

---

(٢٧) Olivier Roy, *The Failure of Political Islam*, translated by Carol Volk (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994), pp. 110-111.

(٢٨) سيد قطب: ولد عام ١٩٠٦ في مدينة أسيوط جنوب مصر، وهو من رواد الفكر الاسلامي المعاصر، وضع عدة كتب ومؤلفات أبرزها **في ظلال القرآن** و**معالم في الطريق**. ألقي القبض عليه عام ١٩٥٤، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً ثم أفرج عنه بعد عشر سنوات، وحكم عليه بالإعدام في ٢٢ آب/اغسطس ١٩٦٦. انظر: يكن، **الاسلام، فكرة وحرب وانقلاب**، ص ٨٢.

(٢٩) للتفاصيل حول نشأة الاخوان وتنظيماتهم، انظر: ريتشارد ميتشل، **اديولوجية جماعة الإخوان المسلمين: التنظيم والأديولوجية**، ترجمة منى أنيس وعبد السلام رضوان؛ مراجعة فاروق عفيفي عبد الحي، ٢ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، [د.ت.])؛ اسحق موسى الحسيني، **الاخوان المسلمون: كبرى الحركات الاسلامية الحديثة** (بيروت: دار بيروت، ١٩٥٢)؛ زكريا سليمان بيومي، **الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية، ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨** (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩)، وحسن حنفي، «الفكر الاسلامي في القرن العشرين،» تحرير بلال محمد بلال، **شؤون اجتماعية**، السنة ٢، العدد ٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥)، ص ٦٧.

(٣٠) روجيه غارودي، **الأصوليات المعاصرة: أسبابها ومظاهرها**، تعريب خليل أحمد خليل (باريس: دار عام ألفين، ١٩٩٢)، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٣١) تقي الدين النبهاني: ولد في مدينة حيفا بفلسطين عام ١٩٠٩، وتلقى علومه في الأزهر الشريف في مصر، وقام بالتدريس في جامعة عمان، وكتب مؤلفات عدة، وتوفي في بيروت عام ١٩٧٩.

الخلافة الإسلامية معتمداً على الفكر أداة رئيسة للتغيير. وكان يطمع مؤسسه في أن يحل حزبه محل الإخوان المسلمين. ونادى الحزب بالتحرير هدفاً سياسياً لإصلاح المجتمع الإسلامي في مختلف مؤسساته وفي مقدمتها مؤسسة الدولة، ووضع منهجه على أساس عقلي جدلي منطقي[٣٢]. وتبنى فكرة إقامة تنظيم إسلامي بعيد عن التصوف، وقريب من المنطق، يكون قادراً على منافسة الأحزاب العلمانية التي ظهرت في تلك المرحلة[٣٣].

فتح الحزب فروعاً له في الستينيات في العراق ومصر وسوريا والكويت، ودخل في صراع من أجل السلطة في الأردن بعد عام ١٩٦٧ ولكنه لم ينجح في ذلك، وأصدر صحيفة أسبوعية هي **الحضارة**[٣٤]، ولقي الحزب نقداً وتشكيكاً من الحركات الإسلامية، ولا سيما الإخوان المسلمين، بدعوى أن برنامجه غير قادر على تسلم السلطة، وإقامة الدولة الإسلامية[٣٥]، ولكن الحزب لم يستطع أن يحقق انتشاراً كبيراً في الوطن العربي[٣٦].

وأخذ التيار الإسلامي يشهد نشاطاً وصعوداً في الوطن العربي بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، إذ كشفت الهزيمة العجز والضعف في الأنظمة العربية بغض النظر عن انتماءاتها الأيديولوجية، وأحدثت الهزيمة صدمة شديدة في الضمير العربي، وتوجهت أعداد كبيرة من الشباب نحو العودة إلى الاعتصام بالإسلام[٣٧]، وحلّت القوى الإسلامية محل القوى القومية لتعبئة الجماهير العربية[٣٨].

وهكذا نشط التيار الإسلامي في المجتمع العربي في ظل غياب الديمقراطية، وفشل المشروع الناصري القومي. وزاد الشعور بالإحباط واليأس من سياسة النظم الوضعية العلمانية، وجرى البحث عن نظم تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتحقق

---

(٣٢) فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٨١.

(٣٣) خليل علي حيدر، **تيارات الصحوة الدينية** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٧)، ص ١٤٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٣٥) **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**، ط ٢ (الرياض: الندوة العالمية للشباب الاسلامي، ١٩٨٩)، مادة «حزب التحرير»، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٣٦) حيدر، المصدر نفسه، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٣٧) سعد الدين ابراهيم، «قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (عرض للدراسة الميدانية)،» ورقة قدمت الى: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ١٣٩.

(٣٨) عبد المنعم المشاط، «مصر وأبعاد التحدي للاندماج العربي: إشكالية الحل،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، الأعداد ٤٢ - ٤٤ (آب/اغسطس - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٤٤ - ٤٥.

العدالة الاجتماعية[٣٩]، وتتولى إيجاد هوية جديدة تسد الحاجات الروحية والنفسية للشباب المسلم[٤٠] في العودة إلى الله، والمرجعية في التراث الإسلامي[٤١]. وظهور الصحوة الإسلامية من ثمار نشاط الحركات الإسلامية في دعوتها إلى فهم صحيح للإسلام، ومواجهة الكفر والإلحاد، والظلم والاستبداد، والجهاد في سبيل الله لتحقيق المجتمع الإسلامي.

ثانياً: ظهور التيار الإسلامي في الخليج العربي

يمثل الإسلام الدين الرسمي لسكان الخليج العربي، والعنصر الأساس في حياتهم، إلى جانب وجود نسبة من المقيمين الأجانب من ديانات أخرى هي المسيحية والهندوسية وغيرهما، وعلى الرغم من التغيرات في المجتمع بعد اكتشاف النفط، ظل الإسلام المصدر الذي تستمد منه أقطار الخليج العربي جذورها وتكوينها سواء كان في إضفاء الشرعية السياسية كما في العربية السعودية، أو في كونه عنصراً أساساً في المجتمع والدولة في البقية[٤٢].

لم تكن الجماعات الإسلامية ذات تأثير كبير في منطقة الخليج العربي طوال القرن التاسع عشر، ولم تتغلغل الأفكار الإصلاحية إلا في بداية القرن العشرين عن طريق الصحف والمجلات العربية والمصرية بخاصة، ودور المفكرين الإسلاميين في نقل الأفكار والمفاهيم الإصلاحية إلى الشباب والمثقفين في المنطقة، ولم تظهر حركات إسلامية محلية (عدا الوهابية)، ولكن بعض الفئات الاجتماعية نظرت بعين السخط وعدم الرضا لإدعاءات السلطان العثماني الزعامة على العالم الإسلامي، وفي مقدمة تلك الفئات «الشيعة»[٤٣].

ويعد الإسلام ذا مكانة خاصة في العربية السعودية حيث تسود الوهابية التي التزمت بها السلطة السياسية منهجاً لها، وقد أضفى وجود الحرمين الشريفين، وأداء

---

(٣٩) عبد الله فهد النفيسي، «الفكر الحركي للتيارات الاسلامية (محاولة تقويمية)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٦ (آب/اغسطس ١٩٩٤)، ص ١٠٨.

(٤٠) ريتشارد هرير دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد، ط ٢ (المنصورة: دار الوفاء، ١٩٨٩)، ص ٥٣.

(٤١) محمد عابد الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٣٠.

(٤٢) R. Hrair Dekmejian, «The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia,» *Middle East Journal*, vol. 48, no. 4 (Autumn 1994), pp. 627-633.

(٤٣) ج.ج. لوريمر، **دليل الخليج: القسم التاريخي**، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، ٧ ج (الدوحة، قطر: مطابع العروبة، ١٩٦٧)، ج ٦، ص ٣٤١٨.

المسلمين فريضة الحج سنوياً في كل مكان إلى أن يؤدي الإسلام دوراً رئيساً في المجتمع والدولة في العربية السعودية، ويحظى بمكانة متميزة منها في بقية أقطار المنطقة والعالم الإسلامي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت جماعات وحركات إسلامية سرية، وبشكل خاص في أوساط الشيعة الذين كانوا يمثلون في السبعينيات نحو ٤٠ ألف نسمة، بنسبة ٨ بالمئة من السكان، ويقطنون في المنطقة الشرقية، ويسود بينهم شعور بالعزلة والحرمان، وعدم إفساح المجال أمامهم للتعبير عن آرائهم، والمشاركة في الحياة سواء أكان في المناصب العليا أم في المؤسسة العسكرية، والنشاط الاقتصادي، والجامعات والتعليم، وفرض حظر على ممارساتهم للطقوس الدينية[٤٤].

ويشعر الشيعة في البحرين بالشعور نفسه، فازدادت الأزمة بين الطائفتين مع اتساع الفجوة بينهما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتشجيع بريطانيا لمثل هذا الخلاف[٤٥]، ثم تفاقمت بمرور الوقت لانعدام الديمقراطية والمشاركة السياسية، والشعور بالحرمان الاجتماعي، مما أدى إلى تزايد المد الإسلامي، وظهور جماعات إسلامية سرية معارضة[٤٦].

ونما التيار الإسلامي في الكويت منذ الخمسينيات رغم التحديث والإصلاح الاقتصادي، وانتشرت الأفكار الإصلاحية الدينية[٤٧]، ونشطت الجماعات الإسلامية العلنية والسرية، وساعدت الحكومة على دعم الإسلام في الحياة اليومية، والتعاون مع الجماعات والدول الإسلامية، وسمحت بإصدار مجلتي **المسلم المعاصر**، و**الوعي الإسلامي**، وبناء المساجد، والاهتمام بالأنشطة الدينية[٤٨].

وتأثرت قطر بالوهابية السلفية التي انتشرت أفكارها ومبادئها في شبه الجزيرة العربية، وكان لها صدى واسع في أوساط القطريين بنتيجة انتقال القبائل بسهولة في أرجاء المنطقة، وتأثرها بمبادىء الوهابية، وارتباط آل الشيخ وأسرة محمد بن عبد الوهاب

---

(٤٤) حسن أبو طالب، «السعودية في السبعينيات: الاستقرار في عالم متغير،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العددان ٨ ـ ٩ (تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)، ص ٢١٣.

(٤٥) فؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ١٢، ومحمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٤٦) دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ص ١١١، وعبد الفتاح، **المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر**، ص ٥٦.

(٤٧) عبد الرحمن عبد الخالق، **فصول من السياسة الشرعية في الدعوة الى الله** (الكويت: دار القلم، ١٩٨٤)، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٤٨) دكمجيان، المصدر نفسه، ص ٢١١.

مع آل ثاني في قطر بأواصر القرابة(٤٩)، ولكن تطبيق الوهابية وممارستها كانا أقل صرامة وشدة من الحالة في العربية السعودية(٥٠).

ويسود المذهب الإباضي(٥١) في عمان، إلى جانب أقلية من السنة في ظفار، وبعض الفئات من الوهابية في الداخل، وأقلية من الشيعة لا يشكّلون ثقلاً كبيراً في البلاد(٥٢). ويحكم السلطان على أساس الشريعة الإسلامية في ضوء المذهب الإباضي، ولم يظهر تشدد في التطبيق في الحياة العامة، ولا وجود للحركات الإسلامية مقارنة بالأقطار الأخرى(٥٣).

ويمثل الإسلام في إمارات ساحل عمان عند أكثرية السكان وفقاً للمذهب السني، في حين يشكل الشيعة نسبة ٢٠ بالمئة ومعظمهم في إمارة دبي، حيث يعملون في التجارة والميناء والمصارف، وتعتمد سياسة الإمارات على التمسك بالإسلام، والشريعة الإسلامية منهجاً للحكم والحياة، وعدم التشدد في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، ولم تظهر جماعات أو حركات إسلامية معروفة(٥٤).

وتقوم النظم الحاكمة بدعم الاتجاه الإسلامي الذي يحاول الإبقاء على العبادات والعقائد، وممارسة الشعائر الدينية من دون التدخل في قضايا السياسة، وشؤون المجتمع، وممارسة النشاط التنظيمي من خلال الحركات الإسلامية(٥٥).

وشجعت حكومتا البحرين والكويت في بداية الأمر بعض المنابر الإسلامية سواء كانت جمعيات أو صحفاً ومجلات من أجل استغلال السلطة للجماعات الإسلامية بديلاً من المعارضة السياسية المتمثلة بالقوى القومية والماركسية، واستخدامها بديلاً قادراً على أن يخاطب الشعب ويتحرك في صفوفه لتطويق تلك القوى السياسية (٥٦) وعزلها.

---

(٤٩) محمد أحمد غنيم، **التحضر في المجتمع القطري: دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة**، ط ٢ (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٢٢٩.

(٥٠) دكمجيان، المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٥١) الإباضية: فرقة من الخوارج ذات مذهب اجتهادي فقهي يدعو الى تنزيه الخالق تنزيهاً مطلقاً، أما ما جاء في القرآن والسنة، مما يوهم التشبيه فإنهم يؤولونه بما يفيد المعنى ولا يؤدي الى التشبيه، ولا منزلة بين المنزلتين، أي الإيمان والكفر لا يلتقيان، ومن لم يكن مؤمناً فهو كافر. انظر: **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة**، مادة «الاباضية،» ص ١٥ ـ ١٩.

(٥٢) دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ص ٢١٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١١٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

(٥٥) عبد الخالق، **فصول من السياسة الشرعية في الدعوة إلى الله**، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٥٦) فلاح عبد الله المديرس، «الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٣، العدد ١٣٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ١٤.

وأسهمت عوامل عدة في نمو نشاط الحركات والجماعات الإسلامية في الخليج العربي، في طليعتها انحسار المد القومي في الوطن العربي بعد نكسة ١٩٦٧، وشكوى الفئات الوسطى والدنيا من تركز السلطة والثروة والنفوذ بيد الأسر الحاكمة، وتطلعها إلى أن يكون لها دور في المجتمع، وفي المشاركة السياسية، والنشاط الاقتصادي وإدارة الدولة، وهذا ما دفعها إلى تبني العمل السياسي، عن طريق الحركات والجماعات الإسلامية[٥٧].

ومما عزز العمل الإسلامي في الخليج العربي أيضاً لجوء أعضاء من الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين في بعض الأقطار العربية إلى منطقة الخليج العربي بحثاً عن الأمن وكسب العيش، والحصول على الدعم المادي والمعنوي من العربية السعودية بخاصة، فضلاً عن دور الوافدين الأجانب من الأفغان والباكستانيين في نقل أفكار ومبادىء بعض الحركات الإسلامية التي ظهرت في بلدانهم، وأسهموا بدور نشط في الحركات السرية والعلنية في الخليج العربي.

وجاء رد فعل الجماعات الإسلامية تجاه سياسة الحكومات في المنطقة جراء عملية التغيير الاجتماعي، وجلب العادات الغربية المستوردة، وسفور المرأة، والاختلاط والتبرج، فظهر تيار إسلامي شعبي يرفض ممارسات الحكومات، ويدعو للعودة إلى الإسلام الصحيح، والتمسك بالأصول، عبّرت عنه الجماعات والحركات الإسلامية التي انخرط في صفوفها المتعلمون والشباب والتجار والمثقفون[٥٨].

واتخذت الجماعات والحركات الإسلامية في الخليج العربي طابعاً أصولياً استجابة لتحدي الغرب واحتكاره النفط والثروات، وتدخله في شؤون المنطقة، وطالبت بإقامة دولة إسلامية تقف أمام الغرب والصهيونية، وتقضي على الفساد والتحديث والظلم السياسي وصفقات السلاح[٥٩].

وحاولت النظم الحاكمة احتواء التيار الإسلامي المتنامي عن طريق التوسع في الأنشطة الثقافية، ورعاية العلماء والنخبة المثقفة، ونشر التعليم والثقافة، وبث الخطاب الإسلامي الإصلاحي، واحتضان المفكرين المسلمين[٦٠]، ودعم الحركات الإسلامية

---

(٥٧) دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ص ٢٠٩.

(٥٨) صلاح العقاد، **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ط ٢ (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣)، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠.

(٥٩) أحمد بهاء الدين، «الخليج العربي والحركات الاسلامية والغرب،» **العربي**، العدد ٢٥٩ (حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ٧ ـ ١٥.

(٦٠) عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٩٢.

المعتدلة في العالم الإسلامي من خلال التبرعات والأموال، ونشر الإصدارات الإسلامية، والكتب، والدعم الإعلامي[61]، وإظهار تأييدها للشعائر الإسلامية، والمضامين الاقتصادية والاجتماعية للإسلام، ودعم الشعوب المنكوبة والفقيرة، وتأكيد التضامن الإسلامي، وتنظيم المؤتمرات الإسلامية[62]، وقطع علاقاتها بحركات إسلامية متطرفة[63]، ومناهضة الأفكار المادية والشيوعية، والإلحاد والكفر.

ثالثاً: الجمعيات والحركات الإسلامية في الخليج العربي

ظهرت في أقطار الخليج العربي جمعيات وحركات إسلامية وبشكل خاص في الكويت والبحرين والعربية السعودية، وقد تزامن ظهورها مع نمو الوعي الثقافي والسياسي، وانتشار التعليم، وتبلور النخبة المثقفة، والتباين في الثروات بين السكان بعد اكتشاف النفط، وتأثير الحركات الإسلامية في الوطن العربي في الحركات التي ظهرت في المنطقة من حيث مبادئها وبرامجها. وقد مارست هذه الحركات والجمعيات العمل بصورة علنية أو سرية بحسب ظروفها، وعلاقاتها بالسلطة، وبرامجها الإسلامية، وهذه الجمعيات والحركات هي:

١ ـ الإخوان المسلمون

بدأ نشاط الإخوان المسلمين في الخليج العربي، ولا سيما في الكويت، بشكل ملحوظ من خلال الواجهات الإسلامية التي عملوا فيها على نشر أفكارهم، وتركوا بذلك بصمات واضحة في عدد من الجمعيات الإسلامية التي ظهرت، ومن أبرزها:

أ ـ المنتدى الإسلامي

يعد من أوائل الجمعيات الإسلامية في البحرين والمنطقة، حيث تأسس عام ١٩٢٨ على أيدي مجموعة من الشباب البحريني[64] الذين تأثروا بالفكر الإصلاحي. ومما ساعد على ظهور النادي، انتشار المد الوطني والقومي في الوطن العربي ضد السياسة الاستعمارية، ونشوء الحركة الإصلاحية في البحرين في العشرينيات من هذا

---

(٦١) حيدر، **تيارات الصحوة الدينية**، ص ٦٢.

(٦٢) عبد الله فهد النفيسي، «منطقة الخليج بين البعدين العربي والاسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠)، ص ٩٦ ـ ١٠٢.

(٦٣) رياض نجيب الريس، **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٤٢.

(٦٤) كان من أبرز أعضاء المنتدى المؤسسين: محمد بن عبد العزيز الوزان، وأحمد بن حسن ابراهيم، ويوسف عبد الله محمود، ومحمد عبد الله جمعة، وعلي كانو، ومحمد صالح السحيمي، وابراهيم جمال خنجي. انظر: **مجلة الكويت**، السنة ٢، ج ٣ (١٩٢٩)، ص ١١١ ـ ١١٢.

القرن، ومحاولات الاستعمار زعزعة الوحدة الوطنية وزرع الطائفية بين صفوف الشعب المسلم في البحرين، والنشاط التبشيري المسيحي وأثره في أفكار الشباب، فضلاً عن تأثير جمعية الشباب المسلمين بمصر في بلورة فكرة إنشاء المنتدى وقد تم وضع قانون المنتدى في الثامن والعشرين من شباط/فبراير ١٩٢٨ من خلال الاسترشاد بالقانون الأساسي لجمعية الشبان المسلمين بمصر، وجاء في ديباجة تأسيس المنتدى:

«بالنظر إلى التطور العصري الحاصل في كافة أنحاء العالم، وإنشاء المعارف يومياً، وزيادة الأدباء تدريجياً، وتثقف آرائهم وبما أنهم في معزل بعضهم عن بعض، اجتمع بعض أهل الفكر منهم، وقرروا إنشاء نادٍ يضمهم، ويجمع كلمتهم لتداول الأفكار والآراء، والسعي لإحياء ما اندثر من علومهم، ورفع المستوى الديني والأدبي والأخلاقي بينهم، والتضامن والتعاضد لبث تلك الروح بين أفراد الأمة الإسلامية، والسير الذي يصل به الإنسان إلى السعادة الأبدية..»[٦٥].

وهكذا سعى المنتدى إلى تشكيل نواة تجمّع إسلامي في البحرين، لمواجهة النشاط التبشيري بكل الوسائل والطرق[٦٦]، وبث الروح الإسلامية الخلاقة، والسعي لنشر الأفكار والثقافات والمعارف التي تتناسب مع روح العصر، والإفادة من حضارات الشرق والغرب بما يتناسب مع المجتمع الإسلامي. واستقطب المنتدى عدداً كبيراً من الشباب، كالأدباء والمثقفين والطلاب والمتعلمين في البحرين، وكان له أعضاء ومؤازرون من خارج البحرين منهم عبد العزيز الرشيد، وعبد الحميد الصانع، ويوسف بن عيسى القناعي، وسليمان بن خالد العدساني من الكويت، ومحمد بن عبد العزيز المانع من قطر، والشيخ علي بن محمد المحمود من الشارقة، فضلاً عن الصلات الوثيقة مع عدد من المفكرين مثل محمد رشيد رضا، ومحب الدين الخطيب، وشكيب أرسلان، ومصطفى الرافعي[٦٧].

واستطاع المنتدى أن يوثق علاقاته بمراكز الثقافة الإسلامية في الهند مع جامعة عليكرة، ومصر مع الأزهر الشريف، وأسهمت مجلة الكويت في التعريف بالمنتدى، ونشر نشاطاته الإسلامية[٦٨] التي تضمنت إقامة الاحتفالات الدينية في المناسبات

---

(٦٥) مبارك الخاطر، المنتدى الاسلامي: حياته وآثاره، ١٩٢٨ ـ ١٩٣٦ (المنامة: مركز الوثائق التاريخية، ١٩٨١)، ص ١٩.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦٨) تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاماً، ١٩٣٩ ـ ١٩٨٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين (المنامة: وزارة الاعلام، ١٩٩٠)، ص ١٥.

والأعياد، وإلقاء الدروس في الثقافة الإسلامية، والفقه والسيرة والحديث، وعقد الندوات الثقافية والدينية للعلماء والأدباء من البحرين وخارجها، وإقامة حفلات تأبين للشخصيات الوطنية والعربية البارزة، مثل الحفل الذي أقامه المنتدى بمناسبة وفاة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين الذي قدم الدعم والمساندة للمنتدى في حياته، وكذلك حفل التأبين الذي أقيم لملك العراق فيصل الأول (١٩٢١ - ١٩٣٣)[٦٩].

ولم يستمر المنتدى طويلاً، فأغلق عام ١٩٣٦ بسبب الظروف الاقتصادية التي عاناها، وانشغال أغلب أعضائه في أمور التجارة والأعمال، ودخول المنتدى في مواجهة مباشرة مع السلطات البريطانية نتيجة لنشاطاته الإسلامية والوطنية في البلاد[٧٠].

ب ـ جمعية الإصلاح البحرينية

تأسست عام ١٩٤٤ تحت اسم «نادي الطلبة»، ثم تحولت في عام ١٩٤٨ إلى «نادي الإصلاح» بجهود الطلاب البحرينيين الذين كانوا يدرسون القانون الإسلامي بمصر، والذين التقوا مع الطلاب المصريين المتأثرين بأفكار الإخوان المسلمين بمصر في تلك المرحلة[٧١].

كان من أبرز أعضاء الجمعية الشيخ عيسى بن حمد آل خليفة، وأحمد المالود، وعبد العزيز المير، وارتبطوا منذ البداية بصلات جيدة مع الحكومة، حيث أعلنوا أن أهداف الجمعية ممارسة النشاطات الاجتماعية والدينية، ولكنها في واقع الأمر اهتمت بالقضايا السياسية والوطنية والقومية، وشاركت قوة رمزية من أعضائها في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، فضلاً عن الأحداث المحلية التي شهدتها البلاد. ولكن نشاطات الجمعية أخذت تتضاءل منذ النصف الثاني من الخمسينيات مع تصاعد المد القومي في البحرين والمنطقة، وانخراط الشباب في صفوف الأندية والجمعيات ذات الاتجاه القومي، ثم التنافس بين الاتجاهين المحافظ والإصلاحي الذي استنزف جهود التيار الإسلامي في البحرين[٧٢]، وطاقاته. وتحولت الجمعية في السبعينيات إلى المواجهة مع

---

(٦٩) الخاطر، المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٣٠.

(٧٠) خالد البسام، **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين** (المنامة: بانوراما الخليج، ١٩٨٦)، ص ١٤ ـ ١٥.

(٧١) باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت الى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٦٩.

(٧٢) الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**، ص ٢٨٤.

السلطة لكونها أخذت تدعو إلى ضرورة إصلاح المجتمع، والعدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروات، والمساواة، وتطبيق الشريعة الإسلامية وهو الأمر الذي لم يحظ بقبول السلطة[٧٣].

ج ـ جمعية الإرشاد الإسلامية

بدأ نشاط الإخوان المسلمين يظهر بشكل ملحوظ في أواخر الاربعينيات، وبلغ ذروته في النصف الأول من الخمسينيات، وكانت بعض الحركات الإسلامية قد وصلت إلى الكويت ومنها جمعية الشبّان المسلمين بمصر[٧٤]، حيث قرر عدد من الشباب الكويتي تأسيس جمعية الإرشاد الإسلامية في الرابع والعشرين من أيار/مايو ١٩٥٢، وهدفها نشر الثقافة الإسلامية، وبث الروح الجديدة الإسلامية في النشء الجديد، وبعث روح التدين في الأمة، وتوجيهها بشكل يتناسب مع الإسلام، والعمل على تثبيت العقيدة، والعمل الصالح. وأكدت الجمعية في قانونها ما يلي:

«إن هذه الجمعية الدينية لا تتدخل في السياسة، وهدفها الوعظ الحكيم والإرشاد الحسن»[٧٥].

وأصدرت الجمعية مجلة **الإرشاد** في آب/أغسطس ١٩٥٣، ورأس تحريرها عبد العزيز المطوع، وأعقبه عبد الرزاق المطوع، وبعد أزمة الإخوان المسلمين بمصر عام ١٩٥٤ ونتيجة لاتصالات الجمعية مع الإخوان أخذت المجلة تصدر بشكل متقطع، إلى أن توقفت نهائياً[٧٦].

وحذرت القنصلية الأمريكية بالكويت حكومتها منذ عام ١٩٥٤ من نشاطات الإخوان المسلمين بالكويت، ومن أبرز أعضائها عبد العزيز المطوع الذي كان قد التقى حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بمصر، والذي احتفى به في القاهرة، ولقّبه بالرّجل القرآني، في حين قدم المطوع معونات مالية من أهل الكويت إلى الإخوان المسلمين[٧٧]، وحذرت القنصلية من هذه العلاقات الوطيدة بين الجانبين، ومن رفض الإخوان بالكويت لفكرة انضمام العرب للمعسكر الغربي، ودعوتها للحياد الإيجابي،

---

(٧٣) **الطليعة** (٤ آذار/مارس ١٩٨١)، ص ١٥.

(٧٤) نقلاً عن: محمد حسن عبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت** (الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٧٣)، ص ٣٥٣.

(٧٥) **مجلة الكويت**، السنة ١٢، ج ٢ (١٩٤٨)، ص ٣٩٤.

(٧٦) **الرائد** (الكويت)، السنة ١، العدد ٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٢)، ص ٦٢. كانت مجلة الإرشاد على غرار مجلات اسلامية أصدرها الإخوان المسلمون في العالم الاسلامي مثل مجلة **الدعوة** في مصر ومجلة **الاخوة الاسلامية** في العراق ومجلة **البصائر** في الجزائر.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٦٢.

وحرصها على إقامة علاقات وطيدة مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي وخارجه، وأشارت إلى الدعوة التي أقامها المطوع باسم الإخوان بالكويت في الثاني والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٥٤ على شرف الشيخ عمر الداعوق مرشد الإخوان المسلمين في لبنان واتباعه، وحضرها زهاء ثمانين شخصاً من بينهم أعضاء من الإخوان المسلمين المصريين المقيمين في الكويت، ورأت القنصلية في هذه التحركات نشاطاً إسلامياً يهدد الوجود الأمريكي في الكويت والمنطقة، وأمراً غير مقبول من الحركة الإسلامية في الكويت[٧٨].

ومع ذلك بقيت الجمعية تمارس نشاطاتها داخل الكويت وخارجه، وازداد عدد أعضائها من مختلف الفئات، وفتحت لها مكتبة إسلامية وثقافية بإدارة الشيخ يوسف ابن عيسى القناعي، وبقي شعارها خارطة العالم الإسلامي الذي وضع على واجهة مبنى الجمعية وعلى غلاف مجلتها **الإرشاد** رمزاً لتضامن العالم الإسلامي ووحدته.

د ـ جمعية الإصلاح الاجتماعي

تعد إحدى الواجهات الرئيسة للإخوان المسلمين في الكويت، وقد تأسست في الثاني والعشرين من تموز/يوليو ١٩٦٣ امتداداً لجمعية الإرشاد الإسلامية من حيث توجهاتها، وأعضاؤها، وبرامجها. ونص دستورها على أن المقصود بالإصلاح هو:

«دعوة الناس إلى الالتزام بالإسلام، ونقد الأخطاء الاجتماعية، والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة على وفق الطاقة، وفي حدود الإمكان»[٧٩].

واكتسبت الجمعية مكانة متميزة في المجتمع الكويتي في أوساط المثقفين والتجار والمدرسين والطلاب، وانتماء أعداد من الوافدين العرب والمسلمين إليها، وأعلنت أهدافها في مكافحة الرذيلة والآفات الاجتماعية، وإرشاد الشباب إلى الطريق القويم، ووضع المناهج الصالحة في التربية والتعليم، والاسترشاد بالتوجه الإسلامي، ومعالجة المشكلات التي تمس التقاليد الإسلامية، والعناية بالأخلاق والدين، والحفاظ على المجتمع، وتشجيع أعمال الخير والبر، ومناصرة الحق والعدل، وصيانة الحريات، وحفظ الحقوق، وجمع النفوس على مبادىء الإسلام وتقريب وجهات النظر بين أفراد المجتمع[٨٠].

مارست الجمعية أنشطتها من خلال اللجان والمراكز التي أنشأتها في إطار العمل الإسلامي، مثل لجنة مراكز تحفيظ القرآن الكريم، ولجنة الدعوة الإسلامية، واللجنة

---

(٧٨) انظر: Foreign Office [F.O.]/886/411, From a Consulate of Kuwait to the Department of State, Washington, 24 April 1954.

(٧٩) المجتمع (٣ آب/اغسطس ١٩٧١)، ص ٩.

(٨٠) عبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت**، ص ٣٥٨.

الثقافية، ولجنة الزكاة والخيرات، ولجنة المناصرة الخيرية لفلسطين ولبنان، ولجنة العلاقات العامة، ولجنة العالم الإسلامي، واللجنة النسائية، ومركز الشباب، وهيئة تحرير مجلة **المجتمع**[٨١].

قدّمت الجمعية معونات مالية للإخوان المسلمين بمصر والدول الإسلامية الأخرى، وأنشأت لها فروعاً في السبعينيات في البحرين ودبي، وأولت القضايا العقائدية والاجتماعية والخيرية، والشؤون الإسلامية اهتماماً أكبر من القضايا السياسية، ولكنها مع ذلك شنّت حملات ضد العلمانية والشيوعية والاشتراكية، وانتقدت الحكومات العربية التي مارست الاضطهاد ضد الحركات الإسلامية، ووجهت انتقادات أيضاً للوجود الأجنبي في الخليج العربي، والقواعد العسكرية الأمريكية بخاصة[٨٢].

وأدت الجمعية دوراً فاعلاً في الحياة الاجتماعية في الكويت حيث عالجت الكثير من المشكلات الاجتماعية بروح إسلامية صحيحة، وقدّمت إلى مجلس الأمة والحكومة توصيات ونداءات بشأن قضايا تحريم الخمر، ومنع الاختلاط بالجامعة، ووقوف بعض الصحف المحلية ضد الإسلام، وعرض الصور الخليعة في المجلات، ونشر الموضوعات الهابطة والمخدشة للحياء في الصحف والمجلات[٨٣]، وقامت الجمعية بإصدار مجلة **المجتمع** وهي أسبوعية، صدر العدد الأول منها في السابع من آذار/ مارس ١٩٧٠، واهتمت بقضايا المجتمع الإسلامي، والشباب، والمرأة، والعدالة، ومقاومة الفساد، والانحراف الخلقي، ومحاولة تقويم المجتمع على أسس إسلامية صحيحة[٨٤].

وبقيت الجمعية على علاقة طيبة مع السلطة، ولكنها مارست الرقابة على نشاطاتها وتحركاتها على الرغم من أن عدداً من أعضاء الجمعية من أعضاء الأسرة الحاكمة، والأعيان والتجار، واستمرت على نشاطاتها بشكل فاعل في إطار الحركات الإسلامية الناشطة في الخليج العربي والوطن العربي.

٢ ـ جمعية الدعوة إلى الله

من الجمعيات الإسلامية التي ظهرت في الكويت عام ١٩٥٢، وانضم إلى

---

(٨١) **المجتمع** (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)، ص ١٠ ـ ١١.

(٨٢) دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ص ٢١١.

(٨٣) عبد الله، **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت**، ص ٣٥٩.

(٨٤) محمد حسن عبد الله، **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج** (الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٥ ـ ١٥٦. تمثل «الحركة الدستورية الاسلامية»، التيار الرئيس للإخوان المسلمين في الكويت حالياً، ويضم معظم الاسلاميين في الكويت.

صفوفها الوجهاء والأعيان ممن عرفوا بالورع والتقوى، وسعت الجمعية إلى نشر الثقافة الإسلامية، وبناء المساجد، والأندية والجمعيات الإسلامية، ولم تولِ القضايا السياسية اهتماماً [٨٥]، وبقي نشاطها محدوداً ومقتصراً على فئات معينة من الأعيان الذين سعوا إلى أعمال البر والتقوى في المجتمع.

٣ ـ حزب التحرير الإسلامي

يعود تأسيس هذا الحزب في الكويت إلى منتصف الخمسينيات على أيدي عدد من الوافدين العرب الأردنيين والفلسطينيين الذين وصلوا إلى الكويت إما بسبب مطاردة السلطات لهم في بلادهم، أو للبحث عن فرص للعمل. وكان من أنشط أعضاء هذا الحزب هاشم الرفاعي، وعبد الرحمن ولايتي، وعبد الرحمن البالول، وقد أصدر الحزب مجلة **البلاغ**، ودخل في تحالف مع جمعية الإصلاح الاجتماعي، ولكنهما اختلفا بعد نكسة ١٩٦٧، ووضع حزب التحرير منهجه على أساس السلفية، ومعارضة السلطة، وغلب الطابع السري على نشاطاته وبشكل خاص في صفوف الجاليتين الأردنية والفلسطينية[٨٦]، ولم يكن للحزب دور كبير في الحركة الإسلامية في الكويت، وذلك لنشاطه السري، وقلة عدد أعضائه، واقتصاره إلى حدٍ كبير على العناصر العربية.

٤ ـ الحركة السلفية

تدعو إلى الالتزام بالقرآن والسنة، واتباع السلف الصالح، ولكنها لم تمتلك قوة الترابط التنظيمي، والتجمع الحركي، وارتبط أعضاؤها في اجتماعات تعقد في البيوت والمساجد والديوانيات، واكتسبت الحركة قوةً وترابطاً وتنظيماً في الستينيات، وازداد نشاطها في السبعينيات، وشاركت في الحياة السياسية بفعالية، وانتُخب عدد من أعضائها في مجلس الأمة، وشاركوا في انتخابات مجالس المعلمين والمهندسين والأطباء وغيرها[٨٧].

وضمت الحركة في صفوفها جمعيات عدة بمسميات مختلفة مثل «جماعة عبد الرحمن عبد الخالق»، ومؤسسها عبد الرحمن عبد الخالق، كان له تنظيم على ما يعتقد في مطلع الستينيات في العراق تحت تسمية «جُند الرحمن»، ولم تعرف له برامج

---

(٨٥) الرائد، السنة ١، العدد ٥ (حزيران/يونيو ١٩٥٢)، ص ٧٦.

(٨٦) وثائق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت (بغداد: [الحزب]، ١٩٧٩)، ص ١١ ـ ١٢.

(٨٧) انظر: Anna Sofie Roald, *Tarbia, Education and Politics in Islamic Movements in Jordan and Malaysia* (Malaysia Malmoei Tryck Graphic Systems, 1994).

وأهداف واضحة حينذاك، والجمعية الأخرى «جماعة الدعوة» التي كانت لها صلات مع جماعات إسلامية في باكستان والهند بزعامة أبي الأعلى المودودي[٨٨] (١٩٠٣ ـ ١٩٧٩). ومن زعمائها سالم الحقان، وعلي الجبري، «جمعية التراث الإسلامي» الجهة السلفية التي أصدرت مجلة **الفرقان** لسان حالها، والجهة السلفية الأخرى «التجمع الإسلامي الشعبي»، واهتمت بمحاربة البدع، وتنقية الإسلام من الضلال، والعناية بالتراث النبوي، والدعوة للتمسك بإسلام الأوائل[٨٩].

٥ ـ جمعية الثقافة الاجتماعية

وهي من الجمعيات الإسلامية الشيعية في الكويت، وكان أول ظهور لها بشكل علني في عام ١٩٦٣ بعد سماح الشيخ عبد الله السالم الصباح للقوى الاجتماعية بالتعبير عن آرائها، وممارسة نشاطاتها بشيء من الحرية، وقد مثّلت الجمعية مختلف اتجاهات الشيعة في البلاد، وعدّت من الناحية الرسمية جمعية خيرية من جمعيات النفع العام، ولكنها تحولت بمرور الوقت إلى واجهة إسلامية وسياسية استقطبت العناصر الشيعية، وسعت إلى نشر الثقافة الإسلامية والوعي الاجتماعي والتربوي والإرشاد والتوجيه الديني، وشَكّلت الجمعية لجاناً ثقافية ورياضية، ونادياً صيفياً، ومركزاً لتحفيظ القرآن، ولجنة للإرشاد والتوجيه الديني[٩٠]. وكان من أبرز أعضائها باقر أسد عبد الباقي، وعدنان عبد الصمد حسن. ولم تستطع الجمعية المساهمة في الحياة البرلمانية، والتحول إلى أن تكون قوة معارضة حقيقية، واتجه أعضاؤها في السبعينيات إلى الانضمام للحركات الإسلامية الأخرى، وبقيت تجربة الجمعية عبارة عن محاولات

---

(٨٨) أبو الأعلى المودودي: زعيم «الجماعة الإسلامية» في الهند التي أسسها عام ١٩٤٠، وقد ولد في عام ١٩٠٣ في مقاطعة أورانج آباد، ثم عمل كاتباً وصحفياً، ورئيساً لتحرير كبرى الصحف الإسلامية في الهند وهي **الجامعة** في عام ١٩٢٥، ونشر أول كتبه **الجهاد في الإسلام** عام ١٩٣٠، ثم أصبح رئيس تحرير مجلة **ترجمان القرآن** عام ١٩٣٣، ثم انتقل من حيدر آباد إلى شرق البنجاب وأسس مركزاً للدراسات والبحوث هو «دار الإسلام»، وهاجر إلى باكستان بعد تأسيسها عام ١٩٤٧، وركّز جهوده على إقامة دولة إسلامية فيها وظل في مسعاه هذا حتى توفي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ بعد أن خلّف وراءه أكثر من ثلاثين مؤلفاً. انظر: خورشيد أحمد، «المعالم الرئيسة لحركة الجماعة الاسلامية في الهند وباكستان،» ورقة قدمت الى: **ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر، البحرين، ٣ ـ ٦/٦/١٤٠٥ هـ، ٢٢ ـ ٢٥/٢/١٩٨٥م** (الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧)، ص ٦٣٦ ـ ٦٣٩.

(٨٩) **وثائق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت**، ص ١٢ ـ ١٣.

(٩٠) فلاح المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية ـ سياسية)،» **السياسة الدولية**، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٣١ ـ ٣٣. يمثل تجمع «الائتلاف الاسلامي الوطني» الشيعة حالياً بدلاً من جمعية الثقافة الاجتماعية، وشارك في التشكيل الوزاري عام ١٩٩٢، ومجلس الأمة عام ١٩٩٢.

فردية من أعيان الشيعة لإضفاء الوجاهة الاجتماعية عن طريق الأعمال الخيرية والدينية[٩١].

٦ ـ جمعية الشباب المسلم

ظهرت هذه الجمعية لأول مرة عام ١٩٦٨ في البحرين من خلال نشاطاتها الإسلامية التي مارستها في بعض المدن والقرى التي يقطنها الشيعة، ولكنها لم تحصل على ترخيص رسمي من الحكومة لمزاولة نشاطاتها إلا في عام ١٩٧٢، بعد أن اشترطت عليها الحكومة أن تنحصر العضوية فيها داخل حدود قرية الدراز في أطراف المنامة التي ظهرت فيها الجمعية منذ البداية، وذلك لخشية الحكومة من انتشار الجمعية في بقية قرى الشيعة ومدنهم في البلاد. وتحولت الجمعية نتيجةً لذلك إلى «جمعية الدراز الإسلامية»[٩٢]، واهتمت بقضايا التوجيه الإسلامي، وتحفيظ القرآن، والتعليم الديني، والأعمال الخيرية، وظل نشاطها محصوراً في نطاق ضيق، ولم تكتسب شعبية كبيرة في البلاد.

٧ ـ جمعية التوعية الإسلامية

تأسست عام ١٩٦٨ في البحرين وأسهم في تكوينها عدد من الشباب وعلماء الدين والمثقفين الشيعة، وترأسها عيسى قاسم أحد نواب الكتلة الدينية في المجلس الوطني البحريني التي تأسس في السبعينيات، وانضم إلى عضوية الجمعية هذه التجار والنخب الاجتماعية من مهندسين وأطباء وخريجي الجامعات، واتخذت في البداية من مسجد طي في شرق الدراز مقراً لها، ثم انتشرت في مدن وقرى البحرين، وأصبح لها نشاط ملحوظ في صفوف الأندية من خلال إقامة الدروس الدينية والندوات والمحاضرات، وافتتحت عدداً من المدارس الاسلامية، واستمرت الجمعية على نشاطاتها حتى منتصف الثمانينيات حيث حظرت الحكومة نشاطاتها وأغلقتها[٩٣].

٨ ـ جمعية الإرشاد الإسلامي

تأسست في البحرين عام ١٩٦٩، وأعلنت ذلك في أحد المراسيم الدينية،

(٩١) المجتمع (٢٨ آب/اغسطس ١٩٧٣)، ص ١٠.

(٩٢) الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، ص ٢٧٩.

(٩٣) أحمد حسين، الحركة الاسلامية واليسار في البحرين، لنصحح مسيرة الحوار (لندن: الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٤٠ ـ ٤٢، والمديرس، «الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي،» ص ١٤.

حيث بدأت مرحلة من العمل الإسلامي، وحملت في بداية تشكيلها اسم «جمعية شباب الإرشاد الإسلامي»، وتركّز نشاطها في صفوف الشيعة بالمنامة والمدن الأخرى، واستقطبت عدداً من الشباب الذين انخرطوا في العمل الإسلامي المنظم في البحرين، وتولت نشاطات تخص عقد المجالس الدينية، وإقامة الاحتفالات والمهرجانات الدينية، وحاولت الجمعية أن تحصل على ترخيص رسمي لمزاولة نشاطاتها ولكن السلطة لم تمنحها تلك الفرصة[٩٤].

٩ ـ جماعة التبليغ[٩٥]

من الحركات الإسلامية التي ظهرت في الهند، ومؤسسها الشيخ محمد الياس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي الذي رغب في أن تتاح لحركته فرصة الانتقال من الهند إلى شبه الجزيرة العربية، ونشر دعوته في الأراضي الشريفة، ومهبط الوحي، فَقدّم إلى الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٣٨ منهاج دعوته الإسلامي، وسمح له بعد ذلك بالعمل الإسلامي في بلاده، ثم توفي الشيخ الكاندهلوي بعد سنوات، فأعاد اتباعه عرض دعوتهم على مفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في عام ١٩٥٣ من أجل استمرار نشر الدعوة لهذه الجماعة، فكتب إلى علماء الأحساء والمنطقة الشرقية للتعريف بالجماعة، وطلب تقديم المساعدة لهم على مساعيهم الخيّرة، فانتشرت دعوة الجماعة تدريجياً في الخمسينيات والستينيات في جدة والرياض والقطيف، وأصبحت لها مراكز دينية، وانتمى إلى صفوفها عدد كبير من الشباب، ولكنها لقيت معارضة علماء الشرع وطلابه بعد سنوات عدة بتهمة إهمالها جانب التوحيد، وتناقضها مع الوهابية، وصدر قرار رسمي بإيقاف نشاطات الحركة في عام ١٩٧٣، وصدرت فتوى من اللجنة الدائمة للإفتاء عام ١٩٧٦ في هذا الاتجاه، ولم يتم إيقاف نشاطاتها بشكل نهائي إلا بعد أحداث الحرم المكي عام ١٩٧٩.

أكدت جماعة التبليغ في دعوتها: وعظ المسلمين، ونقلهم إلى حياة المساجد، وترك المعاصي، وإطاعة الله، وتسيير الحياة وفقاً لشرع الله وسُنّة رسوله، وركيزتهم

---

(٩٤) حسين، المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٩٥) جماعة التبليغ: من أقدم الجماعات الإسلامية في الهند، انتشرت في عام ١٨٨٤ جنوب الهند في منطقة ميوات على يد محمد الكاندهلوي، الذي دعا إلى التعليم الديني وحفظ القرآن وإنشاء المدارس الدينية والتطوع في العمل الإسلامي بين الفقراء والطبقات المحرومة، والابتعاد عن شؤون السياسة والحكم والشعارات الحزبية، وإشغال أوقات فراغ الناس بالعمل الصالح، وفي عمارة بيوت الله، وأداء الفرائض. ثم انتشرت الحركة في الهند وباكستان وبعض الأقطار الاسلامية الأخرى. انظر: سعد الحصين، «رأي آخر في جماعة التبليغ،» ورقة قدمت الى: **ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر، البحرين،** ٣ ـ ٦/٦/١٤٠٥ هـ، ٢٢ ـ ٢٥/٢/١٩٨٥م، ص ٥٧١.

في ذلك الموعظة ويسمونها «البيان» وهي تشغل أوقاتهم بين صلاتي المغرب والعشاء، وتدور موضوعاتها في الدعوة، وصفات الصحابة، والصلاة، والخشوع، والعلم بالفضائل، وإكرام المسلمين، وإصلاح الناس بالموعظة وغيرها[٩٦].

وهكذا يمكن القول إن مسيرة الجمعيات والحركات الإسلامية في الخليج العربي كانت بمثابة امتداد فكري وتنظيمي لحركات إسلامية في الخارج، وظلت مرتبطة في برامجها وطروحاتها بهذه الحركات، ولم تُعبّر عن هويتها الحقيقية من حيث متطلبات العمل الإسلامي في المجتمع المحلي. ومن جانب آخر، فإن أكثر هذه الحركات هي على اتصال مع السلطات المحلية بشكل أو بآخر، بل إن عدداً من قياداتها وأعضائها البارزين كانوا أصلاً من الأسر الحاكمة أو من قيادات الدولة، مما جعل مسيرة الحركات تتخذ طابعاً اجتماعياً يهتم بأعمال النفع العام، والنشاط الخيري، بعيداً عن ممارسة القضايا السياسية، فلم تمارس العمل الإسلامي وفق متطلبات المجتمع الإسلامي، ولكنها وجدت نفسها في موقف حرج مع بروز المد الإسلامي تدريجياً في نهاية الستينيات وعقد السبعينيات، إذ تطلب منها ممارسة العمل السياسي، والاهتمام بالقضايا الاجتماعية الحقيقية، والسعي لتطبيق الشريعة الإسلامية، والتجاوب مع طموح التيار الإسلامي في إقامة الدولة الإسلامية[٩٧].

أما القضية البارزة الأخرى، فهي أن الحركات الإسلامية اقتصرت على الكويت والبحرين والعربية السعودية بخاصة، نظراً للظروف التي مكّنت النخب الاجتماعية في هذه الأقطار الثلاثة من ممارسة العمل الإسلامي، وفي مقدمتها نمو الوعي الثقافي والسياسي مبكراً، وانتشار فئة المتعلمين والمثقفين، وظهور الصحافة والأندية والجمعيات، واتصال الواجهات الثقافية بمراكز النهضة العربية بمصر والعراق والشام منذ أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

لقد عملت الحركات الإسلامية في الخليج العربي بعيداً عن التفاعل مع الواقع القائم، بل صاغت برامجها وطروحاتها بشكل لا يتلاءم مع مشكلات المجتمع المحلي بعد عصر الثروة النفطية، ولا سيما منهج التغيير الاجتماعي الذي بقي يعاني الغموض والإبهام، وعدم التكامل، في خضم مرحلة معقدة من تكوين المنطقة[٩٨]. وغلب النشاط الخيري والاجتماعي على الحركات الإسلامية حتى السبعينيات مع تصاعد التيار الإسلامي في الوطن العربي حيث تبلورت آفاق جديدة للعمل الإسلامي أكثر وعياً

---

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٩٧) النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية».

(٩٨) زكي أحمد، «تحولات ومتغيرات الحركة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٢٣.

ونضجاً للرد على حالة الهزيمة بعد ١٩٦٧، والفساد والتردي في الواقع العربي، فنشطت الحركات السرية والعلنية في الخليج العربي بخاصة، مما ألجأ الأسر الحاكمة إلى استخدام أسلوب التهدئة والاستقطاب والتقارب معها في بعض الأحيان، ومنح الامتيازات من أجل التخفيف من حدة التيار الإسلامي الناهض[٩٩].

رابعاً: التيار الإسلامي في العربية السعودية

مَثّلت الوهابية الأُسس التي قامت عليها السلطة المركزية في العربية السعودية، ومنحت الأسرة المالكة بعداً عقائدياً في إضفاء الشرعية على سياستها[١٠٠]. فالوهابية من الحركات الدينية الإصلاحية التي حاولت العودة بالإسلام إلى منابعه الأولى في عهد السلف الصالح، وعلى ركيزة أن التوحيد أساس الإسلام، وأن الله خلق الكون وهو المشرّع للعقائد، وتأكيد رفض البدع والخرافات، وفتح باب الاجتهاد، شرطَ عدم مخالفته لنصوص القرآن والسنّة وآثار السلف الصالح، في حين عارضت المخترعات الغربية الحديثة وعَدّتها من باب البدع والكفر والضلال[١٠١].

بدأت الوهابية بدعوة مؤسسها محمد عبد الوهاب الذي نشرها في شبه الجزيرة العربية باتخاذها التوحيد أساساً لدعوته، ولذلك أطلق على اتباعه تسمية الموحدين[١٠٢]، ورأى أن مذهبه واجب التحقق في دولة إسلامية، وعلى المسلمين أن يتمسكوا بها، وأن أصحابها على استعداد لحملها إلى كل البقاع سواء بالإقناع أو بالسيف أو بكليهما معاً[١٠٣].

وعلى أساس مبدأ التوحيد هذا استند الملك عبد العزيز آل سعود في مطلع القرن

---

(٩٩) انظر: فؤاد زكريا، **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة**، ط ٢ (القاهرة؛ باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٢١ ـ ٢٦.

(١٠٠) James P. Piscatori, «Ideological Politics in Saudi Arabia,» in: James P. Piscatori, ed., *Islam in the Political Process* ([London]: Royal Institute of International Affairs; Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1983), pp. 22-24.

(١٠١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **حركة التجديد الاسلامي في العالم العربي الحديث**، ط ٢ (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٧)، ص ٢٨ ـ ٣٤. للمزيد من التفاصيل عن الوهابية، انظر: Huwaidah Metaireek Al-Tuhany, «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social, Political and Religious Conditions of Najd during Three Centuries Preceding the Wahhabi Reform Movement,» (Ph. D. Thesis, University of Cambridge, 1983).

(١٠٢) باول شمتز، **الاسلام: قوة الغد العالمية**، ترجمة محمد شامة (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٤)، ص ١١٢.

(١٠٣) Georg Rentz, «Wahhabism in Saudi Arabia,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies on Modern Asia and Africa; no. 8 (London: Allen and Unwin, 1972), pp. 57-58.

العشرين في رفض تعدد الولاءات القبلية التي عَدّها ارتداداً عن السلطة لا بد أن يقاوم ويقاتل في سبيل الحفاظ على الروح الخالصة للوهابية(١٠٤)، وأنشأ دولته الحديثة، ومؤسسته الدينية على أساس هذا الهدف(١٠٥)، وأنشأ جماعة الإخوان(١٠٦) التي تدين بالوهابية لتوسيع سلطته، واستكمال بناء دولته في شبه الجزيرة العربية(١٠٧).

جاءت نشأة الإخوان نتيجة حسابات الملك عبد العزيز آل سعود في تشكيل جيش مقاتل يتلقى أفراده الدروس الدينية على أصول الإسلام، ويسكنون في واحات يمارسون فيها الزراعة وتربية الماشية عُرفت بالهجر، فربط بين الوظيفتين العسكرية والدينية في وحدة أفاد منها في تكوين دولته(١٠٨). إلا أن النظرة المتعصبة للإخوان تجاه الحياة العصرية والمخترعات الغربية، جعلتهم يدخلون في نزاع مع الملك عبد العزيز آل سعود، فانتقدوا سياسته الوثيقة ببريطانيا، ومحاولاته الإصلاح بإدخال المخترعات الغربية إلى البلاد، وشقوا عصا الطاعة عليه، واستفحل شأنهم، وشَكّلوا خطراً على سلطته، الأمر الذي دفع به للقضاء عليهم في عام ١٩٢٩(١٠٩).

---

(١٠٤) تركي الحمد، «توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(١٠٥) أيمن الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، نقله الى العربية كمال اليازجي (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٨٧)، ص ٦٦.

(١٠٦) الإخوان: فرقة أنشأها الملك عبد العزيز آل سعود في نجد، وسُمّيت بهذا الاسم من جمع كلمة أخ، أي الإخوة في الانتماء والدين الواحد، وكان شيخها عبد الكريم المغربي المصلح الذي نشأ أتباعها على يديه، وأصبح مقرها الأرطاوية، وظهرت أول نواة لها في الهجر عام ١٩١٢ شمال شرقي الزلفى، واعتمد عليهم الملك في توسعاته وحروبه نظراً لما عُرفوا به من شدة وقسوة بالغة. انظر: محمد المانع، **توحيد المملكة العربية السعودية**، ترجمة عبد الله صالح العثيمين (البصرة: جامعة البصرة، دار الكتب، ١٤٠٣ هـ)، ص ١٠٩ ـ ١٢٥، و John S. Habib, *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910-1930*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 27 (Leiden: Brill, 1978).

(١٠٧) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠)، ص ٤٤.

(١٠٨) Gary Troeller, *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud* (London: Cass, 1976), pp. 129-130.

(١٠٩) George A. Lipsky, *Saudi Arabia: It's People, It's Society, It's Culture*, Survey of World Cultures; 4 (New Haven: HRAF Press, 1959), and Civle Anthony Leatherdale, «British Policy towards Saudi Arabia, 1925-1989,» (Ph. D. Thesis, University of Aberdeen, 1981), pp. 157-160.

وعادت جماعة الإخوان من جديد في النصف الثاني من الستينيات بزعامة خالد ابن مساعد بن عبد العزيز ورفاقه، وهدّدت سلطة الملك فيصل بن عبد العزيز، بعد أن أعلنت معارضتها لسياسته في التحديث والإصلاح، ومنعوا إقامة مبنى للتلفزيون في الرياض، وخرجوا في مظاهرات في آب/اغسطس ١٩٦٥، واشتبكوا خلالها بقوات الأمن، وذهب ضحيتها خالد بن مساعد وعدد من رفاقه، وعلى الرغم من عدم ارتباط هذه الجماعة بحركة الإخوان التي ظهرت في العشرينيات، إلا أنهم أيضاً رفضوا إدخال المؤثرات الغربية إلى البلاد، وطالبوا بالعودة إلى الإسلام الصحيح وفقاً للقرآن والسُنّة وفي إطار الوهابية[١١٠].

لقد عَبّرت جماعة الإخوان عن تحدٍ حقيقي لشرعية السلطة، ومَثّلت ضغطاً عقائدياً وعسكرياً في معارضة الحكم القائم، وتيار معارضة دينية في الثقافة السياسية السعودية باستخدام المسوغات الدينية في الهجوم على الحكم وسلطة الملك من خلال المبادىء والمعتقدات الوهابية نفسها[١١١].

١ ـ مكانة العلماء الدينية

يمثل العلماء فئة متميزة وفاعلة في العمل الديني والحكومي في العربية السعودية، وكذلك في إطار النشاط الإسلامي في خارج البلاد، وتعبئة الرأي العام في الداخل[١١٢]. وقد تلقى هؤلاء العلماء تعليمهم على أصول الإسلام وأحكامه، والمعرفة بالقانون الإسلامي وأصول الشرع، وتبوأوا المناصب العليا في مجالات التعليم الديني والقضاء والشرعية[١١٣].

وتبرز مكانة العلماء في العربية السعودية من خلال تطبيق الشريعة قانوناً للحياة العامة، وهم يحتلون المكانة الثانية بعد الأسرة المالكة في التركيبة السياسية[١١٤]،

---

(١١٠) دكمجيان، **الأصولية في العالم العربي**، ص ١٩٧ ـ ١٩٨. بعد عشر سنوات قام شقيق خالد وهو فيصل بن مساعد باغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز بدعوى الانتقام لمقتل شقيقه. للتفاصيل انظر: Stephen C. Jayiock, *Moslem Fundamental List Movement and Their Impact on Middle Eastern Politics* ([n. p.]: Naval Postgraduate School, 1979), pp. 132-138.

(١١١) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), pp. 172-173.

(١١٢) الصادق بلعيد، «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية،» ورقة قدمت الى: **الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٦٦٨.

(١١٣) Henry Munson (Jr.), *Islam and Revolution in the Middle East* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988).

(١١٤) Mohammed Zayyan Al-Jazairi, «Saudi Arabia: A Diplomatic History, 1924-1964,» (Doctoral Dissertation, University of Utah, 1971), p. 207.

ويسهمون في اتخاذ القرارات القانونية والسياسية بمنحهم التفويض الشرعي للسلطة، وبذلك يصبح قرار العلماء حاسماً في أكثر الأحيان في قضايا تتعلق بالشؤون الداخلية والسياسة الخارجية، إذ يشكلون موقعاً متميزاً في تعبئة الرأي العام، وكسب الشرعية السياسية للسلطة[١١٥].

وتتقدم صدارة العلماء أُسرة آل الشيخ الذين دخلوا مع آل سعود في إطار التحالف الديني/ السياسي الذي عرفته العربية السعودية منذ منتصف القرن الثامن عشر. ويتمتع آل الشيخ بصلاحيات خاصة مثل مقابلة الملك، فهم يبدون الآراء ووجهات النظر في مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وتأمين شرعية السلطة بإصدار الفتاوى الشرعية التي تفوض قرارات الملك، كما حصل على سبيل المثال عام ١٩٢٩ أثناء النزاع بين الملك والإخوان حيث منحوا الملك تفويضاً شرعياً بمحاربة الإخوان، والسير في طريق الإصلاح والتحديث في البلاد[١١٦]. وكانت مسألة التحديث التي مَثّلت في نظر الفقهاء وبعض الجماعات المحافظة خطراً يؤدي إلى إدخال مبادىء الحضارة الغربية إلى بلاد المسلمين مسألة مهمة في نظر الدولة، ولكنها تمكنت من التغلب على تلك المعارضة باستخدام العلماء في تفويض سياستها، وإدماجهم مع موظفي الدولة، ودعم السلطة على مبدأ الدين والدولة، والشرعية والسياسة[١١٧].

ويترتب على العلماء أيضاً وظيفة مهمة، هي إعلان الملك إماماً عند تعيينه من الأسرة المالكة، ويحصل من العلماء على فتوى أن الخلافة شرعية، فتسبغ هذه الموافقة صفة الشرعية المرتكزة على القواعد الدينية. ولعل الملك سعود اقترف خطأً جسيماً عندما أهمل تعيين عددٍ كافٍ من العلماء والموالين له في المجلس الديني الأعلى، إذ ربما تفادى الفتوى التي أصدرها العلماء ضده، والتي أضفت الشرعية الدينية على قرار تنحيته عن السلطة لصالح شقيقه الملك فيصل[١١٨].

---

(١١٥) Joseph A. Kechichian, «The Role of Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 18, no. 1 (February 1986), pp. 53-60.

(١١٦) Shahram Chubin, Robert Litwak and Avi Plascov, «Transformation Administration: The Vagin Transition,» in: Shahram Chubin, Robert Litwak and Avi Plascov, *Security in the Gulf*, Adelphi Library; 7 (Aldershot, Hants, England: Published for the International Institute for Strategic Studies by Gower, 1982), pp. 6-70, and Edward Mortimer, «Saudi Arabia: The Koran as Constitution,» in: Edward Mortimer, *Faith and Power: The Politics of Islam* (London: Faber and Faber, 1982), pp. 171-172.

(١١٧) بلعيد، «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية،» ص ٦٦٧ - ٦٦٩.

(١١٨) س. هندرسون، **بعد الملك فهد: الخلافة في المملكة العربية السعودية**، ترجمة عمر مشنوق (بيروت: المؤسسة العالمية للكتاب الحديث، ١٩٩٥)، ص ٣٩.

٢ ـ دعم السعودية للحركات الإسلامية

بعد أن استولى عبد العزيز آل سعود على الحجاز عام ١٩٢٥، دعا إلى عقد مؤتمر إسلامي تحت شعار الإصلاح في الحجاز والعالم الإسلامي، ليعزز وضعه الجديد بصفته حامياً للحرمين الشريفين، ويضمن اعتراف المسلمين بسيادته على شبه الجزيرة العربية، وقد حضر المؤتمر عدد من الشخصيات الإسلامية، وهدفه جمع كلمة المسلمين بشأن الإصلاح. إلا أن المؤتمر لم يتمكن صراحة من التوصل إلى قرار بشأن الإصلاح في العالم الإسلامي، وتباينت الآراء عن كيفية إجراء هذه الإصلاحات في الدول الإسلامية[١١٩].

وكان من بين الشخصيات التي حضرت المؤتمر حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين بمصر (في ما بعد) الذي كان يؤدي مناسك الحج آنذاك، فأستأذن الملك عبد العزيز آل سعود لحضور المؤتمر، والتقى الشخصيات الإسلامية إذ لم يكن البنا معروفاً على نطاق العالم الإسلامي حينذاك، ودعوته ما زالت في بداية تكوينها، وألقى كلمة تحدث فيها عن أوضاع المسلمين، وضرورة النهضة الإسلامية، والتمسك بالقرآن والسُنّة، وتطرق إلى دور الغرب في التباعد بين المسلمين، وخلق العصبيات الشعوبية والإقليمية، وبعد أن أنهى كلمته أقبل عليه الحاضرون لتهنئته على هذه الكلمة، والتفوا حوله، وأبدوا تأييدهم لدعوته، وأخذ منذ ذلك الحين يؤدي مناسك الحج، كل عام حاملاً معه رسائل الدعوة، والكتب التي تنشرها حركته، للتبشير بأفكارها في إصلاح العالم الإسلامي، وذلك في إطار دعم الملك عبد العزيز آل سعود لدعوته[١٢٠].

ويُفَسّر موقف الملك عبد العزيز في دعم الإخوان المسلمين، بكون هذه الدعوة يمتد نشاطها إلى مختلف الأقاليم في العالم الإسلامي، فهي لا تشكل تهديداً للنفوذ الديني للملك في حماية الحرمين الشريفين نتيجة العلاقات الوطيدة بينهما، إلى جانب عدم الاختلاف بين الوهابية والإخوان المسلمين في التمسك بالأصول (القرآن والسُنّة)، والدعوة للإصلاح، ووحدة الكلمة بين المسلمين[١٢١].

---

(١١٩) من الشخصيات التي حضرت: محمد رشيد رضا، وعبد الله بن بلهيد، وأمين الحسيني، وشوكت علي، وحافظ وهبة، وعبد الله الدملوجي، ويوسف ياسين، ومحمد أبو زيد المصري وغيرهم. انظر: حافظ وهبة، **جزيرة العرب في القرن العشرين؛ طبيعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة**، ط ٥ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٧)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٧، ومحمد جلال كشك، **السعوديون والحل الاسلامي: مصدر الشرعية للنظام السعودي**، ط ٢ (القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨٤)، ص ٦٣١ ـ ٦٣٣.

(١٢٠) عباس حسن السيسي، **في قافلة الإخوان المسلمين**، ط ٢ (الاسكندرية: دار الطباعة والنشر والصوتيات، ١٩٨٧)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٢١) Roy, *The Failure of Political Islam*, p. 117.

وتوثقت العلاقات أكثر، حينما وجّه حسن البنا الدعوة إلى الملك عبد العزيز آل سعود في عام ١٩٣٨ لحضور مؤتمر دعا إلى عقده الإخوان المسلمون لدراسة المشكلة الفلسطينية وإيجاد السبل لوضع الحلول المناسبة لها من قبل المسلمين، وحضر المؤتمر الذي عقد في دار المركز العام للإخوان في العتبة عدد كبير من الشخصيات الإسلامية، وأرسل الملك عبد العزيز نجله فيصل وبعض أشقائه لحضور المؤتمر، والتقى فيصل حسن البنا وأعضاء من الإخوان، وتدارسوا سبل إنقاذ فلسطين من أيدي الصهاينة، والمشكلات التي تواجه العالم الإسلامي، وتوصل المشاركون في المؤتمر إلى ضرورة تدخل الحكومات العربية لإنقاذ فلسطين من السياسة التوسعية الصهيونية، وتسوية المشكلة الفلسطينية بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني[١٢٢].

والتقى فيصل بن عبد العزيز أحد أعضاء الاخوان المسلمين، وهو محمود أبو السعود أثناء عقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعت إليه بريطانيا من السابع من شباط/ فبراير وحتى السابع من آذار/مارس ١٩٣٩ لمعالجة المشكلة الفلسطينية[١٢٣]. واستقبل الإخوان المسلمون الملك عبد العزيز آل سعود بحفاوة كبيرة أثناء زيارته إلى مصر عام ١٩٤٤، وكان في مقدمتهم حسن البنا، وآلاف من شباب جوالة الإخوان وهم يحملون المشاعل على الطريق المؤدي إلى قصر القبة بالقاهرة، ثم استقبلوه في مدينة الإسكندرية أثناء مروره في محطة سكة الحديد إلى قصر رأس التين، وهم يردّدون الهتافات الإسلامية على طول الطريق[١٢٤].

وقد اجتمعت فروع الإخوان المسلمين في العالم الإسلامي بمكة أثناء موسم الحج في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٦، برئاسة حسن البنا، وشارك أعضاء جماعة الإخوان في مصر والعراق وفلسطين وسوريا والأردن والسودان والمغرب والهند، وتذاكروا حالة الأمة الإسلامية، وسبل نشر الدعوة ومصير المسلمين، ومستقبل الإسلام، وأشادوا أيضاً بالدعم الذي تلقاه دعوتهم من الملك عبد العزيز آل سعود، لكنه لم يسمح للإخوان بفتح فروع لهم في العربية السعودية، وربما يعود السبب إلى عدم رغبة السياسة السعودية بنقل نشاطات الحركات الإسلامية إلى داخل أراضيها، والاكتفاء بتقديم الدعم والمساندة لنشاطاتها في الخارج[١٢٥].

وقدّمت العربية السعودية حمايتها للمرشد العام للإخوان حسن البنا أثناء تأديته

---

(١٢٢) محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل** (الاسكندرية: دار الدعوة، [١٩٧٩])، ج ١: ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(١٢٤) السيسي، **في قافلة الإخوان المسلمين**، ص ١٠٩.

(١٢٥) الحسيني، **الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الاسلامية الحديثة**، ص ١٣٧.

مناسك الحج، بعد أن تعرضت جماعة الإخوان المسلمين إلى مطاردة السلطة المصرية نتيجة اشتراكها في حرب ١٩٤٨ إلى جانب الجيوش العربية ضد العدو الصهيوني، ولكن البنا أصر على العودة إلى مصر، والمشاركة مع رفاقه في تصديهم للسلطة[١٢٦].

وبعد المحنة التي تعرض لها الإخوان بمصر، هاجروا إلى الأقطار العربية، ومنها العربية السعودية، فلقوا الترحيب والدعم من السلطة السعودية، فتمت الاستفادة منهم في التعليم الديني، وتعزيز مكانة البلاد في نظر المسلمين، ومحاولة الملك سعود بعد ذلك استخدام وجود الإخوان في بلاده ورقة سياسية ضاغطة في صراعه مع جمال عبد الناصر. ونشط الإخوان في نشر الرسائل والكتب عن الدعوة التي انتشرت في مصر والعالم الإسلامي[١٢٧].

فاعتمدت السياسة السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز الخطاب الإسلامي، وتأكيد الشرعية الدينية في مواجهة قوى المعارضة في الداخل، والمد الناصري في الخارج[١٢٨]، وقدّمت الدعم للحركات الإسلامية في الوطن العربي لمواجهة التيار القومي المتنامي في الخمسينيات والستينيات[١٢٩]، ولإبعاد الفكر القومي عن العربية السعودية والخليج العربي، وتثبيت النزعة القبلية، والصفة الإسلامية[١٣٠].

وينظر أحد قادة الاخوان المسلمين بعين الشك تجاه هوية هذه الحركات التي تمارس العمل الإسلامي وانتمائها، وذلك بقوله:

«من المؤسف أن هناك عشرات الجمعيات القائمة هنا وهناك لها رحلة في الشتاء، ورحلة في الصيف لجمع التبرعات من دول الخليج، وهي في الواقع جمعيات وهمية لا وجود لها، ولا أثر، على ساحة العمل الإسلامي»[١٣١].

وهذا الأمر يشير إلى أن الحركات والجمعيات التي تلقّت الدعم والمساندة من

---

(١٢٦) السيسي، المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(١٢٧) زكريا سليمان بيومي، **الاخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية الى المنصة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٧)، ص ٦٤ ـ ٦٥، والحبيب الجنحاني، «الصحوة الاسلامية في بلاد الشام ومثال سوريا،» ورقة قدمت الى: **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (ندوة)**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

(١٢٨) بلعيد، «دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية،» ص ٦٦٨.

(١٢٩) شبلي العيسمي، **العلمانية والدولة الدينية** (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩)، ص ١٢٢.

(١٣٠) Elie Kedourie, *Islam in the Modern World and Other Studies* (London: Mansell, 1980), p. 59.

(١٣١) نقلاً عن: خليل علي حيدر، **الحركة الدينية: حوار من الداخل** (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٧)، ص ٤٣.

العربية السعودية لم تكن في حقيقة الأمر من الحركات الناشطة والمؤثرة في العمل الإسلامي مقارنة بالإخوان المسلمين مثلاً.

وقد أثمرت السياسة السعودية في دعم التيار الإسلامي في مواجهة التيار القومي في تأسيس الجامعة الإسلامية في مطلع عام ١٩٦٠ لتكون مركزاً إسلامياً ينافس جامعة الأزهر بمصر، واستغل الملك سعود هذه الخطوة لتعزيز سياسته وفقاً للمنهج الإسلامي في الداخل والخارج[١٣٢].

٣ ـ الملك فيصل والتضامن الإسلامي

حينما تسلم فيصل السلطة استمر على سياسة أسلافه، واتخذ موقفاً متشدداً من الاشتراكية والشيوعية والقومية، وشهد عهده تنافساً مع جمال عبد الناصر، ودعا إلى الوحدة الإسلامية[١٣٣]. ويتضح ذلك من مواقف رابطة العالم الإسلامي، وهي إحدى المنظمات التي أنشأها الملك فيصل، حيث ساندت هذه الرابطة محنة الإخوان المسلمين في مصر، وأصدرت بياناً في الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ بعد حملة المطاردات والسجن التي تعرضوا لها، والتي ذهب ضحيتها سيد قطب، ورأت فيه حكماً منافياً للشريعة الإسلامية، وأن الاخوان «قاموا بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يفرضه الاسلام، وحاولوا جهدهم أن يقوّموا الأخطاء التي يعاني منها الشعب المسلم في مصر...»[١٣٤].

اتجه الملك فيصل إلى اتباع سياسة التضامن الإسلامي، وتحقيق التعاون بين الدول الإسلامية في آسيا وافريقيا[١٣٥]، ودعا رؤساء هذه الدول لزيارة العربية السعودية وبحث سبل تحقيق التضامن الإسلامي، ورفع شأن الإسلام، فلقيت هذه الدعوة ترحيباً في أوساط التيار الإسلامي في الخليج العربي، كونها وسيلة لإحداث توازن بين الخطاب الإسلامي، والخطاب القومي، في خضم تصاعد المد القومي في الوطن العربي، فضلاً عن استخدام سياسة التضامن الإسلامي لإنهاء التوتر بين أقطار

---

(١٣٢) David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World* (London: Sidgwick and Jackson, 1981), p. 516.

(١٣٣) Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration* (London: Croom Helm, 1988), p. 24.

(١٣٤) الوثائق العربية [و.ع.] عام ١٩٦٦، قرارات الدورة الثامنة للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الاسلامي، مكة المكرمة، ١٢/١١/١٩٦٦، وثيقة رقم (٣٨٢)، ص ٧٨٩. للمزيد عن سياسة فيصل الاسلامية، انظر: Mashaan Mohammed Deij, «Saudi Arabia's Foreign Policy, 1953-1975,» (Ph. D. Thesis, University of Idaho, 1981), pp. 196-225.

(١٣٥) Sita Gopalan, «The Gulf Crisis and Arab Unity,» *Strategic Analysis*, vol. 14, no. 7 (October 1991), pp. 880-881.

الخليج العربي وشاه ايران الذي وجد في التيار القومي في الخليج العربي تهديداً لأطماعه ومصالحه في المنطقة. وأسهم التضامن الإسلامي أيضاً في إيجاد عمق جغرافي بدل العمق العربي المرتبط بالقومية العربية، إذ يصف أحد المفكرين الإسلاميين دعوة التضامن الإسلامي بأنها، «وسيلة للتفلت من الالتزامات القومية العربية. . .»[١٣٦].

سار الملك فيصل في سياسة دعم وتشجيع الحركات الإسلامية، والتجمعات واللقاءات بين الشخصيات والمفكرين من مختلف الدول الإسلامية، ونشطت رابطة العالم الإسلامي في محاربة الأيديولوجيات المعاصرة، والدفاع عن الإسلام، ومحاربة العلمانية، ونشر التعليم والثقافة الإسلامية، ومناقشة قضايا تخص المسلمين في كشمير وباكستان وفلسطين والجزائر وإرتيريا وغيرها، ودعت في أهدافها إلى الجامعة الإسلامية، والوحدة، وإقامة اللقاءات بين المفكرين المسلمين. وأصدرت الرابطة مجلتين هما **رابطة العالم الإسلامي**، و**أخبار العالم الإسلامي**[١٣٧]. وأسهمت الرابطة بشكل فعال في بث الوعاظ والدعاة المتجولين لنشر الإسلام في بقاع العالم، ونشرت ترجمات **القرآن الكريم** باللغات الأجنبية، وقدمت دعماً مادياً ومعنوياً للجمعيات الإسلامية[١٣٨].

ودعا الملك فيصل إلى عقد مؤتمرات إسلامية[١٣٩]، أكدت ضرورة إنهاء الخلافات بين المسلمين، والتعاون بين الدول الإسلامية، وإنشاء مصرف إسلامي، وإقامة جامعات إسلامية، وبناء أسس التعاون الاقتصادي الإسلامي المشترك بين الدول الغنية والأخرى الفقيرة[١٤٠].

---

(١٣٦) انظر: عبد الله فهد النفيسي، **منطقة الخليج بين البعدين العربي والاسلامي**، ص ١٠٠ ـ ١٠٢.

(١٣٧) عبد الله محمد سندي، «الملك فيصل والتضامن الاسلامي،» **مجلة الدارة**، السنة ٥، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥، وصلاح الدين المنجد، **أحاديث عن فيصل والتضامن الاسلامي** (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤)، ص ٩٥.

(١٣٨) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي** (بيروت: نشر سجل العرب، ١٩٦٦)، ص ٥٦.

(١٣٩) من المؤتمرات التي عقدها الملك فيصل، المؤتمر الإسلامي في آذار/مارس ١٩٦٩ بجدة، والمؤتمر الإسلامي عام ١٩٧١، وأنشأ «الندوة العالمية للشباب المسلم»، و«منظمة المؤتمر الإسلامي» في جدة عام ١٩٧٠. انظر: عبد الملك عودة، «التضامن الاسلامي في عالم متغير،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، الأعداد ٤٢ ـ ٤٤ (آب/أغسطس ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٦١ ـ ٦٩، و Mary Louise Clifford, *The Land and People of the Arabian Peninsula*, Portraits of the Nations Series (Philadelphia: Lippincott Co., 1977), p. 70.

(١٤٠) Anthony Hyman, «Muslim Fundamentalism,» *Conflict Studies*, no. 174 (1985), pp. 8-9, and Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, pp. 24-25.

واستمرت سياسة فيصل في السبعينيات في دعم الجماعات والحركات الإسلامية عن طريق تقديم المنح الدراسية لأعضائها، وقبول الطلاب في الجامعات الإسلامية، وتدريب أعضاء هذه الجماعات على أصول التعليم الإسلامي، واستقبال أعضائها للإقامة في الأراضي السعودية، وتقديم الدعم الإعلامي لها، ونشر الكتب والرسائل الخاصة بها، وتقديم الدعم المالي والمعنوي لها أيضاً[١٤١].

وعلى الرغم من محاولة العربية السعودية كسب التيار الإسلامي إلى جانبها في صراعها مع التيار القومي، الا أنها لم تكن على صلة وثيقة مع التيار الإسلامي في الخليج العربي مع أنها قدمت الدعم والمساندة لبعض الحركات والجمعيات الإسلامية في هذه المنطقة، إذ لم تعبّر السياسة الخارجية السعودية إلى حد كبير عن هموم المسلمين وتطلعاتهم، ومعالجة قضايا المجتمع الإسلامي، وأولوياتها في مناهج الحركات الإسلامية، وكأن هذه السياسة وظّفت بشكل رئيس لمواجهة الأيديولوجيات المعاصرة في الخارج والقوى السياسية المعارضة في الداخل[١٤٢].

ويبدو أن السبب في ذلك خشية الزعامة السعودية من زيادة نفوذ التيار الإسلامي في الخليج العربي وانتشاره إلى الحد الذي يمكن أن يهدد نفوذها ومكانتها في المنطقة لكونها دولة داعية للإسلام والمسلمين، وتشرف على الحرمين الشريفين، وعلى مواسم الحج سنوياً، إلى جانب تأثير ذلك في أمن النظم الحاكمة في الخليج العربي واستقرارها، وخوفاً من إثارة مواجهة بين السلطة والجماعات الإسلامية.

خامساً: القضايا الفكرية للإسلاميين في الخليج العربي

تناول التيار الإسلامي عدة قضايا فكرية عَدّها من أولويات نشاطه ودعوته إلى إصلاح المجتمع الإسلامي تخص المسلمين، مثل سفور المرأة، والاختلاط في الجامعة، ودور أجهزة الإعلام في نشر الثقافة الغربية، وقضايا أخرى.

١ ـ إصلاح المجتمع

كان التيار الإسلامي في الكويت من أنشط التيارات في مناقشة المشكلات التي

---

(١٤١) Abir, Ibid., pp. 24-25.

(١٤٢) حول هذه الأفكار، انظر: Bassam Tibi, «A Typology of Arab Political Systems, with Special Reference to Islam and Governments Exemplified in Arab Monarchies Legitimised by Islam: Morocco and Saudi Arabia,» in: Samih K. Farsoun, ed., *Arab Society: Continuity and Change* (London; Dover, NH: Croom Helm, 1985), pp. 48-50, and William Ochsenwald, «Saudi Arabia and the Islamic Revival,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13, no. 3 (August 1981), p. 274.

يواجهها المجتمع الكويتي، فشغلت أجهزة الإعلام وما تبثه برامج السينما والتلفزيون كتابات التيار الإسلامي، ممثلاً بجمعية الإصلاح الاجتماعي، وتساءل أحد أعضائها البارزين وهو عبد الله العلي المطوع في مقالاته: «دين الدولة الإسلام، فأين التطبيق؟»، وأكد، أن «الإذاعة تبث يومياً أكثر من أغنية، وقلّما نجد بينها كلمة توجيهية هادفة... إننا نناشد المسؤولين أن يرجعوا إلى الله، وأن يصلحوا أنفسهم ومواطنيهم على هدي من كتاب الله ورسوله»(١٤٣).

وهاجم كاتب آخر إدارة التلفزيون في الكويت في مقال بعنوان «التلفزيون ومستقبل الإسلام في الكويت»، حيث رأى أن المخططات الصهيونية المعادية للإسلام تسعى إلى ترويج البرامج والأفلام الهابطة خلقياً لإفساد الشباب، وتمزيق المجتمع الإسلامي، ودعا إدارة التلفزيون إلى وعي ذلك، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحفاظ على القيم العربية والإسلامية، وصيانة نفوس الشباب والمجتمع بعامة(١٤٤).

واستمرت حملة التيار الإسلامي تجاه التلفزيون، فرفعت جمعية الإصلاح الاجتماعي رسالة إلى وزارة الإرشاد عارضت فيها ما يقدمه التلفزيون من برامج وأفلام تفسد عقول الشباب، وما يدخل البلاد من كتب ومجلات تروج للأفكار العلمانية والإلحاد، مثل مجلات **الشبكة** و**الأضواء** و**الموعد** التي تعمل على ضياع الشباب المسلم في مجتمعه(١٤٥). ودعت الجمعية إلى إصلاح السينما أيضاً، وإنتاج أفلام محلية هادفة تقف أمام الأفلام الأجنبية التي تنشر الجنس والعنف والانحلال بين الشباب، وإذا لم تتوافر تلك الإمكانات فإلغاء السينما أو إصلاحها أمر واجب، أو إخضاعها للرقابة المباشرة ولخطة ثقافية واجتماعية هادفة وثابتة(١٤٦).

وحذّرت الجمعية أيضاً مما أسمته مخاطر غزو الكويت في رسالة مفتوحة وجهتها إلى كل مسلم في الكويت، من خلال المدارس التبشيرية، وصالات الحفلات في الفنادق، وبعض الصحف والمجلات العربية والمحلية، والتجارة بالصور الخليعة، وارتداء الأزياء الفاحشة، وإقامة الحفلات الصاخبة في بعض الأندية، ورأت في ذلك خطة صهيونية لغزو الكويت وإفساد الشباب(١٤٧).

وكشفت الجمعية النقاب في أحد أعداد مجلتها عن وجود محافل ماسونية وصهيونية عالمية في الكويت، ونشرت ذلك تحت عنوان «هل يعلم المسؤولون أم لا

---

(١٤٣) **المجتمع** (٧ تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ٨.

(١٤٤) انظر مقال جمال النهري في: **المجتمع** (٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ٨ - ١١.

(١٤٥) **المجتمع** (٢١ تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ٥ - ٧.

(١٤٦) **المجتمع** (٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٢)، ص ٨ - ٩.

(١٤٧) **المجتمع** (١١ نيسان/ابريل ١٩٧٠)، ص ٧.

يعلمون؟ ناد للروتاري في الكويت!»، ونقلت معلومات عن مجلة **الروتاري** التي تصدر بالقاهرة التي أشارت إلى تأسيس نادٍ للروتاري بالكويت تابع للجمعية العالمية لأندية الروتاري، ونَبّهت المسؤولين إلى خطورة مثل هذه الأنباء، لما فيها من مفاسد للشباب والمجتمع، والأخلاق الإسلامية، وإبعاد النشء عن تعاليم الإسلام[١٤٨].

وتصدى المفكرون الإسلاميون لمسألة انتشار الأفكار العلمانية والشيوعية في الوطن العربي، وشَدّدوا على ضرورة الالتزام بالفكر الإسلامي بديلاً من الأفكار الوضعية، وأن الإسلام طالب المسلم بعدم مهادنة الكفر والشرك والإلحاد، وبيان مخاطرها على المجتمع الإسلامي، والجهاد في سبيل الله عمل المسلم لدفع خطر الإلحاد والكفر، وهاجم هؤلاء الشيوعية كونها تدعو إلى الإلحاد، والعمل على إضعاف المجتمعات، ونشر الأفكار الهدامة، ودعوا إلى منع الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، وتحصين الشباب فكرياً ودينياً، وصيانة المجتمع من نشاطاتها وبرامجها[١٤٩].

في حين رأى أحد المفكرين البحرينيين أن ساحات المواجهة بين الإسلام والغرب هي ساحات صدام على مختلف الصعد قبل أن تتخذ شكل الحوار والتفاعل الحضاري، وأن يكون الحسم بين القوتين في الساحة عن طريق استعادة ذاتية الإسلام لثقتها بنفسها وتجاوز هزائمها وإحباطاتها من أجل إصلاح المجتمع الإسلامي[١٥٠].

وكانت من أكبر القضايا التي شغلت الرأي العام في الكويت قضية الاختلاط في الجامعة، فرأى الإسلاميون أن فكرة تأسيس الجامعة من البداية ستؤدي إلى ظهور مشكلات الاختلاط، والسفور، والتبرج. لذلك وقفوا ضد هذه الفكرة، وعندما لم يتمكنوا من ذلك تقدموا بأفكارهم من أجل إصلاح جذري لمؤسسة الجامعة، ونظامها الأساس، وسلطتها الإدارية، وفي اختيار الإدارات والأساتذة، وتحولت ساحات الجامعة إلى ميدان للصراع الفكري بين الإسلاميين والليبراليين، ثم انتقل إلى واجهات الصحف والمجلات، كل يطرح أفكاره ويهاجم الطرف الآخر.

وعبّرت جمعية الإصلاح الاجتماعي عن رفض التيار الإسلامي بالكويت لمسألة السفور، والاختلاط، ونشرت تعليقاً شديد اللهجة بشأن هذه الظاهرة قالت فيه:

«إن المرأة الكويتية بالأمس كانت تربي أولادها بينما زوجها في البحر.. أو زوجة وفية تنتظر زوجها العائد من الغوص، أو ابنة كريمة صالحة متسترة.. واليوم

---

(١٤٨) **رسائل جمعية الاصلاح الاجتماعي** (الكويت: منشورات الجمعية، ١٩٧٠)، ص ٣.

(١٤٩) **المجتمع** (٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٠)، ص ٧ ـ ٨.

(١٥٠) انظر مناقشة محمد جابر الأنصاري، في: **ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر**، البحرين، ٣ ـ ١٤٠٥/٦/٦ هـ، ٢٢ ـ ١٩٨٥/٢/٢٥م، ص ١٤٤.

تزاحم الرجال وتعرض جسدها عرضاً مزرياً تشمئز منه الأنفس الأبية، وانساق الشباب بحثاً عن الفاحشة بأي طريق»[١٥١].

وطالبت الجمعية بتنظيم التعليم العالي على أساس منع الاختلاط بين الطلاب والطالبات في الجامعة، وإجراء تصويت في مجلس الأمة لإصدار قرار بمنع الاختلاط[١٥٢]، وانتقدت من جانب آخر مؤسسة الجامعة وتساءلت بقولها: «هل أصبحت الجامعة منبراً لليسار ومركزاً لتجمّعه المشبوه؟»، ورأت ان دعاة الضلالة أشعلوا الفتنة في الجامعة بسبب تحجرهم، وافتقارهم للرأي والمناقشة، وقصدهم إثارة البغضاء والشقاق في المجتمع. ثم دخلت الجمعية في مجادلات وصراع مع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بشأن قضية الاختلاط شارك فيها الأساتذة في الجامعة والمفكرون[١٥٣]. وتصاعدت الحملات الإعلامية عبر الصحافة بين الطرفين حيث نشر الاتحاد الوطني مقالةً جاء فيها: «القردة تغزو الجامعة: القوى الرجعية تخطط، والقوى العمياء تنفذ»، وردت جمعية الإصلاح الاجتماعي بقولها «كافرون في جامعة الكويت»، ورفعت شكاوى من الجامعة ضد الجمعية بتهمة القذف والسب، ولكنها لم تسفر عن شيء نتيجة لقوة التيار الإسلامي من جهة، والضغوط الرسمية والشعبية التي مورست على الجامعة لسحب شكاواها من ناحية أخرى[١٥٤].

وبلغت ذروة المواجهات بين الاتجاهين المتصارعين بشأن قضية المرأة في الأحداث التي شهدتها جامعة الكويت في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ وعرفت بـ «معركة الاختلاط»، بين أنصار الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وأنصار جمعية الإصلاح الاجتماعي. فدعا أنصار الاتجاه الأول إلى الاختلاط في الجامعة، ودعا إلى الإصلاح الشامل في المجالات كافة، وخلق مجتمع أفضل. في حين ردت جمعية الإصلاح بأن الجامعة بحد ذاتها «مؤامرة على الإسلام والمجتمع الكويتي»، ونادت بالجهاد ضد الجامعة ونشاطاتها، ورفعت مذكرة إلى الحكومة ومجلس الأمة حملت عنوان «حول جامعة الكويت» جاء فيه:

«إن الغرض من إنشاء الجامعة صياغة أجيال تكون أحسن مستوى، وأقدر على تحمل المسؤولية من جيل الهزيمة وسقوط القدس... وكان من أهدافهم ما يريده البعض اليوم بالجامعة وهو أن تبني خط الهدم الاجتماعي المستتر وراء الرقص

---

(١٥١) المجتمع (٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٠)، ص ١ ـ ٢.

(١٥٢) المجتمع (٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠)، ص ٢ ـ ٣.

(١٥٣) السياسة، ١٤/١١/١٩٧١.

(١٥٤) عبد الله، صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

والاختلاط... ان المجتمع الكويتي في حاجة إلى العلم لا إلى الرقص»[١٥٥].

بدأت المواجهة المباشرة بين الاتجاهين في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ أثناء حفل التعارف بين الطلبة بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد، وحضره مدير الجامعة الدكتور عبد الفتاح إسماعيل والأساتذة وعدد من الضيوف، وفي اليوم التالي نشرت الصحف صورة لفتاة تقرأ الكف لمدير الجامعة، مما أثار غضب جمعية الإصلاح لما وجدت فيه من جرح لمشاعر المسلمين، فردت على ذلك في مجلتها **المجتمع** قائلةً:

«مدير جامعة الكويت يخدع المسؤولين ويقيم حفلاً خليعاً جُرحت فيه أعراض الرجال بينما المسلمون يتأهبون للاحتفال ببدر، ووصفت الحفل بـ «حفل المعاصي»، ومدير الجامعة بـ «كبير العصاة»، وردّت جريدة **الرأي العام** على هذه الاتهامات مطالبة بإجراء تحقيق فوري في اتهامات مجلة **المجتمع** للجامعة، وكتب رئيس تحريرها بقوله «الجامعة حرم علمي مقدس»، واحتج بشدة على اتهامات **المجتمع** للجامعة[١٥٦].

ودخل الاتجاهان في مواجهة عنيفة في الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر حينما عُقدت ندوة عن موضوع الاختلاط، دعا اليها الاتحاد الوطني حضرها جمهور كبير من منتسبي الجامعة ومن خارجها، ولكنها تحولت إلى أحداث عنف دامية، ومواجهات بين أنصار الاتجاهين، فخرجت جريدة **السياسة** في اليوم التالي تنقل صورة ما حدث تحت عنوان «مجزرة فكرية في جامعة الكويت». وقد بدأت المواجهة عندما تقدم مدير الندوة قائلاً: «الاختلاط ضرورة حتمية... وعدم الاختلاط في الجامعة.. إلى متى؟»، فجاء رد الفعل غاضباً من أنصار جمعية الإصلاح وهم يهتفون: «يعيش محمد.. يعيش محمد... يعيش الإسلام»، ورفعوا لافتات كتب عليها «تعيش جمعية الإصلاح»، ثم ساروا إلى المنصة، وهجموا على أعضاء الندوة، وحدثت اشتباكات عنيفة تدخلت فيها قوات الشرطة[١٥٧].

ونقلت بعض الصحف في عناوين بارزة ما حدث في الجامعة حيث أشارت جريدة **الأجيال** إلى ذلك في قولها: «الضرب بدلاً من الحوار في الجامعة، وندوة الاختلاط تحولت إلى حلبة مصارعة» ونشرت مجلة **المجتمع** تقول: «دُعاة الانحلال أشعلوا الفتنة بسبب تحجرهم واحتكارهم الرأي والمناقشة»[١٥٨].

---

(١٥٥) محمد جواد رضا، **معركة الاختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١١ ـ ٢٧.

(١٥٦) **الرأي العام** (الكويت)، ١٣/١١/١٩٧١.

(١٥٧) رضا، المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٨٠.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

وجاءت ردود الفعل مستنكرة موقف جمعية الإصلاح وأنصارها، فقرّرت الحكومة تعطيل مجلة **المجتمع** لمدة ثلاثة أشهر، في حين انتقدت جمعيات المعلمين والنهضة النسائية العربية والعمال موقف جمعية الإصلاح وحليفتها في الرأي والموقف جمعية الثقافة الاجتماعية وأطلقت عليهما وصف الغوغاء، وكتب أحمد الجار الله في جريدة **السياسة** «الكوماندوس الإصلاحي الاجتماعي الرهيب»، وتساءلت جريدة **الرأي العام** «أي إصلاح هذا الذي يَدّعون؟»، وعَلّق عبد الرزاق البصير في مجلة **الهدف** بقوله: «ثم هزمهم الزمن»، ونشرت مجلة **اليقظة** تقول: «يمنعون الخمر ويشربونها حتى الثمالة». ولذلك تحول الرأي العام الكويتي بعد هذه الحادثة إلى تبني قضية الاختلاط في الجامعة، وجعلها مطلباً شعبياً يسير مع حركة التحديث والتغيير في المجتمع(١٥٩). وبقيت معركة الاختلاط شاهداً حياً على الصراع العنيف في المجتمع الكويتي بين الاتجاهين المحافظ والتجديدي.

وكانت جمعية الإصلاح الاجتماعي في الكويت من أكثر الجمعيات الإسلامية في الخليج العربي حتى مطلع السبعينيات مبادرة في طرح قضايا إصلاح المجتمع الإسلامي، ودخلت نتيجة لذلك في صراعات مع التيارات الأخرى، فَعبّرت الجمعية عن أفكار إسلامية في معالجة قضايا العصر، وتحديات الحضارة الغربية، وتدخل الجناح الإصلاحي في التيار الإسلامي في الكويت الأكثر نشاطاً وانتشاراً في المجتمع، بل في منطقة الخليج العربي إلى حد ما.

٢ ـ الديمقراطية والشورى

القضية الثانية التي ناقشها التيار الإسلامي هي قضية الديمقراطية والشورى، حيث تؤكد مصادر الشريعة الإسلامية احترام الرأي الآخر، والتعددية السياسية، وما المذاهب الإسلامية إلا نوع من التعددية الفكرية يتفق مع أسلوب الحياة، ومع روح الشريعة التي تتكامل جوانبها في الحياة، ولذلك يتفق التيار الإسلامي على مسألة إقامة المؤسسات البرلمانية، والحياة الحزبية، ودعوة القرآن للتفكير وإعمال العقل، وتقليب النظر في الأمور، ويفترض وجود آراء متباينة، واجتهادات مختلفة(١٦٠).

عالج التيار الإسلامي قضايا الشورى، والديمقراطية، والتعددية، وحرية المرأة وحقوقها، وعَدّت جمعية الإصلاح أن الدستور الكويتي أفضل ما يمكن تحقيقه في

---

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١١٧.

(١٦٠) كامل الشريف، «الصحوة الاسلامية... والمشاركة السياسية،» ورقة قدمت الى: **الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي: أعمال الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت لبحوث الحضارة الاسلامية بتاريخ ١٤ ـ ١٦/ ٣/ ١٩٨٧**، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

المجتمع، وأفضل المكاسب التي تحققت للكويتيين ينبغي الحفاظ عليه، ورفضت تنقيحه إلا إذا كان التنقيح لإعطاء قدر أكبر من المشاركة السياسية في صنع القرار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة النظر في قانون التجنس. ورأت الجمعية في الديمقراطية أن تكون في حدود الفهم الإسلامي، وليس النموذج الغربي[١٦١].

أما قضية المرأة وحقوقها، فكان موقف تيار الحركة السلفية منها، أشد محافظة من موقف الإخوان المسلمين بالكويت الذي أجاز اشتراك المرأة في العمل السياسي، ولكنه لم يقر بترشيحها في الانتخابات على أساس أن تعاليم الإسلام كفلت للمرأة ولياً عنها في ذلك.

ورأى اتجاه آخر أكثر اعتدالاً أن مجتمع الإسلام لا توجد فيه قيم وأعراف تعزل المرأة عن العمل الاجتماعي، وأن أصل الإسلام يقضي بأن تشارك المرأة الرجل في الحياة بعفة وطهارة، فإن العزلة إذا كانت تحمي المرأة من الفتنة فإنها تحرمها من فوائد اجتماع المسلمين وتعاونهم على العمل الصالح، وأن عزل المرأة عن المجتمع باسم التقاليد والأعراف لا يقره الإسلام، وحَذّر عبد الله النفيسي الإسلاميين:

«من أن يوقعهم الفزع من الغزو الحضاري الغربي والتفسخ الجنسي المقتحم في خطأ المحاولة لحفظ القديم وترميمه بحسبانه أخف شراً وضرراً لأن المحافظة جهد يائس لا يجدي، والأوفق بالإسلاميين أن يقودوا هم نهضة المرأة من وحل الأوضاع التقليدية لئلا يتركوا المجتمع نهباً لكل داعية غربيّ النزعة»[١٦٢].

وبذلك اختلف الاتجاهان في التيار الإسلامي بشأن قضية المرأة، فالاتجاه الإصلاحي رأى ضرورة تصحيح نظرة المسلمين تجاه المرأة، وأجاز لها أن تتمتع بحقوقها الاجتماعية والسياسية أسوة بالرجل لتكون عنصراً فاعلاً في الحياة، وهو يمثل اتجاهاً معتدلاً بشكل عام. بينما أصر السلفيون في الاتجاه الآخر على عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأن الرجل قادر على أن ينوب عنها في هذا المجال.

أما الشورى فكانت من أولويات اهتمام الإسلاميين، لأن الإسلام أرسى قواعد الشورى، وتشكيل الحكومة على أساس مبدأ الانتخاب الذي تقوم على دعائمه سلطة الدولة، وأنه جزء من أسلوب الحكم نفسه، ويكون إلى جانب الحاكم مجلس شورى تنتخبه الأمة بالانتخاب الحر، بمشاركة جميع أفراد المجتمع نساء ورجالاً، وبحسب

---

(١٦١) يوسف حسن داود التميمي، «الكويت: دراسة تجربة المشاركة السياسية،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ١٥٥.

(١٦٢) عبد الله فهد النفيسي، **العمل النسائي في الخليج: الواقع والمرتجى** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٤٦ ـ ٤٧.

القرآن نص على مبدأ الشورى في أكثر من موضع[١٦٣] بقوله تعالى **﴿وشاورهم في الأمر﴾**[١٦٤]، **﴿وأمرهم شورى بينهم﴾**[١٦٥]، وأن تكون الشورى عامة تشبه الاستفتاء في ذلك، وعلى أهل الحل والعقد والعلماء والمجتهدين القيام بذلك على أكمل وجه. ولكنهم في هذا المبدأ على الرغم من اقترابهم من مبادىء الديمقراطية إلا أنهم لم يستسيغوا أي نظام ديمقراطي على النمط الغربي لأنه ـ بحسب رأيهم ـ لا يمكن أن يطبق الشريعة ويلتزم بقواعد الأخلاق، وإنما سيعمل على فصل الدين عن الدولة، والحياة عن الأخلاق[١٦٦].

وبذلك يرفض الإسلاميون الديمقراطية على النمط الغربي، ويريدون شورى على أسس إسلامية تتوافق مع القرآن والسُنّة، وتصلح للتطبيق في المجتمع الإسلامي في أخلاقه وقيمه وسلوكه. في حين يرد على ذلك أحد الليبراليين بقوله:

«إن القبول بالديمقراطية يعني القبول بالرأي الآخر، ويعني أن هناك انتخابات حرة، يصل إلى النظام النيابي من يصل، خلال انتخابات حرة... وأن المشاركة الشعبية كمدخل أساسي للمنظور العربي الإسلامي لا بد أن تُطرح في الفكر الإسلامي»[١٦٧].

وهو بذلك يطالب التيار الإسلامي بالقبول بكل آليات العمل الديمقراطي في قبول الرأي والرأي الآخر، وحق المعارضة السياسية، وإجراء الانتخابات الحرة، وإقامة التعددية السياسية، والحياة النيابية، لكي تكون الديمقراطية عملية متكاملة في المجتمع الإسلامي.

إذن ما لم تتحقق معادلة بين السلطة والتيار الإسلامي، فإن الحالة مستمرة نحو الاتجاه السلبي، لذلك فالحوار العقلاني بين الحركات الإسلامية والسلطة بات أمراً ضرورياً، بهدف تحقيق حل يضمن الأخذ بالمنهج الإسلامي في مناخ تحكمه الشورى والديمقراطية[١٦٨].

٣ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية

أما القضية الثالثة التي نالت اهتمام التيار الإسلامي، فهي قضية تطبيق الشريعة

---

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(١٦٤) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩.

(١٦٥) المصدر نفسه، «سورة الشورى،» الآية ٣٨.

(١٦٦) محسن عبد الحميد، **حق المعارضة السياسية في المجتمع الاسلامي** (طهران: دار حسان، ١٩٩٢)، ص ٧١.

(١٦٧) انظر: محمد الرميحي، مناقشة بحث محمد فريد عبد الخالق عن «الاخوان المسلمون» في: **ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر**، البحرين، ٣ ـ ٦/٦/١٤٠٥ هـ، ٢٢ ـ ٢٥/٢/١٩٨٥م، ص ٥١٢.

(١٦٨) الشريف، «الصحوة الاسلامية... والمشاركة السياسية،» ص ٢٥٦.

الإسلامية، فقد اهتمت الحركات الإسلامية بالدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية، والتركيز على الحدود بشكل خاص من دون الانتباه إلى سوء الفهم بين ما ينسب للشريعة من القسوة والعنف. وأصبحت الدعوة لتطبيق الشريعة على هذه الصورة الغامضة تقترن بأي حركة إسلامية وتحسب عليها[١٦٩]، ومن بينها الجماعات الإسلامية في الخليج العربي، فيعلّق عبد الله المطوع أحد قادة الإخوان المسلمين بالكويت على ذلك بقوله:

«هدف الإسلاميين من المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ينحصر في تلبية أمر الله سبحانه، وتطبيق الشريعة الإسلامية في مجالات الحياة كافة، هو العمل بما أمر به الدين الحنيف والله سبحانه بقوله ﴿**إنّ الدين عند الله الإسلام**﴾ آل عمران (١٩)، وقوله ﴿**ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين**﴾ آل عمران (٨٥)»[١٧٠].

ويرى عبد الله النفيسي أن الشريعة الإسلامية لم تنصّ على نظام محدد حتى لا يفهم بأن الحكم الإسلامي من دون تغيير أو مسايرة مع الزمن، ومستجدات العصر، على الرغم من سعي الحركات الإسلامية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية محل الأنظمة الوضعية في المجتمع الإسلامي، وأشار إلى أن العمل السياسي الإسلامي يجب أن يتلاءم مع التغيرات في النظامين الاقتصادي والاجتماعي[١٧١].

وأوضحت جمعية الإصلاح الاجتماعي أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيقود لحل مشكلات العمل الإسلامي، ويعيد الأمن والاستقرار، وأن الحركات الإسلامية مؤهلة تأهيلاً جيداً لتسهم في تطبيق الشريعة على الصعد كافة[١٧٢]، وتأملت بأن تتحقق هذه المسألة عاجلاً أو آجلاً من خلال عمل المسلمين على شرع الله في شؤون الحياة كافة، وإقامة نماذج إسلامية صحيحة، وإقناع الحكومات والشعوب بجدوى تطبيق الشريعة الإسلامية[١٧٣].

وهكذا فإن مسيرة العمل الإسلامي التي تبناها التيار الإسلامي في الخليج العربي لم تكن ذات ثقل كبير على الصعيد الشعبي، ولم تأخذ بعداً فكرياً وسياسياً مقارنة بالتيارات الأخرى (خلال مرحلة بحثنا)، في الوقت الذي حاولت فيه أنظمة الحكم

---

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(١٧٠) نقلاً عن: **المجتمع** (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٧١) انظر رأي عبد الله فهد النفيسي في: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٥).

(١٧٢) **المجتمع** (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(١٧٣) **المجتمع** (٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٢٩.

الحد من قوة التيار الإسلامي ونشاطه، باستخدام النزعة القبلية، والولاءات الطائفية، ولكي تتحول الحركات الإسلامية إلى مراكز قوى اجتماعية فحسب[١٧٤]. ويعود السبب في ذلك إلى عدم ظهور حماسة كبيرة على الصعيد الرسمي لتبني مضامين الإسلام العامة وتطبيقها في مجتمع الخليج العربي لأنها مضامين تنادي بالعدل وتسخير المال للصالح العام، والعدالة في توزيع الثروات، والشورى، وتطبيق أحكام الإسلام وشرائعه، بحيث قال أحد المفكرين إن «الاسلام الذي تعنيه دول الخليج . . . ليس أكثر من الإسلام الطقوسي السكوني»[١٧٥].

المسألة الأخرى، هي أن المعارضة السياسية داخل التيار الإسلامي جاءت نتيجة أزمة الديمقراطية، والشعور بالحرمان والظلم الاجتماعي، والتمييز الطبقي أو الطائفي، وعدم احترام المشاعر الدينية، والتمييز الوظيفي تبعاً للانتماء الطائفي مما ولّد الشعور بالمعارضة والاستياء في أوساط الشيعة بخاصة[١٧٦]، وتزايد الدعوة من أجل الديمقراطية وصياغة مشروعها السياسي، وإعطاء الأولوية للشورى، والتعددية، والحريات، وتبني نمط الحوار السلمي الديمقراطي.

ولا بد من التوقف عند تجربة التيار الإسلامي في الكويت الذي سمحت له ظروف الانفتاح الديمقراطي، وترشيد الحركة الإسلامية الأصولية بجذبها إلى ساحة العمل السياسي، ودفعها إلى انتهاج نهج معتدل، وجعلها جزءاً من القوى السياسية الفاعلة عبر المشاركة في مجلس الأمة، والتشكيلات الوزارية، واتباع خطاب إسلامي سياسي معتدل[١٧٧].

---

(١٧٤) أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٢٨.

(١٧٥) انظر: النفيسي، **منطقة الخليج بين البعدين العربي والاسلامي**، ص ١٠١.

(١٧٦) المديرس، «الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية ـ سياسية)،» ص ٤٦.

(١٧٧) ابراهيم، «الصحوة الاسلامية المعاصرة،» ص ٤٠٧. للتفاصيل انظر: عبد الله فهد النفيسي، **الحركة الاسلامية: ثغرات في الطريق** (الكويت: المؤلف، [١٩٩٢؟]).

الفصل الخامس

التيار الماركسي

أولاً: ظهور الماركسية في الوطن العربي

ظهرت الماركسية نتيجة لإفرازات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي عانته أوروبا بعد الثورة الصناعية، وما صاحبها من تغيرات في المجتمعات الأوروبية حيث تركزت الثروات في أيدي فئات برجوازية محدودة استغلت العمال الذين عملوا في المصانع، وعانوا البؤس والتعسف على أيدي تلك الفئات، ولذلك اعتبرت الماركسية الاقتصاد والعوامل المادية هي المحرك الوحيد لتطور التاريخ، والتفسير الوحيد للظاهرة الاجتماعية مهما كان نوعها وطبيعتها، وأساس الأخلاق والقيم والأعمال[1].

وظهرت أفكار في المشرق العربي في العودة إلى التراث والتمسك به وعدّه أساس كل شيء، واستدعاء صور العدالة في التاريخ الإسلامي، فوجدت أرضاً خصبة للفكر الاشتراكي، تلتقي معه في موضوع العدالة والمساواة. وقد ظهر هذا الفهم الاشتراكي عند رفاعة الطهطاوي عام ١٨٦٩[2]، ثم شبلي الشميل وفرح أنطون عام ١٩٠٨، الذين كتبوا عن الداروينية، والسان سيمونية، والاشتراكية الفابية[3]، ونشروا الأفكار الاشتراكية من خلال ترجمة مؤلفات كارل ماركس وفريدريك إنغلز، ودراسات أخرى في الاشتراكية[4]. فوجد أصحاب اتجاه العدالة في المشرق العربي

---

(١) للتفاصيل حول الماركسية، انظر: كارل ماركس وفريدريك انجلز، **البيان الشيوعي**، ترجمة خالد بكداش (دمشق: دار التمدن، ١٩٥٧)؛ عبد الحميد كمال حشيش، **الماركسية والثورة البلشفية: دراسة تحليلية تفتيقية** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، [د.ت.])، وكارل ماركس، **بؤس الفلسفة**، ترجمة أندريه يازجي (بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٧٩).

(٢) عبد الله العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، قدم له مكسيم رودنسون؛ ترجمة محمد عيتاني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٦ ـ ٧.

(٣) مكسيم رودنسون، **الماركسية والعالم الاسلامي**، ترجمة كميل قيصر داغر (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٤)، ص ٢٥٧.

(٤) عبد الله حنا، **الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان في النصف الأول من القرن العشرين** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ص ١٧٣.

قبولاً بالمشروع الماركسي في بداياته كونه يحمل في داخله مجتمعاً مثالياً مفقوداً في الواقع، ومطلوباً في الضمير(٥).

وانتشرت الماركسية بعد قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ عن طريق الأحزاب الشيوعية العربية(٦) التي طالبت بإصدار تشريعات عمالية، وتحسين أوضاع العمال، ومنح الحرية لإقامة التنظيم النقابي العمالي، والنضال ضد الاستعمار(٧).

ثم تحولت في مرحلة ما بين الحربين العالميتين نحو النضج والوعي، حيث استطاعت تحليل القوى الاجتماعية، وإقامة الاتحادات والنقابات للتعبير عن ذلك، ولا سيما بعد ترجمة **البيان الشيوعي** إلى اللغة العربية عام ١٩٢٢، وتبنّيها مطالب الفئات الشعبية، واستخلاص النتائج من سياسة الاستعمار في نهب الثروات الوطنية، ومحاولتها استنهاض الوعي بالمشكلات الحقيقية في المجتمع العربي وفي مقدمتها أزمة المعيشة(٨). فاكتسبت الماركسية بعداً اجتماعياً في هذه المرحلة في تركيزها على الاشتراكية حلاً لأزمة التخلف، والصراع مع الاستعمار، إلا أنها وقعت أسيرة الجمود الفكري للنظرية الماركسية، فاصطدمت بالواقع العربي ولم تستطع فهمه، وعجز خطابها السياسي عن تجاوز الحلقات الضيقة من مثقفي البرجوازية، فكانت محصلة ذلك الاغتراب عن الواقع العربي، والالتحاق الأيديولوجي بموسكو، والفصام الذهني، والتناقض مع الفكر القومي العربي(٩).

واشتدت قوة الماركسيين العرب في الأربعينيات بعد أن عرضت الأحزاب الشيوعية قضايا الصراع من أجل الاستقلال، والتغيير الاجتماعي، وتصنيع الدولة، والإصلاح الزراعي التي تم تبنيها من البرجوازية الجديدة التي وصلت إلى السلطة من خلال الأحزاب الاشتراكية في ذلك الوقت(١٠)، ولكنها من جانب آخر فقدت

---

(٥) العروي، **الايديولوجية العربية المعاصرة**، ص ٧.

(٦) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

(٧) عماد فوزي شعيبي، «الماركسية والتوفيقية المحدثة الى العقل العربي في تجلياته الإشكالية،» **دراسات عربية**، السنة ٢٦، العدد ١ (شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ٨ ـ ٩.

(٨) فهمية شرف الدين، **الثقافة والايديولوجيا في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠** (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣)، ص ٩٦ ـ ٩٩.

(٩) حول موقف الشيوعية من القومية العربية، انظر: سعدون حمادي، **نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة** ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ٤٣ ـ ٥٠.

(١٠) الياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٥١٣ ـ ٥٢٠؛ قدري قلعجي، **تجربة عربي في الحزب الشيوعي** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٠)، وبشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**، ترجمة جوزف عبد الله (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٦١ ـ ٦٢.

صدقيتها أمام القوميين العرب نتيجة لارتباطها بالاتحاد السوفياتي الذي كان قد أيّد قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧، وتأسيس الكيان الصهيوني[١١].

وشهدت كتابات الماركسيين العرب[١٢] في الستينيات والسبعينيات محاولات للتنقيب في التراث الماركسي نفسه بحثاً عن مقولات شبه منسية للمساعدة على تحليل خصوصية المجتمع العربي بشكل أفضل، وأهمها مقولة نمط الإنتاج الآسيوي عند ماركس الخاصة بالإمبريالية، وعند لينين بالدولة والأمة في إطار التحليل الاجتماعي لمعوقات الاقتصاد العربي، وانعكاساته السياسية[١٣].

ومع ذلك فقد عجز الماركسيون العرب عن تقريب المفاهيم الماركسية إلى أذهان الشعب العربي، وعمدوا إلى إصدار أحكام مستعارة من الأحزاب الأوروبية ليست لها القدرة على الإلمام بنفسية العربي، وتركيبة المجتمع[١٤]، وبذلك عانى منهجهم الجمود الشديد في تطبيق النظرية على أرض الواقع، لأنه نقل مقولات قد تكون قابلة للتطبيق في مجتمعات أخرى ولكنها لا تنطبق على المجتمع العربي الإسلامي[١٥]. وقد وصف الإخفاق أحد المفكرين الماركسيين بقوله:

«كانت الماركسية على النمط الذي مورست فيه منذ زمن جد طويل في البلدان العربية ضحية التطورات التخطيطية المتحررة، ولم تستطع أن تلعب أي دور في توضيح الماضي العربي...»[١٦].

---

(١١) نوبار هوفسبيان، **صراع الهويات في العالم العربي**، تعليق السيد يسين، ترجمات استراتيجية. نافذة على الفكر العالمي؛ العدد ١ (القاهرة؛ دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ١٥. وللمزيد من التفاصيل، انظر: عمر حليق، **الاشتراكيون العرب والشيوعية الدولية**، سلسلة الفكر العربي؛ ٥ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٦)، ص ٦٥ ـ ٧٧، و Kemal H. Karpat, ed., *Political and Social Thought in the Contemporary Middle East*, rev. and enl. ed. (New York: Praeger, 1982), pp. 438-448.

(١٢) من الكتاب الماركسيين العرب: أحمد صادق سعد، ومحمود حسين، وأنور عبد الملك، وعادل غنيم، وسمير أمين، ومحمود أمين العالم، وفؤاد الخولي (مصر)، وعصام الخفاجي (العراق)، وجعفر زين (اليمن)، وخالد المنوبي وطيب تيزيني (سوريا)، وحسين مروة (لبنان)، وأدونيس وصادق جلال العظم (سوريا)، وعبد الله العروي (المغرب)، وهشام شرابي (فلسطين).

(١٣) سعد الدين ابراهيم، محرر، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(١٤) **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (ندوة)، مكتبة المستقبلات العربية البديلة. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٣.

(١٥) عيسى بلاطة، «تحديات الأصالة الثقافية العربية،» ورقة قدمت الى: **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة** (ندوة)، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩٤.

(١٦) انظر: عبد الله العروي، **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية؟**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٩٩.

فلم يتمكن الماركسيون من تحقيق الأهداف التي رسموها لأنفسهم في التحرر والعدالة الاجتماعية، واستقطاب قوى التغيير الاجتماعي(١٧)، وتركت النظرية خلف الجدران، ولم تتفاعل مع الظواهر الاجتماعية والفكرية التي يبديها الفكر العربي المعاصر(١٨).

ثانياً: محاولات تغلغل الماركسية في الخليج العربي

أثرت الثورة الروسية تأثيراً ملحوظاً في الوطن العربي، وانتقلت الأفكار الماركسية عن طريق عدد من الأشخاص الذين آمنوا بها، ووصلت إلى منطقة الخليج العربي بعد أن تغلغلت في أذهان قسم من الشباب من الفئات الاجتماعية الفقيرة(١٩).

حاول الاتحاد السوفياتي نشر الفكر الماركسي في الخليج العربي، وإقامة دول ثورية على غرار الأيديولوجية الماركسية، وبدأت المحاولات حينما اعتقد السوفياتي بأن الملك عبد العزيز آل سعود بعد استيلائه على الحجاز عام ١٩٢٥، يمكن أن يكون قوة معادية لـ «الإمبريالية»، ويقيم علاقات دبلوماسية وسياسية مع الاتحاد السوفياتي الذي كان أول من اعترف بوضعه الجديد ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها(٢٠).

ثم تبعتها زيارة فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية حينذاك إلى موسكو في الثامن والعشرين من أيار/مايو ١٩٣٢ لتعزيز العلاقات بين البلدين، واطلع خلالها على المؤسسات الثقافية، والمصانع، والأكاديميات العسكرية، والتقى مع كالينين رئيس الدولة السوفياتية الذي رحّب به، وأشاد بالسياسة السعودية في مأدبة الإفطار التي أقامها لفيصل، حيث قال فيها كالينين:

«إنني أرحب بكم بارتياح كبير في عاصمة الاتحاد السوفياتي لأنكم تمثلون حكومة شعب عربي استطاع بعد الحرب العالمية، وبفضل سياسة زعمائه الباسلة البعيدة

---

(١٧) سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(١٨) الحكم دروزة، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**، ط ٣ (بيروت: مكتبة منيمنة، ١٩٦٣)، ص ٥٣٠.

(١٩) بونداريفسكي، **سياستان إزاء العالم العربي**، ترجمة خيري الضامن (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ص ٢٧١.

(٢٠) فرد هاليداي، **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**، تعريب وتقديم محمد الرميحي (الكويت: دار الوطن للصحافة والنشر، ١٩٧٦)، ص ٦٦. وللمزيد من التفاصيل، انظر: Jaan Pennar, «The Arabs, Marxism and Moscow: A Historical Survey,» *Middle East Journal*, vol. 22, vo. 4 (Autumn 1968), pp. 433-447, and

غسان سلامة، «تقارب أضداد: السعودية في سياسة موسكو العربية،» **دراسات عربية**، السنة ١٥، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٧٩)، ص ٢٦ ـ ٣٢.

النظر أن يحرز ويعزز استقلاله التام الذي هو المقدمة الضرورية للتطور الاقتصادي والثقافي للبلد»[٢١].

إلا أنه لم تمض شهور قلائل حتى قُطعت الاتصالات بين البلدين بعد أن أُعلن عن تأسيس المملكة العربية السعودية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٢، ورفضها إقامة أي علاقات أو صلات مع من وصفتهم بـ «الدولة الشيوعية»[٢٢]، ولا سيما بعد أن ظهرت النزعة الإلحادية للنظام السوفياتي في عهد جوزيف ستالين (١٩٢٤ ـ ١٩٥٣)، ومعارضته للوجود الإسلامي في الأراضي السوفياتية، فعمل على ملاحقة الشخصيات الإسلامية والتضييق على نشاطاتها، وإغلاق أكثر المساجد في البلاد، وإيقاف رحلات حج المسلمين السوفيات إلى الديار المقدسة في العربية السعودية[٢٣].

ومع ذلك أخذ النشاط الشيوعي يتغلغل في صفوف العمال في منشآت النفط في المنطقة الشرقية من العربية السعودية لاستياء العمال جراء المعاملة السيئة من الشركات الأجنبية، وسوء توزيع الثروة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وسياسة التفرقة الطبقية في المجتمع[٢٤]، فضلاً عن تزايد نشاط الأحزاب الشيوعية العربية وتأثيرها في الفئة العاملة السعودية، فأخذت الكراسات والكتب الشيوعية تنتشر بين العمال والموظفين السعوديين والعرب العاملين في منشآت النفط، وبلغ تأثرهم بالأفكار الشيوعية إلى حد وضع صور ستالين في المنازل، حيث اعتقد هؤلاء بأن الشيوعية يمكن أن تحقق لهم طموحاتهم في إنهاء القهر والاستغلال، وإقامة مجتمع أفضل تسوده العدالة الاجتماعية، والاشتراكية، والمساواة، وإنهاء الفوارق الطبقية[٢٥]، ولكن السلطة ناهضت النشاطات الشيوعية، وحظرت تشكيل الأحزاب الشيوعية، وحَرّمت تبادل الأدبيات الشيوعية وصادرتها، وسوّغت موقفها هذا، بمخالفة الأفكار الشيوعية لمبادىء الإسلام، وخوفاً من تسرب الإلحاد والأفكار الهدّامة إلى نفوس الناس[٢٦].

---

(٢١) بونداريفسكي، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٢٢) هاليداي، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢٣) هيلينا ملكوميان، «تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي والمملكة العربية السعودية،» ندوة العلاقات التاريخية بين روسيا ودول مجلس التعاون، عقدتها الأمانة العامة لمركز الدراسات والوثائق بالخليج العربي والجزيرة العربية، البحرين/ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، نشرت وقائعها في مجلة: **الوثيقة**، السنة ١٦، العدد ٣٢ (تموز/يوليو ١٩٩٧)، ص ٥٨.

(٢٤) Central Intelligence Agency Research Reports, *The Middle East, 1946-1976,* «Activities of Soviet Agents in Petroleum Industry,» (3 August 1948), p. 130.

(٢٥) Central Intelligence Agency Research Reports, «Communist Sentiments among the Populace in Saudi Arabia,» (6 August 1948), p. 180.

(٢٦) Foreign Office [F.O.]/890/30483, From Amlegation Jidda to Secretary of State, 10 October 1984.

ويظهر ارتباط الشيوعيين السعوديين بالشيوعية الأُممية حينما شارك وفد منهم في المؤتمر السري للشيوعيين في الشرق الأوسط والأدنى الذي عُقد في باطوم في جورجيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، وحضرته وفود من عدة أقطار عربية، وهدفه إقامة علاقات اقتصادية وسياسية بين الشيوعيين في هاتين المنطقتين من الشرق[٢٧].

كان إضراب العمال عام ١٩٥٣ قد أشار إلى مدى تأثير النشاط الشيوعي في صفوف العمال بعد أن وزّعت منشورات في الأسواق والشوارع حملت شعارات المنجل والمطرقة رمز الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، في حين شاركت عناصر شيوعية محدودة في إضرابات الأعوام ١٩٥٦، و١٩٦١، و١٩٦٣، على الرغم من أن السلطات السعودية درجت على إلصاق تُهم الشيوعية بأكثر الحركات المعارضة لها، واتهامها بإقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي الذي وصفته بأنه، «بلاد الكفر والإلحاد والبؤس والشقاء والاستعباد الروحي»[٢٨]، وعدّته بلداً معادياً لها أيديولوجياً وسياسياً، وأن الفكر المرتبط بالشيوعية وموسكو عدوها الأول، واستخدمت الخطاب الإسلامي في مواجهة الشيوعية كونه لا يتفق بأي حال من الأحوال معها، ولا يوجد حل للتناقض القائم بينهما[٢٩].

كانت معاداة الشيوعية متماشية مع فكر النخبة الحاكمة وسياستها الحاكمة، ويبدو ان مستشاري الملك عبد العزيز آل سعود هم الذين تبنوا العداء للشيوعية على أساس ارتباطها بالصهيونية، وعدم اعترافها بالدين، على الرغم من أن مصالح الاتحاد السوفياتي والسعودية لم تكن متضاربة في الكثير من القضايا، ولكن حالة العداء من السلطات السعودية للشيوعية حالت دون تغلغلها على نطاق واسع في البلاد، ودون إقامة علاقات دبلوماسية متطورة بينهما[٣٠].

وقد حدث شيء من الاتصالات بين طلال بن عبد العزيز والأُمراء الأحرار وبعض الشيوعيين العرب، إذ التقى في بيروت عام ١٩٦٣ مع عدد من قيادات الحزب الشيوعي اللبناني ومنهم جورج حنا لتبادل الآراء بشأن القضايا العربية على الساحة العربية حينذاك، وأبدى طلال بن عبد العزيز رغبته في التعاون مع المنظمة الشيوعية السعودية التي كان مقرها في بيروت، ومن أعضاء اللجنة المركزية فيها عبد العزيز أبو سنيد، وعبد العزيز بن معمر، واسحق بن الشيخ يعقوب، ومحمد

(٢٧) **الأهرام**، ٣٠/١٢/١٩٥٠.

(٢٨) عبد الله محمد، «الجماهير العربية تمزق راية العداء للشيوعية،» في: **معاداة الشيوعية في العالم العربي** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤)، ص ١٢١ - ١٣٢.

(٢٩) سلامة، «تقارب أضداد: السعودية في سياسة موسكو العربية،» ص ٣٥.

(٣٠) ألكسي فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦)، ص ٤٢١ - ٤٢٢.

السعيد[٣١]. ويبدو أن طلال بن عبد العزيز حاول التعاون مع اكثر من جهة، وأكثر من تيار من أجل تحقيق أهدافه، وبعد أن تصالح مع الأسرة المالكة ترك كل هذه المحاولات، ونفى بشكل خاص اتصالاته بالعناصر الشيوعية السعودية.

وبعد أن تولى الملك سعود بن عبد العزيز السلطة حظر النشاطات الشيوعية في البلاد أيضاً، ولم يسمح بأي شكل من الأشكال بالعمل الشيوعي التنظيمي، وجدّد رفض بلاده التعاون مع الدول الاشتراكية ولا سيما الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية[٣٢]، كما أبدى الملك فيصل بن عبد العزيز أيضاً معاداته للأفكار الشيوعية في أكثر من مناسبة، وأكد في أيار/مايو عام ١٩٦٦ ذلك بقوله:

«إن السعودية لن تتساهل بأي مبدأ شيوعي يتسرب إلى السعودية، ولا بأي شعارات مخالفة للشريعة الإسلامية . . . وإن الشيوعية لم تدخل أي قطر أو أي بلد إلا بددته، ولهذا فنحن ضدها دائماً»[٣٣].

وعارضت وسائل الإعلام السعودية، من خلال الإذاعة والصحافة، الأفكار الشيوعية، فكتبت جريدة **الرياض** مقالاً تحت عنوان «التقدمية المظلومة»، ناشدت فيه دعاة الشيوعية ومؤيديها إلى أن يدركوا غايات الماركسية، وفلسفة الشيوعية وموقفها ضد الإسلام، وتمجيدها للاشتراكية وقادة اللينينية، وأن الاسلام والماركسية لن يلتقيا، وأضافت الجريدة تقول، «وألبسوا الماركسية ما شئتم من ثياب فلن يغير ذلك من واقعها، وسنهزم الشيوعية، ويندحر مروّجوها»[٣٤].

وشنّت جريدة **عكاظ** هجوماً على الشيوعية بقولها:

«سحب الدخان الكثيف تنفثها عناصر اشتراكية ملحدة لا تؤمن بدين أو وطن بينها اليهودي ماركس ومعلمها السفاح لينين، ومنفذ خططها الطاغية ستالين»[٣٥].

ورأت الإذاعة السعودية في تعليق لها أن:

«دعوة ماركس التي ترى الأديان خرافة ابتكرها أصحاب السلطة الروحية، السلطة الزمنية لتخدير الشعوب في دعوة تحررية تقدمية تحارب الاستعمار، وتقضي

---

(٣١) **الجمهور الجديد** (بيروت)، ١٩٦٣/٥/٢.

(٣٢) Grant C. Butler, *Kings and Camels: An American in Saudi Arabia* (New York: Devin-Adair, 1960), pp. 55-56.

(٣٣) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: السعودية والتعاون الاسلامي** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٧)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٧.

على نفوذه وسيطرته. . . لكن الحق الذي لا مفر منه، ولا تجدي معه فلسفة التشكيك، هو أن الألاعيب السحرية في اليسار العربي لم يعد لها بقاء»[٣٦].

وهكذا نجحت السياسة السعودية في مناوأة الشيوعية والأفكار الماركسية إلى حد كبير، حيث استخدمت القوة مع العناصر الشيوعية في الداخل، وأسلوب النفوذ والثروة مع الدول الأخرى لكسب مواقفها في معاداة الشيوعية، وحاربت الحركات اليسارية خوفاً من انتشار تلك الأفكار في صفوف المثقفين والعمال بخاصة، والمجتمع السعودي بعامة[٣٧].

وعرفت الكويت أول حركة ماركسية بعد الحرب العالمية الثانية تشكّلت من عناصر من العرب الوافدين، عملت بسرية وتكتم خوفاً من ملاحقة السلطة لها، وأصدرت نشرة أسبوعية سُمِّيَت **راية الكويت** حفلت بمقالات ترد فيها على ما تنشره مجلة **الإيمان** لسان حال التيار القومي في الكويت، واستخدمت عبارات شديدة اللهجة تجاه العمل القومي العربي، ونشرت مقالات وموضوعات عَبّرت عن الأفكار الشيوعية مثل «التفاوتات الطبقية» و«الإمبريالية»، و«البطالة»، و«الاستعمار» و«الفقر»[٣٨].

وتابعت السلطة الكويتية نشاطات العناصر الشيوعية، وتخوفت من تغلغل الأفكار الشيوعية والماركسية في الكويت وبقية أقطار الخليج العربي، وبذلت جهوداً واضحة في وقف الدعاية الشيوعية، ومحاولة تغلغلها في صفوف المثقفين والعمال لكونها تهدد أمن البلاد والمنطقة واستقلالها[٣٩].

ويظهر واضحاً معارضة أغلب المثقفين الكويتيين للأفكار الشيوعية، وتوجيه الانتقادات لها في أكثر من مناسبة، فكتب خالد الفرج قصيدة بعنوان «الشيوعي عند المستعمرين» صوّر فيها الشكل القبيح للشيوعي، وسخر من الأفكار الشيوعية[٤٠].

في حين انتقدت الصحافة الكويتية بشدة محاولات تغلغل الفكر الماركسي في البلاد، ونشرت مقالات وموضوعات هاجمت فيها الماركسية وأفكارها وطالبت بالتصدي لأفكارها الغريبة عن الإسلام والعروبة. وكتبت جريدة **الرأي العام** مقالاً افتتاحياً في التاسع والعشرين من آذار/مارس ١٩٦٦ عارضت فيه الاشتراكية، ورأت

---

(٣٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣٧) ديل آر تاهتينن، **تحديات الأمن القومي في العربية السعودية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٧ و٣٤.

(٣٨) أحمد السقاف، **تطور الوعي القومي في الكويت**، سلسلة كتب رابطة الأدباء في الكويت (الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٨٣)، ص ٣٣ - ٣٤.

(٣٩) F.O./371/132776, From Baghdad to Foreign Office, 6 June 1958.

(٤٠) خالد سعود الزيد، **شعر خالد الفرج**، ص ٢٧٠.

أنها نظام دخيل نشأ في أجواء بعيدة عن المجتمع العربي والإسلامي، وفي ظروف تختلف عن أجواء الكويت لأن ما فيها من مادية يختلف عن مبادىء الإسلام الروحية، ودعت الجريدة إلى تطبيق الأفكار التي تتلاءم مع المجتمع الإسلامي، ومراعاة العدالة الاجتماعية وفقاً لمبادىء الإسلام ونظمه[٤١].

ثم عادت الجريدة لتشن هجوماً عنيفاً على الأفكار الماركسية في عددها الصادر في الأول من أيار/مايو عام ١٩٦٦، ومحاولات تغلغلها في الكويت، وانتقدت من أسمتهم بـ «اليساريين» الذين يحاولون فرض نظام بوليسي خال من الديمقراطية، بحسب وصفها[٤٢].

وأقدمت السلطة في الوقت نفسه على حملة لإبعاد أكثر من خمسمائة شخص عن الكويت بتهمة الانتماء لحركات يسارية، ولتطويق النشاط الشيوعي في الكويت والخليج العربي. وكان أكثر هؤلاء الأشخاص من الوافدين العرب الذين اتهموا بانتمائهم إلى تنظيمات يسارية عربية محظورة[٤٣].

وعلّقت جريدة **السياسة** في الخامس عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٦٦ في مقال لها بعنوان «من صنع الرجال» فأشارت إلى أن الماركسيين أرادوا القضاء على الأديان السماوية، ولذلك فالإسلام لا يلتقي مع الشيوعية أبداً، فلا تصلح الماركسية للتطبيق في البلاد العربية والإسلامية[٤٤]. وطالبت جريدة **الرأي العام** الحكومة بأن تتخذ المزيد من الإجراءات لمنع تغلغل الأفكار الماركسية إلى الداخل، وسد كل الطرق التي قد تهبّ منها، وقطع العلاقات وعدم التعاون مع الدول التي تدعم هذه الاتجاهات[٤٥].

ويظهر جلياً سعي السوفياتي لإقامة تنظيم شيوعي في الكويت، ولا سيما أن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تلقت دعماً مادياً ومعنوياً لغرض نشر الأفكار الماركسية في أقطار الخليج العربي. ورغب الاتحاد السوفياتي أيضاً في دعم المعارضة الكويتية بمختلف اتجاهاتها، فحينما قام أحمد الخطيب بزيارة إلى موسكو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ بدعوة من لجنة التضامن الأفرو آسيوية ـ السوفياتية التي قدّمت دعماً إيديولوجياً لحركات التحرر الوطنية في آسيا وأفريقيا، لقي الخطيب ترحيباً كبيراً من

---

(٤١) نقلاً عن: **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي**، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٤٤) **السياسة**، ١٥/٦/١٩٦٦.

(٤٥) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي** (بيروت: نشر سجل العرب، ١٩٦٦)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

الزعماء السوفيات، وأكدت الزيارة حقيقة الصلات القديمة بين الجانبين، حيث تتفق برامجهما وأهدافهما في مناهضة الاستعمار الغربي والوجود الأمريكي في الخليج العربي[٤٦].

أدرك الاتحاد السوفياتي بعد سنوات أن أسلوب التبشير الأيديولوجي لم يجد نفعاً، ولن يحقق أي مصالح له في منطقة الخليج العربي، ولذلك لجأ إلى الأسلوب الدبلوماسي في عقد الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية مع الحكومات نظراً لحاجة الاتحاد السوفياتي إلى توطيد نفوذه ومصالحه في المنطقة الغنية بالنفط[٤٧].

وهكذا لم تجد الماركسية مجالاً واسعاً في الكويت في ظل الظروف الاقتصادية المتطورة، والثروة النفطية الهائلة، وسياسة الحكومة بالرفاه الاجتماعي، وتغلّب الولاء القبلي على الولاء الأيديولوجي بشكل عام في المجتمع، وتمسّك السكان بالإسلام وتعاليمه، فاقتصرت الماركسية بشكل محدود على قسم من الوافدين العرب وبعض العناصر المحلية من العمال[٤٨].

وتعود بدايات ظهور الأفكار الشيوعية في البحرين إلى عام ١٩٥٤ حيث انتشرت بصورة سرية في صفوف عمال النفط بسبب الاضطهاد والاستغلال الذي تعرضوا له من الشركات الأجنبية[٤٩]. ولكن السلطة منعت النشاط الشيوعي على الرغم من تغلغله في صفوف الطلاب والمثقفين أيضاً في الستينيات[٥٠]، وساندت بريطانيا توجهات السلطة، وأكد تشارلز بلغريف مستشار حكومة البحرين أن بلاده على ثقة بأن سكان البحرين والخليج العربي لا يمكن أن يتعاطفوا مع الشيوعية نتيجة لنمو الفئة الوسطى، وارتفاع مستوى المعيشة، مما يحول دون تطبيق الأفكار الشيوعية في المجتمع[٥١].

---

(٤٦) Mark N. Katz, *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 166-167.

(٤٧) محمد رشيد الفيل، **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي** (الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧)، ص ٧٩.

(٤٨) جمال زكريا قاسم، **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ٧١.

(٤٩) **تطور الحركة الوطنية في البحرين** ([د.م.]: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، [د.ت.])، ص ١١ و٣٣.

(٥٠) سيف بن علي، «العداء للشيوعية عداء لكل ما هو وطني،» في: **معاداة الشيوعية في العالم العربي**، ص ١١١ ـ ١١٥.

(٥١) نقلاً عن: Peter Mansfield, *The Arab World: A Comprehensive History* (New York: Crowell, 1976), pp. 139-141.

إلا أن ذلك لم يمنع بعض الأندية البحرينية من نشر الأفكار الشيوعية من خلال نشاطات الشباب والمثقفين المنتمين إلى صفوفها، والذين قرأوا الكتابات الماركسية، وتأثروا بالفكر الماركسي الذي انتشر في المشرق العربي، فواجهت السلطة هذا بأن حظرت نشاط هذه الأندية، ومنعت تداول الكتب التي تنشر الأفكار الماركسية[٥٢]. وكان من أبرز الواجهات التي مارست النشاط الشيوعي في البحرين ناديا الفجر والنور، على الرغم من قلة أنصارهما. وشارك وفد من الحزب الشيوعي البحريني في مؤتمر الأحزاب الشيوعية العربية الذي عقد في بيروت في أيار/مايو ١٩٦٥[٥٣].

وقد عَبّرت العناصر الشيوعية عن مساندتها للحركة الوطنية في البحرين، وشاركت في انتفاضة آذار/مارس ١٩٦٥، إلى جانب القوى القومية، ولكنها كانت مشاركة محدودة لأن أكثر المشاركين في الانتفاضة من القوميين، وشدّدت السلطة الخناق على الشيوعيين، وحظرت نشاطاتهم في الداخل، مما دفعهم إلى ممارسة العمل في الخارج[٥٤].

ثم شهدت البحرين بعد أحداث نكسة ١٩٦٧ بروز تنظيمات ماركسية ـ لينينية تحول أكثرها من الانتماء إلى التيار القومي إلى الالتزام بالماركسية ـ اللينينية مثل جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية، وجبهة تحرير الخليج العربي، والحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ـ إقليم البحرين، ودخلت في ما بينها في حوارات من أجل الوصول إلى صيغة للتحالف أثمرت عام ١٩٧١ إطاراً تنظيمياً عُرف باللجنة التأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي وأصحاب المهن الحرة في البحرين، ثم ظهرت أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ـ إقليم البحرين[٥٥].

ولكن السلطة حظرت نشاطات هذه التنظيمات، ولاحقت عناصرها في الداخل، فلم تستطع الماركسية أن تحدث تأثيراً واضحاً في البحرين، لعدم تقبّل السكان أفكارها الغريبة عن الواقع العربي والإسلامي، وتركز نشاطها في فئات محدودة من المثقفين والعمال، وحظر السلطات لها، وانتقالها لممارسة نشاطاتها في الخارج، واقتصارها على الأسلوب الإعلامي بعيداً عن قواعدها في الداخل.

---

(٥٢) مصطفى عبد القادر النجار، **دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٨٦.

(٥٣) محمد غانم الرميحي، **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠** (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٣٥٩.

(٥٤) الجبهة الشعبية (البحرين)، **في الوحدة الوطنية البحرانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

أما تجربة الماركسية في عمان، فإنها تختلف كلياً عن بقية أقطار الخليج العربي نظراً لتبلور الظروف والعوامل التي ساعدت على انتشار الأفكار الماركسية بنتيجة انتشار التخلف والفقر، وعدم استثمار الثروة النفطية في تحديث البلاد وإصلاحها، وانتشار البطالة في صفوف الشباب، وانتقال الأيدي العاملة إلى الأقطار المجاورة، ونهب الشركات الأجنبية لثروات البلاد، والأزمة المعاشية وارتفاع الأسعار، والعزلة التي فرضها السلطان على المجتمع، مما ساعد على انتشار الأفكار الماركسية في عمان على نطاق أوسع(٥٦). وظهرت عدة تنظيمات شيوعية طرحت أفكاراً ماركسية ـ لينينية، وتمسك بعضها بالماوية الصينية، ولقي دعماً من الدول والقوى الاشتراكية.

بصورة عامة يمكن القول إن الاتحاد السوفياتي حاول نشر الماركسية في الخليج العربي، ولكنه واجه صعوبات جمة في ظل التنافس بين القطبين في الحرب الباردة، وهيمنة الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي(٥٧)، وعدم تقبل الأفكار الماركسية لدى سكان المنطقة، وحظر نشاطاتها من السلطات المحلية، باستثناء تجربة ظفار المحدودة في نطاق عمان(٥٨).

ثالثاً: التنظيمات الماركسية في الخليج العربي

عرفت منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية نشوء تنظيمات ماركسية اتصفت نشاطاتها بالسرية، وضيق انتشارها، وقلة المنتمين إليها، وعدم تمتعها بدعم شعبي كبير، وانقسمت إلى اتجاهين: **الأول** اتجاه راديكالي مثّلته التنظيمات في عمان ولا سيما الجبهة الشعبية لتحرير عمان(٥٩)، والاتجاه **الآخر** إصلاحي مثّلته جبهة التحرير الوطني البحرانية والتنظيمات الماركسية الأخرى في المنطقة.

---

(٥٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: روبرت لاندن، **عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً**، ترجمة محمد أمين عبد الله (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، [د.ت.])، ص ٣٧٦؛ الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، **الوضع الطبقي في عمان (السلطنة)** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٩، و

Dale F. Eickelman, «From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman, 1935-1957,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 17, no. 1 (January 1985), p. 16.

(٥٧) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press; London, England: Mansell, 1984), pp. 78-79.

(٥٨) A. Yodfat and M. Abir, *In the Direction of the Persian Gulf: The Soviet Union and the Persian Gulf* (London Cass; Totowa, NJ: Biblio Distribution Center, 1977), pp. 44-75.

(٥٩) عبد الله فهد النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥** ([د.م.: د.ن.، د.ت.])، ص ١٣١.

وقد آمن الاتجاه الأول بضرورة إقامة واقع جديد يلغي النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل تام، وينشىء مكانه نظاماً يستوحي منهجه من النظام الماركسي اللينيني، وعدم مهادنة النظم الحاكمة بأي شكل من الأشكال، ويبني هذا الاتجاه موقفه على أساس انتظار اللحظة التاريخية للصدام المباشر مع السلطة[٦٠].

أما الاتجاه الثاني فكان أكثر انسجاماً مع النظم الحاكمة، وتركيبتها السياسية، لأنه سعى إلى ممارسة نشاطه في إطار القانون والدستور على أساس المشاركة السياسية عن طريق المجالس التمثيلية، فهو اتجاه سلمي مهادن في طروحاته الفكرية، ونشاطاته السياسية[٦١].

وكان من أبرز التنظيمات:

١ ـ اللجنة الوطنية لأنصار السلام

ظهرت في الكويت منذ منتصف الخمسينيات، ومارست نشاطاتها بسرية، وأعلنت عن نفسها عندما وزّعت نشرة سرية حملت تسمية **راية الشعب الكويتي** في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤، ندّدت فيها بالإمبريالية، والرأسمالية العالمية، وسوء الأوضاع الداخلية[٦٢]، ثم عادت وأعلنت أنها اللجنة الوطنية لأنصار السلام في نهاية العام نفسه، وضمت في صفوفها شباباً ناهضوا الوجود الأجنبي بالكويت، وطالبوا بالتحرر، وتأسيس مجلس برلماني، ووضع دستور حديث، وعدم السماح لبريطانيا بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، ومقاومة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وتسليم إدارة البلاد إلى أبناء الكويت[٦٣]. ولكنها من جانب آخر تبنت أفكاراً شيوعية، وعَبّرت عن ذلك في بياناتها التي وَزّعتها في الكويت على نطاق محدود، فلم تحظ برصيد شعبي كبير، وبقيت تنظيماً ضيق الإطار.

٢ ـ لجنة العمال

شهدت أوساط العمال في منشآت النفط في العربية السعودية في مطلع الخمسينيات بروز قوى معارضة كان من بينها لجنة العمال التي وجّهت انتقادات

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٦٢) غانم النجار، **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي** (الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦٣) ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٣٥.

شديدة للسلطة، وأعلنت معارضتها للنظام الملكي، ونشطت في صفوف عمال شركة أرامكو في الظهران، بشكل خاص، والذين تأثروا بأفكار واتجاهات العمال العرب الذين عملوا إلى جانبهم. ومارست لجنة العمال نشاطاً ملحوظاً منذ عام ١٩٥٣، وعُرفت بأفكارها التي وصفت بالتقدمية أي الماركسية إلى حد ما، مع إضفاء نزعة ليبرالية تؤكد إعلان الملكية الدستورية، واتباع سياسة خارجية حيادية[٦٤]، ونشطت في إضراب عمال أرامكو عام ١٩٥٣، حيث ألقي القبض على عدد كبير من أعضائها، والتحق من تبقى منهم بتنظيمات أخرى[٦٥].

٣ ـ جبهة الإصلاح الوطني في السعودية

تشكّلت نواة هذا التنظيم بصورة سرية خلال إضراب مجموعة من العمال في شركة أرامكو عام ١٩٥٣، ثم انضم إليها أفراد من الجيش، وموظفون ممن حصلوا على شيء من التعليم، وأُعلن هذا التنظيم باسم جبهة الإصلاح الوطني في السعودية، وأكدت أهدافها في تحرير البلاد من الهيمنة الامبريالية، ومن التسلط الاقتصادي لأرامكو وشركات النفط الأخرى، واعتماد دستور يكفل الانتخاب البرلماني، ويضمن النشر والتجمع، وإجازة الأحزاب والنقابات، وحرية التظاهر والإضراب، وتطوير الصناعة، وتوفير البذور والأسمدة والآلات الزراعية للفلاحين بأسعار منخفضة، وإلغاء الرق، وإعادة النظر في الاتفاقيات المعقودة مع شركات النفط وتعديلها بشكل يضمن حق استثمار ثروات البلاد بشكل يكفل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومكافحة الأمية، وتأسيس مدارس البنات، وتوسيع التعليم العالي والمهني. ورأت الجبهة أن نشاطها جزء من الكفاح الذي يخوضه الشعب العربي ضد الإمبريالية، وفي سبيل الوحدة على أساس ديمقراطي حر، ودعت الجبهة على الصعيد الخارجي، إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والدبلوماسية مع الأقطار العربية، وإقامة علاقات متطورة مع الدول الاشتراكية، واتباع سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي، ومناهضة الأحلاف الإمبريالية[٦٦].

---

(٦٤) Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration* (London: Croom Helm, 1988), p. 75, and Katz, *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula*, p. 151.

(٦٥) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» **المنار** (باريس)، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)، ص ٦٤. انظر التفاصيل في: عصام شريف التكريتي، «المعارضة الوطنية في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠،» (بحث غير منشور).

(٦٦) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤١٤ ـ ٤١٥، و**صوت الطليعة**، السنة ٤، العدد ١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦)، ص ٥٩.

أقامت الجبهة اتصالات مع قوى المعارضة في الحجاز والأحساء، ووزعت منشورات في بعض المدن السعودية، ولها علاقات بحركة القوميين العرب أيضاً[٦٧].

وأعلنت السلطة في عام ١٩٥٦ عن تصفية الجبهة، واعتقال عدد من أعضائها وأبرزهم الملازم عبد الرحمن الشمراني الذي أعدم مع أربعة ضباط في الجيش، وبذلك أصبح نشاط الجبهة في الداخل صعباً، وانتقل أعضاؤها الباقون إلى مصر وسوريا ولبنان[٦٨].

استمرت الجبهة على نشاطاتها على الرغم مما أصابها، حيث عملت بعد عام ١٩٥٧ على أساس أنها جزء من الناصرية في إطار تبنيها الاشتراكية، وبقيت ملتزمة بالماركسية/ اللينينية وبثت أفكارها في صفوف عمال النفط، وأفراد الجيش، ثم مارست العنف، وقامت بتفجيرات في المنشآت والقواعد العسكرية الأمريكية[٦٩]، ودخلت الجبهة في تحالف مع جبهة التحرير العربية في عام ١٩٦٢[٧٠]، ثم تحالفت بعد ذلك مع الجبهة القومية في اليمن الجنوبي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثم تحالفت مع حركة القوميين العرب ـ جناحها العسكري ـ بعد عام ١٩٦٧، ثم مع الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين، وقام عدد من أعضاء الجبهة في عام ١٩٧٠ بتشكيل نواة الحزب الشيوعي السعودي[٧١].

٤ ـ جبهة التحرير الوطني في السعودية

لم يختلف هذا التنظيم عن جبهة الإصلاح الوطني من حيث التكوين والأهداف، وكان ظهوره رد فعل تجاه سياسة الهيمنة الأمريكية في العربية السعودية، فتحولت تسمية الجبهة من الإصلاح الوطني إلى جبهة التحرير الوطني في السعودية في عام

---

(٦٧) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, p. 75.

(٦٨) فاسيلييف، المصدر نفسه، ص ٤١٥.

(٦٩) توفيق الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية** (لندن: الصفا للنشر، ١٩٨٨)، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٧٠) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, pp. 75-76.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٧٦. أعلن عن ظهور تنظيم الحزب الشيوعي بشكل علني في عام ١٩٧٥، وعقد أول اجتماع له من أجل وضع أسس التنظيم وقواعده، ثم تبعه اجتماع عام ثان في عام ١٩٨٤ برئاسة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب مهدي حبيب المعروف بـ «عبد الرحمن صالح»، وفتح له فروعاً في لبنان وقبرص، والتحق في صفوفه عدد من المثقفين السعوديين، ولكنه لم يحظ بدعم كبير من الاتحاد السوفياتي الذي تعامل مع الحزب بحذر وشك في أنه يستطيع إحداث تغيير نحو الاشتراكية في العربية السعودية في ظل الهيمنة الأمريكية، وبقي الحزب واجهة غير فاعلة للنشاط الشيوعي في الداخل والخارج. انظر: Katz, *Russia & Arabia: Soviet Policy toward the Arabian Peninsula*, p. 142.

١٩٥٨، ومرّت في مسيرتها بمرحلتين: **الأولى**، العمل ضمن الواجهات السرية، فلم تقم بتنظيم سياسي علني إنما اقتصر نشاطها على الالتزام بالماركسية اللينينية، والمساهمة في النضال الوطني. أما المرحلة **الثانية** فهي التحول إلى العمل السياسي المنظم منذ عام ١٩٦١[(٧٢)].

ضمّت الجبهة في صفوفها: البرجوازية الصغيرة، والمثقفين، والعمال بشكل خاص، وأكد ميثاقها على إجراء تغييرات بعيدة المدى في البلاد في النواحي كافة، والنضال من أجل نظام يعبّر عن مصالح الشعب، ويتبع سياسة معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية، والمطالبة بالدستور والديمقراطية وضمان الحقوق الأساسية بما في ذلك حق إنشاء الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، والمنظمات الشعبية، وحق التظاهر والإضراب، وعقد الاجتماعات، وضرورة إلغاء جميع القواعد العسكرية الأجنبية، ومراجعة، وتعديل العقود والامتيازات الخاصة بالاحتكارات النفطية الأجنبية، وتحقيق مبدأ مساهمة الدولة بقسط كبير من العمليات النفطية، والحاجة إلى إقامة قطاع عام في الاقتصاد المحلي، وإلغاء نظام الرقيق وتحرير الأرقاء، وإصلاح الإدارة الحكومية إصلاحاً جذرياً، وتنظيم القضاء وتطوير جهازه، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتوسيع نطاق التعليم وتطويره، وإنشاء المدارس المهنية الفنية، وتوحيد الإشراف على جميع معاهد التعليم ومكافحة الأمية، وتوطين البدو وتوفير الحياة الكريمة لهم، وتصنيع البلاد بإنشاء مختلف الصناعات، وإنماء الزراعة وإعمامها، واستصلاح الأراضي، ورفع المستوى الصحي، وتأمين الخدمات الطبية، وتحسين وسائل المواصلات، وتقوية الجيش[(٧٣)].

أما في مجال السياسة العربية الخارجية، فقد أكد ميثاق الجبهة التزامها بالتعاون مع القوى المتحررة العربية لتحقيق وحدة عربية ديمقراطية متحررة، وتنسيق السياسة الخارجية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مع الأقطار العربية المتحررة، ونادت الجبهة بسياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي، واتخاذ المواقف المستقلة، وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع مختلف الدول[(٧٤)].

تحالفت الجبهة مع القوى المعارضة في إطار جبهة التحرير العربية وتغيرت تسميتها إلى جبهة التحرير الوطني العربية، وبعد أن انسحب الأمراء الأحرار عادت

---

(٧٢) المعارضة السياسية في السعودية ([د.م.]: منشورات صوت الطليعة، [د. ت.])، ص ٥٧.

(٧٣) عبد الرحمن الصحراوي، «ملامح من نضال الطبقة العاملة في السعودية،» **الطريق**، السنة ٣٩، العددان ٣ ـ ٤ (آب/أغسطس ١٩٨٠)، ص ٣٠٠، وعدنان العطار، **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣** (بيروت: مؤسسة مطابع معتوق إخوان، [١٩٧٤])، ص ١٤٧ ـ ١٤٩.

(٧٤) العطار، المصدر نفسه، ص ١٥٠.

تسميتها في آب/أغسطس ١٩٦٣ إلى جبهة التحرير الوطني[٧٥]، وتحالفت مع اتحاد القوى الديمقراطية في الجزيرة العربية في عام ١٩٦٤[٧٦]، وشاركت في المحاولة الانقلابية عام ١٩٦٩[٧٧]، وتعرضت لمطاردة السلطة لأعضائها الذين لجأوا الى الخارج، وانضموا إلى الحزب الشيوعي السعودي[٧٨].

٥ ـ جبهة التحرير الوطني البحرانية

تُعدّ من أنشط التنظيمات الماركسية في البحرين، وأُعلن عن تأسيسها في الخامس عشر من شباط/فبراير ١٩٥٥ بسرية ثم تفرعت عنها حلقات صغيرة عملت بسرية، أيضاً لتحقيق أهدافها[٧٩]، فمثّلت الجبهة واجهة التيار الماركسي في البحرين، وارتبطت في البداية بالعناصر الإيرانية من المتجنسين بالجنسية البحرينية، ثم انتشرت في صفوف عمال شركة نفط البحرين (بابكو) وعدد من الطلاب والموظفين في الداخل، في حين نشطت في صفوف الطلاب البحرينيين الدارسين في القاهرة وموسكو. وأعلنت الجبهة برنامجها في عام ١٩٦٢ الذي أكدت فيه أنها تعمل لتحقيق النضال من أجل دولة ديمقراطية مستقلة بعيداً عن الحماية الأجنبية، وإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية، وإقامة المؤسسات الديمقراطية، ووضع دستور حديث، وتشكيل برلمان ومجلس بلدية، وتنمية الاقتصاد الوطني، وإقامة صناعة وطنية، واستثمار ثروات النفط، وتطوير الإنتاج الزراعي، وإقامة نظام الإصلاح الزراعي، والسيطرة على المصارف، والتجارة الخارجية، وتطوير التعليم، وإنشاء جيش وطني، ورفع المستوى الصحي، وضمان حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في جميع المجالات، والنضال إلى جانب حركات التحرر العربية ضد الاستعمار والصهيونية، والتعاون مع الأقطار العربية[٨٠].

أنشأت الجبهة فروعاً لها بالقاهرة ودمشق وبيروت وموسكو، وأصدرت بيانات في مختلف المناسبات الوطنية التي شهدتها البحرين[٨١]، ودعت فيها القوى الوطنية في

(٧٥) فاسيلييف، **تاريخ العربية السعودية**، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٧٦) Katz, *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula*, p. 142.

(٧٧) «قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦٥.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٤٤، وفرد هاليداي، **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥)، ص ٣٧.

(٧٩) Katz, *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula*, p. 180.

(٨٠) انظر محاضرة سيف بن علي، مندوب جبهة التحرير الوطني البحرانية، التي ألقيت في نطاق أسبوع الخليج العربي، في النادي الثقافي القومي في بيروت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٢، ص ٢٠ ـ ٢٥.

(٨١) ابراهيم خلف العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١** (بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦)، ص ٢٣٠.

الخليج العربي لمواجهة الاستعمار وتحقيق الحرية والاستقلال، وإنهاء التجزئة، وقامت في التاسع عشر من آذار/مارس ١٩٦٦ بمناسبة مرور عام على الانتفاضة الوطنية في البحرين بنسف سيارتي ضابطي الاستخبارات البريطاني لنكونل بوب (L. Boob)، والأردني أحمد محسن[٨٢]. وكان من أبرز عناصر الجبهة محسن حميد مرهون، وأحمد الزوادي الملقب «سيف بن علي»، والدكتور عبد الهادي خلف، ومحمد حسين نصر الله، وعبد الله الراشد، وإبراهيم بشمي، ويوسف العجاجي، وأصدرت الجبهة مجلة **النضال**، لسان حالها[٨٣].

رفعت الجبهة مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت[٨٤](U Thant) (١٩٦١ ـ ١٩٧١) في عام ١٩٧١ بشأن تقرير مصير البحرين، ومسألة الادعاءات الإيرانية، بعد أن انسحبت العناصر الإيرانية من الجبهة، فأكدت معارضتها للادعاءات الإيرانية، ورفضها لكل أشكال الاستعمار البريطاني والحكم الرجعي، وحق الشعب البحريني في تقرير مصيره[٨٥].

ثم واجهت الجبهة مطاردة السلطة لأعضائها، وحظر نشاطاتها في الداخل، واعتقال عناصرها الناشطين مثل محمد علي العرداوي، وفؤاد عبيد، ومحمد اليماني، ولجأ حسن أبو كمال إلى الخارج[٨٦]، فانتقل نشاط أعضائها الباقين إلى القاهرة والكويت[٨٧]. وانتقلت الجبهة في منتصف السبعينيات مع الجبهة الشعبية في البحرين لإحياء اتحاد العمال البحريني، وأسهمت بعد ذلك في تنظيم طلابي تشكل في الخارج عُرف باسم اتحاد الشباب الديمقراطي البحراني، وحاولت الجبهة تطوير علاقاتها بالدول الاشتراكية في الوطن العربي، وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي بهدف الحصول على الدعم والتأييد لنشاطاتها ووجودها[٨٨].

---

(٨٢) عبد الله خالد، معد، «قضايا الحريات الديمقراطية في الوطن العربي: البحرين: أساليب فاشية ومصادرة الحريات،» **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨)، ص ٦٥.

(٨٣) محمد أحمد خلف الله [وآخرون]، **دراسات في أدب البحرين** (القاهرة: معهد البحرين والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٨٤) يو ثانت: الأمين العام الثالث للأمم المتحدة، تولى منصبه في الفترة (١٩٦١ ـ ١٩٧١) وهو من أصل بورمي، ويُعدّ الآسيوي الوحيد الذي شغل هذا المنصب البارز خلال أكثر من خمسين عاماً من عمر هيئة الأمم المتحدة. انظر: United Nations, *Everything You Always Wanted to Know about the United Nations* (New York: Department of Public Information, 1997), pp. 7-8.

(٨٥) **النداء** (بيروت)، ١٩/٦/١٩٧٠.

(٨٦) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي**، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٨٧) **الطلائع**، العدد ٢ (آذار/مارس ١٩٦٩)، ص ٢ ـ ٣.

(٨٨) Katz, *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula*, p. 180.

يظهر من خلال برنامج الجبهة أنها تشبه إلى حدٍ كبير برامج الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى، فاستخدمت الجبهة مصطلحات ومفاهيم بعيدة عن واقع المجتمع البحريني، مما يشير إلى تأثرها بما كان سائداً من أفكار في عدد من الأقطار العربية، ولا سيما أن برنامج الجبهة تم إعداده وصياغته في خارج البلاد، فلم يستند إلى قراءة صحيحة وواقعية للأوضاع القائمة في البحرين مما جعل الجبهة تعتمد الجانب النظري في طروحاتها أكثر من محاولة التطبيق الفعلي.

٦ ـ الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير الجزيرة العربية

تشكّلت في عام ١٩٦٠ في العربية السعودية، وهي ذات اتجاه ماركسي، ولقيت دعماً من اتحاد شعب الجزيرة العربية، ثم انضمت إلى جبهة التحرير الوطني مع عدد من القوى الأخرى في عام ١٩٦٢، ولكن نشاطها بقي محدوداً وسرياً في صفوف عمال النفط، ولم تكشف هويتها خوفاً من مطاردة السلطة لها[٨٩].

٧ ـ منظمة الشيوعيين السعوديين

تنظيم نشأ في إطار جبهة الإصلاح الوطني في العربية السعودية في عام ١٩٦١، وأغلب أعضائه من الحركة العمالية في شركة أرامكو في الظهران، وتعرض لملاحقة السلطة لأعضائه مما دفعه للانضمام إلى تنظيمات ماركسية أخرى[٩٠].

٨ ـ اتحاد القوى الديمقراطية في الجزيرة العربية

تشكيل ضم عناصر من الشيوعيين السعوديين إلى جانب جبهة التحرير الوطني البحرانية، واتحاد الشعب الديمقراطي في عدن، ثم التحق بجبهة التحرير الوطني في العربية السعودية وتحالف مع الأمراء الأحرار، ولكنه لم يمارس نشاطاً ملحوظاً في العربية السعودية خصوصاً بعد أن انسحب الأمراء الأحرار من جبهة التحرير الوطني، فالتحق أعضاء هذا التشكيل بتنظيمات أُخرى، وغادر الآخرون إلى الخارج خوفاً من مطاردة السلطة لهم[٩١].

٩ ـ الجبهة الاشتراكية لتحرير الجزيرة العربية

تأسست في عام ١٩٦٣ في العربية السعودية، وتأثرت بمبادئها في البداية

---

(٨٩) Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration*, p. 67.

(٩٠) العطار، الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١١٧.

بالناصرية، وأعلنت عن تشكيل المكتب السياسي لها في بيان أصدرته في السادس والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٦ طالبت فيه بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتحرير الجزيرة العربية من الحكم القائم، وإقامة حكم اشتراكي ديمقراطي يحرر الشعب من كل صنوف البؤس والعبودية، ويوفر له الحياة الكريمة، ورفض الوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وطالبت بتصفيته، وإقامة حكم ديمقراطي يضمن الحريات العامة في البلاد[٩٢]، ثم تحولت أكثر نحو الاتجاه الماركسي ولا سيما بعد نكسة ١٩٦٧ وتراجع الناصرية. ولكن الجبهة في حقيقة الأمر لم تكتسب رصيداً شعبياً كبيراً وظل نشاطها محدوداً في صفوف العمال في المنطقة الشرقية، ولم يُعرف لها مواقف واضحة من الأحداث الداخلية سوى رفضها لإعلان الملك فيصل بن عبد العزيز إقامة الحلف الإسلامي.

١٠ ـ جبهة التحرير الوطني في قطر

تزايد نشاط العمال في منشآت النفط في قطر في أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات، وتُرجم ذلك النشاط إلى اندلاع الإضراب العمالي في ربيع عام ١٩٦٣ حينما طالب العمال بالحقوق السياسية، والمشاركة في الثروة النفطية، وإنهاء الاستغلال والقهر الذي تمارسه الشركات الأجنبية، وكان في مقدمة القوى الوطنية المشاركة في هذا الإضراب جبهة التحرير الوطني في قطر التي أسهمت بدور فعال في أحداثه، مما دفع السلطة إلى مطاردة أعضائها، فتحولت إلى العمل السري بحذر شديد، وانتقل أكثر قياداتها إلى الخارج، ولذلك تضاءلت نشاطاتها تدريجياً، وبقيت بعيدة عن التأثير في الشعب بالداخل، ولم تستطع أن توصل أفكارها وبرامجها إلى الفئات الاجتماعية، إلى جانب ضعف التأييد والمساندة الخارجية لها وعدم توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفياتي الذي كان من الممكن أن يقدم لها الدعم الأيديولوجي والإعلامي. ويظهر أن السوفيات لم يبدوا حماسة كبيرة لنشاطات الجمعية لضآلة شعبيتها في قطر من جهة، وانتقال عملها إلى الخارج واقتصاره على عدد من القيادات فحسب[٩٣].

١١ ـ الحزب الشيوعي البحريني

ظهرت فكرة تأسيس الحزب نتيجة لتأثير الحزب الشيوعي الإيراني (توده)، ولذلك فإن قياداته وقواعده إيرانية، وبعضها منتدب من حزب توده ليتولى قيادة الحزب الشيوعي البحريني. فأيّد الحزب منذ البداية السياسة الإيرانية تجاه البحرين، بل

(٩٢) الوثائق العربية [و. ع.] عام ١٩٦٦، «بيان الجبهة الإشتراكية في السعودية حول الحلف الإسلامي المقترح في ١٩٦٦/٦/٢٦،» وثيقة رقم (٦١)، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٩٣) Katz, *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula*, pp. 181-182.

أبدى تأييده الصريح لتبعية البحرين لإيران، ورفع الحزب شعار «عاشت الأخوة الإيرانية ـ البحرينية»، وشارك أعضاؤه في الهجمات ضد السكان العرب بالبحرين، ودعا إلى زيادة الهجرة الإيرانية إلى البحرين والخليج العربي، وتركيز النضال ضد الوجود البريطاني، وبقيت نشاطات الحزب سرية ومحدودة على نطاق ضيق، وانسحبت العناصر الإيرانية منه تدريجياً، واقتصر على عدد من الشباب البحرينيين، وتحول عمله إلى الخارج بشكل كبير، ولم تظهر بياناته ومواقفه من القضايا العامة في البلاد إلا في السبعينيات.

١٢ ـ الجناح الماركسي لحركة القوميين العرب في الكويت

أدى الانشقاق الذي أصاب حركة القوميين العرب بعد أحداث نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى ظهور جناح من فرع الحركة في الكويت شكّل تنظيماً متعاطفاً مع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي المحتل، وتبنى هذا الجناح الماركسية/اللينينية، إلا أنه لم يلق تجاوباً شعبياً مع أفكاره الجديدة، وسرعان ما وجهت السلطة ضربة للتنظيم بعد أن اتهمته بارتكاب عمليات تفجير أثناء زيارة شاه ايران إلى الكويت في نهاية عام ١٩٦٨، ولجأ أعضاؤه إلى الخارج، وشكّلوا في ما بعد نواة الحزب الشيوعي الكويتي في عام ١٩٧٩، وارتبط هذا الحزب بعلاقات بالأحزاب الشيوعية العربية، والدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية[٩٤].

١٣ ـ رابطة أبناء الجزيرة العربية السعودية في الخارج

تأسست في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ من تكتل أبناء العربية السعودية في الخارج، وهدفهم التعبير عن قضاياهم الوطنية والقومية، وطالبت بالحريات السياسية، ووصفت نظام الحكم بأنه أوتوقراطي، وآمنت بالاشتراكية الاجتماعية سبيلاً وحيداً لتحقيق آمال الشعب، ودعت إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإقامة حكم وطني ديمقراطي يقف ضد الاستعمار، وإلى إنهاء الاحتكارات النفطية الأجنبية[٩٥].

عقدت الرابطة مؤتمرها الأول في السادس من شباط/فبراير ١٩٧٠، وناقشت فيه النظام الداخلي والميثاق الوطني الذي تحدّدت فيه الأهداف السياسية للرابطة في

---

(٩٤) وثائق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت (بغداد: [الحزب]، ١٩٧٩)، ص ٧، والنجار، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٩٥) العطار، الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

استلهام المضامين الوطنية والديمقراطية المعادية للرجعية والاستعمار، وكشف نظام الحكم، وتوطيد علاقاتها بالحكومات الوطنية والاشتراكية والتقدمية في الوطن العربي والعالم، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات لشرح أهداف الرابطة، والمساهمة في الإضرابات والمظاهرات الوطنية، وتقصي أوضاع المعتقلين والسجناء السياسيين، وفضح الأنظمة الرجعية والصهيونية والأحلاف الأجنبية، وتأييد المقاومة الفلسطينية، والثورة في الخليج العربي، والعمل على إقامة جبهة وطنية موحدة[٩٦].

وهكذا مارست الرابطة نشاطاتها خارج العربية السعودية وبصورة سرية، مما أضعف دورها وتأثيرها في الداخل، وبقيت منظمة تُعنى بشؤون شبه الجزيرة العربية في الخارج.

١٤ ـ الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية

تأسس في أواخر عام ١٩٦٩ وضم تحالف تنظيمين هما الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير الجزيرة العربية، ومنظمة الثورة الوطنية في السعودية، وانتشر الحزب في وسط العربية السعودية وغربها، وانتمى إليه الموظفون والطلاب بشكل خاص، وآمن بأهمية القاعدة الشعبية في تحقيق أهدافه، ونادى بالديمقراطية والليبرالية والتحرر[٩٧]، والتزم بالمنهج الماركسي/اللينيني، وأصدر مجلة **الجزيرة الجديدة** لتعبّر عن أفكاره[٩٨].

دعا الحزب إلى تحرير العربية السعودية عبر الحرب الشعبية، وتغيير نظام الحكم، وتحرر المرأة ومنحها حقوقها الاقتصادية والسياسية، والحقوق المدنية لأبناء الشعب، وإلحاق الهزيمة بالإمبريالية القديمة والجديدة، والنهوض بالسياسة الاقتصادية في مجالي الزراعة والصناعة، وإقامة حكومة ثورية، والتعاون مع جميع الدول الثورية الاشتراكية، وإقامة جبهة وطنية وتوحيد الشعب من خلالها. ثم تعرض الحزب إلى انشقاق ظهرت فيه جبهة النضال الشعبي التي أصدرت نشرة سرية في الولايات المتحدة حملت اسم **النضال**، ثم حظرت السلطة نشاطات الحزب، ولاحقت أعضاءه في الداخل، وانتقل مركزه إلى الخارج في صفوف الطلاب السعوديين الدارسين في الولايات المتحدة وأوروبا[٩٩].

---

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

(٩٧) أيمن الياسيني، **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**، نقله إلى العربية كمال اليازجي (بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٨٧)، ص ١٣٣، و«قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط،» ص ٦٦.

(٩٨) جبران شامية، **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم**، ط ٢ (لندن: صحارى للطباعة والنشر، ١٩٨٩)، ص ٢٤٩ ـ ٣٠٤.

(٩٩) **صوت الطليعة**، السنة ١، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٧٣)، ص ٢٨.

١٥ ـ جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية

تنظيم سري غير معروف على نطاق كبير في البحرين، نشأ في مطلع السبعينيات، والتزم بالماركسية/اللينينية. ومن أبرز أعضائه عبد الله أحمد المجرن، وأحمد قاسم عبد الرسول، ومصطفى حسين علوي، وعوض عبيد اليماني. وقد ألقت السلطة القبض على معظم أعضائه في عام ١٩٧١ في حملة واسعة شملت العديد من التنظيمات اليسارية في البحرين[١٠٠].

وهكذا فإن التنظيمات الماركسية التي ظهرت في الخليج العربي واجهت مشكلات لتحقيق برامجها وأهدافها بسبب قلة المنتمين إليها بالداخل، وسرية عملها، وحظر نشاطاتها من جانب السلطة، وانتقالها إلى الخارج تجنباً لملاحقة السلطة لها، إلى جانب أنها بالأساس حملت أفكاراً غريبة عن واقع المجتمع العربي، بحكم أنها تأثرت بالتجارب والأيديولوجيات العالمية، فجاءت طروحاتها غير متفقة مع الظروف الاجتماعية والدينية للمجتمع، لذلك لم يكن لها رصيد في الداخل أو تأثير واضح.

رابعاً: تجربة ظفار والماركسية/اللينينية

كانت ظفار[١٠١] أحد أقاليم عمان التي تعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمثل الفلاحون نسبة عالية من السكان، في حين يتعرضون إلى الفقر والمرض والحرمان نتيجة استغلال الملاكين والإقطاعيين لهم، وإلى جانبهم عمال الغوص الذين يقضون أكثر أوقاتهم في المياه بحثاً عن اللؤلؤ. وهناك أيضاً العبيد المحرومون من أبسط أنواع الحياة، ويمثل العمال الفئة المضطهدة من الشركات الأجنبية في الموانىء وحقول النفط، وكانوا يعانون الاستغلال وتدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية[١٠٢]. وتفشت البطالة بين السكان على الرغم من وجود فرص للعمل ولكنها اقتصرت على العمال الأجانب من الهنود والباكستانيين والإيرانيين، ويتم

---

(١٠٠) **صدى الأسبوع** (البحرين) (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧١)، ص ٤ ـ ٦.

(١٠١) ظفار، أحد أقاليم عمان تقع في الجنوب الغربي منها وتطل على ساحل البحر العربي في الطرف الشرقي من أواسط الشاطىء الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، ويمتد الإقليم بين خطي طول ٤٧ ـ ٥٢، ١٠ ـ ٥٦ شرقاً، وطوله ٢٤٠ ميلاً على الساحل الجنوبي، وعند خط عرض ٤٥ ـ ١٦ شمالاً، وتحد الإقليم صحراء الربع الخالي عند حدود العربية السعودية من الشمال مع امتداد خط عرض ٣٠ ـ ١٩ شمالاً. انظر: س.ب. مايلز، **الخليج: بلدانه وقبائله**، ترجمة محمد أمين عبد الله (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٢)، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٠.

(١٠٢) ماجد عبد الرضا، «الثورة في الخليج العربي: قضايا وآفاق،» **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٥، (نيسان/ابريل ١٩٧٢)، ص ٥٨، و J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1980), p. 133.

التمييز بوضوح بين المواطنين والأجانب في مجالات التعيين والتدريب والسكن، مما زاد من شعور السكان بالتمايز وعدم المساواة، وارتفاع تكاليف المعيشة[١٠٣].

كان نحو خمسين ألف عماني في أواخر الستينيات يعملون في الأقطار المجاورة، وقد شاركوا بصورة علنية في الحركات السياسية في الأقطار التي أقاموا فيها، ومكنهم ذلك من الوعي بالحركات السياسية والتيارات الفكرية العربية، ومسيرة التنمية والتحديث في الأقطار الأخرى، وعندما عاد هؤلاء العمال المهاجرون إلى ديارهم أسهموا في تشكيل التنظيمات السياسية والفكرية في محاولة لتغيير سلطة الدولة نحو المشاركة الشعبية[١٠٤].

فازدادت قوى المعارضة بمرور الوقت في عمان، وتشكّلت تنظيمات سرية سعت بالدرجة الأساس إلى تغيير نظام الحكم، وإجراء إصلاحات شاملة في البلاد[١٠٥]. وظهرت جبهة تحرير ظفار التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في وادي تحيز في المنطقة الوسطى من ظفار بين الأول والتاسع من حزيران/يونيو ١٩٦٥، وأعلنت بيانها الأول إلى سكان ظفار، وقد اتسم بخطاب وطني وبعد قومي، وأكدت أن الثورة المسلحة تستمد قوتها من أهداف القومية العربية التي آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار، وأن الجبهة تقود النضال ضد الاستعمار[١٠٦].

وبعد أن تبنت حركة القوميين العرب الماركسية/اللينينية بعد أحداث نكسة ١٩٦٧، تأثرت جبهة تحرير ظفار بذلك التحول وأعلنت تبنيها للفكر نفسه من خلال واجهة جديدة هي الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، وعقدت مؤتمرها في منطقة حمرين وسط ظفار بين الأول والخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، حيث عرضت فيه برنامج الثورة وفقاً للاتجاه الجديد الذي تبنته الجبهة، والتزمت بالاشتراكية العلمية، وأكدت أنها جزء من حركة التحرر الوطني في الوطن العربي، ودعت إلى تشكيل جيش لدعم من وصفتهم بالبروليتاريا في الدول الاشتراكية، وإيجاد

---

(١٠٣) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، **الوضع الطبقي في عمان (السلطنة)**، ص ٩.

(١٠٤) ديل ايكلمان، «الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعمان،» ورقة قدمت الى: **الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ندوة)، تحرير غسان سلامة [وآخرون]، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ج ١، ص ١٩٨.

(١٠٥) John Townsend, *Oman: The Making of the Modern State* (London: Croom Helm, 1977), p. 97; Christine Osborne, *The Gulf States and Oman* (London: Croom Helm, 1977), pp. 147-148, and B. K. Narayan, *Oman and Gulf Security* (New Delhi: Lancers Publishers, 1979), pp. 81-83.

(١٠٦) وثائق النضال الوطني [و. ن. و.]، جبهة تحرير ظفار، بيان إعلان الكفاح المسلح (٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥)، ص ٩ ـ ١١.

حياة أفضل للبروليتاريا دون فرض الزعامة عليهم، ونشر الثورة في شبه الجزيرة العربية، وتكثيف الجهود لمواجهة الإمبريالية والبيروقراطية، وإقامة دولة العمال والفقراء بدلاً من «الدولة الرجعية البيروقراطية». وهكذا أكدت أعمال المؤتمر النظرية الشيوعية وثيقة بارزة، وتأكيد الالتزام بالمنهج الشمولي[١٠٧].

نشرت الجبهة برنامج العمل الوطني الديمقراطي الذي تضمن ثلاثة صعد، وهي الصعيد المحلي الذي دعا إلى تحرير المنطقة من أشكال الوجود الاستعماري كافة، وتحقيق الاستقلال الناجز، والقضاء على أنظمة الحكم «العشائرية الأوتوقراطية»، والقضاء على التجزئة وتحقيق الوحدة، وإنهاء أشكال الإقطاع كافة، وتوزيع الأراضي على الفلاحين المعدمين، وإقامة التعاونيات والمزارع الجماعية، وبناء نظام السلطة الديمقراطية الشعبية، وإنهاء السيطرة والاستغلال من جانب الطبقة البرجوازية «الكمبرادورية»، وتصفية الاحتكارات الأجنبية، وتحرير السوق الوطنية من الارتباط بعجلة السوق الرأسمالية العالمية، وبناء اقتصاد مستقل ذي قاعدة صناعية وزراعية ثقيلة، وإطلاق الحريات والمبادرات في أوساط الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة، وتعبئة الطاقات الشعبية سياسياً وعسكرياً، وبناء جيش ثوري قوي، وإلغاء الفوارق، والتخلف بين الريف والمدن، ومكافحة الثقافة الاستعمارية الرجعية، وبناء ثقافة وطنية دستورية، والعمل على تحرير المرأة من أشكال الاضطهاد الاجتماعي والسياسي كافة، ومحاربة الظلم الاجتماعي، والفساد الخلقي والإداري، وضمان الحقوق الكاملة للأقليات والجاليات الأجنبية، وحرية العقائد والمذاهب الدينية[١٠٨].

وعلى الصعيد العربي، دعت إلى تعزيز علاقات الكفاح بين الثورة في عمان والخليج العربي، والثورة في اليمن الديمقراطية، والعمل على إقامة العلاقات التنظيمية مع الجبهة القومية في اليمن الجنوبي في إطار جبهة موحدة تمتد في أقطار الخليج العربي واليمن، ووحدة الفصائل الوطنية والتقدمية، والمساهمة في حركة الثورة العربية لإنجاز مهام المرحلة الوطنية والديمقراطية، وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وفضح الأنظمة العربية العميلة لقوى الإمبريالية. واعتبر البرنامج أن وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وشَنّ الحرب الشعبية الطويلة الأمد ضد الصهيونية والإمبريالية العالمية هما الطريق الصحيح لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني[١٠٩].

أما على الصعيد العالمي، فقد اعتبرت الثورة الوطنية والديمقراطية في عمان

(١٠٧) John B. Kelly, «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» *Middle Eastern Studies*, vol. 12, no. 2 (May 1976), p. 224.

(١٠٨) (و.ن.و.)، برنامج العمل الوطني الديمقراطي المقر في المؤتمر التأسيسي، الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ص ٣١.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

والخليج العربي جزءاً من الثورة الوطنية والديمقراطية العالمية، والتزامها بدعم نضالات الشعوب في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومساندتها في صراعها العادل ضد القوى الاستعمارية، وتأييد الاشتراكية والتقدمية في العالم في صراعها ضد الإمبريالية والرأسمالية العالمية[110].

تبعت قرارات المؤتمر الثاني للجبهة حملة تثقيف جماهيرية في ظفار، تضمنت تعليم اللغة العربية والقراءة والكتابة إلى جانب التثقيف السياسي، ووزّعت ترجمات عربية لكتب ثورية مثل **الدولة والثورة والإمبريالية** للينين، و**البيان الشيوعي** لماركس وانغلز، وعدد من مؤلفات ماو وستالين وهوشي منه وتشي غيفارا، مع كتب الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكوّنت جميعها جزءاً من برنامج التثقيف السياسي الذي يدرسه الأعضاء في معسكر التدريب الثوري لرجال جيش التحرير الشعبي، وشملت مواد رئيسة هي: تكوين المقاتل الثوري، ومبادىء الماركسية/ اللينينية، والمصالح الدولية، والتحرير القومي، والصراع الطبقي[111].

كانت الحملة التثقيفية التي قامت بها الجبهة بعد عام ١٩٦٨ محاولة منها لإدخال الأفكار الاشتراكية إلى واحدة من أكثر المناطق انعزالاً، وتطبيق نظرية معينة على مجتمع بسيط يمتلك مظاهر بدائية لتقسيم العمل وعلاقات الملكية. وتضمنت النظرية تعديلات أدخلتها الجبهة على النظرية الثورية الجديدة، والسياسة الجديدة من خلال تحليلاتها الذاتية بإدخال مبادىء جديدة إلى النضال الثوري، وأكدت الجبهة أن موقفها ماركسي لينيني، وألزمت أعضاءها بقبوله، ولكنها أدركت بعد حين أن مواجهة الإمبريالية لا تتم إلا بطريقة أكثر انفتاحاً، وظهر ذلك في مؤتمرها الثالث عام ١٩٧١، فأُلغي الإصرار على التمسك بالماركسية/ اللينينية، وبدلاً من تعريف الإمبريالية بتعابير طبقية بحتة، كما كان الحال عام ١٩٦٨، فقد رأت الجبهة أن الإمبريالية مظهر وطني وقومي على حدٍ سواء[112].

وظهر تشكيل آخر هو الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل التي تبنت هي الأخرى الماركسية/ اللينينية أيديولوجية لها، والحرب الشعبية على أنها استراتيجيا للعمل، ومد الصراع المسلح إلى أنحاء عُمان كافة ومنطقة الخليج العربي، وإعادة تجميع القوى الوطنية في الجمهورية الشعبية. ومما شجّع الثوار على تبني الماركسية/ اللينينية أيديولوجية للجبهة تلك الظروف التي أعقبت نكسة ١٩٦٧، وتوقف الدعم والمساعدة

---

(١١٠) هاليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان، ص ٣٢.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

المصرية للقوى القومية في عُمان والخليج العربي من جهة، وتسلم الجبهة القومية زمام الحكم في اليمن الجنوبي وهي المعروفة بتبني الاتجاه الماركسي، فبدأت تقدم الدعم للثوار في عمان، وتقيم لهم معسكرات وقواعد في اليمن الجنوبي(١١٣).

وتبنت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل مبدأ الديمقراطية المركزية، وتأسيس جيش التحرير الشعبي، ومتابعة الثوار لبرنامج تثقيف أيديولوجي، وإعداد برنامج للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يُطبق في المناطق المحررة، ونشر التعليم والخدمات الصحية، وتنظيم الزراعة، وتحرير العبيد، وتحرر المرأة ومنحها حقوقها أسوة بالرجل(١١٤).

حقّقت الجبهة على صعيد الكفاح المسلح عدة انتصارات فرضت فيها سيطرتها على المناطق الغربية والشرقية من ظفار، واحتل جيش التحرير الشعبي في آذار/مارس ١٩٦٩ مدينة السويداء الساحلية، ثم مدينة رخيوت في آب/أغسطس، وتبعتها في صيف عام ١٩٧٠ صلالة وتامريت، والطريق الاستراتيجي الذي يربط بينهما، ثم دخلت الجبهة في تحالف مع الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان التي ظهرت في الثاني عشر من حزيران/يونيو ١٩٧٠، وقامت الجبهتان بحركة مسلحة في الجبل الأخضر ضد المنشآت النفطية للشركات البريطانية(١١٥).

وأولت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في برامجها التثقيف الأيديولوجي، والتدريب العسكري جانباً أساسياً لإعداد الثوار، وأسست مدرسة لينين للتدريب العسكري والتعليم السياسي، يدرس فيها الشباب مواد في التاريخ والرياضيات واللغات والسياسة، ويسكنون في معسكرات حيث يتناولون الطعام، ويتناقشون في الدروس والمحاضرات. ومن المدارس المعروفة مدرسة التاسع من حزيران/يونيو التي بلغ عدد الدارسين فيها ٨٥٠ طالباً وطالبة، وكانت أهداف الثوار تعليم الشباب وتثقيفهم، وغرس مبادىء الثورة في عقولهم، إلى جانب التدريب العسكري الذي يُعدّ جزءاً مكملاً للمنهج الدراسي، إذ يقضي الطلاب والطالبات ست ساعات يومياً في معسكرات الثورة لغرض التدريب العسكري، والتعليم السياسي، ويقرأون كتب لينين وماو وستالين وغيرهم، ويتناقشون في الأفكار الاشتراكية بالاستناد إلى النصوص الأصلية، إلى جانب نصوص منتقاة من كتابات ماو تصوّر أوضاعاً شبيهة بحالة ظفار، بفضل تدريب المدرسين الصينيين الذين يدربون الثوار في

---

(١١٣) (م.ع.ع.)، عمان والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل، البدايات والنجاحات الأول (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)، ٤م ـ ١/١١٠٣.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) المصدر نفسه.

ظفار عسكرياً وأيديولوجياً في قضايا تخص الحرب ضد الإمبريالية والاستعمار، وطبيعة ثورة الفلاحين، وكفاح البروليتاريا. ونشر أحد الصحفيين الصينيين الذي زار ظفار مقالاً في مجلة *Peking Review* التي صدرت بالإنكليزية أشار فيه إلى مدى تعلق مقاتلي جيش تحرير ظفار بأفكار ماو تسي تونغ، فكان الثوار يقرأون ترجمات لكتابات ستالين وتشي غيفارا وهوشي منه أيضاً، وتُدرَّس المناهج السياسية لجميع الملاكات في الجبهة، ويتم الحوار والمناقشة حولها في المحاضرات، وهي سابقة جديدة لم تعرفها الحركات الثورية اليسارية في العالم(١١٦).

لقيت الجبهة دعم بعض الدول الاشتراكية ومساندتها مثل الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، وقد قدّمت لها مساعدات عسكرية ومعدات طبية وأسلحة، وأرسلت الخبراء والموظفين الذين عملوا في تدريب الشباب عسكرياً وتعليمهم وتثقيفهم أيديولوجياً، وشاركوا في إدارة المناطق المحررة، وأرسل أعضاء من الجبهة إلى بكين لتعلم طرق حرب العصابات وأساليبها، ودراسة الأدبيات الشيوعية في دورات استمرت تسعة أشهر لإعداد الشباب سياسياً وأيديولوجياً(١١٧). وساندت الجبهة القومية في اليمن الجنوبي أيضاً توجهات الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المتمثلة سواء بالتأييد السياسي أو بالتدريب العسكري، وإقامة المعسكرات في عدن، ومشاركة قوات الجبهة القومية إلى جانب الثوار في حرب العصابات في عمان وظفار بخاصة(١١٨). وأسهم السوفيات في دعم الجبهة عسكرياً وأيديولوجياً عن طريق تدريب الثوار وتسليحهم، وإرسال بعثات عسكرية إلى ظفار لتدريب الثوار على أحدث الأسلحة(١١٩)، وصادق الحزب الشيوعي السوفياتي على خطة الدولة بشأن دعم الثورة في ظفار، واستقبلت موسكو وفد الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٧١ برئاسة أحمد عبد الصمد، أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة، وأبدى الوفد امتنانه لدعم الاتحاد السوفياتي لنضال شعب ظفار، وأكدوا:

«المساهمة العظيمة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي لنضال شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، وضد النهج العدواني

---

(١١٦) Kelly, «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution,» pp. 224-226.

(١١٧) Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West*, pp. 137-138.

(١١٨) صلاح العقاد، «اليمن الجنوبي والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية،» السياسة الدولية، السنة ٩، العدد ٣١ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٣)، ص ٨.

(١١٩) Howard M. Hensel, «Soviet Policy in the Gulf, 1968-1975,» (Ph. D. Thesis, University of Virginia, 1976), pp. 689-710.

للإمبريالية الأمريكية، ومن أجل الاستقلال الوطني»[١٢٠].

ولقيت الجبهة أيضاً دعماً من دول وقوى اشتراكية أخرى هي كوبا وألمانيا الشرقية وكوريا الشمالية وفيتنام وليبيا والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين[١٢١].

ومن التنظيمات الماركسية الأخرى الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي التي أصدرت بياناً في كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، حَدّدت فيه موقفها من حركة التحرر الوطنية العربية، وأوضاع حركة القوميين العرب، ووصفت قيادتها بالبرجوازية، وأعلنت التزامها بالاشتراكية العلمية، والتحرر، وبناء المجتمع الاشتراكي، والنضال في إطار حزب أو جبهة يمتلك نظرية ثورية[١٢٢].

وقد جاء المنعطف في مسيرة الماركسية في ظفار بعد تغيير الحكم في عمان ومجيء السلطان قابوس بن سعيد بتأييد من بريطانيا، في الوقت الذي أصبح فيه تغيير الحكم التقليدي للسلطان سعيد بن تيمور أمراً ضرورياً، فاستهل قابوس حكمه بسياسة الإصلاح والمصالحة مع القوى المعارضة[١٢٣]، والحوار مع قادة الثورة في ظفار، وانتهاج سياسة تحديث في مختلف أقاليم عمان ولا سيما ظفار. وقد لقيت هذه السياسة تجاوباً من قادة الثورة وقواعدها في ظفار، إلا أن التجربة الماركسية/اللينينية لم تنته كلياً وبقيت مضامينها سائدة في صفوف الشباب ولكن على نطاق محدود[١٢٤].

وهكذا مثّلت التجربة الماركسية/اللينينية في ظفار وتنظيماتها اتجاهاً جديداً في

---

(١٢٠) نقلاً عن: روح الله ك. رمضاني، **سياسة إيران الخارجية، ١٩٤١ ـ ١٩٧٣**، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جردي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤)، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(١٢١) النفيسي، **تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥**، ص ١٥٣ ـ ١٥٧.

(١٢٢) (و.ع.) عام ١٩٦٩، بيان الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي تحدد فيه أوضاعها ومواقفها وعلاقاتها، ٢٧/١/١٩٦٩، وثيقة رقم (٤١)، ص ٦٦.

(١٢٣) Fred Halliday, «The Gulf between Two Revolutions, 1958-1979,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies, 1980), p. 234.

(١٢٤) Kelly, *Arabia, the Gulf, and the West*, p. 139.

انعقد المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير عمان في عام ١٩٩٢، وأقر تغيير تسميتها إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية، وتبني النضال السياسي لإحداث تغييرات ديمقراطية نحو دولة دستورية تستند إلى النظام والقانون واحترام حقوق الإنسان، والمصالحة مع النظام، وفتح الحوار نحو بناء عالم المستقبل. انظر: عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ص ١٨٧.

الخليج العربي لكنه لم يكتسب رصيداً واسعاً لأنه تناقض مع الواقع، ونقل تجربة عالمية في محاولة لتطبيقها في ظروف مغايرة من دون تغيير أو تأطير لها، وبذلك فقدت قدرتها على التعبير عن حاجات المجتمع المحلي، وبقيت طروحاتها غريبة عن الإنسان لم يستطع أن يفهمها أو يتفاعل معها، وفقدت الاستقلال تنظيماً وفكراً. فلم تكن بذرة الاشتراكية صالحة لتغرس في تلك الأرض، على الرغم من حالة الفقر والتخلف والجهل في مجتمع ظفار، ولم تظهر عوامل الصراع الطبقي، وثورة البروليتاريا، والاشتراكية العلمية، فهذه مفاهيم نُقلت عن تجارب عالمية مختلفة تماماً عن حالة ظفار، لم تجد لها البيئة الصالحة لتنمو وتنتعش.

خامساً: الاهتمامات الفكرية للماركسيين في الخليج العربي

خاض الماركسيون في الخليج العربي في قضايا عدة تخص المسائل الفكرية في الأيديولوجيا الماركسية، وقضايا أخرى على الصعيد العربي في المسائل السياسية، وأبرز هذه القضايا:

١ ـ الاشتراكية العلمية

تبنت القوى الماركسية في الخليج العربي مبدأ الاشتراكية العلمية الذي يمثل أحد أهم مقولات الماركسية، لكونها الإطار التاريخي الذي تخوض فيه الفئات الفقيرة النضال من أجل القضاء على الاستعمار والإمبريالية والبرجوازية والإقطاع، وهي الأسلوب العلمي لتحليل الواقع وفهم التناقضات في المجتمع[(١٢٥)].

فقد التزمت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بالاشتراكية العلمية بِعدّها الدليل النظري للثورة بمراحلها المختلفة، وهي تُعبّر عن التطلعات والطموحات لدى الشعوب المضطهدة، والطبقات المستَغَلة في أي مكان في العالم. وحَلّلت الجبهة طبيعة الصراع الطبقي العالمي، وواقع الدول المتخلفة ذات البنية الاجتماعية الكولونيالية التي جعلت من الصعوبة بشكل عام حل معضلات الثورة الوطنية والديمقراطية بالطريق الدوغمائي البرجوازي، إذ يعني ـ بحسب اعتقادها ـ أنه ليس أمام ثورات التحرر الوطني الديمقراطي في العالم من طريق إلى حل معضلاتها إلا طريق الثورة المتصلة التي تستدعي بناءً تقدمياً للثورة من بدايتها في تركيبها الطبقي، وبنيتها الأيديولوجية وممارستها، وبذلك تسعى الثورة في الخليج العربي جاهدة لأن تزرع في عقول أبنائها نواة التفكير العلمي الماركسي/اللينيني، وأن تتخذ من المادية التاريخية،

(١٢٥) (و.ن.و.)، قرارات مؤتمر حمرين، سبتمبر (أيلول ١٩٦٨)، وانبثاق الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ص ١٢.

والمادية الديالكتيكية أدوات للتفكير والتحليل، وأسلوباً لاستخدام العقل في الظروف والأوضاع الغيبية(١٢٦).

ورأت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في تبني الاشتراكية العلمية الحل الوحيد لصالح الفئات الوسطى والفقيرة في معالجة قضاياها، والقضاء على قوى الاستغلال والهيمنة والإقطاع بأسلوب علمي يُحلل الواقع الراهن، ويستخلص النتائج الحقيقية من بين التناقضات في المجتمع لإنهاء حالة الاستغلال فيه(١٢٧).

إلا أن القوى الماركسية في الخليج العربي التي تبنت الاشتراكية العلمية اعتمدت نماذج بسيطة للتحليل الطبقي، ونقلت مقولات وتجارب جاهزة حاولت تطبيقها في غير مكانها المناسب وبشكل قسري، باستخدام نماذج مستمدة من أنماط سوفياتية وصينية من دون أن تربطها صلات بالمجتمع المحلي الذي تسعى النظرية لتطبيقها فيه، وبذلك فشلت طروحاتها ومفاهيمها بشأن الاشتراكية العلمية في حل المشكلات الداخلية للمجتمع سواء أكان في ظفار أو في عمان والخليج العربي.

٢ ـ الإمبريالية والاستعمار

طرحت القوى الماركسية في برامجها قضية مواجهة الإمبريالية والاستعمار، وأعلنت مناهضتها لما وصفته بالإمبريالية في الخليج العربي، فأكدت جبهة التحرير الوطني البحرانية في بيان لها في الثالث عشر من آب/اغسطس ١٩٦١ أن الوحشية والقسوة والتجويع هي الأسس التي تقوم عليها سياسة الاستعمار البريطاني في البحرين، ودعت إلى النضال الوطني والتضحية بالنفس في سبيل الاستقلال الوطني، وعدم الرضوخ لنظام الاستعمار البريطاني الذي يهيمن على البحرين والخليج العربي، وبذلك يمكن الحصول على الاستقلال والحرية، وإنهاء الوجود الأجنبي والقواعد العسكرية، وضمان انسحاب جميع القوات البريطانية(١٢٨).

وفضحت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل سياسة الاستعمار البريطاني في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية، والتخفي وراء الحكّام الذين يتعاملون معها من أجل تحقيق مصالحها على حساب مصالح شعوب المنطقة. ورأت الجبهة في المعاهدات والاتفاقيات التي فرضتها بريطانيا على الشعب العربي تعزيزاً للاحتلال

(١٢٦) **تطور الحركة الوطنية والعمالية في الخليج العربي المحتل** (عدن: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، [د.ت.])، ص ٦٣.

(١٢٧) (و.ن.و.)، قرارات مؤتمر حمرين، سبتمبر (أيلول ١٩٦٨)، وانبثاق الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ص ١٢.

(١٢٨) العبيدي، **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

العسكري للمنطقة، ولم تكتف بفرض السيطرة على الشعب، وإقامة القواعد العسكرية في أرجاء الوطن العربي كافة، واستغلال الثروة الوطنية ونهبها، بل تحويل المنطقة إلى سوق مفتوحة، وتحويلها أيضاً إلى مجموعة من السلطنات والمشيخات والكيانات السياسية، وكان الاستعمار البريطاني يسعى من ذلك إلى إضعاف الجماهير وعزلها بعضها عن البعض الآخر، وزرع التناحر والنعرات المحلية والإقليمية حتى يسهل عليها إخضاعها واستغلالها لأطول مدة ممكنة[١٢٩].

وحَلّلت الجبهة الصراع ضد الاستعمار ومحاولات تزييفه من البعض، وذلك بتحويله من صراع ضد الوجود الاستعماري الإمبريالي إلى صراع شوفيني بين العرب والقوميات الأخرى التي وصلت إلى المنطقة بعد اكتشاف النفط[١٣٠]، وان طبيعة هذا الصراع هي بين القوى الوطنية الثورية والاستعمار والإمبريالية في إطار ثورة شعبية تقودها الثورة في عمان والخليج العربي بالاعتماد على الجماهير الرافد الحقيقي للثورة[١٣١].

وأشارت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل إلى أن النمو والاتساع في حركات التحرر الوطني والكفاح المسلح ضد الإمبريالية العالمية وحلفائها الطبقيين قد دفع الصراع الطبقي في العالم إلى مرحلة جديدة. وأصبحت فيه حركة التحرر الوطني الديمقراطي ونشاطاتها الثورية المسلحة بنتيجة الزخم الثوري المتزايد خطراً أساسياً وداهماً على الإمبريالية العالمية[١٣٢].

في حين وصفت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي الإمبريالية بأنها تخطط لإجهاض الحركة التقدمية في عموم المنطقة وتضع كل الإمكانات التي تنهي الحالة الثورية للأوضاع في عموم المنطقة، وأن المخطط الإمبريالي الواسع يستهدف إنهاء الحالة الثورية في المنطقة[١٣٣].

وشَخّصت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي موقفها من الإمبريالية

---

(١٢٩) (و.ن.و.)، بيان سياسي من الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بمناسبة اندلاع الكفاح في ١٢ يونيو (حزيران) ١٩٧٠، ص ١٣ ـ ١٩.

(١٣٠) (و.ن.و.)، بيان سياسي حول خلع العميل سعيد بن تيمور صادر عن الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١٣١) علي فياض، **حرب الشعب في عمان... وينتصر الحفاة** (بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥)، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(١٣٢) (و.ن.و.)، مواقف الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٧١ من بعض القضايا الداخلية، ص ٨٩.

(١٣٣) (و.ن.و.)، البيان المشترك بين الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، ص ١٠٠.

بأنها تعمل بشكل واسع وبكل الوسائل على تثبيت الأوضاع العشائرية، وإضفاء مسحة من الديمقراطية والتحديث على هذه الأنظمة، في الوقت الذي تفرض المنع والإرهاب على الشعب وتسلبه الحريات، وتريد إبعاد الجماهير عن قضيتها الوطنية بشكل أساسي، وإخضاع الجماهير، والسيطرة على الوطن[١٣٤].

٣ ـ اتحاد إمارات الخليج العربي

وقفت القوى الماركسية في الخليج العربي في البداية إلى جانب محاولات تحقيق اتحاد الإمارات في الخليج العربي، فقد وزَّعت منشوراً موقعاً عن شعب الخليج وعمان أثناء الاجتماع الثاني للدورة الأولى للمجلس الأعلى لحكام الإمارات المنعقد في أبو ظبي في السادس من تموز/ يوليو عام ١٩٦٨، طالب بالوحدة في إطار شعب عمان والخليج العربي مع إشارة للعراقيل التي وقفت في طريق إقامة دولة موحدة، وفي مقدمتها بريطانيا المسؤولة عن الخلافات بين الحكام والأمراء، والتي عرقلت كل الجهود نحو الوحدة المنشودة بين أبناء الخليج العربي، وأكد المنشور أن الشعب يعلق آمالاً كبيرة على اجتماعات حكام الإمارات لتحقيق الاتحاد والوحدة، والإيمان بضرورة الوحدة إيماناً كاملاً، وأن الأمة العربية أمة واحدة، ومصيرها واحد، وأن شعب الخليج العربي جزء من الأمة العربية[١٣٥].

وعندما تحقق اتحاد الإمارات العربية بصورة حقيقية لم يلق تأييداً كبيراً من القوى الماركسية، فشكَّكت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي بجدية الاتحاد وخطواته في تحقيق الوحدة بين إمارات الخليج العربي، وهاجمت في منشور لها كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا، لأن إعدادهما لهذه الخطوة من أجل تحقيق مصالحهما وليس مصالح الشعب العربي في المنطقة، وعَبّرت عن هذا الموقف بقولها:

«إن اتحاد إمارات الخليج مزيف... ما هي في الواقع، وكما تدرك جماهير شعبنا في الخليج، إلا شكل سياسي منمق لضمان القاعدة الطبقية العشائرية البرجوازية الكمبرادورية التي يمكن أن تحقق استمرار النهب وتنظيم المصالح الاحتكارية للاستعمار الجديد، وذلك بعد أن أصبحت نهاية الاستعمار البريطاني القديم بشكله العسكري والسياسي أمراً مؤكداً وشيك الحدوث»[١٣٦].

---

(١٣٤) (و.ن.و.)، أسئلة مجلة الحرية اللبنانية إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، خصائص المخطط الاستعماري الجديد، ص ١٤٦.

(١٣٥) رياض نجيب الريس، **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١** (بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣)، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧.

(١٣٦) **تطور الحركة الوطنية والعمالية في الخليج العربي المحتل**، ص ٦٠.

ورأت جبهة التحرير الوطني البحرانية أن طريق الوحدة المنشودة لا يتم إلا عن طريق وحدة الفصائل في حركة التحرير الوطني في الخليج العربي على أسس ثابتة، وليس مجرد رفع شعارات وإطلاق الآمال، بل الوحدة تحتاج إلى النضال الدؤوب المعبر، وإدراك واستيعاب لمختلف الظروف التي تحيط بفصائل الحركة الوطنية في مختلف أرجاء الخليج العربي[١٣٧].

في حين عَدّت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي أن إيران تقف ضد اتحاد الإمارات وساحل عمان لأنها لا تريد اتحاداً تُساعياً، حيث تشكل البحرين وقطر ورأس الخيمة محوراً سعودياً أساسياً داخل هذا الاتحاد، فإنها لم ترض بهذا الاتحاد الذي تتمتع فيه السعودية بنصيب كبير، وبرز الاتحاد السداسي والسباعي حلاً مؤقتاً لإخراج صيغة دستورية لهذه الكيانات التي لا تتمتع فيه باستقلالية تامة في أمورها الداخلية[١٣٨].

أما الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي فَعدّت أن الاستعمار البريطاني بإعلانه الانسحاب وتبنيه للاتحاد المزيف إنما يحاول ترتيب الأوضاع المهترئة التي خلقها بنفسه ورعاها طوال فترة احتلاله، وليس من الممكن أن يكون في قدرة «العملاء والأسر الإقطاعية» أن تتجاوز مصالحها الضيقة، وتعمل لخدمة الشعب وتقدمه[١٣٩].

٤ ـ الأطماع الإيرانية

استنكرت القوى الماركسية الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي، ولا سيما في البحرين، وإمارات ساحل عمان انطلاقاً من موقفها المعارض لنظام الشاه، كونه أحد أعمدة الإمبريالية في الخليج العربي ومنفّذاً لسياسة الولايات المتحدة. إلا أن موقفها من الهجرة الإيرانية لم يكن بمستوى موقف التيارين القومي والإسلامي، وحتى الموقف الشعبي، فهذه التيارات لم تنظر إلى هذه الهجرة على أنها تُشكّل خطراً، إذ كانت هجرة طبيعية، بل ان بعض التنظيمات رفعت شعار «عاشت الأخوة العربية الإيرانية»، كما دعت بعضها إلى خلق نضال أممي مشترك بين العرب والإيرانيين.

---

(١٣٧) محاضرة سيف بن علي، مندوب جبهة التحرير الوطني البحرانية، التي ألقيت في نطاق اسبوع الخليج العربي، في النادي الثقافي القومي في بيروت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٢، ص ٢٦.

(١٣٨) (و.ع.) عام ١٩٦٩، موقف الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل من اتحاد الامارات العربية، ١٩٦٩/١١/٧، وثيقة رقم (٤٣٦)، ص ٧٣٧، و (و.ن.و.)، أسئلة مجلة الحرية اللبنانية إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، خصائص المخطط الاستعماري الجديد، ص ١٤١.

(١٣٩) (و.ن.و.)، بيان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية، ص ٩٩.

ولكن التيار الماركسي عارض الأطماع الإيرانية، لكون إيران تقف إلى جانب السلطات الحاكمة في الخليج، وساندت بعضها عسكرياً كما حصل في عُمان، لذلك فإن موقفها لا يُعبّر عن حقيقة موقف الشعب العربي في الخليج. وعَدّت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي أن السياسة الإيرانية تُشكل تهديداً جدياً لاستقلال أقطار الخليج العربي وأمنها، وعَبّر عن ذلك محمد عبد الله عضو القيادة العامة للجبهة بقوله:

«إننا لا ننظر إلى قضية الهجرة الإيرانية إلى إمارات الخليج من زاوية الوطنية الشوفينية... لكنها للأسف متأثرة بفكرة الطبقة الحاكمة الإيرانية التي تطالب بضم أرخبيل البحرين إلى إيران، وإننا نبذل جهدنا لخلق نضال أُممي مشترك بين البروليتاريين العرب والإيرانيين في الإمارات ضد الإمبريالية والرجعية العربية، وحكم الطغيان الإيراني»[١٤٠].

ويظهر أن للجبهة نظرةً إلى السياسة الإيرانية لكونها حليفة للاستعمار الأجنبي، واستمرت في تهديد البحرين والخليج العربي، وادعاء حكام إيران الحق بالجزر العربية، وفرض هيمنة إيرانية على المنطقة.

وأكد بيان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل في الثامن من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧١ أن الاستعمار لم يكتفِ بتجزئة المنطقة، وسلب خيراتها، وتسليم جزء من أراضي المنطقة إلى الحكم العسكري الإقطاعي الإيراني من أجل تعميق الأحقاد، وضرب الشعب العربي، وتحقيق الأطماع التوسعية للشاه، والارتباط بين الرجعية والسلطة الإيرانية[١٤١].

وكشفت الجبهة في بيانات أخرى لها عن حقيقة السياسة الإيرانية وأطماعها الإقليمية في الخليج العربي، وطالبت بالكفاح المسلح الشعبي بوعي سياسي لمحاربة الرجعية الإيرانية، وحماية الأرض والجزر، وإقامة وطن حر وديمقراطي متحد مع بقية الأقطار العربية[١٤٢].

ورأت القوى الماركسية أن الاحتلال الإيراني العسكري للجزر العربية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، لم يكن وليد الصدفة أو نتاج نزعة توسعية إيرانية من الحكومة الإيرانية، بل نتاج مخطط إمبريالي مرسوم مَهّدت له، ونَفّذته بشكل حقيقي[١٤٣].

---

(١٤٠) أمين شاكر، **مستقبل الخليج العربي** ([د.م.: د.ن.، ١٩٧١])، ص ١٩٢.

(١٤١) (و.ن.و.) بيان الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ص ٢٢.

(١٤٢) (و.ن.و.) بيان سياسي حول خلع العميل سعيد بن تيمور، صادر عن الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، ص ٣٨.

(١٤٣) (و.ن.و.)، بيان سياسي حول تهديدات الدولة الإيرانية بالاستيلاء على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، ص ٤٣ ـ ٤٤.

٥ ـ القضية الفلسطينية

شغلت القضية الفلسطينية اهتمامات مختلف القوى الوطنية في الخليج العربي ومنها الماركسية، حتى لا يكاد بيان أو منشور يصدر عن هذه القوى يخلو من تأييد ودعم لنضال الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة الأطماع الصهيونية ودعم الاستعمار الاجنبي، لأن القضية الفلسطينية أصبحت محور نضال الحركات الوطنية والثورية في الوطن العربي وفي صميم أولويات الكفاح المسلح لها في مواجهة الاستعمار والإمبريالية الأمريكية والبريطانية، والذي أكدته القوى الماركسية في مختلف مواقفها وبرامجها السياسية.

فساندت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي نضال الشعب الفلسطيني والمقاومة المسلحة ضد الإمبريالية والصهيونية، ووجدت فيها السبيل الوحيد لكسب النضال العادل في مواجهة الإمبريالية والأنظمة العميلة[١٤٤]، واستنكرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل السياسة الأمريكية في تصفية القضية الفلسطينية، وفرض الحلول الاستسلامية على العرب، وأكدت ضرورة الكفاح المسلح الطويل الأمد لتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وذلك من خلال الحرب الشعبية الطويلة الأمد مهما كانت التضحيات، وعدم الرضوخ للسياسة الأمريكية والصهيونية في فلسطين وحتى الخليج العربي أيضاً[١٤٥]. ووضعت الجبهة إمكاناتها المادية والعسكرية في خدمة حركة المقاومة الفلسطينية، والدفاع عن الأراضي العربية ضد الأطماع الصهيونية، وإسقاط الحلول الاستسلامية لتصفية القضية الفلسطينية[١٤٦].

ووقفت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي إلى جانب المقاومة الفلسطينية في صمودها ضد محاولات فرض الحلول الاستسلامية، وإقامة جبهة وطنية متحدة، وانتهاج أسلوب الحرب الشعبية لأنهما السلاحان الكفيلان بتحقيق النصر على الإمبريالية والرجعية والصهيونية[١٤٧].

وشجبت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي الدعوة المشبوهة لإقامة الدولة الفلسطينية عبر المخطط الإمبريالي الأمريكي، وأكدت أن تحرير الأراضي المحتلة لا يتم إلا بالحرب الشعبية أيضاً، وهي تشترك بذلك مع الجبهات

---

(١٤٤) (و.ن.و.)، بيان سياسي من الجبهة الوطنية، ص ١٢.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٤٦) (و.ن.و.)، بيان حول أحداث الأردن (مجزرة أيلول/سبتمبر) صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ١٨/٩/١٩٧٠، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١٤٧) (و.ن.و.)، البيان السياسي المشترك الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وحزب العمل العربي في عمان، ٢٦/١١/١٩٧٢، ص ١١٠.

الأخرى في عُمان في تصعيد النضال ضد الإمبريالية الأمريكية وعملائها في المنطقة وقاعدتها الكيان الصهيوني، ووحدة فصائل الثورة العاملة في الساحة الفلسطينية[١٤٨].

وأكدت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي أن المقاومة الفلسطينية المسلحة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأن على القوى الثورية والوطنية العربية دعم المقاومة وحمايتها من المخططات التي تحاك ضدها، وفتح الجبهات العربية لمواصلة الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، وتأكيد أن الحلول الأمريكية لا تستهدف القضية الفلسطينية وإنما حركة التحرر الوطني العربية، وضرورة التكاتف بين فصائل حركة الثورة العربية لصد الهجوم الإمبريالي وعدم تحقيق أطماعه في المنطقة العربية[١٤٩].

هكذا أثبتت الماركسية إخفاقها في الخليج العربي لأنها اعتمدت نماذج بسيطة للتحليل الطبقي، ونقلت تجارب جاهزة وحاولت تطبيقها في غير مكانها المناسب بالاعتماد على نماذج خارجية من دون أن تربطها صلات مع المجتمع المحلي، ولذلك كانت طروحاتها ومفاهيمها غريبة عن الواقع، ولم تجد تجاوباً كبيراً في المجتمع الذي لم يستطع أن يتقبلها ويتفاعل معها.

ومن جانب آخر، عانت مسيرة الماركسية في الخليج العربي فقدان الاستقلال التنظيمي والفكري منذ البداية، وتدهورت أكثر مع تبني حركة القوميين العرب للماركسية/ اللينينية التي انبثقت عنها عدة تنظيمات ماركسية في عمان بخاصة. وشَكّلت تجربة ظفار وتنظيماتها محطة بارزة في تاريخ التجربة الماركسية في الخليج العربي بعد أن تبنت هذه التنظيمات مفاهيم ماركسية/لينينية غريبة عن واقع الإنسان في المنطقة، وكانت عملية التغيير في تسمياتها وبرامجها بين حين وآخر قد جعلتها تفقد الكثير من أنصارها، وانقلبت على ذاتها، وتغيرت برامجها، مما أفقدها الالتزام الأيديولوجي والتنظيمي.

---

(١٤٨) (و.ن.و.)، بيان بين الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل والجبهة الوطنية، ص ٩٩.

(١٤٩) (و.ن.و.)، حول «مؤتمر السلام الأمريكي» صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، ٢١/١١/١٩٧٣، ص ٥٢.

خـــاتمـــة

عُرِفَ النفط في حياة الإنسان والمجتمع بعامة في الخليج العربي كونه ظاهرة جديدة في تكوينه التاريخي تميزت بالثروة الهائلة، والنمو الكبير في الدخل، والرفاهية، والتغير الاجتماعي، إلا أن هذا لا يعني أن تاريخ المنطقة ارتبط بظهور النفط وتفاعلاته وآثاره في المجتمع، لأن تاريخ الشعوب يُسجَّل بإنجازاتها، ومساهماتها الحضارية والإنسانية في مختلف المراحل في التاريخ.

فقد تهيأت لمنطقة الخليج العربي قبل ظهور النفط العوامل والظروف التي أسهمت في نمو الوعي الثقافي والسياسي، نتيجةً لمجيء المفكرين العرب الذين زاروا المنطقة وجالوا في مدنها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ونقلوا خبراتهم وأفكارهم إلى الشباب والمتعلمين، والتي ساعدت على نمو النزعة نحو الإصلاح والتغيير والنهضة في المجتمع، وأضاف إلى ذلك مجيء البعثات التبشيرية إلى المنطقة، ونشاطات المبشرين في مجالات إنشاء المستوصفات، والاهتمام بالمرضى، والعمل في التنقيب الآثاري، وفتح بعض المدارس، وترجمة الكتب المهمة، وأثّروا في المجتمع بفعل الاحتكاك الذي حصل بين إنسان المنطقة والعناصر الأوروبية، ودور الصحافة العربية، والتجارة، وحركة التنقل بين الخليج العربي والمناطق المجاورة، وتأثيراتها نتيجة الاحتكاك بين القادمين من هذه المناطق إلى مدن الخليج العربي، وما جلبه تجارها من صحف وكتب وأجهزة حديثة (كالراديو والسينما) إلى أبناء الخليج العربي، فعقدوا المحاضرات، واللقاءات في المجالس والأندية والجمعيات لشرح سبل النهوض بالمجتمع ومواكبة حركة التطور في الخارج. وبدأت بذلك أولى المحاولات الثقافية في الخليج العربي، بإنشاء الصحافة المحلية (الكويت والبحرين)، وتأسيس الأندية والجمعيات، وإدخال أنماط التعليم الحديثة، والدعوة للإصلاح والتحرر والشورى في الحكم، وزيادة الشعور الوطني والقومي لدى الشباب المتعلمين والمثقفين بخاصة، والتي تَكلّلت بنشوء الحركات الإصلاحية في الثلاثينيات من القرن العشرين.

ولا بد من الإشارة إلى أن الكويت والبحرين تمتعتا بمكانة متميزة من بقية أقطار الخليج العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أكسبتهما عواملَ النهضة

والنمو منذ وقت مبكر، حيث أسهم الوضع الاقتصادي للتجار وصائدي اللؤلؤ والسمك في انتعاش نسبي مقارنةً بالأقطار الأخرى، وظهور حركة التعليم الحديث، ومحاولات تأسيس صحافة محلية، وظهور نخبة متعلمة ومثقفين تطلعوا للمشاركة في حركة النهضة العربية في الأقطار العربية كمصر والشام والعراق، وتأثير المفكرين العرب في نفوس الشباب الخليجيين بما نقلوه من تجارب وخبرات، وشاركوا بفاعلية في إيقاظ الوعي الثقافي والسياسي في المجتمع بعامة.

وقد أحدثت الحركات الإصلاحية في بعض أقطار الخليج العربي وعياً جديداً بالإصلاح والتغيير في مجالات الإدارة والحكم، والمشاركة السياسية، ونبّهت إلى تنامي المطالب الشعبية ولا سيما من النخب الاجتماعية بضرورة الحد من السلطة، ونفوذ الأسرة المالكة، وتقليص دور بريطانيا في الشؤون الداخلية. وأشارت هذه الحركات إلى مدى تأثّرها بالليبرالية وأفكارها التي انتشرت في المشرق العربي في ذلك الحين، وحملت المشاعر الوطنية والقومية، وشكّلت نواة الحركة الوطنية التي تسعى لتحقيق الاستقلال والتحرر والوحدة، فكانت بذلك بداية لنشوء الحركة الدستورية والبرلمانية في الخليج العربي، بعد أن عرضت مبدأ أن الأمة مصدر السلطات جميعها، وضرورة تحديد الحقوق والواجبات بين الراعي والرعية. إلا أنها عانت نقصاً واضحاً في تجاربها وضعف خبراتها، فلم تستطع أن تضع برنامجاً متكاملاً للإصلاح، واقتصرت مطالبها على مصالح النخب الاجتماعية بشكل أكثر، وفقدت بذلك تواصلها مع الشعب، مما أضعف قدراتها في المواجهة مع السلطة.

وأثبتت تجربة مجلس الأمة الكويتي حقيقة أزمة الديمقراطية في الخليج العربي سواء أكانت في مستوى التطبيق أو في علاقة السلطة بالشعب، أو في الاختلاف بين القوى الاجتماعية والسياسية، وبذلك تأكدت مسألة صعوبة تطبيق الديمقراطية وفقاً للنموذج الغربي في المجتمع العربي (القبلي)، وكذلك عدم اقتناع نظام الحكم بشكل كامل بالمشاركة السياسية، وإجراء الإصلاحات الدستورية، وبقيت تجربة المجلس بين الانفراج والانحسار تبعاً للظروف والأوضاع المحلية والإقليمية.

وأشارت هذه التجربة أيضاً إلى قدرة النظام الكويتي (في ظل التفاعلات بين الدولة والمجتمع) أن ينتقل بشكل متعرج من الحكم التقليدي المركزي إلى الحكم الحديث من دون الإخلال بأسس الحكم التقليدي، ولهذا يبحث نظام الحكم في كل أزمة عن مواءمة بين الأسرة المالكة والتفاعلات الاجتماعية والسياسية في إطار المحافظة على الأسرة المالكة (كمؤسسة واحدة).

أما تجارب مجالس الشورى في الخليج العربي، فقد أثبتت أن أنظمة الحكم لا تساوم بخصوص مبدأ المشاركة السياسية، والتمثيل البرلماني، وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، وبذلك فهي لا تسمح بالتعددية السياسية، والديمقراطية وحرية التعبير عن

الفكر والرأي، على الرغم من تزايد مطالب النخبة المثقفة ولا سيما في البحرين التي شهدت تفاقم أزمة الديمقراطية بشكل حاد في العقدين المنصرمين.

ويبدو أن النزعة القبلية في المجتمع الخليجي، والسلطة الأبوية في إدارة الحكم قد أعاقت تطبيق الديمقراطية والإصلاح، وحرمت النخب الاجتماعية والسياسية من فرصة النهوض الحقيقي بالمجتمع على قاعدة تعزيز العمل الثقافي، والعطاء الفكري، والتنمية والتحديث، بل أجهضت القوى القبلية في أكثر الأحيان مثل هذه الخطوات، وأوقفت إنجازاتها (الليبرالية) ولو بعد سنوات من عمرها.

وشهد مجتمع الخليج العربي مظاهر النمو في الوعي القومي بنتيجة التفاعل مع العوامل المحلية والعربية، ومن ذلك مجيء المفكرين القوميين العرب إلى المنطقة، ودور الصحافة العربية وتأثيرها في إيقاظ الشعور القومي في نفوس الشباب، وتبلور الوعي الوطني في المدارس والأندية والجمعيات في مواجهة قوى الاستعمار والاستبداد والاستغلال، والدعوة بين المتعلمين للمشاركة في القضايا والأحداث العربية التي شهدها الوطن العربي في أواخر القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، والتي تبلورت في تكتل هؤلاء الشباب والمتعلمين في إطار تنظيمات قومية (محلية) تأثرت بشكل كبير بحركات قومية رئيسة هي حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصرية.

واكتسبت الناصرية رصيداً شعبياً عفوياً في منطقة الخليج العربي بعد أن وجدت الجماهير في شخصية جمال عبد الناصر المنقذ لها من هيمنة الغرب واستعماره، والرجل الذي يدعو إلى الاستقلال والوحدة العربية، وإنهاء الاستغلال الأجنبي، وتحرير الاقتصاد الوطني، وتحقيق المساواة، والعدالة في توزيع الثروات، فَعبّرت الجماهير عن مشاعر قومية صادقة في تأييدها لمواقف جمال عبد الناصر ومبادئه على الرغم من أنها لم تفهم القومية العربية أيديولوجياً أو تنظيمياً، بل عرفتها فكرة حية خالصة.

وتفاعل أبناء الخليج العربي في مختلف أقطاره مع القضايا القومية، وأيّدوا حركات التحرر العربية سواء أكان في المشرق أم في المغرب العربيين، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني ومواجهته للأطماع الصهيونية، وعَبّرت الشخصيات والقوى والحركات عن مشاعر الدعم والمساندة المعنوية والمادية، وخرجت الجماهير أيضاً في إضرابات ومظاهرات ضد سياسة بريطانيا والولايات المتحدة في دعمهما للصهيونية، واستغلالهما ثروات العرب. وعَبّر الأدباء والمثقفون عن مشاعرهم الوطنية والقومية من خلال القصائد والكتابات الشعرية، وبذلك يمثل النتاج الأدبي مصدراً مهماً من مصادر الفكر القومي في الخليج العربي.

إلا أن فكرة القومية العربية على الصعيد الأيديولوجي لم تكن عميقة الجذور في

منطقة الخليج العربي، ولم تُستوعب على الصعيد الشعبي، واقتصرت إلى حد كبير على التنظيمات أو الشخصيات القومية التي تبنت العمل القومي. ويمكن تفسير ذلك بضعف الوعي القومي على الصعيد الأيديولوجي، وتداخل الفكرة القومية مع الناصرية التي جَسّدت الواقع العملي لمبادىء القومية من وجهة نظر سكان المنطقة حينذاك، فضلاً عن حظر السلطات الحاكمة، بدفع من بريطانيا، جميع النشاطات القومية والتنظيمات الفاعلة، ومطاردة قياداتها وأعضائها، مما دفعها إما للعمل السري على نطاق ضيق أو للعمل في الخارج، وأضعف ذلك من نشاطها واتصالها بقضايا المجتمع في الخليج العربي. وهكذا لم يستطع التيار القومي أن يحقق تغييراً حقيقياً في الواقع الاجتماعي أو السياسي في ظل شيوع النزعة القبلية، والطائفية، والعلاقات والانتماءات الاجتماعية التقليدية بحيث استطاعت القوى القبلية تدريجياً أن تحتويه أيديولوجياً وتنظيمياً، ولا سيما بعد أحداث نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتراجع المد القومي والتجربة الناصرية في الوطن العربي.

وظهر التيار الإسلامي في الخليج العربي في الخمسينيات والستينيات في صفوف بعض النخب الاجتماعية التي تأثرت بجماعة الإخوان المسلمين بمصر، وشكلت جمعيات وحركات إسلامية طابعها العام العمل الاجتماعي والخيري، ولا سيما في الكويت والبحرين، فلم تهتم كثيراً بالقضايا السياسية، وافتقرت إلى البرامج الإسلامية، والحضور الشعبي بسبب طغيان التيار القومي في تلك المرحلة، واعتماد الأسر الحاكمة على الولاء القبلي للتخفيف من نمو التيار الإسلامي، وتذويب الولاءات الدينية كي لا تتحول الحركات الإسلامية إلى قوى اجتماعية وسياسية. وبالفعل نجحت الأسرة الحاكمة في الكويت في إعطاء قدر من الانفتاح الديمقراطي، وترشيد الحركة الأصولية، وتخفيف الضغوط على الحركات الإسلامية، وجذب الإسلاميين إلى دائرة العمل السياسي، وانتهاجهم منهجاً معتدلاً، والمشاركة في انتخابات مجلس الأمة.

وحاولت العربية السعودية أن توازن بين موقفها من التيار الإسلامي، وتميزها في العالم الإسلامي نظراً لوجود الحرمين الشريفين، ورعايتها مواسم الحج سنوياً، فعملت على احتواء التيار الإسلامي في المنطقة من جهة، وكسبه إلى جانبها في الصراع، الذي دخله الحكم السعودي، مع الناصرية قبل سنوات من أحداث النكسة عام ١٩٦٧، من جهة أخرى، واستطاعت أن تكسب كثيراً من الشخصيات والجمعيات الإسلامية إلى جانبها، وهاجمت الأيديولوجيات (الإلحادية) والعلمانية.

وانتهجت أنظمة الحكم في المنطقة منهجاً في احتواء التيار الإسلامي في السبعينيات عن طريق الاهتمام بالشعائر الإسلامية، والمضامين الاقتصادية والاجتماعية للإسلام، ودعم الشعوب المنكوبة والفقيرة، وعقد المؤتمرات والندوات الإسلامية،

وإصدار الكتب والدراسات الإسلامية، وإنشاء الجامعات والمعاهد الإسلامية، وجذب قادة العمل الإسلامي إلى دائرة العمل الاجتماعي، ومنحهم المناصب العليا في الدولة. إلا أن أنظمة الحكم أبقت هذا التيار تحت المراقبة الصارمة حتى لا يتحول إلى تيار مناهض يكشف موقف هذه الأنظمة الفعلي من الإسلام.

أما التيار الماركسي في الخليج العربي، فلم يستطع أن يرسخ مبادئه وأفكاره في المجتمع نظراً للطبيعة القبلية للسكان، ومعتقداتهم الإسلامية، وعلاقاتهم الاجتماعية، ولم تظهر سوى بعض الأنشطة في صفوف العمال في منشآت النفط في المنطقة الشرقية في العربية السعودية، والبحرين وقطر نتيجة شعورهم بحالة الفقر والاستغلال الذي تمارسه الشركات الأجنبية، وسوء توزيع الثروات، فانتموا إلى صفوف تنظيمات ماركسية طرحت برامج بعيدة عن الواقع، ولم تنسجم مع المجتمع ومشكلاته الأساسية. وشكلت تجربة ظفار في عمان حالة فريدة في المنطقة والعالم الثالث، تفاعلت فيها ظروف داخلية وخارجية بسبب سياسة العزلة التي اتبعها سلطان عُمان تجاه ظفار، وكانت تجربتها ظاهرة غريبة في المجتمع، فقد طرحت أفكاراً تناقضت مع الواقع، ونقلت تجربة من الخارج وحاولت تطبيقها في ظل ظروف مختلفة من دون إحداث تغيير فيها، ففقدت قدرتها على التعبير عن تطلعات المجتمع وهمومه، وبذلك لم تجد لها تجاوباً في المجتمع بانعدام الصراع الطبقي، وثورة البروليتاريا، والاشتراكية العلمية التي لا يمكن تحقيقها فيه.

فتلاشت الماركسية تدريجياً في الخليج العربي أيديولوجياً وتنظيمياً مع تحسن الظروف المعيشية، وحالة الرفاه الاجتماعي، والالتزام الديني، وسيادة النزعة القبلية، وغياب الفئة العاملة الوطنية التي يمكنها أن تشكل قاعدة للعمل والنشاط الماركسي. ولا يمكن أن ننسى مواقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة في رفض نشر الأيديولوجية الماركسية، خوفاً من تغلغل النفوذ السوفياتي في منطقة الخليج العربي حيث مصادر الطاقة الضرورية للغرب.

وعلى الرغم من التباين في الأفكار والمنطلقات بين هذه التيارات الفكرية الرئيسة سواء أكان على صعيد الوطن العربي أم الخليج العربي، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة الصراع الأيديولوجي والفكري، بحيث يمكن أن تؤدي إلى أي شكل من أشكال القطيعة أو العداء في ما بينها، فكان صراعاً بين الأفكار من دون الخوض في مسائل النقد والإدانة بين تيار وآخر.

فالقضية الأساسية ليست التحيز لهذا التيار أو ذاك، ولا إعلان الولاء لهذه الحركة أو تلك، بل القضية هي الحد من الهيمنة الأجنبية، والمطالبة بالحرية والديمقراطية، والمشاركة في السلطة، وفي كيفية البحث عن نقاط الالتقاء التي تجعل بالإمكان وقوف الجميع في صف واحد لمواجهة التحديات، والمصير المشترك. فالقضية

ليست أن تكون إسلامياً أو قومياً أو ماركسياً، بل هي أكبر من ذلك، لأن الاختلاف الأيديولوجي أمر مشروع يفرضه الواقع. وعندما تكون القضايا مصيرية كالنهضة، والديمقراطية، والوحدة، والعدالة، فلا يمكن أن نستبعد حدوث ذلك، ولا بد أن يشترك الجميع في العمل من أجل بحث سبل الإصلاح والنهضة والوحدة، وتجميد أي صراعات بين التيارات مهما كانت، ولإبقاء الواقع العربي قابلاً لإسهام كل تيار في سعيه نحو إضفاء الشرعية على مشروعه الفكري بوصفه مشروعاً للنهضة، ولذلك تصبح الحاجة ماسة نحو إعادة بناء الفكر العربي المعاصر على أساس عقلاني يستجيب لمتطلبات العصر.

وقد أثبتت الوقائع التاريخية أن مطلب النخب الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث بعامة، والخليج العربي بخاصة، هو الديمقراطية، المخرج الوحيد لأزمة المجتمع، والقاسم المشترك لجميع التيارات بمختلف انتماءاتها ومنطلقاتها، يمكن من خلالها بناء مؤسسات المجتمع المدني، وتجسيد الحياة البرلمانية على أسس دستورية حقيقية.

الملاحــق

الملحق رقم (١)

وثيقة أمريكية عن نشاطات الإسلاميين في الكويت

(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM: AMCONSULATE, KUWAIT — 287

TO: THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — April 24, 1954

REF: Despatch 204, January 18, 1954

SUBJECT: FURTHER OF ACTIVITIES OF THE ISLAMIC GUIDANCE SOCIETY AND AL-IKHWAN AL-MUSLIMIN IN KUWAIT

A reliable source has informed the Consulate that the activities of the Islamic Guidance Society and its Controller-General, 'Abd-el-'Aziz al-'Ali al-MUTAW'A, continue and are in fact being expanded in Kuwait and tied increasingly to the activities of members of Al-Ikhwan Al-Muslimin in this country.

It is important to note that Mutaw'a is a prominent and respected merchant of the town. When King Saud was recently in Kuwait, the largest and most elaborate triumphal arch in the center of the town was erected by 'Abd-al-'Aziz al-'Ali. He is on intimate terms with most of the Subah Sheikhs, and he is one of the wealthier merchants of Kuwait. He is intelligent and well-educated (of Egyptian origin he was educated largely in that country). Because of his position and influence in this country, the increase in his activities must be taken seriously, particularly since he has apparently not been discouraged by the warning given the Society last January by the Public Security Department.

The Consulate encloses for the Department's information the translation of a lead editorial entitled "The Third Bloc" which appeared under Mutaw'a's name in the February issue of Al-Irshad, the Society's monthly magazine. The burden of this article may be taken from one of its subtitles: "Neutralism is the only way for the East (i.e., the Islamic East) to get rid of Imperialism." The article is specific in condemning both the Soviet East and the West in the terms employed generally by Near Eastern neutralists and finds that there is no choice between the two "camps."

Neutralism is also the burden of the Society's other activities. For example, on April 22 'Abd-al-'Aziz al-'Ali gathered together for dinner at his house approximately 80 members of the Egyptian (those invited were almost entirely from Al-Ikhwan Al-Muslimin) community in Kuwait. Present also was Mohammed Omar DA'UQ, who was introduced to the guests as "Controller of Al-Ikhwan Al-Muslimin in Lebanon." In the course of the evening, Mutaw'a and Da'uq stressed that the "leading state of the Middle East - Egypt" and the "richest state of the Middle East - Kuwait" must cooperate "in the name of religion to rid the area of Imperialism and further the cause of Islam, which has been weakened by Imperialism." Egypt and Kuwait, they allegedly said, must cooperate to advance the aims of "the third bloc - the Islamic bloc." According to the Consulate's source, this is the theme of most of the gatherings sponsored by the Society in Kuwait, whether in private homes or mosques or the Society's clubrooms.

The Consulate's source is troubled by the potentiality for terrorism which now

CONFIDENTIAL

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

CONFIDENTIAL FILE

الملحق رقم (٢)

الأندية الثقافية والجمعيات في أقطار الخليج العربي (١٩١٣ ـ ١٩٧١)

النادي/ الجمعية	البلد	التأسيس	الفئات والشخصيات	العينة	الاتجاه
أقبال أوال الليلي	البحرين	١٩١٣	محمد صالح يوسف، وناصر الخيري، وعلي التاجر وآخرون	أدبية	إسلامي/ إصلاحي
الأدبي	البحرين	١٩١٩	عبد الله الزائد، وسلمان التاجر وآخرون	أدبية	إصلاحي
الأدبي	الكويت	١٩٢٤	عبد الله الجابر الصباح، وخالد العدساني وآخرون	أدبية/ اجتماعية	إصلاحي
جمعية الاسعاف الخيري	الحجاز (السعودية)	١٩٣٦	أحمد السباعي، وعزيز ضياء، وحسين سرحان وآخرون	أدبية	إصلاحي
البحرين	البحرين	١٩٣٧	عبد الرحمن المعاودة، وعبد العزيز الشملان وآخرون	ثقافية	إصلاحي
الأهلي	البحرين	١٩٣٨	عبد الرحمن المؤيد، وخليفة القصيبي وآخرون	ثقافية	إصلاحي
المنتدى الإسلامي	البحرين	١٩٣٧	التجار والأعيان	دينية	إسلامي
جمعية الإصلاح البحرينية	البحرين	١٩٣٨	علي سيار، وعلي التاجر، وحسن علي أبل وآخرون	دينية	إسلامي
العروبة	البحرين	١٩٣٩	محمود دويغر، وإبراهيم مقلة، وسعد يوسف وآخرون	فكرية/ اجتماعية	قومي
الحلقة البحرينية	بيروت	١٩٤٦	طلاب بحرينيون في الجامعة الأميركية	ثقافية/ سياسية	وطني/ إصلاحي
الإصلاح	البحرين	١٩٤٨	تجمعات طلابية وتجار	دينية	إصلاحي
النهضة	البحرين	الأربعينيات	شباب في منطقة الحد	ثقافية/ رياضية	إصلاحي
البحرين للسيدات	البحرين	١٩٥٣	الليدي بلغريف، وعائشة اليتيم ونابر وأخريات	نسوية	إصلاحي
نهضة فتاة البحرين	البحرين	١٩٥٥	نساء الأسرة الحاكمة والأعيان	نسوية	إصلاحي
الرابطة الجعفرية	البحرين	١٩٥٥	طلاب وموظفون في حفص	دينية/ اجتماعية	إسلامي (شيعي)
السلام الرياضي الثقافي	البحرين	١٩٥٦	أحمد الشريدة وشباب آخرون	رياضية/ ثقافية	وطني/ قومي
الخليج الرياضي الثقافي	البحرين	١٩٥٩	هشام الشهابي، ويوسف الملا، ويوسف الشهابي وآخرون	رياضية/ ثقافية	إصلاحي
جمعية رعاية الطفولة والأمومة	البحرين	١٩٦٠	هنية علي الخليفة، وفائقة المؤيد وآخرون	نسوية	اجتماعي/ إصلاحي
الخريجين	البحرين	١٩٦٦	قاسم الفخرو، وعبد الله كانو، وعبد الله الشملان وآخرون	ثقافية	إصلاحي
جمعية الأدباء والكتاب	البحرين	١٩٦٩	محمد جابر الأنصاري، وعلي عبد الله خليفة وآخرون	أدبية	ثقافي

يتبع

تابع

جمعية أوال للسيدات	البحرين	١٩٧٠	الخريجات من الجامعات العربية	نسوية	إصلاحي
جمعية الرفاع الثقافية الخيرية	البحرين	١٩٧٠	علوي الهاشمي، وحمده خميس وآخرون	نسوية	إصلاحي
الأهلي	الكويت	١٩٥٢	خريجو الجامعات العربية والأجنبية	ثقافية	إصلاحي
جمعية المرشدات	الكويت	١٩٥٢	عبد العزيز العلي، وعبد الرزاق المطوع	دينية	إسلامي
جمعية النهضة النسائية	الكويت	١٩٥٥	خريجو الجامعات العربية والأجنبية	ثقافية/ اجتماعية	إصلاحي
جمعية المعلمين	الكويت	١٩٥٨	طالبات	نسوية	رياضي/ اجتماعي
الاستقلال	الكويت	١٩٦٢	موضي العبيدي، وفاطمة الشطي وأخريات	نسوية	ثقافي/ اجتماعي
الجمعية الثقافية الاجتماعية	الكويت	١٩٦٢	شباب مثقفون	ثقافية/ اجتماعية	إصلاحي
جمعية النهضة العربية النسائية	الكويت	١٩٦٣	خالد المضف، وعبد الباقي النوري وآخرون	ثقافية/ اجتماعية	إصلاحي
جمعية الإصلاح الاجتماعي	الكويت	١٩٦٣	لولوة القطامي، وكوثر الجوعان وأخريات	نسوية	إصلاحي
جمعية الجنوب والخليج العربي	الكويت	١٩٦٣	نورية السُّداني، وغنيمة الغربللي وأخريات	نسوية	إصلاحي
جمعية الخريجين	الكويت	١٩٦٣	التجار والموظفون	سياسية	قومي
البلدية	الكويت	١٩٦٤	الطلاب الكويتيون في الجامعات العربية	ثقافية/ اجتماعية	إصلاحي
رابطة الأدباء الكويتيين	الكويت	١٩٦٥	خريجو الجامعات الكويتيون	رياضية/ اجتماعية	اجتماعي
جمعية المحاضرات	السعودية	الخمسينيات	موظفو البلدية	أدبية	ثقافي
الحفل الأدبي	السعودية	الخمسينيات	الأدباء والكتاب في الكويت	أدبية	إصلاحي
الجمعية الخيرية النسوية	السعودية	الستينيات	أدباء المدينة المنورة	أدبية	إصلاحي
جمعية النهضة الخيرية	السعودية	الستينيات	أدباء جدة	نسوية	اجتماعي
الجمعية النسائية	عمان	١٩٧٠	نخبة من النسوة في جدة	نسوية	اجتماعي
جمعية المرأة العمانية	عمان	١٩٧١	نخبة من النسوة	نسوية	إصلاحي

المصادر: فؤاد اسحق الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٣)، صفحات متفرقة؛ **مجلة النهار** (حزيران/ يونيو ١٩٧٠)، ص ٤٩؛ **صوت البحرين**، السنة ٢، العدد ١ (١٩٥١)، ص (ع)؛ خالد البسام، **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين** (المنامة: بانوراما الخليج، ١٩٨٦)، ص ٦١ ـ ٦٤، وباقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٧٣.

الملحق رقم (٣)

الصحافة الصادرة في أقطار الخليج العربي (١٩٣٩ ـ ١٩٧١)

الجرائد/ المجلات	البلد	تاريخ الصدور	المؤسسون	الصفة	الاتجاه
البحرين (جريدة)	البحرين	١٩٣٩	عبد الله الزائد	سياسية/ اجتماعية	إصلاحي
الشمس والوهج (بالانكليزية)	السعودية	١٩٤٥	شركة الزيت العربية ـ الأمريكية	اقتصادية	معتدل
الحج	السعودية	١٩٤٦	إدارة شؤون الحج	دينية	إسلامي
غرفة التجارة	السعودية	١٩٤٧	اتحاد غرف التجارة	اقتصادية	معتدل
البحرين (جريدة)	البحرين	١٩٤٧	حكومية	عامة	رسمي
البعثة (كويتية)	القاهرة	١٩٤٦	طلاب كويتيون	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
كاظمة	الكويت	١٩٤٨	أحمد السقّاف وعبد الحميد الصانع	ثقافية/ اجتماعية	قومي
صوت البحرين	البحرين	١٩٤٩	عبد الرحمن الباكر وحسن الجشي وآخرون	سياسية	وطني/ إصلاحي
الخليج (جريدة)	البحرين	١٩٤٩	....	عامة	معتدل
الخميلة	البحرين	١٩٥٢	كارنيك جورج ميناسيان	أدبية	معتدل
الوطن	البحرين	١٩٥٢	عبد الرحمن الباكر	سياسية	وطني/ إصلاحي
القافلة	البحرين	١٩٥٣	علي سيار	سياسية	وطني/ إصلاحي
البعث	الكويت	١٩٥٠	أحمد العدواني، وحمد الرجيب	أدبية	معتدل
الفكاهة	الكويت	١٩٥٠	عبد الله خالد الحاتم	فنية	معتدل
الرائد	الكويت	١٩٥٢	نادي المعلمين	أدبية/ اجتماعية	إصلاحي
اليقظة	الكويت	١٩٥٢	المدرسة المباركية	طلابية	معتدل
الايمان	الكويت	١٩٥٣	النادي الثقافي القومي	سياسية	قومي
ملحق الايمان	الكويت	١٩٥٣	النادي الثقافي القومي	سياسية	قومي
صدى الايمان	الكويت	١٩٥٣	النادي الثقافي القومي	سياسية	قومي
الارشاد	الكويت	١٩٥٣	جمعية الارشاد الإسلامية	دينية	إسلامي

يتبع

تابع

الكويت اليوم	الكويت	١٩٥٤	حكومية	سياسية/ اجتماعية	رسمي
اليمامة	السعودية	١٩٥٣	حمد الجاسر	أدبية	معتدل
الرياض	السعودية	١٩٥٣	مدني بن حمد، وأحمد عبيد	أدبية	معتدل
قافلة الزيت	السعودية	١٩٥٤	شكيب الأموي، وعبد العزيز مومنة	أدبية	معتدل
أبناء الظهران	السعودية	١٩٥٤	عبد الكريم الجهيمان	اجتماعية/ أدبية	معتدل
المجلة الزراعية	السعودية	١٩٥٤	....	اقتصادية	معتدل
الميزان	البحرين	١٩٥٥	عبد الله الوزان، وعبد الرحمن الشملان	عامة	معتدل
هنا البحرين	البحرين	١٩٥٦	حكومية	إعلامية	رسمي
الشعلة	البحرين	١٩٥٦	محمود المرادي	سياسية/ اجتماعية	معتدل
المواطن الجزري (بالانكليزية)	البحرين	١٩٥٦	شركة نفط البحرين	إعلامية	رسمي
الرائد الأسبوعي	الكويت	١٩٥٤	نادي المعلمين	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
الفجر	الكويت	١٩٥٥	نادي الخريجين	سياسية/ ثقافية	قومي
أخبار الأسبوع	الكويت	١٩٥٥	داؤد مساعد الصالح	سياسية/ اجتماعية	معتدل
الاتحاد	القاهرة	١٩٥٥	اتحاد بعثات الكويت في مصر	طلابية	إصلاحي
الفجر الجديد	الكويت	١٩٥٥	أحمد بن يعقوب الرشيد	اجتماعية	إصلاحي
الإذاعة السعودية	السعودية	١٩٥٥	حمزة بوقري	إعلامية	رسمي
الاشعاع (جريدة)	السعودية	١٩٥٥	سعد البواري	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
الأضواء (جريدة)	السعودية	١٩٥٦	عبد الفتاح أبو مدين، ومحمد سعيد	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
الندوة (جريدة)	السعودية	١٩٥٦	....	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
نجمة البحرين (بالانكليزية)	البحرين	١٩٥٧	شركة نفط البحرين	ثقافية/ اجتماعية	رسمي
الشعب	الكويت	١٩٥٧	خالد الخلف، ويعقوب رشيد	إعلامية	قومي
رسالة النفط	الكويت	١٩٥٧	شركة نفط الكويت المحدودة	سياسية/ اجتماعية	معتدل
المجتمع	الكويت	١٩٥٨	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	عمالية	إصلاحي

يتبع

تابع

العربي	الكويت	١٩٥٨	وزارة الإرشاد والأنباء	اجتماعية/ ثقافية	إصلاحي/ قومي
الرابطة (الكويتية)	لندن	١٩٥٨	الطلبة الأردنيون في بريطانيا	فكرية	معتدل
صوت العامل	الكويت	١٩٥٨	اتحاد العمل	ثقافية	معتدل
الندوة	السعودية	١٩٥٨	أحمد السباعي وعرفان حسن	عمالية	معتدل
روضة الأطفال	السعودية	١٩٥٩	طاهر الزمخشري	ثقافية	معتدل
المعرفة	السعودية	١٩٥٩	....	اجتماعية	معتدل
الرائد	السعودية	١٩٥٩	عبد الفتاح أبو مدين	ثقافية	معتدل
البلاد	السعودية	١٩٥٩	حسن عبد الحي قزاز	ثقافية	معتدل
الندوة الحديثة	السعودية	١٩٥٩	صالح محمد جمال	ثقافية	معتدل
طبيب المجتمع	الكويت	١٩٦٠	الارشاد والتثقيف الصحي	ثقافية	معتدل
أضواء المدينة	الكويت	١٩٦١	بدر العيسى، وغنيمة المرزوق	صحية/ اجتماعية	معتدل
الرأي العام (جريدة)	الكويت	١٩٦١	عبد العزيز فهد المساعيد	سياسية	مستقلة
كويت تايمز (بالانكليزية)	الكويت	١٩٦١	يوسف عليان	سياسية	رسمي
الهدف	الكويت	١٩٦١	خالد عيسى الصالح	سياسية/ اجتماعية	إصلاحي
الرسالة	الكويت	١٩٦١	جاسم مبارك الجاسم	سياسية/ اجتماعية	معتدل
الموظف	الكويت	١٩٦٠	ديوان الموظفين	شؤون الموظفين	رسمي
حماة الوطن	الكويت	١٩٦٠	القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة	عسكرية	رسمي
هنا الكويت	الكويت	١٩٦١	وزارة الإرشاد والأنباء	فنية	معتدل
الكويتي	الكويت	١٩٦١	شركة نفط الكويت	عمالية	معتدل
البشير (جريدة)	الكويت	١٩٦١	سعدون الجاسم اليعقوب	سياسية	إصلاحي/ وطني
الجزيرة	الكويت	١٩٦١	عبد الله بن خميس	ثقافية	معتدل
القصيم	الكويت	١٩٦١	عبد الله العلي الصانع	ثقافية	معتدل
راية الإسلام	الكويت	١٩٦١	صالح بن محمد لحيدان	دينية	إسلامي

يتبع

تابع

حراء (جريدة)	السعودية	١٩٦١	صالح محمد جمال	عامة	وطني
المدينة المنورة	السعودية	١٩٦١	علي حافظ	فكرية/ اجتماعية	معتدل
الخليج العربي	السعودية	١٩٦١	محمد أحمد النقيب	فكرية/ اجتماعية	معتدل
المشعل	قطر	١٩٦١	شركة نفط قطر	عمالية	معتدل
الجريدة الرسمية	قطر	١٩٦١	حكومية	سياسية	رسمي
قطر النموذجية	القاهرة	١٩٦٠	أحمد علي منصور	عامة	إصلاحي
الحياة التجارية	البحرين	١٩٦٢	غرفة تجارة البحرين	اقتصادية	رسمي
الطريق	الكويت	١٩٦٢	الجوالة الكويتية	رياضية/ اجتماعية	معتدل
الطليعة (جريدة)	الكويت	١٩٦٢	عبد الرزاق الزايد، وسليمان الحداد وآخرون	سياسية/ اجتماعية	إصلاحي/ وطني
الديلي نيوز (بالانكليزية)	الكويت	١٩٦٣	حكومية	عامة	رسمي
أخبار الكويت	الكويت	١٩٦٢	عبد العزيز فهد الفليج	سياسية	معتدل
أضواء الكويت	الكويت	١٩٦٢	مجرن الحمد، ومصطفى امناع وآخرون	سياسية/ اجتماعية	إصلاحي
الداخلية	الكويت	١٩٦٣	شرطة الأمن العام	اجتماعية	رسمي
دنيا العروبة	الكويت	١٩٦٣	دار الرأي العام	سياسية	قومي
البلاد	السعودية	١٩٦٤	عبد المجيد شبشكي	سياسية/ اجتماعية	معتدل
غرفة التجارة	قطر	١٩٦٤	إدارة التجارة والشركات	اقتصادية	معتدل
الأضواء	البحرين	١٩٦٥	محمود المرادي	سياسية/ اجتماعية	معتدل
المنهل	السعودية	١٩٦٥	عبد القدوس الأنصاري	أدبية	معتدل
الحق الطلابية	قطر	١٩٦٣	المعهد الديني الثانوي	دينية	إسلامي
الديار	دبي	١٩٦١	....	عامة	معتدل
أخبار دبي	دبي	١٩٦٦	بلدية دبي	عامة	رسمي
صدى الأسبوع	البحرين	١٩٦٨	....	اجتماعية/ ثقافية	معتدل
الاقتصاد الكويتي	الكويت	١٩٦٤	....	اقتصادية	معتدل

يتبع

تابع

نفط العرب	الكويت	١٩٦٥	وزارة النفط	اقتصادية/ سياسية	معتدل
أسرتي	الكويت	١٩٦٥	غنيمة المرزوق	اجتماعية/ ثقافية	معتدل
السياسة	الكويت	١٩٦٥	عبد الله الجار الله، وعبد الرحمن الولايتي	سياسية	معتدل
الوعي الإسلامي	الكويت	١٩٦٥	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	دينية	إسلامي
البيان	الكويت	١٩٦٦	رابطة الأدباء الكويتيين	فكرية/ ثقافية	معتدل
الإصلاح	الكويت	١٩٦٦	جمعية الإصلاح الاجتماعي	فكرية/ دينية	إسلامي
اليقظة (جريدة)	الكويت	١٩٦٧	عبد الله بشارة، وعلي السبتي	سياسية/ اجتماعية	قومي/ إصلاحي
النهضة	الكويت	١٩٦٧	عبد العزيز المساعيد، ويوسف المساعيد	سياسية/ اجتماعية	وطني/ إصلاحي
الاتحاد	الكويت	١٩٦٧	الاتحاد الوطني لطلبة الكويت	سياسية/ اجتماعية	وطني/ إصلاحي
حياتنا	الكويت	١٩٦٨	د. عبد الرحمن العوضي	صحية/ اجتماعية	معتدل
أجيال	الكويت	١٩٦٧	....	سياسية/ اجتماعية	معتدل
الساحل	الكويت	١٩٦٧	نادي الساحل الثقافي	سياسية/ اجتماعية	معتدل
الشهداء	الكويت	١٩٦٨	نادي الشهداء	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
البراق	الكويت	١٩٦٨	إدارة النقل الجوي	ثقافية/ اجتماعية	معتدل
الجريدة الرسمية	دبي	١٩٦٦	حكومة دبي	حكومية	رسمي
الجريدة الرسمية	أبو ظبي	١٩٦٨	حكومة أبو ظبي	حكومية	رسمي
أخبار رأس الخيمة	رأس الخيمة	١٩٦٨	حكومة رأس الخيمة	حكومية	رسمي
الدوحة	قطر	١٩٦٩	وزارة الإعلام	ثقافية	معتدل
العروبة	قطر	١٩٧٠	عبد الله حسين نعمة	سياسية/ فكرية	إصلاحي/ قومي
التربية	قطر	١٩٧٠	وزارة التربية والتعليم	تربوية	معتدل
كوالي (بالانكليزية)	البحرين	١٩٦٩	شركة نفط البحرين	إعلامية	رسمي
المجتمع الجديد	البحرين	١٩٧٠	ابراهيم حسن كمال	ثقافية/ اجتماعية	إصلاحي/ قومي
مرآة الخليج (بالانكليزية)	البحرين	١٩٧٠	شركة نفط البحرين	إعلامية	رسمي

يتبع

تابع

المرشد	البحرين	١٩٧٠	محمد سلمان محمد	سياحية	معتدل
صوت الطلبة	البحرين	١٩٧٠	رابطة طلاب البحرين	طلابية	قومي
البلاغ	الكويت	١٩٦٩	مؤسسة البلاغ للصحافة	دينية	إسلامي (شيعي)
كتابات	الكويت	١٩٦٩	أسرة الأدباء والكتاب	أدبية	معتدل
المجتمع	الكويت	١٩٧٠	جمعية الإصلاح الاجتماعي	دينية	إسلامي (إخوان مسلمون)
عالم الفكر	الكويت	١٩٧٠	وزارة الإرشاد والأنباء	ثقافية	معتدل
الرائد	الكويت	١٩٧٠	نادي المعلمين	تربوية/ اجتماعية	إصلاحي
مرآة الأمة	الكويت	١٩٧١	زين العابدين الركابي، وعلي بن يوسف الرومي	اجتماعية/ فنية	معتدل
المجالس المصورة	الكويت	١٩٧٠	هداية سلطان السالم	سياسية/ اجتماعية	معتدل
عالم الفن	الكويت	١٩٧٠	جمعية الفنانين الكويتيين	فنية	معتدل
الملاعب	الكويت	١٩٧١	اللجنة الأولمبية الكويتية	رياضية	معتدل
الشروق	الشارقة	١٩٧٠	دار الشارقة للصحافة والنشر	عامة	معتدل
أبو ظبي نيوز (بالانكليزية)	أبو ظبي	١٩٧٠	دائرة الإعلام	عامة	معتدل
أخبار البترول والصناعة	أبو ظبي	١٩٧٠	وزارة البترول والثروة المعدنية	عامة	رسمي
الشرطة والأمن	أبو ظبي	١٩٧٠	إدارة الشرطة والأمن	أمنية	رسمي
الإعمار	أبو ظبي	١٩٧٠	وزارة الأشغال	اقتصادية	رسمي
درع الوطن	أبو ظبي	١٩٧١	وزارة الدفاع	عسكرية	رسمي
الجريدة الرسمية	أبو ظبي	١٩٧١	دولة الإمارات العربية المتحدة	حكومية	رسمي

المصادر: عبد الله عبد الجبار، **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٩)، ص ١٦١ ـ ١٧٥؛ بكري الشيخ أمين، **الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٧)، ص ١١٦ ـ ١٢٤؛ عزة علي عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، مراجعة سنان سعيد (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٠٠ ـ ٣١٨، واميل أ. نخلة، **الصحافة والمجتمع السياسي في البحرين**، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي (البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠)، ص ٢ ـ ٨.

الملحق رقم (٤)
لائحة أول دستور في الكويت ١٩٣٨

بناءً على ما قرر مجلس الأمة التشريعي صادقنا على هذا القانون في صلاحية المجلس، وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ.

المادة الأولى: الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين.

المادة الثانية: على المجلس التشريعي أن يشرّع القوانين الآتية:

(١) قانون الميزانية أي تنظيم جميع واردات البلاد ومصروفاتها وتوجيهها في صورة عادلة إلا ما كان من أملاك (الصباح) الخاصة فليس للمجلس حق التدخل فيها.

(٢) قانون القضاء، والمراد به صيانة الأحكام الشرعية والعرفية بحيث يهيأ لها نظام يكفل تحقيق العدالة بين الناس.

(٣) قانون الأمن العام، والمراد به صيانة الأمن داخل البلاد وخارجها إلى أقصى الحدود.

(٤) قانون المعارف، والمراد به سن قانون للمعارف تنتهج فيه نهج البلاد الراقية.

(٥) قانون الصحة، والمراد به سن قانون صحي يقي البلاد وأهليه أخطار الأمراض أياً كان نوعها.

(٦) قانون العمران، وهو يشمل تعبيد الطرق خارج المدينة وبناء السجون وحفر الآبار وكل ما من شأنه تعمير البلاد داخلها وخارجها.

(٧) قانون الطوارئ، والمراد به سن قانون في البلاد لحدوث أمر مفاجئ يخول السلطة حق تنفيذ جميع الأحكام المقتضية لصيانة الأمن في البلاد.

(٨) وكل قانون آخر تقتضي المصلحة لتشريعه فهو من حق المجلس.

المادة الثالثة: مجلس الأمة التشريعي هو مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات والاتفاقات الداخلية والخارجية وكل أمر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه.

المادة الرابعة: بما أن البلاد ليس فيها محكمة استئناف فإن مهام المحكمة المذكورة تناط بمجلس الأمة حتى تشكل هيئة مستقلة لهذا الغرض.

المادة الخامسة: رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

تحرر يوم الجمعة الحادي عشر من جمادى الأولى عام ألف وثلاثمائة وسبع وخمسين هجرية. صادق عليه وأقره الشيخ عبد الله السالم الصباح.

المصدر: العالم الإسلامي، السنة ١، ج ٣ ـ ٤، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٩.

الملحق رقم (٥)

التنظيمات الليبرالية في أقطار الخليج العربي حتى مطلع السبعينيات

التنظيم	البلد	التأسيس	القيادات البارزة	الفئات المنتمية
الحزب الوطني الديمقراطي	الكويت	١٩٥٤	....	المثقفون
العصبة الديمقراطية الكويتية	الكويت	١٩٥٤	يوسف الغانم، وبدر السالم، وحمود النواف	المثقفون والموظفون
اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين	البحرين	١٩٥٤	قيادات عمالية	العمال
الهيئة التنفيذية العليا	البحرين	١٩٥٤	عبد الرحمن الباكر وآخرون	التجار والوسطى
الأمراء الأحرار	السعودية	منتصف الخمسينيات	طلال بن عبد العزيز وأشقاؤه	أمراء الأسرة المالكة
نجد الفتاة	السعودية	مطلع الستينيات	عبد الله الطريقي وعبد الله بن معمر، وفيصل الحجيلان	المثقفون في الخارج
جبهة التحرير الوطني	قطر	١٩٦٣	....	التجار والعمال
حركة التقدميين الديمقراطيين (الطليعة)	الكويت	١٩٦٧	أحمد الخطيب، وعبد الله النيباري، وأحمد النفيسي	المثقفون القوميون
التجمع الديمقراطي (القوميون العرب)	الكويت	١٩٦٨	سامي المنيس، وأحمد الخطيب، وعبد الله النيباري	المثقفون القوميون
المنبر الديمقراطي	الكويت	مطلع السبعينيات	سامي المنيس، وأحمد الخطيب، وعبد الله النيباري	المثقفون القوميون
تجمع الأحرار الديمقراطيين	الكويت	مطلع السبعينيات	حمد العيسى، وعبد الله النفيسي	مثقفون
تجمع الشباب الوطني الدستوري	الكويت	مطلع السبعينيات	خالد خلف وعلي الرشتي وخليل ابراهيم	مثقفون في مجلس الأمة
تجمع نواب الشعب	الكويت	مطلع السبعينيات	عبد العزيز المساعيد	رجال أعمال في مجلس الأمة
التجمع الشعبي	الكويت	مطلع السبعينيات	خالد سعود الفهيد، ويعقوب الحميضي	قبائل أسر كويتية متنفذة
كتلة النواب الوطنيين	الكويت	مطلع السبعينيات	سليمان خالد المطوع، وأحمد الخطيب، وسامي المنيس	شخصيات قومية في مجلس الأمة
لجنة التحرير العربية السعودية	السعودية	١٩٦٩	....	ضباط ومثقفون
التجمع الوطني	الكويت	مطلع السبعينيات	جاسم القطامي، وراشد عبد الله الفرحان وآخرون	خريجو جامعات وموظفون

الملحق رقم (٦)

التنظيمات القومية في أقطار الخليج العربي حتى مطلع السبعينيات

التنظيم	البلد	التأسيس	القيادات البارزة	الفئات المنتمية
نادي العروبة	البحرين	١٩٣٩	تقي البحارنة، ومحمد المقسطي وآخرون	مثقفون قوميون
جمعية العلم للنضال	السعودية	١٩٤٩	حسن الحبشي، وعبد الرؤوف الخنيزي وآخرون	مثقفون وعمال
حركة القوميين العرب (الكويت)	الكويت	١٩٥٢	أحمد الخطيب، وسامي المنيس، وسليمان المطوع وآخرون	مثقفون ورجال أعمال
القوميون العرب (عمان)	عمان	١٩٤٨	محمد أحمد الغساني	شباب ظفار
القوميون العرب (السعودية)	السعودية	مطلع الخمسينيات	....	طلاب وعمال وأفراد
النادي الثقافي القومي	الكويت	١٩٥٢	أحمد الخطيب، ويوسف الغانم، وعبد الرزاق البصير وآخرون	مثقفون وطلاب
الجمعية الخيرية الظفارية	عمان	الخمسينيات	يوسف بن علوي، وسالم بن نفل	شباب ظفار
منظمة الجنود الظفاريين	عمان	الخمسينيات	....	شباب ظفار
القوميون العرب (البحرين)	البحرين	الخمسينيات	علي الشيرازي، وعبد الرحمن الزامل	طلاب ومدرسون وعمال
حزب البعث العربي الاشتراكي (الكويت)	الكويت	منتصف الخمسينيات	....	الموظفون والعمال والطلاب
حزب البعث العربي الاشتراكي (البحرين)	البحرين	الخمسينيات	علي فخرو	الطلاب الدارسون في الخارج
جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية	البحرين	منتصف الخمسينات	....	مثقفو الأندية
جمعية النوادي (ناصرية)	الكويت	منتصف الخمسينيات	....	الطلاب في الخارج
الاتحاد الوطني لطلبة البحرين (ناصري)	البحرين	١٩٥٥	....	القوميون العرب والشباب الناصري، والثوريون العرب
جبهة القوى القومية	البحرين	منتصف الخمسينيات	....	
نادي الخريجين	الكويت	منتصف الخمسينيات	أحمد الخطيب، وخالد الخرافي وآخرون	خريجو الجامعات
اتحاد الجزيرة العربية (ناصري)	السعودية	الخمسينيات	ناصر السعيد	الموظفون والعمال
حزب البعث العربي الاشتراكي (السعودية)	السعودية	مطلع الخمسينيات	محمد الربيع، وعلي غنام، وآخرون	الموظفون والعمال
الطليعة الطلابية الثورية (البعث)	السعودية	١٩٦٢	....	طلاب

يتبع

تابع

شباب الطليعة العربية السعودية	السعودية	١٩٦٤	....	بعثيون وناصريون شباب
جبهة التحرير العربية (السعودية)	القاهرة	١٩٦٢	الأمراء الأحرار، وحسين ناصيف وزعماء قبائل وآخرون	تجمع الشباب القوميين
جبهة تحرير ظفار	عمان (ظفار)	١٩٦٤	يوسف بن علوي وآخرون	تجمع عدة تنظيمات قومية
جبهة الوحدة الوطنية	قطر	١٩٦٣	....	عمال وطلاب
نادي الاستقلال	الكويت	١٩٦١	أعضاء النادي القومي سابقاً	طلاب ومتعلمون
الاتحاد الوطني لطلبة الكويت	الكويت	١٩٦٥	طلاب	طلاب في الخارج
جبهة التحرير العربية (بعث)	عمان	١٩٦٩	....	طلاب ومتعلمون
رابطة أبناء الجزيرة العربية في الخارج (السعودية)	دمشق	١٩٦٩	ناصر السعيد وآخرون	عمال وموظفون
حزب العمل العربي (بعث)	عمان	١٩٧٠	....	شباب ظفار
كتلة الوطنيين (ناصرية)	الكويت	١٩٦٨	جاسم القطامي، وراشد عبد الله الفرحان وآخرون	رجال أعمال وتجار
الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي (بعث)	عمان	نهاية الستينيات	عدة تنظيمات: الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي، والطلائع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي، ومنظمة الجنود الظفاريين في عمان، وقبائل عمانية.	شباب ظفار

المصدر: الملحق من إعداد الباحث.

الملحق رقم (٧)

الحركات والجمعيات الإسلامية في أقطار الخليج العربي حتى مطلع السبعينيات

الحركة/الجمعية	البلد	التأسيس	القيادات البارزة	الفئات المنتمية
المنتدى الإسلامي (إخوان مسلمون)	البحرين	١٩٢٨	علي كانو، وأحمد بن حسن وآخرون	أعيان ووجهاء
جمعية الإصلاح البحرينية (اخوان مسلمون)	البحرين	١٩٤١	عيسى بن محمد، وأحمد المالو وآخرون	وجهاء ومدرسون
جمعية الدعوة إلى الله	الكويت	١٩٥٢	....	الوجهاء والأعيان
جمعية الإرشاد الإسلامية (إخوان مسلمون)	الكويت	١٩٥٢	عبد العزيز المطوع، وصالح العتيبي وآخرون	الوجهاء والوسطى
جماعة التبليغ	السعودية	١٩٥٣	....	علماء وطلاب
حزب التحرير الإسلامي	الكويت	منتصف الخمسينيات	السيد هاشم الرفاعي، وعبد الواحد أمان وآخرون	مهاجرون عرب
جمعية الإصلاح الاجتماعي (إخوان مسلمون)	الكويت	١٩٦٣	يحيى الشاهين، وصالح العتيقي وحمود الرومي وآخرون	الأعيان والمدرسون
جمعية الثقافة الاجتماعية	الكويت	١٩٦٣	باقر أسد عبد الباقي، وعدنان عبد الصمد حسن	مدرسون وطلاب
جمعية الشباب المسلم	البحرين	١٩٦٨	....	الوسطى
الحركة السلفية	الكويت	أواخر الستينيات	سالم الحقان وعبد الرحمن عبد الخالق وآخرون	وجهاء ووسطى
جمعية التوعية الإسلامية	البحرين	١٩٦٨	عيسى قاسم وآخرون	علماء الدين وتجار (شيعة)
جمعية الإرشاد الإسلامي	البحرين	١٩٦٨	عيسى قاسم وآخرون	شباب ومثقفون (شيعة)

المصدر: الملحق من إعداد الباحث.

الملحق رقم (٨)

التنظيمات الماركسية في أقطار الخليج العربي حتى مطلع السبعينيات

التنظيم	البلد	التأسيس	القيادات البارزة	الفئات المنتمية
اللجنة الوطنية لأنصار السلام	الكويت	الخمسينيات	....	شباب
جبهة الإصلاح الوطني في السعودية	السعودية	١٩٥٣	....	أفراد الجيش، وعمال وموظفون
جبهة التحرير الوطني في السعودية	السعودية	١٩٥٨	....	البرجوازية الصغيرة والمثقفون والعمال
جبهة التحرير الوطني البحرانية	البحرين	١٩٥٥	محسن مرهون، وأحمد الزوادي وآخرون	العمال والموظفون
الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير الجزيرة العربية	السعودية	١٩٦٠	....	عمال النفط
منظمة الشيوعيين السعوديين	السعودية	١٩٦١	....	عمال النفط
اتحاد القوى الديمقراطية في الجزيرة العربية	السعودية	الستينيات	....	عمال وموظفين
الجبهة الاشتراكية لتحرير الجزيرة العربية	السعودية	١٩٦٣	....	عمال النفط بالمنطقة الشرقية
جبهة التحرير الوطني في قطر	قطر	١٩٦٣	....	عمال النفط
الحزب الشيوعي البحريني	البحرين	الستينيات	....	عناصر إيرانية وبعض البحرينيين
الجناح الماركسي لحركة القوميين العرب	الكويت	١٩٦٨	أعضاء سابقون في حركة القوميين العرب	شباب مثقفون
رابطة أبناء الجزيرة العربية السعودية في الخارج	السعودية	١٩٦٩	الجالية السعودية في الخارج	مثقفون وعمال
الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية	السعودية	١٩٦٩	....	موظفون وطلاب
جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية	البحرين	مطلع السبعينيات	عبد الله المجرن، وأحمد قاسم عبد الرسول وآخرون	عمال وموظفون
جبهة النضال الشعبي	السعودية	السبعينيات	طلاب سعوديون دارسون في أوروبا والولايات المتحدة	طلاب
الجبهة الشعبية في البحرين	البحرين	السبعينيات	....	عمال وموظفون

المصدر: الملحق من إعداد الباحث.

المـــراجـــع

١ ـ الـعربيـة

كـتب

آل مبارك، عبد الله. **الشعر في شرقي الجزيرة**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣. (الأدب العربي المعاصر في الجزيرة العربية؛ القسم ١)

الابراهيم، حسن علي. **الكويت: دراسة سياسية**. ط ٣. الكويت: مؤسسة دار العلوم، ١٩٨٠.

ابراهيم، سعد الدين. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**. ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢.

ـــــ (محرر). **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

ابراهيم، سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

أبو الحجاج، يوسف. **دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت. **الخليج العربي، أو فلسطين ثانية**. بيروت: مطبعة البيان، ١٩٦٩.

ـــــ، الهيئة التنفيذية. **ماذا يجري في خليجنا العربي**. بيروت: دار برادي للطباعة، ١٩٦٧.

أحوال العمل والعمال في الخليج العربي. إعداد أمين عز الدين [وآخرون]. بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية، ١٩٧٧.

اسماعيل، طارق يوسف. **اليسار العربي**. ترجمة محمود فلاحة. دمشق: دار النبراس، ١٩٧٦.

الأعظمي، أحمد عزت. **القضية العربية: أسبابها ـ مقدماتها ـ تطوراتها ونتائجها**. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١.

الأمم المتحدة. **الكتاب السنوي**، ١٩٧٤.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

الأنصاري، عبد الله زكريا. **صقر الشبيب وفلسفته في الحياة: دراسة وتحليل**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥.

الأنصاري، محمد جابر. **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ - ١٩٧٠: دراسة في خصوصية الجدلية العربية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠ (سلسلة عالم المعرفة؛ ٣٥)

ــــــ. **لمحات من الخليج العربي: دراسات في تاريخ الخليج وثقافته ورجاله وفولكلوره الشعبي**. المنامة: الشركة العربية للوكالات والتوزيع؛ أسرة الأدباء والكتاب، ١٩٧٠.

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. ط ٥. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨.

باروت، محمد جمال. **حركة القوميين العرب: النشأة ـ التطور ـ المصائر** . دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.

باقي، واصف. **القضية في شعر الإمارات** . أبو ظبي: دار النور، ١٩٨٦.

الباكر، عبد الرحمن. **من البحرين إلى المنفى «سانت هيلانة»**. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥.

البحارنة، تقي محمد. **نادي العروبة وخمسون عاماً، ١٩٣٩ ـ ١٩٨٩: استعراض وتوثيق للحركة الثقافية والأدبية في البحرين من خلال أنشطة النادي وفعاليات أعضائه البارزين**. المنامة: وزارة الإعلام، ١٩٩٠.

البحارنة، حسين محمد. **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**. بيروت: شركة التنمية والتطوير بروديكو؛ كتلة مؤسسة الحياة، ١٩٧٣.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

البسام، خالد. **تلك الأيام: حكايات وصور من بدايات البحرين**. المنامة: بانوراما الخليج، ١٩٨٦.

البصير، عبد الرزاق. **نظرات في الأدب والنقد**. الكويت: مجلة العربي، ١٩٩٠. (سلسلة كتاب العربي)

بطاطو، حنا. **العراق**. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢.

الكتاب الثالث: **الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار**.

بكري، علي حاج. **العقلية العربية بين الحربين، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**. قدم له نبيه أمين فارس. دمشق: دار الرواد، ١٩٥٢.

البنا، حسن. **رسالة المؤتمر الخامس** . القاهرة: دار الكتاب العربي، [د.ت.].

بونداريفسكي. **سياستان إزاء العالم العربي**. ترجمة خيري الضامن. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥.

بيان سياسي من الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي بمناسبة اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٠. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

بيومي، زكريا سليمان. **الاخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٧.

ـــــــ. **الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية، ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨**. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩.

تاهتينن، ديل آر. **تحديات الأمن القومي في العربية السعودية** . بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٤)

تشايلدرز، أرسكين. **الحقيقة عن العالم العربي**. تعريب خيري حماد. بيروت: المكتب التجاري، ١٩٦٠.

تطور الأوضاع العمالية في البحرين، ١٩٣٢ ـ ١٩٧٦. [د.م.]: منشورات اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، ١٩٧٧.

تطور الحركة الوطنية في البحرين. [د.م.]: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، [د.ت.].

تطور الحركة الوطنية والعمالية في الخليج العربي المحتل. عدن: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، [د.ت.].

تقرير حول الحركة العمالية في البحرين. [د.م.]: منشورات جبهة التحرير الوطني البحرانية، [د.ت.].

التكريتي، عصام شريف. «المعارضة الوطنية في المملكة العربية السعودية للفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠.» (بحث غير منشور).

التل، سهير سلطي. **حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١)

التميمي، عبد المالك خلف. **التبشير في منطقة الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي**. الكويت: شركة كاظمة للترجمة والتوزيع، ١٩٨٢.

ـــــــ. **الخليج العربي والمغرب العربي: دراسات في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي**. بيروت: دار الشباب، ١٩٨٦.

تويتشل، ك.س. **المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية**. ترجمة شكيب الأموي. القاهرة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٥٥.

ثابت، أحمد. **من يحمي عروش الخليج؟! : «النفط والتبعية»**. القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩١.

الثورة في ظفار: عرض وتحليل. بغداد: حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب فلسطين والكفاح المسلح، [د.ت.].

الجابر، أحمد بن يوسف. **ديوان أحمد بن يوسف الجابر**. تحقيق يحيى الجبوري؛ مراجعة محمد عبد الرحيم كافود. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٣.

الجابري، محمد عابد. **اشكاليات الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ـــــــ. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٢.

ـــــــ. **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــــ ومحمد محمود الإمام. **التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية**. عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥. (سلسلة دراسات التنمية البشرية؛ ٢)

الجاسم، نجاة عبد القادر. **بلدية الكويت في خمسين عاماً**. الكويت: بلدية الكويت، ١٩٨٠.

ـــــــ. **التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، ١٩١٤ ـ ١٩٣٩**. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٣.

الجامعة الأميركية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة. **الوثائق العربية**. بيروت: الجامعة، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦. ٤ ج.

ـــــ، ـــــ، مكتبة نعمة يافث التذكارية. **الوثائق العربية**. بيروت: الجامعة، ١٩٦٧ - ١٩٧٧. ١١ ج.

الجامعة الأميركية في بيروت، هيئة الدراسات العربية. **الفكر العربي في مائة سنة**. تحرير فؤاد صروف. بيروت: الجامعة، ١٩٦٧.

الجبهة الشعبية (البحرين). **في الوحدة الوطنية البحرانية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩.

الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. **برنامج العمل الوطني الديمقراطي المقرر في المؤتمر التأسيسي**.

ـــــ. **وثائق النضال الوطني، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٤**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

ـــــ. **الوضع الطبقي في عمان (السلطنة)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

جدعان، فهمي. **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

جريسون، بنسون لي. **العلاقات السعودية ـ الأميركية: في البدء كان النفط**. تعريب سعد هجرس. بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.

الجصاني، أياد حلمي. **النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي**. الكويت: دار المعرفة، ١٩٨٢.

الجندي، أنور. **يقظة الفكر العربي في مواجهة الاستعمار**. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٧١.

الحاتم، عبد الله بن خالد. **من هنا بدأت الكويت**. ط ٢ مزيدة ومنقحة. الكويت: المؤلف، ١٩٨٠.

حبيب، عزيز محمد. **الكويت**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.

حربي، محمد. **الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي**. بغداد: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤.

حسين، أحمد. **الحركة الاسلامية واليسار في البحرين، لنصحح مسيرة الحوار**. لندن: الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٩.

حسين، طه. **الحياة الأدبية في الجزيرة العربية**. دمشق: مطبوعات مكتبة النشر العربي، ١٩٣٥.

ـــــ. **في الشعر الجاهلي**. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦.

ـــــ. **مستقبل الثقافة في مصر**. القاهرة: مطبعة المعارف ومكتبتها، [١٩٣٨]. ٢ ج في ١.

حسين، عبد الجبار حمد (معد). **ملامح الحركة الأدبية في الخليج العربي والجزيرة العربية**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.

حسين، عبد العزيز. **محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٠.

الحسيني، اسحق موسى. **الاخوان المسلمون: كبرى الحركات الاسلامية الحديثة**. بيروت: دار بيروت، ١٩٥٢.

حشيش، عبد الحميد كمال. **الماركسية والثورة البلشفية: دراسة تحليلية تفتيقية**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، [د.ت.].

الحصري، ساطع. **آراء وأحاديث في الوطنية والقومية**. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤.

ـــــــ. **العروبة بين دعاتها ومعارضيها**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٤)

ـــــــ. **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥)

حليق، عمر. **الاشتراكيون العرب والشيوعية الدولية**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٦. (سلسلة الفكر العربي؛ ٥)

حمادي، سعدون. **نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة**. [د.م.: د.ن.، د.ت.].

ـــــــ [وآخرون]. **دراسات في القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥)

حنا، عبد الله. **الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان في النصف الأول من القرن العشرين**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٨٧.

حيدر، خليل علي. **تيارات الصحوة الدينية**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٧.

ـــــــ. **الحركة الدينية: حوار من الداخل**. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٧.

الخاطر، مبارك. **الكتابات الأولى الحديثة لمثقفي البحرين، ١٨٧٥ ـ ١٩٢٥**. المنامة: مطابع المختار الاسلامية، ١٩٧٨.

ـــــــ. **المنتدى الاسلامي: حياته وآثاره، ١٩٢٨ ـ ١٩٣٦**. المنامة: مركز الوثائق التاريخية، ١٩٨١.

ـــــــ. **ناصر الخيري: الأديب الكاتب، ١٨٧٦ ـ ١٩٢٥: حياته ـ آثاره**. المنامة: المطبعة الحكومية، ١٩٨٢.

خدوري، مجيد. **الاتجاهات السياسية في العالم العربي: دور الأفكار والمثل العليا في السياسة**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢.

ـــــــ. **البحرين ودعوى ايران**. بيروت: دار الكشاف، ١٩٥٣.

الخصوصي، بدر الدين عباس. **دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث**. ط ٢. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٣.

خضر، بشارة. **أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد**. نقله إلى العربية حسن عبد الكريم قبيسي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

ـــــــ. **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**. ترجمة جوزف عبد الله. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

خلف الله، محمد أحمد [وآخرون]. **دراسات في أدب البحرين**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩.

خوري، رئيف. **الفكر العربي الحديث، أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي**. بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٣.

الخوري، فؤاد اسحق. **القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣.

الخياط، حسن. **الرصيد السكاني لدول الخليج العربي: الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الامارات ـ عمان**. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٢.

الداود، محمود علي. **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**. بغداد: جامعة بغداد، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠. (مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٤)

ـــــــ. **محاضرات في التطور السياسي الحديث لقضية عمان**. ألقيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤.

دحلان، أحمد حسن أحمد. دراسة **في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية**. ط ٢. جدة: دار الشروق، ١٩٨٤.

دروزة، الحكم. **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية**. ط ٣. بيروت: مكتبة منيمنة، ١٩٦٣.

ـــــــ وحامد الجبوري. **مع القومية العربية**. ط ٢. القاهرة: اتحاد بعثات الكويت في القاهرة، ١٩٥٩.

دروزة، محمد عزة. **نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية الى أوائل الحرب العالمية الأولى**. ط ٢ منقحة وموسعة. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧١.

الدسوقي، عاصم. **الصحافة القطرية والقضايا العربية، ١٩٧١ ـ ١٩٨١**. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٤.

دكمجيان، ريتشارد هرير. **الأصولية في العالم العربي**. ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد. ط ٢. المنصورة: دار الوفاء، ١٩٨٩.

الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

دوكاس، مارثا. **أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.

ديكسون، هارولد ريتشارد. **الكويت وجاراتها**. ترجمة جاسم مبارك الجاسم. الكويت: [د.ن.]، ١٩٦٤. ٢ ج.

راشد، علي محمد (معد). **دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي**. الكويت: [د.ن.]، ١٩٨٨.

الراوي، خالد حبيب. **تاريخ الاذاعة والتلفزيون في العراق**. بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٢.

ربيع، حامد. **مستقبل الاسلام السياسي**. بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أوراق مستقبلية؛ ١)

رسائل جمعية الاصلاح الاجتماعي. الكويت: منشورات الجمعية، ١٩٧٠.

رضا، محمد جواد. **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــــ. **معركة الاختلاط في الكويت: دراسة في الفكر الاجتماعي الكويتي**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

الرفاعي، محمد علي. **الجامعة العربية وقضايا التحرير**. ط ٢، وتتضمن تعديلاً وإضافة وأبواباً جديدة يمكن معها القول انها ثلاثة كتب في كتاب واحد. القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٢.

الركابي، فؤاد. **القومية، حركتها ومحتواها**. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

رمضاني، روح الله ك. **سياسة ايران الخارجية، ١٩٤١ ـ ١٩٧٣.** ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جردي. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٤.

الرميحي، محمد غانم. **البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.

ـــــــ. **البحرين... مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي.** بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧.

ـــــــ. **الجذور الاجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.** ط ٢. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٤.

ـــــــ. **الخليج ليس نفطاً: دراسة في اشكالية التنمية والوحدة.** الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة، ١٩٨٣.

ـــــــ. **قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠.** الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦.

رودنسون، مكسيم. **الماركسية والعالم الاسلامي.** ترجمة كميل قيصر داغر. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٤.

الرومي، نورية صالح. **الحركة الشعرية في الخليج العربي بين التقليد والتطور.** ط ٢. الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٩.

ـــــــ. **محمود شوقي الأيوبي: حياته ـ تراثه الشعري.** الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٨٢.

الريحاني، أمين. **ملوك العرب أو رحلة في البلاد العربية.** ط ٤ مصححة ومنقحة. بيروت: دار الريحاني، ١٩٦٠. ٢ ج.

الريس، رياض نجيب. **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية.** بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

ـــــــ. **صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧١.** بيروت: دار النهار، الخدمات الصحافية، ١٩٧٣.

ـــــــ. **العرب وجيرانهم: الأقليات القومية في الوطن العربي.** بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٩.

ـــــــ. **وثائق الخليج العربي، ١٩٦٨ ـ ١٩٧١: طموحات الوحدة وهموم الاستقلال.** بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

زريق، قسطنطين. **الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٤ مج.

ــــــ. **الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية المتفتحة في الشرق العربي**. بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٠.

الزركلي، خير الدين. **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**. ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩. ١١ ج.

ــــــ. **الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز**. ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤.

زكريا، فؤاد. **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة**. ط ٢. القاهرة؛ باريس: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

الزياني، أمل ابراهيم. **البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي**. ط ٢. القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٧.

الزياني، فيصل ابراهيم. **مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغيير بنائه**. القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٩٧٧.

الزيد، خالد سعود. **أدباء الكويت في قرنين**. ط ٣. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٦.

زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٠.

ــــــ. **نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية**. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٧٢.

السالم، يوسف. **معجم أدباء وشعراء الكويت**. الكويت: مطبعة النعمان، ١٩٧٣.

سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية لعام ١٩٦٦: الكويت والخليج العربي. بيروت: نشر سجل العرب، ١٩٦٦.

سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية: السعودية والتعاون الاسلامي ١٩٦٧. بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٧.

السداني، نورية. **رواية الكويت: ملحمة التاريخ التي لا تنسى**. الكويت: مطابع القبس التجارية، ١٩٨٧.

سعيد، أحمد. **القومية العربية: ثورة وبناء**. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٩.

سعيد، أمين. **الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة**. بيروت: دار الكاتب العربي، [١٩٦٥].

السعيد، ناصر. **تاريخ آل سعود.** [د.م.: اتحاد شعب الجزيرة العربية، ـ ١٩].

السعيدان، حمد محمد. **الموسوعة الكويتية المختصرة.** ط ٢. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨١. ٣ ج.

السقاف، أحمد. **تطور الوعي القومي في الكويت.** الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٨٣. (سلسلة كتب رابطة الأدباء في الكويت)

ــــــ. **شعر أحمد السقاف.** [د.م.: د.ن.]، ـ ١٩.

سلام. **مناضل من الجزيرة.** [د.م.]: دار الطليعة، [د.ت.].

سلامة، غسان. **السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية.** بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠. (سلسلة الدراسات الاستراتيجية؛ ٣)

ــــــ. **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠)

السيد سليم، محمد. **التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)

السيسي، عباس حسن. **في قافلة الاخوان المسلمين.** ط ٢. الاسكندرية: دار الطباعة والنشر والصوتيات، ١٩٨٧.

شاكر، أمين. **مستقبل الخليج العربي.** [د.م.: د.ن.، ١٩٧١].

الشامخ، محمد عبد الرحمن. **نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية.** الرياض: دار العلوم، ١٩٨٢.

شامية، جبران. **آل سعود: ماضيهم ومستقبلهم.** ط ٢. لندن: صحارى للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

شرابي، هشام. **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. (سلسلة السياسة والمجتمع)

ــــــ. **المثقفون العرب والغرب: عهد النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤.** بيروت: دار النهار، ١٩٧١.

ــــــ. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي.** نقله الى العربية محمود شريح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

شرف الدين، فهمية. **الثقافة والايديولوجيا في الوطن العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٩٠.** بيروت: دار الآداب، ١٩٩٣.

الشريف، جلال فاروق. **بعض قضايا الفكر العربي المعاصر**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٧٤.

شريف، كامل اسماعيل. **الاخوان المسلمون في حرب فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩**. ط ٢. القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١.

شمتز، باول. **الإسلام: قوة الغد العالمية**. ترجمة محمد شامة. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٤.

الشملان، سيف مرزوق. **تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي**. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٥.

شناق، عبد الحفيظ محمد. **التحضر وتأثيره على القيم والاتجاهات الدينية في مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة**. أبو ظبي: مؤسسة دار الفكر الجديدة، ١٩٨٦.

شهاب، صالح جاسم. **تاريخ التعليم في الكويت أيام زمان**. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤.

ـــــ. **التعليم في الكويت والخليج أيام زمان**. نقحه وأشرف عليه يوسف أحمد شهاب. الكويت: [د.ن.]، ١٩٥٨.

الشهاب، يوسف أحمد سالم. **رجال في تاريخ الكويت**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٨٤.

الشيخ، توفيق. **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية**. لندن: الصفا للنشر، ١٩٨٨.

الشيخ، عبد المنعم يوسف (معد). **مسرح الخليج العربي في عقدين، ١٩٦٣ ـ ١٩٨٣**. الكويت: مسرح الخليج العربي، ١٩٨٤.

الشيخ أمين، بكري. **الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية**. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٧.

صابات، خليل. **تاريخ الطباعة في الشرق العربي**. ط ٢. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤.

صادق، محمد توفيق. **تطور الحكم والادارة في المملكة العربية السعودية**. الرياض: معهد الادارة العامة، ١٩٦٥.

الصالح، مريم عبد الملك. **صفحات من التطور التاريخي لتعليم الفتاة في الكويت**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥.

الصالحي، فؤاد علي. **اتجاهات المسرح في الخليج العربي: الكويت، البحرين، قطر**. بغداد: مطبعة الأمة، ١٩٩٠.

صايغ، أنيس. **تطور المفهوم القومي عند العرب**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.

الصباح، أمل العذبي. **سكان دولة الامارات العربية المتحدة: دراسة في جغرافية السكان**. الكويت: جامعة الكويت، قسم الجغرافيا، ١٩٧٩. (نشرة دورية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية؛ ٧)

الصباح، ميمونة الخليفة. **الكويت في ظل الحماية البريطانية**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٨.

صبحي، أحمد محمد. **البحرين ودعوى ايران**. مراجعة محمود علي الداوود. الاسكندرية: مطبعة عوف، ١٩٦٢.

صيام، شحاتة. **العنف والخطاب الديني في مصر**. ط ٢. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٤.

ضاهر، مسعود. **المشرق العربي المعاصر من البداوة الى الدولة الحديثة**. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٦. (الدراسات التاريخية)

الطاهر، علي جواد. **الكتاب الأدبي في الخليج العربي**. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩. (سلسلة الموسوعة الصغيرة)

ـــــــ. **معجم المطبوعات العربية (المملكة العربية السعودية)**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

الطائي، عبد الله محمد. **الأدب المعاصر في الخليج العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

ـــــــ. **دراسات عن الخليج العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢**. سلطنة عمان: [د.ن.]، ١٩٨٣.

الطباطبائي، عادل. **السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها، تطورها والعوامل المؤثرة فيها**. الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥.

طرازي، فيليب دي. **تاريخ الصحافة العربية**. بيروت: دار صادر، ١٩٦٧. ٤ ج.

الطعان، عبد الرضا. **تاريخ الفكر السياسي الحديث**. بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٢.

عبد الله، ثناء فؤاد. **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

عبد الله، محمد حسن. **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت**. الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٧٣.

ـــــــ. **الحركة المسرحية في الكويت: رؤية توثيقية ودراسة فنية**. الكويت: مسرح الخليج العربي، ١٩٧٦.

ـــــــ. **صحافة الكويت: رؤية عامة بين الدوافع والنتائج**. الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥.

عبد الله، محمد مرسي. **دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها**. الكويت: دار القلم، ١٩٨١.

عبد الجبار، عبد الله. **التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٩.

عبد الجواد، محمد. **التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥.

عبد الحليم، محمود. **الاخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ: رؤية من الداخل**. الاسكندرية: دار الدعوة، [١٩٧٩].

ج ١: ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨.

عبد الحميد، محسن. **تجديد الفكر الاسلامي**. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٩٥. (سلسلة قضايا الفكر الاسلامي؛ ١٠)

ـــــــ. **حق المعارضة السياسية في المجتمع الاسلامي**. طهران: دار حسان، ١٩٩٢.

عبد الخالق، عبد الرحمن. **فصول من السياسة الشرعية في الدعوة الى الله**. الكويت: دار القلم، ١٩٨٤.

عبد الرازق، علي. **الاسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الاسلام**. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥.

عبد الرحمن، أسامة. **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل الى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٧)

ـــــــ. **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٩)

ـــــــ. **المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

عبد العزيز، فاروق. **أضواء على السينما في الكويت**. الكويت: نادي الكويت للسينما، ١٩٨٢.

عبد الفتاح، نبيل. **المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

عبد الفضيل، محمود. **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

عبد اللطيف، كمال. **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤.

عبد الملك، أنور. **الفكر العربي في معركة النهضة.** ترجمة بدر الدين عرودكي. بيروت: دار الآداب، ١٩٦٤.

عبود، مارون. **رواد النهضة الحديثة.** بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٦.

العبيدي، ابراهيم خلف. **الحركة الوطنية في البحرين، ١٩١٤ ـ ١٩٧١.** بغداد: مطبعة الأندلس، ١٩٧٦.

العروي، عبد الله. **أزمة المثقفين العرب: تقليدية أم تاريخية؟.** ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

ـــــ. **الايديولوجية العربية المعاصرة.** قدم له مكسيم رودنسون؛ ترجمة محمد عيتاني. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.

عزت، عزة علي. **الصحافة في دول الخليج العربي.** مراجعة سنان سعيد. بغداد: مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣.

عساف، عبد المعطي. **مقدمة الى علم السياسة.** عمان: دار مجدلاوي، ١٩٨٧.

عسه، أحمد. **معجزة فوق الرمال.** بيروت: المؤلف؛ المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٥.

العطار، عدنان. **الحركات التحررية في الحجاز ونجد، ١٩٠١ ـ ١٩٧٣.** بيروت: مؤسسة مطابع معتوق إخوان، [١٩٧٤].

العظمة، عزيز. **العلمانية من منظور مختلف.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث.** ط ٧. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.

ـــــ. ـــــ. ط ٢٠. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

العقاد، صلاح. **البترول: أثره في السياسة والمجتمع العربي.** القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣.

ـــــ. **التيارات السياسية في الخليج العربي.** ط ٢. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٣.

ـــــــ. **معالم التغير في دول الخليج العربي**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

علي، حيدر ابراهيم. **التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

عمارة، محمد. **هل الاسلام هو الحل: لماذا وكيف؟**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥.

عمان، وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب. **لمحات من ماضي عُمان**. مسقط: الوزارة، ١٩٨٥.

العويس، سالم بن علي. **وثائق ودراسات وأبحاث، ١٨٨٧ ـ ١٩٥٩**. جمع وإعداد عبد الاله عبد القادر. الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الامارات، ١٩٨٨.

العيدروس، محمد حسن. **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة**. الكويت: ذات السلاسل للنشر، ١٩٧٥.

عيسى، نجيب. **نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي**. ط٢. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢. (الدراسات الاقتصادية)

العيسمي، شبلي. **حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربعينات التأسيسية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٩**. ط ٥. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.

ـــــــ. **حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨**. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

ـــــــ. **العلمانية والدولة الدينية**. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩.

غارودي، روجيه. **الأصوليات المعاصرة: أسبابها ومظاهرها**. تعريب خليل أحمد خليل. باريس: دار عام ألفين، ١٩٩٢.

غباش، موزة عبيد. **المهاجرون والتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة، رؤية اجتماعية: دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً**. القاهرة: مطبعة الوفاء، ١٩٨٦.

الغبرا، شفيق. **الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**. القاهرة: مركز ابن خلدون؛ دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

غربال، محمد شفيق (مشرف). **الموسوعة العربية الميسرة**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٠.

غلوم، ابراهيم عبد الله. **القصة القصيرة في الخليج العربي، الكويت ـ البحرين: دراسة نقدية تحليلية**. البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨١. (منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٤٧)

ـــــــ. **المسرح والتغير الاجتماعي في الخليج العربي: دراسة في سوسيولوجيا التجربة**

المسرحية في الكويت والبحرين. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٥)

غليون، برهان [وآخرون]. **حول الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

غنيم، عادل حسن [وآخرون]. **التاريخ الاجتماعي للمرأة القطرية المعاصرة**. الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، ١٩٨٩.

غنيم، محمد أحمد. **التحضر في المجتمع القطري: دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة**. ط ٢. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

فاسيلييف، ألكسي. **تاريخ العربية السعودية**. ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٦.

فرج، لطفي جعفر. **الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي، ١٩٣٣ ـ ١٩٣٩**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧.

فرجاني، نادر. **رحل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ١٣)

ـــــــ. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

فرح، الياس. **تطور الايديولوجية العربية الثورية**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥. ٢ ج.

ج ١: **الفكر القومي**.

ج ٢: **الفكر الاشتراكي**.

الفهد، ياسر. **الصحافة الثقافية في الخليج العربي: دراسات توثيقية وتحليلية في الصحافة العربية والخليجية**. دمشق: ياسر الفهد؛ دار البشائر، ١٩٩٦.

فهمي، ماهر حسن. **تطور الشعر العربي الحديث بمنطقة الخليج**. ط ٢. الدوحة: دار قطري بن الفجاءة للنشر، ١٩٨٥.

فوييه، كلود. **النظام السعودي بعد ايران: هل جاء دور الجزيرة العربية**. بيروت: الوكالة العالمية للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

في مسار الحركة العمالية في البحرين: وثائق وتقارير. قدم له عبد الله الجابر. [د.م.: د.ن.، د.ت.].

فياض، علي. **حرب الشعب في عمان... وينتصر الحفاة**. بيروت: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٧٥.

الفيل، محمد رشيد. **الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي**. الكويت: رابطة الاجتماعيين، ١٩٦٧.

ـــــــ. **التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٧.

قاسم، جمال زكريا. **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية، ١٩١٤ ـ ١٩٤٥**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.

ـــــــ. **الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١.

القاضي، لبنى حمد عبد الله. **التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية**. مراجعة مصطفى ناجي. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٥.

قافود، محمد عبد الرحمن. **الأدب القطري الحديث**. القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٩.

القحطاني، فهد. **صراع الأجنحة في العائلة السعودية: دراسة في النظام السياسي وتأسيس الدولة**. لندن: الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

القطب، اسحق يعقوب وعبد الاله أبو عياش. **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠.

قطر والاستعمار الجديد والانقلابات. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢. (سلسلة دراسات ٩ يونيو)

قلعجي، قدري. **تجربة عربي في الحزب الشيوعي**. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٠.

ـــــــ. **الخليج العربي**. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٥.

ـــــــ. **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت**. بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٧٥.

القناعي. يوسف. **صفحات من ماضي الكويت**. ط ٤. الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٨.

الكاظمي، ضمياء كاظم (معد). **الحركة المسرحية في الخليج العربي والجزيرة العربية**. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠. (السلسلة الخاصة؛ ٤٦)

الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

كتاب الحضارة. بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٦.

كشك، محمد جلال. **السعوديون والحل الاسلامي: مصدر الشرعية للنظام السعودي**. ط ٢. القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨٤.

الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

كوردس، راينر وفريد شولز. **البدو والثروة والتغيير: دراسة في التربية الريفية للامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان**. ترجمة عبد الاله أبو عياش. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٣.

الكيالي، عبد الوهاب [وآخرون]. **موسوعة السياسة**. تحرير واشراف عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، اشترك في التحرير أسعد رزوق [وآخرون]. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦. ٧ ج.

لاندن، روبرت. **عُمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً**. ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، [د.ت.].

لمحات من نضال البعث، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦.

لوريمر، ج. ج. **دليل الخليج: القسم التاريخي**. ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر. الدوحة، قطر: مطابع العروبة، ١٩٦٧. ٧ ج.

ماركس، كارل. **بؤس الفلسفة**. ترجمة أندريه يازجي. بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٧٩.

ـــــــ وفريدريك انجلز. **البيان الشيوعي**. ترجمة خالد بكداش. دمشق: دار التمدن، ١٩٥٧.

المانع، محمد. **توحيد المملكة العربية السعودية**. ترجمة عبد الله صالح العثيمين. البصرة: جامعة البصرة، دار الكتب، ١٤٠٣ هـ.

مايلز، س.ب. **الخليج: بلدانه وقبائله**. ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٢.

محافظة، علي. **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**. ط ٥. بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

محمد، عبد الله سنان. **نفحات الخليج**. الكويت: مطبعة جامعة الكويت، ١٩٦٤.

المرأة العربية: قاعدة بيانات احصائية. عمان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥.

مرقص، الياس. **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربي. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي، ١٩٨٦.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **حركة التجديد الاسلامي في العالم العربي الحديث**. ط ٢. الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٧٧.

مصطفى، عبد المجيد وعثمان فيض الله. **دراسات عن الكويت والخليج العربي**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، [د.ت.].

مطر، فؤاد. **حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش**. لندن: منشورات لاهاي لايت، ١٩٨٤.

معاداة الشيوعية في العالم العربي. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٤.

المعارضة السياسية في السعودية. [د.م.]: منشورات صوت الطليعة، [د.ت.].

مقامس، خالد محمد. **الديوانية الكويتية: تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي**. الكويت: دار السياسة، ١٩٩٢.

ملفات العالم العربي، ١٩٧٤ - ١٩٨١. بيروت: الدار العربية للوثائق، ١٩٨٢.

المملكة العربية السعودية، **فيصل بن عبد العزيز: سير وتراجم، ١٩٧٤ - ١٩٨١**. بيروت: الدار العربية للوثائق، ١٩٨١.

المميز، أمين. **المملكة العربية السعودية كما عرفتها: مذكرات دبلوماسية**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٣.

المنجد، صلاح الدين. **أحاديث عن فيصل والتضامن الاسلامي**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤.

المنصور، عبد العزيز محمد. **التطور السياسي لقطر في الفترة ما بين ١٨٦٨ - ١٩١٦م**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٥.

المنوفي، كمال. **الحكومات الكويتية**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

المنيس، سامي. **الطليعة في معركة الديمقراطية**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٨٤.

مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا. **الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا؛ دار الحكيم، ١٩٧٣.

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة. ط ٢. الرياض: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ١٩٨٩.

ميتشل، ريتشارد. **اديولوجية جماعة الاخوان المسلمين: التنظيم والاديولوجية**. ترجمة منى أنيس وعبد السلام رضوان؛ مراجعة فاروق عفيفي عبد الحي. القاهرة: مكتبة مدبولي، [د. ت.]. ٢ ج.

النجار، غانم. **مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي**. الكويت: جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.

النجار، مصطفى عبد القادر. **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة وثائقية في التاريخ الدولي**. تقديم جمال زكريا قاسم. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٧٥.

ـــــ. **دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

نحو وعي إسلامي بالتحديات المعاصرة: محاضرات جامعة الخليج العربي. المنامة: [د. ن.]، ١٩٨٨.

نخلة، اميل أ. **الصحافة والمجتمع السياسي في البحرين**. ترجمة مركز دراسات الخليج العربي. البصرة: جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠.

الندوي، أبو الحسن علي الحسني. **الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العربية في الأقطار الإسلامية**. بيروت: دار الندوة للتوزيع، ١٩٦٥.

نسيبة، حازم زكي. **القومية العربية: فكرتها ـ نشأتها ـ تطورها**. ترجمة عبد اللطيف شرارة؛ قدم له قسطنطين زريق؛ مراجعة برهان الدجاني. ط ٢. بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩٦٢.

نضال البعث. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦. ١١ ج.

ج ٩: **المؤتمر القومي الثامن: نيسان ١٩٦٥**.

نظمي، وميض. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

النفيسي، عبد الله فهد. **تثمين الصراع في ظفار، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥**. [د. م.: د. ن.، د. ت.].

ـــــ. **الحركة الإسلامية: ثغرات في الطريق**. الكويت: المؤلف، [١٩٩٢؟].

ـــــ. **العمل النسائي في الخليج: الواقع والمرتجى**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

ـــــ. **الكويت: الرأي الآخر**. لندن: دار طه للإعلان، ١٩٧٨.

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

ـــــــ. **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**. بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٦.

ـــــــ. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

النوري، عبد الله. **مذكرات من حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر**. الكويت: ذات السلاسل، ١٩٧٨.

الهاشمي، علوي. **شعراء البحرين المعاصرون: كشاف تحليلي مصور، ١٩٢٥ ـ ١٩٨٥**. البحرين: المطبعة الشرقية، ١٩٨٨.

هاليداي، فرد. **الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عمان**. ترجمة حازم صاغية وسعد محيو. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٥.

ـــــــ. **المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية**. تعريب وتقديم محمد الرميحي. الكويت: دار الوطن للصحافة والنشر، ١٩٧٦.

هلال، رضا. **تحديث التخلّف: الدولة والمجتمع والإسلام في مصر**. القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٣.

هندرسون، س. **بعد الملك فهد: الخلافة في المملكة العربية السعودية**. ترجمة عمر مشنوق. بيروت: المؤسسة العالمية للكتاب الحديث، ١٩٩٥.

هوفسبيان، نوبار. **صراع الهويات في العالم العربي**. تعليق السيد يسين. القاهرة؛ دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦. (ترجمات استراتيجية. نافذة على الفكر العالمي؛ العدد ١)

هيكل، محمد حسنين. **عبد الناصر والعالم**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٢.

هيكل، يوسف. **فلسطين قبل وبعد**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١.

وثائق القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيمات والتيارات السياسية والاجتماعية في الكويت. بغداد: [الحزب]، ١٩٧٩.

الوقيان، خليفة. **القضية العربية في الشعر الكويتي**. الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٧.

وهبة، حافظ. **جزيرة العرب في القرن العشرين؛ طبيعة جزيرة العرب وحالتها الاجتماعية الحاضرة**. ط ٥. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٧.

الياسيني، أيمن. **الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**. نقله إلى العربية كمال

اليازجي. بيروت؛ لندن: دار الساقي، ١٩٨٧.
يسين، السيد (مشرف). **تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.
يكن، فتحي. **الإسلام، فكرة وحرب وانقلاب.** [د. م.: مؤسسة الزعبي، -١٩].

دوريات

ابراهيم، محمد عباس. «الأبعاد الاجتماعية والثقافية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية.» **شؤون اجتماعية:** السنة ٦، العدد ٢١، ربيع ١٩٨٩.
أبو خالد، فوزية. «أثر النفط على مسألة المرأة في المجتمع السعودي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٣، العدد ١٣٦، حزيران/يونيو ١٩٩٠.
أبو طالب، حسن. «السعودية في السبعينيات: الاستقرار في عالم متغير.» **الفكر الاستراتيجي العربي:** العددان ٨ ـ ٩، تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣.
أبو علية، عبد الفتاح حسن. «دراسة تاريخية لتطور مفهوم الدولة في جزيرة العرب في العصر الحديث.» **المجلة التاريخية المصرية:** السنة ٢، ١٩٧٤.
أحمد، زكي. «تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير.» **المستقبل العربي:** السنة ١٧، العدد ١٨٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.
أخبار الخليج (البحرين): ١٢/٣/١٩٩٣.
الاستقلال (بغداد): ١٨/٨/١٩٣٥، و١٧/٢/١٩٣٩.
اسكندر، أمير. «مواقف من التراث أم من الصراع الاجتماعي.» **المنار:** السنة ١، العدد ٧، تموز/يوليو ١٩٨٥.
أسيري، عبد الرضا وكمال المنوفي. «الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت: تحليل سياسي.» **مجلة العلوم الاجتماعية:** السنة ١٤، العدد ١، ربيع ١٩٨٦.
اقبال، مظفر. «نحو نهضة إسلامية.» **مجلة الفكر الإسلامي والإبداع العلمي:** السنة ٤، العدد ١، آذار/مارس ١٩٩٤.
أمين، سمير. «الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي:** السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢.
الأنصاري، محمد جابر. «أدب الإصلاح الاجتماعي.» **البيان:** السنة ١١، العدد ٢، نيسان/ابريل ١٩٦٦.
ـــــ. «تاريخ الحركة الديمقراطية الأولى في الخليج العربي: البحرين والكويت فترة

ما بين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠. » **المؤرخ العربي**: العدد ١٥، ١٩٧٥.

ــــــ. «كيف نلائم بين عالم النفط وقيم الثقافة.» **الدوحة**: آذار/مارس ١٩٧٧.

الأهرام: ١٩٥٠/١٢/٣٠؛ ١٩٦٦/٢/٢٢، و١٩٩٥/١/١٦.

الإيمان (الكويت): السنة ١، العدد ٥، أيار/مايو ١٩٥٣؛ السنة ١، العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٥٣؛ السنة ١، العدد ٨، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٣؛ السنة ٢، العدد ١١، كانون الثاني/يناير ١٩٥٤؛ السنة ٢، العدد ١٣، آذار/مارس ١٩٥٤، والسنة ٢، العدد ١٤، نيسان/ابريل ١٩٥٤.

بربوتي، حقي اسماعيل. «حركة القومية العربية في ميزان التقييم التأريخي بعد نكسة حزيران ١٩٦٧. » **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٣٧، تموز/يوليو ١٩٩٠.

بشير، سوسن. «المرأة العربية في مواجهة العصر، القاهرة، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. » **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٦، نيسان/ابريل ١٩٩٦.

البصير، عبد الرزاق. «نشأة الحركة الثقافية والأدبية في الكويت.» **الأقلام**: السنة ١٠، العدد ٧، نيسان/ابريل ١٩٧٥.

البعثة (الكويت): تموز/يوليو ١٩٤٩.

البغدادي، أحمد. «الجذور الدستورية لمسيرة الديمقراطية في الكويت: ملاحظات أولية.» **الباحث**: السنة ١٢، العدد ٦٤، تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ــــــ وفلاح المديرس. «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٩، آذار/مارس ١٩٩٣.

البلاد (بغداد): ١٩٦٢/١٢/٥.

بهاء الدين، أحمد. «الخليج العربي والحركات الإسلامية والغرب.» **العربي**: العدد ٢٥٩، حزيران/يونيو ١٩٨٠.

البيان (الكويت): السنة ٩، العدد ١٠٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥.

التميمي، عبد المالك خلف. «الاستعمار الثقافي في منطقة الخليج العربي.» **الباحث**: السنة ٣، العدد ١ (١٣)، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠.

ــــــ. «بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٣٤، نيسان/ابريل ١٩٩٠.

ــــــ. «الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.» **مجلة العلوم الاجتماعية**: السنة ٩، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٨١.

الجاسم، نجاة عبد القادر. «العلاقات الكويتية ـ البريطانية: دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤.» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية:** السنة ١٠، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٠.

جلول، فيصل. ««حركة القوميين العرب»: قراءة جديدة لتجربة في ذمة التاريخ.» **الفكر العربي:** السنة ٤، العدد ٢٨، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

الجمهور الجديد (بيروت): ٢/٥/١٩٦٣.

الحازمي، منصور ابراهيم. «معالم التجديد في الأدب السعودي بين الحربين العالميتين.» **مجلة الدارة** (الرياض، دارة الملك عبد العزيز): السنة ٦، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٧٥.

«الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي.» عرض فهمي جدعان. **مجلة العلوم الاجتماعية:** السنة ١٧، العدد ١، ربيع ١٩٨٩.

حسن، طه حسين. «الصفحات الثقافية في الصحف اليومية بدولة الإمارات العربية المتحدة: تحليل المضمون.» **شؤون اجتماعية:** السنة ٧، العدد ٢٥، ربيع ١٩٩٠.

الحمد، تركي. «توحيد الجزيرة العربية: دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة.» **المستقبل العربي:** السنة ٩، العدد ٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

حمزة، مناف يوسف. «حماس البعثة الأولى: حوار مع حسين منديل.» **البحرين الثقافية:** السنة ٤، العدد ١٣، تموز/يوليو ١٩٩٧.

حمودي، عبد الكريم. «انتخابات مجلس الأمة الكويتي.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦.

حنفي، حسن. «الفكر الإسلامي في القرن العشرين.» تحرير بلال محمد بلال. **شؤون اجتماعية:** السنة ٢، العدد ٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

الحياة (لندن): ٦/٣/١٩٩٣.

خالد، عبد الله (معد). «قضايا الحريات الديمقراطية في الوطن العربي: البحرين: أساليب فاشية ومصادرة الحريات.» **الكاتب الفلسطيني:** العدد ٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨.

الخطيب، أحمد. «برنامج مرشحي التجمع الديمقراطي.» **الطليعة:** ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨١.

الدخيل، عبد العزيز محمد. «عبد الله الطريقي والنفط والوطن (من أجل التاريخ والأجيال).» **المستقبل العربي:** السنة ٢٠، العدد ٢٢٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

الدرب (الكويت، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت): تشرين الأول/اكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

الرأي العام (الكويت): ١٣/١١/١٩٧١.

الرائد (الكويت): السنة ١، العدد ٥، حزيران/يونيو ١٩٥٢، والسنة ١، العدد ٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٢.

الربعي، أحمد. «مشكلات حول «الثقافة النفطية».» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٤، شباط/فبراير ١٩٩١.

رضا، محمد جواد. «الخليج العربي: المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

الرميحي، محمد غانم. «حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥.

ـــــــ. «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

ـــــــ. «الناصرية في الخليج العربي.» **الثقافة العربية**: السنة ١، العدد ١٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١.

ـــــــ. «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/مارس ١٩٨٣.

الريحاني، أمين البرت. «زيارة أمين الريحاني للبحرين.» **البحرين الثقافية**: السنة ٤، العدد ١٣، تموز/يوليو ١٩٩٧.

الريس، رياض نجيب. «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٩٨، نيسان/ابريل ١٩٨٧.

زحلان، روز ماري سعيد. «الخليج والقضية الفلسطينية (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩).» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٦، العدد ٢٤، نيسان/ابريل ١٩٨١.

زرنوقة، صلاح سالم. «الأزمة السياسية في البحرين.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٠، نيسان/ابريل ١٩٩٥.

ـــــــ. «نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠ ـ ١٩٨٥).» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.

الزمان: ٣/٤/١٩٣٨؛ ١٢/٢/١٩٣٩؛ ١٩/٢/١٩٣٩، و٦/٣/١٩٣٩.

سالم، علاء. «إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة

العربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦.

سلامة، غسان. «التعددية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمحتمل.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٥، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

ـــــــ. «تقارب أضداد: السعودية في سياسة موسكو العربية.» **دراسات عربية**: السنة ١٥، العدد ١٠، آب/أغسطس ١٩٧٩.

سليمان، الصادق محمد. «الخليج بين ثقافة اللؤلؤ وثقافة البترول.» **الرافد** (الشارقة): السنة ٣، العدد ١١، نيسان/ابريل ١٩٩٦.

سندي، عبد الله محمد. «الملك فيصل والتضامن الإسلامي.» **مجلة الدارة**: السنة ٥، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

السياسة: ١٥/٦/١٩٦٦، و١٤/١١/١٩٧١.

السياسة (الكويت): ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥؛ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، و١٣ تموز/يوليو ١٩٦٦.

شاهين، سعد محمد. «وظائف المرأة العمانية.» **المرأة العربية** (بغداد): السنة ٣، العدد ٥، ١٩٨٧.

شرف الدين، رسلان. «الدين والأحزاب الدينية العربية.» **الوحدة**: السنة ٨، العدد ٩٦، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

الشرق الأدنى (القاهرة): السنة ٢، العدد ٢٤، أيار/مايو ١٩٢٨.

الشعب: ٥/١٢/١٩٥٧.

شعيبي، عماد فوزي. «الماركسية والتوفيقية المحدثة إلى العقل العربي في تجلياته الإشكالية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٦، العدد ١، شباط/فبراير ١٩٩٠.

شهداد، ابراهيم محمد. «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ من واقع الوثائق البريطانية.» **حوليات كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية** (جامعة قطر): السنة ٥، العدد ٥، ١٩٩٢.

الشيخ، حافظ. «الصراع في البحرين بين القرية الشيعية والإقليم السني.» **قضايا دولية** (إسلام آباد): ١٥ ـ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦.

الصالح، عثمان عبد الملك. «حقوق الإنسان وضماناتها: دراسة مقارنة في دساتير الخليج والإعلانات العالمية وأصول هذه الحقوق في الإسلام.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ٥، العدد ١٨، نيسان/ابريل ١٩٧٩.

الصحراوي، عبد الرحمن. «ملامح من نضال الطبقة العاملة في السعودية.» **الطريق**: السنة ٣٩، العددان ٣ ـ ٤، آب/أغسطس ١٩٨٠.

«الصراع الاجتماعي ومستقبل النظام في المملكة العربية السعودية.» **المنار** (باريس): العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

صدى الأسبوع (البحرين): ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧١.

صفوة، نجدة فتحي. «الادعاءات الفارسية بالبحرين: تقرير سري لدائرة البحوث في وزارة الخارجية البريطانية حول تاريخ مطالبات إيران بالبحرين ومشروعيتها.» **الباحث العربي**: العدد ١٨، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ١٩٨٩.

صوت البحرين: السنة ٢، العدد ١، ١٩٥١؛ السنة ٢، العدد ٤، كانون الثاني/يناير ١٩٥١؛ السنة ٣، العدد ١٢، ١٩٥٢؛ السنة ٤، العدد ١، ١٩٥٣، والعدد ٨، آب/أغسطس ١٩٥٣.

صوت الطليعة: السنة ١، العدد ١، آذار/مارس ١٩٧٣؛ السنة ١، العدد ٢، حزيران/يونيو ١٩٧٣، والسنة ٤، العدد ١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦.

الطريقي، عبد الله. «الخليج العربي: أعربي هو أم فارسي؟ أم هو ملك للذين يصونون ثروته ويحافظون على حدوده؟.» **البترول والغاز الطبيعي**: السنة ٣، العدد ٤، كانون الثاني/يناير ١٩٦٨.

الطلائع: العدد ٢، آذار/مارس ١٩٦٩.

الطليعة: ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥؛ ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٨؛ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٨؛ ٣ نيسان/ابريل ١٩٦٨؛ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠؛ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠؛ ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٠؛ ٤ آذار/مارس ١٩٨١؛ ١١ آذار/مارس ١٩٨١، و٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

العالم الإسلامي (بغداد): السنة ١، ج ٣ ـ ٤، ١٩٣٨.

العالم العربي: ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠؛ ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٨؛ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨، و١٦ أيار/مايو ١٩٤٩.

عبد الرضا، ماجد. «الثورة في الخليج العربي: قضايا وآفاق.» **الثقافة الجديدة**: العدد ٣٥، نيسان/ابريل ١٩٧٢.

عبيدان، يوسف محمد. «أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية: مع دراسة تطبيقية على دولة البحرين.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٥، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

العربي (الكويت): العدد ٤٣، حزيران/يونيو ١٩٦٢، والعدد ١٤٩، نيسان/ابريل ١٩٧١.

عطوان، حسان. «ملامح الشعر الخليجي القومي في مرحلة ما قبل ظهور النفط.» **الدوحة**: السنة ٦، العدد ٦٣، آذار/مارس ١٩٨١.

العقاد، صلاح. «الاستعمار والبترول في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٣، العدد ٨، نيسان/ابريل ١٩٦٧.

ـــــــ. «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت.» **السياسة الدولية**: السنة ١٢، العدد ٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

ـــــــ. «التنافس الثقافي في الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ١٨، العدد ٥٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧.

ـــــــ. «اليمن الجنوبي والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية.» **السياسة الدولية**: السنة ٩، العدد ٣١، كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.

علي، علي عبد الخالق. «الاتجاه الوجداني في شعر خالد فرج وأثره في بعث الروح العربية والتربوية، ١٣١٦ ـ ١٣٧٤هـ/١٨٩٨ ـ ١٩٥٤م.» **مجلة مركز الدراسات والوثائق الإنسانية** (جامعة قطر): السنة ٤، العدد ٤، ١٩٩٢.

عودة، عبد الملك. «التضامن الإسلامي في عالم متغير.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، الأعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب/أغسطس ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.

غلوم، ابراهيم عبد الله. «الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٦، شباط/فبراير ١٩٩٢.

الفلاح، نورة. «التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط في مجتمع الكويت.» **حوليات كلية الآداب** (جامعة الكويت): العدد ١٠، الرسالة ٥٤، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩.

ڤييل، بول. «البترول والطبقة الوظيفية: مثال «العربية السعودية».» ترجمة خضر خضر. **دراسات عربية**: السنة ١٦، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

القبس: ٢٣/ ٥/ ١٩٩٦.

قزيها، وليد. «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

«قصة المعارضة السياسية في مملكة النفط.» **المنار** (باريس): العدد ١١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

قضايا دولية: ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ـ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

الكرخ (بغداد): ٢٦/ ٨/ ١٩٣٥.

الكويت: ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥.

الكويت والعراقي (جاوا، اندونيسيا): العدد ١، ج ١، ١٩٢٨.

اللحام، أحمد الأصفر. «مكونات الواقع العربي الراهن وأزمة ممارسة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٨، آب/أغسطس ١٩٩٥.

المجتمع (الكويت): ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٠؛ ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٠؛ ٧ تموز/يوليو ١٩٧٠؛ ٢١ تموز/يوليو ١٩٧٠؛ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٠؛ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠؛ ٣ آب/أغسطس ١٩٧١؛ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٢؛ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٣؛ ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧؛ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧؛ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧؛ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و٢٠ آذار/مارس ١٩٩٠.

مجلة الكويت: السنة ٢، ج ١، ١٩٢٩؛ السنة ٢، ج ٢، ١٩٢٩؛ السنة ٢، ج ٣، ١٩٢٩، والسنة ١٢، ج ٢، ١٩٤٨.

المديرس، فلاح عبد الله. «الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٣، العدد ١٣٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧.

ـــــــ. «الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية ـ سياسية).» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

المشاط، عبد المنعم. «مصر وأبعاد التحدي للاندماج العربي: إشكالية الحل.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، الأعداد ٤٢ ـ ٤٤، آب/أغسطس ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.

ملكوميان، هيلينا. «تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية.» ندوة العلاقات التاريخية بين روسيا ودول مجلس التعاون، عقدتها الأمانة العامة لمركز الدراسات والوثائق بالخليج العربي والجزيرة العربية، البحرين، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. **الوثيقة**: السنة ١٦، العدد ٣٢، تموز/يوليو ١٩٩٧.

المنهل (السعودية): السنة ١، ج ٨، أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، والسنة ٥٢، العدد ٤٤٥، أيار/مايو ١٩٨٦.

المنوفي، كمال. «العائلة والسياسة في الوطن العربي.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العددان ٨ ـ ٩، تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣.

ميتكيس، هدى. «التجربة الديمقراطية الكويتية: ثغرات في الجدار وآفاق للانطلاق.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٠، نيسان/ابريل ١٩٩٥.

النجار، باقر سلمان. «انتلجنسيا أم مثقفون: قراءة في الأصول الاجتماعية للمثقفين في الخليج العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٠، آب/أغسطس ١٩٩١.

النجار، مصطفى عبد القادر. «المحاولات الوحدوية السياسية المعاصرة في الخليج العربي.» **مجلة الخليج العربي**: العدد ٥، ١٩٧٥.

نخلة، اميل. «الاستقرار الداخلي والأمن الإقليمي في الخليج العربي.» تعريب صفاء صالح العمر. **مجلة الخليج العربي**: السنة ٥، الأعداد ٢ - ٤، ١٩٨٣.

النداء (بيروت): ١٩/٦/١٩٧٠.

النفيسي، عبد الله فهد. «الفكر الحركي للتيارات الإسلامية (محاولة تقويمية).» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٦، آب/أغسطس ١٩٩٤.

ـــــــ. «منطقة الخليج بين البعدين العربي والإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٣، العدد ١٤٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠.

النقيب، خلدون حسن. «محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٤، حزيران/يونيو ١٩٩٤.

النهار (بيروت): ١٨/٩/١٩٩٢.

النهضة (الكويت): ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٠.

الهاشمي، علوي. «إشكالية الحركة الأدبية المعاصرة في البحرين.» **أبحاث اليرموك**: السنة ١٣، العدد ٢، ١٩٩٥.

هنا البحرين: السنة ٥، العدد ١١٩، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١.

وصفي، عاطف. «متغيرات وعمليات الامتزاج الثقافي في دول الخليج العربية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ٧، العدد ٢٥، ربيع ١٩٩٠.

وهيم، طالب محمد. «القبلة الحجازية والقضية العربية، ١٩١٦ - ١٩٢٤». **مجلة الخليج العربي**: السنة ١٧، مج ٢١، ١٩٨٩.

اليقظة: ١ حزيران/يونيو ١٩٧٠.

ندوات، مؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي. تحرير غسان سلامة [وآخرون]. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. ٢ ج.

الإنسان والمجتمع في الخليج العربي: بحوث الندوة العلمية العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة. بغداد: جامعة البصرة، ١٩٧٩. (منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة؛ ٣٠/٣١)

التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، اتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٦.

الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

دراسات في الحركة التقدمية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مكتبة المستقبلات العربية البديلة. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية)

ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/الإسلامي: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الإيطالي «فونداسيوني إيني إنريكو ماتيي». إعداد غسان سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

الدين في المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي: أعمال الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع مؤسسة آل البيت لبحوث الحضارة الإسلامية بتاريخ ١٤ ـ ١٦/٣/١٩٨٧. إعداد سعد الدين ابراهيم. ط ٢. عمان: المنتدى، ١٩٩٧. (سلسلة الحوارات العربية)

العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. تحرير هشام شرابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. تحرير نادر فرجاني. بيروت: المركز، ١٩٨٣.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٣. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

القومية العربية والمستقبل: بحوث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي لمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه للمدة من ٢٤ ـ ٢٨/١١/١٩٩٧م. بغداد: المجمع، ١٩٩٨.

اللغة العربية وآدابها في الخليج العربي: تراث حضارة وعنوان أصالة: مجموعة البحوث التي ألقيت في الندوة العلمية العالمية الثانية لمركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة. بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٧. ٢ ج. (منشورات مركز دراسات الخليج العربي؛ ١١، ١٢)

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٢.

المؤتمر الإقليمي الأول للمرأة في الخليج العربي، الكويت، نيسان/ ابريل ١٩٧٥.

المؤتمر الدولي للتاريخ، الذي نظمته وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٣.

الموسم الثقافي [السابع والثامن: ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥: الكويت]. **الخليج العربي في مواجهة التحديات: محاضرات الموسمين الثقافيين.** الكويت: جمعية الاجتماعيين؛ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع؛ ١٩٧٥.

ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، البحرين، ٣ ـ ٦/٦/١٤٠٥هـ، ٢٢ ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٨٥م. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧.

ندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت، جامعة الكويت، كلية التربية، شباط/ فبراير ١٩٨٣.

ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين «١٩ ـ ٢٢/٧/ ١٤٠٩هـ، ٢٥ ـ ٢٨/ ٢/ ١٩٨٩م». الدوحة: جامعة قطر، ١٩٩١. ٢ ج.

رسائل، أطروحات

التميمي، يوسف حسن داود. «الكويت: دراسة تجربة المشاركة السياسية.» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١).

الحديثي، عباس غالي. «مشكلات بناء القوة للدول الصغيرة: دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية لدولة الكويت.» (أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٠).

حنجادوريان، هيرمن يوسف. «اتجاهات في المسرح الكويتي.» (رسالة ماجستير، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٠).

عبد الله، طيبة خلف. «التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧١.» (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٦).

عبد الغفور، فوزية يوسف. «تطور التعليم في الكويت، ١٩٢١ ـ ١٩٧٢.» (رسالة

ماجستير، جامعة الكويت، كلية الآداب والتربية، ١٩٧٥).
فرحان، فهد محسن. «ابراهيم العريض شاعر البحرين: دراسة في فنه الشعري.» (رسالة ماجستير، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٧).
محمد، محمد جاسم. «العلاقات العراقية ـ الخليجية، ١٩٥٨ ـ ١٩٧٨.» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٠).

٢ ـ الأجنبية

Books

Abir, Mordechai. *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites: Conflict and Collaboration.* London: Croom Helm, 1988.

Abu Jaber, Kamel S. *The Arab Ba'th Socialist Party: History, Ideology and Organization.* Foreword by Philip K. Hitti. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1966.

Allen, Calvin H. (Jr.). *Oman: The Modernization of the Sultanate.* Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1987. (Profiles. Nations of the Contemporary Middle East)

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State.* London; New York: Croom Helm, 1987. (Nation, State and Integration in the Arab World; v. 2)

Berger, Gilda. *Kuwait and the Rim of Arabia: Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, United Arab Emirates, Yemen, People's Domestic Republic of Yemen.* New York: Watts, 1978. (A First Book)

Bligh, Alexander. *From Prince to King: Royal Succession in the House of Saud in the Twentieth Century.* New York: New York University Press, 1984.

Butler, Grant C. *Kings and Camels: An American in Saudi Arabia.* New York: Devin-Adair, 1960.

Chelkowski, Peter J. and Robert J. Pranger (eds.). *Ideology and Power in the Middle East: Studies in Honor of George Lenczowski.* Durham, NC: Duke University Press, 1988.

Chubin, Shahram, Robert Litwak and Avi Plascov. *Security in the Gulf.* Aldershot, Hants, England: Published for the International Institute for Strategic Studies by Gower, 1982. (Adelphi Library; 7)

Clifford, Mary Louise. *The Land and People of the Arabian Peninsula.* Philadelphia: Lippincott Co., 1977. (Portraits of the Nations Series)

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.* Boulder, CO: Westview Press; London, England: Mansell, 1984. (Westview Special Studies on the Middle East)

Cottrell, Alvin J. [et al.] (eds.). *The Persian Gulf States: A General Survey.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1980.

Crystall, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rules and Merchants in Kuwait and Qatar.* Cambridge [UK]; New York: Cambridge University Press, 1990. (Cambridge Middle East Library; 24)

Farsoun, Samih K. (ed.). *Arab Society: Continuity and Change.* London; Dover, NH: Croom Helm, 1985.

Al-Farsy, Fouad. *Saudi Arabia: A Case Study in Development.* Completely rev. and updated ed. London; New York: Kegan Paul International, 1986.

Field, Michael. *The Merchants: The Big Business Families of Saudi Arabia and the Gulf States.* Woodstock, NY: Overlook Press, 1985.

Gantzel, Klaus Jürgen and Helmut Mejcher (eds.). *Oil, the Middle East, North Africa, and the Industrial States: Developmental and International Dimensions.* Paderborn: F. Schningh, 1984. (Internationale Gegenwart; Bd. 6)

Garnham, David and Mark Tessler (eds.). *Democracy, War and Peace in the Middle East.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1995. (Indiana Series in Arab and Islamic Studies)

Goldschmidt, Arthur (Jr.). *A Concise History of the Middle East.* 2nd ed. rev. and updated. Boulder, CO: Westview Press; Cairo, Egypt: American University in Cairo Press, 1983.

Habib, John S. *Ibn Sa'ud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Sa'udi Kingdom, 1910-1930.* Leiden: Brill, 1978. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East; v. 27)

Hawley, Donald. *The Trucial States.* [with a foreword by Sir William Luce]. London: George Allen and Unwin, 1970.

Holden, David and Richard Johns. *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World.* London: Sidgwick and Jackson, 1981.

Hopwood, Derek (ed.). *The Arabian Peninsula: Society and Politics.* London: Allen and Unwin, 1972. (Studies on Modern Asia and Africa; no. 8)

Hottinger, Arnold. *The Arabs: Their History, Culture and Place in the Modern World.* Berkeley, CA: University of California Press, 1963.

Hourani, Albert. *The Emergence of the Modern Middle East.* Berkeley, CA: University of California Press; London: Macmillan Press, 1981.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* New Haven, CT: Yale University Press, 1977.

Ismael, Jacqueline S. *Kuwait: Social Change in Historical Perspective.* Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1982. (Contemporary Issues in the Middle East)

Jayiock, Stephen C. *Moslem Fundamental List Movement and Their Impact on*

Middle Eastern Politics. [n. p.]: Naval Postgraduate School, 1979.

Karpat, Kemal H. (ed.). *Political and Social Thought in the Contemporary Middle Eat*. Rev. and enl. ed. New York: Praeger, 1982.

Katz, Mark N. *Russia & Arabia: Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Kazziha, Walid W. *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism*. London: C. Knight, 1975.

Kedourie, Elie. *Islam in the Modern World and Other Studies*. London: Mansell, 1980.

Kelly, J. B. *Arabia, the Gulf, and the West*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.

Khoury, Philip S. and Joseph Kostiner (eds.). *Tribes and State Formation in the Middle East*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Korany, Bahgat and Ali E. Hillal Dessouki. *The Foreign Policies of Arab States*. Boulder, CO: Westview Press; [Cairo], Egypt: American University in Cairo Press, 1984.

Lackner, Helen. *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia*. London: Ithaca Press, 1978.

Landau, Jacob M. (ed.). *Man, State, and Society in the Contemporary Middle East*. London: Pall Mall Press, 1972. (Man, State, and Society)

———. ———. New York: Praeger Publishers, [1972]. (Man, State, and Society)

Laski, Harold J. *The Rise of European Liberalism: An Essay in Interpretation*. London: Unwin Books, 1962.

Lawson, Fred H. *Bahrain: The Modernization of Autocracy*. Boulder, CO: Westview Press, 1989. (Westview Profiles. Nations of the Contemporary Middle East)

Lipsky, George A. *Saudi Arabia: It's People, It's Society, It's Culture*. New Haven: HRAF Press, 1959. (Survey of World Cultures; 4)

Little, Tom. *The Arab World in the 20th Century*. New York: John Day Co., [1972]. (A Young Historian Book)

Long, David E. *The Persian Gulf: An Introduction to It's People's, Politics, and Economics*. 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 1978. (Westview Special Studies on the Middle East)

Mansfield, Peter. *The Arab World: A Comprehensive History*. New York: Crowell, 1976.

Mortimer, Edward. *Faith and Power: The Politics of Islam*. London: Faber and Faber, 1982.

Munson, Henry (Jr.). *Islam and Revolution in the Middle East*. New Haven,

CT: Yale University Press, 1988.

Narayan, B. K. *Oman and Gulf Security.* New Delhi: Lancers Publishers, 1979.

Niblock, Tim (ed.). *Social and Economic Development in the Arab Gulf.* London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies, 1980.

Nugent, Jeffrey B. and Theodore Thomas (eds.). *Bahrain and the Gulf: Past Perspectives and Alternative Futures.* London: Croom Helm, 1985.

Osborne, Christine. *The Gulf States and Oman.* London: Croom Helm, 1977.

Peck, Malcolm C. *The United Arab Emirates: A Venture in Unity.* Boulder, CO: Westview Press; London: Croom Helm, 1986. (Profiles. Nations of the Contemporary Middle East)

Piscatori, James P. (ed.). *Islam in the Political Process.* [London]: Royal Institute of International Affairs; Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1983.

Pridham, B. R. (ed.). *The Arab Gulf and the West.* London: University of Exeter, Center for Arab Gulf Studies, 1985.

Roald, Anna Sofie. *Tarbia, Education and Politics in Islamic Movements in Jordan and Malaysia.* Malaysia: Malmoei Tryck Graphic Systems, 1994.

Roy, Olivier. *The Failure of Political Islam.* Translated by Carol Volk. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1994.

Al-Sabah, Salem Al-Jabir. *Les Emirats du Golfe: Histoire d'un peuple.* [Paris]: Fayard, 1980.

Sadik, Muhammad T. and William P. Snavely. *Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems, and Future Prospects.* Lexington, MA: Lexington Books, [1972].

Safran, Nadav. *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988. (Cornell Papers)

Salamé, Ghassan (ed.). *The Foundations of the Arab State.* London; New York: Croom Helm, 1987. (Nation, State, and Integration in the Arab World; v. 1)

Sasson, Jean. *Princes: A True Story of Life Behind the Veil in Saudi Arabia.* New York: Morrow, 1992.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism and Democracy.* London: G. Allen and Unwin, [1943].

Sharabi, Hisham. *Nationalism and Revolution in the Arab World (the Middle East and North Africa).* Princeton, NJ: Van Nostrand, [1966]. (New Perspectives in Political Science Series; 7)

Al-Tajir, Mahdi Abdalla. *Bahrain, 1920-1945: Britain, the Shaikh, and the Administration.* London; New York: Croom Helm, 1987.

Townsend, John. *Oman: The Making of the Modern State.* London: Croom Helm, 1977.

Troeller, Gary. *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud.* London: Cass, 1976.

United Nations. *Everything You Always Wanted to Know about the United Nations.* New York: Department of Public Information, 1997.

Yodfat, A. and M. Abir. *In the Direction of the Persian Gulf: The Soviet Union and the Persian Gulf.* London: Cass; Totowa, NJ: Biblio Distribution Center, 1977.

Zahlan, Rosemarie Said. *The Creation of Qatar.* London: Croom Helm, 1979.

Periodicals

Abdullah, Muhammed M. «Changes in the Economy and Political Attitudes and Development of Culture on the Coast of Oman between 1900 and 1940.» *Arabian Studies:* vol. 2, 1975.

Aruri, Nasser H. «Kuwait: A Political Study.» *Muslim World:* vol. 60, no. 4, October 1970.

Baaklini, Abdo I. «Legislatures in the Gulf Area: The Experience of Kuwait, 1961-1976.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 3, August 1982.

Belgrave, James H. D. «A Brief Survey of the History of the Bahrain Islands.» *Journal of the Royal Central Asian Society:* vol. 39, part 3, January 1952.

Brewer, William D. «Yesterday and Tomorrow in the Persian Gulf.» *Middle East Journal:* vol. 23, no. 2, Spring 1969.

Candole, E. A. de. «Development in Kuwait.» *Journal of the Royal Central Asian Studies:* vol. 47, January 1959.

Carrol, Terrance G. «Islam and Political Community in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no. 2, May 1986.

Dekmejian, R. Hrair. «The Rise of Political Islamism in Saudi Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 48, no. 4, Autumn 1994.

Eickelman, Dale F. «From Theocracy to Monarchy: Authority and Legitimacy in Inner Oman, 1935-1957.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 17, no. 1, January 1985.

Gabriell, Tom. «Rural Change in the Sultanate of Oman.» *Journal of the Royal Society for Affairs:* vol. 14, part 2, June 1988.

Gopalan, Sita. «The Gulf Crisis and Arab Unity.» *Strategic Analysis:* vol. 14, no. 7, October 1991.

Hay, Rupert (Sir). «The Impact of the Oil Industry on the Persian Gulf Shaykhdoms.» *Middle East Journal:* vol. 9, no. 4, Autumn 1955.

Horizont: no. 6, 1981.

Hudson, Michael C. «Obstacles to Democratization in the Middle East.» *Contention:* vol. 5, no. 2, Winter 1995.

———. «Problems and Trends in Contemporary Arab Leadership.» *Oriente Moderno:* Anno XII (LXXIII), nos. 1-6, 1993.

———. «Public Opinion, Foreign Policy and the Crisis of Legitimacy in Arab Politics.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 5, no. 2, Fall 1986.

———. «Response to the Commentators on «Obstacles to Democratization in the Middle East.» *Contention:* vol. 5, no. 2, Winter 1995.

Hyman, Anthony. «Muslim Fundamentalism.» *Conflict Studies:* no. 174, 1985.

Kechichian, Joseph A. «The Role of Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, no. 1, February 1986.

Kelidar, Abbas R. «The Problem of Succession in Saudi Arabia.» *Asian Affairs:* vol. 9, part 1, February 1978.

Kelly, John B. «Hadramaut, Oman, Dhufar: The Experience of Revolution.» *Middle Eastern Studies:* vol. 12, no. 2, May 1976.

———. «The Persian Claim to Bahrain.» *International Affairs:* vol. 33, no. 1, January 1957.

Michalak, Barbara. «Innovatory Trends in Modern Kuwait: Short Story.» *Studia Arabistyczne Islamistyczne* (Warszawa): 1994.

Neue Zeit: no. 15, 1981.

Ochsenwald, William. «Saudi Arabia and the Islamic Revival.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 13, no. 3, August 1981.

OPEC Statistical Bulletin: 1974.

Pennar, Jaan. «The Arabs, Marxism and Moscow: A Historical Survey.» *Middle East Journal:* vol. 22, no. 4, Autumn 1968.

Peterson, J. E. «Tribes and Politics in Eastern Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 31, no. 3, Summer 1977.

Qubain, Fahim I. «Social Classes and Tensions in Bahrain.» *Middle East Journal:* vol. 9, no. 3, Summer 1955.

El-Rayyes, Riad N. «Arab Nationalism and the Gulf.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 6, no. 2, Fall 1987.

Ricca, John. «Saudi Arabia: A Slandered State.» *Middle East Forum:* vol. 33, 1961.

Rugh, William. «Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia.» *Middle East Journal:* vol. 27, no. 1, Winter 1973.

Salih, Kamal Osman. «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986.» *Middle Eastern Studies:* vol. 27, no. 1, January 1991.

———. «Kuwait's Parliamentary Elections: An Appraisal.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies:* vol. 16, no. 2, Winter 1995.

———. «The 1938 Kuwait Legislative Council.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 1, January 1992.

Zanoyan, Vahan. «After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf.» *Foreign Affairs:* vol. 74, no. 6, November-December 1995.

Theses

Abdulla, Saif Abbas. «Political Administration and Urban Planning in a Welfare Society: Kuwait.» (Ph. D. Thesis, Indiana University, 1973).

Baz, Ahmed Abdulla Saad. «Political Elite and Political Development in Kuwait.» (Ph. D. Thesis, George Washington University, 1981).

Deij, Mashaan Mohammed. «Saudi Arabia's Foreign Policy, 1953-1975.» (Ph. D. Thesis, University of Idaho, 1981).

Hafiz, Faisal Abdulla. «Changes in Saudi Foreign Policy Behavior, 1964-1975: A Study of the Underlying Factors and Determinants.» (Ph. D. Thesis, University of Nebraska, 1980).

Hensel, Howard M. «Soviet Policy in the Gulf, 1968-1975.» (Ph. D. Thesis, University of Virginia, 1976).

Al-Jazairi, Mohammed Zayyan. «Saudi Arabia: A Diplomatic History, 1924-1964.» (Doctoral Dissertation, University of Utah, 1971).

Leatherdale, Anthony Civle. «British Policy towards Saudi Arabia, 1925-1989.» (Ph. D. Thesis, University of Aberdeen, 1981).

Sa'aty, Mohammed Amin. «The Constitutional Development in Saudi Arabia.» (Ph. D. Thesis, Clermont Graduate School, 1982).

Samore, Gary Sammuel. «Royal Family Politics in Saudi Arabia, 1953-1982.» (Ph. D. Thesis, University of Harvard, 1984).

Al-Tuhany, Huwaidah Metaireek. «The History of Najd Prior to the Wahhabis: A Study of Social, Political and Religious Conditions of Najd during Three Centuries Preceding the Wahhabi Reform Movement.» (Ph. D. Thesis, University of Cambridge, 1983).

Zedan, Faysal Muhammed. «Political Development of Saudi Arabia.» (Ph. D. Thesis, Claremont Graduate School, 1981).

فهرس

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يهتم هذا الكتاب بواقع الفكر والتيارات الفكرية الفاعلة في الخليج العربي منذ نشوء الحركات الإصلاحية في الثلث الأول من القرن العشرين حتى مرحلة الاستقلال في السبعينيات.

لقد عُرّف النفط في هذه المنطقة بأنه ظاهرة جديدة في سياق تكوينها التاريخي تميزت بالثروة الهائلة، وبالنمو الكبير في الدخل، والرفاهية والتغيّر الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يعني أن تاريخ منطقة الخليج العربي ارتبط فقط بظهور النفط، وبتفاعلاته وبآثاره وحدها.

يسلّط هذا الكتاب الضوء على ستة أقطار خليجية هي العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان التي تشترك بسمات وخصائص متشابهة عبر التاريخ، وذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتي تحولت في عصر النفط إلى حالة جديدة في ظل التحول الاقتصادي، والتغيّر الاجتماعي الذي رافق ازدياد مكانتها اقتصادياً واستراتيجياً لدى الغرب بخاصة، ويخلص إلى أن الوقائع التاريخية قد أثبتت أن مطلب النخب الاجتماعية والسياسية في هذه المنطقة هو الديمقراطية، باعتبارها المخرج الوحيد لأزمة المجتمع، والقاسم المشترك لجميع التيارات بمختلف انتماءاتها ومنطلقاتها، بحيث يمكن من خلالها بناء مؤسسات المجتمع المدني وتجسيد الحياة البرلمانية على أسس دستورية حقيقية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها